



٢٤٦

# تفسير الجمان

في الاماويث الصحاح والحسان

للاستاذ الجليل السيد جمال الدين ابن زين الدين الشافعي

المتوفى ١١٠١ هـ

الجزء الاول

مصحف ابن علقمة  
على ايدى ابي القاسم

مؤسسة التراث الاسلامي، القاهرة

بإتمام السيد حسين بن محمد الشافعي





---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---

--	--



الجزء الأول  
Ibn al-Shahīd al-Thānī

# منتقى الجمان

في الأحاديث الصحاح والحسان

للسيد الجليل السعيد جمال الدين أبي منصور

الحسن بن زين الدين الشهيد قدس سرهما

المتوفى ١٠١١ هـ

صَحَّحَ وَعَلَّفَ عَلَيْهِ

عَلَى أَكْبَرِ الْعُقَاةِ

من منشورات

جامعة المدرسين في الحوزة العلمية

بقم المشرفة

2264

1118

367

1983

1423

لكل شيء عماد ، و عماد الدين الفقه .

غوالي اللثالي

إنّ زلال العلم لا ينقع إلاّ إذا أخذ من عين  
صافية نبعت عن ينابيع الوحي والالهام ، والحكمة  
لا تنجع إذا لم تؤخذ من نواميس الدين ومعامل الأنام .  
بحار الانوار

جميع حقوق الطبع بهذه الصورة المزدانة بالتعليق والتقدمة

محفوظ للنّاشر

منتقى الجمان

مؤلف : حسن بن زين الدين

ناشر : جامعه مدرسين حوزه علميه قم

تعداد : 5000 نسخه

چاپ : اول

چاپخانه اسلاميه

تاريخ : 1362 شمسی

كلمتنا

بسمه تعالى وله الحمد

بالنظر إلى أهمية هذا الأثر القيم النفيس عزم معهد جماعة المدرسين بالحوزة العلمية بنشره خدمة للدين وإحياء لما نمقته يراعة علمائنا الماضين - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - ، فتفحص عن نسخته المخطوطة الموجودة في المكتبات أوّلاً ، وجمع جملة منها أو فتوغرافها على قدر ما تيسر له ، ثم رأى أن يقلد تصحيحه ومقابلته و تحقيق نصوصه و تخريج أحاديثه - من مصادره الأربعة التي عليها تدور رحى الكتاب - الفاضل النبيل « الميرزا علي أكبر الغفاري » حياؤه الله و بياؤه ، فلبى - مع كثرة أشغاله - ذلك الطلب و بذل وسعه الميسور في ترصيف الكتاب و تبريزه على الوجه الذي تراه مزداناً بالتعليق والتقدمة والفهرس ، فلله دره و على الله بره .  
و ناهيكم اليوم بالجزء الأوّل من أجزاءه الثلاثة ، وستصدر بقيّة الأجزاء متواليّة إن شاء الله تعالى .

و لدى المعهد كتب قيّمة و صحائف مطهّرة مكرّمة أخرى سوف ينشرها خدمة للحنيفيّة البيضاء و تربية للجيل الغابر من أبناء المسلمين و ليعرفوا ما في ماضيهم من حسنات ، و يتنبهوا لما في حاضرهم من احتفاظ ماثرهم من عقبات .

مديرية المعهد

١٣٤٣

87-845437-1 (v.1)

## كلمة المصحح

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن جعل الحمد مفتاحاً لذكره ، والدِّينَ جامعاً لشمـل عبادـه ،  
والشريعة مناراً على سبيل طاعته و رضوانه ، و صلاة على سيّد رسـله وأنبيائه  
مُحَمَّد المصطفى ، و على آله و عترته الذين أمرنا الله تعالى بطاعتهم كما أمرنا  
بطاعته . و سلاماً على العلماء من عباده الذين اعتصموا بحبله ، و تمسكوا  
بحجزة أهل بيت وحيه ، و نزهوا عن عوارض الاستبداد بالرأي ، و سوء مغبّة -  
الإعراض عن الوسيلة المأمورة باتخاذها حجة و قدوة ، و صانوا أنفسهم عن  
وقية الالتباس ، و معرفة الإفتاء بالاستحسان والقياس .

أمّا بعد فإنّ هذا الكتاب عدّ من الذخائر الموروثة التي قلما يوجد  
مثلها في الآثار ، سلك فيه مؤلفه البطل - رضوان الله تعالى عليه - مسلكاً جديداً  
يؤمنه من العثار ، يترائي للباحث في طيّه طريقة معبّدة ، و نواميس  
من الشريعة ناصعة ، و الفقه المستدلّ ، و الرّواية مع الدّراية ، و دعاوي كلّها  
مدعومة بالبرهان ، اقتفى فيه أثر العلامة - رحمه الله - في كتابيه : «الدّر و  
المرجان في الأحاديث الصحاح والحسان» و «النهج الوضاح في الأحاديث الصحاح» .



و كان دأبه - قدس سره - في هذا التأليف أن يترجم على أبواب الفقه - إلا ما شد<sup>(١)</sup> - وأورد الكتب والأبواب على الترتيب المعمول إلا ما ندر<sup>(٢)</sup> ثم يورد النصوص التي لا نزاع في صحتها<sup>(٣)</sup> برمز «صحي» ثم الأخبار التي صحته سندها مشهورة، ثم الأخبار الحسان، كل ذلك بكمال الدقّة والأمانة في النقل، ثم يتكلم عليها إن كانت محتاجة إلى البيان، ويؤيد ما رجحه بالأثار والأقوال، ويفسر غريب الألفاظ ودقيق المعاني، ويبين العلل ويذكر ما فيها من الخلل، ويذكر محامل الأحاديث المتعارضة لتتوافق الأخبار، كما فعله الشيخ - قدس سره - في كتابيه التهذيب والاستبصار، ويجمع بينها بنقوب رأيه وجودة فطنته جمعاً يزيد عنها التعارض والتخالف، ولا يطيل الاحتجاج بسرد أخبار لا تقاوم الصحاح وما لا تطمئن إليه النفس وما ليس عنده للمقطع بصدوره سبيل<sup>(٤)</sup>، واستوفى الشرط الذي شرطه في أوّل الكتاب، وجاء بكتاب كريم لا تبليه الأيام، ولا يخترمه الدهر، خالياً من شوائب الخلل، منزهاً عن مشائن الوهن والعلل، راجحاً في موازين العقل، سابقاً في ميادين الفضل، فصيحاً في معناه، بيناً في مغزاه، معتمداً فيما حواه، لا يملق قارئه، ولا يمجج سامعه، متقناً أصوله، منيراً فصوله، قليلاً فضوله، فمن رغب عنه فهو معطل، ومن تعطل منه فهو مغفل لا طباق الأعلام على نفاسته، وانشالهم على الوقوف عليه و تشوّ فهم لاستيضاح غرته والاستصباح بأنواره لكون أخباره معتمدة، وتحقيقاته دقيقة متقنة، واحتجاجاته قوية، وبراهينه متضوّعة كتضوّع المسك الأذفر و مشرقة كإشراق الفجر الأنور.

(١) تراه قد فتح لكل من نواقض الوضوء باباً و لم يترجمه .

(٢) أورد كتاب الجنائز في أواسط أبواب كتاب الطهارة .

(٣) أى ما يرويه العدل الامامى المنصوص عليه بالتوثيق بشهادة ثقتين عدلين .

(٤) عابه فى ذلك صاحب لؤلؤة البحرين و صاحب الروضات و قالوا : يلزم

ذلك طرح أكثر الاخبار لان الصحاح والحسان لا يفيان الا بالقليل من الاحكام .

## المؤلف والثناء عليه

هو جمال الدين أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني بن علي بن أحمد العاملي الجبعي - قدس سره - الذي حاز من مدارج العلم أرفع درجاته ، و سما إلى المقام الأسمى في الفقه و نال أعلى مراتبه ، كلمة المدح تقصر عن فضائله ، و جعل الثناء تقطع دون رتبته ، له غزوة الإصباح في كل فضيلة ، و قادمة الجناح في كل مكرمة ، كان ناقداً للأخبار ، بصيراً بالرجال ، له منة التفكيك بين الضعيف والصحيح ، والحسن والطريح ، يدأب في أخذ العلم و نشره طيلة عمره في ليله و نهاره ، و كان حليف المدرس و يلازمه ، و معتنق الكتاب و لا يفارقه إلى أن وفد إلى ربه الكريم بخير هو في ميزان العمل جسيم ، ما يؤنسه ساعات الفراغ إلا الدفاتر ، و لا تصحبه إلا الأقلام والمحابر ، كان العلم يتقاطر من أنامله ، معالمه رشحة من بحار فضائله ، لا يزال رواد الفضيلة تدرسه ، و معاجم التراجم تحفظه و تحرسه ، يحل فيه دقائق الأشكال و يزيد معترض الإشكال ، كأن العلم ملء إهابه والفضل حشو ثيابه ، و بالجملة مقامه في العلم و الفقاهاة ، والأصول والرؤية والرجال والدراية ، والأدب والشعر شامخ و مجده فيها باذخ ؛ لسان الثناء بذكره نطوق ، و نجمه في سماء العلم العتيق ، فإن ترد تصديق ما قلنا فاستمع لما يتلى :

قال الشيخ الحر العاملي في أمل الآمل : « كان عالماً فاضلاً كاملاً متبحراً محققاً ثقة نفة ، فقيهاً وجيهاً نبياً محدثاً ، جامعاً للفنون ، أديباً شاعراً ، زاهداً عابداً ورعاً ، جليل القدر ، عظيم الشأن ، كثير المحاسن ، وحيد دهره ، أعرف أهل زمانه بالفقه والحديث والرجال - الخ » .

أقول : خصائص في آذان الزمان شنوف ، وفي جيده عقد مرصوف .

و قال المير مصطفى القرشي في نقد الرجال : « إنَّه وجه من وجوه أصحابنا ، ثقة عين صحيح الحديث ، ثبت ، واضح الطَّريقة ، نقيُّ الكلام ، جيّد التَّأليف » .

و في تنقيح المقال عن نجله المحقق الشَّيخ عليّ في الدرّ المنثور : « كان من زهده أنَّه كان لا يحوز قوت أكثر من شهر أو أسبوع ( الشَّكُّ منه ) لأجل القرب إلى مساواة الفقراء والبعد من التشبُّه بالأغنياء - وقال : - إنَّه والسيد الجليل ابن أخته ( صاحب المدارك ) كانا في التحصيل كفرسي رهان ورضيحي لبان ، وكانا متقاربين في السنِّ ، و بقي بعد السيد بقدر تفاوت ما بينهما من السنِّ تقريباً ، و كتب عليّ قبر السيّد : « رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً » ، ورناء بأبيات كتبها على قبره . وكانا مدَّة حياتهما إذا اتَّفقا سبق أحدهما إلى المسجد و جاء الآخر بعده يقتدي به ، و كان كلُّ منهما إذا صنَّف شيئاً أرسل أجزاءه إلى الآخر ، و بعده يجتمعان على ما يوجب التحرير والبحث ، و كان إذا رجَّح أحدهما مسألة و سئل عنها غيره يقول : ارجعوا إليه فقد كفاني مؤونتها » .

و في الأمل « إنَّه كان هو و صاحب المدارك شريكين في الدَّرس عند مولينا الشَّيخ أحمد الأردبيليِّ ، و مولينا الشَّيخ عبدالله الزيديِّ ، والسيد عليّ ابن أبي الحسن و غيرهم » .

و في الرِّوضات : « هذه المصادقة والمؤاخاة في الدِّين ممَّا لم يعهد قطّ بين غيرهما من الفضلاء والمجتهدين ، و قال : في بعض المواضع كما بالبال أنَّهما لمَّا قدما العراق لتحصيل الكمال و كانا قد أخذنا نصيباً وافراً من العلم من تلامذة أبيهما المبرور قبل ، و اتَّفقا الفوز لهما بقاء المقدَّس الأردبيليِّ والمولى عبدالله الزيديِّ بالحضرة المقدَّسة الغرويَّة - على مشرفها السلام - و ذلك في

حدود سنة ثلاث و تسعين و تسعمائة كما في بعض المواضع أخذنا من الرأس في قراءة مراتب المنطق والرياضيات لدى الثاني ، و في قراءة المتون الأصولية والفقهية على الترتيب لدى الأول إلى أن استوفينا في زمان قليل مبلغهما الوافي من العلم والتحقق .

و قال : في حقائق المقرَّبين : « إنَّهما لما قدما العراق وردا على المولى الأردبيليِّ و سألاه أن يعلمهما ما هو دخيل في الاجتهاد ، فأجابهما إلى ذلك و علمهما أوَّلاً شيئاً من المنطق و أشكاله الصَّروديَّة ، ثمَّ أرشدهما إلى قراءة أصول الفقه ، وقال : « أحسن ما كتب في هذا الشَّأن هو شرح العميديِّ غير أنَّ بعض مباحثه غير دخيل في الاجتهاد و تحصيله من المضيق للعمر » ، فكانا يقرءانه عليه و يتركان تلك المباحث من البين ، و الآن عندنا نسخة شرح العميديِّ التي قرءاه على المولى المذكور بخطِّ الأُسْتان و التَّلْمِيذ كثير من حواشيه المشتملة على غاية التَّحْقِيق ، و ليس في مباحثه الغير النَّافعة شيءٌ منها » .

و أنَّ أستاذهما المحقق الأردبيليِّ كان عند قراءتهما عليه مشغولاً بـ « شرح الإرشاد » فكان يعطيها أجزاء منه و يقول : انظرا في عباراته و أصلحها منه ما شئتما ، فإني أعلم أنَّ بعض عباراته غير فصيح ، ثمَّ قال : و لما عزم الشَّيخ حسن المذكور على الرَّجوع إلى دياره طلب عند الأُسْتان شيئاً يكون له تذكرة و نصيحة ، فكتب له بعض الأحاديث و سطر في آخرها : « كتبه العبد أحمد لمولاه امتثالاً لأمره و رضاه » .

أقول : هذا المقال يمثل لك المقام المنيع الذي بلغه لدى أستاذه المقدِّس الأردبيليِّ - رضوان الله تعالى عليهما - في العلم والعمل ، و هو شرف لا يناله إلاَّ الأوحديُّ من التلاميذ في حضرة الأُسَاتِيذ . و في الأمل أيضاً : أنَّ أستاذهما المولى عبد الله اليزديِّ قرأ عليهما ( يعني الفقه ظاهراً ) كما قرءا عليه فنونه .

و في الرِّضات : « مضافاً إلى تمام ما فصل من كمالته كان حسن الخط ،  
 جيد الضبط ، عجيب الاستحضار ، حافظاً للرجال والأخبار والأشعار ،  
 وشعره حسن كاسمه . منه قوله :  
 عجت لميت العلم يترك ضائعاً      و يجهل ما بين البرية قدرة  
 وقد وجبت أحكامه مثل ميتهم      وجوباً كفايئاً تحقق أمره  
 فذا ميت حتم على الناس سره      و ذا ميت حتم على الناس نشره  
 و منه :

تحققت ما الدنيا عليك تحاوله      فخذ حذر من يدري لمن هوقاتله  
 ودع عنك آمالاً طوى الموت نشرها      لمن أنت في معنى الحياة تماثله  
 ولا تك ممن لا يزال مفكراً      مخافة فوت الرزق والله كافله  
 إلى غير ذلك من قصائده الفاخرة و قطعاته الباهرة في الحكم والآداب  
 و مدائح الأئمة المعصومين عليهم السلام و سائر متفرقات المعاني المودعة في ديوان  
 شعره الكبير الذي جمعه تلميذه الفاضل نجيب الدين علي بن محمد بن مكّي .  
 وقال السيّد عليخان المدني في سلافة العصر :

الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي شيخ المشايخ  
 الجلّة ، و رئيس المذهب والملة ، الواضح الطريق والسّنن ، الموضح للفروض  
 والسّنن ، يمّ العلم الذي يفيد و يفيض ، و جمّ الفضل الذي لا ينضب و لا  
 يغيض ، المحقق الذي لا يراغ له يراع ، والمدقق الذي راق فضله و راع ،  
 المتفنّن في جميع الفنون ، والمقتخر به الآباء والبنون ، قام مقام والده في  
 تمهيد قواعد الشرائع ، و شرح الصدور بتصنيفه الرائق و تأليفه الرائع ،  
 فنشر للفضائل حلاً مطرقة الأكماء ، و ما ط عن مباسم أزهار العلوم لثام-  
 الكمام ، و سنّف المسامع بفرائد الفوائد ، و عاد على الطلاب بالصلّات  
 والعوائد ، و أمّا الأدب فهو روضه الأريض ، و مالك زمام السجع منه  
 والقريض ، والنساظم لقلائده و عقوده . والمميّز عروضه من نقوده ، و سأبت

منه ما يزدهيك إحسانه وتطيعك خرائده و حسانه :

و من شعره :

طول اغترابي بفرط الشوق أضناني  
يا بارقاً من نواحي الحي عارضني  
فما رأيتك في الآفاق معترضاً  
ولا سمعت شجبا الورقاء نائحة  
كم ليلة من ليالي البين بت بها  
كأن أيدي خطوب الدهر منذ فأوا  
ويا نسيما سري من حيثهم سحرا  
أحييت ميتاً بأرض الشام مهجته  
وكم حييت وكم قدّمت من شجن  
شابت نواصي من وجدي فوا أسفى  
يا لائمي كم بهذا اللوم تزعجني  
لا يسكن الوجد ما دام الشتات ولا  
في ربع أنسي الذي حلّ الشباب به  
كم قد عهدت بهاتيك المعاهد من  
وكم نقضت لنا بالحي آونة  
لم أدر حال النوى حتى علفت به  
حتى مدهري على ذا الهون تمسكني  
أقسمت لولا رجاء القرب يسعفني  
لكدت أفضى بها نجبي و لا عجب  
يا جيرة الحي قلبي بعد بعدكم  
يمضي الزمان عليه و هو ملتزم  
باق على العهد راع للذمام فما

والبين في غمرات الوجد ألقاني  
إليك عنّي فقد هيجت أشجاني  
إلا و ذكرتني أهلي و أوطاني  
في الأيك إلا و شبت منه نيراني  
أدعى النجوم بطرفي وهي ترعاني  
عن ناظري كملت بالسهد أجفاني  
في طيه نشر ذاك الرد والبان  
و في العراق له تخييل جنماني  
ما ذاك أوّل إحياء و لا الثاني  
على الشباب فشيبي قبل إبساني  
دعني فلو مك قد والله أغراني  
تصفو المشارب لي إلا بلبنان  
تمائمي و به صحبي و خلاني  
إخوان صدق لعمرى أيّ إخوان  
على المسرة في كرم و بستان  
فغمرتي من وقوعي قبل عرفاني  
هلاً جنحت لتسريح باحسان  
فكلما مت بالأشواق أحياني  
كم أهلك الوجد من شيب و شبان  
في حيرة بين أوصاب و أحزان  
بجبتكم لم يدنسه بسلوان  
يسوم عهدكم يوماً بنسيان

فلا عج الشوق أدهاني و ألهاني  
فمن تذكركم يا خير جيراني

فإن دبراني سقامي أو نأى رَشدي  
و إن بكت مقلتي بعد الفراق دماً

و قوله و هو من محاسن شعره :

و جسمي قاطن أرض العراق  
ترحل بعضه والبعض باق  
له ليل النوى ليل المحاق  
لشدة لوعتي و لظي اشتياقي  
و لما ينو في الدنيا فراق  
فيوشك أن تبلغها التراقي  
فلا أروى و لا دمعي براق  
فما حرز الرقي منه يواق  
عيون الخلق محلول الوثاق  
على جهر يزيد به احتراقي  
يضاهي كربه كرب السباق  
يلون بظله ممسًا يلاق  
هريراً من أباريق الفراق  
لفرط الجهل أن الدهر ساق  
لعمري قد جرت منه سواقي  
يؤمل نفعه إلا التلاقي

فؤادي ظاعن إثر النياق  
ومن عجب الزمان حياة شخص  
وحل السقم في بدني فأمسى  
و صبري راحل عما قليل  
وفرط الوجد أصبح لي حليفاً  
و تعبت ناره في الروح حيناً  
وأظمأني النوى و أراق دمعي  
و قيّدني على حال شديد  
أبى الله المهيمن أن تراني  
أبيت مدى الزمان لنار وجدي  
و ما عيش امرء في بحر غم  
يود من الزمان صفاء يوم  
سقتني نائبات الدهر كأساً  
و لم يخطر ببالي قبل هذا  
وفاض الكأس بعد البين حتى  
فليس لداء ما ألقى دواء

## مصنفاته :

له - رحمه الله - تأليف كثيرة سديدة فائقة على سائر التصانيف ومع الأسف أكثرها غير تام المقصود لما أنه - كما في الرضات - كان يشتغل في زمان واحد بتصنيفات متعددة كما هو دأب العلامة والشهيد في الأغلب ، فمن جملة ذلك الكتب كتابه :

١- « منقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان » اقتصر فيه على إيراد هذين الصنفين من الأخبار . ونقل أنه كان يظهر إعراب ألفاظ الأحاديث فيما كان يكتبه ، ويقول : إن الاحتياط في ذلك من أجل ما روى الكليني عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : « اعربوا أحاديثنا فأننا قوم فصحاء » .

٢- معالم الدين وملاذ المجتهدين . خرجت منه مقدمته المشهورة في الأصول و شطر من كتاب الطهارة .

٣- التحرير الطاووسي تهذيب كتاب حل الأشكال في معرفة الرجال للسيّد جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس الحسني - رضوان الله تعالى عليه - واقتصر فيه غالباً على التكلّم في أسانيد ما له دخل بالرجال من خصوص أخبار كتاب الكشي أو الاختيار .

٤- شرح على ألفيّة الشهيد كما عن نسبة الفاضل الهندي - رحمه الله - .

٥- مناسك الحج .

٦- الرسالة الاثنا عشرية في الطهارة والصلاة شرحها الشيخ بهاء الدين العاملي .

٧- رسالة في عدم جواز تقليد الميت .

٨- مشكاة القول السديد في تحقيق معنى الاجتهاد والتقليد .

٩- ديوان شعر . تقدّم أنه جمعه تلميذه الفاضل نجيب الدين علي بن

محمد بن مكّي العاملي .



- ١٠ - إجازته الكبيرة للسيد نجم الدين بن السيد محمد الحسن بن تقرب من ثمانين صحيفة يحتوي علماً بجمّاً في معرفة المشايخ وطبقاتهم، طبع في إجازات البحار.
- ١١ - تعاليقه على مختلف العلامة وعلى شرح اللّمة مع نهاية البسط .
- ١٢ - تعاليقه على الكتب الأربعة : الكافي والفتاوى والتّهذيبين .

### مولده الشريف و منشأه .

ولد - رحمه الله - بقرية « جُبَّع » المنسوب إليها أبوه - وهي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة - من قرى جبل عامل في سنة تسع و خمسين وتسعمائة . قال نجله الشيخ علي بن محمد في كتابه الدر المنثور : « وبخطه الشريف عندي ما صورته : « مولد العبد الفقير إلى عفو الله وكرمه حسن بن زين الدين ابن علي بن أحمد بن جمال الدين بن تقي - عفا الله عن سيئاتهم و ضاعف في حسناتهم - بالعشر الأخير من شهر الله الأعظم شهر رمضان سنة تسع و خمسين وتسعمائة » ، وبخطه أيضاً ما لفظه : و بخطه والدي - رحمه الله - بعد ذكر تاريخ إخواني ما هذا لفظه : ولد أخوه حسن أبو منصور جمال الدين عشية الجمعة سابع عشر من شهر رمضان المعظم سنة تسع و خمسين وتسعمائة والشمس في ثالثة الميزان والطلع العقب . ( الرّوضات )

و بالنظر إلى سنة شهادة والده في ٩٦٦ كان سنّه حينذاك قريباً من سبع سنين ، فما في بعض التراجم من بلوغه اثنتي عشرة سنة وهم كما أنّ القول بكونه أربع سنين سهو .

و قالوا : بعد شهادة والده اشتغل في تلك النّواحي المقدّسة وأخذ عن جملة من فضلائها البارعين إلى أن عرف رشده و بلغ أشده رحل مع السيد محمد صاحب المدارك إلى أرض النّجف الأشرف و تلمذ بها على المذكورين قبل فكان أكثر مقامه و جلّ تأليفه في تلك الحضرة المباركة وبالآخرة رجع مع ابن أخته السيد محمد إلى بلاده .

### أساتذته و مشايخه

أخذ العلم عن جماعة من الأعلام و هم :

- ١ - السيد علي بن أبي الحسن صهر الشهيد الثاني والد صاحب المدارك .
- ٢ - الشيخ عز الدين حسين بن عبدالصمد والد الشيخ بهاء الدين .
- ٣ - السيد علي بن الحسين الصائغ الحسيني العامل الجزيني .
- ٤ - المولى أحمد الأردبيلي .
- ٥ - الشيخ عبدالله اليزدي<sup>(١)</sup> .

### تلامذته والراون عنه :

أخذ العلم عنه جماعة من الفضلاء ، و هم :

- ١ - الشيخ نجيب الدين علي بن محمد بن مكّي العامل .
- ٢ - الشيخ أبو جعفر محمد ابنه والد الشيخ علي .
- ٣ - الشيخ أبو الحسن علي ابنه الآخر .
- ٤ - الشيخ حسين بن الحسن الظهيري .
- ٥ - السيد نجم الدين بن السيد محمد الحسيني<sup>(٢)</sup> .
- ٦ - الشيخ عبدالسلام بن محمد الحر عم صاحب الوسائل .

(١) الروضات في ترجمته ، وأؤلوة البحرين ص ٤٨ .

(٢) الدر المنثور ج ٢ ص ٢٠٢ والروضات و اجازات البحار .

## نقش خاتمه الشريف :

قال صاحب الرّوضات - رحمه الله - : رأيت خاتمه الشريف علي ظهر نسخة فقيه ( كتاب من لا يحضره الفقيه ) تكون عندنا قد استنسخها بالقرى السري لنفسه ، و بالغ في مقابلتها بالنسخ الكثيرة ، و أظهر في خاتمة كل من أجزاء الأربعة تضجراً شديداً من اختلال أساس الفقه ، و اعتلال نظام الحديث في ذلك الزّمان ، و شكايه من غاية رداءة خطوط نسخ الكتاب ، و كان نقش ذلك الخاتم المبارك هذه العبارة :

بمحمد و الال معتمد

حسن بن زين الدين عبدهم

## نسخ الكتاب و مقدمته

قال العلامة الرّازي في كتابه الكبير الذّريعة : منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان نظير « الدّرّ » والمرجان ، للعلامة . خرجت منه أبواب العبادات إلى آخر الحجّ مجلّد نحواً من ثلاثين ألف بيت في جزئين في كتب راجه فيض آباد الماري ٢٠ - في مدرسة سپهسالار ؛ و هو للشّيخ جمال الدّين أبي منصور الحسن بن زين الدّين الشّهيد الثّاني ، اقتضى فيه أثر العلامة في كتابه « الدّرّ » والمرجان ، في أحاديث الصحاح والحسان . موجود في - الخزانه الرّضويّة تاريخ كتابتها سنة ١٠٤٨ ، و في خزانه الشّيخ عليّ كشف الغطاء ، و عند سيّدنا الحسن صدر الدّين ؛ و نسخة آخر بخطّ السيّد أبي - طالب بن عليّ الحسيني ؛ فرغ منه يوم الغدير سنة ١٠٥٧ . قال فيه : « مورد فيه بتوفيق الله ما تبين لنا انتظامه في سلك الاتصاف بأحد الوصفين في الجملة

من الأخبار المتضمنة للأحكام الشرعية المتداولة في الكتب الفقهية التي اشتملت عليها الكتب الأربعة .

أوله : « الحمد لله الذي نطق بحديث وجوب وجوده وأزليته آيات سلطانه و عجائب عظمته ، و شهدت بكماله في ذاته و صفاته بينات عدله و حكمته » . و فرغ منه سنة ست وألف ١٠٠٦ .

و أفرد الشيخ محمد بن جابر بن عباس النجفي « الفوائد الاثني عشر الرجالية » المصدرة بها كتاب « المنتقى » و كتبه مستقلاً بقلمه نظير ما أفرد القوم المقدمة الأصولية من كتابه « معالم الدين » فصار يعد كتاباً مستقلاً ، و نسخة ابن جابر في خزانة سيدنا الحسن صدر الدين ، و كتب أيضاً المقدمات الاثني عشر بخطه الشيخ محمد بن دنانه بن الحسين الكعبي النجفي في سنة ١٠٦٥ ، و النسخة في مدرسة البخارائي في النجف ، و نسخة أخرى بخط السيد حبيب زوين النجفي ، تلميذ الشيخ جعفر كاشف الغطاء في النجف عند السيد جعفر بن باقر بن علي بحر العلوم ، و نسخة بخط المولى محمد قاسم الكربلائي في سنة ١٠٣٨ و عليها خط تلميذ المصنف الشيخ نجيب الدين علي بن محمد بن مكّي ، و شهادة مقابله مع خط المصنف و حكى صورة خط المصنف أنه في تاريخه فرغ من المجلد الأول و سحر ليلة الثلاثاء ثاني ربيع الأول سنة أربع و ألف ، و تاريخ تصحيح الشيخ نجيب الدين أيضاً في سنة الكتابة ، يعني ١٠٣٨ و خطه في آخر الجزء الأول و الجزء الثاني كلاهما ، و هذه النسخة في كتب الحاج شيخ عبدالحسين الطهراني ، و نسخة خط المصنف كانت عند السيد حسين بن الميرزا إبراهيم القزويني و صحح منها نسخة في سنة ١١٥٥ ، و كتب عليها شهادة التصحيح عند السيد محمد الكوهكمري و نقل فيها صورة خط المصنف في تاريخ فراغه و أنه فرغ منه في دمشق ظهر يوم الجمعة السادس والعشرين من شعبان سنة السادسة بعد الألف ، و نسخة الشيخ عبدالحسين كلا مجلديه بخط الشيخ محمد قاسم بن تقي الدين محمد .

الكر بلائي<sup>١</sup> أوّل المجلد الأوّل - المنتهى إلى آخر الصلّاة: الحمد لله الذي نطقت ... كما مرّ ذكره، فرغ الكاتب من كتابته في نهار السبت سابع شعبان ١٠٣٨، كما ذكرنا أيضاً، وقابله مع خطّ المؤلف تلميذه الشّيخ نجيب الدّين عليّ بن محمد بن مكّي بن عيسى بن حسن بن جمال الدّين بن عيسى الجبليّ العامليّ في يوم الأحد ثاني عشر شهر رمضان سنة ١٠٣٨، يعني واحداً وخمسين يوماً<sup>(١)</sup> بعد الكتابة، والمجلد الثاني - المنتهى إلى آخر الحجّ - فرغ مؤلفه بدمشق ظهر الجمعة ع ٢ سنة ١٠٠٦، و فرغ الكاتب المذكور في الثلثاء سابع عشر رجب سنة ١٠٣٨ و فرغ من المقابلة في - الأربعمائة ثامن شهر رمضان سنة ١٠٣٨، وهذه النسخة التامة الجيدة أصحّ النسخ وأتقنها. و نسخة تامة أخرى، إلى آخر الحجّ، ومصحّحة عليها بلاغات بخطّ حسن جليّ<sup>٢</sup>، كتبه محمد قاسم بن محمد زمان، و فرغ من الكتابة سنة ١٠٦٠ في مكتبة الشّيخ محمد رضا كاشف الغطاء عليها تملّكات العلماء وخطوطهم. أقول: أمّا هذه النسخ ففي هذه الأيّام لا سبيل لنا إلى نيلها، وخرط القناد دون تحصيلها، فياليت حجاب النأي يهتك بيننا وبينها، والقدير عزّ سلطانه يسهّل لنا الطريق إلى وصولها، و ما ذلك عليه بعزبز، و لو كانت في حرز حريز.

و أمّا النسخ الموجودة عندنا فلا نفي بما أمّلناه، و تقصر جداً عن تمام ما قصدناه، لكنّ الأمر ذلك، والتقدير كذلك، فلا بدّ لنا من الاكتفاء بما حضر، والعمل بما يتيسّر، و إليك تفصيلها:

وصف النسخ التي قبول الكتاب بها

١ - نسخة نفيسة حسنة الخطّ متوسطة في الصّحّة مقرّوءة مقابلة من أوّل الكتاب إلى آخر الصلّاة لم يؤرّخها كاتبها ولم يذكر تاريخها لكن فيها كثير من تعاليق المؤلف ممضاة بـ «منه مدّ ظلّه» فالظاهر منها أنّ كتابتها كانت في حياة المؤلف، تقع في ٣٩٢ صفحة بطول ٢٥ سم في عرض ١٧

(١) كذا، وفيه سهو والصواب خمساً وثلاثين يوماً.

سم ، طول كتابتها ١٠/٨ في عرض ١٩ كل صفحة ٢٣ سطرًا و هي لخزانة كتب  
المرحوم الأستاز مير جلال الدين الأرموي المشتهر بالمحدث .

٢ - نسخة ثمينة جيّدة الخط لكن ليس لها أثر المقابلة و إن استدرك  
الكاتب في هامشه بعض ما سقط من قلمه و هي ناقصة من أوائلها و ريفات  
و في آخرها من أوّل كتاب الحجّ إلى أواخر كتاب الذّبح والنحر تناهز  
٣٥٠ صحيفة ، كاتبها - كما سطر في آخرها - عبدالله بن ربيع الجوزاوي ،  
تساربخها سلخ شهر شعبان المعظم من سنة إحدى و ثلاثين بعد الألف  
من الهجرة النبويّة . تقع في ٨٠٠ صحيفة طولها ٢٥ سم في عرض ١٩ سم  
كتابتها ١١ × ١٨ سم كل صفحة ١٨ سطرًا ، و هذه النسخة أيضاً لخزانة  
كتب المرحوم الأستاز المحدث ، تفضّل بهما خلفه الصالح الفاضل ، حليف  
الصدق ، الأبخ الأعزّ السيّد عليّ المحدث - أدام الله تأييده - .

٣ - نسخة نفيسة صحيحة ثمينة مقرّوة مقابلة محشاة بحواش غالبها  
من المؤلّف لـ « كتابخانه مر كزي دانشگاه تهران » و هي من الكتب التي  
أهداها الأستاز المرحوم السيّد مهّ المشكاة . رقمها ٦٩٧ تقع ٥٠٢ صفحة  
طولها ٢٦ سم في عرض ١٩ سم ، طول كتابتها ١٦ سم في عرض ١١ كل  
صفحة ٢١ سطرًا من أوّل الكتاب إلى تمام الصلّاة ، تاريخها ١٠٣٣ ، كاتبها  
صقربن فضل السهلانيّ الجوازيّ . و حصلت لي هذه النسخة بعد خروج  
كراريس من الطبع - دود خمسين صحيفة .

٤ - نسخة متوسطة في الصّحّة جيّدة من حيث الكتابة لـ « كتابخانه  
ملّي ملك بتهران » تحت رقم ٢٧٧٢ ، تقع في ٥٢٩ ورقة طول الصفحة ٢٧ سم ،  
طول الكتابة ٢٠ في عرض ١١ سم ناقصة من أوّلها ورقة و في آخرها من  
أواخر باب رمي الجمار الثلاث إلى آخر كتاب الحجّ فلذا لا يمكن الاطلاع  
على كاتبها ولا تاريخها . وعندنا من النسختين الأخيرتين صورتها فتوغرافية  
لا أصلها . و إليك صورتها : ←

ح ١٢٤  
 ١٢٤  
 ١٢٤

اسم الحقن الحليم وبقوة كبيرة  
 الحقن بها الذي نظفت بجدية وبعيد من  
 وشهدت بكالمرة انه وصفته بوجاهة وعلمه  
 الثابته من غير ان يكون من الصلوات والاعمال  
 لا يفي عنده من عمل صحيح ينته ولا يجلب  
 لا يقاظر العزيم من فنية حطيت ان يفي عنده  
 اعرفه اعرفه من عرفت فاساهه ان لا يشكر  
 مراقبه ويجعل القولنا ايضا لا كلنا  
 الحقن باذنه من غير ان يفي عنده من  
 والامانة راسه والاله الا الله وحده  
 من الوجود والسنه التي في العلم  
 عاديا الاطراف من الشك في العلم  
 العددي ونسبها من العلم في العلم  
 لتايمس من العلم في العلم في العلم  
 فيه تفرقة في العلم في العلم في العلم  
 من الاجزاء المنقسم والاعمال التي في العلم

من اجزاء المنقسم والاعمال التي في العلم  
 من اجزاء المنقسم والاعمال التي في العلم  
 من اجزاء المنقسم والاعمال التي في العلم  
 من اجزاء المنقسم والاعمال التي في العلم

في سنة الف الفين مائة وثمانين  
١٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي طقت بجليب زوجي ورحمة من انبثه ايات طمانه رجايت عليه وهدت  
بجمله في ذاتها من غيبه بنات عدليه وحكمة وادبها للبنايات العارفين انارها لا شرة وواسع السلم والسر  
والارضين طويلا وكرها التسليمه وفضيلة الذي لا يهجم عنه على عامه لا يجمع بينه ولا يجمع بينها  
راجح حركه الظن برحمته والايضا طمحه المرفوعة بجله خطيبته فان يفتده صفة منقصة احدوه شكر الفتية  
واعونه صفة من غيبه واسباب الدلائل من انكر غيبته وشره يفر بانه من مراقبه ويحبه ان يركبها  
كلها اما الصبر من صبر وهداية الخلق فيه من الحق اذنه ورحمته في عدا جوارها التي من صفت له منه  
الذي يمد يده في الارض والاولى به سيد الاله الاله رحمة الله رحمة الله رحمة الله رحمة الله رحمة الله  
ما رجع في التمامة في العفو والسهل من سدا امره من ورس له من هاهنا الا انظر الى وادعوا الى السبل  
بمكره والوعدة كتبت التي هي في الله ورفقنا على اذنه والربنا صبح الذي يجمع الى الحق لا اله الا الله محمد  
او ابعده فهذا كتابه في بيان المباحث الصريح والمجان والمباح والمباح على ان يرد في مرقومه قال ما في  
في الا الاستاذان اساطير حنين في المله في الاجار المصنعة الاحكام الشرعية المذمومة والكتب التي في الاستاذ  
الذميمة المذمومة في الاخر من علمها بزيادة الاعتناء بالرفق بالعلم من يسهل استاذ في الاخر من علمها  
فهدى الفتية على ان تعالوا الرجوع الى المصنعة وهذا كما في شرح الطبراني لا يصفه بغيره ولا يصفه بغيره  
في علمه في شرحه من علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
بالذم والارادة في العلم والنباهة في العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
الهم في العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
مع العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
لا تفر من انك في الغفلة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
من علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
الصفت في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
من علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
التي تلتها في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه

الله عز وجل  
رسوله  
صلى الله عليه وسلم  
الذي هدانا لهذا  
وما كنا لنهتدي لولا  
هداه





فلما دخلت المدينة اعلنت وكان يمضي الى المسجد وبرد عنى <sup>عليه</sup> فكانت  
 ذلك الى مصافق فاحترها <sup>عليها</sup> فاستعمل الله عن فارسل عليه فقوله عن افضل من  
 صلتك في المسجد محمد بن يحيى عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن ابي  
 عن روح الخزازي عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل ثم ليقتضوا نعمهم قال  
 الفتى لقي الامام محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن  
 محمد بن اذينة عن زرارة عن ابي بصير عن قال انما امر الناس ان ياتوا هذه الا  
 يطوفوا بها ثم يأتوا فيخبروننا بولايتهم ولا يرضوا علينا نصرهم <sup>والله</sup>

ثم كتاب الحج والاعمال الموسوم بمقتضى الجمان في الاطوار  
 الصحاح والحسان ونقل من خط كنية من صورته خط المؤلف  
 فقول الله عز وجل والرضوان وانك من اولي النجاة  
 كالي الفراع من قيسية بن شيخ شريف  
 في كتاب القضاة سنة احدى وثلاثين  
 والى من القضاة الفراع  
 اقول ان من اولي النجاة  
 والى من القضاة

مير جلال الدين محدث  
 ١٢٣٠



## عملي في تحقيق الكتاب

قابلت هذا المجلد بالنسخ المذكورة واستخرجت أحاديثه من مصادره الأربعة؛ وعارضت أخباره بها، وأشرت إلى اختلافها في الهامش إن لم يشير إليه المؤلف - رحمه الله - في المتن، فأوردت ما في هامش النسخ من التعليقات التي ذكرت كونها من المصنف ورمزت إليها بـ « منه - رحمه الله - » أو « منه - مدّ ظله - »، ثم أوضحت بعض ما يقتدر إلى التوضيح، ونسبت على ما يحتاج إلى التنبيه، وبذلت وسعي في تصحيحه وترصيفه وما آل جهداً في تحقيقه، ووازرني في تصحيحه المطبعي أخى الأعرز « الحسين استادولي » - أيده الله تعالى و أوصله إلى غاية ما يتمناه من الآمال والأمانى - فله و لغيره ممن عاضدني في بلوغ هذا المشروع شكر متواصل غير ممنوع ولا مقطوع .

على اكبر الغفارى

١٣٦٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[و به ثقتی یا کریم]

الحمد لله الذي نطقت بحديث وجوب وجوده و أزيلته آياتُ سلطانه و عجائبُ عظمته ؛ و شهدت بكماله في ذاته و صفته بيّنات عدله و حكمته ؛ و أدهشت ألباب العارفين آثار جلال عزّته ؛ و أسلم من في السموات والأرضين طوعاً و كرهاً لقضائه و مشيئته ، الذي لا يضيع عنده عمل عاملٍ بصحيح نيّته ، و لا يخيب لئديه رجاء راجٍ حسن الظنّ برحمته ، بل لا يتعاطمه الغريق في لجة خطيئته أن ينقذه بسعة مغفرته .

أحمده شكراً لنعمته ، و أعوذ بعفوه من عقوبته ، و أسأله أن يشعرنا كثرة خشيته ، و يُشرب قلوبنا شدة مراقبته ، و يجعل أقوالنا و أفعالنا كلّها خالصةً لوجهه ، و يهدينا لما اختلّف فيه من الحقّ باذنه ، و يدخلنا في عداد أوليائه الذين سبقت لهم منه الحسنی ، و أسعدهم في الآخرة والأولى .

و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادةً تقرّبنا إليه زلفى ، و تبعّدنا عمّا يوجب لنا الندامة في العقبى .

و أشهد أن سيّدنا محمّداً عبده ورسوله ؛ أرسله هادياً إلى الطريقة المثلّی ، و داعياً إلى سبيله بالحكمة و الموعظة الحسنة التي هي لما في الصدور شفاء . صلّى الله عليه و آله مصابيح الدجى ، و الحُجج الواضحة لأهل الحِجى ، و سلّم تسليماً .

**أما بعد :** فهذا كتاب منتقى الجمال في الأحاديث الصّحاح و الحسان ، أجمعنا على أن نورد فيه بتوفيق الله تعالى ما تبين لنا انتظامه في سلك الاتّصاف

بأحد الوصفين في الجملة<sup>(١)</sup> من الأخبار المتضمنة للأحكام الشرعية المتداولة في الكتب الفقهية التي اشتملت عليها الكتب الأربعة المختصة بين المتأخرين من علمائنا بزيادة الاعتناء لما رأوا لها من المزية، بحيث استأثرت الآن من بين كتب حديث [أهل البيت عليهم السلام] على كثرتها بالوجود والمعلومية، وهي الكافي للشيخ الجليل أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، وكتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي، وتهذيب الأحكام، والاستبصار للشيخ السعيد أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - رضي الله عنهم - .

والذي حدانا على ذلك ما رأيناه من تلاشي أمر الحديث، حتى فشا فيه الغلط والتصحيف، وكثر في خلاله التغيير والتحريف، لثقاعد الهمم عن القيام بحقه، وتخاذل القوى عن النهوض لتلافي أمره، مع أن مدار الاستنباط لاكثر الأحكام في هذه الأزمان عليه، ومرجع الفتاوى في أغلب المسائل الفقهية إليه. ولقد كانت حاله مع السلف الأولين على طرف النقيض مما هو فيه مع الخلف الآخرين، فأكثروا لذلك فيه المصنفات، وتوسّعوا في طرق الروايات، وأوردوا في كتبهم ما اقتضى رأيهم إبراده من غير التفات إلى التفرقة بين صحيح الطريق وضعيفه، ولا تعرض للتمييز بين سليم الإسناد وسقيمته، اعتماداً منهم في الغالب على القرائن المقتضية لقبول ما دخل الضعف طريقه، وتعويلاً على الأمارات الملحقة لمنحط الرتبة بما فوّه كما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - في فهرسته حيث قال: إن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وكتبهم معتمدة .

وقال المرتضى - رضي الله عنه - في جواب المسائل التباينات المتعلقة بأخبار الآحاد: إن أكثر أخبارنا المرديّة في كتبنا معلومة مقطوع على صحتها،

(١) إشارة إلى ما سنذكره من أن في الأخبار ما هو صحيح عند جماعة من الأصحاب

و ليس بصحيح عندنا (منه رحمه الله) .

إمّا بالتواتر من طريق الإِشاعة والإِذاعة، أو بأمانة و علامة دلت على صحّتها، و صدق روايتها؛ فهي موجبة للعلم، مقتضية للقطع، و إن وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص معين من طريق الآحاد.

و غير خاف أنّه لم يبق لنا سبيل إلى الاطلاع على الجهات التي عرفوا منها ما ذكرنا حيث حظوا بالعين وأصبح حظنا الأثر، و فازوا بالعيان، و عوّضنا عنه بالخبر؛ فلا جرم انسدت عنّا باب الاعتماد على ما كانت لهم أبوابه مشرعة، و ضاقت علينا مذاهب كانت المسالك لهم فيها متسعة، و لو لم يكن إلاّ انقطاع طريق الرواية عنّا من غير جهة الإِجازة التي هي أدنى مراتبها لكفى به سبباً لا ياء الدّراية على طالبها.

و أنا أرجو من كرم الله تعالى الإمداد بالمعونة على ما أنا بصده في هذا الكتاب من بذل الجهد في استدراك مافات، و صرف الوكد<sup>(١)</sup> إلى إحياء هذا الموات، ليكون مفتاحاً لباب الدّراية الأشيب<sup>(٢)</sup>، و معاوناً على بناء ربع الرواية الخرب، و مثابة يتبوّؤها المستعدّون لاستنباط الأحكام، و يلتقط منها المجتهدون درر الفوائد الموضوعة على طرف الثمام<sup>(٣)</sup> و مفازة تنجيني من أخطار الآثام، و تلحقني بالصالحين في درجات دار السّلام، و اعتمدت فيه إيثار سلوك [سبيل] الاختصار مع التزام الإشارة في موضع الإشكال إلى ما به ينحلّ، و التنبية في محلّ التعارض على طريق الجمع حرصاً على توفّر الرّغبة في تصحيحه و ضبطه، و حذراً من تطرّق الملل إلى الاشتغال بقراءته و درسه.

(١) الوكد - بالضم - : السعي (منه رحمه الله).

(٢) الأشيب : شوك مشتبك غير سهل المنال، و المغلق، و منه « عيصك منك و ان كان أشباً ».

(٣) الثمام : شجر أو نبت معروف سهل التناول و منه يحشى خصاص البيوت، و يضرب به المثل لما هو هين المتناول يقال : هو لك على طرف الثمام.

و لهذين الوجهين أُضربتُ عن الموثوق مع كونه شريكاً للحسن في المقضي لضمه إلى الصحيح؛ وهو دلالة القرائن الحالية على اعتباره غالباً، على أن التدبر يقضي برجحانها في الحسن عليهما في الموثوق، والله سبحانه ولي التوفيق والتسديد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

### مقدمة تشتمل على فوائد اثنتي عشرة

**الفائدة الأولى:** اصطلاح المتأخرون من أصحابنا على تقسيم الخبر باعتبار اختلاف أحوال رواته إلى الأقسام الأربعة المشهورة وهي: الصحيح، والحسن، والموثوق، والضعيف، واضطرب كلام من وصل إلينا كلامه منهم في تعريف هذه الأقسام، وبيان المراد منها.

فقال الشهيد في الذكري: الصحيح ما اتصلت روايته إلى المعصوم بعدل إمامي.

والحسن ما رواه الممدوح من غير نص على عدالته.

والموثوق ما رواه من نص على توثيقه مع فساد عقيدته ويسمى القوي، قال: وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن وإن اعتراه إرسال أو قطع. وقد يراد بالقوي مروى الإمامي غير المذموم ولا الممدوح، أو مروى المشهور في التقدم غير الموثوق. والضعيف يقابله، وربما قابل الضعيف الصحيح والحسن والموثوق.

و أورد والدي - رحمه الله - على تعريف الصحيح أن إطلاق الاتصال بالعدل يتناول الحاصل في بعض الطبقات وليس بصحيح قطعاً، وعلى تعريفي الحسن والموثوق أنهما يشملان ما يكون في طريقه راوٍ واحد بأحد الوصفين مع ضعف الباقي؛ فزاد في التعريفات الثلاثة قيوداً أخرى لتسلم مما أوردته عليها؛ فعرف في بداية الدراية الصحيح بما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات وإن اعتراه شذوذ.



و عرف الحسن بما اتصل سنده كذلك بإمامي<sup>٢</sup> ممدوح بلا معارضة ذم<sup>١</sup> مقبول من غير نص<sup>٣</sup> على عدالته في جميع مراتبه أو بعضها مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح .

و عرف الموثق بما دخل في طريقه من نص<sup>٤</sup> الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته ، لم يشتمل باقيه على ضعف ، وقال في تعريف الضعيف : إنّه ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة .

و كلامه فيما عدا الصحيح جيّد<sup>٥</sup> ، وأمّا فيه فيرد عليه وعلى الشهيد أيضاً أو لا<sup>٦</sup> أن قيد العدالة مغن<sup>٧</sup> عن التقييد بالإمامي<sup>٨</sup> لأن<sup>٩</sup> فساد المذهب لا يتصف بالعدالة حقيقة<sup>(١)</sup> ، كيف والعدالة حقيقة عرفيّة في معنى معروف لا يجامع فساد العقيدة قطعاً ، وادعاء والدي - رحمه الله - في بعض كتبه توقّف صدق وصف الفسق بفعل الماضي المخصوصة على اعتقاد الفاعل كونها معصية عجيب ! و كأنّ البناء في تخيل الحاجة إلى هذا القيد على تلك الدعوى ، والبرهان الواضح قائم على خلافها ، ولم أقف للشهيد على ما يقتضي موافقة الوالد عليها ليكون التفاته أيضاً إليها ، فلا ندري إلى أي اعتبار نظر .

و يرد عليهما ثانياً أن الضبط شرط في قبول خبر الواحد ؛ فلا وجه لعدم التعرّض له في التعريف ، وقد ذكره العامّة في تعريفهم وسيأتي حكايته . ولو الذي - رحمه الله - كلام في بيان أوصاف الرّأي ينسب على المقتضي لتركه فإنّه لما ذكر وصف الضبط قال : و في الحقيقة اعتبار العدالة يغني عن هذا لأنّ العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتبر فذكره تأكيداً أو جري على العادة ، يعني عادة القوم حيث إنّهم ملتزمون بذكر الضبط في شروط

(١) يخالف المؤلف باطلاق هذا القول لجميع المتقدمين من العلماء والفقهاء

رضوان الله عليهم حيث انهم اتفقوا على تعديل جماعة مع قولهم بطلان مذهبهم ، مثلاً اتفقوا على تعديل محمد بن أحمد بن الجنيد الكاتب الاسكافي و توثيقه مع أنهم قالوا بكونه يرى القياس ، والقياس عندهم مذهب باطل . (غ)

قبول الخبر .

و في هذا الكلام نظرٌ ظاهر، فإنَّ منع العدالة من المجازفة التي ذكرها لا ريب فيه وليس المطلوب بشرط الضبط الأمن منها ، بل المقصود منه السلامة من غلبة السهو والغفلة الموجبة لوقوع الخلل على سبيل الخطأ كما حقق في الأصول ؛ وحينئذ فلا بدَّ من ذكره ؛ غاية الأمر أنَّ القدر المعتبر منه يتفاوت بالنظر إلى أنواع الرواية ، فما يعتبر في الرواية من الكتاب قليل بالنسبة إلى ما يعتبر في الرواية من الحفظ كما هو واضح .

و يبقى الكلام على الزيادة الواقعة في آخر التعريف ، أعني قوله : « وإن اعتراه شذوذ » فقد ذكر في الشرح أنَّه نبه بذلك على المخالفة لما اصطلاح عليه العامة حيث اعتبروا في الصحيح سلامته من الشذوذ، وقالوا في تعريفه : « إنَّه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله و سلم من شذوذ و علة »

واحترزوا بالسلامة من الشذوذ عمَّاروا الثقة مخالفاً لما رواه الناس ؛ فلا يكون صحيحاً ؛ و من العلة عمَّا فيه أسباب خفيَّة قادحة يستخرجها الماهر في الفنِّ كالإرسال فيما ظاهره الاتصال ، ولا تنتهي المعرفة بها إلى حدِّ القطع بل تكون مستفادة من قرائن يغلب معها الظنُّ ، أو توجب التردد والشك . قال و أصحابنا لم يعتبروا في حدِّ الصحيح ذلك ، و الخلاف في مجرد الاصطلاح و إلاَّ فقد يقبلون الخبر الشاذَّ و المعلَّل ، و نحن قد لانقبلهما و إن دخلا في الصحيح .

و قال في آخر بحث المعلَّل : العلة عند الجمهور مانعة من صحَّة الحديث على تقدير كون ظاهره الصحَّة لولا ذلك ؛ و من ثمَّ شرطوا في تعريف الصحيح سلامته من العلة ، و أمَّا أصحابنا فلم يشترطوا السلامة منها ؛ و حينئذ فقد ينقسم الصحيح إلى معلَّل و غيره و إن ردَّ المعلَّل كما يردُّ الصحيح الشاذَّ .

و اتَّفَق له في هذا الباب نوع توهم فذكر الشاذَّ في جملة ما اشتركت

فيه أقسام الحديث الأربعة من الأوصاف، والمعلّل في عداد ما اختصّ بالضعيف .  
ثم إنّه ذكر المضطرب أيضاً مع المعلّل في المختصّ بالضعيف ولم يتعرّض  
لبیان حال الاضطراب في قضیة المنع من الصحّة بالتصريح ، و بعد نصّه على  
عدم مانعیة العلة يحصل الشكّ في استفادة مانعیة الاضطراب من مجرد ذكر  
المضطرب في عداد المختصّ بالضعيف ، فيحتمل أن يريد من الضعف فيه ما  
أزاده في المعلّل وهو عدم القبول ، وقد وقع في أثناء كلامه التصريح بهذا الحكم  
حيث قال : «إنّ الاضطراب مانع من العمل بمضمون الحديث» . ولعلّ فيه إشعار  
بمضاهاته للمعلّل ، و ذكر في جملة هذا البحث : «أنّ الاضطراب مشروطٌ بتساوي  
الروایتين المختلفتين في الصحّة<sup>(١)</sup> وغيرها من موجبات الترجيح لإحديهما  
على الأخرى» . و ظاهر هذا الكلام يعطي عدم المانعیة من الصحّة أيضاً لكنّه  
محتمل لإرادة الصحّة المنتهية إلى محلّ الاضطراب بالنظر إلى ما يقع منه  
في السند ؛ فإنّهم يستعملونها في نحو هذا المعنى كما سنذكره ، و بالجملة  
فلكلّ من احتمالي إرادة المانعیة من الصحّة و عدم إرادتها وجهٌ .  
أمّا الأوّل فلنصريحه بها في بعض كتبه الفقهيّة فقال : «إنّ الاضطراب  
في الاستناد يمنع من صحّة الرواية» .

و أمّا الثانی فلأنّ ظاهر تعريفه للصحيح يقتضيه إن هو متناول للمضطرب  
إذا اتصلت روايته إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي - إلى آخر التعريف ، ولأنّ  
له في موضع آخر من الكتب الفقهيّة كلاماً يكاد أن يكون صريحاً في نفي  
المانعیة من الصحّة و أنّه إنّما يمنع من القبول حيث قال : «إنّ اضطراب  
السند يلحق الخبر الصحيح بالضعيف كما حقق في دراية الحديث» و حينئذ  
فالمناقشة متوجّهة إليه على كلّ حال ، إمّا باضطراب كلامه و إمّا بانتقاض  
تعريفه للصحيح في طرده بالمضطرب .

و أقول : الذي يقتضيه النظر والاعتبار في هذا المقام أن مدار تقسيم

(١) متعلق بالتساوي .

الحديث إلى الأقسام الأربعة على رعاية حال الرواة وصفاتهم التي لها مدخل ما في قبول الرواية وعدمه، وأن مناط وصف الصحة هو اجتماع وصفي - العدالة والضبط في جميع رواة الحديث مع اتصال روايتهم له بالمعصوم؛ فيجب حينئذ مراعاة الأمور المنافية لذلك، ولا ريب أن الشذوذ بالمعنى الذي فسره به، وهو ما روى الناس خلافه لا منافاة فيه بوجه.

نعم وجود الرواية المخالفة يوجب الدخول في باب التعارض وطلب المرجح، وظاهر أن رواية الأكثر من جملة المرجحات فيطرح الشاذ بهذا الاعتبار، وهو أمر خارج عن الجهة التي قلنا: إنَّها مناط وصف الصحة، كما لا يخفى.

و أما عدم منافاة العلة فموضع تأمل من حيث إنَّ الطريق إلى استفادة الاتصال ونحوه من أحوال الأسانيد قد انحصر عندنا بعد انقطاع طريق - الرواية من جهة السماع والقراءة في القرائن الحالية الدالة على صحة ما في الكتب ولو بالظن، ولا شك أن فرض غلبة الظن بوجود الخلل أو تساوي احتمالي وجوده وعدمه ينافي ذلك؛ وحينئذ يقوى اعتبار انتفاء العلة في مفهوم الصحة، ودعوى جريان الاصطلاح على خلاف ذلك في حيز المنع لانه اصطلاح جديد كما سنوضحه، وأهله محصورون معروفون.

والتعويل في هذه الدعوى إما على ظاهر تعريف الشهيد، وما في معناه باعتبار عدم التعرض للتقييد بانتفاع العلة، وإما على وصفهم الأخبار المعللة بالصحة، وكلا الوجهين لا يصلح لإثباتها، أما التعريف فلما عرفت من قصوره عن إفادة ما هو أهم من ذلك فكيف يؤمن قصوره في هذه المادة أيضاً، وأما الوصف فالحال يشهد بوقوعه حيث يتفق عن غفلة وعدم التفات لا عن قصد وشعور بالعلة واعتماد لعدم تأثيرها، وهذا بين لمن تدبر. و يبقى الكلام في حكم الاضطراب، ولا بد من بيان حقيقته أولاً، وقد ذكر والدي - رحمه الله - في شرح بداية الدراية: أن الحديث المضطرب

هو ما اختلف راويه فيه؛ فيروي مرة على وجه، وأخرى على وجه آخر مخالف له.

ثم قال: ويقع في السند بأن يرويه الراوي تارة عن أبيه، عن جدّه مثلاً، وتارة عن جدّه بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرهما، كما اتفق ذلك في رواية أمر النبي ﷺ بالخط للمصلي ستره حيث لا يجد العصا، ويقع في المتن كخبر اعتبار الدّم عند اشتباهه بالقرحة بخروجه من الجانب الأيمن فيكون حياً أو بالعكس.

وما ذكره في بيان اضطراب المتن جيّدٌ وإن كان وقوعه بشرطه في أخبارنا الخالية من مقتضٍ للضعف سواء غير معلوم<sup>(١)</sup> وليس للبحث عن الواقع فيما ضعف بغيره طائل. وأمّا بيان اضطراب السند فللنظر فيه مجال.

أمّا أوّلاً فلا نّته اعتبر فيه وقوع الاختلاف على ثلاثة أوجه، وصرّح في بعض كتبه الفقيهيّة بأنّ «رواية الراوي عن المعصوم تارة بالواسطة وأخرى بدونها اضطراب في السند يمنع من صحّته».

وقد أشرنا إلى هذا الكلام آنفاً، وهو يقتضي الاكتفاء في تحقّق الاضطراب بوقوع الاختلاف في السند على وجهين فقط كما هو ظاهر.

وأمّا ثانياً فلا نّ تمثيله للاختلاف الواقع على الأوجه الثلاثة التي ذكرها بالحديث المرويّ عن النبي ﷺ غير مطابق لما في دراية حديث العامة

(١) في أخبار المواقيت حديث مضطرب المتن ولكن الشرط ليس بحاصل فيه لأن أحد طريقيه صحيح والآخر حسن. وفي كتاب الصوم في أخبار القضاء عن الميت خبر آخر صحيح الطريقيين على القول المشهور إلا أن التساوي غير متحقق لظهور امارة عدم الضبط في أحدهما ووجود المساعد مع ذلك في غيره.

ووجدت بخطه - رحمه الله - في بعض فوائده على التهذيب والاستبصار تصريحاً بهذا أيضاً حيث ذكر اختلاف التهذيب والاستبصار في اثبات واسطة في أثناء السند واسقاطها وقال: إن الحديث بتقدير اسقاطها يكون صحيحاً لكنه مضطرب (منه ره).

مع أن رواية الحديث المذکور إنما وقعت من طرقهم، وهي الأصل في هذا النوع من الاضطراب كغيره من أكثر أنواع الحديث، فإنها من مستخرجاتهم بعد وقوع معانيها في حديثهم فذكرها بصورة ما وقع، واقتفى جماعة من أصحابنا في ذلك أثرهم، واستخرجوا من أخبارنا في بعض الأنواع ما يناسب مصطلحهم وبقي منها كثير على حكم محض الفرض.

ولا يخفى أن إثبات الاصطلاح للمعنى بعد وقوعه و تحقّقه أبعد عن التكلّف و احتمال الخطأ من إثبات المعنى للاصطلاح بعد وقوعه و تحقّقه، وأنّ البحث عمّا ليس بواقع و اتّباعهم في إثبات الاصطلاح له قليل الجدوى، بعيد عن الاعتبار، ومظنّة للإيهام، هذا؛

و صورة الاضطراب الواقع في سند الحديث المذکور على ما حكاه بعض محقّقي أهل الدرایة من العامّة<sup>(١)</sup> أن أحد رواة رواه تارة عن أبي عمرو بن عمار بن حريث بسائر الإسناد، و تارة عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه بالإسناد، و ثالثة عن أبي عمرو بن عمار بن حريث، عن جدّه حريث بن سليم بالإسناد، و رابعة عن أبي عمرو بن حريث، عن جدّه حريث، و خامسة عن حريث بن عمار بالإسناد، و سادسة عن أبي عمرو بن عمار، عن جدّه حريث بن سليمان، و سابعة عن أبي عمرو بن حريث عن جدّه، حريث - رجل من بني عذرة - . و قال بعد حكاية هذا القدر: إنّ فيه اضطراباً غير ما ذكر.

و أمّا ثالثاً فلا نّ منع الاضطراب الواقع على الوجه المذکور في كلام العامّة من صحّة الخبر و قبوله أمر واضح لدلالته على عدم الضبط الذي هو شرط فيهما، و بهذا عللوا اقتضاء الاضطراب ضعف الخبر، و لا ريب فيه كما لا شكّ في عدم وقوع مثله في أخبارنا لا سيّما السليمة من الضعف بغيره؛ فالبحث عن حكمه و بيان منعه من الصحّة لا طائل تحته .

و أمّا ما يقع منه على الوجه الذي ذكره والدي - رحمه الله - و خصوصاً

المصريح به في بعض كتبه الفقهية ، فدعوى منعه من الصحة أو القبول لا يساعد عليها اعتبار عقلي ولادليل نقلي ، وقد أحال معرفة وجه الممانعة فيما ذكره في الكتب الفقهية على ماتقرر في علم الدراية فعلم أنه توهّم ، وربما أعان عليه ما يتفق في كلام الشيخ من رد بعض الأخبار الضعيفة معللاً باختلاف رواية الراوي له ، ويكون ذلك واقعاً في الإسناد على وجهين ، والشيخ مطالب بدليل ما ذكره إن كان يريد من التعليل حقيقته .

نعم يتفق كثيراً في أخبارنا المتكررة وقوع الاختلاف في أسانيدنا بإثبات واسطة وتركها ، ويقوى في النظر أن أحدهما غلط من الناسخين فيجب حينئذ التصفح لمطابق وجود مثله ليعثر على ما يوافق أحد الأمرين بكثرة فيترجح لا محالة به ، وما أظن وقوع الاختلاف على هذا النحو في طرق أخبارنا إلا ويمكن التوصل إلى معرفة الرأجح فيه بما أشرنا إليه من الطريق ، ولكنه يفتقر في الغلب إلى كثرة التفحص والتصفح . وإذا كان احتمال الغلط في النسخ مرجوحاً في نظر الممارس المطلع على طبقات الرواة حكم لكل من الطريقتين المختلفين بما يقتضيه ظاهره من صحة وغيرها ، ولا يؤثر هذا الاختلاف شيئاً لأن رواية الحديث بالواسطة تارة وبعدها أخرى أمر ممكن في نفسه ، غير مستبعد بحسب الواقع ، ولا مستنكر . واستبعاد رواية الراوي بواسطة هو مستغن عنها مدفوع بأنه من المحتمل وقوع الرواية منه بالواسطة قبل أن يتيسر له المشافهة ، وبأنه قد يتفق ذلك بسبب رواية الكتب حيث يشارك الراوي المروي عنه في بعض مشيخته ، ويكون له أيضاً كتب ثم يورد المتأخر عنهما من كتب كل منهما حديثاً يرويانه معاً عن بعض المشيخة موصول الإسناد في محل إيراد من كتب المروي عنه مع اشتماله على ذلك الراوي إما لاختصاص الرواية عن المروي عنه به أو إشاراً له ، وهذا ممّا لا بعد فيه ، ولا محذور ، وهو يقتضي الرواية بالواسطة تارة وبدونها أخرى .

و من المواضع التي هي مظنة ذلك رواية أحمد بن محمد بن عيسى لكتب - الحسين بن سعيد؛ فإنه يشاركه في جملة من مشيخته؛ فإذا أورد الشيخ من كتب ابن سعيد حديثاً متصلاً من طريق ابن عيسى عن بعض من يشتركان في الرواية عنه، وأورده في موضع آخر من كتب ابن عيسى صار مرئياً بالواسطة وبدونها، وبالجملة فإنتفاء الاضطراب في مثل هذه الصور معنى وحكماً أظهر من أن يحتاج إلى بيان. وقد علم بما حررناه أن الاضطراب داير في كلام من ذكره بين معنيين: أحدهما غير واقع في أخبارنا، فلا حاجة لنا في تعريف الصحيح إلى الاحتراز عنه، والآخر غير مناف للصحة بوجه؛ فهو أجدر بعدم الاحتياج إلى الاحتراز عنه؛ فتحصل ممّا حققناه في المقام أن المناسب في تعريف الصحيح أن يقال: هو متصل السند بلا علة إلى المعصوم عليه السلام برواية العدل الضابط عن مثله في جميع المراتب.

إذا عرفت هذا، فاعلم أن إطلاق الصحيح على سليم الطريق من الطعن وإن اعتراه إرسال أو قطع كما ذكره الشهيد - رحمه الله - موضع بحث، وقد اتفق فيه لجماعة من المتأخرين توهم غريب، وشاركهم فيه والدي - رحمه الله - فذكر في شرح بداية الدراية: «أنه قد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن بما ينافي الاتصال بالعدل الإمامي وإن اعتراه مع ذلك إرسال أو قطع».

ثم قال: «و بهذا الاعتبار يقولون كثيراً: روى ابن أبي عمير في الصحيح كذا، وفي صحيحته كذا، مع كون روايته المنقولة كذلك مرسلة، ومثله وقع لهم في المقطوع كثيراً» قال: «وبالجملة فيطلقون الصحيح على ما كان رجال طريقه المذكورون فيه عدولاً إمامية وإن اشتمل على أمر آخر بعد ذلك حتى أطلقوا الصحيح على بعض الأحاديث المروية عن غير إمامي بسبب صحة السند إليه، فقالوا: في صحيحة فلان، ووجدناها صحيحة بمن عدها، وفي الخلاصة وغيرها: أن طريق الفقيه إلى معاوية بن ميسرة، وإلى



عائذ الأحمسي ، و إلى خالد بن نجيح ، و إلى عبد الأعلى مولى آل سام صحيح مع أن الثلاثة الأول لم ينص عليهم بتوثيق<sup>(١)</sup> ولا غيره ، و الرابع لم يوثقه و إن ذكره في القسم الأول .

و كذلك نقلوا الإجماع على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان مع كونه فطحيًا ، قال : « وهذا كله خارج عن تعريف الصحيح خصوصاً الأول المشهور » .

وأقول : إن من أمعن نظره في استعمالهم للصحيح في أكثر المواضع التي ذكرها عرف أنه ناش من قلة التدبير ، و واقع في غير محله إذ هو نقض للغرض المطلوب من تقسيم الخبر إلى الأقسام الأربعة ، و تضييع لاصطلاحهم على أفراد كل قسم منها باسم ليمتيز عن غيره من الأقسام ، والأصل فيه على ما ظهر لي أن بعض المتقدمين من المتأخرين أطلق الصحيح على ما فيه إرسال ، أو قطع ، نظراً منه إلى ما اشتهر بينهم من قبول المراسيل التي لا يروي مرسلها إلا عن ثقة ؛ فلم ير إرسالها منافياً لوصف الصحة ، و ستعرف أن جمعاً من الأصحاب توهّموا القطع في أخبار كثيرة ليست بمقطوعة فربما اتفق وصف بعضها بالصحة في كلام من لم يشاركهم في توهّم القطع ، و رأى ذلك من لم يفتطن للوجه فيه فحسبه اصطلاحاً واستعمله على غير وجهه ، ثم زيد عليه استعماله فيما اشتمل على ضعف ظاهر من حيث مشاركته للإرسال والقطع في منافاة الصحة بمعناها الأصلي ، فإذا لم يمنع وجود ذينك المنافيين من إطلاق الصحيح في الاستعمال الطّاري فكذا ما في معناهما ، و جرى هذا الاستعمال بين المتأخرين ، و ضيعوا به الاصطلاح هذا ؛

(١) لا يخفى أن تصحيح الطريق إلى هؤلاء لا ينافي عدم موثقية هؤلاء فان الطريق إلى رجل هو غير الطريق معه . ألا ترى إلى قولهم : « الطريق إلى فلان مجهول أضعيف » مع كون فلان معلوماً ثقة . مثلاً : ضعفوا طريق الشيخ في التهذيب إلى سعد بن أبي خلف الزام وقالوا في حقه : كوفي ثقة . وقد يثير إلى ما قلناه المؤلف - رحمه الله - (غ).

وما استشهد به والدي - رحمه الله - في [هذا] المقام من الخلاصه وغيرها لا يصلح شاهداً ، فإن الغرض منه بيان حال الطُّرُق إلى الجماعة المذكورين لاعنهم ، وإن وقعت العبارة فيه بكلمة «عن» في الأغلب وذلك واضح لمن نظر . ثم إن إطلاق الصحّة على تلك الطرق المعيّنة استعارة لحظت فيها علاقة المشابهة بينها وبين طرق الأخبار الصحّحة في كون رجالها كلّها ثقات ، والقرينة فيه واضحة بخلاف قولهم : صحيح فلان ، و صحّحته مع كون الطريق ضعيفاً ، فإن إطلاق الصحّة فيه واقع على مجموع السند المفروض ضعفه ، وذلك تعمية و تلبّيس من غير ضرورة . و قوله : « إنَّهم يقولون كثيراً : روى ابن أبي عمير في الصحّح » وهم ، إنَّما يقال : روى الشَّيْخ أو غيره في الصحّح عن ابن أبي عمير مثلاً ، و بين الصّورتين فرق ظاهر ، فإنَّ إطلاق الصحّة على طريق الشَّيْخ إلى ابن أبي عمير نظير إطلاقها في الخلاصة على الطُّرُق إلى الجماعة المجهولين و قد وقعت و صفاً لذلك القدر المعين من السند ، و أمّا بالصورة التي ذكرها فالصحّة وقعت فيها و صفاً لمجموع الطُّرُق مع اشتماله على موجب الضّعف ، ولو وجد مثله في كلام بعض أوساط المتأخّرين ؛ فلا شكَّ أنَّه واقع عن قصور معرفة بحقيقة هذا الاستعمال . و ما ذكره أخيراً من نقلهم الإجماع على تصحيح ما يصحُّ عن أبان بن عثمان مع كونه فطحياً ليس من هذا الباب في شيء ، فإنَّ القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالّة على صدق الخبر و إن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفاً ، فلم يكن للصحّح كثير مزيّة توجب له التمييز باصطلاح أو غيره ، فلمّا اندرست تلك الآثار واستقلت الأسانيد<sup>(١)</sup> بالأخبار اضطرَّ المتأخّرون إلى تمييز الخالي من الرّيب و تعيين البعيد عن الشكِّ ؛ فاصطلحوا على ما قدّمنا بيانه ، و لا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة ، إلّا من السيّد جمال الدّين بن طاووس - رحمه الله - .

(١) في نسخة « واسقطت الاسانيد » .

و إذا أُطلقت الصّحة في كلام من تقدّم فمرادهم منها الثبوت أو الصدق ،  
 و قد قوي الوهم في هذا الباب على بعض من عاصرناه من مشايخنا ، فاعتمد في  
 توثيق كثير من المجهولين على صحّة الرّواية عنهم واشتمالها على أحد الجماعة  
 الذين نقلوا الإجماع على تصحيح ما يصحّ عنهم وهم ثمانية عشر رجلاً ذكرهم  
 الكشيّ ، و حكى كلامه في شأنهم جمع من المتأخّرين ، و أبان بن عثمان  
 أحد الجماعة .

و تكرر في كلام من تأخّر الطّعن في « أبان » بالفظحيّة ، و أوّل  
 من ذكره فيما يظهر المحقّق - رحمه الله - و لو يأتي به مجرداً لوقع في حيز  
 القبول ، لكنّه عزاه في المعتبر إلى الكشيّ بطريق التّشبيه على المأخذ بعد  
 إيراده بعبادة تعطي الحكم به ، فعلم بذلك أنّه وهم لأنّ المذكور في الكشيّ  
 حكاية عن عليّ بن الحسن بن فضال أنّ أبان بن عثمان كان من الناوسيّة ،  
 و عليّ بن فضال فطحيّ لا يقبل جرحه لأبان ، على أنّا لو قبلناه باعتبار  
 توثيق الأصحاب له كان أبان أحقّ بقبول الخبر لما علم من نقل الإجماع على  
 تصديقه ، فاللّازم قبول خبر أبان على كلّ حال .

و قد تحرّر ممّا أوضحناه أنّ الصّحة إذا وقعت وصفاً للحديث  
 أفادت سلامة سنده كلّه من أسباب الضّعف ، و كذا إذا وصف بها الإسناد  
 بكماله ، و هي في الموضوعين جارية على قانون الاصطلاح المتحقّق ، و أمّا  
 إذا وصف بها بعض الطّريق فهي استعادة مقترنة بها القرينة ، و يبقى إطلاقها  
 في صورة الإضافة إلى بعض الرّواة على جملة السند مع اشتماله على موجب  
 الضّعف ، و ليس له وجه مناسب و إنّما هو محض اصطلاح ناش عن توهم  
 كما بيّناّه ، و الأولى هجره رأساً لبعده عن الاعتبار ، و إضراره بالاصطلاح  
 السابق ، و إن كان قد يكثر في كلام أو آخر المتأخّرين استعماله فليترك لهم ،  
 و يجعل استعمالاً مختصّاً بهم .

## الفائدة الثانية

الأقرب عندي عدم الاكتفاء في تزكية الراوي بشهادة العدل الواحد، وهو قول جماعة من الأصوليين، ومختار المحقق أبي القاسم بن سعيد<sup>(١)</sup>، والمشهور بين أصحابنا المتأخرين الاكتفاء بها .

لنا أن اشتراط العدالة في الراوي، يقتضي اعتبار حصول العلم بها، وظاهر أن تزكية الواحد لا تفيد بمجردها، و الاكتفاء بالعدل مع عدم إفادتهما العلم إنَّما هو لقيامهما مقامه شرعاً، فلا يقاس عليه .

حجة المشهور وجوه: أحدها أن التزكية شرط للرواية، فلا تزيد على مشروطها، وقد اكتفى في أصل الرواية بالواحد. الثاني عموم المفهوم في قوله تعالى: « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا<sup>(٢)</sup> » نظراً إلى أن تزكية الواحد داخلة فيه، فإذا كان المزكي عدلاً لا يجب التثبت عند خبره، واللازم من ذلك الاكتفاء به. الثالث أن العلم بالعدالة متعذر غالباً، فلا ينافي التكليف به، بل بالظن وهو يحصل من تزكية الواحد .

والجواب عن الأول: المطالبة بالدليل على نفي زيادة الشرط على المشروط فهو مجرد دعوى لا برهان عليها، وفي كلام بعض العامة أن الاكتفاء في التزكية بالواحد هو مقتضى القياس، ولا يبعد أن يكون النظر في هذا الوجه من الحجّة إلى ذلك، ولم يتفطن له من احتج به من المنكرين للعمل بالقياس، سلمنا ولكن الشرط هو العدالة، والمشروط هو قبول الرواية، والتقريب معهما لا يتم، و إن توهّم بعض المتأخرين خلافه فهو من نتائج قلة التدبّر لأن الواحد غير كاف في الاخبار بالقبول الذي هو المشروط على هذا التقدير ليلزم مثله في الاخبار بالشرط الذي هو العدالة، بل الذي يكفي فيه الواحد هو نفس الرواية، والعدالة ليست شرطاً لها. وأمّا التزكية فإنَّما

(١) يعني المحقق الحلبي (ره) . (٢) الحجرات : ٤ .

هي طريق من طرق المعرفة بالعدالة، والطريق إلى معرفة الشرط لا يسمّى شرطاً، سلّمنا ولكن زيادة الشرط بهذا المعنى على مشروطه بهذه الزيادة المخصوصة أظهر في الأحكام الشرعيّة عند العاملين بخبر الواحد من أن تبيّن إن أكثر شروطها تفتقر المعرفة بحصولها على بعض الوجوه إلى شهادة الشاهدين، والمشروط يكفي فيه الواحد. والعجب من توجيه بعض الفضلاء المعاصرين لدعوى عدم زيادة الشرط على المشروط، بأنّه ليس في الأحكام الشرعيّة شرط يزيد على مشروطه، وأعجب من ذلك استبعاده للجمع بين الحكم بعدم قبول قول العدل الواحد في التزكية والحكم بقبوله في إثبات الأحكام الشرعيّة به كالقتل، وأخذ الأموال، قائلاً: إنّ ذلك غير مناسب شرعاً.

وليت شعري كيف يستبعد ذلك ويتخيّل عدم مناسبته لقانون الشرع من عرف حال العدل في الشهادة وفي تزكية الشاهد، فإنّ المعنى الذي استبعده في تزكية الرّادي متحقق في الشهادة، وتزكية الشاهد على أبلغ وجه ألا ترى أنّ العدل الذي يثبت بخبره الأحكام الجليّة كالقتل وأخذ الأموال، لو شهد لزبد بفلس يدّعيه على عمر ولم يثبت بشهادته وحدها، وكذا لو زكّى شاهدين به غير معروف بالعدالة، من طريق آخر، والوجه الذي يدفع به الاستبعاد هنا قائمٌ هناك بطريق أولى، إذ لا شك أنّ عدالة الرّادي أقوى حكماً من مثل هذه الدّعوى، ومن عدالة الشاهد بها، فإذا لم يبعد عدم القبول ههنا مع ضعف الحكم فكيف يبعد هناك مع قوّته، على أنّ لعدم الاكتفاء بالعدل الواحد في تعديل الرّادي مناسبة واضحة للحكم بقبول خبره. وذلك لأنّ اعتبار الزيادة على الواحد فيه يوجب قوّة الظنّ الحاصل من الخبر وبعده عن احتمال عدم المطابقة للواقع الذي هو العلة في اشتراط عدالة الرّادي. وفي ذلك من الموافقة للحكمة والمناسبة لقانون الشرع ما لا يخفى، فلو صرف الاستبعاد إلى قبول الخبر في إثبات تلك الأحكام الجليّة مع الاكتفاء في معرفة عدالة رايه بقول الواحد - الموجب لضعف الظنّ الحاصل

منه وقربه إلى احتمال عدم المطابقة - لكن أقرب إلى الصواب و أوفق بالاعتبار عند ذوي الألباب ؛ لا سيّما بعد الاطلاع على ما وقع للمتأخرين من الأوهام ؛ في باب التزكية و شهادتهم بالثقة لأقوام حالهم مجهولة ، أو ضعفهم مترجح لقلّة التأمّل و خفة المراجعة ، حيث اعتمدوا في التأييف طريقة الاكتناو وهي مبينة في الغالب لتدقيق النظر و تحرير الاعتبار ؛ ولولا خشية الإطالة لأوردت من ذلك الغرائب ، وعساك أن تقف على بعض الفوائد التي نبهنا فيها على خفيات مواقع هذه الأوهام ؛ لتتدرّب بمعرفتها إلى استخراج أمثالها التي لم يتوجّه إلى إيضاحها ؛ و أهمّها ما وقع للعلامة في تزكية حمزة بن بزيع فإنه قال في الخلاصة : « حمزة بن بزيع من صالحى هذه الطائفة و ثقاتهم كثير العمل » . والحال أن هذا الرجل مجهول بغير شك ، بل وردت في شأنه رواية رواها الكشي تفتضى كونه من الواقفة ، و حكاها العلامة بعد العبارة التي ذكرناها ؛ و ردّها بضعف السند ، و منشأ هذا التوهم أن حمزة عمّ محمد بن إسماعيل الثقة الجليل ، و اتفق في كتاب النجاشي الثناء على محمد بهذه المدحة التي هو أهلها ، بعد ذكره لحمزة استطراداً كما هي عادته .

ثم إن السيد جمال الدين بن طاووس ، حكى في كتابه صورة كلام النجاشي ؛ بزيادة وقعت منه ، أو من بعض الناسخين لكتاب النجاشي توهماً ، و تلك الزيادة موهمة لكون المدحة متعلّقة بحمزة مع معونة اختصار السيد لكلام النجاشي ؛ فأبقى منه هنا بقية كانت تعين على دفع التوهم . والذي تحقّقته من حال العلامة - رحمه الله - أنه كثير التتبع للسيد ؛ بحيث يقوى في الظنّ أنه لم يكن يتجاوز كتابه في المراجعة لكلام السلف غالباً فكأنّه جرى على تلك العادة في هذا الموضع ؛ و صورة كلام النجاشي هكذا :

« محمد بن إسماعيل بن بزيع ، أبو جعفر مولى المنصور أبي جعفر ، و ولد بزيع بيت منهم حمزة بن بزيع ، كان من صالحى هذه الطائفة و ثقاتهم ، كثير العمل ، له كتب ؛ منها كتاب ثواب الحج و كتاب الحج » . و موضع الحاجة من

حكاية السيد لهذا الكلام صورته هكذا :

« وولد بزيع بيت منهم حمزة بن بزيع ؛ و كان من صالحى هذه الطائفة و ثقاتهم كثير العمل » و لم يزد على هذا القدر ، و لا ريب أن زيادة الواو في قوله « و كان » و ترك قوله « له كتب » سببان قويان للتوهم المذكور و خصوصاً الثاني ، فإنّ عود الضمير في « له » إلى محمد بن إسماعيل ليس بموضع شك ، فعطفه على الكلام الأوّل من دون قرينة على اختلاف مرجع الضميرين دليل واضح على اتّحاده مضافاً إلى أنّ المقام مقام بيان حال محمد لا حمزة ، و هذا كلّه بحمد الله ظاهر .

و من عجيب ما اتّفق لوالدي - رحمه الله - في هذا الباب أنّه قال في شرح بداية الدراية : « أنّ عمر بن حنظلة لم ينصّ الأصحاب عليه بتعديل و لا جرح » . و لكنّه حقّق توثيقه من محلّ آخر ؛ و وجدت بخطّه - رحمه الله - في بعض مفردات فوائده ما صورته : « عمر بن حنظلة غير مذكور بجرح و لا تعديل ، ولكنّ الأقوى عندي أنّه ثقة لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت - : « إذا لا يكذب علينا » . و الحال أنّ الحديث الذي أشار إليه ضعيف الطريق ، فتعلّقه به في هذا الحكم مع ما علم من انفراد به غريب ، و لولا الوقوف على الكلام الأخير ، لم يختلج في خاطر أنّ الاعتماد في ذلك على هذه الحجّة . و ذكر في المسالك أنّ داود الرقيّ فيه كلام ، و توثيقه أرجح كما حقّق في فنّه ، و الذي حقّقه هو في فوائده الخلاصة تضعيفه لا توثيقه ، و ليس له في الفنّ غيرها . و حكى السيد جمال الدّين بن طادوس - رحمه الله - في كتابه عن اختيار الكشيّ أنّه روى فيه عن محمد بن مسعود ، عن محمد بن نصير ، عن أحمد بن محمد بن عيسى أنّ الحسين بن عبد ربّه كان و كيبلاً ، و تبعه على ذلك العلامة في الخلاصة ، و زاد عليه الحكم بصحّة الطريق ، و هو إشارة إلى الاعتماد على التوثيق فإنّه يعوّل في ذلك على الأخبار ؛ و مقام الوكالة يقتضي الثقة ، بل ما فوقها ؛ و المرود بالطريق الذي ذكره - على ما رأيت في عدّة نسخ للاختيار بعضها مقروء

على السيد (رحمه الله) وعليه خطه - أن الوكيل علي بن الحسين بن عبد ربه ،  
نعم روى فيه من طريق ضعيف، صورته: «وجدت بخط جبرئيل بن أحمد، حدّثني  
محمد بن عيسى اليقطيني أن الحسين كان وكيلاً» ؛ وفي الكتاب ما يشهد بأن  
نسبة الوكالة إلى الحسين غلط مضافاً إلى ضعف الطريق . و بالجملة فنظائر  
هذا كثيرة ، والتعرّض لها مع بيان أسباب الوهم فيها لا يسعه المجال .

والجواب عن الثاني <sup>(١)</sup> أن مبنى اشتراط عدالة الراوي على أن  
المراد من الفاسق في الآية من له هذه الصفة في الواقع ، كما هو الظاهر  
من مثله وقضية الوضع في المشتق ، و بشهادة قوله تعالى : « أن تصيبوا قوماً  
بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » فإنّه تعليل للأمر بالتثبت أي كراهة  
أن تصيبوا ، ومن البين أن الوقوع في الندم ، بظهور عدم صدق المخبر يحصل  
من قبول إخبار من له صفة الفسق ، حيث لا حجر معها عن الكذب ، فيتوقف  
قبول الخبر حينئذ على العلم بانتفائها عن المخبر به ، والعلم بذلك موقوف  
على اتصافه بالعدالة ، و فرض العموم في الآية على وجه يتناول الإخبار  
بالعدالة يفضي إلى التناقض في مدلولها من حيث أن الاكتفاء في معرفة  
العدالة بخبر العدل يقتضي عدم توقف قبول الخبر على العلم بانتفاء صفة  
الفسق عن المخبر به ، ضرورة أن خبر العدل بمجردّه لا يوجب العلم ، وقد  
قلنا : إن مقتضاها توقف القبول على العلم بالانتفاء ، وهذا تناقض ظاهر فلا بد  
من حملها على إرادة الإخبار بما سوى العدالة .

فإن قيل : هذا وارد على تزكية العدلين ، إذ لا علم معه .

قلنا : الذي يلزم من قبول تزكية العدلين ، هو تخصيص الآية بدليل من  
خارج ، ولا محذور في مثله بخلاف تزكية الواحد ، فإنّها على هذا التقدير ،  
يؤخذ من نفس الآية ، فلذلك يأتي المحذور ، و مع هذا فالتخصيص لابد

(١) أي عموم المفهوم من الآية نظراً إلى أن تزكية الواحد داخله فيه .



منه ، إذا لا يكفي الواحد في تزكية الشاهد ، كما مرّ التنبيه عليه . و ما أوضح دلالة هذا التخصيص على ما أشرنا إليه في الجواب عن الوجه الأوّل ، من أنّ النّظر في أصل الحكم بقبول الواحد في تزكية الرأوي إنّما هو إلى القياس ممّن يعمل به ، وبشهادته لذلك أيضاً أنّ مصنفى كتب الأصول المعروفة لم يذكرها غير الوجه الأوّل من الحجّة في استدلالهم لهذا الحكم ، و ضميمة الوجّهين الآخرين من استخراج بعض المعاصرين .

والجواب عن الثالث<sup>(١)</sup> أنّ اعتبار العلم هو مقتضى دليل الاشتراط ، و دعوى أغلبية التّعذر فيه و فيما يقوم مقامه لا وجه لها ، و ربما وُجّهت بالنسبة إلى موضع الحاجة من هذا البحث ، و هو عدالة الماضين من رواة الحديث ، بأنّ الطّريق إلى ذلك منحصر في النّقل ، و القدر الذي يفيد العلم منه عزيز الوجود بعيد الحصول ، و شهادة الشّاهدين موقوفة في الأظهر على العلم بالموافقة في الأمور التي تتحقّق بها العدالة و ثبتت ؛ و ما إلى ذلك من سبيل ، فإنّ آراء المؤلّفين لكتب الرّجال الموجودة الآن سوى العلامة في هذا الباب غير معروفة ؛ و ليس بشيء ، فإنّ تحصيل العلم بعدالة كثير من الماضين و برأي جماعة من المزكّين أمرٌ ممكن بغير شكّ من جهة القرائن الحاليّة و المقاليّة إلاّ أنّها خفيّة المواقع ، متفرّقة المواضع ، فلا يهتدي إلى جهاتها ، و لا يقدر جمع أشتاتها إلاّ من عظم في طلب الإصابة جهده و كثر في تصفّح الآثار كدّه ، و لم يخرج عن حكم الإخلاص في تلك الأحوال قصده . و أمّا ما ذكره جماعة من أنّ العدالة من الأمور الباطنة التي لا يعلمها إلاّ الله ، و ما هذا شأنه لا يتصوّر فيه إناطة التّكليف بالعلم ، فكلام شعريّ ناش عن قصور المعرفة بحقيقة العدالة ، أو مبنيّ على خلافٍ ضعيفٍ في بعض قيودها ، و ليس هذا موضع تحقيق المسئلة ، قد ذكرناه مستوفى غير موضع من كلامنا فليرجع إليه من أراد الوقوف عليه .

(١) اي تعذر العلم بالعدالة في الغالب .

سلمنا و لكن نمنع كون تركية الواحد بمجردَها مفيدة للظنّ ، كيف  
و قد علم وقوع الخطأ فيها بكثرة ، و حيث إنّ هذا أيضاً ممّا لا يتيسّر  
لكلّ أحد الاطلاع عليه ، فالمتوهم لحصول الظنّ منها بمظنّة أن يعذر فيه .  
سلمنا و لكن العمل بالظنّ مع تعذر العلم في أمثال محلّ النزاع  
مشروط بانتفاء ما هو أقوى منه ، و لا ريب أنّ الظنّ الحاصل من خبر  
الواحد الذي استفيدت عدالته من تركية الواحد قد يكون أضعف ممّا  
يحصل من أصالة البراءة أو عموم الكتاب ، فلا يتمّ لهم إطلاق القول بحجّية  
خبر الواحد ، والخروج به عن أصالة البراءة ، وعمومات الكتاب .

واعلم أنّه قد شاع أيضاً بين المتأخّرين التعلّق في التركية بأخبار الآحاد ،  
و هو مبنيّ على الاكتفاء بتعديل الواحد ، إذا لا مأخذ له غير ذلك ؛ و إنّ  
سبق إلى بعض الأذهان خلافه فهو خيال لا حقيقة له ، فمن لا يكتفي في  
التعديل بالواحد ، لا يعوّل عليها ، نعم هي عنده من جملة القرائن القويّة .  
ثمّ إنّّ للعلم بالعدالة طرقاً أخرى لا خلاف فيها و هي مقرّرة في  
مظانّها ، فلا حاجة إلى التعرّض لذكرها هنا ، و إنّما ذكرنا هذا الوجه لما  
يترتّب على الاختلاف فيه من الأثر ، فإنّ جملة من الأخبار وصفت في  
كلام متأخّري الأصحاب ، أو تتصف على رأيهم بالصحة ؛ وليست عندنا بصحيحة ،  
و قد أوردنا الصحيح على كلّ من القولين ، و ميّزنا بينهما بإشارة ؛ وقدّنا  
الصحيح عندنا حيث يجتمعان ، لأنّه متفق عليه من الكلّ ، و ذكرنا الآخر  
بعده ، و أتبعناه بالحسن .

واصطلحنا على أن نجعل الإشارة إلى القسم الأوّل بهذه الصورة «صحي» وإلى  
الثاني بهذه «صحح» و إلى الثالث هكذا «ن» ، و أن نفصل بين الأخبار ؛ و بين  
ما انضمّ إليها من الفوائد في الغالب بكلمة «قلت» حذراً من الالتباس الذي كثر  
وقوعه ، في كتاب من لا يحضره الفقيه ، وفي التهذيب ؛ حيث تتفق فيهما لإيراد

كلام على أثر الحديث ، فكم قد زيد بسببه في أحاديث ما ليس منها ، ولم يتبين الحال إلا عن فضل تدبر ، و ربما انعكست القضية ؛ فنقص من الحديث شطره ، لظن كونه من غيره ، فالاحتراز من وقوع مثله مهم . إذا تقرّر هذا فاعلم أن الشيخ أبا جعفر ابن بابويه - رضي الله عنه - روى في كتابه شطراً من الأخبار عن زرارة باسناد ليس بواضح الصحة على ما اخترناه ، لأن في جملة الحسن بن - ظريف ؛ ولم تستفد عدالته إلا من شهادة النجاشي ؛ و تبعه العلامة كما هو رأيه ، لكن الذي يقوى في نفسي الاعتماد على الإسناد المذكور ، لأن رواية الحسن بن ظريف فيه وقعت منضمة إلي رواية محمد بن عيسى بن عبيد ، و علي بن إسماعيل بن عيسى ؛ وانضم إلى ذلك من القرائن الحالية التي يعرفها الممارس ما أخرج الرواية في تلك الطبقة من حيث الآحاد الصرفة ؛ و سائر السند لا ريب فيه ؛ فهو حينئذ و إن كان بحسب الاصطلاح خارجاً عن حد الصحيح لكنّه في الحكم من جملة ، و قد رأينا إيراده في القسم الثاني مشياً على الاصطلاح ، والحكم قد بينناه .

**الفائدة الثالثة :** ينبغي أن يعلم أن حال المشايخ الثلاثة ، في ذكر الأسانيد مختلف فالشيخ أبو جعفر الكليني يذكر إسناد الحديث بتمامه ، أو يحيل في أوّله على إسناد سابق قريب .

والصدوق يترك أكثر السند في محل رواية الخبر ، و يذكر الطرّق المتروكة ، في آخر الكتاب مفصلة .

والشيخ أبو جعفر الطوسي يذكر تمام الإسناد تارة ، و يترك أكثره أخرى ، و ربما ترك الأقل و أبقى الأكثر ، و أهل الدراية يسمون ترك أوائل الأسانيد تعليقاً .

ثم إنّه ذكر في آخر التهذيب - بعبارة واضحة ، و في الاستبصار بتأدية مختلة يشهد معها الاعتبار باتحاد المراد - أن كل حديث ترك أوّل إسناده إبتداء في باقيه باسم الرجل الذي أخذ الحديث من كتابه ، أو صاحب الأصل

الذي أخذ الحديث من أصله، وأورد جملة الطرق إلى الكتب والأصول،  
و أحال الاستيفاء على فهرسته، ولم يراع في الجملة التي ذكرها ما هو  
الصحيح الواضح، بل أورد الطرق العالية كيف كانت؛ روعاً للاختصار،  
و اتكلاً في المعرفة بالصحيح على ما ذكره في الفهرست؛ وقد رأينا أن  
لا نغير الأسانيد التي علقها عن الصورة التي ذكرها عليها إبقاءً للإشعار  
بأخذها لها من الكتب كما نبه عليه، و أن نذكر أكثر طرقه إلى من روى  
عنه بتلك الصفة مفصلة أو لا؛ ثم نحيل في كل حديث يأتي منها على  
ما سبق؛ و ما لم نذكره نورد في محل الحاجة إليه، و هو قليل نادر، و لهذا  
أخترناه<sup>(١)</sup> إلى مواضعه. و حيث إن العلة التي اقتضت الالتزام بطريقة الشيخ  
موجودة في كتاب من لا يحضره الفقيه و إن كان مشاركاً لكتابي الشيخ في  
تعليق الأسانيد؛ إذ لم يقل مصنّفه في بيان الطرق كما قال الشيخ، فنحن  
نورد أحاديثه في الأكثر بتمام الإسناد كأحاديث الكافي، و إذا قرب العهد  
بإسناد منها اكتفينا بالإشارة إليه عن إيراد استلزامه التطويل، و سهولة  
المراجعة حينئذ.

إذا عرفت هذا؛

فاعلم أنّه اتفق لبعض الأصحاب توهّم الانقطاع في جملة من أسانيد  
الكافي، لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها على طرق سابقه؛ و هي طريقة  
معروفة بين القدماء، و العجب أن الشيخ - رحمه الله - ربما غفل عن مراعاتها،  
فأورد الإسناد من الكافي بصورته، و وصله بطريقة عن الكليني من غير ذكر  
للواسطة المتروكة، فيصير الإسناد في رواية الشيخ له منقطعاً، ولكن مراجعة  
الكافي تفيد وصله، و منشأ التوهّم الذي أشرنا إليه فقد الممارسة المطلعة

(١) كطريقه إلى الريان بن الصلت و سيذكره المصنف في باب الخمس و ذكر

هناك طريقه إلى إبراهيم بن هاشم و قال: «انه لم يذكره في مقدمة الكتاب لندور التعليق  
عنه». ثم ذكر الطريق الذي أورد له في المقدمة بعينه و هو سهو والمرسل.

على التزام تلك الطريقة ، فيتوقف عن القطع بالبناء المذكور ليتحقق به الاتصال و ينتفي معه احتمال الانقطاع . و سيرد عليك في تضاعيف الطرُق أغلاط كثيرة نشأت من إغفال هذا الاعتبار عند انتزاع الأخبار من كتب - السلف و إيرادها في الكتب المتأخرة . فكان أحدهم يأتي بأول الإسناد صحيحاً لتقرُّره عنده و وضوحه ، و ينتهي فيه إلى مصنف الكتاب الذي يريد الأخذ منه ، ثم يصل الإسناد الموجود في ذلك الكتاب بما أثبتته هو أو لا ، فإذا كان إسناد الكتاب مبنياً على إسناد سابق ، و لم يراعه عند انتزاعه حصل الانقطاع في أثناء السند . و ما رأيت من أصحابنا من تنبه لهذا ، بل شأنهم الأخذ بصورة السند المذكور في الكتب ، و لكن كثرة الممارسة والعرفان بطبقات الرجال تطلع على هذا الخلل و تكشفه ؛ و أكثر مواقعهم في انتزاع الشيخ - رحمه الله - و خصوصاً روايته عن موسى بن القاسم في كتاب الحج .

ثم إنه ربما كانت تلك الوساطة الساقطة معروفة بقرائن تفيد العلم بها ، فلا ينافي سقوطها صحة الحديث إذا كان جامعاً للشرائط ، فنورده و ننبه على الخلل الواقع فيه ، و ربما لم يتيسر السبيل إلى العلم بها ؛ فلا نتعرض للحديث لكونه خارجاً عن موضوع الكتاب ، إلا أن يكون معروفاً بالصحة في كلام الأصحاب ، فربما ذكرناه لنبهه على الوجه المنافي للصحة فيه . ثم أعلم أنه كما كثر الغلط في الأسانيد بإسقاط بعض الوسائط على الوجه الذي قررناه ، فقد كثر أيضاً بصد ذلك ، و هو زيادة بعض الرجال فيها على وجه تزداد به طبقات الرواية لها ، ولم أر أيضاً من تفتن له ؛ و منشأ هذا الغلط أنه يتفق في كثير من الطرُق تعدد الرواة للحديث في بعض الطبقات ، فيعطف بعضهم على بعض بالواد ، و حيث إن الغالب في الطرُق هو الوحدة ، و وقوع كلمة « عن » في الكتابة بين أسماء الرجال فمع الإعجال يسبق إلى الذهن ما هو الغالب ، فتوضع كلمة « عن » في الكتابة موضع -

داو العطف ، وقد رأيت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيخ - رحمه الله - عدة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة « عن » في موضع الواو ، ثم وصل بين طرفي العين وجعلها على صورتها واواً ، والتبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الإصلاح ، وفسا ذلك في النسخ المتجددة ، ولما راجعت خط الشيخ - رحمه الله - فيه تبينت الحال ، وظاهر أن إبدال الواو بـ « عن » يقتضي الزيادة التي ذكرناها ، فإذا كان الرجل ضعيفاً ضاع به الإسناد ، فلا بد من استفراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا ، و عدم القناعة بظواهر الأمور . ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكرراً رواية الشيخ عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، وعلي بن حديد ؛ والحسين بن سعيد ، فقد وقع بخط الشيخ - رحمه الله - في عدة مواضع منها إبدال أحد واوي العطف بكلمة « عن » مع أن ذلك ليس بموضع شك أو احتمال لكثرة تكرار هذا الإسناد في كتب الحديث والرجال ، وسيأتي في بعض هذه الفوائد ما يتضح لك به حقيقة الحال .

و قد اجتمع الغلط بالنقصية ، و غلط الزيادة الواقع في رواية سعد عن الجماعة المذكورين بخط الشيخ - رحمه الله - وفي إسناد حديث زارة عن أبي جعفر عليه السلام فيمن صلى بالكوفة ركعتين ، ثم ذكر و هو بمكة أو غيرها أنه قال : يصلي ركعتين . فإن الشيخ رواه بإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن ابن أبي نجران ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ؛ مع أن سعداً إنما يروي عن ابن أبي نجران ، بواسطة أحمد بن محمد بن عيسى ، و ابن أبي نجران يروي عن حماد بغير واسطة ؛ كرواية الحسين بن سعيد عنه ؛ و نظائر هذا كثيرة ، و سنوضحها في مجالها إن شاء الله تعالى .

**الفائدة الرابعة :** لنا إلى المشايخ - رضي الله عنهم - وإلى رواية كتبهم الأربعة عدة طرق مفصلة في المواضع المعدة لها ؛ ولا بد من ذكر طريق

منها هنا ، تيمناً باتصال سلسلة الإسناد فيما نوره من الأخبار بيننا و بين من رويت عنهم صلوات الله عليهم ، لا لتوقف العمل بها على ذلك ، فإن تواتر الكتب المذكورة عن مصنفها إجمالاً مع قيام القرائن الحالّية على العلم بصحّة مضامينها أغنى عن اعتبار الرواية لها في العمل ، وإتّما تظهر فائدة الرواية فيما ليس بمتواتر .

و هذا هو السبب في اقتصارتنا على الكتب الأربعة ، مع أنّه يوجد من كتب الحديث غيرها ، لكنّ الخصوصيّة المذكورة غير متحققة فيما عداها ، كما مرّت الإشارة إليه .

فنقول : إنّنا نروي هذه الكتب و غيرها من روايات مصنفها بالإجازة عن عدّة من أصحابنا منهم : شيخنا الجليل السيّد عليّ بن الحسين بن أبي الحسن الحسيني الموسويّ و الشّيخ الفاضل الحسين بن عبدالصّمد الحارثي . و السيّد العابد نورالدّين عليّ بن السيّد فخرالدّين الهاشمي - قدّس الله أرواحهم - بحقّ روايتهم إجازة عن والدي العلامة السّعيد الشّهيد الثاني - رفع الله درجته كما شرّف خاتمته - عن شيخه الفاضل عليّ بن عبدالعالي العامليّ الميمنيّ ؛ عن الشّيخ شمس الدّين محمّد بن المؤذن الجزينيّ ؛ عن الشّيخ ضياء الدين عليّ بن الشّيخ الشهيد محمّد بن مكّيّ ؛ عن والده - قدّس الله نفسه - عن الشّيخ فخرالدّين أبي طالب محمّد بن الشّيخ الإمام العلامة جمال الملّة والدّين الحسن بن المطهر ؛ عن والده - رضي الله عنه - ؛ عن شيخه المحقّق نجم الملّة والدّين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد - قدّس الله روحه - ؛ عن السيّد السّعيد شمس الدّين أبي عليّ فخّار بن معدي الموسويّ ؛ عن الشّيخ الإمام أبي الفضل شاذان بن جبرئيل القميّ نزيل مهبط وحي الله ، و دار هجرة رسول الله ﷺ ؛ عن الشّيخ الفقيه عماد الدّين أبي جعفر محمّد بن أبي القاسم الطّبريّ ؛ عن الشّيخ أبي عليّ الحسن بن الشّيخ السّعيد أبي جعفر محمّد بن الحسن الطّوسيّ عن والده - رضي الله عنه - . فهذا طريقنا إلى الشّيخ أبي جعفر الطّوسيّ . و أمّا الطريق إلى الشّيخين أبي جعفر الكلينيّ و أبي جعفر ابن بابويه ،

فبالإسناد عن الشيخ الطوسي بطريقيه إليهما وسند كرهما في جملة الطُّرُق التي له إلى الجماعة الذين اعتمد التعليق في الرواية عنهم .

**الفائدة الخامسة:** في بيان طرق الشيخ إلى أكثر من روى عنه بطريق التعليق في الأخبار التي نورها من كتابيه ؛ و قد أشرنا إلى أن الطُّرُق التي ذكرها في آخر الكتابين يلتزم فيها بالصحيح الواضح ، بل أكثر ما ذكره هناك يوجد في فهرست ما هو أوضح منه ، و السبب في ذلك أنه راعى تقليل الوسائط ، و أشار إلى هذا هناك أيضاً ، فقال : « و نحن نورد الطُّرُق التي يتوصل بها إلى رواية هذه الأصول والمصنفات ، و نذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار ، لتخرج الأخبار بذلك عن حد المراسيل و تلحق بباب المسندات » . ثم قال في آخر كلامه : « قد أوردت جملاً من الطُّرُق إلى هذه المصنفات والأصول ، و لتفصيل ذلك شرح يطول و هو مذكور في الفهارست المصنفة في هذا الباب المشيوخ - رحمه الله - من أراده أخذه من هناك » ، قال : « و قد ذكرناه نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة » . هذا كلامه - رحمه الله - .

و نحن نذكر من الطُّرُق التي فصلها في الفهرست أوضحها عندنا ، وإن كان هناك ما هو أعلى منها ، فإن الشيخ - رحمه الله - إنما كان يؤثر الطُّرُق العالية لعلمه بحال رجالها ، أو تحققه لروايتهم لها بقرائن عرف ذلك منها ، فكان يعتمد عليها ، و قد تعذر الوقوف على حقيقة تلك الأحوال لبعده العهد ، فربما التبس علينا أمر من لم يكن للشيخ في شأنه شك .

إذا تقر هذا :

**فنقول :** طريق الشيخ - رحمه الله - إلى أحمد بن محمد بن عيسى : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ؛ و سعد بن عبدالله جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى . و قد فسر الشيخ العدة في غير موضع من الفهرست قبل ذكره لأحمد بن محمد بن عيسى ،



وعدّ في جملتها الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُفِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النَّعْمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .  
 وطريقه إلى أحمد بن محمد بن خالد: الشَّيْخُ الْمُفِيدُ، عن أبي الحسن أحمد بن -  
 محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عنه .  
 ح (١) والشَّيْخُ الْمُفِيدُ، عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه،  
 عن أبيه؛ و محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبدالله؛ و عبدالله بن جعفر  
 الحميريّ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقيّ .  
 وطريقه إلى أحمد بن إدريس ما سنذكره من الطريق إلى محمد بن يعقوب  
 الكلينيّ، عنه، عن أحمد بن إدريس .  
 وطريقه إلى أحمد بن داود القمّيّ: الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؛ والحسين بن  
 عبيدالله (٢)، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه .  
 وطريقه إلى إبراهيم بن هاشم: جماعة من أصحابنا منهم الشَّيْخُ أَبُو -  
 عبدالله محمد بن محمد بن النُّعْمَانِ؛ و أحمد بن عبدون؛ والحسين بن عبيدالله  
 كلهم، عن الحسن بن حمزة بن عليّ بن عبيدالله العلويّ، عن عليّ بن إبراهيم  
 ابن هاشم، عن أبيه .  
 وطريقه إلى جعفر بن محمد بن قولويه: جماعة من أصحابنا منهم الشَّيْخُ  
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُفِيدُ، عنه .  
 وطريقه إلى الحسن بن محبوب: عدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر  
 محمد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن  
 محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب .  
 وطريقه إلى الحسين بن سعيد: عدّة من أصحابنا، عن محمد بن عليّ بن  
 الحسين، عن أبيه؛ و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله؛ والحميريّ، عن  
 أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد . و له طريق آخر إليه أعلى من

(١) علامة تحويل السند يعني و بطريق آخر . (غ)

(٢) يعني بهما المفيد، وابن الفضائري - رحمهما الله - . (غ)

هذا ، و هو يؤثـره لذلك غالباً في المواضع التي يورد فيها الحديث بتمام الإسناد ، و قدّمه في الفهرست على الطّريق الذي ذكرناه لزيادة اهتمامه به و هو هذا : أبو الحسين عليّ بن أحمد بن محمّد بن أبي جيّد القميّ ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد . و حكى في الفهرست بعد ذكره لهذا الطّريق ، عن ابن الوليد أنّه قال : و أخرجها إلينا - يعني كتب الحسين بن سعيد - الحسين بن الحسن بن أبان بخطّ الحسين بن سعيد ، و ذكر أنّه ضيف أبيه .

و قال الشّيخ قبل هذا : إنّ الحسين بن سعيد كوفيّ الأصل و إنّه انتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز ثمّ تحوّل إلى قمّ ، فنزل على الحسن بن - أبان و توفّي بقمّ . و ذكر النّجاشيّ أنّ أبا العبّاس بن نوح السّيرافيّ كتب إليه في جواب كتابه إليه تفصيل الطّرق إلى كتب الحسين بن سعيد ، و في جعلتها طريق الحسين بن أبان ، و قال عند ذكره له : « حدّثنا محمّد بن أحمد الصفوانيّ قال : حدّثنا ابن بطّة ، عن الحسين بن الحسن بن أبان و أنّه أخرج إليهم بخطّ الحسين بن سعيد و أنّه كان ضيف أبيه ، و مات بقمّ ، فسمعه منه قبل موته » .

و طريقه إلى حريز بن عبدالله السجستانيّ : الشّيخ المفيد ، عن محمّد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ؛ و عبدالله بن جعفر ؛ و محمّد بن يحيى ؛ و أحمد بن إدريس ؛ و عليّ بن موسى بن جعفر كلّهم ، عن أحمد بن محمّد ، عن الحسين بن سعيد ؛ و عليّ بن حديد ؛ و عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى الجهنيّ ، عن حريز .

و طريقه إلى سعد بن عبدالله : الشّيخ أبو عبدالله ، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله .

ح و الشّيخ أبو عبدالله ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ،

و طريقه إلى صفوان بن يحيى : جماعة عن محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ؛ و سعد بن عبدالله ؛ و محمد ابن يحيى ؛ و أحمد بن إدريس ، عن محمد بن الحسين ؛ و يعقوب بن يزيد ، عن صفوان .

و طريقه إلى علي بن إبراهيم : الشيخ المفيد ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ؛ و حمزة بن محمد العلوي ؛ و محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، و ما سيأتي من الطريق إلى محمد بن يعقوب عنه ، عن علي بن إبراهيم .

و طريقه إلى علي بن مهزيار : جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ و الحميري ؛ و أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار .

و طريقه إلى علي بن جعفر عليه السلام : جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن العمركي الخراساني البوفكي ، عن علي بن جعفر .  
ح و عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ؛ و الحميري ؛ و أحمد بن إدريس ؛ و علي بن موسى ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى ابن القاسم البجلي ، عن علي بن جعفر عليه السلام .

و طريقه إلى علي بن الحسين ابن بابويه : الشيخ أبو عبدالله المفيد ؛ و الحسين بن عبيدالله ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه .

و طريقه إلى عبدالله بن جعفر الحميري : الشيخ المفيد ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن عبدالله بن جعفر .

ح و ابن أبي جيب ، عن ابن الوليد ، عن عبدالله بن جعفر .

و طريقه إلى الفضل بن شاذان : الشيخ المفيد ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن الحسن ، عن أحمد بن إدريس ، عن علي بن محمد بن قتيبة ، عن الفضل .

ح والشَّيْخ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؛ وَالْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَنِ كَلِّهِمْ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ الْحَسِينِيِّ الطَّبْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْفَضْلِ. وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ حَمْزَةَ أَيْضًا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَتَيْبَةَ، عَنْ الْفَضْلِ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ ابْنِ بَابُوِيَه : جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ أَبُو-عَبْدِ اللَّهِ الْمَفِيدُ؛ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَضَائِرِيُّ، عَنْهُ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ : الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَفِيدُ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلُوِيَه الْقَمْسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ. وَلَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ هَذَا إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ صَحِيحٌ أَيْضًا لَكِنَّهُ يَرُودُ عَنْهُ بِهَذَا كَثِيرًا إِذَا وَصَلَ الْإِسْنَادُ؛ فَرَأَيْنَا الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الَّذِي يَرُودُ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ : مَا ذَكَرَ مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّارِ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى.

ح وَالْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَبِّدٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْقَمْسِيِّ : جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانَ؛ وَالْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَنِ كَلِّهِمْ، عَنْهُ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ : ابْنُ أَبِي جَبِّدٍ، عَنْهُ.

ح و جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ.

ح و جَمَاعَةٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

و طَرِيقُهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ : جَمَاعَةٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ.

ح و ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عنه .

و طريقه إلى محمد بن علي بن محبوب : جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن علي بن محبوب .

و طريقه إلى محمد بن أحمد بن يحيى : جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، و محمد بن الحسن ، عن أحمد بن إدريس ؛ و محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري .

و طريقه إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن محمد بن الحسين .

و طريقه إلى محمد بن أبي عمير : أبو الحسين بن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ؛ و محمد بن الحسين ؛ و أيوب بن نوح ؛ و إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن أبي عمير .

ح و جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ و الحميري ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير .

ح و الجماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و حمزة بن محمد العلوي ؛ و محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير .

و طريقه إلى موسى بن القاسم جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ؛ و سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم .

و طريقه إلى النضر بن سويد : جماعة ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد ؛ و الحميري ؛ و محمد بن يحيى ؛ و أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ و أبي عبدالله محمد بن خالد البرقي جميعاً ، عن النضر بن سويد .

و طريقه إلى يعقوب بن يزيد : ابن أبي جيسد ، عن محمد بن الحسن ، عن سعد : والحميري ، عن يعقوب بن يزيد .

**الفائدة السادسة** سيرد عليك في كثير من الأسانيد أسماء مطلقه مع اشتراكها بين الثقة وغيره، وهو مناف للصحة في ظاهر الحال ولكن لمعرفة المراد منها وتمييزه طريق نذكره بعد تقرير مقدمة يتضح بها حقيقته وهي:  
أن مصنفى كتب أخبارنا القديمة كانوا يوردون فيها الأخبار المتعددة في المعاني المختلفة من طريق واحد، فيذكرون السند في أول حديث مفصلاً، ثم يجمعون في الباقي اعتماداً على التفصيل أولاً، ولما طرىء على تلك الأخبار التحويل إلى كتاب آخر يخالف في الترتيب الكتاب الأول، تقطعت تلك الأخبار بحسب اختلاف مضامينها، وتفرقت على الأبواب أو المسائل التي بنى الترتيب الأخير عليها (١)، وغفل الناقل لها من تلك المواضع عن احتمال وقوع الالتباس فيها إذا بعد العهد لزوال الارتباط الذي حسن بسببه الإطلاق وانقطاعها عن التفصيل الذي ساعى باعتباره الإجمال، وقد كان الصواب حينئذ مراعاة محل التفصيل وإيراد الإسناد في كل من تلك الأخبار المتفرقة مفصلاً (٢).

(١) كما روى الصدوق (ره) في ثوابه باب «من قرأ عند منامه» أن الله يمسك السموات عن محمد بن عيسى، عن عباس بن هلال الشامي خبراً عن الرضا عليه السلام، ثم عنون باباً آخر وروى فيه مسنداً خبراً عن محمد بن عيسى أيضاً عن عباس مولى الرضا . والقرينة ظاهرة باتحادهما لكن بعد التحويل ونقل كل في بابه زالت القرينة و توهم كونهما اثنين كما في جامع الرواة و تنقيح المقال . (غ)

(٢) ومن عجب ما رأيت في هذا الباب أن الشيخ - رحمه الله - أورد في كتاب الحج من التهذيب [عدة] أحاديث صورة اسنادها هكذا «موسى بن القاسم عن علي عنهما، عن ابن مسكان» وليس بالقرب منها ما يصلح إرجاع الضمير المشئى إليه، وإنما أورد في مواضع بعيدة أخباراً طريقها هذا «موسى بن القاسم، عن علي بن الحسن الجرمي، عن -»

وقد وقع على جماعة من المتأخرين الإشكال في هذا الباب ؛ والطريق إلى معرفة المراد فيه تتبّع تلك الأسانيد في تضايف الأبواب فإنّها لا محالة توجد مفصّلة في عدّة مواضع يكون النّاقل لها قد أخذها فيها بالصّورة التي كانت عليها في الكتاب الأوّل ، و تعرّف حال بعض أسانيد حديثنا من بعض في هذا الباب و غيره هو مقتضى الممارسة التامة له ، إذ يعلم بها أنّ أكثر الطّرق متّحدة في الأصل ، وأنّ التعدّد طارئ عليها ، فيستعان ببعضها على بعض في مواضع الشكّ و محالّ اللبس .

و ممّا يعين على ذلك أيضاً في كثير من الموارد مراجعة كتب الرّجال المتضمّنة لذكر الطّرق كالفهرست ، و كتاب النجاشي ؛ و تعاهد ما ذكره الصّدوق - رحمه الله - من الطّرق إلى رواية ما أورده في كتاب من لا يحضره - الفقيه ، و للتّصّحّح من معرفة الطّبقات في ذلك أثر عظيم ، والعجب من غفلة الجماعة عن هذا مع وضوحه ؛ و ليت شعري كيف جوّزوا على أولئك الأجلاء الثّقات والفضلاء الأثبات أن يكونوا تعمّدوا ذلك الإطلاق لا لغرض مع ما فيه من التعمية والتعرّض للالتباس و أيّ غرض يتصوّر هناك سوى ما ذكرناه ؟!

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ ممّا وقع عليهم فيه الاشتباه و ليس محلاً له عند الماهر رواية الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ؛ ورواية محمد بن عليّ بن محبوب ، عن العباس ؛ والمراد فيها حمّاد بن عيسى و العباس بن معروف ، بلا إشكال . و من ذلك ما يتكرّر في الطّرق من رواية العلاء ، عن محمد ، وهما ابن رزين و ابن مسلم بغير شكّ .

→ محمد بن أبي حمزة و درست ، عن عبدالله بن مسكان .

و لا شك أنّ الضمير المذكور عايد إلى ابن أبي حمزة و درست ، وأن المراد بعليّ هذا الرجل الذي يروى عنهما و هو الطاطري فانظر إلى أي مرتبه انتهى الحال في البعد عن موضع التفصيل و ما ادري كيف وصلت غفلة الشيخ - رحمه الله - إلى هذا المقدار ( منه ره ) .

ومنه ما يتكرر أيضاً من الرواية عن ابن مسكان و ابن سنان ، ولا ريب أن الأول عبدالله الثقة و أما الثاني فالقرينة تبين غالباً بأوضح دلالة أنه الثقة و هو عبدالله ، أو المضعف و هو محمد فلا يكون هناك اشتباه . فمن المواضع التي يعلم فيها أنه عبدالله ، رواية فضالة بن ، أيوب ، أو النضر بن سويد عنه ؛ وهو كثير .

ومن المواضع التي يعلم فيها أنه محمد ، رواية الحسين بن سعيد ، أو أحمد ابن محمد بن عيسى عنه .

و من عجيب ما اتفق هنا ؛ أن المحقق - رحمه الله - حكم بضعف إسناد يروي فيه الحسين بن سعيد ، عن ابن سنان ، معللاً له بأن محمد بن سنان ضعيف ، فناقشه الشهيد في الذكرى بأن الذي في التهذيب عن ابن سنان ، قال : و لعله عبدالله الثقة .

وربما كان عذره ماستراه في كتاب الصلاة إن شاء الله من رواية الشيخ في إسناد عن الحسين بن سعيد ، عن عبدالله بن سنان ؛ والتصريح والاعتبار يشهدان بأنه من جملة الأغلاط التي نبهنا عليها في الفائدة الثالثة .

و وقع في بعض الطرُق ما يعطي اجتماع الرواية عن عبدالله و محمد لبعض الرجال ، وإشكال التمييز حينئذ عند الإطلاق ؛ و سترى في أبواب المياه من ذلك موضعاً يروي فيه محمد بن خالد البرقي عن محمد بن سنان من طريق ، وعن عبدالله من آخر ؛ و الممارسة ترشد إلى أن الصحيح في هذا هو روايته عن المضعف ، و أن إبداله بالثقة توهم فاحش ، فلا إشكال فيه .

و في بعض الأسانيد بقلّة و ندور رواية للحسن بن محبوب عن محمد بن سنان ، و هو يروي عن عبدالله كثيراً ، والظاهر عند الإطلاق هنا أن المراد عبدالله ، إذ لا يعقل إرادة محمد منه مع شدّة ندور الرواية عنه . نعم ذكر الكشي أن يونس بن عبدالرحمن ممن روى عن محمد بن سنان ، وستأتي حكاية كلامه في ذلك .



و يوجد في بعض الطرق رواية ليونس عنه بالتصريح ، و يونس من طبقة من يروي عن عبدالله بن سنان .

و في كثير من الأسانيد تصريح بروايته عنه أيضاً ، فيحتاج التمييز بينهما مع الإطلاق في روايته عنهما حيث يقع إلى جهة أخرى من القرائن ؛ غير ما ذكرناه من رواية الراوي عنهما ؛ إلا أن وقوعه في الطرق الصحيحة لولاه نادر جداً .

و من المواضع التي وقع فيها الاشتباه أيضاً رواية موسى بن القاسم عن عبدالرحمن ، وهي كثيرة في كتاب الحج ، واتفق فيه تفسيره في عدة أسانيد بآبني أبي نجران و في إسناد بآبني سيابة . فقوي بذلك الأشكال ، و رعاية الطبقات قاضية بأن تفسيره بآبني سيابة غلط ، و أن إرادة ابن أبي نجران في الكل متعيّنة (١) .

و بالجملة فهذا باب واسع يطول الكلام بتفصيله ، ولا يكاد يشبهه على المتيقظ بعد ما نبهناه عليه من الطريق إلى معرفته .

و ذكر العلامة في الخلاصة : أن الشيخ وغيره ذكروا في كثير من الأخبار :

(١) و الوجه في ذلك أن عبدالرحمن بن سيابة ذكره الشيخ في رجال الصادق عليه السلام وروايته عنه عليه السلام موجودة في كتب الحديث أيضاً حتى أن الشيخ أورد عنه حديثاً قبل الطريق المشتمل على التفسير به بقليل ، و ليس بينهما الا ثلاثة أحاديث ، و أرى أن ذلك سبب التوهم ، وروايته في ذلك ما في الحديث عن الصادق عليه السلام ، و عبدالرحمن بن أبي نجران من رجال الرضا و الجواد عليهما السلام و الرواية في الطريقين المتضمن أحدهما لتفسيره بآبني نجران و الآخر بآبني سيابة عن حماد بن عيسى ، و اجتماعهما على ذلك مع اختلاف الطبقة بالمقدار الذي ذكرناه غير معقول بحسب العادة و موسى بن القاسم من رجال الرضا و الجواد عليهما السلام فروايته انما يتصور عن ابن أبي نجران لا عن ابن سيابة لبعده عن طبقته ، و ذلك ظاهر لا يشك في مثله الممارس .

«سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر» و أن المراد بأبي جعفر هذا أحمد بن محمد بن عيسى؛ و أنه يرد أيضاً في بعض الأخبار «الحسن بن محبوب، عن أبي القاسم» و المراد به معاوية بن عمار؛ و ذكر ابن داود في كتابه نحو هذا الكلام و ما قاله يستفاد مما أوضحناه.

**الفائدة السابعة:** توهم جماعة من متأخري الأصحاب الاشتراك في أسماء ليست بمشتركة، فينبغي التنبيه لذلك، وعدم التعويل في الحكم بالاشتراك على مجرد إثباته في كلامهم، بل يراجع كلام المتقدمين فيه ويكون الاعتماد على ما يقتضيه.

إذا عرفت هذا فاعلم أن من جملة ما وقع فيه التوهم - وهو من أهمته - حكم العلامة في الخلاصة باشتراك إسماعيل الأشعري، و بكر بن محمد الأزدي، و حماد بن عثمان، و علي بن الحكم<sup>(١)</sup>، و الحال أن كل واحد من هذه الأسماء خاصٌ برجل واحد من غير مربية، و إن احتاجت المعرفة بذلك في بعضها إلى مزيد تأمل.

و السبب الغالب في هذا التوهم أن السيّد جمال الدين ابن طاووس - رحمه الله - يحكي في كتابه عبارات المتقدمين من مصنفي كتب الرجال، و يتصرف فيها بالاختصار، فيتفق في كلام أحدهم وصف رجل بأمر مغاير لما وصفه به الآخر لكن لا على وجه يمنع الجمع، فيخيّل من ذلك التعدّد؛ و بعد مراجعة أصل الكتب و إنعام النظر في تسمية الكلام - مع معونة القرائن الحالية التي ترشد إليها كثرة الممارسة - يندفع التوهم رأساً؛ و قد أشرنا إلى أن العلامة [ره] لا يتجاوز في المراجعة كتاب السيّد غالباً، فصار ذلك سبباً لوقوع هذا الغلل و غيره في كتابه، و لذلك شواهد كثيرة، عرفتها في خلال

(١) في قوله «حكم العلامة» مسامحة في اللفظ و المراد أن العلامة عنون كل

واحد من هؤلاء مرتين، مثلاً عنون إسماعيل بن سعد الأشعري بهذا العنوان تارة و تارة بعنوان

إسماعيل بن عبدالله بن سعد الأشعري، وهكذا. (غ)

التصّفح للكتابين .

**الفائدة الثامنة :** يتّفق في بعض الأحاديث ، عدم التصريح باسم الإمام الذي يروي عنه الحديث ، بل يشار إليه بالضمير ، و ظنّ جمع من الأصحاب أنّ مثله قطع ينافي الصّحّة ، و ليس ذلك على إطلاقه بصحيح ، إذ القرائن في أكثر تلك المواضع تشهد بعود الضمير إلى المعصوم بنحو من توجيه الذي ذكرناه في إطلاق الأسماء ، و حاصله أنّ كثيراً من قدماء رواة حديثنا ، و مصنّفي كتبه كانوا يروون عن الأئمّة عليهم السلام مشافهة ، و يوردون ما يروونه في كتبهم جملة ، و إن كانت الأحكام التي في الروايات مختلفة :

فيقول أحدهم في أوّل الكلام : « سألت فلاناً » و يسمّي الإمام الذي يروي عنه ، ثمّ يكتفي في الباقي بالضمير فيقول : « وسألته » أو نحو هذا إلى أن تنتهي الأخبار التي رواها عنه ، ولا ريب أنّ رعاية البلاغة تقتضي ذلك ، فإنّ إعادة الإسم الظاهر في جميع تلك المواضع تنافيتها في الغالب قطعاً ، ولمّا أن نقلت تلك الأخبار إلى كتاب آخر ، صار لها ما صار في إطلاق الأسماء بعينه ، ولكنّ الممارسة تطلع على أنّه لا فرق في التعبير بين الظاهر والضمير .

**الفائدة التاسعة :** يروي المتقدمون من علمائنا - رضي الله عنهم - عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم ، و ليس لهم ذكر في كتب الرّجال ؛ و البناء على الظاهر يقتضي إدخالهم في قسم المجهولين ، و يشكّل بأنّ قرائن الأحوال شاهدة ببعد اتّخاذ أولئك الأجلاء الرّجال الضعيف أو المجهول شيخاً يكثرّون الرواية عنه و يظهرّون الاعتناء به ؛ و رأيت لوالدي - رحمه الله - كلاماً في شأن بعض مشايخ الصدوق [ره] قريباً ممّا قلناه ؛ و ربما يتوهّم أن في ترك التعرّض لذكرهم <sup>(١)</sup> في كتب الرّجال إشعاراً بعدم الاعتماد عليهم ؛ و ليس بشيء ، فإنّ الأسباب في مثله كثيرة ، و أظهرها أنّه لا تصنيف لهم ، و أكثر الكتب المصنّفة في الرّجال متقدّمي الأصحاب اقتصروا

(١) في نسخة « ان في عدم التعرّض لذكرهم » .

فيها على ذكر المصنِّفين ، وبيان الطُّرُق إلى رواية كتبهم . هذا :

و من الشُّواهد على ما قلناه ، أنكَ تراهم في كتب الرُّجال يذكرون عن جمع من الأعيان ، أنَّهُم كانوا يروون عن الضعفاء ، وذلك على سبيل الإنكار عليهم و إن كانوا لا يعدُّونه طعنًا فيهم ؛ فلو لم تكن الرُّواية عن الضعفاء من خصوصيات من ذكرت عنه لم يكن للإنكار وجه ؛ و لولا وقوع الرُّواية من بعض الأجلاء عمَّن هو مشهور بالضعف لكان الاعتبار يقتضي عدَّ رواية من هو معروف بالثِّقة والفضل و جلاله القدر عمَّن هو مجهول الحال ظاهراً من جملة القرائن القويَّة على انتفاء الفسق عنه . و وقفت للكشِّيَّ على كلام في شأن عَجِّ بن سنان ، يشير إلى ما ذكرته من قيام القرينة برؤية الأجلاء ، و ذلك بعد إبراده لجملة من الحكايات عنه .

**منها** ما حكاه عليُّ بن عَجِّ بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان أنه قال : « لأحلُّ لكم أن ترووا أحاديث عَجِّ بن سنان عنِّي مادمت حيًّا » و أذن في الرُّواية بعد موته ، فوصله بهذه الحكاية ، وصورته هكذا : قال أبو عمرو : « وقد روى عنه الفضل و أبوه و يونس ؛ و عَجِّ بن عيسى العبيديُّ ؛ و عَجِّ بن الحسين بن أبي الخطاب ؛ و الحسن و الحسن ابنا سعيد الأهوازيَّان ، و أيُّوب بن نوح ؛ و غيرهم من العدول و الثقات من أهل العلم » .

و ذكر النَّجاشيُّ ، أنَّ جعفر بن عَجِّ بن مالك بن عيسى بن سابور كان ضعيفاً في الحديث ؛ ثمَّ قال : و لا أدري كيف روى عنه شيخنا النَّبيل الثِّقة أبو عليُّ بن همام ، و شيخنا الجليل الثِّقة أبو غالب الزُّراريُّ - رحمهما الله - .

**إذا تقرَّر ذلك** فاعلم أنَّ من هذا الباب رواية الشَّيخ عن أبي الحسين ابن أبي جيِّد ، فإنَّه غير مذكور في كتب الرُّجال ، و الشَّيخ - رحمه الله - يؤثر الرُّواية عنه غالباً ، لأنَّه أدرك عَجِّ بن الحسن بن الوليد - على ما يفيدُه كلام الشَّيخ - فهو يروي عنه بغير واسطة ، و المفيد و جماعة إنَّما يروون عنه بالواسطة ، فطريق ابن أبي جيِّد أعلى ؛ و للنَّجاشيُّ أيضاً عنه رواية كثيرة ، مع

أنه ذكر في كتابه جماعة من الشيوخ، و قال : إنّه ترك الرواية عنهم لسماعه من الأصحاب تضعيفهم .

ومن الباب أيضاً رواية المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والشيخ يروي عن جماعة منهم المفيد عنه كثيراً أيضاً .

ومنه رواية الصدوق، عن محمد بن عليّ ماجيلويه؛ وأحمد بن محمد بن يحيى العطار وغيرهما، وللشيخ أيضاً روايات كثيرة عن أحمد بن محمد بن يحيى، لكن بواسطة ابن أبي جريد؛ والحسين بن عبيدالله الغضائري .

والعلامة يحكم بصحة الإسناد المشتمل على أمثال هؤلاء، وهو يساعد ما قرّبناه؛ مضافاً إلى أن الرواية عنهم تكون في الغالب متعلّقة بكتب السلف منضمة إلى طرق أخرى واضحة، لكنّهم من حيث ظهور الحال عندهم لا يفرقون بين طريق و طريق، ولهم رغبة في تكثير الطرّق، والتفنّن فيها؛ و ما ظنّوا أن الأمر ينتهي إلى ما انتهى إليه ليتحرّزوا عن مثل ذلك؛ و من أكثر مراجعة كتبهم، و أطال الممارسة لكلامهم لا يبقى في خاطره من هذه الجهات شك .

### الفائدة العاشرة : قد ذكرنا أن الشيخ - رحمه الله - ربما عدل في

كتابه عن السند المتّضح إلى غيره لكونه أعلى، و لعدم تفاوت الحال عنده من وجوه شتى، يطول الكلام بشرحها، و وقوع هذا العدول في الطرّق الإجمالية غير ضار بعد إعطاء القاعدة التي يهتدي بملاحظتها إلى الطرّق الواضح في الفهرست .

و أمّا وقوعه في الطرق المفصّلة؛ و ذلك حيث يورد تمام إسناد الحديث فموجب للإشكال إذا كان لغير من إليه الطريق من سائر رجال السند أو بعضهم كتب، فإنّه يحتمل حينئذ أخذ الحديث من كتب هذا و ذلك إلى آخر رجال السند الذين لهم تصنيف؛ فبتقدير وجود الطريق الواضح يكون باب الاطلاع عليه منسداً، و ربما أفاد التبّسّع العلم بالمأخذ في كثير من الصّور .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن من هذا الباب رواية الشيخ ، عن الحسين بن سعيد بالطريق المشتمل على الحسين بن الحسن بن أبان ؛ فإن حال الحسين هذا ليس بذلك المتضح لأن الشيخ ذكره في كتاب الرجال مرتين : إحداهما في أصحاب أبي عبد العسكري عليه السلام ، والثانية في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام ، ولم يتعرف له في الموضوعين بمدح ولا غيره ، كما هو الغالب من طريقته وصورة كلامه في الموضوع الأول هكذا : « الحسين بن الحسن بن أبان ، أدركه عليه السلام ولم أعلم أنه روى عنه ؛ وذكر ابن قولويه أنه قرأه الصفار وسعد بن عبد الله ، وهو أقدم منهما لأنه روى عن الحسين بن سعيد ، وهما لم يرويا عنه » وقال في الموضوع الآخر : « الحسين بن الحسن بن أبان ، روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلها ، وروى عنه ابن الوليد » ولم يتعرف له النجاشي في كتابه إلا عند حكايته لرواية كتب الحسين بن سعيد ، ولم يذكر من حاله شيئاً .

ثم إن كون الحديث المروري عنه مأخوذاً من كتب الحسين بن سعيد فيعول في تصحيحه على الطريق الصحيح الواضح إليه إنما يظهر مع تعليق السند والابتداء باسم الحسين بن سعيد على ماهي قاعدة الشيخ ، وأما مع ذكر الإسناد بتمامه فيحتمل كون الأخذ من كتب غيره ، فلا تعلم رواية الحديث عنه بالطريق الصحيح ، ولكن قرائن الحال تشهد بأن كل رواية يرويهما الشيخ عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد فهي من كتب الحسين بن سعيد ، إذ لا يعهد لابن أبان رواية لغير كتب ابن سعيد و محمد بن أورمة ، وحيث إن كتب ابن أورمة متروكة بين الأصحاب ، فالطرق خالية من روايته عند ؛ وليس لابن أبان كتب يحتمل الأخذ منها ، ولا في باقي الوسائط من يحتمل في نظر الممارس أن يكون الأخذ من كتبه ، ولأن الشيخ يتفق له كثيراً رواية حديث في أحد الكتابين ، متصل الإسناد بطريق ابن أبان ، ويرويه بعينه في الكتاب الآخر معلّقاً مبدوءاً بالحسين بن سعيد ، أو متصلاً بطريق آخر من طرقه إليه ، بل ربما وقع ذلك في الكتاب الواحد ، حيث يكرر ذكر الحديث لغرض أو اتفاقاً ،

و نحن نبين ذلك في مواضعه، ولا ريب أنّ مثل هذه القرائن يفيد القطع بالحكم وله نظائر يعرفها الماهر .

**الفائدة الحادية عشرة :** يقول الشيخ أبو جعفر الكليني - رضي الله عنه - في أوّل كثير من طرق الكافي: «عدّة من أصحابنا» وقد حكى النجاشي - رحمه الله - في كتابه عنه أنّه قال: «كلّما كان في كتابي عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى، فهم: محمد بن يحيى؛ و عليّ بن موسى الكميذاني؛ و داود ابن كورة؛ و أحمد بن إدريس؛ و عليّ بن إبراهيم بن هاشم». و حكى ذلك العلامة في الخلاصة أيضاً و زاد عليه أنّه قال: و كلّما ذكرته في كتابي المشار إليه: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي؛ فهم: عليّ بن إبراهيم؛ و عليّ بن محمد بن عبد الله بن أذينة؛ و أحمد بن عبد الله بن أمية؛ و عليّ بن الحسن - انتهى .

و يستفاد من كلامه في الكافي أنّ محمد بن يحيى أحد العدّة و هو كافٍ في المطلوب؛ و قد اتّفق هذا البيان في أوّل حديث ذكره في الكتاب و ظاهره أنّه أحال الباقي عليه، و مقتضى ذلك عدم الفرق بين كون رواية العدّة عن أحمد بن محمد بن عيسى، و أحمد بن محمد بن خالد و إن كان البيان إنّما وقع في محلّ الرواية عن ابن عيسى؛ فإنّه روى عن العدّة، عن ابن خالد بعد البيان بجملة يسيرة من الأخبار، و يبعد مع ذلك كونها مختلفة بحيث لا يكون محمد بن يحيى في العدّة عن ابن خالد ولا يتعرّض مع ذلك للبيان في أوّل روايته عنه، كما بيّن في أوّل روايته عن ابن عيسى .

**الفائدة الثانية عشرة :** يأتي في أوائل أسانيد الكافي أيضاً «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان». و أمر محمد بن إسماعيل هذا ملتبس لأنّ الاسم مشترك في الظاهر بين سبعة رجال ذكرهم الأصحاب في كتب الرّجال وهم: محمد بن إسماعيل بن بزيع الثّقفة الجليل، و محمد بن إسماعيل البرمكي، و محمد بن

إسماعيل الزعفراني<sup>١</sup>، و هذان<sup>(١)</sup> وثقهما النجاشي<sup>٢</sup>، و محمد بن إسماعيل الكيناني<sup>٣</sup>، و محمد بن إسماعيل الجعفري<sup>٤</sup>؛ و محمد بن إسماعيل الصيمري<sup>٥</sup> القمي<sup>٦</sup>؛ و محمد بن إسماعيل البلخي<sup>٧</sup>، و كلهم مجهولوا الحال .

والأول لا يتجه إرادته هنا من وجوه: أحدها أن الفضل بن شاذان دون ابن بزيع في الطبقة لأن الفضل لم يذكره الشيخ في كتاب الرجال إلا في أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام؛ و ربما احتمل من كلام النجاشي أن يكون يروي عن أبي جعفر الثاني؛ و محمد بن إسماعيل<sup>(٢)</sup> ذكر في أصحاب الكاظم والرضا عليه السلام قال النجاشي<sup>٣</sup>: وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام.

و مما يوضح هذا الوجه أنه لم توجد قط رواية عن محمد بن إسماعيل بن بزيع بالتصريح عن الفضل بن شاذان بعد التبّع والاستقراء .  
وثانيها أنه روى في الكافي، عن ابن بزيع أخباراً كثيرة بواسطة واسطتين، لأنه يروي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عنه، وهذا لا يلاقي الرواية عنه من غير واسطة بحسب العادة قطعاً .

و ثالثها أن وفاة محمد بن إسماعيل بن بزيع كانت في زمن أبي جعفر الثاني عليه السلام فكيف يتصور لقاء الكليني<sup>٤</sup> له؟! وبالجملة فاحتمال إرادته هنا أوضح في الانتفاء من أن يبين .

و أما الثاني والثالث فكذلك، لأن البرمكي يروي عنه في أسانيد كثيرة بالواسطة<sup>(٣)</sup>، و الزعفراني<sup>٥</sup> متقدم أيضاً، فإنهم ذكروا أنه أدرك أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، فلم يبق إلا احتمال كونه أحد المجهولين؛ و يحتمل كونه غيرهم بل هو أقرب فإن الكشي<sup>٦</sup> ذكر في ترجمة الفضل بن شاذان حكاية عنه،

( ١ ) ذكر الشيخ هذين الرجلين في أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام من

كتاب الرجال (منه ره) . ( ٢ ) يعني ابن بزيع .

( ٣ ) حكى عن مقدمة مشرق الشمسيين: أن هذا غير قاذح في المعاصرة فان الرواية

عن الشيخ تارة بواسطة و اخرى بدونها أمر شايع متعارف لا غرابة فيه . ( غ )



وقال: إن أبا الحسن محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري ذكرها<sup>(١)</sup>. ولا يخفى ما في التزام صاحب الاسم المبحوث عنه للرواية عن الفضل بن شاذان من الدلالة على الاختصاص به، ونقل الحكاية عن الرجل المذكور يؤذن بنحو ذلك فيقرب كونه هو.

وفي فهرست الشيخ حكاية عنه أيضاً ذكرها في ترجمة أحمد بن داود الفزاري<sup>(٢)</sup> وقال في صدر الحكاية: ذكر محمد بن إسماعيل النيسابوري. ثم إن حال هذا الرجل مجهول أيضاً إذ لم يعلم له ذكر إلا بما رأيت فليس في هذا التعيين كثير فائدة، ولعل في إكثار الكليني من الرواية عنه شهادة بحسن حاله كما نبهنا عليه في الفائدة الثامنة مضافاً إلى نقاء حديثه وقد وصف جماعة من الأصحاب أو لهم العلامة أحاديث كثيرة هو في طرقها بالصحة. و ذكر الشيخ تقي الدين ابن داود في كتابه ما هذا لفظه: «إذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل ففي صحتها قولان، فإن في لقائه له إشكالاً فتقف الرواية بجهالة الواسطة بينهما وإن كانا مرضيين معظمين». و فهم بعض الأصحاب من هذا الكلام أنه ابن بزيع، و وجه الإشكال في اللقاء على هذا التقدير واضح لكنك قد عرفت فساد هذا الاحتمال من غير الوجه المذكور. ويزيد ما أشار إليه ابن داود من أن في البين واسطة مجهولة أن مقام هذا الشيخ العظيم الشأن أجل من أن ينسب إليه هذا التدليس الفاحش؛ و الصواب ما حققناه، ويقوى في خاطري إدخال الحديث المشتمل عليه في قسم الحسن.

~~~~~

(١) قلنا في هامش الكافي ذيل الخبر الذي رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان: «هو محمد بن اسماعيل أبو الحسن النيسابوري البندقي أو بندفر الذي يروي عنه أبو عمرو الكشي عن الفضل بن شاذان و يصدر به السند». و قد أظنبت الكلام الشيخ البهائي (ره) في مقدمة مشرق الشمسين وقوى أن ذلك الرجل هو البرمكي الثقة. (غ)

### الرموز :

- « صحى » رمز إلى الصحيح عند الكل .
- « صحر » رمز إلى الصحيح عند المشهور .
- « ن » رمز إلى الحسن .

## كتاب الطهارة - أبواب المياه

باب انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة وعدم انفعال الكثير بها

صحي روى الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي<sup>١</sup> - رضي الله عنه - عن الشيخ أبي عبد الله المفيد محمد بن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ابن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفّار ؛ وسعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ والحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيّوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ ، - وسئل عن الماء تبول فيه الدّوابُّ ، و تلغ فيه الكلاب ، ويغتسل فيه الجنب - قال : إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء .

و بهذا الإسناد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد - يعني ابن عيسى - عن معاوية بن عمّار ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء .

محمد بن الحسن الطوسي<sup>١</sup> - رضي الله عنه - بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعريّ ، عن العمّر كنيّ ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، قال : سألته عن الدّجاجة والحمامة و أشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا ، إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كرّ من ماء .

**قلت :** دلالة الخبرين الأوّلين على حكم الكثير بيّنة ، و استفاد من مفهوم الشرط فيهما حكم القليل<sup>(١)</sup> ، والخبر الأخير مثلهما في الكثير ، وأما

(١) استفاد من مفهوم الشرط انه اذا لم يبلغ قدر كر ينجسه النجس أو المتنجس لكن بالوقوع والسراية وتعدى العين لا بمجرد الملاقاة مع عدم السراية والتعدى ، فلذا ترى اطباق الفقهاء على جواز تطهير المتنجس بالماء القليل مع أنه لا يمكن ذلك الا بملاقاة الماء الشيء النجس أو المتنجس ، فتدبر . (غ)

في القليل فالنهي عن الوضوء به أعمُّ من كونه نجساً ، و ربّما يقال : إنَّ العلة في النهي إمَّا انتفاء الطهارة أو الطهوريّة اتّفاقاً ، و لا قائل بالثاني فتعيّن الأوّل .

عنه بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرَّجُلِ يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ وَهِيَ قَدْرَةٌ ؟ قَالَ يَكْفِيهِ الْإِنَاءُ .

**قلت :** قال الجوهريُّ كَفَأَتِ الْإِنَاءُ كَبَيْتَهُ وَقَلْبَتَهُ ، قَالَ : وَزَعَمَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّ كَفَأَتَهُ لُغَةٌ . وَفِي الْقَامُوسِ كَفَأَهُ كَمَنْعَهُ كَبَيْتَهُ وَقَلْبَتَهُ كَأَ كَفَأَهُ ، فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : «يَكْفِي» بِالْيَاءِ مِنْ أَكْفَأَ ، فَهُوَ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ وَ لَا بَدَأَ مِنَ الْهَمْزِ فِي الْآخِرِ ، وَ لَوْ كَانَ مِنْ كَفَأَ لَكُنْتُ بِالْأَلْفِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَوَازِنَةُ لَمَنْعَ ، وَ هُوَ مَفْتُوحُ الْأَوَّلِ حَيْثُذِي ، وَ عَلَى التَّقْدِيرِ يَنْ هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ التَّنْجِيسِ <sup>(١)</sup> .

عنه بن الحسن ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : كتبت إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ؛ و يستقي فيه من بئر فيستنجي فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب ؛ ما حدُّه الذي لا يجوز ؟ فكتب لا توضأ من مثل هذا إلا من ضرورة إليه .

**قلت :** هذا الخبر محمولٌ على كثرة الماء في الجملة و كراهة التوضأ منه حينئذٍ باعتبار إسراع التغيُّر إلى مثله ، إذ المراد من الوضوء فيه الاستنجاء و هو استعمالٌ في ذلك العرف شائع و مستمرٌ عليك منه مواضع .

و روى الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينيُّ - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى ، عن العمر كميِّ بن عليِّ ، عن عليِّ بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدَّمِ قطعاً

(١) لوقوع القذر و سرايته .

صفاراً فأصاب إناءٌ دهل يصلح له الوضوء منه؟ فقال: إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وإن كان شيئاً بيئناً فلا تتوضأ منه، قال: وسألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطرة في إنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا<sup>(١)</sup>. قلت: حمل جماعة من الأصحاب الحكم الأوّل في هذا الخبر على الشكّ في الوصول إلى الماء، وفيه تكلف؛ وقال الشيخ: نحمله على أنّه إذا كان ذلك الدّم مثل رؤوس الإبر التي لا تحسّ ولا تدرك فهو معفو عنه. وغفل عنه متأخروا الأصحاب وفهم من هذا الكلام أنّه يرى للماء مع قليل الدّم خصوصيّة؛ والذي يختلج ببالي أنّ كلامه ناظر إلى القول الذي يعزى إلى ابن إدريس حكايته عن بعض الأصحاب، من أنّه لا بأس بماء يترشش على الثوب والبدن مثل رؤوس الإبر من النّجاسات، وأقله الالتفات إليه في الدّم، عملاً بظاهر هذا الخبر، ولا ريب أنّ إثبات الخصوصية في ذلك للدّم أقرب إلى الاعتبار من إثباتها للماء، وقد اتّفقت كلمة المتأخّرين على حكاية خلاف الشيخ هنا في مسائل الماء حيث اتّفق ذكره فيها، وبعد ملاحظة ما قلناه تبين أنّ حكايته في أحكام النّجاسات أنسب.

صحّر محمد بن الحسن، بإسناده عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن صفوان بن مهران الجمّال، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي ما بين مكّة إلى المدينة، تردها السّباع، وتلغ فيها الكلاب، وتشرب منها الحمير ويغتسل فيها الجنب، ويتوضأ منه، فقال: وكم قدر الماء؟ قلت: إلى نصف السّاق وإلى الرّكبة، فقال: توضأ منه.

قلت: حمل الشيخ هذا الحديث على كون الماء بالغا حدّ الكثرة و

(١) الكافي نوادر طهارته: ١٦ ويدل على أن بعد العلم بالوقوع لا يصلح للطهارة لكن مع عدم العلم به لعدم الاستبانة مع احتمال الملافة أو اليقين به فلا بأس. ويمكن أن نقول: عدم البأس لاستصحاب طهارة الماء لعدم العلم بوصول الدم الماء وإن أيقن بوضوئه إلاّ أناء.

لا بأس به ، فلعلَّ التقدير الذي ذكر في كلام الراوي كان مفهوماً لبلوغه ذلك الحد<sup>(١)</sup> .

عنه بن يعقوب ؛ عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن الماء الذي تبول فيه الدوابُّ و تلغ فيه الكلاب ؛ ويغتسل فيه الجنب ، قال : إذا كان الماء قدر كره<sup>٢</sup> لم ينجسه شيء .

ن عنه بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى . ح ؛ وعن علي بن إبراهيم ؛ عن أبيه ، عن حماد بن عيسى جميعاً ، عن معاوية بن عمارة ؛ قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا كان الماء قدر كره<sup>٣</sup> لم ينجسه شيء .

### « باب حد الكثير »

صحى عنه بن الحسن الطوسي<sup>٤</sup> ، بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس - يعني ابن معروف - عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الغدير ماء مجتمع تبول فيه الدوابُّ و تلغ فيه الكلاب ، ويغتسل فيه الجنب ، قال : إذا كان قد كره<sup>٥</sup> لم ينجسه شيء ، والكرُّ ستمائة رطل<sup>(٢)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ أن المراد من الرطل هنا رطل مكة ، وهو رطلان بالعراقي ، جمعاً بينه وبين ما رواه ابن أبي عمير رسالة<sup>٦</sup> « عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكرُّ من الماء ألف و مائتا رطل<sup>(٣)</sup> » قال : ولا يجوز أن يكون المراد من الرطل في الخبر الأول رطل أهل العراق أو المدينة لأن ذلك لم يعتبره أحد من أصحابنا ، وهو متروك بالإجماع .

صحى عنه بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أيوب بن نوح

(١) الاستبصار في زيادات المياه تحت رقم ٣٦ . (٢) و(٣) المصدر في كمية الكر.

عن صفوان - يعني ابن يحيى - عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته <sup>(١)</sup>.

و روى بهذا الإسناد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبد الله بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء، قال كُرٌّ، قلت: وما الكُرُّ؟ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار <sup>(٢)</sup>.

و هذا الحديث نصّ جمهور المتأخرين من الأصحاب على صحته، و ليس بصحيح، لأنّ الشَّيْخَ رواه في موضع من التهذيب و في الاستبصار كما نقلناه، و رواه في موضع آخر من التهذيب عن الشَّيْخِ المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، فأبدل عبد الله بمحمد، والرَّأْيَانِ قَبْلَ و بعد متَّحِدَانِ كما ترى، فاحتمال روايتهما معاً له منتف قطعاً لاختلافهما في الطبقة، و قد ذكرنا في فوائد المقدمة أنّ الذي يقتضيه حكم الممارسة تعيين كونه مُجَدَّأً. و في الكافي رواه عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن ابن سنان، والظاهر أنّ هذا صورة ما وقع في رواية البرقي له، والتعيين من تصرف الرَّاوِيْنِ عنه، فأخطأ فيه المخطيء و أصاب المصيب.

و اعلم أنّ المعروف بين الأصحاب حمل هذا الخبر على اعتبار ثلاثة أشبار في الأبعاد الثلاثة و أنّ البعد المتروك فيه محال على المذكور، فيمكن على هذا أن تحمل السَّعَةَ في الخبر الأوَّل على أحد بُعْدِي السطح و يُحَالِ الآخر عليه، فيكون حاصله ذراعان عمقه في ذراع و شبر عرضاً في ذراع و شبر طولاً، و بذلك يتقارب مدلول الأخبار.

و محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرادة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا كان

الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أولم يتفسخ إلا أن يجيء له ريح يغلب على ريح الماء (١).

قلت : هكذا أورد الشيخ هذا الحديث في الاستبصار ، و هو مروى في الكافي أيضاً ، لكن بينهما اختلاف في الإسناد ، و هذه صورة ما في الكافي : «علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : إذا كان الماء - الحديث » . و الاعتبار يساعد على ترجيح ما في الكافي من عدم توسيط ابن أبي عمير بين إبراهيم بن هاشم ، و حماد بن عيسى ، لأنه غير معهود ، و أما التصريح بإسناد الحديث إلى أبي جعفر عليه السلام ؛ فكأن الشيخ عرفه من غير الكافي ، مع أن بعض نسخ الاستبصار خالية منه . هذا ، و يجب أن يحمل الأكثر من الراوية في هذا الخبر على ما يبلغ أحد المقادير [الثلاثة] المذكورة في الأخبار السالفة جمعاً .

### « باب حكم الماء ، إذا تغير بالنجاسة في ريحه و طعمه »

صحى محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ابن قولويه ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد : و عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب ، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب (٢).

قلت : هكذا روى الشيخ هذا الخبر في كتابيه ، و رواه الكليني بإسناد حسن ، عن حريز ، عمّن أخبره ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، و هو موجب لنوع ريبة و لعل حريزاً رواه على الوجهين ، أو الإرسال و هم لعدم صحة طريقته .

ن محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد - هو ابن عثمان - ، عن الحلبي - يعني عبيدالله بن علي - ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الماء الآجن : يتوضأ منه إلا أن تجد ماء غيره فتنزّه منه .



و رواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن علي بن إبراهيم؛ وفي الاستبصار بإسناده عن محمد بن يعقوب؛ و باقي السند واحد، واملتن في التهذيب «عن أبي- عبدالله عليه السلام قال في الماء الآجن: يتوضأ منه إلا أن تجد ماء غيره فتنزّه منه». و أسقط في الاستبصار قوله «فتنزّه منه»<sup>(١)</sup>. و ذكر الشيخ أنه محمول على ما إذا حصل فيه التغيير من نفسه أو بمجاورة جسم طاهر و هو حسن، و في القاموس: الآجن الماء المتغير الطعم واللون.

### « باب حكم ماء المطر »

صحى روى الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، عن أبيه - رضي الله عنهما - عن محمد بن يحيى العطار، عن العمر كي بن علي البوفكي، عن علي بن جعفر؛ ح و عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار؛ و سعد بن عبدالله جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن موسى ابن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: سألته عن البيت يبال على ظهره، و يغتسل من الجنابة، ثم يصيبه المطر، أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: إذا جرى فلا بأس به. قال: و سألته عن الرجل يمر في ماء المطر و قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل أن يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه ولا رجله و يصلي فيه و لا بأس.

و عن أبيه؛ و محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبدالله؛ و عبدالله بن جعفر الحميري جميعاً، عن يعقوب بن يزيد؛ و أيوب بن نوح؛ و الحسن بن ظريف، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم؛ ح و عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير؛ و علي بن الحكم جميعاً، عن هشام بن سالم أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكف [عليه] فيصيب الثوب؟ فقال: لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه.

(١) الكافي كتاب الطهارة ب ٣ ح ٦، و التهذيب في مياهه: ٩.

(٢) و (٣) النقيه ٦ و ٧ و ٤.

قال الجوهري وغيره : وكف البيت وكفاً أي قطر .  
 عن محمد بن يعقوب الكليني ، - رحمه الله - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ،  
 عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، في ميزابين سالا  
 أحدهما بول والآخر ماء المطر فاختلطتا فأصاب ثوب رجل لم يضره ذلك .  
 وروى الشيخ أبو جعفر الطوسي الخبر الأول بإسناده عن علي بن  
 جعفر ، والأخير بإسناده عن علي بن إبراهيم بيقينة الطريق .

### « باب ماء الحمام »

صحى محمد بن الحسن الطوسي - رضي الله عنه - بإسناده عن الحسين بن  
 سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي-  
 عبدالله عليه السلام : الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره ، أغتسل من مائه ؟ قال : نعم لا  
 بأس أن يغتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه ، ثم جئت فغسلت رجلي ، وما  
 غسلتهما إلا ممّا لزق بهما من التراب .

و عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن فضالة ، عن جميل بن  
 درّاج ، عن محمد بن مسلم قال : رأيت أبا جعفر عليه السلام جائياً من الحمام وبينه  
 وبين داره قدر ، فقال : لولا ما بيني وبين داري ما غسلت رجلي ولا نحتيت  
 ماء الحمام .

قلت : هكذا صورة إسناد الحديث في التهذيب ، وإثبات كلمة « عن » بين  
 ابن أبي عمير ، وفضالة سهو ، والصواب عطفه عليه بالواو ؛ لأنه المعهود ، وسيأتي  
 عن قريب في باب الأستار إسناد مثله ، وهو بالصورة التي صوّبناها ، وفي  
 القاموس : نحتي الشيء أزاله كنهجته فتنحتي .

و عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان - يعني ابن يحيى - عن العلاء - هو  
 ابن رزين - ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما قال : سألته عن ماء الحمام فقال :  
 أدخله بإزار ، ولا تغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله

فلا تدري فيهم جنب أم لا<sup>(١)</sup>.

قلت : حمل الشيخ هذا الخبر على ما إذا لم يكن ماء الحمام مادة ، وهو بعيد ، ولا ضرورة إليه إن عدم النهي أعم من الأمر فيحمل على إباحة الاغتسال بغير مائه حينئذ ، أو رجحانه ، ويزاد لتقريبه حمل الماء على القلّة مع المادة ، فإنّ التغيير يسرع إليه والحال هذه ولو بغير النجاسة ، وقد مرّ مثله في حديث العدير الذي يستقى فيه من بئر ، وفي خبر الماء الآجن .

صحر : محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن داود بن سرحان ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الماء الجاري .

قلت : هذا الحديث محمول على ما هو الغالب من وجود المادة الكثيرة لماء الحمام فيساوي حينئذ غيره من المياه .

(١) ينبغى هنا أن نعرف وضع الحمامات في تلك العصور حتى نعرف مدلول الخبر فنقول والله التوفيق : الذي يظهر من تتبع الاخبار أن الحمامات كانت في عصرهم ذات بيوت أربعة ، البيت الاول بارد يابس ، فيه ينزعون ثيابهم ، والثاني بارد رطب ، فيه مخزن الماء البارد ، الثالث حار رطب ، فيه مخزن الماء الحار ، الرابع حار يابس ، فيه يحمى المستحم جسده فيدلك ( راجع الرسالة الذهبية طب الرضا عليه السلام ص ٩٤ ومستدرك الوسائل ج ١ ص ٥٤ ) . وفي البيت الثالث الذي فيه مخزن الماء الحار بئر أو حوض يسيل فيه ماء الغسالة فقط ، وكان ممنوعاً على المغتسل الارتماس في مخزن الماء سواء كان حاراً أو بارداً ، وكانت حول المخزن مواضع ومصطبات يقوم المغتسل عليها فيأخذ الماء من المخزن بالمشربة فيصب عليه وخرج الغسالة منه الى البئر المذكور أو الحوض ، وكانت في بعض الحمامات حول مخزن الماء الحار حياض صغار يخرج الماء من المخزن في أنابيب خاصة الى تلك الحياض و يأخذ كل مستحم الماء من الانبوب بقدر حاجته . والظاهر أن المراد بماء الحمام ماء المخزن الحار الذي يؤخذ من الانبوب أو من نفس المخزن بالمشربة . وأخبار الباب في باب دخول الحمام من التهذيب .

و قول بعض علمائنا بعدم اعتبار كثرة المسادة استناداً إلى نحو هذا الإطلاق الواقع في الخبر ليس بجيد؛ لأنّ الخروج عن الأدلة الدالة على انفعال القليل وإثبات هذه الخصوصية لماء الحمام بمجرد ذلك مشكل، لا سيما مع قيام احتمال البناء على الغالب من أكثرية المادة.

### « باب ماء البئر »

صحى محمد بن الحسن الطوسي - رحمه الله - بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن الرضا عليه السلام قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغيّر ريحه، أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأنّ له مادة<sup>(١)</sup>.  
محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد [ابن قولوية]، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام فقال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغيّر ريحه أو طعمه؛ فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأنّ له مادة.

محمد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل؛ عن الرضا عليه السلام قال: ماء البئر واسع، لا يفسده شيء إلا أن يتغيّر.

و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين - يعني ابن أبي الخطاب -، عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر، عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرفين، أي صلح الوضوء منها قال: لا بأس.

قلت: ذكر جماعة من أهل اللغة أنّ العذرة الغائط، و في نهاية ابن الأثير: هي الغائط الذي يلقيه الإنسان، سميت بذلك لأنّهم كانوا يلقونها في أفنية الدور. و ذكر الجوهري أنّ فناء الدار سمّي بالعذرة لأنّ العذرة كانت تلقى في الأفنية. وقال في القاموس: السرجين والسرفين - بكسرهما - الزبل معرباً.

(١) راجع الاستبصار حكم الابار في أخبار الباب، والتنهيد تطهير المياه.

«سركين» - بالفتح - .

و بإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي طالب عبدالله بن الصلت ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الفأرة تقع في البئر فيتوضأ الرجل منها و يصلي و هو لا يعلم ، أعييد الصلاة و يغسل ثوبه ، فقال : لا يعيد الصلاة و لا يغسل ثوبه .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد ابن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد - يعني ابن عيسى - عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : لا يغسل الثوب ، و لا تعاد الصلاة ممّا وقع في البئر إلا أن ينتن ، فإن أتت غسل الثوب و أعاد الصلاة و نزحت البئر <sup>(١)</sup> .

محمد بن يعقوب الكليني - رحمه الله - عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للموضوء ، فتقطر فيها قطرات من بول آدم أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة و نحوها ، ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة ؟ فوقع عليه السلام في كتابي بخطه : ينزح دلاء منها .

قال محمد بن يعقوب بعد إبراده لهذا الخبر : و بهذا الإسناد قال : ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير .

و روى الشيخ - رحمه الله - الحديث الأول في التهذيب متصلاً بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، و ساق بقية السند و المتن بقليل مغايرة فقال : كالبعرة أو نحوها ، و قال : ينزح منها دلاء .

و رواه في الاستبصار بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع - و ساق المتن إلى أن قال - أو يسقط فيها شيء من غير كالبعرة أو نحوها ثم باقيه بلفظ التهذيب .

و بهذا الخبر يتعلّق القائلون بانفعال البئر بالملافة ، مضافاً إلى ما سنورده

(١) كذا في التهذيب باب تطهير المياه تحت رقم ١ ، وفي الاستبصار «أعيدت الصلاة» .

من الأخبار التي بعضها يوافق بحسب ظاهره ، و سائرهما متضمن للأمر بالنزح من البئر عند وقوع جملة من النجاسات فيه ، وهذا التعليق مدفوع بأن التعارض واقع بين ما تعلقوا به و بين الأخبار التي أوردناها أولاً و التأويل ممكن ؛ فيجب المصير إلى الجمع و تلك أوضح دلالة فيتعين جعل التأويل في جانب ما يوهم النجاسة ، و بابه متسع و طريقه سهل فلا حاجة إلى الإطالة ببيانه .  
و صار جماعة من الأصحاب إلى إيجاب النزح مع القول بعدم الانفعال تمسكاً بظاهر الأوامر .

و يردّه خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع المتقدم في صدر الباب من حيث دلالته على الاكتفاء بمزيل التغيير عند حصوله ، و لو كان نزح المقدّر واجباً مع عدم التغيير لوجب استيفاءه معه بطريق أولى و الاكتفاء ينفي وجوب الاستيفاء فينتفي ملزومه ، على أن الأخبار المتضمنة للأوامر كما سترها كثيرة الاختلاف و الأجمال و ذلك أمانة الاستحباب .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن عبد الله بن أبي يعفور ؛ و عنبسة بن مصعب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلواً و لا شيئاً تغرف به فتيّم بالصعيد ، فإن ربّ الماء ربّ الصعيد و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم ماءهم .

قلت : و بهذا الحديث أيضاً استدللّ للقول بالانفعال بالملاقاة من حيث الأمر فيه بالتيمّم و النهي عن إفساد الماء ، و ضعفه ظاهر لقيام القرينة الواضحة على أن المسوّغ للتيمّم عدم الوصلة إلى الماء لفقد الآلة ، و أن مقتضى النهي عن الإفساد ما يترتب على الوقوع من إثارة الحمأة ، و هي بالنظر إلى الانتفاع بالماء في الشرب و نحوه إفساد . و اتفق لبعض المتأخّرين توهّم مساواة هذا الحديث في الدلالة على الانفعال بخبر محمد بن إسماعيل الدالّ على عدمه حيث أثبت الفساد في هذا ونفاه في ذاك ، فكلّ ما يقال في التأويل من جانب

يردُّه عليه خصمه من الآخر، وليس بشيء فإنَّ الإفساد في حديث محمد بن إسماعيل عامٌ لوقوعه في سياق النفي فيتناول الإفساد بالنجاسة إن لم يكن مراداً بخصوصه بقرينة المقام، وعلى التقديرين يكون منفيّاً بدون التغيّر وهو المدّعى.

وأما النهي عنه في هذا الخبر فإنّما يصلح دليلاً لو كان المقتضى للفساد حينئذٍ منحصراً في النجاسة، ولا وجه للانحصار بعد احتمال ما قلناه من إرادة الخروج عن صلاحية الانتفاع في الشرب ونحوه، بل ظهوره بشهادة لفظ الوقوع. وبإسناده عن الحسين بن سعيد، عن النضر - يعني ابن سويد -، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إن سقط في البئر دابّة صغيرة أو نزل فيها جنب، نزع منها سبع دلاء، وإن مات فيها ثور أو صبّ فيها خمر، نزع الماء كلّهُ.

قلت: هكذا أورد الحديث في الاستبصار، ورواه في التهذيب عن المفيد، عن أحمد بن محمد؛ عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد - وساق بقية السند والمتن إلى أن قال: - فإن مات فيها ثور أو نحوه - إلخ. واختلف حكاية الأصحاب له، فذكره المحقق في المعتمد كما في الاستبصار والعلامة في المنتهى والمختلف كالتهذيب.

وبإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام، في البئر يبول فيها الصبي أو تصبّ فيها بول أو خمر، فقال: ينزع الماء كلّهُ.

قلت: ذكر الشيخ «أن الحكم بنزع الجميع للبول في هذا الخبر محمول على ما إذا غير أحد أوصاف الماء»، والذي حداه على ذلك أن المعروف عندهم نزع أربعين لبول الرجل، وسبع أو ثلاث لبول الصبي، وليس في الأخبار ما يصلح لمعارضة هذا الحديث ليكون باعثاً على الخروج عن ظاهره. نعم إن تحقّق الإجماع على نفي مضمونه كان وجهاً.

و بإسناده عن محمد بن يحيى ، عن العمر كمي بن علي ، عن علي بن جعفر قال : سألته عن رجل ذبح شاة فاضطربت فوقعت في بئر ماء و أوداجها تشخب دماً ، هل يتوضأ من ذلك البئر ؟ قال : ينزح منها ما بين الثلاثين إلى الأربعين دلواً ، ثم يتوضأ منها و لا بأس به . قال : و سألته عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة فوقعت في بئر ، هل يصلح أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة ، ثم يتوضأ منها . و سألته عن رجل يستقي من بئر فرغف فيها هل يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة .

و روى المسألة الثالثة من طريق آخر في التهذيب مع قليل مغايرة و زيادة في المتن وذلك بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألته عن رجل كان يستقي من بئر ماء فرغف فيها ، هل يتوضأ منها ؟ قال : ينزف منها دلاء يسيرة ، ثم يتوضأ منها .

و روى الشيخ أبو جعفر ابن بابويه ، المسألة الأولى عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن العمر كمي بن علي البوفكي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام ؛ و عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، و سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجلي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه - و ساق المتن إلى أن قال : - هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : ينزح منها ما بين ثلاثين دلواً إلى أربعين دلواً ثم يتوضأ منها . و روى الشيخ أبو جعفر الكليني الحديث بمسائله الثلاث ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كمي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام ، و ساق المتن بعينه إلا في قوله « ذلك البئر » فوافق فيه ما في رواية ابن بابويه له و هو المناسب .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ؛ و بريد بن معاوية العجلي ، عن أبي عبدالله



و أبي جعفر عليه السلام ، في البئر يقع فيها الدابة والفأرة والكلب والطيور فيموت ، قال : تخرج ، ثم تنزح من البئر دلاءً ، ثم اشرب و توضأ .

وعن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي أسامة زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الفأرة والسنور والدجاجة والكلب والطيور ، قال : فإذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، وإن تغير الماء خذ منه حتى يذهب الريح .

و عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان - هو ابن يحيى - عن العلاء - يعني ابن رزين - عن محمد - هو ابن مسلم - عن أحدهما عليهما السلام في البئر يقع فيها الميتة ، قال : إذا كان له ريح نزح منها عشرون دلواً ، وقال : إذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء .

و عنه ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : إذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، و فضالة ، عن معاوية بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة والوزغة يقع في البئر ، قال : ينزح منها ثلاث دلاء .

و بالاسناد عن فضالة ، عن ابن سنان - هو عبدالله - ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله .

صحر : محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان - يعني ابن يحيى - عن ابن مسكان - هو عبدالله - عن الحلبي - يعني محمد بن علي - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا سقط في البئر شيء صغير فمات فيها فانزح منها دلاء ، وإن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء ، وإن مات فيها بعير أو صب فيها خمر فلينزح .

و روى الشيخ - رحمه الله - هذا الحديث بإسناده عن محمد بن يعقوب ، وزاد

فيه « فلينزح الماء كله » (١).

محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس بن معروف ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي مريم (٢) قال : حدثنا جعفر ، قال : كان أبو جعفر عليه السلام يقول : إذا مات الكلب في البئر نزحت ، و قال أبو جعفر : إذا وقع فيها ثم أخرج منها حياً نزع منها سبع دلاء .

قلت : حمل الشيخ نزع الجميع للكلب في هذا الخبر على ما إذا حصل به التغيير ؛ و لا بأس به لمنافاته ما سلف من الأخبار .

و بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أيوب بن نوح النخعي ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن البئر يقع فيها الحمامة والدجاج أو الفأرة أو الكلب أو الهرّة ، فقال : يجزيك أن ينزح منها دلاء فإن ذلك يطهرها إن شاء الله .

و بإسناده عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الفأرة تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد ما يتوضأ منها أيعاد الوضوء؟ فقال : لا .

و بإسناده عن أحمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن أبي أسامة؛ وأبي- يوسف يعقوب بن عيثم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا وقع في البئر الطير والدجاج أو الفأرة فانزح منها سبع دلاء ، قلنا : فما تقول في صلاتنا و وضوئنا وما أصاب ثيابنا؟ فقال : لا بأس به .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الجبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر ، هل يتوضأ من تلك الماء؟ قال : لا بأس . و رواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن أحمد بن محمد ، و ساق بقية السند والمتن بعينه إلا في قوله : « هل يتوضأ من تلك الماء؟ » فقال : « يتوضأ من

(١) التهذيب في تطهير المياه ٢٥ . (٢) اسمه عبدالغفار (ثقة) .

ذلك الماء؟» .

و ذكر الشيخ أنه محمول على عدم وصول الشعر إلى الماء . قال : لأنه لو وصل إليه لكان مفسداً له ، و لا يخفى بعد هذا الحمل جداً و لولا احتمال استناد نفي البأس عنه إلى عدم نجاسة الشعر كما ذهب إليه بعض الأصحاب ، لكان قريب الدلالة على عدم انفعال البئر بالملاقاة (١) .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي أسامة ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الفأرة والسنور والدجاجة والطير والكلب ؛ قال : ما لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء ، فإن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ؛ و أبي بصير ، قالوا : قلنا له : بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها أينجسها ؟ قال : فقال : إن كانت البئر في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها ، و كان بينهما قدر ثلاث أذرع أو أربع أذرع لم ينجس ذلك شيء ، و إن كان أقل من ذلك نجسها (٢) [قال :] و إن كانت البئر في أسفل الوادي و يمر الماء عليها و كان بين البئر و بينه تسع أذرع لم ينجسها ، و ما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه ، قال : زرارة : فقلت له : فإن كان مجرى البول بلصقها (٣) و كان لا يلبث على الأرض ؟ فقال : ما لم يكن له قرار فليس به بأس و إن استقر منه قليل فإنه لا يثقب الأرض و لا قعر

(١) هذا الخبر و اشباهه مما يؤيد القول بعدم تنجس القليل بمجرد الملاقاة

من دون الوقوع والسراية فان الشعر مع كونه نجساً لا يؤثر في الماء ، فتأمل .

(٢) في المصدر « ينجسها » ، وكذا في ما يأتي وما تقدم من أسماء الاعداد كثلاث

أذرع و أربع و سبع و تسع كلها في المصدر « ثلاثة وأربعة وسبعة وتسعة » وهو الصواب

بالنظر إلى القياس .

(٣) في الكافي « فان كان مجرى البول بلزقها و كان لا يثب على الارض » .

له حتى يبلغ البئر و ليس على البئر منه بأس ، فتوض منه إنما ذلك إذا استنقع كله .

و روى الشيخ - رحمه الله - الخبر الأول في التهذيب متصلاً بطريقة عن محمد بن يعقوب ، و سائر السند واحد و كذا المتن إلا أنه قال : « فخذته حتى يذهب الريح » .

و روى الثاني في الكتابين أما في التهذيب فبإسناده عن علي بن إبراهيم بباقي السند ، و في المتن مخالفة في عدة مواضع حيث قال : فالوادي يجري فيه البول من تحتها و كان بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك شيء ، ثم أسقط قوله : « و إن كان أقل من ذلك نجسها » و قال بعد ذلك : « و كان بين البئر و بينه تسعة أذرع لم ينجسها و ما كان أقل من ذلك لم يتوضأ منه » ثم قال : « فإن كان يجري بلزقها - إلى أن قال - فإن استقر منه قليل فإنه لا ينقب الأرض و لا يفوله حتى يبلغ البئر و ليس على البئر منه بأس فتوضأ منه » .

و أما في الاستبصار فرواه عن الحسين بن عبيد الله - يعني الغضائري - عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، و بقیة السند و المتن كما في التهذيب و ما وقع من الاختلاف بينهما و بين الكافي في المتن ناش من النقل بالمعنى و أثره في غير الساقط مقصور على اللفظ كما هو ظاهر . قال الجوهري : يقال : فلان لزقي و بلزقي و لسقي و لصقي و بلسقي و بلصقي أي بجنبی ، و قوله في رواية الشيخ « توضأ » بالهمز أولى من تركه كما في الكافي ؛ قال الجوهري : توضأت للصلاة و لا تقل توضيت و بعضهم يقوله ، و أما قولهم في إحدى الروايتين « لا يفوله » و في الأخرى « لا قعر له » فمؤداهما واحد لأن وجود القعر و هو العمق مظنة النفوذ إلى البئر و هو المراد بقوله « يفوله » ، قال الجوهري : غاله الشيء إذا أخذه

من حيث لم يدر، و ينبغي أن يعلم أن مرجع الضمير على التقديرين مختلف، فعلى الأول هو موضع البول، و على الثاني البئر، و يقرب كون أحدهما تصحيحاً للآخر لما بينهما في الخط من تناسب.

و قوله: « ينقب » يحتمل أن يكون بالنون و بالهاء المثلثة، ففي القاموس النقب: الثقب. و أما العبارة التي سقطت من رواية الشيخ، فهي باعتبار صراحتها في حصول التنجيس يترتب على وجودها و عدمها في الجملة اختلاف معنوي، و لكن ذكر الفاضل في المنتهى أن القائلين بانفعال البئر بالملاقاة، متفقون على عدم حصول التنجيس بمجرد التقارب بين البئر و البالوعة و إن كان كثيراً، فلا بد من تأويل هذا الخبر عندهم أيضاً.

و قد قرّر في المنتهى بطريق السؤال دلالة على التنجيس من خمسة وجوه: أحدها تعليق عدم التنجيس بعدد فينتقي بانتفاعه. و ثانيها النهي عن الوضوء من كون البعد أقل من تسع أذرع و ما ذاك إلا للتنجيس. و ثالثها تعليق نفي البأس على انتفاء القرار فإنه يدل بالمفهوم على ثبوت البأس مع الاستقرار. و رابعها اشتراط نفي البأس ثانياً بقلّة المستقر فمفهومه ثبوت البأس مع كثرته. و خامسها النص على ثبوت التنجيس مع الاستنقاع بقوله « إنَّما ذلك إذا استنقع ». ثم أجاب عن الأول بالمنع، و عن الثاني بمنع كون النهي للتحريم، و لو سلّم منع كونه للتنجيس للاتفاق الذي حكيناه عنه، و عن الثالث والرابع بضعف دلالة المفهوم، و مع تسليمه بمنع استلزام البأس للتحريم، و عن الخامس بأن الإشارة إلى البأس لا إلى التنجيس. و ذكر أيضاً أن رواية الحديث لم يسندوه إلى إمام، و يجوز أن يكون قولهم: « قلنا » إشارة إلى بعض العلماء. قال: و هذا الاحتمال و إن كان مرجوحاً إلا أنه غير ممتنع، و اندفاع هذا الكلام الأخير يعلم ممّا حققناه في الفائدة الثامنة من مقدّمة الكتاب.

و أما جوابه عن الوجوه الخمسة، ففيه القويّ والضعيف كما لا يخفى، و الحق أن للخبر دلالة على حصول التنجيس في بعض الصور المفروضة فيه

لاسيما مع العبارة التي وقع الاختلاف في إثباتها وإسقاطها، لكن وجود المعارض من النصوص عند النافين لانفعال البئر بالملاقاة ومخالفة الإجماع الذي أشار إليه في المنتهى عند الباقيين يوجبان صرف الخبر عن ظاهره وتأويله بوجه تنقفي معه المعارضة والمخالفة .

والأقرب في ذلك أن يقال : إن سوق الحديث يؤذن بفرض الحكم في محل يتكثّر ورود النجاسة عليه و يظن فيه النفوذ ، و ما هذا شأنه لا يبعد إفضاءه مع القرب إلى تغيير الماء خصوصا مع طول الزمان ، فلعل الحكم بالتنجيس حينئذ ناظر إلى شهادة القرائن بأن تكرّر جريان البول في مثله يفضي إلى حصول التغيير .

أو يقال : إن كثرة ورود النجاسة على المحل مع القرب يثمر ظن الوصول إلى الماء بل قد يحصل معه العلم بقرينة الحال ، وهو موجب للاستقذار ، ولا ريب في مرجعية الاستعمال معه فيكون الحكم بالتنجيس والنهي عن الاستعمال محمولين على غير الحقيقة لضرورة الجمع .

### « باب الماء المستعمل »

صحى : محمد بن الحسن الطوسي - رضي الله عنه - عن الشيخ المفيد محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين ابن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة - هو عمر - عن الفضيل - يعني ابن يسار - ، قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل فينتضح من الأرض في الإناء ، فقال : لا بأس ، هذا مما قال الله : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » <sup>(١)</sup> .

و بإسناده عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - ، عن موسى بن القاسم البجلي ؛ و أبي قتادة ، عن علي بن جعفر ، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع أيغتسل منه للجنابة أو

(١) التهذيب كتاب الطهارة باب صفة الوضوء تحت رقم ٧٢ .

يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة، ولا مداً للوضوء، وهو متفرق فكيف يصنع وهو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه، وكفاً أمامه، وكفاً عن يمينه، وكفاً عن شماله فإن خشي أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فإن ذلك يجزيه، وإن كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه، وإن كان الماء متفرقاً فقدّر أن يجمعه وإلا اغتسل من هذا وهذا، فإن كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه فإن ذلك يجزيه<sup>(١)</sup>.

قلت: ما تضمنه هذا الخبر من نضح الألف الأربعة لا يخلو من التباس، وقد ذكره جمع من المتقدمين منهم الصدوقان بنحو ما في الخبر، واختلف الأصحاب في تفسيره فحكى المحقق فيه قولين: أحدهما أن المراد منه رش الأرض ليجتمع أجزاءها فيمتنع سرعة انحدار ما ينفصل عن جسده إلى الماء. والثاني أن المراد بل جسده قبل الاغتسال ليتعجل قبل أن ينحدر ما ينفصل عنه ويعود إلى الماء. واختار الشهيد في الذكري هذا القول، إلا أنه جعل الحكمة في ذلك الاكتفاء بترديده عن إكثار معاودة الماء، ورجح في البيان القول الأول، ويحكي عن ابن إدريس إنكاره مبالغاً في ذلك ومحتجاً بأن اشتداد الأرض برش الجهات المذكورة موجب لسرعة نزول ماء الغسل. ويرد على القول الثاني أن خشية العود إلى الماء مع تعجيل الاغتسال ربما كانت أقوى من حيث إن الإعجال مقتض لتلاحق الأجزاء المنفصلة عن البدن من الماء، وذلك أقرب إلى الجريان والعود ولا كذلك مع الإبطاء لأن تساقطها يكون على التدرج.

وما ذكره الشهيد من الحكمة يشعر بأن المحذور تقاطر ماء الغسل عن بعض الأعضاء المغسولة في الماء الذي يغتسل منه حال المعاودة وليس

(١) التهذيب في زيادات مياهه تحت رقم: ٣٤.

بواضح، للتصريح بنفي البأس عن مثله في الأخبار، و كلام بعض من قال بالمنع من المستعمل، وإِنَّمَا المحذور عود المنفصل عن بدن المغتسل بأجمعه أو أكثره إليه، وحيث إنَّ عَجَزَ الخبر صريح في نفي البأس من الحاجة إلى ذلك العائد لقلَّة الماء فحكم النضح للاستحباب والأمر فيه سهل، وخفاء وجه الحكمة لا يقتضي، وفيها وكون متعلقه الأرض هو الأظهر، ولا يمتنع أن يكون شرب بعض الأرضين للماء مع الابتلال أكثر منه مع عدمه.

عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بن الحسين بطريقه، عن هشام بن سالم - وقد مرَّ في باب ماء المطر - أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: أَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِي الْكَنِيفِ الَّذِي يَبَالُ فِيهِ وَعَلَى نَعْلِ سَنَدِيَّةٍ فَأَغْتَسِلُ وَعَلَى النَّعْلِ كَمَا هِيَ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْمَاءُ الَّذِي يَسِيلُ مِنْ جَسَدِكَ يَصِيبُ أَسْفَلَ قَدَمَيْكَ فَلَا تَغْسِلُ قَدَمَيْكَ (١).

صحر: عُمَرُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ شَهَابِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَنْبِ يَغْتَسِلُ فَيَقْطُرُ الْمَاءُ عَنْ جَسَدِهِ فِي الْإِنَاءِ وَ يَنْتَضِحُ الْمَاءُ مِنَ الْأَرْضِ فَيَصِيرُ فِي الْإِنَاءِ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَذَا كُلِّهِ (٢).

عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ النُّعْمَانَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ عُمَرَ (٣)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ النُّعْمَانَ - هُوَ مُؤَمَّنُ الطَّاقِ - عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَسْتَنْجِي ثُمَّ يَقَعُ ثَوْبِي فِيهِ وَأَنَا جَنْبٌ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ (٤).

قال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ يَعْنِي إِلَى أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ (٥)، وَ يَحْتَمِلُ عَلَى بَعْدِ أَنْ يَكُونَ هُوَ السَّابِقُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ (٦)، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

(١) في بعض نسخ المصدر - أعنى الفقيه تحت رقم ٥٣ - «فلا تغسل أسفل قدميك».

(٢) الكافي باب اختلاط المطر بالبول تحت رقم ٦. (٣) يعني ابن قولويه.

(٤) التهذيب في صفة الوضوء تحت رقم ٧٦. (٥) يعني به أحمد بن محمد بن عيسى.

(٦) يعني أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد وهو بعيد، والخبر تحت رقم ٧٧.



علي بن النعمان ؛ و محمد بن سنان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن ليث المرادي ، عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به ، أينجس ذلك ثوبه ؟ فقال : لا .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا أتيت ماءً و فيه قلة ، فانضح عن يمينك وعن يسارك و بين يديك وتوضأ<sup>(١)</sup> .

قلت : النضح هنا للأرض قطعاً و هو قرينة على إرادته أيضاً من الخبر السابق ، والظاهر أن المراد من التوضأ الاستنجاء ، فإنّه يستعمل فيه كثيراً كما سبق التنبيه عليه والتحرز بالنضح من عود الماء المستعمل إلى الماء الذي يتطهر منه إنّما يتوجه في الاستنجاء لا في الوضوء بمعناه المتعارف كما لا يخفى . و هذا الحديث رواه الشيخ أيضاً باسناده عن أحمد بن محمد ، و سائر السند متّحد و كذا المتن .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حماد بن عيسى ، عن ربيع بن عبدالله ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في الرجل جنب يغتسل فينتضح من الماء في الإناء ، فقال : لا بأس ، « ما جعل عليكم في الدين من حرج »<sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن الأحول - يعني محمد بن النعمان - قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أخرج من الخلاء فأستنجي بالماء فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به ؟ فقال : لا بأس به<sup>(٣)</sup> .

و روى الشيخ في التهذيب هذين الخبرين متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب و باقي الإسنادين متّحد و كذا المتن في الثاني ، و أمّا في الأوّل فقال : فينضح الماء في إنائه فقال : لا بأس « ما جعل [الله] عليكم في الدين من حرج » . و روى الشيخ أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه الحديث الثاني ، عن محمد بن

(١) الكافي باب الماء الذي يكون فيه قلة تحت رقم ١ .

(٢) و (٣) المصدر باب اختلاط ماء المطر تحت رقم ٧ و ٥٠ .

علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ،  
والحسن بن محبوب جميعاً عن محمد بن النعمان و ذكر المتن بعينه و زاد في  
آخره « ليس عليك شيء »<sup>(١)</sup> .

### « باب الاسئار »

صحى : محمد بن الحسن - رحمه الله - عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم  
جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن  
سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، قال :  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سؤر الدواب والغنم والبقر أيتوضأ منه ويشرب ؟  
فقال : لا بأس<sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه - محمد بن الحسن - ، عن  
الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد - هو ابن عيسى - عن  
معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، في الهرة أئتها من أهل البيت ويتوضأ من سؤرها<sup>(٣)</sup> .  
و عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ،  
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في كتاب علي عليه السلام أن الهرة تسبع ولا بأس بسؤره ، وإنني  
لا أستحيي من الله أن أدع طعاماً لأن الهرة أكل منه<sup>(٤)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد - هو ابن مسلم -  
عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال : اغسل الإناء؛  
و عن السنور ، قال : لا بأس أن تتوضأ من فضلها إنما هي من السباع<sup>(٥)</sup> .

صحرو : و بهذا الإسناد<sup>(٦)</sup> عن حماد ، عن حريز ، عن الفضل أبي العباس ،  
قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقرة والأبل والحمار  
والخيل والبغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه ، فقال : لا  
بأس به حتى انتهيت إلى الكلب ، فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصعب

(٢) و (٥) صفة وضوء التهذيب تحت رقم ٧٢ و ٧٣ وفي الفقيه تحت رقم ١٦٢ .

(٢) الى (٦) باب مياه التهذيب تحت رقم ٤٠ و ٣٥ و ٣٨ و ٢٧ و ٢٩ .

ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء .

قلت : قال الجوهرى : الرّجس : القذر ، ثمّ حكى عن الفرّاء أنّه قال :  
إذا قالوا: التّجسس مع الرّجس أتبعوه إيّاه ، فقالوا : رجسٌ نجسٌ - بالكسر .  
وروى الشّيخ أبو جعفر الكليني - رحمه الله - ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن  
إسماعيل ، عن عليّ بن الحكم ، عن شهاب بن عبد ربّه ، عن أبي عبد الله عليه السلام  
في الرّجل الجنب يسهو فيغمس يده في الإفّاء قبل أن يغسلها : أنّه لا بأس إذا  
لم يكن أصاب يده شيء (١) .

و في طريق هذا الخبر نوع إشكال و لكن الذي يقوى في نفسى أنّه من  
الصحيح المشهورى ، و أنّ رواية محمد بن يحيى فيه عن محمد بن إسماعيل بواسطة  
أحمد بن محمد ، و أنّ عدم التعرّض لها من جملة مواضع السّهو الواقع في  
الأخبار بكثرة ، و قد مرّ آنفاً في باب المستعمل حديث بهذا الإسناد شاهد ما قلناه (١) .  
ن : محمد بن يعقوب الكليني - رحمه الله - عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ،  
عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنّ  
في كتاب عليّ عليه السلام أنّ الهرّ سبعٌ فلا بأس بسوره ؛ فإنّي لأستحي من الله  
أن أدع طعاماً لأنّ هرّاً أأكل منه (٢) .

قلت : قد سبق في رواية الشّيخ لهذا الخبر «أنّي لأستحي» بيّان وفي رواية  
الكلينيّ بياء واحدة . قال الجوهرى : استحياء ، واستحيا منه بمعنى من الحياء  
و يقال : استحييت بياء واحدة ، و أصله استحييت [مثل استعيت] فأعلّوا الياء  
الأولى و ألقوا حرّ كتبها على الحاء قبلها فقالوا : استحييت كما قالوا : استعيت  
استثقالاً لمادخلت عليها الزّوائد ، قال سيبويه : حذف لالتقاء الساكنين لأنّ  
الياء الأولى تقلب ألفاً لتحرّكها ، قال : و إنّما فعلوا ذلك حيث كثر في  
كلامهم ، وقال [أبو عثمان] المازني : لم تحذف لالتقاء الساكنين لأنّها لو حذف

(١) الكافي باب الرجل يدخل يده في الأناء تحت رقم ٣ .

(٢) المصدر باب الوضوء من سؤر الدواب تحت رقم ٤ .

لذلك لردؤها إذا قالوا: هو يستحي و لقالوا: يستحي<sup>١</sup> كما قالوا يستبيع ،  
و قال الأَخفش: استحي بياء واحدة لغة تميم ، و بيائين لغة أهل الحجاز ،  
و هو الأصل [- إلى أن قال :-] و إنما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه  
الكلمة كما قالوا: لا أدري في لا أدري .

عُجْر بن يعقوب ، عن عُجْر بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن  
يحيى ، عن العيص بن القاسم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : هل يغتسل الرجل  
والمراة من إناء واحد؟ فقال : نعم يفرغان على أيديهما قبل أن يضعأ أيديهما  
في الإناء . قال : وسألته عن سؤر الحائض؟ فقال : لا توض منه و توض من سؤر  
الجنب إذا كانت مأمونة و تغسل <sup>(١)</sup> يديها قبل أن تدخلهما في الإناء ، وكان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل هو و عائشة في إناء واحد يغتسلان جميعاً .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن سعيد الأعرج ،  
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي<sup>٢</sup> والنصراني<sup>٣</sup> ، فقال : لا <sup>(٢)</sup> .  
و روى الشيخ هذا الخبر متصلاً بطريقه عن عُجْر بن يعقوب ، وبقية السند  
واحدة و كذا المتن .

### « باب الماء الذي تقع فيه العظاية <sup>(٣)</sup> والحية والوزغ »

صحى : عُجْر بن الحسن ، بإسناده عن العمر كى<sup>٤</sup> ، عن علي بن جعفر ، عن  
أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن العظاية والحية والوزغ يقع في الماء  
فلا يموت أيتوضاً منه للصلاة؟ قال : لا بأس به <sup>(٤)</sup> .  
قال الجوهري<sup>٥</sup> : العظاية دويبة أكبر من الوزغة .

(١) و(٢) الكافي باب الوضوء من سؤر الحائض تحت رقم ٢ و ٥ وفيه « ثم تغسل » .

(٣) العظاية - بفتح العين المهملة والظاء - دويبة ملساء أصغر من الحرذون ،

تمشى مشياً سريعاً ثم تقف ، يقال له بالفارسية « بزوجه » أو « مارمولك » .

(٤) التهذيب في زيادات مياهه تحت رقم ٤٥ .

## أبواب النجاسات و أحكامها و ما يتعلق بها

### « باب البول »

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد - هو ابن الوليد - عن أبيه ، عن محمد بن الحسن - يعنى الصفار - ، عن أحمد بن محمد - هو ابن عيسى - عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما طَيِّبًا قال : سألته عن البول يصيب الثوب ، فقال : اغسله مرتين <sup>(١)</sup>.

و بهذا الإسناد عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، قال : سألت أبا عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن البول يصيب الثوب ، قال : اغسله مرتين <sup>(٢)</sup>.

محمد بن الحسن <sup>(٣)</sup> ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد ابن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : قلت للرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ : الطنفسة والفراس يصيبهما البول كيف يصنع فهو ثخين <sup>(٤)</sup> كثير الحشو ؟ قال : يغسل ما ظهر منه في وجهه .

و روى هذا الحديث الشيخ أبو جعفر الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، والمتمن بعينه إلا في قوله « كيف يصنع به فهو ثخين » ، فقال : « يصنع بهما و هو ثخين » <sup>(٥)</sup>.

و رواه أيضاً الصدوق ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبدالله ؛ ومحمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن إبراهيم بن أبي محمود ،

(١) و (٢) و (٣) التهذيب كتاب الطهارة باب تطهير الثياب تحت رقم ٨٩١ و ٩٠١ و ٩١١ .

(٤) فى القاموس : الطنفسة مثلثة الطاء والفاء ، وبكسر الطاء وفتح الفاء وبالعكس :

البسط والثياب والحصير من السعف . والثخين : الغليظ .

(٥) الكافى باب البول يصيب الثوب تحت رقم ٢ وفى الفقيه تحت رقم ١٥٩ .

و في المتن « كيف يصنع و هو نخين كثير الحشو ؟ فقال : يغسل منه ما ظهر في وجهه » .

محمد بن الحسن بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بولٍ قرضوا لحومهم بالملقاريض وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض و جعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون <sup>(١)</sup> .

صحر : و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العيص بن القاسم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره و فخذيه ، و سأله عن مسح ذكره بيده ثم عرفت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه ؟ قال : لا <sup>(٢)</sup> .

محمد بن علي بن بابويه ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبدالله ؛ و عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ،

(١) أبواب الزيادات باب آداب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٢٧ ، والظاهر أن ذلك من بول يصيب أبدانهم في يوم عبادتهم فحينئذ لا يجوز لهم دخول المعبد والشركة معهم في المراسم ، و كأن الخبر نقل بالمعنى مع عدم الدقة و سوء الفهم ، فأصل الخبر كما في تفسير علي بن ابراهيم ذيل قوله تعالى : « و يضع عنهم اصرهم والاعلال التي كانت عليهم » هكذا : « ان الرجل من بنى اسرائيل اذا أصاب شيء من بدنه البول قطعه » والضمير المفرد راجع الى الرجل والجمع الى بنى اسرائيل ، يعني تركوا معاشرته و اعتزلوا عنه أو يمنعه أن يدخل الكنيسة . والظاهر أن الراوى زعم أن الضمير راجع الى البول ؛ ومثل هذا القطع معروف في شريعة موسى عليه السلام كما في قوله تعالى حكاية « أن لك في الحياة أن تقول لاماس » في قصة السامري . و قال استاذنا الشعراني - رحمه الله - : لم أر الى الان وجهاً لتوجيه الخبر تطمئن اليه النفس غير ما ذكرناه أو رده لعدم الاعتماد على خبر الواحد .

(٢) التهذيب في زيادات تطهير البدن والثياب تحت رقم ٦ .

عن محمد بن أبي عمير، عن حكيم بن حكيم ابن أخي خلاد، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له: أبول فلا أصيب الماء و قد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحائط و بالتراب ثم تعرق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ فقال: لا بأس به <sup>(١)</sup>.

و رواه الكلينيُّ بإسناد من الحسن، رجاله: عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن حكيم بن حكيم الصيرفي، والمتن واحد، و في إثبات الوسطة بين ابن أبي عمير و راوي الحديث في هذا الطريق و تركها في رواية ابن بابويه نظر. والظاهر أنَّ أحدهما سهو لكنَّه غير ضائر؛ والخبران كما ترى مخالفان لما هو المعروف بين الأصحاب.

و يمكن تأويلهما بالحمل على عدم تيقن إصابة الموضع النجس من الكفِّ للثوب والوجه والجسد كما ذكرنا في تأويل خبر عليِّ بن جعفر الدَّالِّ على عدم نجاسة قليل الماء بقليل الدَّم، أو على توهم سريان النجاسة إلى ساير الكفِّ بتواصل رطوبة العرق <sup>(٢)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن السندي بن محمد، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المير كن مرتين، فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة <sup>(٣)</sup>. قال الجوهري: المير كن - بالكسر - : الإجانة التي يغسل فيها الثياب عن الأصمعي.

(١) الفقيه تحت رقم ١٥٨، و في الرجال «حكيم بن حكيم أبو خلاد» و في الكافي

باب البول يصيب الثوب والجسد تحت رقم ٤.

(٢) لا يخفى ما في الحملين من التكلف وكأن الوجه عدم انتقال عين النجاسة وهي

البول بعد زوالها بمسح اليد بالحائط و إذا لم تسر لا تنجس اليد المتنجسة الزائلة عنها العين شيئاً، والعلم عند الله.

(٣) التهذيب في تطهير الثياب تحت رقم ٤.

و بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان - هو عبدالله - عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أبوال خيل والبغال، فقال: اغسل ما أصابك منه <sup>(١)</sup>.

و بإسناده عن أحمد بن محمد، عن البرقي - يعني محمد بن خالد - عن أبان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بروث الحُمُر، و اغسل أبوالها <sup>(٢)</sup>.

و روى الكليني هذا الخبر، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، و سائر السند و المتن واحد <sup>(٣)</sup>.

محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يمسه بعض أبوال البهائم أيغسله أم لا؟ قال: يغسل بول الحمام و الفرس و البغل، فأما الشاة و كل ما يؤكل لحمه فلا بأس بيوله <sup>(٤)</sup>.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أبان الأبل و الغنم و البقر و أبوالها و لحومها؟ فقال: لا توضع منه إن أصابك منه شيء أو

(١) و (٢) المصدر الباب تحت رقم ٦١ و ٦٠.

(٣) في الكافي باب أبوال الدواب تحت رقم ٦ و فيه « بروث الحمير ».

(٤) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٦٧ و حمله الشيخ على الكراهة عند ذكر خبر زرارة عن أحدهما عليهما السلام « في أبوال الدواب تصيب الثوب فكرهه، قال: فقلت: أليس لحومها حلالاً؟ قال: بلى و لكن ليس مما جعله الله للاكل » ثم قال - رحمه الله - : هذا الخبر يقضى على سائر الاخبار التي تضمنت الامر بغسل الثوب من بول هذه الاشياء و روئها فان المراد بها ضرب من الكراهة، و قد صرح بذلك على ما ترى.



ثوباً لك فلا تغسله إلا أن تتنظف . قال : وسألته عن أبوال الدوابّ والبغال والحمير ؟ فقال : اغسله فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله ، فإن شككت فانضحه <sup>(١)</sup> .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، أنهما قالا : لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه <sup>(٢)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه <sup>(٣)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد - هو ابن عثمان - عن الحلبي - يعني عبیدالله - قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بول الصبي ؟ قال : تصب <sup>(٤)</sup> عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله غسلًا ، والغلام والجارية في ذلك شرع سواء <sup>(٥)</sup> .

و روى الشيخ هذه الأحاديث الأربعة <sup>(٦)</sup> متصلة بطريقه عن محمد بن يعقوب و باقي الأسانيد متحد و كذا المتون إلا في الحديث الأوّل فقال : « لا توضع منه و إن أصابك منه شيء » و في الأخير أسقط قوله : « في ذلك » .

### « باب المنى »

صحى : محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليه السلام ، قال : سألته عن المذي يصيب الثوب ،

(١) و (٢) و (٣) الكافي باب أبوال الدواب تحت رقم ٢ و ١ و ٣ .

(٤) الصب ما كان بدون الجريان بخلاف الفسل فهو مع الجريان أو العصر .

(٥) الشرع - باسكان الراء و فتحها - بمعنى سواء ، والخبر في الكافي باب البول

يصيب الثوب أو الجسد تحت رقم ٦ .

(٦) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٥٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٢ .

فقال : ينضح بالماء إن شاء ، و قال في المنى<sup>١</sup> يصيب الثوب ، قال : إن عرفت مكانه فاغسله و إن خفي عليك فاغسله كله<sup>(١)</sup> .

قلت : هكذا روى الحديث في كتاب الصلاة من التهذيب ، و في الطهارة رواه متصلاً بطريقه السالف عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، و في المتن قليل اختلاف لفظي<sup>٢</sup> حيث قال في ذاك : و قال في المنى<sup>٣</sup> الذي يصيب الثوب : فإن عرفت - إلخ - .

و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup> ، قال : ذكر المنى فشدده و جعله أشد من البول ثم قال : إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة و إن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك و كذلك البول<sup>(٢)</sup> .

قلت : و هذا الحديث أيضاً أورده في كتابي الطهارة و الصلاة بنحو ما ذكرناه في الذي قبله من جهة السند .

و بهذا الإسناد ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألته عن الرجل يجنب في ثوبه أيتجفف فيه من غسله ؟ فقال : نعم لا بأس به إلا أن يكون النطفة فيه رطبة فإن كان جافة فلا بأس<sup>(٣)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ أن التجفيف المذكور في هذا الخبر محمول على عدم إصابة محل المنى<sup>٤</sup> ، و يشكل بأنه لا وجه لاشتراط الجفاف حينئذ ، و يمكن دفعه بأن الرطوبة مظنة التعدي في الجملة<sup>(٤)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد - يعني ابن عثمان - عن الحلبي - هو عبيد الله - عن أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup> قال : إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه شيء فليغسل الذي أصابه ، فإن ظن أنه

(١) و (٢) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ١٢ و ١٧ .

(٣) التهذيب في زيادات تطهير ثيابه تحت رقم ٥ . (٤) فتأمل .

أصابه شيء و لم يستيقن و لم ير مكانه فلينضحه بالماء ، فإن استيقن أنه قد أصابه و لم ير مكانه فليغسل ثوبه كله فإنه أحسن (١) .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم ؟ قال : إن [كان] علم أنه أصاب ثوبه جنابة قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى ، و إن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة ، و إن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزأه أن ينضحه بالماء (٢) .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ عن جميل بن دراج ، عن أبي أسامة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : يصيبني السماء و علي ثوب فتبتله و أنا جنب فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المنى أفأصلي فيه ؟ قال : نعم (٣) .

قلت : لعل المراد من البلل ما يكون قليلاً بحيث لا يتعدى مع النجاسة ليسلم الحديث من المخالفة لما هو المعروف في المذهب (٤) .

و روى الشيخ الخبر الأول من هذه الثلاثة الحسنان عن المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ؛ و عن الحسين بن عبيدالله ، عن عدّة من أصحابنا جميعاً ، عن محمد بن يعقوب ، ببقية السند ، و في المتن قليل مغايرة و ذلك في قوله « شيء » ففي روايته « منى » في الموضوعين ، و في قوله « فإن استيقن » فأتى بالواو مكان الفاء ؛ و روى الثاني معلّقاً عن علي بن إبراهيم ، و باقي السند و المتن واحد إلا أنه أسقط منه في الكتابين قوله « و إن كان لم يعلم به فليس

(١) الكافي كتاب الطهارة باب المنى و المذى تحت رقم ٤ .

(٢) الكافي كتاب الصلاة باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر تحت رقم ٩ .

(٣) المصدر باب الجنب يعرق في الثوب تحت رقم ٢ .

(٤) و يمكن أن نقول : فيصيب المطر موضع ثوبي الذي أصاب جسدي المتنجس

بالمنى ، و عليه فلا اشكال لتطهيره بالمطر .

(٥) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ١٥ .

عليه إعادة» (١) .

### « باب الدم »

صحى : محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قلت : أصاب ثوبي دم رعا ف أو غيره أو شيء من مني ف علمت أثره إلى أن أصيب له [من] الماء فأصبحت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبي شيئاً و صليت ثم إنني ذكرت بعد ذلك ؟ قال : تعيد الصلاة و تغسله . قلت : فإنني لم أكن رأيت موضعه و علمت أنه قد أصابه فطلبتة فلم أقدر عليه فلما صليت وجدته ؟ قال : تغسله و تعيد . قلت : فإن ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً ثم صليت فرأيت فيه ؟ قال : تغسله و لاتعيد الصلاة . قلت : ليم ذلك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً . قلت : فإنني قد علمت أنه قد أصابه و لم أدر أين هو فأغسله ؟ قال : تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك . قلت : فهل علي إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه ؟ قال : لا و لكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك . قلت : إن رأيت في ثوبي و أنا في الصلاة ؟ قال : تنقض الصلاة و تعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت ، و إن لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت و غسلته ثم بنيت على الصلاة لأنك لا تدري لعله شيء أوقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك (٢) .

قلت : هذا الحديث مردي في العلل للشيوخ أبي جعفر ابن بابويه

(١) التهذيب في زيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس من كتاب الصلاة

تحت رقم ٢٠ .

(٢) التهذيب باب زيادات تطهير البدن والثياب تحت رقم ٨ .

- رضي الله عنه - بطريق حسن ، و صرَّح فيه باسم الإمام المروي عنه و هذه صورة إسناده هناك :

أبي - رحمه الله - قال : حدَّثنا عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت : لأبي جعفر عليه السلام . و ذكر الحديث بطوله و في متنه نوع مخالفة لا تغيّر المعنى .

عُجْد بن الحسن ، عن عُجْد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن عُجْد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن عُجْد ، عن الحسين - يعني ابن سعيد - عن فضالة بن أيوب ؛ و صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن عُجْد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : سألته عن الرَّجُل تخرج به القروح فلا تزال تدمي كيف يصلّي ؟ فقال : يصلّي و إن كانت الدّماء تسيل <sup>(١)</sup> .

[في القاموس : دمي كرضي] .

و رواه أيضاً بإسناده ، عن عُجْد بن عليّ بن محبوب ، عن عُجْد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن عُجْد ، عن أحدهما عليهما السلام ، قال : سألته عن الرَّجُل تخرج به القروح لا تزال تدمي كيف يصلّي ؟ قال : يصلّي و إن كانت الدّماء تسيل <sup>(٢)</sup> . و بإسناده ، عن عُجْد بن عليّ بن محبوب ، عن العباس - يعني ابن معروف - عن عبدالله بن المغيرة ، عن ابن مسكان - هو عبدالله - عن ليث المرادي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرَّجُل تكون به الدّمامل والقروح فجلده و ثيابه مملوءة دماً و قيحاً ، و ثيابه بمنزلة جلده ؟ قال : يصلّي في ثيابه و لا شيء عليه و لا يغسلها <sup>(٣)</sup> .

صحرو : و بإسناده عن الصفّار - يعني عُجْد بن الحسن - عن أحمد بن عُجْد ، عن عليّ بن الحكم ، عن زياد بن أبي الحلال ، عن عبدالله بن أبي يعفور قال :

(١) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٣٦ .

(٢) و (٣) المصدر في زيادات الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٧ و ٢١ .

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في دم البراغيث؟ قال: ليس به بأس، قال: قلت: إنّه يكثر ويتفاحش؟ قال: وإن كثر، قال: قلت: فالرجل يكون في ثوبه نقط الدّم لا يعلم به، ثمّ يعلم فينسى أن يغسله فيصلي، ثمّ يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته؟ قال: يغسله ولا يعيد صلاته إلاّ أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً، فيغسله و يعيد الصلاة <sup>(١)</sup>.

[ورواه في الاستبصار عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الصفار، عن عليّ بن الحكم، وهو غلط لأنّ الصفار لا يعهد له رواية عن عليّ بن الحكم بغير واسطة وقد صرح في التهذيب بثبوتها كما نقلناه، وقد اتفقت في هذا الخلل نسخ الاستبصار].

قلت: ذكر العلامة - رحمه الله - أنّ كلمة «مجمعاً» في هذا الخبر إمّا خبر بعد خبر أو حال مقدّرة، فعلى الأوّل يفيد اشتراط الاجتماع في وجوب إزالة مقدار الدرهم، وعلى الثاني لا دلالة فيه إن المعنى حينئذٍ إلاّ أن يبلغ بتقدير اجتماعه مقدار الدرهم. و اعترض بأنّ الحال المقدّرة هي التي زمانها غير زمان عاملها، والزمان هنا متحد فهي محقّقة لا مقدّرة. والمناقشة في محلّها، واحتمال الخبريّة هو الأظهر.

محمد بن الحسن، عن محمد بن النّعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه؛ و محمد بن خالد البرقيّ، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن مسكان، عن ليث المراديّ؛ قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون به الدّم مامل والقروح فجلده وثيابه مملوءة دماً وقيحاً؟ فقال: يصلي في ثيابه، ولا يغسلها ولا شيء عليه <sup>(٢)</sup>.

و بهذا الإسناد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن

(١) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٢٧، والاستبصار باب المقدار الذي

يجب ازالته من الدم تحت رقم ٣ وفيه «عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم».

(٢) المصدر باب تطهير الثياب تحت رقم ٣٧.

ظريف بن ناصح، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه فيسيل منه الدَّم والقيح فيصيب ثوبي؟ فقال: دعه فلا يضرُّك إن لا تغسله <sup>(١)</sup>.

محمد بن الحسن باسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي عبدالله البرقي، عن إسماعيل الجعفي قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام يصلي والدَّم يسيل من ساقه <sup>(٢)</sup>.

قلت: ذكر الشيخ أن هذا الخبر محمولٌ على كون الدَّم ممَّا يشقُّ التحرُّزُ عنه كالجراحات والدَّمامل، وهو متَّجه.

ن: و باسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: كان أبو عبدالله عليه السلام يقول في الرَّجُل يدخل يده في أنفه فيصيب خمس أصابعه الدَّم، قال: ينقيها ولا يعيد الوضوء <sup>(٣)</sup>.

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حرير، عن محمد بن مسلم، قال: قلت له: الدَّم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة؟ قال: إن رأيت و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ، و إن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك و لا إعادة عليك ما لم يزد علي مقدار الدرهم، و ما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء، رأيتُه قبل أو لم تره، فإذا كنت قد رأيتُه و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيَّعت غسَّله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه <sup>(٤)</sup>.

و روى الشيخ هذا الحديث <sup>(٥)</sup> متصلاً باسناده عن محمد بن يعقوب و ساق بقية السند والمتن إلا في قوله: « ما لم يزد علي مقدار الدرهم - إلى قوله - :

(١) و (٢) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٣٨ و ٣٠.

(٣) التهذيب في زيادات أحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٦.

(٤) الكافي باب الثوب يصيبه الدم تحت رقم ٣.

(٥) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٢٣.

أو لم تره « فلفظه في التهذيب « وما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء رأيته أو لم تره » .

و في ظاهر هذا الخبر منافاة لما مرَّ في خبر ابن أبي يعفور ، من الأمر بغسل مقدار الدرهم حيث اعتبر هنا الزيادة عليه ، و يندفع بأن ذكر الزيادة يلتفت إلى بعد فرض المساواة إذ الغالب إما الزيادة أو النقصان فلا منافاة حينئذ .

### « باب الميتة »

صحى : محمد بن الحسن - رحمه الله - ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا وقعت الفأرة في السمن فماتت فإن كان جامداً فألقها و ما يليها ، و كل ما بقي ، و إن كان ذائباً فلا تأكله و استصبح به ، و الزيت مثل ذلك <sup>(١)</sup> .

قلت : و قد ورد مضمون هذا الخبر بعدة أسانيد معتبرة لكنّه بكتاب الأطعمة أنسب ، فلا جرم كان الاختصار على إيراد في هذا الباب بإسناد واحد أولى ، و لولا إغواز النصوص فيه لكان تأخيره معها إلى هناك أليق .

و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ؛ و أبي قتادة ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت ، هل تصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله ؟ قال : ليس عليه غسل و ليصل فيه و لا بأس <sup>(٢)</sup> .

قلت : قال الشيخ : الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنّه إذا أتى على ذلك سنة و صار عظماً فأنه لا يجب غسل الثوب منه .

و استشهد لذلك بخبر أورده ، و هو تكلف بعيد من غير ضرورة فإن

(١) التهذيب كتاب الصيد باب الذبايح و الأطعمة تحت رقم ٩٥ .

(٢) المصدر باب تطهير الثياب تحت رقم ١٠٠ .



ملاقاة الثوب للحمار الميت إنما يؤثر إذا كانت لما تحلّه الحيوة منه ، ولا ريب أنّ الغالب خلاف ذلك ، على أنّ التأثير باصّابة ما تحلّه الحيوة مع عدم الرطوبة في موضع النظر ؛ لعدم الدليل الواضح عليه ، فيمكن توجيه الحديث به أيضاً .  
 محمد بن عليّ بن بابويه - رحمه الله - عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن العمر كميّ ، عن عليّ بن جعفر . ح و عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ؛ وسعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجليّ ، عن عليّ بن جعفر أنّه سأله أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل وقع ثوبه على كلب ميت ، قال : ينضحه ويصليّ فيه ولا بأس <sup>(١)</sup> .

و بالإسناد عن عليّ بن جعفر أنّه سأله أخاه موسى بن جعفر عليه السلام :  
 عن الرّجل يكون به الثالول <sup>(٢)</sup> أو الجرح هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو في صلاته أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه ؟ قال : إن لم يتخوّف أن يسيل الدّم فلا بأس ، وإن تخوّف أن يسيل الدّم فلا يفعله <sup>(٣)</sup> .  
 و روى الشيخ <sup>(٤)</sup> هذا الحديث بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العمر كميّ ، عن عليّ بن جعفر عليه السلام .

وفيه دلالة على طهارة ما ينفصل من البدن من الأجزاء الصغيرة الميتة حيث أطلق نفي البأس عن مسّها في حال الصّلاة من غير تعرّض لاشتراط عدم الرطوبة في الماسّ ، والمقام مقام تفصيل بقريظة اشتراط عدم تخوّف سيلان الدّم ، وذلك دليل على العموم في الحكم و عدم الفرق بين كون المسّ برطوبة و ببوسة ، هذا إن اعتبرنا في تعدّي النجاسة من القِطْع المبانة من الحيّ الرطوبة ، و أمّا على القول بالتعدّي مطلقاً فدلالته على انتفاء التنجيس

(١) الفقيه تحت رقم ١٦٩ . (٢) كذا ، وفي اللغة « الثالول » .

(٣) المصدر تحت رقم ٧٧٦ في أسئلة .

(٤) في التهذيب في زيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت

في الأجزاء المذكورة واضحة .

ن : محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن ابن أبي عمير ، عن حماد - وهو ابن عثمان - عن الحلبي - يعني عبيد الله - عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يمس الميئة أينبغي له أن يغتسل منها ؟ قال : لا ؛ إنما ذلك من الإنسان وحده ، قال : وسألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميئة ، فقال : يغسل ما أصاب الثوب (١) .

قلت : أورد الشيخ المسألة الثانية في التهذيب (٢) ورواها عن المفيد ، عن ابن قولويه ، عن محمد بن يعقوب و ذكر المتن بعينه ، وجعله حجة على نجاسة الثوب بملاقة ميئة غير الآدمي ، وقد كان الأولى حينئذ إيراد الحديث بتمامه لصراحة صدره في إرادة غير الآدمي وعسى أن يكون في ذلك قرينة على إرادته في العجز أيضاً وإلا فظاهره إرادة الآدمي .

### « باب الخمر »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن مهزيار . ح وعن الحسين بن محمد ، عن عبد الله بن عامر ، عن علي بن مهزيار قال : قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل ، أنهما قالا : لا بأس بأن يصلّي فيه إن شاء حرّم شربها ، و روى عن زرارة (٣) عن أبي - عبد الله عليه السلام أنه قال : إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ - يعني المسكر - فأغسله إن عرفت موضعه و إن لم تعرف موضعه فأغسله كله ، و إن صليت فيه فأعد

(١) الكافي باب غسل من غسل الميت تحت رقم ٤ .

(٢) باب تطهير الثياب تحت رقم ٩٩ .

(٣) في المصدر المطبوع « روى غير زرارة » وهو الصواب .

صلانك فأعلمني ما آخذ به ، فوقع بخطه عليه السلام : خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام <sup>(١)</sup> .  
 و روى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الخبر متصلًا بطريقه عن محمد بن يعقوب ، و ساير  
 الإسناد متّحد و كذا المتن إلاّ في مواضع غير مؤثّره في المعنى ؛ منها في قوله :  
 « و روى عن زرارة » فإنّ في كتابي الشيخ « و روى غير زرارة » . و منها بعد  
 قوله : « فوقع بخطه عليه السلام » فزاد الشيخ في الكتّابين « و قرأته » .

### « باب الكلب »

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، <sup>(٣)</sup> عن أحمد بن محمد <sup>(٤)</sup> ، عن  
 أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن أحمد بن محمد <sup>(٥)</sup> ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ،  
 عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب  
 شيئاً من جسد الرّجل ، قال : يغسل المكان الذي أصابه <sup>(٦)</sup> .  
 و روى الكليني <sup>(٧)</sup> هذا الحديث بإسناد من الحسن ، رجّاله : عليّ بن  
 إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن محمد بن مسلم .  
 صحر : و بهذا الإسناد عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن  
 الفضل أبي العباس قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا أصاب ثوبك من الكلب  
 رطوبة فاغسله وإن مسّه جافاً فاصب عليه الماء ، قلت : ليمّ صار بهذه المنزلة ؟

(١) الكافي كتاب الصلاة باب الرجل يصلي في الثوب و هو غير طاهر تحت رقم ١٤ .

(٢) في التهذيب في تطهير ثيابه تحت رقم ١١٣ .

(٣) في نسخة « عن المفيد عن ابن قولويه » .

(٤) هو أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد .

(٥) هو أحمد بن محمد بن عيسى .

(٦) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٤٥ .

(٧) في الكافي كتاب الطهارة باب الكلب يصيب الثوب تحت رقم ٢ .

قال : لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهَا (١) .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي قال : إذا مسسته فاغسل يديك (٢) .

### « باب الخنزير »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كمي بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر و هو في صلاته كيف يصنع ؟ قال : إن كان دخل في صلاته فليمض و إن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله (٣) .

و رواه الشيخ (٤) متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بالسند المذكور وزاد في المتن « و سألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرات » .

[صحح : محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عبد الله بن جعفر - هو الحميري - عن أيوب بن نوح ، عن صفوان ، عن سيف التمار ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : قلت له : إن رجلاً من مواليك يعمل الحمائل

(١) قوله : « بهذه المنزلة » تأنيث الضمير باعتبار الكلاب ، وما في التعليل إشارة الى ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : بعثنى رسول الله (ص) الى المدينة فقال : لا تدع صورة الامحوتها ، ولا قبراً الا سويته ، ولا كلباً الا قتلته . والخبر فى التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٤٦ .

(٢) الكافى كتاب الدواجن باب الكلاب تحت رقم ١٢ .

(٣) الكافى كتاب الطهارة باب الكلب يصيب الثوب والجسد تحت رقم ٦ .

(٤) فى التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٤٧ .

بشعر الخنزير؟ قال: إذا فرغ فليغسل يده<sup>(١)</sup>.

### « باب الكافر »

صحى: صحى بن الحسن بن سنده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن العمر كى، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن فراش اليهودي والنصراني ينام عليه؟ قال: لا بأس ولا يصلى في ثيابهما؛ وقال: لا يأكل المسلم مع الممجوسي في قصعة واحدة ولا تقعه على فراشه ولا مسجده ولا يصفحه؛ قال: وسألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق للباس لا يدري لمن كان، هل تصلح الصلاة فيه؟ قال: إن اشتراه من مسلم فليصل فيه، وإن اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله<sup>(٢)</sup>.

و بسنده عن علي بن جعفر، أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام؟ قال: إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يقتسل. وسأله عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أيتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، إلا أن يضطر إليه<sup>(٣)</sup>.

قلت: لعل المعنى في صدر هذا الحديث أن اجتماع المسلم والنصراني في حال الاغتسال موجب لإصابة ما يتقاطر عن بدن النصراني لبدن المسلم فينجسه، ولازم ذلك عدم صحة الغسل بماء الحمام حينئذ وتعيين الاغتسال بغيره، بخلاف ما إذا اغتسلا منفردين لكن مع تقدم مباشرة النصراني للحوض يغسله المسلم من أثر تلك المباشرة ثم يغتسل منه، وعلى هذا يكون الحكم

(١) ما بين المعقوفين ليس في بعض النسخ. والخبر في التهذيب باب المكاسب

تحت رقم ٢٥٠.

(٢) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٥٣.

(٣) التهذيب في باب المياه تحت رقم ٢٣.

مفروضاً في حوض لا يبلغ حدَّ الكثير و مادَّته منقطعة حال مباشرة النصراني له ، وللمسلم سبيل إلى إجرائها ليتصور إمكان غسل الحوض والاعتسال بعده . وقوله في آخر الحديث : «إلا أن يضطرَّ إليه» يخالف بحسب الظاهر ما يفيدُه الكلام الأوَّل ؛ وأوَّلُه بعض الأصحاب بإدادة التحسين من الوضوء لا رفع الحدث ، وفيه تعسف ؛ ويمكن أن يقال : أنَّه إشارة إلى تسويغ الاستعمال في غير الطهارة عند الاضطرار (١) .

عُهد بن يعقوب ، عن عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن موسى عليه السلام قال : سألتُه عن مؤكلة المجوسي في قصعة واحدة ، وأرقد معه على فراش واحد وأصافحه ؟ قال : لا (٢) .

عُهد بن الحسن ، عن عُهد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن عُهد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألتُه عن رجل صافح مجوسياً ، قال : يغسل يده ولا يتوضأ (٣) .

(١) كل ما قيل من التوجيه والحمل لا يخلو من تكلف أو تعسف ، والمستفاد من النصوص أن الكافر بل كل نجس لا ينجس الماء القليل المطلق بصرف الملاقة دون التعدي والسراية ، وادخال الكافر - وهو نجس في قول الأكثر - يده في الماء القليل غير معلوم السراية ، والاحتياط طريق النجاة الا في مقام الاضطرار الذي تبيح المحظورات فضلاً عن المباحات ، وذيل الخير يؤيد ما قلناه لانه لا يجوز الطهارة بالماء المتنجس مع وجود التراب للتميم المأمور به .

(٢) الكافي كتاب الاطعمة باب طعام أهل الذمة تحت رقم ٨ . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : النهي اما عن أصل المعاشرة حرمة أو كراهة لمرجوحية موادتهم ، أو كناية عن وجوب الاحتراز عنهم ، والحكم بنجاستهم بحمل كل منها على ما يوجب السراية كما هو الظاهر في الأكثر .

(٣) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٥٣ . و رواه الكليني في كتاب ←

و بإسناده عن أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن أبي محمود قال: قلت للرضا عليه السلام: الخيَاط أو القصار يكون يهودياً أو نصرانياً و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ، ما تقول في عمله؟ قال: لا بأس<sup>(١)</sup>.

[و] عنه قال: قلت للرضا عليه السلام: الجارية النصرانية تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانية و لا تتوضأ و لا تغتسل من جنابة، قال: لا بأس، تغسل يديها<sup>(٢)</sup>.

و روى هذا الخبر الأخير أيضاً بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد، عن إبراهيم بن أبي محمود والمتن واحد إلا أنه أسقط الواو من قوله « و لا تتوضأ ».

صحر: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري - يعني أحمد بن إدريس -، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهودي والنصراني والمجوسي، فقال: إذا كان من طعامك و توضأ فلا بأس<sup>(٣)</sup>.

و بهذا الإسناد عن صفوان، عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي - عبد الله عليه السلام: ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: لا تأكله، ثم سكت هنيئاً ثم قال: لا تأكله، ثم سكت هنيئاً، ثم قال: لا تأكله و لا تتركه تقول: إنه

→ العشرة عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بباقي السند تحت رقم ١٢.

(١) و (٢) التهذيب في باب المكاسب تحت رقم ٢٦٣ و ٢٦٤.

(٣) الكافي باب طعام أهل الذمة تحت رقم ٣، وقيل: ظاهره طهارة أهل الكتاب والمشهور بين الفقهاء نجاسة الكفار مطلقاً و هو مذهب الصدوقين والشيخين والفاضلين والشهيدين والحلي والديلمي والكركي و كافة المتأخرين كما في المستند، و استظهار طهارتهم من هذا الخبر وماشاكله محل كلام بل الصواب أن مفهوم الخبر أنهم بعد التوضأ لا ينجسون شيئاً من الطعام لعدم تحقق السراية كما قدمناه.

حرام ، ولكن تتركه تنزهاً عنه ، إن في آييتهم الخمر ولحم الخنزير (١) .  
 ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ،  
 عن عبد الله بن يحيى الكاهلي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم مسلمين يأكلون ،  
 حضرهم رجل مجوسي أيدعونه إلى طعامهم ؟ قال : أما أنا فلا إذا أكل  
 المجوسي وأكره أن أحرّم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم (٢) .

و روى الشيخ هذه الأخبار الثلاثة أما الأول فباإسناده عن الحسين بن  
 سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن القاسم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام  
 عن مؤاكلة اليهودي والنصراني ، فقال : لا بأس إذا كان من طعامك ؛ وسألته  
 عن مؤاكلة المجوسي ، فقال : إذا توضأ فلا بأس (٣) .

و أما الثاني فباإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، و سائر السند متحد وكذا  
 المتن إلا في قوله « تنزهاً عنه » فإن في رواية الشيخ « تنزّه عنه » (٤) .

و روى الثالث بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن الكاهلي قال :  
 سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن قوم مسلمين حضرهم رجل مجوسي  
 أيدعونه إلى طعامهم ؟ فقال : أما أنا فلا أدعوه ولا إذا أكله فإني لأكره أن  
 أحرّم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم (٥) .

و روى الصدوق - رحمه الله - الخبر الأول (٦) ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ،  
 عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن  
 العيص بن القاسم ، والمتن كما في رواية الشيخ .

و لا يخفى أن أخبار هذا الباب متعارضة الظاهر (٧) و للجمع بينهما

(١) و (٢) الكافي كتاب الاطعمة باب طعام أهل الذمة تحت رقم ٩ و ٤ .

(٣) و (٤) و (٥) التهذيب باب الذبائح والاطعمة تحت رقم ١٠٨ و ١٠٣ و ١٠٥ .

(٦) الفقيه تحت رقم ٤٢٢٢ .

(٧) معارضة الاخبار مبنية على القول بتنجس الملاقى للنجس مطلقاً ، اما ان لانقول

به ، و نقول بشرط التسري والتعدى كما هو ظاهر بعضها فلا نرى التعارض بينها .



طريقان : أحدهما حمل أخبار الطهارة على التقيّة لموافقها لمذهب العامة وربما كان في بعضها إشعار بذلك كقوله في الخبر الأخير : « أما أنا فلا أدعوه - إلخ » والثاني حمل أخبار النجاسة على إرادة الكراهة من نواهيها ، والاستحباب من أضرارها ، وفي بعضها قرينة على ذلك ، إذ لاختلاف في جواز المصافحة للكافر والاجتماع معه على الفراش الواحد ، و لا في عدم وجوب غسل اليد مع انتفاء الرطوبة عند المصافحة ، و قد أطلق فيها النهي عن الأوتلين والأمر بالأخير ، و يعضد هذا موافقته لمقتضى الأصل ، و يؤيد الأوتل مصير جمهور الأصحاب إليه حتى أن جماعة منهم ادّعوا الإجماع عليه فيقوى الإشكال وحيث إن طريق الاحتياط فيه ليس بذلك العسر فسلكه هو الأولى .

### « باب الفأرة »

صحى : محمد بن الحسن ، بإسناده عن العمر كمي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن فأرة وقعت في حبّ دهن فأخرجت قبل أن تموت أبيبعه من مسلم ؟ قال : نعم ويدهن منه <sup>(١)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كمي بن علي النيشابوري ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب أيسلّى فيها ؟ قال : اغسل ما رأيت من أثرها و ما لم تره فانفضحه بالماء <sup>(٢)</sup> .

و روى الشيخ هذا الحديث <sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبد الله المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ، و أبي قتادة ، عن علي بن جعفر ، ح و عن المفيد ، عن ابن قولويه ،

(١) التهذيب في زيادات المياه تحت رقم ٢٥ .

(٢) الكافي باب الكلب يصيب الثوب تحت رقم ٣ .

(٣) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٢٨ .

عن محمد بن يعقوب بإسناده المذكور (١) .  
 قال الشيخ : وفي رواية أبي قتادة عن علي بن جعفر « والكلب مثل ذلك » (٢) .

ثم إن الأمر بالفعل من أثر الفأرة في هذا الخبر للندب لمعارضة الخبر السابق وغيره له ، وبقريئة وقوع الأمر بالنضح في صحبته وجمهور الأصحاب على عدم وجوبه .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العمر كني ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الفأرة والكلب إذا أكلتا من الخبز أو شمّاه أيؤكل ؟ قال : يطرح ما شمّاه ويؤكل ما بقي (٣) .

قلت : وهذا الخبر أيضاً يحمل على الاستحباب بالنظر إلى الفأرة لنحو ما ذكر في الأوّل ، ولا ينافيه إرادة الوجوب في الكلب مع إتّحاد اللفظ ، إذ لا مانع من استعماله في القدر المشترك بين المعنيين بل ولا في خصوص كل منهما وإن كان حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ، فباب المجاز واسع .

صحرو : و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن علي بن النعمان ، عن سعيد الأعرج ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقع في السمن والزيت ثم يخرج منها حياً ، فقال : لا بأس بأكله (٤) .

قلت : كان الظاهر أن يقال : « ثم يخرج منه حية » لكن هكذا وقعت صورة لفظ الحديث في خطّ الشيخ - رحمه الله - و تأويله سهل .

(١) الأمر في الفأرة والكلب مع عدم وجود الاثر سواء ، ومع وجوده حملوه في الفأرة على الندب . وفي الكلب على الوجوب لما بلغ في الرجاسة والقذارة الغاية .  
 (٢) أما بالنظر الى الكلب فلوجوب الاجتناب عما يسرى اليه من بزاقه ، و أما في الفأرة فلخبث بزاقه .

(٣) التهذيب باب المياه تحت رقم ٤٦ .

(٤) المصدر في الذبائح والاطعمة تحت رقم ٩٧ .

و رواه الشيخ أبو جعفر الكليني<sup>١</sup> بهذه الصورة مع زيادة في المتن تقرب صحة اللفظ لكنّها بعيدة من جهة المعنى « فقال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة و الكلب يقع في السمّن والزيت ثم يخرج منه حيّاً ، قال : لا بأس بأكله . » والطريق أبو علي<sup>٢</sup> الأشعري<sup>٣</sup> ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن علي<sup>٤</sup> بن النعمان ، عن سعيد الأعرج .

ولا يخفى عدم قبول هذه الزيادة للتأويل مع مخالفتها للنصوص المعتمدة<sup>(١)</sup> والفتاوي المعتمدة والوجه في ردّها على طريقتنا ظاهر لعدم صحة السند ، وأمّا على المشهور فربما يطعن في الطريق باشتراك محمد بن إسماعيل بين الثقة وغيره ، و يدفعه أنّه يوجد مفسراً بابن بزيع في مثل هذا الإسناد .

### « باب عرق الجلال »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكلوا لحوم الجلالة - وهي التي تأكل العذرة - فإن أصابك من عرقها فاغسله<sup>(٢)</sup> .

(١) الكافي كتاب الاطعمة باب الفأرة تموت في الطعام تحت رقم ٣ ، ومنجسية الكلب مع عدم التسرى والتعدى بيزاقه وعرقه غير معلومة من ظاهر النصوص انما هي اعتبار عقلي محض يخالف ظاهر جملة من النصوص و يوافق في الجملة مفهوم الاخرين ، وهكذا الكافر والميته .

(٢) المصدر باب لحوم الجلالات تحت رقم ١ و فيه « لحوم الجلالات » بصيغة الجمع ، والمشهور أنه يحصل الجلل بأن يتغذى الحيوان عذرة الانسان لا غير . وقال العلامة المجلسي : النصوص والفتاوى خالية عن تقدير المدة ، وربما قدره بعضهم بيوم وليلة كالرضاع ، وبعضهم بأن ينمو ذلك في بدنه و يصير جزءاً منه ، وبعضهم بأن يظهر التنن في لحمه و جلده ، والمعتبر على هذا رائحة النجاسة التي اغتذاها لامطلق الرائحة الكريهة . وقال الشيخ في الخلاف : ان الجلالة هي التي أكثر غذائها العذرة فلم يعتبر محض العذرة ، وألحق أبو الصلاح بالعذرة غيرها من النجاسات والاشهر الاول .

ن : و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختريّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تشرب من ألبان الأبل الجلالة ، و إن أصابك شيء من عرقها فاعسله <sup>(١)</sup> .

و روى الشيخ هذين الخبرين متصلين بطريقه ، عن محمد بن يعقوب بسنديهما المذكورين ، والتمن في الثاني واحد و في الأول هكذا قال : لا تأكلوا اللّحوم الجلالة و إن أصابك من عرقها فاعسله <sup>(٢)</sup> .

### « باب عرق الحائض والجنب »

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن عليّ بن مهزيار ، عن حماد بن عيسى ؛ و فضالة بن أيوب ، عن معاوية بن عمّار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تعرق في ثيابها أتصلّي فيها قبل أن تغسلها ؟ فقال : نعم لا بأس <sup>(٣)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن أبي أسامة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يعرق في ثوبه أو يغتسل فيعاقق امرأته و يضاجعها وهي حائض أو جنب ، فيصيب جسده من عرقها ؟ قال : هذا كلّه ليس بشيء <sup>(٤)</sup> .

(١) الكافي الباب تحت رقم ٢ .

(٢) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٥٥ .

(٣) المصدر الباب تحت رقم ٨٠ .

(٤) الكافي كتاب الطهارة باب الجنب يعرق في الثوب تحت رقم ١ . و قال

العلامة المجلسي (ره) ، لاخلاف بين الاصحاب في طهارة عرق الحائض والمستحاضة ←

و روى الشيخ هذا الحديث متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب و سائر  
السند والمتن واحد (١).

### « باب المذي والودي و بلل الفرج »

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن  
حريز ، قال : حدثني زيد الشحام ؛ و زرارة ؛ و محمد بن مسلم عن أبي عبدالله  
عليه السلام أنه قال : إن سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي فلا تغسله ، ولا تقطع  
له الصلاة ، و لا تنقض له الوضوء ؛ إنما ذلك بمنزلة النخامة ، كل شيء خرج  
منك بعد الوضوء فإنه من الجبائل (٢).

قلت: هكذا روى [الشيخ] الحديث في الاستبصار، ورواه في التهذيب عن المفيد  
عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن  
سعيد ببقية السند والمتن .

والوَدْيُ - بالتسكين - ما يخرج بعد البول ، و كذلك الوَدْيُ  
- بالتشديد - ذكره الجوهري وغيره ، لكن الجوهري حكى التشديد عن  
بعض أهل اللغة ، والمراد بالجبائل العروق و قد مر في باب المنى خبر  
من الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن المذي يصيب  
الثوب ، قال : ينضحه بالماء إن شاء .

و بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : سألت  
أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة وليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج

والنفساء والجنب من الحلال اذا خلا الثوب والبدن من النجاسة ، واختلفوا في نجاسة  
عرق الجنب من حرام .

(١) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٧٣ .

(٢) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٥٢ . والاستبصار باب

حكم المذي والودي تحت رقم ١٤ .

وهي جنب أتصلّى فيه؟ قال: إذا اغتسلت صلّت فيهما (١).

ن: عن محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زيد الشحام، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المذي ينقض الوضوء؟ قال: لا، ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد، إنّما هو بمنزلة البزاق والمخاط (٢).

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المذي يسيل حتى يصيب الفخذ، فقال: لا يقطع صلاته ولا يغسله من فخذ، إنّ له لم يخرج من مخرج المنى إنّما هو بمنزلة النخامة (٣).

### « باب المذي الخارج من جرح في المقعدة »

صحي: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر قال: سألت الرضا عليه السلام رجل وأنا حاضر فقال: إنّ بي جرحاً في مقعدتي فأتوضأ وأستنجي، ثمّ أجد بعد ذلك المذي الصفرة من المقعدة أفأعيد الوضوء؟ فقال: وقد أنقيت؟ قال: نعم، قال: لا ولكن رشه بالماء ولا تعد الوضوء (٤).

(١) الوافي آخر باب عرق الجنب والحائض من كتاب الطهارة عن التهذيب وقال في بيانه: وليها اي ولي جسدها، والولى: القرب والدنو. والخبر في التهذيب في الزيادات باب الاغسال تحت رقم ١٥.

(٢) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٤٠.

(٣) الكافي باب المذي والودي تحت رقم ٤ من كتاب الطهارة.

(٤) الكافي كتاب الطهارة باب الاستبراء من البول تحت رقم ٣ عن أحمد بن محمد

## « باب ما تطهره الأرض »

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ وعلي بن حديد ؛ و عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زارة بن أعين ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل وطئ على عذرة فساختم رجله فيها أينقض ذلك وضوءه ، وهل يجب عليه غسلها؟ فقال : لا يغسلها إلا أن يقذرها و لكنته يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلي <sup>(١)</sup> . قلت : قال الجوهري : قذرت الشيء - بالكسر - وتقذرته واستقذرته إذا كرهته .

و في القاموس : قذره كسمعه ونصره .

صحرو : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن صالح ، عن الأحمول - يعني محمد بن النعمان - عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً ، فقال : لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك <sup>(٢)</sup> .

قلت : لعل الغرض من ذكر الأذرع بيان ما يحصل به زوال عين النجاسة من المشي غالباً ، حيث اقتصر السائل على مجرد المشي من غير أن يتعرّض

— عن أحمد بن أشيم ، عن صفوان عنه عليه السلام ، ثم قال بلفظ : « أحمد ، عن ابن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام رجل وأنا حاضر الخ » . وأنقاه أى نظفه .

(١) باب تطهير الثياب من التهذيب تحت رقم ٩٦ . وقال الفيض - رحمه الله - ان قيل : ان السؤال كان عن نقض الوضوء و وجوب الغسل ، فكيف أجاب عن أحدهما و سكت عن الآخر؟ قلنا : لم يسكت عن شيء ، فان قوله : « يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلي » ظاهر في عدم نقض الوضوء والا لقال « يمسحها و يتوضأ و يصلي » .

(٢) الكافي كتاب الطهارة باب الرجل يطأ العذرة تحت رقم ١ .

لكونه مزيلاً للعين ، وهذا القدر من الخروج عن ظاهر اللفظ - لضروبة الجمع بينه وبين الخبر السابق ، حيث صرح فيه بعدم الحاجة إلى المشي فضلاً عن اعتبار مقدار معين منه - لا ريب في جوازه على أن في قوله : « أو نحو ذلك » دلالة على ما قلناه .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، قال : كنت مع أبي جعفر عليه السلام إذ مرَّ على عذرة يابسة فوطيء عليها فأصاب ثوبه ، فقلت : جعلت فداك قد وطئت على عذرة فأصاب ثوبك ، فقال : أليس هي يابسة ؟ فقلت : بلى ، فقال : لا بأس ، إنَّ الأرض تطهَّر بعضها بعضاً <sup>(١)</sup> .

قلت : لا يخفى أن قوله « إنَّ الأرض - الخ » لا ينتظم مع نفي البأس إذ لا دخل للأرض في الحكم المسؤول عنه ، فهو كلام مستقل أفاده الإمام عليه السلام لمحمد بن مسلم ولعله كان مفصلاً عن الأول نطقاً أو بواو الاستيناف فسقطت من سهو الناسخين .

و وجه المناسبة في إيراد مع الكلام الأول واضح وهو التنبية على أن العذرة لو كانت رطبة لكان الأمر بالنسبة إلى الوطي عليها سهلاً أيضاً لأنَّ الأثر الحاصل منها في النَّعْل أو القدم يطهَّر بالأرض ، وكان معنى « تطهَّر بعضها بعضاً » أن النَّجاسة الحاصلة في أسفل القدم وما هو بمعناه من الوطي على الموضع النَّجس منها و علوق شيء منه بأحدها كما هو الغالب يزول بالوطي على موضع آخر منها بحيث تذهب تلك الأجزاء التي علقت بالمحلِّ فسمي إزالة الأثر الحاصل منها في المحلِّ تطهيراً لها توسعاً ، كما يقال : الماء يطهَّر البول مثلاً ، وعلى هذا يختصُّ الحكم المستفاد من هذه العبارة بالنَّجاسة الحاصلة من الأرض المنجَّسة و لا ضير فيه ؛ إذ حكم غيرها يؤخذ من محلِّ آخر . وقد رويت العبارة المذكورة من طريقين آخرين فيهما ضعف لكنَّها وقعت هناك

(١) الكافي كتاب الطهارة باب الرجل يطلأ العذرة تحت رقم ٢ .



مقترنة بكلام ظاهر الانتظام مع المعنى الذي فسّرناها به .

### « باب ما تطهره الشمس »

صحى : عثد بن الحسن ، بإسناده عن أحمد بن عثد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و حديد بن حكيم الأزدي قال : قلنا لأبي عبدالله عليه السلام : السطح يصيبه البول و يبال عليه أوصولى في ذلك الموضع ؟ فقال : إن كان يصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس إلا أن يكون يتخذ مبالاً<sup>(١)</sup> .

و رواه الشيخ أبو جعفر الكليني<sup>٢</sup> ، عن عثد بن يحيى ، عن أحمد بن عثد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و حديد ، والمتن أكثره متفق وموضع الاختلاف قوله : « و يبال عليه ، ففي الكافي « أو يبال » وقوله : « الموضع » ففيه « المكان »<sup>(٢)</sup> .

عثد بن الحسن ، عن عثد بن النعمان ، عن أبي جعفر عثد بن علي - يعنى ابن بابويه - عن عثد بن الحسن - هو ابن الوليد - عن أحمد بن إدريس ، عن عثد ابن أحمد بن يحيى ، عن العمر كى<sup>٣</sup> ، عن علي بن جعفر ، عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل ؟ قال : نعم لا بأس<sup>(٣)</sup> .

و بإسناده عن أحمد بن عثد ، عن موسى بن القاسم ؛ و أبي قتادة جميعاً ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن البواري يبلى

(١) التهذيب كتاب الصلاة فى زيادات ما تجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان تحت رقم ٩٩ . و قال العلامة المجلسى (ره) : الظاهر أن ذلك للجفاف لا للتطهير لان الشمس مع الريح والريح وحدها لا تطهر على المشهور ، والاستثناء باعتبار أنه يصير حينئذ كئيفاً فيكره الصلاة فيه ، فتأمل .

(٢) الكافي كتاب الصلاة باب الصلاة فى الكعبة و فوقها تحت رقم ٢٣ .

(٣) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٩٠ .

قصبها بماء قدر أَيْصَلَى عليها؟ قال: إذا يبست فلا بأس<sup>(١)</sup>.

و عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألته عن الأرض والسطح يصيبه البول أو ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: كيف تطهر من غير ماء؟<sup>(٢)</sup>.

صحر: محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه - رحمه الله - عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن ظريف؛ و محمد بن عيسى بن عبيد؛ و علي بن إسماعيل بن عيسى كلهم، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي أصلى فيه؟ فقال: إذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر<sup>(٣)</sup>.

قلت: قد مر في مقدمة الكتاب أن هذا الطريق معتمد وإن كان خارجاً عن وصف الصحة عندنا باعتبار الاصطلاح، و حينئذ يقع التعارض بينه و بين خبر محمد بن إسماعيل، و ضرورة الجمع بينهما تدعو إلى تأويل أحدهما و لا ريب أن خبر زرارة أوضح متناً و أظهر دلالة على الحكم الذي تضمنته من دلالة ذلك على خلافه، فوجب صرف التأويل إلى خبر محمد بن إسماعيل و هو يحتمل وجوهاً:

منها أن يراد من الماء الذي سئل عن تطهير الشمس بدونه ما يبيل به الموضع النجس إذا كان جافاً؛ إذ ليس في السؤال إشعار بوجود الرطوبة في المحل حال إشراق الشمس لينافي ذلك، فيحمل على ما إذا كان قد جف قبل إشراقها، و هذا المعنى قريب إلى لفظ السؤال جداً حتى كاد أن يكون ظاهراً<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب باب زيادات ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٨٥.

(٢) التهذيب باب تطهير الثياب تحت رقم ٩٢.

(٣) الفقيه تحت رقم ٧٣٢.

(٤) قال الفيض - رحمه الله - بعدم تطهير الشمس للأرض، واستدل بظاهر خبر ←

ومنها أن يراد من الماء الرطوبة الحاصلة من النجاسة فكأنه قال : هل تطهر بإشراق الشمس عليها وهي جافة؟ فأجيب بانكار تأثيرها في الجاف . ومنها أن يكون إنكار الطهارة من غير ماء عائداً إلى مجموع ما ذكر في السؤال بعد أن تحمل المشابهة في قوله : « أو ما أشبهه » على المماثلة في النجاسة فيتناول النجاسات التي لها أعيان كالدم وتأثير الشمس فيما له عين إنما يتصور بعد ذهابها فيرجع حاصل الكلام إلى أن من النجاسات ماله عين وهذا النوع لا سبيل إلى طهارته بالشمس إلا بتوسط الماء بحيث تزال به عينه ثم تجفف الشمس الرطوبة الحاصلة في المحل منه . ويحتمل أيضاً أن يكون وارداً على جهة التقيّة<sup>(١)</sup> فإن جمعاً من العامة نفوا طهارة الأرض بغير الماء .

→ ابن بزيع و ماشاكلة وقال في الخبر المروى عن زرارة - الذي تقدم عن ابن بابويه - قوله « فهو طاهر » : كأن الطهارة في الخبر بمعناه اللغوي أعنى عدم سراية القدر . وذكر أيضاً في موضع آخر : الوجه في ذلك عدم اشتراط الطهارة في مواضع الصلاة الا بقدر ما يسجد عليه ، نعم يشترط أن لا يكون فيها اذا كانت نجسة رطوبة يتعدى بها النجاسة الى ثوب المصلى أو بدنه، وقال : بناء جملة من الاخبار - وقد ذكرها - على هذا الاصل الا أن جماعة من أصحابنا اشتبه ذلك عليهم فزعموا أن الشمس تطهر الارض والبوادي . ثم ذكر خبر زرارة و حديد بن حكيم الذي تقدم في أول الباب وقال : لا يخفى أن في ذكر الريح مع الشمس دلالة على ما قلناه من عدم التطهير بالشمس فانهم مجمعون على عدم تطهرها بتجفيف الريح الا أن يقال : اعانة الريح لا ينافيه .

(١) ربما يتوهم أن احتمال التقيّة انما يتوجه حيث يكون العامة متفقين ؛ اذ مع الاختلاف يمكن الفتوى بما يوافق بعضهم ، وليس كما يتوهم بل مناط التقيّة عمل الموجودين في عصر الامام عليه السلام من العامة و ان كان له موافق منهم سابق أو لاحق (منه - ره) . أقول : كون جماعة النافين في عصر الرضا عليه السلام غير معلوم .

## « باب أحكام الخلوة و آدابها »

صحى : محمد بن الحسن باسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس - يعني ابن معروف - عن حماد - هو ابن عيسى - عن حريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه <sup>(١)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من تخلّى على قبر أو بال قائماً ، أو بال في ماء قائم ، أو مشى في حذاء واحد ، أو شرب قائماً ، أو خلا في بيت وحده [أ] و بات على غمر ، فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله ، وأسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان وهو على بعض هذه الحالات ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في سرية فأتى وادي مجنّة <sup>(٢)</sup> فنادى أصحابه ألا ليأخذ كل رجل منكم بيد صاحبه ، ولا يدخلن رجل وحده ، ولا يمضي رجل وحده ، قال : فتقدم رجل وحده فأنتهى إليه وقد صرع ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذه با بهامه فغمزها ؛ ثم قال : بسم الله أخرج خبيث ، أنا رسول الله <sup>(٣)</sup> قال : فقام .

قلت : الفمر - بالتحريك - : الدّسم والزّهُومة من اللحم . قاله ابن الأثير . و ذكر الجوهرى نحوه .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن يعقوب ابن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ؛ و صفوان بن يحيى ، عن عمر بن يزيد ، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في المخرج و قراءة القرآن ، فقال : لم يرخّص في الكنيف أكثر من آية الكرسي و يحمد الله أو آية « الحمد لله رب العالمين » <sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب باب دخول الحمام و آدابه تحت رقم ٧ .

(٢) المجنة - بفتح الميم والجيم والنون - الارض ذات الجن .

(٣) كذا في الكافي كتاب الزى والتجمل باب كراهية أن يبيت الانسان وحده تحت

رقم ٢ . وفي نسخة « أخرج حيث كنت - الخ » . (٤) الفقيه تحت رقم ٥٧ .

عنه بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : مكتوب في التوراة التي لم تغيّر أن موسى سأل ربه ، فقال : إلهي إنه يأتي عليّ مجالس أعزّك و أجلك أن أذكرك فيها ، فقال : يا موسى إن ذكري حسن عليّ كل حال <sup>(١)</sup> .

عنه بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد ابن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : لا صلاة إلاّ بطهور ، و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار ، بذلك جرت السنّة من رسول الله صلى الله عليه وآله ، و أمّا البول فإنه لا بدّ من غسله <sup>(٢)</sup> .

و رواه أيضاً عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد و باقي السند والمتن واحد .  
و عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران ، و عليّ بن حديد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : جرت السنّة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله و يجوز أن يمسح رجليه و لا يغسلهما <sup>(٣)</sup> .

قال ابن الأثير : العجان الدُّبُر ، و قيل : ما بين القبل والدُّبُر .

وقال الجوهري : العجان ما بين الخصى والفححة .

و جمع في القاموس بين المعنيين وقال : إنّه ككتاب .

و بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن الحسين - يعني ابن سعيد - عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : كان يستنجي من البول ثلاث مرّات و من

(١) الكافي قسم الاصول كتاب الدعاء باب ما يجب من ذكر الله تحت رقم ٨ .

(٢) و (٣) التهذيب باب آداب الاحداث الموجبة للظهاره تحت رقم ٨٣ و ٦٨ .

الغائط بالمدّارِ والخيرَاقِ (١) .

و رواه في موضع آخر من التهذيب بإسناد الثاني للحديث المفتوح بقوله : « لا صلاة إلا بطهور » و أورده عقيب ذلك بغير فصل قائلاً : « و بهذا الإسناد عن حماد ، عن حريز - إلخ » .

و فيه دلالة على ارتباطه به في كتب القدماء ، و أن ضمير « كان » عائدٌ إلى أبي جعفر عليه السلام . و في القاموس المدّار - محرّكة - قِطْع الطين اليابس أو العيِّك الذي لا رمل فيه .

و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كان الحسين بن علي عليهما السلام يتمسّح من الغائط بالكُرسف و لا يغتسل (٢) .

و عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ؛ عن أبيه ؛ والحسين بن سعيد ؛ عن محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ؛ عن زرارة ، قال : توضّأت يوماً و لم أغسل ذكّري ثمّ صلّيت ؛ فسألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك ، فقال : اغسل ذكرك و أعد صلاتك (٣) .

و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه ، فلا يستيقن ، فهل يجزيه أن يصبّ على ذكره إذا بال و لا يتنشّف ؟ قال : يغسل ما استبان أنه أصابه ؛ و ينضح ما يشك فيه من جسده أو ثيابه و يتنشّف قبل أن يتوضّأ (٤) .

قلت : المراد بالتنشّف هنا الاستبراء و بالتوضؤ الاستنجاء ، و الحديث متضمن لمسألتين و عبارة الجواب فيهما واضحة وافية بالمقصود ؛ و أمّا

(١) و (٢) التهذيب في زيادات آداب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٧ و ١٨ .

(٣) المصدر باب آداب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٧٤ .

(٤) المصدر في زيادات تطهير الثياب تحت رقم ٧ .

السؤال ففيه حزاظة، و قد كان المناسب فصل قوله « هل يجزيه - إلخ » عما قبله لمغايرته له و انقطاعه في المعنى عنه، والعطف بالفاء يوهم خلاف ذلك .  
و عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي -  
عبدالله عليه السلام قال: إذا انقطعت درّة البول فصب الماء (١).

و عن محمد بن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن أبي محمود، عن الرضا عليه السلام قال: سمعته يقول: في الاستنجاء يغسل ما ظهر على الشرج، و لا يدخل فيه الأتملة (٢).

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن أبي -  
محمود، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: يستنجى و يغسل ما ظهر منه على  
الشرج و لا يدخل فيه الأتملة (٣).

قلت: ذكر في القاموس أن الشرج - محرّكة - العرى و فرج  
المرأة، و قال الجوهري: شرج العيبة - بالتحريك - عراها ثم قال: وبالإسكان  
مسيل الماء من الحرّة إلى السهل. و في نهاية ابن الأثير: الشرجة مسيل  
الماء من الحرّة إلى السهل، والشرج جنس لها - وأشرجت العيبة وشرجتها  
إذا شدتها بالشرج و هي العرى.

محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن  
الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن سليمان بن جعفر الجعفري،  
قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام يستيقظ من نومه يتوضأ و لا يستنجى، و قال  
- كالمعجب من رجل سمّاه: - بلغني أنه إذا خرجت منه ريح استنجى (٤).

(١) التهذيب في زيادات آداب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٢٨ .

(٢) المصدر باب آداب الاحداث تحت رقم ٦٧ .

(٣) الكافي باب القول عند دخول الخلاه تحت رقم ٣ .

(٤) التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ٦٣ .

صحر : و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن الهيثم بن أبي مسروق ، عن محمد بن إسماعيل قال : دخلت علي أبي الحسن الرضا عليه السلام و في منزله كنيف مستقبل القبلة (١) .

محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ابن يحيى ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام : أين يتوضأ الغرباء (٢) فقال : تتقى شطوط الأ نهار والطرق النافذة و تحت الأشجار المثمرة و مواضع اللعن ، قيل له : و أين مواضع اللعن قال : أبواب الدُّور .

و رواه الشيخ متصلًا بطريقه عن محمد بن يعقوب ، و ساير السند والمتن واحد (٣) .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد ؛ والحسين بن الحسن بن أبان جميعاً ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن ربعي ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لأبأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري و كره أن يبول في الماء الرَّاكِد (٤) .  
و عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ و محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البخترى ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول ؟ قال :

(١) التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ٥ .

(٢) المراد اما التغوط أو الاعم ، والخبر في الكافي كتاب الطهارة باب الموضع

الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال تحت رقم ٢ .

(٣) التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ١٧ . ويظهر منه أن المراد بالتوضأ

التغوط حيث ذكر قبله قول المفيد : « لايجوز التغوط على جواد الطريق و لا في أفنية الدور - الخ » .

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٢٠ و ٦٠ .



ينتره ثلاثاً<sup>(١)</sup> ثم إن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي .

و بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحسين بن عبد ربه ، قال : قلت له : ما تقول في الفصّ يتخذ من أحجار زمزم ؟ قال : لا بأس به ولكن إذا أراد الاستنجاء نزع<sup>(٢)</sup> .

و روى الكليني<sup>٤</sup> هذا الخبر بإسناد ظاهره الضعف على ما في نسخ الكافي و يختلج بخاطري أن فيه غلطاً لولاه لكان بصفة إسناد الشيخ ، و في بعض نسخ الكتاب بدل « زمزم » « زمرد » و سياق الخبر لا يلائمه ، والظاهر أنه من أغلاط النسخ<sup>(٣)</sup> .

و قد أورد على الحديث بلفظ « زمزم » أنه من جملة المسجد فلا يجوز أخذ الحصا منه كسايره ، وأجيب بأن المراد من الأحجار المذكورة ما يؤخذ من البئر بقصد الإصلاح فإنّه بمنزلة القمامة ، وهو جيد واضح ، ولم يتفطن له بعض الأصحاب فتكلّف في الجواب وجهاً بعيداً .

و بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن البرقي<sup>٥</sup> ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، قال : قال رسول الله ﷺ : يا معشر الأنصار إن الله قد أحسن عليكم الثناء فماذا تصنعون ؟ قالوا : ننتجى بالماء<sup>(٤)</sup> .

و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن عبدالله بن

(١) نترالشيء : جذبه بشدة ، والمراد الاستبراء ، والسوق جمع ساق ، والخبر

في التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ٩ .

(٢) المصدر في زيادات آداب الاحداث تحت رقم ٢٢ .

(٣) الكافي باب القول عند دخول الخلاء تحت رقم ٦ و اسناده هكذا « محمد بن

يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن علي » .

(٤) التهذيب في زيادات باب آداب الاحداث تحت رقم ١٥ والخبر يدل على رجحان

الاستنجاء بالماء دون غيره ، و يفهم منه أن المهاجرين أو غير الانصار كانوا يستنجون بالاحجار والكرسف و أمثالهما دون الماء .

المغيرة ، عن عبدالله بن ميمون القدّاح ، عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عن عليّ عليه السلام أنّه كان إذا خرج من الخلاء قال : « الحمد لله الذي رزقني لذّته وأبقى قوّته في جسدي وأخرج عني أذاه يا لها نعمة » - ثلاثاً - <sup>(١)</sup> .

ورواه أيضاً عن المفيد ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ببيّنة الإسناد والعتن .

ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل ؛ وعن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه <sup>(٢)</sup> ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في قول الله عزّ وجلّ « إن الله يحب المتطهّرين » قال كان الناس يستنجون بالكرسف والأحجار ، ثمّ أحدث الوضوء وهو خلق كريم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وصنعه ، فأنزله الله في كتابه : « إن الله يحب المتطهّرين » .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجلٌ بال ولم يكن معه ماءٌ ؟ فقال : يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات ، وينقر طرفه فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنّه من الحبائل <sup>(٣)</sup> .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن المغيرة ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : للاستنجاء حدٌ ؟ قال : لا ، ينقى مائمة . قلت : فإنّه يبقى مائمة ويبقى الرّيح ؟ قال : الرّيح لا ينظر إليها <sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب في زيادات آداب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٢ .

(٢) يعني فضل بن شاذان و ابراهيم بن هاشم جميعاً عن ابن أبي عمير ، والخبر

في الكافي باب القول عند دخول الخلاء تحت رقم ١٣ .

(٣) الكافي باب الاستبراء تحت رقم ١ ، والحبائل : عروق في الظهر ، وحبائل

الذكر : عروقه .

(٤) المصدر باب القول عند دخول الخلاء تحت رقم ٩ .

و روى الشيخ هذا الخبر <sup>(١)</sup> و الذي قبله متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر الاسنادين ، و قال في المتن الأوّل : « يعصر أصل ذكره إلى طرف ذكره » ، و في الثاني « حتى ينقى ما ثمة » ، و ما عدا ذلك متفق .

### « باب آداب الحمام »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عبدالله ابن محمد الحجاج ، عن سليمان الجعفري ، قال : مرضت حتى ذهب لحمي فدخلت على الرضا عليه السلام فقال : أيسرُك أن يعود إليك لحمك ؟ قلت : بلى ، قال : إلزم الحمام غيباً <sup>(٢)</sup> ؛ فإنه يعود إليك لحمك و إياك أن تدمنه فإن إدمانه يورث السل .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ؛ عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن ماء الحمام ؟ قال : ادخله بإزار - الحديث <sup>(٣)</sup> . و قد مر في أبواب المياه .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ و الحميري ، عن أحمد و عبدالله ابني محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد ابن عثمان ، عن عبيدالله بن علي الحلبي ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يفتسل بغير إزار حيث لا يراه أحد ؟ قال : لا بأس <sup>(٤)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي - الخطّاب ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته

(١) في التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ١٠ و ١٤ .

(٢) أي يوم و يوم لا ، بأن يأتيه يوماً و تركه يوماً ، والخبر في الكافي كتاب الزرى

والتجمل باب الحمام تحت رقم ٣ .

(٣) التهذيب باب دخول الحمام تحت رقم ٣٣ .

(٤) الفقه تحت رقم ١٨٣ .

عن الرّجل يقرأ في الحمّام و ينكح فيه ؟ قال : لا بأس به <sup>(١)</sup> .  
 صحرو : محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ؛ عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عليّ بن الحكم ؛ و عليّ بن حسان ، عن سليمان الجعفريّ ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : الحمّام يوم و يوم لا ؛ يكثر اللّحم ؛ و إدمانه كلّ يوم يذيب شحم الكليتين <sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام أيتجرّد الرّجل عند صبّ الماء يرى عورته أو يصبّ عليه الماء أو يرى هو عودة النّاس ؟ قال : كان أبي يكره ذلك من كلّ أحد <sup>(٣)</sup> .

و عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن إسماعيل بن مهران ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عليّ بن يقطين ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أقرأ القرآن في الحمّام و أنكح ؟ قال : لا بأس <sup>(٤)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه عليّ بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرّجل يقرأ في الحمّام و ينكح فيه ؟ قال : لا بأس به <sup>(٥)</sup> .

و رواه أيضاً بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أبي جعفر ، عن الحسين بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه الحسن ، عن أبيه عليّ بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن

(١) التهذيب في زيادات الاغسال و كيفية الغسل تحت رقم ٢٨ .

(٢) الكافي كتاب الزى و التجمّل باب الحمّام تحت رقم ٢ .

(٣) الكافي باب الحمّام من كتاب الزى و التجمّل تحت رقم ٢٨ . و حمل الكراهة

على الحرمة .

(٤) المصدر تحت رقم ٣١ .

(٥) التهذيب في زيادات طهارته باب دخول الحمّام تحت رقم ١٣ .

موسى عليه السلام <sup>(١)</sup> و ذكر المتن بعينه . والمعهود المتكرر ما وقع في الإسناد الأول من رواية الحسن عن أخيه الحسين فعكسه في الثاني من سهو الناسخين ، وربما ظهر من كتب الرجال تصويبه لكنه ليس بمعروف في غير هذا الإسناد مطلقاً فيما أعلم مع كثرة التتبع .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحجاج ، عن حماد بن عثمان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال : دخلت مع أبي عبدالله عليه السلام الحمام فقال : يا عبدالرحمن اطل ، فقلت : إنما اطلت منذ أيام ، فقال : اطل فإنها طهور <sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن هشام بن الحكم ؛ و حفص أن أبا عبدالله عليه السلام كان يطلي إبطه بالنورة في الحمام <sup>(٣)</sup> .

ورواه الكليني بإسناد من الحسن عن هشام بن الحكم ، عن حفص بن البخري ، و رجاله : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل ابن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم و المتن واحد <sup>(٤)</sup> .

و رواية الشيخ أقرب إلى الصحة من جهة الاعتبار لأن اجتماع روايتهما موجود في بعض أسانيد الكافي وغيره بكثرة .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي ابن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، قال : خرج أبو عبدالله عليه السلام من الحمام فلبس و تعمم <sup>(٥)</sup> فقال لي : إذا خرجت من الحمام فتعمم ، قال : فما تركت العمامة عند خروجي من الحمام في شتاء و لا صيف .

(١) التهذيب في زيادات الاغسال تحت رقم ٢٩ .

(٢) الكافي الحديث الثاني من باب النورة من كتاب الزى والتجمل .

(٣) التهذيب باب دخول الحمام تحت رقم ١٧ .

(٤) الكافي كتاب الزى والتجمل باب النورة تحت رقم ٣ .

(٥) في الفقيه « فلبس و تعمم » ، والخبر في الكافي باب الحمام تحت رقم ١٧ .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن رفاعة بن موسى ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر (١) .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن رفاعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام (٢) .  
و عنه ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي بن عبدالله ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام أكان أمير المؤمنين صلوات الله عليه ينهى عن قراءة القرآن في الحمام ؟ فقال : لا ، إنما نهى أن يقرأ الرجل وهو عريان ، فأما إذا كان عليه إزار فلا بأس (٣) .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد - يعني ابن عثمان - عن الحلبي - هو عبيد الله - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس للرجل أن يقرأ القرآن في الحمام إذا كان يريد به وجه الله ، و لا يريد ينظر كيف صوته (٤) .  
[و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سليم الفراء ، قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : النورة طهور] (٥) .

(١) الكافي تحت رقم ٣ من باب الحمام من كتاب الزى والتجمل .

(٢) حمل على ما اذا لم تدع اليه الضرورة كما في البلاد الحارة ولاسيما بلاد الحجاز حيث أن أهلها في تلك العصور يدخلون الحمام بلا مئزر ذكورهم و اناتهم ، وقد يحمل الخبر على ما اذا بعثها الى الحمام للتنزه والتفريح ، والخبر في الكافي باب الحمام تحت رقم ٢٩ .

(٣) و (٤) الكافي باب الحمام تحت رقم ٣٢ و ٣٣ .

(٥) المصدر كتاب الزى والتجمل باب النورة تحت رقم ١ ، و هذا الحديث مع كونه مرسلًا ذكره في هذا القسم عجيب والظاهر كونه زيادة من بعض النسخ كما ليس في بعض النسخ ، وسليم الفراء كوفي من أصحاب أبي الحسن موسى وأبيه عليهما السلام ولم يدرك أمير المؤمنين عليه السلام .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحججاج ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يطلي بالنورة فيجعل الدقيق بالزيت يلت به ، فيمسح به بعد النورة ليقطع ريحها عنه ؟ قال : لا بأس به <sup>(١)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يطلي ويتدك بالزيت والدقيق ؟ قال : لا بأس به <sup>(٢)</sup> .

قلت : و روى الشيخ في التهذيب حديث عبدالرحمن بن الحججاج بطريق صحيح مع مغايرة في المتن قليلة ، و إنما لم نذكره في الصحيح لانتفاء المناسبة و صورة سنده و متنه هكذا :

أخبرني الشيخ ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه محمد بن الحسن ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحججاج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يطلي بالنورة فيجعل الدقيق بالزيت يلت به يتمسح به بعد النورة ليقطع ريحها ؟ قال : لا بأس <sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن مرزم ، قال : دخلت مع أبي الحسن عليه السلام إلى الحمام فلما خرج إلى المسلخ دعا بمجمره فتجمر به ، ثم قال : جمروا مرزم ، قال : قلت : من أراد أن يأخذ نصيبه يأخذ ؟ قال : نعم <sup>(٤)</sup> .

### « باب السواك »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال

(١) و (٢) الكافي باب الحمام تحت رقم ١٢ و ١٥ .

(٣) التهذيب باب التيمم تحت رقم ١٦ .

(٤) الكافي كتاب الزى والتجمل باب البخور تحت رقم ٤ .

النَّبِيِّ ﷺ : ما زال جبرئيل ﷺ يوصيني بالسواك حتى خفت أن أحفي أو أدرد (١).

قلت : قال ابن الأثير في حديث السواك « حتى كدت أحفي فمي » أي أستقصي على أسناني فأذهبها بالتسوك ، وقال : في الحديث « لزمت السواك حتى خشيت أن يدردني » أي يذهب بأسناني .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن النعمان ، عن معاوية بن عمّار ، قال : سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول : كان في وصية النبي ﷺ لعليّ ﷺ أن قال : يا عليّ أوصيك في نفسك بخصال احفظها عني ، ثم قال : اللهم أعنه - وعدّ جملة من الخصال إلى أن قال : - وعليك بالسواك عند كل وضوء (٢).

و روى الشيخ هذا الحديث بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمّار ، عن أبي عبد الله ﷺ (٣).

محمد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن العمر كميّ ابن عليّ البوفكيّ ، عن عليّ بن جعفر ﷺ ح و عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ؛ وسعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجليّ ، عن عليّ بن جعفر ، أنه سأل أخاه موسى بن جعفر ﷺ عن الرجل يسلّم يده إذا قام إلى صلاة الليل وهو يقدر على السواك ، قال : إذا خاف الصبح فلا بأس به (٤).

(١) الكافي كتاب الطهارة باب السواك تحت رقم ٣ . و قوله (ع) : « أحفي » - بالحاء المهملة - و « أدرد » - بدلين مهملتين بينهما راء - : متقاربا المعنى أي خفت سقوط أسناني من كثرة السواك ويكون العطف بـ « أو » واقعا من بعض الروايات لأنه شك في أن النبي (ص) قال : « أحفي » أو قال : « أدرد » .

(٢) الروضة من الكافي تحت رقم ٣٣ .

(٣) التهذيب كتاب الوصايا باب الوصية و وجوبها تحت رقم ١٣٣ .

(٤) الفقيه تحت رقم ١٢٢ .



## « باب قص الشارب و تقليم الأظفار »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كى بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألته عن قص الشارب أمن السنة ؟ قال : نعم (١) .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبدالله ؛ و عبدالله بن الجعفر الحميري ، عن يعقوب بن يزيد ؛ و أيوب بن نوح ؛ والحسن بن ظريف ، عن النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، عن أبي - عبدالله عليه السلام قال : تقليم الأظفار يوم الجمعة يؤمّن من الجذام والجنون والبرص والعمى ، فإن لم تحتج فتحكها حكاً (٢) .

صحر : محمد بن علي بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبدالله بن أبي يعفور ، أنه قال للصادق عليه السلام : جعلت فداك يقال : ما استنزل الرزق بشيء مثل التعقيب فيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ؟ فقال : أجل و لكن أخبرك بخير من ذلك : أخذ الشارب و تقليم الأظفار يوم الجمعة (٣) .

ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أخذ الشارب والأظفار من الجمعة إلى الجمعة أمان من الجذام (٤) .

(١) الكافي كتاب النزي والتجمل باب اللحية والشارب تحت رقم ٧ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٣٠١ ، وحك الشيء وبالشيء أو عليه . أمره عليه ذلكاً وصكاً .

(٣) الفقيه تحت رقم ٣١٠ .

(٤) الكافي كتاب الصلاة باب التنزين يوم الجمعة تحت رقم ٧ . وفي التهذيب

كتاب الصلاة أبواب الزيادات باب العمل في ليلة الجمعة و يومها تحت رقم ٣ .

و رواه الشيخ بإسناده ، عن محمد بن إسماعيل ببقية الطريق .  
 و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ،  
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تقليم الأظفار يوم الجمعة يؤمّن من الجذام والبرص  
 والعمى ، و إن لم تحتج فحكّها <sup>(١)</sup> .

### « باب حلق الرأس و جزه و جز الشيب »

صحى : محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد ؛  
 والحميري جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر  
 البزنطي ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : إن أصحابنا يروون أن حلق  
 الرأس في غير حجٍّ و لا عمرة مُثَلَّة ؟ فقال : كان أبو الحسن عليه السلام إذا قضى نسكه  
 عدل إلى قرية يقال لها : ساية فحلق <sup>(٢)</sup> .

صحرو : محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الاشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ،  
 عن صفوان ، عن ابن سنان ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما تقول في إطالة  
 الشعر ؟ فقال : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم مشعرين - يعني الطم - <sup>(٣)</sup> .  
 قلت : لا يخلو هذا الخبر من إجمال ، والظاهر أن المراد من الطم  
 فيه الجز ، فيدل على عدم مرجوحية الإطالة مع الجز و لا تنافي بينه  
 و بين الخبر الأول بل يستفاد منهما التخيير بين الأمرين إلا أن قوة إسناده

(١) الكافي كتاب الزى والتجمل باب قص الأظفار تحت رقم ٢ .

(٢) قوله : « مثلة » أى قبيح كالعقوبة والنكال ، أو لا يكون الا فى العقوبة كما  
 فى حلق رأس الزانى ، ومعنى قول أبي الحسن الرضا عليه السلام « كان أبو الحسن - الخ » أنه  
 لو كان الحلق مثلة لما فعله أبى بعد المراجعة عن الحج فى قرية ساية مع قربها من مكة .  
 والخبر فى الفقيه تحت رقم ٣١٢٤ .

(٣) الكافي كتاب الزى والتجمل باب جز الشعر و حلقه تحت رقم ٤ و الطم :

جز الشعر أو عقصه . ( القاموس ) .

الأول و اعتضاده بعدة أخبار آخر - لا تخلو عن ضعف في الإسناد - يمنع من التسوية بين الحكمين مطلقاً .

فما ورد بالحلقة من الأخبار و هو جيد الإسناد : ما رواه محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي : استأصل شعرك يقل دَرَنه و دوآبه و وسخه ، و تغلظ رقبتك و يجلو بصرك <sup>(١)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن علي الوشاء ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بجز الشمة و نتفه ، و جزه أحب إلي من نتفه <sup>(٢)</sup> .

قلت : الشمة : الشيب ، قاله ابن الأثير .

### « باب الاكتمال و الادهان و التطيب و التمشط »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن موسى بن القاسم ، عن صفوان ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكحل بالليل ينفع البدن و هو بالنهار زينة <sup>(٣)</sup> .

و بالإسناد عن موسى بن القاسم ، عن صفوان ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكتحل قبل أن ينام أربعاً في اليمنى و ثلاثاً في اليسرى <sup>(٤)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن

(١) الكافي كتاب الزى و التجميل باب جز الشعر و حلقة تحت رقم ٢ و الاستيصال : جز

شعر الرأس . و الدرر : الوسخ ( القاموس ) .

(٢) المصدر باب جز الشيب تحت رقم ١ .

(٣) و (٤) المصدر باب الكحل تحت رقم ٣ و ١٢ .

عبدالله بن سنان ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : دهن الليل يجري في العروق ويروني البشرة و يبييض الوجه <sup>(١)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممسكة إذا هو توضأ أخذها بيده وهي رطبة، فكان إذا خرج عرفوا أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برائحته <sup>(٢)</sup> .  
و عنه ، عن العمر كمي بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألته عن المسك في الدهن أ يصلح ؟ قال: إنني لأصنعه في الدهن و لا بأس <sup>(٣)</sup> .

صحر: و عنه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معمر بن خلاد ، قال : أمرني أبو الحسن الرضا عليه السلام فعملت له دهناً فيه مسك و عنبر فأمرني أن أكتب في قرطاس آية الكرسي و أُم الكتاب و المعوذتين و قوارع من القرآن و أجعله بين الغلاف و الفارورة ، ففعلت ثم أتيت به فتغلف به و أنا أنظر إليه <sup>(٤)</sup> .  
قلت : ذكر في القاموس : أن قوارع القرآن الآيات التي من قرأها أمن من شياطين الإنس و الجن كأنها تفرع الشيطان .

و قال ابن الأثير : في حديث عائشة « كنت أغلف لحيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالغالية » أي الطبخها .

و بالإسناد عن معمر بن خلاد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : لا ينبغي للرجل أن يدع الطيب في كل يوم ، فإن لم يقدر عليه فيوم و يوم لا ، فإن لم يقدر ففي كل جمعة و لا يدع <sup>(٥)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن

(١) الكافي باب الادهان من كتاب الزى و التجميل تحت رقم ٥ .

(٢) و (٣) المصدر باب المسك تحت رقم ٨٥٣ . و قوله « ممسكة » كذا في النسخ و المصدر .

(٤) المصدر باب الغالية تحت رقم ٢ .

(٥) المصدر باب الطيب تحت رقم ٤ .

الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال : البنفسج سيّد أدهانكم <sup>(١)</sup> .  
و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي الحسن عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ : « خذوا زينتكم عند كلّ مسجد » قال : من ذلك التمشيط عند كلّ صلاة <sup>(٢)</sup> .

### « باب الخضاب »

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، و لم يمنع عليّاً إلاّ قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم <sup>(٣)</sup> ، و قد خضب الحسين و أبو جعفر عليهما السلام .

و بالإسناد عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوسمة ، فقال : لا بأس بها للشيخ الكبير <sup>(٤)</sup> . قال الجوهري : الوسمة - بكسر السين - العظم تختضب به ، وتسكينها لغة ، ولا تقل وسمة - بضم الواو - .

و بالإسناد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، قال : رأيت أبا جعفر عليه السلام يمضغ عيلكاً ، فقال : يا محمد نقضت الوسمة أضراسي فمضغت هذا العيلك لأشدّها ، قال : و كانت استرخت فشدّها بالذهب <sup>(٥)</sup> .

(١) الكافي باب دهن البنفسج تحت رقم ١ .

(٢) المصدر باب التمشيط تحت رقم ٧ .

(٣) الكافي كتاب الزى والتجمل باب الخضاب تحت رقم ٨ ، وفيه « لم يمنع عليّاً

الاقول النبي (ص) : « تختضب هذه من هذه » و قد خضب الحسين - الخ » .

(٤) المصدر باب السواد والوسمة تحت رقم ٢ .

(٥) المصدر الباب تحت رقم ٣ ، والعلك - بكسر العين و سكون اللام - : كل

صمغ يملك من لبان و غيره .

و بالإسناد ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن موسى الوراق ، عن أبي الحسن عليه السلام قال . دخل قوم على أبي جعفر صلوات الله عليه فرأوه مختضباً ، فسألوه ، فقال : إنني رجل أحب النساء فأنا أتصبغ لهن<sup>(١)</sup> .

صحر: و بالإسناد ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن فضالة بن أيوب ، عن معاوية بن عمار ، قال : رأيت أبا جعفر عليه السلام <sup>(٢)</sup> يختضب بالحناء خضاباً قانياً .

محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : الحناء يشعل الشيب <sup>(٣)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد - هو ابن عثمان - عن الحلبي - يعني عبدالله - ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن خضاب الشعر ، فقال : قد خضب النبي صلى الله عليه وآله ، والحسين بن علي ، وأبو جعفر عليه السلام بالكتم <sup>(٤)</sup> .

قال الجوهرى : الكتم - بالتحريك - نبت يخلط بالوسمة يختضب به .  
و قال ابن الأثير : هو نبت يخلط مع الوسمة و يصبغ به الشعر أسود ،  
و قيل : هو الوسمة .

(١) أتصنع لهن - خ ل . والخبر في الكافي باب الخضاب تحت رقم ٣ .

(٢) في بعض نسخ المصدر « رأيت أبا عبدالله عليه السلام » راجع باب الخضاب

تحت رقم ١٠ .

(٣) المصدر باب الخضاب بالحناء تحت رقم ٢ .

(٤) المصدر باب الخضاب تحت رقم ٧ ، والكتم - بالتحريك - : نبت قد

اختلف في ماهيته فقيل : هو الوسمة ، وقيل : أنه شيء يزرع مع الحناء و يشبه ورقه ورق الحناء و يطلع أعلى منه حتى يقع استغلال الحناء به و لذا يزرع معه كما في بحر الجواهر .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار قال : رأيت أبا جعفر عليه السلام مخضوباً بالحناء <sup>(١)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحناء يزيد في ماء الوجه و يكثر الشيب <sup>(٢)</sup> .

## « أبواب الوضوء »

### ﴿ باب الاحداث الموجبة له ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يوجب الوضوء إلا غائط أو بول أو ضرطة تسمع صوتها أو فسوة تجد ريحها <sup>(٣)</sup> .

و رواه أيضاً عن المفيد ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ والحسين بن الحسن بن أبان جميعاً ، عن الحسين بن سعيد - و ساق بقية السند - و في المتن مخالفة حيث قال : « لا يوجب الوضوء إلا من الغائط أو بول أو ضرطة أو فسوة تجد ريحها » <sup>(٤)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة . قال : قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام : ما ينقض الوضوء؟

(١) و (٢) الكافي باب الخضاب بالحناء تحت رقم ٣ و ١ .

(٣) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة من أبواب الزيادات تحت رقم ٨ .

(٤) المصدر باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٦ .

فقالا : ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكرك والدبر من الغائط والبول أو منى أو ريح، والنسوم حتى يذهب العقل، وكل النوم يكره إلا أن تكون تسمع الصوت (١).

و عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن ابن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن عمر بن أذينة؛ و حريز، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام قال: لا ينقض الوضوء إلا ما يخرج من طرفيك أو النوم (٢).

محمد بن الحسن باسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: إن الشيطان ينفخ في دبر الإنسان حتى يخيّل إليه أنه قد خرجت منه ريح، ولا ينقض وضوءه إلا ريح يسمعها أو يجد ريحها (٣).

محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ و عن الحسين بن الحسن بن أبان جميعاً، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة قال: قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن، فإذا نامت العين والأذن والقلب وجب الوضوء، قلت: فإن تحرك إلى جنبه شيء ولم يعلم به؟ قال: لا، حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجيء من ذلك أمر بين، وإلا فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ولكن ينقضه يقين آخر (٤).

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين؛ و عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن

(١) و(٢) المصدر باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٥ و ٢ .

(٣) التهذيب باب زيادات الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٩ .

(٤) في الاحداث الموجبة تحت رقم ١١ .



الحجاج : قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفقة والخفتين ، فقال : ما أدري ما الخفقة والخفتان؟ إن الله يقول: « بل الإنسان على نفسه بصيرة » ، إن علياً عليه السلام كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء <sup>(١)</sup> .  
قال الجوهري : خفق الرّجل أي حرك رأسه و هو ناعس ، وفي الحديث :  
« كانت رؤوسهم تخفق خفقة أو خفتين » .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن العباس - هو ابن معروف - عن محمد بن إسماعيل - يعني ابن زبيح - عن محمد بن عذافر ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرّجل : هل ينقض وضوءه إذا نام و هو جالس ؟ قال : إن كان يوم الجمعة في المسجد فلا وضوء عليه و ذلك أنّه في حال ضرورة <sup>(٢)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ - رحمه الله - أن هذا الخبر محمول على عدم التمكن من الوضوء و أنّ عليه حينئذ التيمّم قال : لأنّ ما ينقض الوضوء لا يختصّ بيوم الجمعة ، والوجه فيه أنّه يتيمّم ويصليّ فاذا انقضّ الجمع توجّهاً و أعاد الصلاة ؛ لأنّه ربما لا يقدر على الخروج من الزّحمة . <sup>(٣)</sup> و فيما ذكره - رحمه الله - بعد .

و لعلّ الوجه في ذلك مراعاة التّفقّه بترك الخروج للوضوء في تلك الحال أو عدم تحقّق القدر النّاقض من النّوم مع رجحان احتمال بهيئ لو كان في غير الموضع المفروض لحسن الاحتياط بالإعادة و حيث إنّّه في حال ضرورة فالاحتياط ليس بمطلوب منه <sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب في باب الاحداث الموجبة تحت رقم ١٠ .

(٢) عدم وجوب الوضوء لا ينافي بطلان الوضوء الاول و وجوب الطهارة مطلقاً .

والخبر رواه في باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٣ .

(٣) الاستبصار أوائل أبواب ما ينقض الوضوء .

(٤) ليس هنا موضع تقيّة لانه يمكنه أن يرى نفسه محدثاً بغير النوم، كما يفعله ←

و روى الشيخ ، عن المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبدالله بن المغيرة ؛ و محمد بن عبدالله قال: سألتنا الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابته ، فقال : إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء <sup>(١)</sup> .

و هذا الحديث محكوم له بالصحة من العلامة في المنتهى ، والحال أن في طريقه علة و له نظير في أخبار غسل الجمعة ، و سنوضح هناك وجه العلة لأن ذلك المحل به أنسب .

صحر: محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبدالجبار ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن سالم أبي الفضل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله عليك بهما <sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ؛ عن أحمد بن محمد ، عن معمر بن خلاد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشتد عليه و هو قاعد مستند بالوسائد ، فربما أغفى و هو قاعد على تلك الحال ؟ قال : يتوضأ ، قلت له : إن الوضوء يشتد عليه لحال علته ، فقال : إذا خفي عليه الصوت فقد وجب الوضوء ، وقال : يؤخر الظهر ويصليها مع العصر يجمع بينهما ، وكذلك المغرب والعشاء <sup>(٣)</sup> .

و روى الشيخ هذين الخبرين <sup>(٤)</sup> متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب

→ الخضم ، وحمل الشيخ أقرب لما أيده بخبر السكوني « عن جعفر الصادق عليه السلام عن آبائه عن علي عليهم السلام أنه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس يحدث ، قال : يتيمم و يصلى معهم ويعبد إذا انصرف » . الاستبصار قبل باب الديدان .

(١) الاستبصار أبواب ما ينقض الوضوء الخبر الثالث .

(٢) و (٣) الكافي باب ما ينقض الوضوء ح ١ و ١٤ و الحصر في الاول اضافي .

(٤) باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٧ و ١٤ على الترتيب .

بالإسنادين إلا أن في نسخ الكتابين « عن سالم أبي الفضيل » و لفظ الكافي موافق لما في النجاشي فهو المعتمد ، و في كلا المتنين مخالفة قليلة غير مؤثرة في المعنى .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن الحسن بن ظريف ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و علي بن إسماعيل بن عيسى كلهم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زرارة بن أعين ، أنه سأل أبا جعفر و أبا عبدالله عليهما السلام عما ينقض الوضوء ، فقالا : ما خرج من طرفيك الأسفنين الذئكر والدؤبر من غائط أو بول أو مني أو ريح ، والنوم حتى يذهب العقل <sup>(١)</sup> .

و عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله أنه قال للصادق عليه السلام : أجد الريح في بطني حتى أظن أنها قد خرجت ، فقال : ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت <sup>(٢)</sup> أو تجد الريح ، ثم قال : إن إبليس يجلس بين أليتي الرجل فيحدث فيشككه <sup>(٣)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطّار ؛ و أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عمران بن موسى ، عن الحسن بن علي بن النعمان ، عن أبيه ، عن عبدالحميد ابن عواض ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : من نام وهو راكع أو ساجد

(١) الفقيه تحت رقم ١٣٧ ، و ظاهر الخبر الحصر فحيث لم يذكر فيه الدماء الثلاثة و مس الاموات فلا بد من القول باضافة الحصر بالنسبة الى ما ذهب اليه العامة من المس وغيره ، أو الحمل على ظاهر اللفظ فالمراد حكم الرجال بقرينة « الذكر » ؛ و في مس الميت قيل : الاظهر وجوب الغسل فاذا اغتسل لا يحتاج الى الوضوء .

(٢) كناية عن تحقق وقوعه .

(٣) يعني التوهّمات التي تحصل لاهل الوسواس . والخبر في الفقيه الرقم ١٣٩ .

أو ماشٍ على أيِّ الحالات فعليه الوضوء<sup>(١)</sup> .

و عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن إسحاق بن عبدالله الأشعري ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا ينقض الوضوء إلا حدث ، والنوم حدث<sup>(٢)</sup> .

قلت : الغرض من هذا الحديث نفي النقص عما لا يصدق عليه اسم الحدث ، ولما لم يكن الاسم واضح الصدق على النوم في اللغة والعرف - مع أنه من جملة التناقض - صرح بإطلاقه عليه إما مجازاً أو في العرف الخاص والحقيقة الشرعية بعض أنواعه إن قلنا بثبوتها ، والمقتضى لهذا التصريح إما دفع توهم عدم النقص به من ظاهر الحصر و عدم ظهور دخوله فيه ، وإما [الجواب عن سؤال يرد على الحصر وهو أن النقص بالنوم معلوم من مذهبهم عليهم السلام وهو خارج عن الحصر بحسب الظاهر فكيف الوجه فيه ، وأنت خير بأن الحديث على كلا التقديرين يفيد كون النوم ناقضاً لكنها إفادة تبعيثة بمعونة المقام ، والفائدة المطلوبة به أو لا وبالذات نفي ناقضية ما ليس بحدث من نحو اللبس والقى والقهقهة كما يقوله جمع من العامة .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن بعض الأصحاب حاول أن يحتج بهذا الحديث على كون النوم ناقضاً و لم يتفطن للتقريب الذي ذكرناه فارتكب في توجيه الاحتجاج به شططاً و تكلف في ذلك ما هو عن التحقيق بمعزل مع ظنه أنه منه و كثرة تبجح به وأرى أنه هو الباعث على ذكره في الاحتجاج وإلا فالأخبار الواردة في هذا الحكم كثيرة واضحة الطريق والدلالة كما رأيت فلا وجه للعدول عنها إلى هذا الخبر مع احتياجه على ما فهمه منه إلى مزيد التكلف .

و حاصل كلامه أن لكل واحد من الأحداث جهتي اشتراك و امتياز ،

(١) و (٢) التهذيب تحت رقم ٣ و ٥ من باب الاحداث الموجبة للطهارة .

فجهة الاشتراك هي مطلق الحدث ، وجهة الامتياز هي خصوصية كل واحد منها و هما متغايرتان قطعاً ، و من المعلوم أن تلك الخصوصيات ليست أحداناً و إلاً لكان ما به الاشتراك داخلاً فيما به الامتياز فيلزم التسلسل ، و إذا انتفت الحديثية عن المميزات لم يكن لها مدخل في النقص بل يكون مستنداً إلى المشترك الموجود في النوم بمقتضى قوله : « والنوم حدث » و وجود العلة يستلزم وجود المعلول .

و هذا الكلام لا يخفى حاله على من تدبره ، و من رام توضيحه فليعلم أن الأحكام الشرعية إنما تجري على الكليات باعتبار وجودها الخارجي ، و لا ريب في صدق الكلي حقيقة على أفراد الموجودات المتميزة بالخصوصيات فيكون الخصوصيات بعض المراد من لفظ الكلي فكيف لا يكون لها مدخل في النقص .

ثم إن عدم صدق الكلي على الخصوصيات بانفرادها مسلم ، واللازم منه هنا أن لا تكون هي وحدها ناقضة والأمر كذلك فإنما هي جزء الناقض ، و مع هذا فالكلام مبني على كون الحديث وارداً في حكم النوم ، و أن الغرض منه بيان كونه ناقضاً ، و لفظه غير واف ببيان هذا الغرض من حيث إن قوله : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » مشتمل على حكمين سلبي وإيجابي ، و انتظام كل منهما مع قوله : « والنوم حدث » لا ينتج لعدم اتحاد الوسط في مادة السلب ، و عقم الموجبتين في الشكل الثاني ، و نحن قد بيننا أن الغرض من الحديث خلاف ذلك والذوق السليم يشهد بما قلناه و لا إشكال معه .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و عن الحسين بن الحسن بن أبان جميعاً ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حسين بن عثمان ، عن عبدالرحمن بن الحججاج ، عن زيد الشحام ، قال : سألت

أبا عبد الله عليه السلام عن الخفقة والخفتين فقال : ما أدري ما الخفقة والخفتين <sup>(١)</sup>  
 إن الله تعالى يقول : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » إن علياً عليه السلام [كان]  
 يقول : من وجد طعم النوم فإثماً أوجب عليه الوضوء .  
 قلت : هكذا أورد الشيخ هذا الحديث في التهذيب ، وفي الاستبصار نحوه ،  
 وقد مرّت رواية الكلينيّ له ، وبينهما اختلاف في السند والمتن ، لكنّه غير  
 ضائر كما لا يخفى ، وإن كان الظاهر وقوع التوهّم في أحدهما فتأمل .  
 ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،  
 عن معاوية بن عمّار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن الشيطان ينفخ في دبر  
 الإنسان حتّى يخيل إليه أنّه قد خرج منه ريح ، فلا ينقض الوضوء إلاّ ريح  
 تسمعها أو تجد ريحها <sup>(٢)</sup> .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة قال :  
 قلت : لأبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام : ما ينقض الوضوء ؟ فقالا : ما يخرج من  
 طرفيك الأسفلين من الدبر والذّكر غايط أو بول أو مني أو ريح ، والنوم حتّى  
 يذهب العقل ، وكلّ النّوم يكره إلاّ أن تكون تسمع الصّوت <sup>(٣)</sup> .  
 و روى الشيخ في التهذيب هذا الحديث متصلاً باسناده عن محمد بن يعقوب  
 بعين السند والمتن <sup>(٤)</sup> .

## باب

صحى : محمد بن الحسن - رحمه الله - باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى ،  
 عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن المذي فأمرني بالوضوء

(١) كذا مجروراً وذلك على سبيل الحكاية ، والخبر في التهذيب باب الاحداث الموجبة

تحت رقم ١٠ ، وفي الكافي « ما أدري ما الخفقة والخفتان - الخ » .

(٢) و (٣) الكافي باب ما ينقض الوضوء تحت رقم ٣ و ٤ من كتاب الطهارة .

(٤) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ١٢ .

منه ، ثم أعدت عليه في سنة أخرى فأمرني بالوضوء<sup>(١)</sup> ، و قال : إن علي بن أبي طالب عليه السلام أمر المقداد بن الأسود أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله واستحيا أن يسأله ، فقال : فيه الوضوء .

قلت : ذكر الشيخ - رحمه الله - أن هذا الخبر شاذٌ فلا يعارض الأخبار الدالة على نفي الوضوء من المذبي . ونحن قد ذكرنا في أبواب النجاسات جملة منها واضحة الدلالة على طهارته و عدم إيجابه للوضوء .

ثم ذكر الشيخ أن راوي هذا الحديث بعينه روى جواز ترك الوضوء من المذبي فعلم أن المراد هنا ضرب من الاستحباب ، والرؤية التي أشار إليها رواها في التهذيب والاستبصار بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألت عن المذبي فأمرني بالوضوء منه ، ثم أعدت عليه سنة أخرى فأمرني بالوضوء منه و قال : إن علياً أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله واستحيا أن يسأله ، فقال : فيه الوضوء ، قلت : فإن لم أتوضأ؟ قال : لا بأس<sup>(٢)</sup> .

صحرو : محمد بن الحسن ، بإسناده عن الصفار - يعني محمد بن الحسن - عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذبي أينقض الوضوء؟ قال : إن كان من شهوة نقض<sup>(٣)</sup> .

و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير قال : حدثني يعقوب بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمدى و هو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة ، قال : المذبي منه الوضوء<sup>(٤)</sup> .

قلت : حمل الشيخ حديث علي عليه السلام على الاستحباب ، واحتمل في الاستبصار

(١) في المصدر الباب المذكور تحت رقم ٤٢ وفيه « بالوضوء منه » .

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٤٣ .

(٣) و (٤) المصدر تحت رقم ٤٥ و ٥٣ .

تقييد إطلاق خبر محمد بن إسماعيل بما أفاده هذا الخبر من اعتبار كون المذي عن شهوة، وفي التهذيب جزم بهذا التقييد.

وأما خبر يعقوب فنذكر أنه محمول على التعجب منه لا الأخبار، فكأنه من شهرته وظهور ترك الوضوء منه، قال: هذا شيء يتوضأ منه؟ ثم قال: ويمكن حمله على التقييد لأن ذلك مذهب أكثر العامة. ولا يخفى ما في الحمل على التعجب من البعد، وما عداه من كلامه في هذا الباب كله جيد. ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية، قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن المذي، فقال: لا ينقض الوضوء، ولا يغسل منه ثوب ولا جسد، إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق <sup>(١)</sup>.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن سال من ذكرك شيء مذي أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع الصلاة ولا تنقض له الوضوء وإن بلغ عقبك، فإنما ذلك بمنزلة النخامة، وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنته من الجبائيل أو من البواسير وليس بشيء، فلا تغسله من ثوبك إلا أن تقدره <sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا الحديث أوردناه في أبواب النجاسات من غير هذا الطريق بنوع من الاختلاف في المتن.

## باب

صحى: محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسن بن محبوب <sup>(٣)</sup>، عن ابن

(١) الكافي باب المذي تحت رقم ٣ وفيه «المخاط والبراق» و هما بمعنى .

(٢) الكافي الباب تحت رقم ١ .

(٣) في بعض النسخ «محمد بن الحسن بن محبوب» وفي المصدر كما في الصلب .

ورواه في الاستبصار باب حكم المذي والوذي تحت رقم ١٢ .



سنان - يعنى عبدالله - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ثلاث يخرجن من الإحليل: وهي المنى<sup>١</sup> وفيه الغسل، والودي فمنه الوضوء لأنّه يخرج من دزيرة البول، قال: والمذي ليس فيه وضوء<sup>٢</sup> وإنّما هو بمنزلة ما يخرج من الأنف.

قلت: حمل الشيخ قوله في هذا الحديث: «إنّ الودي منه الوضوء» على ما إذا لم يكن قد استبرأ من البول وخرج منه ودي فإنّه لا يخرج حينئذ إلاّ ومعه شيء من البول، واستشهد لهذا الحمل بقوله بعد ذلك: «لأنّه يخرج من دزيرة البول».

ويمكن حمله على الاستحباب كما قيل في المذي، وقد ذكر معه في خبرين ممّا مرّ من الأحاديث المتضمنة لنفي وجوب الوضوء منه أحدهما من الصّحيح والآخر من الحسن وهما صريحان في نفي وجوبه من الودي<sup>(١)</sup> أيضاً. محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل بال ثمّ توضأ و قام إلى الصلّاة فوجد بللاً، قال: لا يتوضأ إنّما ذلك من الجبائل<sup>(٢)</sup>.

وروى الشيخ أبو جعفر ابن بابويه هذا الحديث<sup>(٣)</sup> عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه، عن

(١) في بعض النسخ «الودي» بالذال المعجمة هنا وفي كل ما تقدم في الباب، وفي المصدر مثل ما في الصلب. وفي الفقيه «روى أنّ المذي والودي بمنزلة البصاق والمخاط، فلا يغسل منهما الثوب ولا الإحليل، وهي أربعة أشياء: المنى، والمذي، والودي، والودي. فأما المنى فهو الماء الغليظ الدافق الذي يوجب الغسل، والمذي ما يخرج قبل المنى، والودي ما يخرج بعد المنى على أثره، والودي ما يخرج على أثر البول، لا يجب في شيء من ذلك الغسل ولا الوضوء ولا غسل ثوب ولا غسل ما يصيب الجسد منه إلا المنى» اه تحت رقم ١٥٠.

(٢) الكافي باب الاستبراء تحت رقم ٢ . (٣) الفقيه تحت رقم ١٤٧ .

محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبدالله بن أبي يعفور ، و صورة الجواب فيه هكذا : « لا شيء عليه و لا يتوضأ » والطريق مشهور في الصحة .

ن : محمد بن الحسن ، بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي ابن بنت إلياس ، قال : سمعته عليه السلام يقول : رأيت أبي صلوات الله عليه وقد رجع بعد ما توضأ دماً سائلاً فتوضأ<sup>(١)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ في تأويل هذا الخبر وجوهاً : أحدها الحمل على التقيّة ، لأنّ ذلك مذهب بعض العامة ، والثاني حمل التوضأ على غسل الموضع لأنّ التّظيف يسمى وضوءاً ، والثالث كونه على جهة الاستحباب و هذا أنسب بل ليس هو في الحقيقة بتأويل ، لأنّ مجرد الفعل لا إشعار فيه بالوجوب وقد مرّ في أبواب النّجاسات حديث بهذا الإسناد عن الرّادي بعينه يتضمّن النّهي عن إعادة الوضوء من الرّعاف .

## باب

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النّعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيّوب ؛ و محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ؛ و حماد بن عثمان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس في القبلة و لا المباشرة و لا مسّ - الفرج وضوء<sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن النّعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان - يعني ابن يحيى - عن ابن مسكان - هو عبدالله - عن الحلبيّ ، قال :

(١) التهذيب كتاب الطهارة تحت رقم ٢٩ من باب الاحداث الموجبة للطهارة .

(٢) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٥٤ وفي الاستبصار باب

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القبلة تنقض الوضوء؟ قال: لا بأس <sup>(١)</sup>.  
و بهذا الإسناد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن جميل، عن زرارة،  
عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ليس في القبلة، ولا مس الفرج، ولا الملامسة وضوء <sup>(٢)</sup>.  
قلت: هكذا صورة إسناد هذا الحديث في التهذيب، وفي الاستبصار رواه  
بالإسناد الأول عن الحسين بن سعيد <sup>(٣)</sup>، وساق بقية السند فتدبر.  
صحر: و بالإسناد الأول، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن  
أبان بن عثمان، عن أبي مريم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الرجل  
يتوضأ ثم يدعو جاريته فتأخذ بيده حتى ينتهي إلى المسجد، فإن من عندنا  
يزعمون أنها الملامسة؟ فقال: لا والله ما بذلك بأس وربما فعلته، و ما يعني  
بهذا: «أو لامستم النساء» إلا المواقعة في الفرج <sup>(٤)</sup>.  
ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن  
جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ليس في القبلة ولا مس الفرج ولا  
المباشرة وضوء <sup>(٥)</sup>.

## باب

صحى: محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده عن الحسين بن سعيد،  
عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل  
يقلم أظفاره و يجز شاربته و يأخذ من شعر لحية و رأسه هل ينقض ذلك وضوء؟

(١) و (٢) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٥٨ و ٥٩. و في

الاستبصار باب القبلة و مس الفرج تحت رقم ١ و ٢.

(٣) لم أجده في الاستبصار.

(٤) التهذيب الباب تحت رقم ٥٥ وفيه «دون الفرج» وفي الاستبصار باب القبلة و مس

الفرج تحت رقم ٢ مثل ما في المتن.

(٥) الكافي باب ما ينقض الوضوء تحت رقم ١٢.

فقال : يا زرارة كل هذا سنّة ، والوضوء فريضة ، وليس شيء من السنّة ينقض الفريضة ، وإنّ ذلك ليزيده تطهيراً<sup>(١)</sup> .

و رواه الصدوق - رحمه الله - بطريقه عن زرارة ، وقد مرّ ذكره في باب ما تطهره الشمس<sup>(٢)</sup> .

صحر : وبإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أيّوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن سعيد بن عبدالله الأعرج ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : آخذ من أظفاري ومن شاربتي وأحلق رأسي أفأغتسل ؟ قال : لا ، ليس عليك غسل ، قلت : فأتوضأ ؟ قال : لا ، ليس عليك وضوء ، قلت : فأمسح على أظفاري الماء ؟ فقال : هو طهور ليس عليك مسح<sup>(٣)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب - رحمه الله - عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبيّ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون على طهر فيأخذ من أظفاره أو شعره أيعيد الوضوء ؟ فقال : لا ، ولكن يمسح رأسه و أظفاره بالماء<sup>(٤)</sup> ، قال : قلت : فإني نهم يزعمون أنّ فيه الوضوء ، فقال : إن خاصموكم فلا تخاصموهم و قولوا : هكذا السنّة . و روى الشيخ هذا الحديث في التهذيب معلقاً عن محمد بن يعقوب ، و في الاستبصار وصل الإسناد بطريقه عنه ، و باقي السند والمتمن واحد .

## باب

صحي : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن

(١) التهذيب في زيادات الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٥ .

(٢) الفقيه تحت رقم ١٤٠ .

(٣) التهذيب في باب أحداث في الزيادات تحت رقم ٤ .

(٤) محمول على الاستحباب لكراهة الحديد وخبثه ، والخبر في الكافي باب ما ينقض

الوضوء تحت رقم ١١ ، وفي التهذيب تحت رقم ٢ من زيادات أحداثه و في الاستبصار

أول باب مس الحديد .

ابن الوليد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب الأشعري ، عن أحمد - يعني ابن محمد بن عيسى - ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن القيء والرُعاف والمِدَّة أينقض الوضوء أم لا ؟ قال : لا تنقض شيئاً <sup>(١)</sup> .

قال الجوهري : المِدَّة - بالكسر - : ما يجتمع في الجرح من القيح .

محمد بن يعقوب ، عن عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان - يعني ابن عثمان - عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قاء الرَّجُل وهو على طهر فليتمضمض <sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن العمر كني ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سأته عن الرَّجُل هل يصلح أن يستدخل الدَّاء ثمَّ يصلي وهو معه أينقض الوضوء ؟ قال : لا ينقض الوضوء ، ولا يصلي حتى يطره <sup>(٣)</sup> .  
و رواه الشيخ <sup>(٤)</sup> معلقاً عن محمد بن يعقوب بالطريق .

صحر : محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ابن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرَّعاف والحجامة والقيء ، قال : لا ينقض هذا شيئاً من الوضوء ولكن ينقض الصَّلَاة <sup>(٥)</sup> .

و بإسناده ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان ابن يحيى ، قال : حدَّثني عمرو بن أبي نصر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أبول و أتوضأ و أنسى استنجاي ثمَّ أذكر بعد ما صلَّيت ، قال : اغسل ذكرك وأعد

(١) التهذيب باب الاحداث الموجبة للطهارة تحت رقم ٣٤ .

(٢) و(٣) الكافي باب ما ينقض الوضوء تحت رقم ١٠ و ٧ .

(٤) في التهذيب أول زيادات الاحداث الموجبة .

(٥) الاستبصار باب الرعاف في كتاب الصلاة تحت رقم ٣ . و التهذيب في ٢٠٢

من باب كيفية الصلاة .

صلاتك ولا تعد وضوءك<sup>(١)</sup> .

ورواه في الاستبصار عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الصفار ببقية السند .

وعن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : سألته عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره حتى يتوضأ وضوء الصلاة ، فقال : يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه<sup>(٢)</sup> .

وعن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة قال : ذكر أبو مريم الأنصاري أن الحكم بن عتيبة بال يوماً ولم يغسل ذكره متممداً ، فذكرت ذلك لأبي عبدالله عليه السلام ، فقال : بس ماصنع ، عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوءه<sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاة ، قال : يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء<sup>(٤)</sup> .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره ، قال : يغسل ذكره ، ثم يعيد الوضوء<sup>(٥)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : هو محمول على الاستحباب جمعاً بين الأخبار ،

(١) و(٢) و(٣) التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ٧٢ و ٧٧ و ٧٨ ، والاستبصار

باب وجوب الاستنجاء تحت رقم ٥ و ١٠ و ٩ .

(٤) الكافي باب القول عند دخول الخلاء تحت رقم ١٥ .

(٥) التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ٨١ .

و هو جيد .

و عن الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يتوضأ من الطعام أو شرب اللبن - ألبان الأبل والبقر والغنم - وأبوالها ولحومها ؟ قال : لا يتوضأ منه <sup>(١)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن أبي أسامة ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القيء هل ينقض الوضوء ؟ قال : لا <sup>(٢)</sup> .

و رواه الشيخ متصلًا بطريقه عن محمد بن يعقوب بعين الإسناد والمتمن .

## باب

[ من به السلس ]

صحى : محمد بن علي بن الحسين - رضي الله عنه - عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري ؛ و محمد بن يحيى العطار ؛ و أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ؛ و عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كان الرجل يقطر منه البول والدّم إذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً وجعل فيه قطناً ثم علقه عليه و أدخل ذكره فيه ، ثم صلى ، يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر ، يؤخر الظهر و يعجل العصر ، بأذان و إقامةين و يؤخر المغرب و يعجل العشاء ، بأذان و إقامةين ، و يفعل ذلك في الصبح <sup>(٣)</sup> .

(١) التهذيب فى زيادات أحداثه تحت رقم ٢٧ ، والاستبصار باب شرب ألبان

البقر والأبل تحت رقم ١ .

(٢) الكافي باب ما ينقض الوضوء تحت رقم ٩ ، والتهذيب فى باب الاحداث تحت

رقم ٢٥ ، والاستبصار باب القيء تحت رقم ١ .

(٣) الفقيه تحت رقم ١٤٦ ، وفى التهذيب باب زيادات الاحداث تحت رقم ١٣ .

و يدل الخبر على أن من به السلس يكفيه وضوء واحد للصلاتين .

و رواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن حريز .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن منصور بن حازم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يعتريه البول ولا يقدر على حبسه ، قال : فقال لي : إذا لم يقدر على حبسه ، فالله أولى بالعدر ، يجعل خريطة <sup>(١)</sup> .

### ﴿ باب كيفية الوضوء ﴾

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ؛ وفضالة ، عن جميل بن دراج ، عن زرارة بن أعين قال : حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعا بقدر من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ، ثم مسح بيده الحاجبين <sup>(٢)</sup> جميعاً ، ثم أعاد اليسرى في الإناء فأسدلها على اليمنى ، ثم مسح جوانبها ، ثم أعاد اليمنى في الإناء ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ، ثم مسح ببقية ما بقي في يديه رأسه ورجليه و لم يعدهما في الإناء <sup>(٣)</sup> .

قلت : هكذا أورد الحديث في التهذيب ، وأما في الاستبصار فرواه عن أبي الحسين ابن أبي جيب القمي ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، وبقية السند واحدة ، و في المتن اختلاف في عدة ألقاظه ، ويشبه أن يكون ما في الاستبصار هو الصحيح و صورة مواضع الاختلاف هناك هكذا : « فأدخل يده اليمنى وأخذ كفاً - إلى أن قال - : ثم مسح بيده الجانبين

(١) الكافي باب الاستبراء تحت رقم ٥ . والخريطة وعاء من جلد أو غيره يشد

على ما فيه . (٢) « الجانبين » دل .

(٣) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٦ ، والاستبصار باب النهي عن

استعمال الماء الجديد لمسح الرأس والرجلين تحت رقم ١ .



جميعاً» و قال في آخر الحديث : « ثم مسح بيّله ما بقي في يديه رأسه ورجليه و لم يعدهما في الإناء » .

محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن داود بن فرقد ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنّ أبي كان يقول : إنّ للوضوء حدّاً من تعدّاه لم يوجر ، وكان أبي يقول : إنّما يتلذّد ، فقال له رجل : و ما حدّه ؟ قال : تغسل وجهك و يديك و تمسح رأسك و رجلك <sup>(١)</sup> .

قال : في القاموس : « تلذّد : تلتفت يميناً و شمالاً و تحير » .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : ألا أحكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقلنا : بلى ، فدعا بقعب فيه شيء من ماء فوضعه <sup>(٢)</sup> بين يديه ، ثمّ حسر عن ذراعيه ثمّ غمس فيه كفه اليمنى ، ثمّ قال : هكذا إذا كانت الكفّ طاهرة ، ثمّ غرف مرء ها ماء <sup>(٣)</sup> فوضعها على جبينه ، ثمّ قال : « بسم الله » و سدله على أطراف لحيته ، ثمّ أمرّ يده على وجهه و ظاهر جبينه مرّة واحدة ، ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها ميلاًها ، ثمّ وضعه على مرفقه اليمنى فأمرّ كفه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه ، ثمّ غرف بيمينه مرء ها فوضعه على مرفقه اليسرى فأمرّ كفه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه و مسح

(١) التلذد - بالمهملتين - من اللداد بمعنى المخاصمة والمجادلة . أشار به عليه السلام الى مخاصمة العامة معهم في نهيمهم عن الغسلات الثلاث التي يستحبونها وغير ذلك ( الوافي ) والخبر في الكافي باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء تحت رقم ٣ .  
(٢) في المصدر « ثم وضعه » . والقعب - بالفتح - قلدح من خشب ، والحسر - بالمهملات - كالكشف لفظاً ومعنى .

(٣) في المصدر « فملاها ماء » و ما في المتن بكسر الميم - كما يأتي وهو أصوب .

مقدّم رأسه و ظهر قدميه بيّلة يساره و بقيّة بِلّة يميناه .

قال : و قال أبو جعفر عليه السلام : إن الله وتر يحب الوتر ، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات : واحدة للوجه ، واثنتان للذراعين ، و تمسح بيّلة يمينك ناصيتك ، و ما بقي من بِلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى ، و تمسح بيّلة يسارك ظهر قدمك اليسرى .

قال زرارة : قال أبو جعفر عليه السلام : سألت رجلاً أمير المؤمنين عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحكى له مثل ذلك <sup>(١)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ؛ وبكبر أنّهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فدعا بطست أو تور <sup>(٢)</sup> فيه ماء ، فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفة فصبها على وجهه ، فغسل بها وجهه ، ثم غمس كفه اليسرى فغرف بها غرفة فأفرغ على ذراعه اليمنى ، فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق ، ثم غمس كفه اليمنى فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق و صنع مثل ما صنع باليمنى ، ثم مسح رأسه و قدميه بيلل كفه ، لم يحدث لهما ماءً جديداً ، ثم قال : إن الله عزّ و جلّ يقول : « يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم و أيديكم » فليس له أن يدع شيئاً من وجهه إلا غسله ، و أمر بغسل اليدين إلى المرفقين فليس له أن يدع شيئاً من يده إلى المرفقين إلا غسله ؛ لأنّ الله يقول : « اغسلوا وجوهكم و أيديكم إلى المرافق » ثم قال : - و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم إلى الكعبين ، فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه .

قال : فقلنا : أين الكعبان ؟ قال : ههنا ، يعني المفصل دون عظم الساق ؛ فقلنا : هذا ما هو ؟ فقال : هذا من عظم الساق ، و الكعب أسفل من ذلك ،

(١) الكافي باب صفة الوضوء تحت رقم ٤ .

(٢) التور اناء يشرب فيه .

فقلنا : أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزي للموجه و غرفة للذراع ؟ قال : نعم ، إذا بالغت فيها والثنتان يأتیان <sup>(١)</sup> على ذلك كله .

و عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن داود بن النعمان ، عن أبي أيوب ، عن بكير بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : ألا أحكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فأخذ بكفه اليمنى كفاً من ماء فغسل به وجهه ، ثم أخذ بيده اليسرى كفاً فغسل به يده اليمنى ، ثم أخذ بيده اليمنى كفاً من ماء فغسل به يده اليسرى ، ثم مسح بفضل يديه رأسه ورجليه <sup>(٢)</sup> .

## باب

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ؛ و فضالة بن أيوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الرجل يبول ولم تمس يده اليمنى شيئاً أئغمسها في الماء ؟ قال : نعم و إن كان جنباً <sup>(٣)</sup> .

ن : و عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ؛ و أحمد بن إدريس جميعاً ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيدالله الحلبي ، قال : سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء ؟ قال : واحدة من حدث البول ، واثنتان من الغائط ، وثلاثة من الجنابة <sup>(٤)</sup> .

و روى الشيخ أبو جعفر الكليني هذين الخبرين <sup>(٥)</sup> ، أما الأول فبإسناد

(١) فى المصدر : « تأتيا » راجع الكافى باب صفة الوضوء تحت رقم ٥ .

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٢ .

(٣) و (٤) التهذيب باب آداب الاحداث تحت رقم ٣٧ و ٣٥ .

(٥) الكافى باب الرجل يدخل يده فى الإناء قبل أن يغسلها تحت رقم ٢ و ٥ .

مشهورى الصَّحَّة . رجاله: محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، و في المتن اختلاف لفظي ؛ فإنَّ صورة ما في الكافي هكذا : « عن أحدهما عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : سألته عن الرَّجُلِ يبول و لم يمسَّ يده شيءٌ أَيغمسها في الإِنَاءِ ؟ قال : نعم - الخ » .

و أما الثَّانِي فنحن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : سئل كم يفرغ الرَّجُلُ على يده قبل أن يدخلها في الإِنَاءِ ؟ قال : واحدة من حدث البول و ثنتين من الغائط و ثلاثة من الجنابة .

## باب

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : إذا وضعت يدك في الماء فقل : « بسم الله و بالله اللهم اجعلني من التَّوَّابِينَ واجعلني من المتطهرين » فإذا فرغت فقل : « الحمد لله رب العالمين » (١) .

و لهذا الخبر طريق آخر من الحسن في جملة حديث طويل من أخبار قيام الليل يأتي في كتاب الصَّلَاة إن شاء الله .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء (٢) . قال الشيخ - رحمه الله - : يعني ليسا من فرائض الوضوء ، واستشهد لذلك

(١) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٤١ .

(٢) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٤٨ ، و الاستبصار باب المضمضة

بثلاثة أحاديث ليست من الصحيح و لا من الحسن، وما أوردناه من الإسناد هو صورة ما في التهذيب، و في الاستبصار وصله إلى الحسين بن سعيد، والطريق: عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان<sup>(١)</sup>.

## باب

صحرو: محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري عن الحسن بن ظريف؛ و محمد بن عيسى بن عبيد؛ و علي بن إسماعيل بن عيسى كلهم، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة بن أعين أنه قال لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ، الذي قال الله عز وجل؟ فقال: الوجه الذي قال الله وأمر الله عز وجل بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه و لا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم، ما دارت عليه الوسطى والأبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن، وما جرت عليه الأصبعان مستدير أفوه من الوجه، و ماسوى ذلك فليس من الوجه، فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا<sup>(٢)</sup>.

وروى الكليني هذا الحديث بإسناد من الحسن، رجاله: علي بن إبراهيم عن أبيه؛ و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، قال: قلت له: أخبرني عن حد الوجه - و ساق المتن إلى آخره بقليل مخالفة حيث قال: «الذي ينبغي له أن يوضأ» إلى أن قال: - الوجه الذي أمر الله تعالى بغسله - ثم قال: - «ما دارت عليه السبابة»<sup>(٣)</sup> والوسطى

(١) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٤٨، والاستبصار باب المضمضة تحت رقم ٣.

(٢) الفقيه باب حد الوضوء تحت رقم ٨٨. و للخبر تمة، والصدغ هو المنخفض

بين أعلى الأذن و طرف الحاجب.

(٣) ذكر السبابة كانه من سهو النساخ لزيادة اللفظ و عدم المعنى، والخبر في

الكافي أول باب حد الوجه الذي يغسل، وفي التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٣.

والإيهام» .

و رواه الشيخ في التهذيب متصلًا بطريقه عن الكليني ، و سائر السنن  
واحد و كذا المتن إلا في قوله : « و ما جرت عليه الأصبعان » فلفظه  
« و ما حوت » .

## باب

[ حكم غسل ما كان تحت الشعر ]

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، و محمد بن  
الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال :  
سألته عن الرجل يتوضأ أيبطن لحيته ؟ قال : لا <sup>(١)</sup> .

و روى الشيخ هذا الحديث في التهذيب بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن  
صفوان ، بسائر السنن و المتن .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن زرارة  
قال : قلت له : أ رأيت ما كان تحت الشعر ؟ قال : كل ما أحاط به الشعر  
فليس للعباد أن يغسلوه ، و لا يبحثوا عنه ، و لكن يجرى عليه الماء <sup>(٢)</sup> .

قلت : هكذا صورة السنن في التهذيب و كأنه سقط منه سهواً كلمتا  
« عن حريز » بعد « حماد » لأن ذلك هو المجهود الشائع في الطرق المتكررة .

صحى : محمد بن علي بن الحسين بطريقه السالف عن زرارة ، عن أبي جعفر  
عليه السلام زيادة على ذلك المتن المروي به « قال زرارة : قلت له : أ رأيت ما أحاط  
به الشعر ؟ فقال : كل ما أحاط الله به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه  
و لا يبحثوا عنه ، و لكن يجرى عليه الماء » <sup>(٣)</sup> .

(١) الكافي باب حد الوجه تحت رقم ٢ ، و التهذيب باب زيادات صفة وضوئه

تحت رقم ١٤ .

(٢) في زيادات صفة وضوء التهذيب تحت رقم ٣٦ .

(٣) الفقيه (باب حد الوضوء) تحت رقم ٨٨ .

## باب

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كى ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا تدري يجري الماء تحته أم لا كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت ؟ قال : تحرّك حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه ؛ و عن الخاتم الضيق لا تدري هل يجري الماء تحته إذا توضأت أم لا كيف يصنع ؟ قال : إن علم أن الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضأ <sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العمر كى ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل عليه الخاتم الضيق لا يدري هل يجري الماء تحته أم لا كيف يصنع ؟ قال : إن علم أن الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضأ <sup>(٢)</sup> .

و روى الشيخ في التهذيب الحديث الأول عن محمد بن يعقوب بطريقه إليه متصلاً و باقى السند والمتن كما في الكافي <sup>(٣)</sup> .

## باب

صحى : محمد بن الحسن ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن معاوية بن وهب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء ، فقال : مثنى مثنى <sup>(٤)</sup> .  
و روى الشيخ في الكتابين حديثاً آخر في معنى هذا الحديث بطريق ظاهره الصححة لأنه رواه معلقاً عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الكافي باب صفة الغسل والوضوء قبله وبعده تحت رقم ٦ .

(٢) صفة وضوء التهذيب تحت رقم ٧٠ .

(٣) و (٤) المصدر تحت رقم ٧١ و ٥٧ .

« قال : الموضوع مثنى مثنى ، <sup>(١)</sup> و نصّ العلامة على كونه من الصحيح في المنتهى والمختلف .

والتحقيق أنه ليس بصحيح لأن صفوان إن كان هو ابن مهران كما يقتضيه ظاهر الرواية عن أبي عبدالله عليه السلام بغير واسطة فينبغي أن يكون أحمد بن محمد هو ابن أبي نصر ، لأنه الذي يروي عن ابن مهران بغير واسطة ، و أما ابن عيسى فروايته عنه إنما هي بالواسطة ، و كذا ابن خالد ، و احتمال إرادة غير هؤلاء من أحمد بن محمد لو أمكن لم يجد شيئاً في [جهة] الغرض المطلوب الذي هو صحة الطريق . ثم إن إرادة ابن أبي نصر ينافي الصحة من جهة أن طريق الشيخ في الفهرست إلى أحد كتايبه ليس بصحيح ، ولم يعلم أخذ الشيخ له من أيهما كان ، وإرادة ابن عيسى - و كأنها أظهر ، أو ابن خالد وهي بعيدة <sup>(٢)</sup> - توجب القطع بثبوت الواسطة <sup>(٣)</sup> و عدم ذكرها ، و قد تبعت الواسطة بين ابن عيسى و بينه فوجدتها في بعض الطرق ابن أبي نصر ، و في أبواب المياه من ذلك حديث ، و في بعضها علي بن الحكم ، و في بعض آخر عبدالرحمن بن أبي نجران ، و لو تحقق الانحصار في هؤلاء لم يكن ترك الواسطة بضائر لكنني لم أتحققه ، و إن كان صفوان هو ابن يحيى فروايته عن أبي عبدالله عليه السلام إنما تكون بواسطة ، فعدم ذكرها ينافي الصحة .

و اعلم أن ما دلّ عليه الخبران المذكوران من « أن » الموضوع مثنى مثنى ، يخالف بظاهره ما مرّ في حكاية ضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، و قد جمعه الشيخ و جماعه على استحباب ثنية الغسل ، و هو لا يدفع المخالفة عند التحقيق و المتبجح جملة على التقيّة لأنّ العامّة تنكر الوحدة ، و تروى في أخبارهم الثنية ، و يحتمل أن يراد ثنية الغرفة على طريق نفي البأس لا إثبات المزبنة ، و في بعض أخبار

(١) التهذيب تحت رقم ٥٨ ، والاستبصار في عدد مرات الموضوع تحت رقم ٦ .

(٢) لكون التعبير عنه في الكتابين والكافي « أحمد بن أبي عبدالله البرقي » .

(٣) في بعض النسخ « لثبوت الواسطة » .



الحكاية دلالة على هذا المعنى أيضاً .

ن : و بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إن الله وترٌ [و] يحبُّ الوتر فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات ، واحدة للوجه و اثنتان للذراعين ، و تمسح ببلّة يمينك ناصيتك ، و ما بقي من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى ، و تمسح ببلّة يسارك ظهر قدمك اليسرى <sup>(١)</sup> .

قلت : الكلام في رواية حماد هنا عن زرارة ، مثل ما قلناه آنفاً في حديث غسل الشعر .

## باب

[ في حكم المسح ]

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: مسح الرأس على مقدمه <sup>(٢)</sup> . و عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ وعلي بن حديد ؛ و عبدالرحمن بن أبي-نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زرارة ، قال : قال أبو-جعفر عليه السلام مثل الحديث الأول <sup>(٣)</sup> إشارة إلى حديث في التهذيب تقدمه وهو من الحسن ، فسنوده و هذا متنه « قال أبو جعفر عليه السلام : المرأة يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ، و لا تلقي عنها خمارها » <sup>(٤)</sup> . و بهذا الإسناد <sup>(٥)</sup> ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ؛ و أبيه محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ،

(١) التهذيب في زيادات صفة الوضوء تحت رقم ١٣ .

(٢) المصدر في صفة الوضوء تحت رقم ٩٠ .

(٣) و(٤) و(٥) المصدر الباب تحت رقم ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٨٦ .

عن زرارة ؛ و بكير ابني أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في المسح : تمسح على النعلين ولا تدخل يدك تحت الشراك ، و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك .

و بالاسناد ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس - يعني ابن معروف - عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بمسح القدمين مقبلاً و مدبراً<sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً<sup>(٢)</sup> .

و روى هذا الحديث في الاستبصار<sup>(٣)</sup> بإسناده عن سعد بن عبدالله ، و سائر السند و المتن بهذه الصيغة .

محمد بن يعقوب ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه الصلاة والسلام ، قال : سألته عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم ، فقلت : جعلت فداك لو أن رجلاً قال بإصبعين من أصابعه هكذا ؟ فقال : لا ، إلا بكفه<sup>(٤)</sup> .

وروى الشيخ<sup>(٥)</sup> هذا الحديث في كتابيه بإسناده عن محمد بن يعقوب ببقية الطريق و المتن مع قليل من المخالفة حيث قال : « فمسحهما إلى الكعبين » و أسقط كلمة « هكذا » .

محمد بن الحسن<sup>(٦)</sup> عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن

(١) و (٢) التهذيب الباب تحت رقم ١٠٠ و ١٠١ (٣) المصدر ب ٣٢ ح ٢ .

(٤) الكافي في مسح الرأس تحت رقم ٦٠٠ (٥) و (٦) التهذيب في صفة الوضوء

تحت رقم ٩٢ و ٢٨٩ .

الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع بكفّه على الأصابع ثم مسحها إلى الكعبين ، فقلت له : لو أن رجلاً قال بأصبعين من أصابعه هكذا إلى الكعبين ؟ قال : لا ، إلا بكفّه كلها .  
 صحرو : محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : امسح الرأس على مقدّمه <sup>(١)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، بإسناده السالف آتفاً ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ألا تخبرني من أين علمت وقلت : إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ فضحك وقال : يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونزل به الكتاب من الله لأن الله عزّ وجلّ قال : « فاغسلوا وجوهكم » فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل ، ثمّ قال : « و أيديكم إلى المرافق » فوصل اليدين إلى المرفقين ، ثمّ فصل بين الكلام فقال : « وامسحوا برؤوسكم » فعرفنا حين قال « برؤوسكم » أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثمّ وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال : « وأرجلكم إلى الكعبين » فعرفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما ، ثمّ فسّر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للناس فضيعوه <sup>(٢)</sup> .  
 قلت : بقي لهذا الخبر تتمّة متعلّقة بالتيّمّم آخرناها إلى أبوابه ورواه الشيخ أبو جعفر الكليني بإسناده السالف عن زرارة في بيان حدّ الوجه ؛ ورواه عنه الشيخ في التهذيب متصلاً بطريقه إليه ، و متنه في روايتهما له منقوص منه قوله : « فوصل اليدين - إلى قوله : - ثمّ فصل » و في التهذيب « ثمّ فصل بين الكلامين » .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن يونس <sup>(٣)</sup> - يعني ابن

(١) المصدر تحت رقم ٩٠ . (٢) الفقيه تحت رقم ٢١٢ و في الكافي باب مسح الرأس تحت رقم ٢ . و في التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١٧ .  
 (٣) رواية الحسين بن سعيد عن يونس بن عبد الرحمن قليلة ، و لا أعلم الآن له رواية عنه بعد هذه الا حديثاً في الحدود . ( منه رحمه الله ) .

عبد الرحمن - عن علي بن رئاب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام الأذنان من الرأس ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا مسحت رأسي مسحت أذني ؟ قال : نعم ، قال : كأنني أنظر إليه والماء ينحدر على عنقه <sup>(١)</sup> .

قلت : هذا الخبر محمول على التقيّة . والعكنة في الأصل هي الطي الذي في البطن من السمن ، والمراد منها هنا ما كان في العنق .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معمر بن خلاد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام أيجزي الرجل يمسح قدميه بفضل رأسه ؟ فقال برأسه : لا ، فقلت : أبماء جديد ؟ فقال برأسه : نعم <sup>(٢)</sup> .

قلت : وهذا أيضاً محمول على التقيّة والقرينة الحالية بذلك شاهدة .  
ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأذنان ليسا من الوجه ولا من الرأس ، قال : وذكر المسح فقال : امسح على مقدم رأسك وامسح على القدمين ، وابدء بالشق الأيمن <sup>(٣)</sup> .

و عن علي ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قال أبو-جعفر عليه السلام : المرأة يجزئها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ، ولا تلقي عنها خمارها <sup>(٤)</sup> .

و روى الشيخ هذا الحديث <sup>(٥)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند والمتن .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد ابن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحجّال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن زرارة ،

(١) و (٢) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١٨ و ١٢ .

(٣) و (٤) الكافي باب مسح الرأس والقدمين تحت رقم ٥ و ٢ .

(٥) في التهذيب باب الوضوء تحت رقم ٤٤ .

عن أبي جعفر عليه السلام : أن علياً عليه السلام مسح على النعلين ، ولم يستبطن الشراكين <sup>(١)</sup> .  
قال الشيخ - رحمه الله - : يعني إذا كانا عربيين لأنهما لا يمنعان وصول  
الماء إلى الرجلين بقدر ما يجب من المسح . و هو جيد <sup>(٢)</sup> .

### باب

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ،  
عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن  
أذينة ، عن زرارة ؛ و بكير ابني أعين ، أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فدعا بطشت أو تور فيه ماء ، ثم حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
إلى أن انتهى إلى آخر ما قال الله تعالى : « و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم »  
فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من رجله <sup>(٣)</sup> ما بين الكعبين إلى آخر أطراف  
الأصابع ، فقد أجزأه ، قلنا : أصلحك الله فأين الكعبان ؟ قال : ههنا يعني المفصل  
دون عظم الساق ، فقالا : هذا ما هو ؟ قال : هذا عظم الساق <sup>(٤)</sup> .

قلت : قدم هذا الحديث برواية الكليني ، من طريق حسن تام المتن ،  
والشيخ اقتصر منه على حكم المسح لأنه أورده في التهذيب لهذا الغرض ،  
و ظاهر الحال أنه كان تاماً في رواية الحسين بن سعيد أيضاً . فليت الشيخ أبقاه  
بحاله لنورده هنالك في الصحيح لكنه - رحمه الله - كان في غنية عن الاهتمام  
بهذا و أمثاله ، لكثرة وجود كتب السلف و أصولهم و تيسر الرجوع إليها  
وقت الحاجة ، و لم يخطر بباله أن أمر الحديث يتلاشى ، و الحال يترامى إلى  
أن تندرس أعيان تلك الكتب عن آخرها و كاد أن يتعدى الاندراس عن  
عينها إلى أثرها .

فكأنها برق تألق بالحمى \* ثم انثنى فكأنه لم يلعب

(١) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٣١ .

(٢) و في المصدر « إلى الرجل » مكان « الرجلين » .

(٣) في بعض نسخ المصدر « من قدميه » . (٤) المصدر تحت رقم ٤٠ .

ن : و بالإسناد عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن علي بن أبي المغيرة ، عن ميسر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الوضوء واحد ، و وصف الكعب في ظهر القدم <sup>(١)</sup> .

قلت: هكذا أورد الحديث في موضع من التهذيب ، و ذكره في موضع آخر منه و في الاستبصار بهذه الصورة :

« و عن ميسرة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الوضوء واحدة واحدة - الحديث » والمذكور في كتب الرجال « ميسر » <sup>(٢)</sup> لا « ميسرة » فالظاهر أن إلحاق الهاء تصحيف ؛ لأن الطريق إليه في المواضع الثلاثة واحد ، فاحتمال التعدد منتف ، ولا يخفى أن قوله في المتن الثاني : « واحدة واحدة » أنسب من قوله في الأوّل « واحد » .

## باب

صحى: محمد بن الحسن ، بإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن أيوب بن نوح ، قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن المسح على القدمين ، فقال : الوضوء بالمسح ، و لا يجب فيه إلا ذلك ، فمن غسل فلا بأس <sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : قوله : « ومن غسل فلا بأس » محمول على إرادة التنظيف . و هو حسن ، و ما أوردناه من السند هو صورة ما في الاستبصار ، و في التهذيب رواه عن الشيخ أبي عبدالله المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله بتمام الإسناد .

(١) التهذيب باب الوضوء تحت رقم ٣٨ كما في المتن ، و تحت رقم ٥٤ كما في توضيح المصنف .

(٢) وهو ميسر بن عبدالعزيز بياح الزطى وكان ثقة .

(٣) الاستبصار باب المسح على الرجلين تحت رقم ٧ ، و التهذيب باب الوضوء

عنه بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي : لو أنك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلًا ، ثم أضمرت أن ذلك من المفروض ، لم يكن ذلك بوضوء ، ثم قال : ابدء بالمسح على الرجلين فإن بدا لك غسل فغسلته فامسح بعده ليكون آخر [هـ] ذلك المفروض <sup>(١)</sup> .

قلت : هذه صورة الحديث في موضع من التهذيب <sup>(٢)</sup> ، و رواه في موضع آخر منه <sup>(٣)</sup> ، وفي الاستبصار بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قال لي ، و ذكر المتن .

وعن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألت عن المسح على الرجلين ، فقال : لا بأس <sup>(٤)</sup> .

صحر : و عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي همام ، عن أبي الحسن عليه السلام في وضوء الفريضة في كتاب الله تعالى ، قال : [المسح ؛ والغسل في الوضوء للتنظيف <sup>(٥)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قال : لو أنك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلًا ،

(١) التهذيب باب الوضوء تحت رقم ٩٦ ، والاستبصار باب وجوب المسح على

الرجلين تحت رقم ٥ .

(٢) يعني تحت رقم ٩٦ . (٣) يعني تحت رقم ٣٥ .

(٤) و (٥) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٢٧ و ٣٠ والاستبصار باب

وجوب المسح تحت رقم ٢ و ٤ .

ثمّ أضمرت أنّ ذلك هو المفترض ، لم يكن ذلك بوضوء ، ثمّ قال : إبدء بالمسح على الرجلين ؛ فإنّ بدالك غسل فغسلت فامسح بعده ليكون آخر ذلك المفترض (١) .

### ﴿ باب ترتيب الوضوء ﴾

صحى : عهّد بن الحسن ، عن عهّد بن الشّعمان ، عن أحمد بن عهّد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن عهّد بن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، قال : سئل أحدهما عليه السلام عن رجل بدأ بيده قبل وجهه ، و برجليه قبل يديه ، قال : يبدء بما بدأ الله به ، و ليعدها كان (٢) .

وبهذا الإسناد ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ فيبدء بالشمال قبل اليمين ، قال : يغسل اليمين ويعيد اليسار (٣) .

قلت : هكذا روى الحديثين في التهذيب ، و رواهما في الاستبصار (٤) عن ابن أبي جيب القمي ، عن عهّد بن الحسن بن الوليد بباقي الطريق .

عهّد بن الحسن ، بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن عهّد ، عن موسى ابن القاسم ؛ و أبي قتادة ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن رجل توضأ و نسي غسل يساره ، فقال : يغسل يساره وحدها و لا يعيد وضوء شيء غيرها (٥) .

قال الشيخ - رحمه الله - : معناه أنّه لا يعيد شيئاً ممّا تقدّم من أعضائه

(١) الكافي باب مسح الرأس والقدمين تحت رقم ٨ .

(٢) و (٣) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١٠١ و ١٠٢ .

(٤) المصدر باب وجوب الترتيب في الاعضاء تحت رقم ٢ و ٣ .

(٥) التهذيب في صفة الوضوء تحت رقم ١٠٦ .



قبل غسل يساره ، لا ما تأخر عنها . و هو متجه .

و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يبتل رأسه و لحيته و جسده و يداه ورجلاه ، هل يجزيه ذلك من الوضوء ؟ قال : إن غسله ؛ فإن ذلك يجزيه <sup>(١)</sup> .  
قال الشيخ : الوجه في هذا الخبر أن من يصيبه المطر فيغسل أعضائه على ما يقتضيه ترتيب الوضوء أجزاء ذلك ، فأما إذا اقتصر على نزول المطر لم يكن مجزياً ، و لهذا قال : إن غسله فلا بأس به .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ، إبدء بالوجه ، ثم باليدين ، ثم امسح الرأس و الرجلين ، و لا تقدم شيئاً بين يدي شيء يخالف ما أمرت به ، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدء بالوجه و أعد على الذراع ، فإن مسحت الرأس قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ، ثم أعد على الرجل ، ابدء بما بدأ الله [به] <sup>(٢)</sup> .

و روى الشيخ هذا الحديث في الاستبصار <sup>(٣)</sup> ، عن الحسين بن عبيد الله - يعني الغضائري - عن عدة من أصحابنا منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزراري ؛ و أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ؛ و أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري ؛ و أبو عبد الله الحسين بن أبي رافع ؛ و أبو المفضل الشيباني ، كلهم عن محمد بن يعقوب الكايني .

(١) التهذيب في زيادات صفة الوضوء تحت رقم ١٢ .

(٢) الكافي باب الشك في الوضوء تحت رقم ٥ ، وقوله : « تابع بين الوضوء » أي

اجعل بعض أفعاله تابعاً مؤخراً وبعضها متبوعاً مقدماً . وما بين المعقوفين نسخة في المصدر .

(٣) المصدر باب وجوب الترتيب في الأعضاء تحت رقم ١ .

و رواه في التّهذيب <sup>(١)</sup> عن الشّيخ المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن عمّاد ، عن عمّاد بن يعقوب ، و سائر السّنند متّحد ، و كذا المتن إلّا في قوله : « فإن مسحتم » فلفظ الكتّابين بالواو <sup>(٢)</sup> ، و زاد في التّهذيب بعد قوله : « إبدء بما بدأ الله عزّ وجلّ » به <sup>(٣)</sup> .

عمّاد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمّاد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجله و ذكر بعد ذلك ، غسّل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجله ، و إن كان إنّما نسي شماله فليغسل الشمال ، و لا يعيد على ما كان توضّأ ، و قال : أتبع وضوءك بعضه بعضاً <sup>(٤)</sup> .  
و روى الشّيخ هذا الخبر ، بإسناده عن عليّ بن إبراهيم ، و ساق بقيّة السّنند و المتن .

### ﴿ باب حكم جناف الوضوء قبل كماله ﴾

صحي : عمّاد بن الحسن ، عن عمّاد بن النّعمان ، عن أحمد بن عمّاد ، عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن عمّاد ، عن الحسين بن سعيد ، عن معاوية بن عمّاد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ربما توضّأت فنغد الماء ، فدعوت الجارية فأبطأت عليّ بالماء فيجفّ وضوئي؟ قال : أعد <sup>(٥)</sup> .

(١) المصدر باب صفة الوضوء تحت رقم ١٠٠ .

(٢) في الكافي أيضاً بالواو على ما في مطبوعه .

(٣) في بعض نسخ الكافي أيضاً بزيادة « به » .

(٤) الكافي باب الشك في الوضوء تحت رقم ٤ ، و في التّهذيب باب صفة الوضوء

تحت رقم ١٠٨ .

(٥) الاستبصار باب وجوب الموالاة في الوضوء تحت رقم ٢ ، و في التّهذيب

باب صفة الوضوء تحت رقم ٨٠ .

قلت : المعهود والمعروف رواية الحسين بن سعيد ، عن معاوية بن عمارة بالواسطة فكأنها سقطت هنا بالسبب الذي أشرنا إليه في ثلاثة فوائد مقدّمة الكتاب ، وقد تتبعت الأسانيد التي يروي فيها الحسين ، عن معاوية ، فرأيت الواسطة في أكثرها إما حماد بن عيسى ، أو صفوان بن يحيى ، أو ابن أبي عمير ، أو فضالة بن أيوب ، وقد يجتمع منهم اثنان أو ثلاثة ، واجتمع في بعض الأسانيد الأربعة ، ووجدت في النادر توسط النضر بن سويد ، عن محمد بن أبي حمزة ، والظاهر في مثله كون الساقط هو الذي يكثر توسطه كما يرشد إليه ملاحظة السبب في هذا السقط ، وقد بينناه في ثلاثة فوائد المقدّمة إلا أنه ربما رجّح خلافه هنا رواية الشيخ للحديث من طريق آخر<sup>(١)</sup> فيه جهالة عن جعفر بن بشير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن معاوية بن عمارة ، وبالجملة فالقدر المعلوم من الصحة فيه هو المعنى المشهور ؛ لأن ابن أبي حمزة لم يتضح حاله عندي .

ن : محمد بن الحسن ، بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن حريز في الوضوء ، قال : قلت : فإن جفّ الأوّل قبل أن أغسل الذي يليه ؟ قال : جفّ أو لم يجفّ اغسل ما بقي ، قلت : وكذلك غسل الجنابة ؟ قال : هو بتلك المنزلة ، وابدء بالرأس ، ثم أفض على سائر جسديك ، قلت : وإن كان بعض يوم ؟ قال : نعم<sup>(٢)</sup> .

قلت : ليس في هذا الخبر منافاة للأوّل ؛ فإن الجفاف هنا مطلق وهناك مقيّد بما يكون بسبب الإبطاء .

و قال الشيخ - رحمه الله - : الوجه في هذا الخبر أنه إذا لم يقطع المتوضّي وضوءه ، وإنّما تجفّفه الرّيح الشديدة ، أو الحرّ العظيم ، فعند ذلك لا يجب إعادته وإنّما يجب الإعادة مع اعتدال الوقت والهواء ، ثمّ قال : ويحتمل

(١) و(٢) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١٠٥ و ٨١ ، والاستبصار باب

أيضاً أن يكون ورد مورد التقيّة لأنّ ذلك مذهب كثير من العامة .

### ﴿باب حكم من شك في شيء من أفعال الوضوء أو نسيه﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن محمد بن السّعمان ، عن أحمد بن محمد بن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ؛ و سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا ؛ فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنّك لم تغسله أو تمسحه ممّا سمى الله ما دمت في حال الوضوء ، فإذا قمت من الوضوء و فرغت منه و قد صرت في حال أخرى في الصلوة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمى الله - ممّا أوجب الله عليك فيه وضوءه - لشيء عليك فيه ؛ فإن شككت في مسح رأسك فأصبت في لحيتك بللاً فامسح بها عليه و على ظهر قدميك ؛ فإن لم تصب بللاً فلا تنقض الوضوء بالشك و امض في صلاتك ، و إن تيقنت أنّك لم تتمّ وضوءك ؛ فأعد على ما تركت يقيناً حتّى تأتى على الوضوء <sup>(١)</sup> .

و روى هذا الحديث الشيخ أبو جعفر الكليني <sup>(٢)</sup> بإسناد من الحسن ، رجاله : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وفي متنه مخالفة لفظيّة في عدّة مواضع ، منها في قوله : « فأصبت في لحيتك بللاً » فلفظه « بلّة » و كذا في قوله : « فإن لم تصب بللاً » ، و تأنيث الضمير في قوله : « فامسح بها » يرجّح ما هناك ؛ و قد ضمّ الشيخ في التهذيب إلى إسناده الذي أورده عند روايته للحديث روايته أيضاً بإسناده عن محمد بن يعقوب

(١) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١١٠ بزيادة في آخره .

(٢) الكافي باب الشك في الوضوء تحت رقم ٢ .

بطريقه المذکور .

محمد بن الحسن، بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاة؟ قال: يمضي على صلاته ولا يعيد <sup>(١)</sup>.

قلت: هكذا صورة سند هذا الحديث في التهذيب، و سنورده من طريق آخر مشتملاً على واسطة بين «ابن أبي عمير» و «محمد بن مسلم»؛ وذلك هو المعهود والواسطة أبو أيوب، فالصحة بحالها، مع أن التلاقي غير ممتنع بينهما على ما يفيد كلام الشيخ والنجاشي<sup>٢</sup> وإن كان الراجح في الظن وجود الواسطة المذكورة و كونها سقطت من سهو الناسخين.

و بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يشك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاة؟ قال: يمضي على صلاته ولا يعيد <sup>(٢)</sup>.

محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد ابن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور - يعني ابن حازم - (وقد مرّ في نظير هذا السند غير بعيد مبيّناً، و كان هذا متصلاً به فاقضى الحال فصله) قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن نسي أن يمسح رأسه حتى قام في الصلاة، قال: ينصرف و يمسح رأسه و رجله <sup>(٣)</sup>.

و روى الشيخ هذا الحديث في موضع آخر من التهذيب عن الشيخ المفيد عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد بيقينة السند والامت <sup>(٤)</sup>.

صحر: محمد بن الحسن، بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن

(١) و (٢) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١١٣ و ١١٦ .

(٣) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١٠٣ .

(٤) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٨٢ .

يزيد ، عن أحمد بن عمر ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل توضعاً ونسي أن يمسح رأسه حتى قام في الصلاة ، قال : من نسي مسح رأسه أو شيئاً من الوضوء الذي ذكره الله في القرآن أعاد الصلاة <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان بن عثمان ، عن بكير بن أعين ، قال : قلت له : الرجل يشك بعد ما يتوضأ ؟ قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك <sup>(٢)</sup> .

ن : و بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن ذكرت و أنت في صلاتك أنك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك فانصرف فأتهم الذي نسيته من وضوئك و أعد صلاتك ، و يكفيك من مسح رأسك أن تأخذ من لحيتك بللمها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدّم رأسك <sup>(٣)</sup> .

و رواه الشيخ أبو جعفر الكليني <sup>(٤)</sup> عن علي بن إبراهيم بسائر السند والتمن مع قليل مخالفة في اللفظ حيث قال : « إذا ذكرت » ثم قال : « فانصرف و أتتم » .

### ﴿ باب حكم الاقطع وذى الجبائر والجراحة ونحوها ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده عن محمد بن يحيى ، عن العمر كني ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل قطعت يده من الميرفق كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ما بقي من عضده <sup>(٥)</sup> .

(١) و (٢) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ٨٥ و ١١٤ .

(٣) التهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١١٢ .

(٤) في الكافي باب الشك في الوضوء تحت رقم ٣ .

(٥) التهذيب باب الزيادات من صفة الوضوء تحت رقم ١٦ .

و روى الكليني<sup>(١)</sup> هذا الخبر عن محمد بن يحيى ببيضة الإسناد و عين المتن. و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس - يعني ابن معروف - عن عبدالله - هو ابن المغيرة - عن رفاة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الأقطع اليد والرّجل كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ذلك المكان الذي قطع منه<sup>(٢)</sup>. و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الكسير يكون عليه الجبائر كيف يصنع بالوضوء و غسل الجنابة و غسل الجمعة ؟ قال : يغسل ما وصل إليه مما ليس عليه الجبائر ، و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر و لا يعبت بجراحته<sup>(٣)</sup>.

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الكسير يكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابة و غسل الجمعة ؟ قال : يغسل ما وصل إليه الغسل ممّا ظهر ممّا ليس عليه الجبائر و يدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر و لا يعبت بجراحته<sup>(٤)</sup>.

و روى الشيخ هذا الحديث في كتابيه<sup>(٥)</sup> متصلاً و معلقاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بالسند الصحيح ، و اقتصر على أبي الحسن ، و في التصريح باسم الرضا عليه السلام نوع فائدة . و لا يخفى أن زيادة ذكر الجراحة في السؤال تناسب ما مرّ في الحديث السابق من إعادة النهي في قوله : « ولا يعبت بجراحته » كما أن نقصانه هناك يناسب عدم تكرير النهي في هذا الخبر ، و لولا التصريح باسم

(١) في الكافي باب الحد الوجه الذي يغسل والذراعين تحت رقم ٩ .

(٢) و (٣) التهذيب باب الزيادات من صفة الوضوء تحت رقم ٨ و ٢٨ .

(٤) الكافي باب الجبائر والقروح تحت رقم ١ . (٥) التهذيب في

زيادات صفة وضوئه تحت رقم ٢٢ ، والاستبصار باب المسح على الجبائر تحت رقم ١ .

الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْكَافِي لِاحْتِمَالِ قَوْلِهِ أَنَّ يَكُونُ خَيْرًا وَاحِدًا .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ؛ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَجْزُوبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بِشِيرٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدٍ - هُوَ مَوْلَى ثَقِيفٍ - قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْضِبُ رَأْسَهُ بِالْحِنَّاءِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِي الْوَضُوءِ ، قَالَ : يَمْسَحُ فَوْقَ الْحِنَّاءِ (١) .

وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَجْزُوبٍ ، عَنْ أَحْمَدَ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى - عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَطْلِيهِ بِالْحِنَّاءِ وَيَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ؛ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ وَالْحِنَّاءَ عَلَيْهِ (٢) .

قُلْتُ : هَكَذَا أوردَ الْحَدِيثَيْنِ فِي التَّهْذِيبِ ، وَفِي الْإِسْتَبْصَارِ (٣) رَوَاهُمَا عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَجْزُوبٍ ، وَبِاقِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ وَمِثْنِهِ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ ، وَآمَّا الثَّانِي فَقَالَ فِي السَّنَدِ : «عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ» وَفِي الْمَتْنِ : «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ» هَذَا ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثَيْنِ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ وَقَدْ حَمَلَهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَلَى إِرَادَةِ اللَّوْنِ وَهُوَ ظَرِيفٌ ؛ وَالْوَجْهَ حَمَلَهَا عَلَى حُصُولِ الضَّرَرِ بِكَشْفِ الْبَشْرَةِ ، وَفِي ذِكْرِ الْحَلْقِ إِيمَاءٌ إِلَى ذَلِكَ بِمَعُونَةِ مَا يَلُوحُ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْتَادٍ .

ن : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : سَأَلْتَهُ عَنِ الْأَقْطَعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ ، قَالَ : يَغْسَلُهُمَا (٤) .

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ

(١) و (٢) التَّهْذِيبُ فِي زِيَادَاتِ صِفَةِ وَضُوئِهِ تَحْتَ رَقْمِ ١١ و ٩ .

(٣) بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ تَحْتَ رَقْمِ ١ و ٢ . وَحَمَلَهَا الشَّيْخُ عَلَى تَعَذُّرِ إِصْلَاحِ

الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ .

(٤) الْكَافِي بَابُ حَدِّ الْوَجْهِ تَحْتَ رَقْمِ ٧ .



الحلبى<sup>١</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام، أنه سئل عن الرجل يكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك في موضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ؟ فقال: إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقه ثم ليغسلها. قال: و سألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله؟ فقال: اغسل ما حوله<sup>(١)</sup>.

و روى الشيخ هذين الخبرين في التهذيب<sup>(٢)</sup> بإسناده عن علي بن إبراهيم، و روى الأخير في الاستبصار<sup>(٣)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب، و في المتن قليل مغايرة لفظية؛ حيث قال: «تكون به القرحة في ذراعه أو غير ذلك في موضع الوضوء» ثم قال: «و سألته عن الجرح كيف يصنع به في غسله قال - إلخ -» و لفظ التهذيب أو «لا» كما في الكافي و أخيراً كالاستبصار.

محمد بن الحسن بإسناده، عن سعد بن عبدالله؛ عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الداء إذا كان على يد [ي] الرجل أيجزیه أن يمسح على طلاء الداء؟ فقال: نعم يجزیه أن يمسح عليه<sup>(٤)</sup>.

### ﴿باب المسح على الخفين﴾

صحى: محمد بن الحسن، بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم و فيهم علي عليه السلام فقال: ما تقولون في المسح على الخفين؟ فقام المغيرة بن شعبة فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين؛ فقال

(١) الكافي باب الجبائر والقروح تحت رقم ٣. والامر بغسل ما حوله لا ينافي ثبوت

المسح على الخرقه. (٢) باب زيادات صفة الوضوء تحت رقم ١٥ و ٢٥.

(٣) باب المسح على الجبائر تحت رقم ٢.

(٤) باب زيادات صفة الوضوء من التهذيب تحت رقم ٣٥.

علي عليه السلام : قبل المائدة أو بعدها؟ فقال : لا أدري، فقال علي عليه السلام : سبق الكتاب الخفيين إنما أنزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة <sup>(١)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسح على الخفيين ، فقال : لا تمسح ، وقال : إن جدتي قال : سبق الكتاب الخفيين <sup>(٢)</sup> .

و عنه ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن المسح على الخفيين و على العمامة ، فقال : لا تمسح عليهما <sup>(٣)</sup> .

و عنه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت له : هل في مسح الخفيين تقيّة؟ فقال : ثلاثة لا أتقى فيهنّ أحداً : شرب المسكر ، و مسح الخفيين ، و متعة الحج <sup>(٤)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت له : في مسح الخفيين تقيّة؟ فقال : ثلاثة لا أتقى فيهنّ أحداً : شرب المسكر ، و مسح الخفيين ، و متعة الحج . قال زرارة : و لم يقل : الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهنّ أحداً <sup>(٥)</sup> .

و حكى الشيخ عن زرارة هذا الكلام <sup>(٦)</sup> أيضاً في أثناء تأويله للخبر ، حيث أورد خبراً ليس من الصحيح و لا الحسن يدلّ على تسويغ التقيّة فيه ، و ما قاله زرارة جيّدٌ و ليس هو بتأويل في الحقيقة فإذا لا مخرج عما يقتضيه عموم جواز التقيّة لنا عند الحاجة إليها و لا ضرورة إلى ثبوت الخبر المسوّغ .

### ﴿ باب مقدار الماء الذي يتوضأ به ﴾

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ،

(١) التهذيب باب زيادات صفة الوضوء تحت رقم ٢١ .

(٢) و (٣) و (٤) التهذيب الباب السابق تحت رقم ١٨ و ٢٠ و ٢٣ .

(٥) الكافي باب مسح الخف تحت رقم ٢ .

(٦) في التهذيب في زيادات صفة الوضوء ذيل ماتحت رقم ٢٣ .

عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بمدّ، ويفتسل بصاع، والمدُّ رطل و نصف، والصاع ستة أرطال <sup>(١)</sup>.

قلت: هكذا أسند الحديث في التهذيب، و رواه في الاستبصار <sup>(٢)</sup> عن الشيخ أبي عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد بسائر السند والمتن.

و بالأسناد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد؛ عن أبي بصير؛ و محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنهما سمعاه يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتسل بصاع من ماء، و يتوضأ بمدّ من ماء <sup>(٣)</sup>.

محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في الوضوء قال: إذا مسّ جلدك الماء فحسبك <sup>(٤)</sup>.

وروى الشيخ <sup>(٥)</sup> هذا الخبر بإسناده عن الحسين بن سعيد بيقية الطريق و عين المتن.

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أسبغ الوضوء إن وجدت ماءً وإلا فأنه يكفيك اليسير <sup>(٦)</sup>.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ و عن محمد بن

(١) التهذيب باب حكم الجنابة و صفة الطهارة منها تحت رقم ٧٠.

(٢) باب مقدار الماء الذي يجزى في غسل الجنابة تحت رقم ١.

(٣) التهذيب باب حكم الجنابة و صفة الطهارة تحت رقم ٦٨.

(٤) الكافي باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء تحت رقم ٧.

(٥) و (٦) في التهذيب الباب المذكور آنفاً تحت رقم ٧٢ و ٧٩.

إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ وعجّد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنّما الوضوء حدٌّ من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإنّ المؤمن لا ينجسه شيءٌ إنّما يكفيه مثل الدهن <sup>(١)</sup> .  
و روى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الحديث بإسناده عن عليّ بن إبراهيم ؛ عن أبيه ، عن حمّاد بسائر السند والتمن .

## باب

صحى : عجم بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن عجم بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التمسح بالمنديل قبل أن يجفّ ، قال : لا بأس به <sup>(٣)</sup> .  
قلت : هذه صورة الحديث في التهذيب ، والظاهر منه إرادة الوضوء ، وقد حكاه جماعة من الأصحاب بهذه الصورة وفهموا ذلك منه .  
و روى الصدوق في كتابه <sup>(٤)</sup> بطريقه عن منصور بن حازم ، و لا يخلو من جهالة أنّه قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد توضأ وهو محرمٌ ، ثمّ أخذ منديلاً فمسح به وجهه .

صحرو : عجم بن الحسن ، عن أبي الحسين بن أبي جيمّد القميّ ، عن عجم بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ؛ و فضالة بن أيّوب ، عن فضيل بن عثمان ، عن أبي عبيدة الحذاء ،

(١) الكافي الباب المذكور آنفاً تحت رقم ٢ ، وقوله : « لا ينجسه شيء » يعنى من الاحداث بحيث يحتاج فى ازالته الى صب الماء الزائد على الدهن كما فى النجاسات الخبيثة ، بل يكفى أدنى ما يحصل به الجريان باستعانة اليد (الوافى) .

(٢) فى التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٧٨ .

(٣) التهذيب فى زيادات صفة الوضوء تحت رقم ٣١ .

(٤) الفقيه تحت رقم ٢٦٧٩ .

قال : وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع <sup>(١)</sup> وقد بال ، فناولته ماءً فاستنجى به ، ثم صببت عليه كفاً فغسل به وجهه ، و كفاً غسل به ذراعه الأيمن ، و كفاً غسل به ذراعه الأيسر ، ثم مسح بفضلة الندى رأسه و رجله <sup>(٢)</sup> .

قلت : هكذا أورد الحديث في موضع من الاستبصار ، و رواه في موضع آخر منه وفي التهذيب <sup>(٣)</sup> عن الشيخ المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ؛ و فضالة بن أيوب ، عن فضيل بن عثمان ، عن أبي عبيدة الحذاء ، قال : وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع و قد بال ، فناولته ماءً فاستنجى ؛ ثم أخذ كفاً - إلى آخر الحديث - واختلاف الواقع في «فضل» و «فضيل» وقع مثله في الفهرست و كتاب النجاشي ففي الأوّل بالياء و في الثاني بتركها و هو واحد قطعاً ، و قال الشيخ في كتاب الرجال : «الفضل ، و يقال : الفضيل بن عثمان» و حينئذ فلا إشكال .

و أما الاختلاف في « صببت » و «أخذ» فله أثر معنوي ؛ وربما كان في قوله : « وضأت » قرينة على ترجيح الأوّل ، و حيث إنّ في ذلك مخالفة لما هو المعروف بين الأصحاب من كراهة الاستعانة استناداً إلى خبر ضعيف ، حملة بعضهم على كون الماء في وعاء يحتاج أخذه منه في حال الوضوء إلى المعونة كالقربة التي لو لم تحفظ لذهب ماؤها ، و كأنّ المناولة للاستنجاء تأباه ، و يمكن أن يحمل على حال الضرورة حيث يتحقق المعارض .

(١) بفتح الجيم و سكون الميم : المشعر الحرام .

(٢) الاستبصار باب النهي عن استعمال الماء الجديد تحت رقم ٢ و باب عدد

مرات الوضوء تحت رقم ١ .

(٣) باب صفة الوضوء تحت رقم ٥٣ و ١١٠ بسند آخر .

## ( أبواب غسل الجنابة )

### ( باب ما يجب به الغسل )

صحى : محمد بن يعقوب الكليني<sup>١</sup> - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة ؟ فقال إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم<sup>(١)</sup> .

و عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل ؟ فقال : إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ، فقلت : التقاء الختانيين هو غيبوبة الحشفة ؟ قال : نعم<sup>(٢)</sup> .

و عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي<sup>٣</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل ، قال : إن أنزلت<sup>(٣)</sup> فعليها الغسل ، وإن لم تنزل فليس عليها الغسل<sup>(٤)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى أن الرجل يجامعها في المنام في فرجها حتى تنزل ، قال : تغتسل<sup>(٥)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج وتنزل المرأة ، عليها

(١) و (٢) الكافي باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة من كتاب الطهارة

تحت رقم ١ و ٢ . (٣) في المصدر « إذا نزلت » .

(٤) و (٥) المصدر باب احتلام الرجل والمرأة تحت رقم ٥ و ٦ .

غسل؟ قال: نعم (١).

وعن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن إسماعيل بن سعد الأشعري، قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يلمس فرج جاريتة حتى تنزل الماء من غير أن يباشر، يعبث بها بيده حتى تنزل، قال: إذا أنزلت من شهوة فعليها الغسل (٢).

وروى الشيخ الأختار الأربعة (٣) متصلة بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر الأسانيد والمتون.

وروى الرابع (٤) أيضاً والأخيرين (٥) بإسناده عن أحمد بن محمد بسائر الطرق، وفي متن خبر ابن بزيع قليل مغايرة في اللفظ حيث قال: «فتنزل المرأة هل عليها غسل؟».

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه؛ ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله؛ والحميري جميعاً، عن أحمد؛ وعبدالله ابني محمد بن عيسى؛ وعن أبيه؛ ومحمد بن الحسن؛ وجعفر بن محمد بن مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبدالله ابن عامر جميعاً، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيدالله بن علي الحلبي قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فلا ينزل، أعليه الغسل؟ قال: كان علي عليه السلام يقول: إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل (٦).

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ثلاث يخرجن من الإحليل، وهو المنى، وفيه الغسل -

(١) و (٢) الكافي باب ما يوجب الغسل تحت رقم ٥ و ٥.

(٣) في التهذيب باب حكم الجنابة و صفة الطهارة تحت رقم ١ و ٢ و ٢٢ و ٩٠

(٤) في الاستبصار باب ان المرأة اذا انزلت وجب عليها الغسل تحت رقم ١٥.

(٥) المصدر الباب المذكور تحت رقم ١٣ و ١٢.

(٦) الفقيه تحت رقم ١٨٤.

الحديث، وقد مرّ في أبواب الوضوء (١).

و بإسناده عن عليّ بن جعفر، عن أخيه، قال: سألته عليه السلام عن الرجل يلعب مع المرأة و يقبلها فيخرج منه المنى، فما عليه؟ قال: إذا جاءت الشهوة (٢) ودفع و فتر لخروجه فعليه الغسل، وإن كان إنما هو شيء لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس (٣).

قال الشيخ - رحمه الله - : يعني إذا اشتبه على الإنسان فاعتقد أنه منى يعتبره بوجود الشهوة . والأمر كما قال ، فما وقع في السؤال من التصريح بكون الخارج منياً بناء السائل على الظن فجاء الجواب مفصلاً للحكم دافعاً للوهم .

و بإسناده، عن محمد بن عليّ بن محبوب، عن العباس - يعني ابن معروف - عن عبدالله بن المغيرة، عن معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل احتلم (٤) فلما انقبه وجد بللاً قليلاً؟ قال: ليس بشيء إلا أن يكون مريضاً، فإنه يضعف، فعليه الغسل (٥).

و عنه، عن العباس، عن عبدالله بن المغيرة، عن حريز، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: الرجل يرى في المنام ويجد الشهوة فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئاً ثم يمكث الهوين بعد فيخرج؟ قال: إن كان مريضاً فليغتسل، وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه، قال: قلت: فما فرق بينهما؟ قال: لأن الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقة قوية، وإن

(١) تقدم ص ١٣٣ .

(٢) في بعض نسخ الكتاب « إذا جاءت شهوة » و في المصدر كما في الصلب .

(٣) التهذيب باب حكم الجنابة و صفة الطهارة تحت رقم ٨ .

(٤) كذا . و سيأتي عن الكافي « عن رجل احتلم » .

(٥) الاستبصار باب المرأة إذا أنزلت تحت رقم ٦ ، والتهذيب في زيادات باب

الاعمال تحت رقم ١٣ .



كان مريضاً لم يجيء إلا بعد (١) .

وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج أعليها غسل إن هو أنزل و لم تنزل هي ؟ قال : ليس عليها غسل ، و إن لم ينزل هو فليس عليه غسل (٢) .

و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن إسماعيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة ترى في منامها فتنزل ، عليها غسل ؟ قال : نعم (٣) .  
و روى هذا الحديث أيضاً عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ؛ و محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ببقية السند والتمن (٤) .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : المرأة تحتمل في المنام فتهرق الماء الأعظم ؟ قال : ليس عليها الغسل (٥) .

قال الشيخ : و روى هذا الحديث سعد بن عبدالله ، عن جميل بن صالح ؛ و حماد بن عثمان ، عن عمر بن يزيد مثل ذلك .

و هذا الطريق يوهم الصحة و ليس بصحيح ، فإن سعداً يروي عن حماد بن عثمان بواسطتين كثيراً ، و بواسطة واحدة نادراً ، و ربما يوجد بينهما في بعض الروايات ثلاث وسائط ، و جميل من طبقة حماد فهو منقطع الإسناد .  
و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام :

(١) التهذيب في زيادات الاغسال تحت رقم ١٧ .

(٢) و (٣) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٢٦ و ١٩ .

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٢٢ .

(٥) التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ٢٠ .

الرَّجُلُ يَضَعُ ذَكَرَهُ عَلَى فَرْجِ الْمَرْأَةِ فَيَمْنِي، [أ] عَلَيْهَا غَسْلٌ؟ فَقَالَ: إِنْ أَصَابَهَا مِنَ الْمَاءِ شَيْءٌ فَلتَغْسِلْهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ، قُلْتُ: فَإِنْ أَمُنْتُ هِيَ وَ لَمْ يَدْخُلْهُ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ (١).

قال الشيخ - رحمه الله - : و روى هذا الحديث الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة بلفظ آخر ، عن عمر بن يزيد قال : اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة و لبست ثيابي و تطيبت فمرت بي وصيفة ففخذت لها فأمدت أنا و أمنت هي ، فدخلني من ذلك ضيق فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك ، فقال : ليس عليك وضوء ولا عليها غسل (٢) .

ثم قال الشيخ : يحتمل أن يكون السامع قد وهم في سماعه و أنه إنما قال : « أمدت » [ فوقع له « أمنت » ] فرواه على ما ظن ، و يحتمل أن يكون إنما أجابه عليه السلام على حسب ما ظهر له في الحال منه و علم أنه اعتقد أنها أمنت و لم يكن كذلك ، فأجابه عليه السلام على ما يقتضيه الحكم لا على اعتقاده .

و ذكر - رحمه الله - في تأويل خبري الاحتلام أن المعنى : إذا رأيت في حال النوم و لم تر شيئاً بعد الانتباه ، و كلام الشيخ في هذا المقام و إن كان لا يخلو من بعد إلا أن الضرورة تقتضيه و هو غاية ما يمكن قبل الإطراح ، و وجه الضرورة - بعد ما مر - و يأتي من الأخبار الكثيرة المنافية لها - دعوى جماعة من الأصحاب إجماع المسلمين على خلافها ، قال المحقق في المعبر : « إنزال المنى موجب للغسل بقظة و نوماً و عليه إجماع المسلمين » .

و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن علاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : كيف جعل على المرأة إذا رأيت في النوم أن الرجل يجامعها في فرجها الغسل و لم يجعل عليها الغسل إذا جامعها دون الفرج في اليقظة فأمنت؟ قال : لأنّها رأته في منامها أن الرجل يجامعها في فرجها فوجب عليها الغسل والآخر إنما

جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل لأنه لم يدخله ولو كان أدخله في اليقظة وجب عليها الغسل أمنت أو لم تمن (١).

قال الشيخ: الوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في خبر عمر بن يزيد سواء، ولا يخفى زيادة بُعد ما ذكرناه هناك عن التفصيل الواقع في هذا الخبر، مع أنه لم يتعرض فيه للإمضاء إذا رأت المجامعة في النوم، والعجب من اضطراب هذه الأخبار مع ما لأسانيدها من الاعتبار وعلى كل حال فالعمل بما [بـ] وافق الإجماع المتحكي وحصل به يقين البراءة متعينين.

صحر: محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن ربعي بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي ﷺ، فقال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطها ولا ينزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء، وقال: المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي عليه السلام: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال علي عليه السلام: أتوجبون عليه الرجل والحد؟ ولا توجبون عليه صاعاً من ماء، إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر: القول ما قال المهاجرون، ودعوا ما قالت الأنصار (٢).

وبالإسناد عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عثمان، عن أديم بن الحر، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، عليها غسل؟ قال: نعم ولا تحدّ ثوهن فيتخذنه علة (٣).

قلت: هكذا أورد الحديث في التهذيب، والمعهود المتكرر في الأسانيد رواية الحسين بن سعيد، عن حماد بن عثمان بواسطة وغالباً ما يكون الوساطة ابن أبي عمير، ولكنني وجدت ترك الوساطة في غير هذا الإسناد (٤) أيضاً على قلة

(١) المصدر باب حكم الجنابة تحت رقم ١٤.

(٢) و(٣) التهذيب الباب تحت رقم ٥ و١٠.

(٤) كالخبر السابق مثلاً.

و ندور، و احتمال اللقاء غير ممتنع إلا أن احتمال سقوط الوسطة سهواً أقرب للاعتبار الذي نبهنا عليه في الفائدة الثالثة من مقدمة الكتاب .

محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد - هو ابن عيسى - عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصيب الجارية البكر لا يفضي إليها ولا تنزل ، أعليها غسل <sup>(١)</sup>؟ وإن كانت ليست ببكر ثم أصابها و لم يفض إليها أعليها غسل؟ قال : إذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل البكر و غير البكر <sup>(٢)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المفخذ عليه غسل؟ قال : نعم إذا أنزل <sup>(٣)</sup> .

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية ابن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل احتلم فلما استنبه وجد بللاً؟ فقال : ليس بشيء إلا أن يكون مريضاً فعليه الغسل <sup>(٤)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : إذا كنت مريضاً فأصابتك شهوة فأنته ربما يكون هو الدافق لكنه يجيء مجيئاً ضعيفاً ليست له قوة لمكان مرضك ساعة بعد ساعة، قليلاً قليلاً ، فاغتسل منه <sup>(٥)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن المغيرة ، عن حريز ، عن ابن

(١) في المصدر « لا ينزل عليها أعليها غسل » .

(٢) و (٣) الكافي باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة تحت رقم ٣ و ٤ و أراد بالمفخذ من أصاب فيما بين الفخذين اما دون ايلاج أصلاً أو مع ايلاج ما دون الحشفة كما في الحبل المتين .

(٤) المصدر باب احتلام الرجل والمرأة تحت رقم ٢ وفيه « انتبه » مكان « استنبه » .

(٥) المصدر الباب تحت رقم ٣ .

أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يرى في المنام و يجد الشهوة فيستيقظ و ينظر فلا يجد شيئاً، ثم يمكث بعد فيخرج، قال: إن كان مريضاً فليغتسل، وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه، قال: فقلت له: فما فرق بينهما؟ فقال: لأنَّ الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقة بقوة، وإذا كان مريضاً فلا يجيء إلا بعد (١).

و روى الشيخ خبري علي بن يقطين، و عبیدالله الحلبي متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب بيقية الإسنادين و عين المتن الثاني، و أسقط من الأوّل قوله: «و إن كانت ليست بيبكر ثم أصابها و لم يفض إليها أعليها غسل» (٢). و روى حديث زرارة بإسناده عن علي بن إبراهيم بسائر السند؛ و المتن واحد إلا في قوله: «ربما يكون» ففي روايته «ربما كان» (٣).

و اعلم أن في طريق حديث ابن أبي يعفور نظراً لأن المعهود المتكرر رواية إبراهيم بن هاشم عن ابن المغيرة بغير واسطة كروايته عن ابن أبي عمير، فلا يبعد أن يكون كلمة «عن» وقعت في موضع «الواو» غلطاً من النسخ، و الأمر سهل.

### «باب ما يمنع منه الجنب أو يكره له»

صحى: محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال: نعم، ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً (٤). و بإسناده عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن

(١) المصدر الباب تحت رقم ٤. وفيه «بدفقة و قوة».

(٢) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٣ و ٤.

(٣) التهذيب في زيادات الاغسال و كيفية الغسل تحت رقم ٢٢.

(٤) المصدر باب حكم الجنابة و صفة الطهارة تحت رقم ٣٠.

سويد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي حمزة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فاحتلم فأصابته جنابة فليتيّمه ولا يمرّ في المسجد إلا متيّمماً ، ولا بأس أن يمرّ في سائر المساجد ولا يجلس في شيء من المساجد <sup>(١)</sup> .

قلت : سوق هذا الخبر ظاهر في منع الجنب من المرور في المسجدين واللبث أولى بالمنع ، ومن الجلوس في غيرهما من المساجد ، ثم إن الأمر بالتيّم مبنى على ما هو الواقع والمعهود من توقّف رفع حكم الجنابة بالغسل على اللبث وهو ممنوع منه فيصار إلى بدله أعني التيمّم ، وحينئذ لا يكون في الخبر دلالة على تعيين التيمّم مطلقاً ، وعموم الحكم لجميع الأحوال بحيث يتناول الفرض الذي استخرجه متأخراً والأصحاب نظراً إلى الإمكان الذاتيّ وإن اقتضى التحقيق استحالته بحسب العادة وهو ما لو أمكن الغسل في زمان يساوي الزمان الذي يحتاج إليه التيمّم ، والعجب ممّن حتم التيمّم والحال هذه ، تمسكاً بعموم الخبر مع قضاء الضرورة بأن الأئمّة عليهم السلام لم يكونوا يلتفتون في مقام الإفادة والتعليل للأحكام الشرعيّة إلى أمثال هذا الفرض .

محمد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ والحميريّ جميعاً ، عن أحمد ؛ وعبدالله ابني محمد بن عيسى ح و عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ؛ وجعفر بن محمد بن مسرور ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبدالله ابن عامر جميعاً ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيدالله ابن عليّ الحلبيّ قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل أينبغي له أن ينام وهو جنب ؛ قال : يكره ذلك حتّى يتوضأ <sup>(٢)</sup> .

صحر : محمد بن الحسن ؛ بإسناده عن موسى بن القاسم ، عن عبدالرحمن حمّن - يعني ابن أبي نجران - عن محمد بن حمران ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته

(١) المصدر في زيادات التيمم و أحكامه تحت رقم ١٨ .

(٢) الفقيه تحت رقم ١٧٩ .

عن الجنب يجلس في المسجد؟ قال: لا، و لكن يمر فيه إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة (١).

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك؟ قال: إن الله يتوفى الأنفس في منامها و لا يدري ما يطرقه من البلية، إذا فرغ فليغتسل، قلت: أياً كل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال: إننا لننكس (٢) و لكن ليغسل يده، فالوضوء أفضل (٣).

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن محمد بن أبي حمزة، عن سعيد الأعرج، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: ينام الرجل وهو جنب، و تنام المرأة و هي جنب (٤).

ن: و بإسناده، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن نوح بن شبيب، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: الجنب و الحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب و يقرأان من القرآن ماشاءا إلا السجدة، و يدخلان المسجد مجتازين و لا يقعدان فيه، و لا يقربان المسجدين الحرمين (٥).

محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ و عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الجنب إذا أراد أن يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض و

(١) التهذيب كتاب المزار باب تحريم المدينة تحت رقم ١٤.

(٢) كذا في النسخ و قال الفيض: يمكن أن يكون تصحيف «نغتسل». و أقول:

ان قلنا بالتصحيف فالاصوب أن يكون الاصل «لنكره» أو «لأنأكل».

(٣) و (٤) التهذيب في زيادات الاغسال تحت رقم ٣٠ و ١٩.

(٥) التهذيب الباب المذكور تحت رقم ٢٥.

غسل وجهه وأكل وشرب<sup>(١)</sup>.

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يجلس في المساجد ؟ قال : لا ، و لكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه وآله<sup>(٢)</sup>.

و روى الشيخ هذين الخبرين<sup>(٣)</sup> ، أما الأول فبإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ببقية السند ، و أما الثاني فبطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر الإسناد والمتن .

## باب

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان بن عثمان ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن يتلو الحائض والجنب القرآن<sup>(٤)</sup>.

قلت: هكذا أسند الحديث في التهذيب ، و رواه في الاستبصار<sup>(٥)</sup> عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، بسائر السند والمتن .

وبإسناده ، عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته أنقرأ النساء والحائض والجنب والرجل يتغوط القرآن ؟ فقال : يقرؤون ما شاءوا<sup>(٦)</sup>.

(١) و (٢) الكافي باب الجنب يأكل و يشرب تحت رقم ١ و ٤ .

(٣) في التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٤٥ و ٢٩٩ .

(٤) التهذيب الباب تحت رقم ٣٨ .

(٥) المصدر باب الجنب والحائض يقرآن القرآن تحت رقم ٢ .

(٦) المصدر الباب تحت رقم ٣ .



قلت: هذه صورة الخبر في الاستبصار، ورواه في التهذيب<sup>(١)</sup> بالإسناد السابق في الحديث الأول عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن عبيد الله بن علي الحلبي، وإسقاط الواسطة بين «ابن أبي عمير» و«الحلبي» من سهو القلم، والصواب إثباتها كما في الاستبصار.

و بإسناده، عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل أيحل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء؟ قال: لا<sup>(٢)</sup>.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس أن يحتجم الرجل وهو جنب<sup>(٣)</sup>.

### ﴿﴾ (باب صفة الغسل) ﴿﴾

صحى: محمد بن الحسن الطوسي - رضي الله عنه - بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن غسل الجنابة، فقال: تبدأ فتغسل كفيك ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك، ثم تمضمض واستنشق، ثم تغسل جسدك من لدن قرئك إلى قدميك، ليس قبله ولا بعده وضوء، وكل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته، ولو أن رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماسة واحدة أجزاء ذلك وإن لم يدلك جسده<sup>(٤)</sup>.

قلت: هكذا روى هذا الخبر في موضع من التهذيب ورواه في موضع آخر<sup>(٥)</sup> عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن

(١) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٣٩.

(٢) التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ٣٦.

(٣) الكافي باب الجنب يأكل ويشرب تحت رقم ١١.

(٤) التهذيب في زيادات أغساله تحت رقم ٢٤.

(٥) باب حكم الجنابة تحت رقم ١١٣.

أبان ، عن الحسين بن سعيد بباقي الإسناد ، وفي المتن قليل اختلاف حيث زاد بعد قوله: « فتغسل فرجك » « ومر أفكك » ، ونقص قوله « جنباً » من قوله « ولو أن رجلاً جنباً » .

و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الرجل يجنب هل يجزيه من غسل الجنابة أن يقوم في القطر <sup>(١)</sup> حتى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر على ماسوى ذلك ؟ قال : إن كان يغسله اغتسالة بالماء أجزاء ذلك <sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن غسل الجنابة ، فقال : تبدأ بكفئك فتغسلهما ، ثم تغسل فرجك ، ثم تصب على رأسك ثلاثاً ، ثم تصب على سائر جسديك مرتين ، فما جرى عليه الماء فقد طهر <sup>(٣)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد - يعني ابن أبي نصر - قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة ، فقال : تغسل يدك اليمنى من المرفقين <sup>(٤)</sup> إلى أصابعك و تبول إن قدرت على البول ، ثم تدخل يدك في الإناء ، ثم اغسل ما أصابك منه ، ثم أفض على رأسك وجسدك و لا وضوء فيه <sup>(٥)</sup> .

(١) في بعض نسخ المصدر « المطر » .

(٢) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ١١٥ .

(٣) الكافي باب صفة الغسل تحت رقم ١ ، وفي التهذيب باب حكم الجنابة تحت

رقم ٥٦ « فما جرى الماء عليه فقد طهره » .

(٤) كذا و هكذا في المصدر .

(٥) التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ٥٤ .

و بهذا الإسناد ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ؛ و فضالة ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن غسل الجنابة ، فقال : تبدأ بكفّيك ثم تغسل فرجك ، ثم تصب على رأسك ثلاثاً ، ثم تصب على سائر جسدك مرتين ، فما جرى الماء عليه فقد طهره <sup>(١)</sup> .

صحر : و بالإسناد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن حكيم بن حكيم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال : أفض على كفّك اليمنى من الماء فاغسلها ، ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى ، ثم اغسل فرجك و أفض على رأسك و جسدك فاغتسل ، فإن كنت في مكان نظيف فلا يضرّك أن لا تغسل رجلك ، و إن كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك ، قلت : إن الناس يقولون : يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل ، فضحك و قال : [ و ] أي وضوء أنقى من الغسل و أبلغ <sup>(٢)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن يعقوب بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن غسل الجنابة فيه وضوء أم لا فيما نزل به جبرئيل عليه السلام ؟ فقال : الجنب يغتسل يبدأ فيغسل يديه إلى المرفقين قبل أن يغمسهما في الماء ، ثم يغسل ما أصابه من أذى ، ثم يصب على رأسه و على وجهه و على جسده كله ، ثم قد قضي الغسل و لا وضوء عليه <sup>(٣)</sup> .

قلت : قد مرّ في أبواب الوضوء حديث يرويه الحسين بن سعيد ، عن يعقوب ابن يقطين بواسطة ابن أبي عمير ، و سيأتي عن قريب في أبواب الحيض خبر يرويه عنه بواسطة النضر ، فرمما يشك في اتصال سند هذا الخبر من حيث وقوع التوهّم في مثله ، كما تقدّم في فوائد المقدّمة التنبية عليه ، لكنّه يندفع بأن احتمال ذلك إنشأ يتطرق إلى الأسانيد التي لا تكرر لها .

و قد تبعت كتابي الشّيخ فرأيتّه يروي بهذا الطّريق كثيراً في تضعيفها بغير واسطة بين «الحسين» و «يعقوب» ، و في الكافي مثل ذلك أيضاً ، و الطّبقات لا تأباه ،

فقد جمعهما الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام من كتاب الرجال (١).

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ ومحمد بن خالد ، عن عبد الحميد بن عواض ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الغسل يجزي عن الوضوء ، وأي وضوءٍ أطهر من الغسل (٢).

قلت : قد يظن أن دلالة هذا الخبر على أجزاء الغسل عن الوضوء لا يختص بغسل الجنابة ، وليس هكذا لأن عموم المفرد المحلي لم يجيء من جهة وضعه لذلك كما هو شأن صيغ العموم على ما هو حقيق في الأصول ، وإنما يستفاد منه العموم حيث لا عهد ظاهراً باعتبار منافاة غيره من سائر معاني تعريف اللام للحكمة ، فلا يجوز حمل كلام الحكيم عليه ، ولا ريب أن المنافاة المذكورة إنما تحصل عند انتفاء احتمال العهد احتمالاً قريباً ، ومن نظر بعين الاعتبار رأى أن معهودية غسل الجنابة في هذا المقام لا سبيل إلى إنكار قربها لكثرة السؤال عنه ومصير أهل الخلاف إلى إيجاب الوضوء معه ، ثم إنّه ليس بخافٍ أن مقتضى الحمل على العموم مع انتفاء العهد قائم مع وجوده أيضاً بالنظر إلى ذلك المعهود حيث يكون نوعاً فيشمل أفراده لكن ينبغي أن يعلم أن رعاية السلامة من محذور منافاة الحكمة يكفيها ثبوت العموم في الجملة ، فيجب الاقتصار منه على القدر المتيقن ؛ وهذا تحقيق شريف مفعول عنه ، والحاجة إليه كثيرة في تضاعيف الأخبار ، والناس في ذلك بين شاكٍ في ثبوت العموم من حيث إنّه خلاف ما اختاره المحققون في الأصول ، وبين مثبت له بقول مطلق باعتبار انتفاء الفائدة لولاه ، والحق ما قلناه فليكن منك على ذكر فإنّه مهم .

(١) سيأتي في كتاب الصلاة باب التشهد والتسليم إيراد شك على سند هذا الحديث

و سيأتي وجه الجواب عنه ( منه - رحمه الله - ) .

(٢) التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ٨١ .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : قلت : كيف يغتسل الجنب ؟ قال : إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فألقاه بثلاث غرف ثم صب على رأسه ثلاث أكف ، ثم صب على منكبه الأيمن مرتين و على منكبه الأيسر مرتين فما جرى عليه الماء فقد أجزأه<sup>(١)</sup> .

و روى الشيخ هذا الخبر متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند والتمتن إلا أنه أسقط قوله : « بثلاث غرف »<sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي بن عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يفيض الجنب على رأسه الماء ثلاثاً ، لا يجزيه أقل ذلك<sup>(٣)</sup> .

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسة واحدة أجزأه ذلك في غسله<sup>(٤)</sup> .

ورواه الشيخ<sup>(٥)</sup> بطريقه متصلاً عن محمد بن يعقوب بباقي الإسناد والتمتن إلا أنه قال : « أجزأه ذلك من غسله » . و في بعض نسخ الكافي مثله أيضاً .

## باب

صحى : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال :

(١) الكافي باب صفة الغسل والوضوء تحت رقم ٣ .

(٢) التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ٥٩ و فيه غير ما قال المصنف « منى »

مكان « شيء » .

(٣) و (٤) الكافي باب صفة الغسل والوضوء تحت رقم ٢ و ٥٩ .

(٥) في التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ١١٤ .

اغتسل أبي من الجنابة ، فقيل له : قد أبقيت لمعةً في ظهرك لم يصبها الماء ، فقال له : ما كان عليك لو سكت ، ثم مسح تلك اللمعة بيده (١) .

و عن محمد بن يحيى ، عن العمر كمي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا تدري يجري الماء تحته أم لا ، كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت ؟ قال : تحرّكه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه (٢) .

و قد تقدّم هذا الخبر في أبواب الوضوء .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : قلت للرضا عليه السلام : الرجل يجنب فيصيب جسده ورأسه الخلق والطيب والشيء اللكد مثل عيالك الرؤم والطرار وما أشبهه فيغتسل ، فإذا فرغ وجد شيئاً قد بقي في جسده من أثر الخلق والطيب وغيره ؟ قال : لا بأس (٣) .

و روى الشيخ هذا الخبر معلقاً (٤) عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : قلت للرضا عليه السلام وذكر المتن إلا أنه أبدل قوله « اللكد » بالزرق . وهو بمعناه ، وفي بعض نسخ التهذيب بدل قوله : « والطارار » « والظرب » (٥) و لا يبعد أن يكون « الطرار » مصححاً لأنه غير معروف و لا مذكور في كلام أهل اللغة ، ويحتمل أن يكون غير عربي ، وفي القاموس : ظرب به - كفرح -

(١) الكافي في صفة الغسل والوضوء تحت رقم ١٥ .

(٢) الكافي باب صفة الغسل والوضوء تحت رقم ٦ .

(٣) الكافي باب الجنب يأكل ويشرب تحت رقم ٧ .

(٤) في التهذيب في حكم الجنابة تحت رقم ٤٧ .

(٥) كذا في النسخ « و في المطبوع الحجري من التهذيب « الضرب » - بالضاد -

و كأنه هو الصواب لكون معناه الغسل الأبيض . والطارار - كقمرار - الطين كما ذكره

ابن الاثير عن الهروي . او ما يطين به ويزين و ربما يتخذ من رامك و هو شيء أسود

يخلط بالمسك .

لصق<sup>(١)</sup>، و ذكر نحوه في « لكذ » فقال : لكذ عليه - كفرح - لزمه ولصق به .  
 صحرو : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أبي جعفر محمد بن عليّ  
 - يعني ابن بابويه - ، عن محمد بن الحسن - هو ابن الوليد - عن محمد بن يحيى ،  
 عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن حنبل بن  
 زائدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من ترك شعرة من الجنابة متعمداً فهو  
 في النار<sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن ربعي بن  
 عبد الله ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : حدثتني سلمى خادمة رسول الله  
 ﷺ قال : كان أشعار نساء النبي ﷺ قرون رؤوسهن مقدّم رؤوسهن ،  
 فكان يكفيهن من الماء شيء قليل ، فأما النساء الآن فقد ينبغي لهن أن  
 يبالغن في الماء<sup>(٣)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،  
 عن جميل ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام يصنع النساء في الشعر والقرون ،  
 قال : لم يكن هذه المشطة إنما كنّ يجمعنّه ، ثمّ وصف أربعة أمكنة ، ثمّ  
 قال : يبالغن في الغسل<sup>(٤)</sup> .

وروى الشيخ هذا الخبر<sup>(٥)</sup> بإسناده عن عليّ بن إبراهيم بيقية السند والمتن .

(١) كلام المصنف (ره) مبتن على وصفية الكلمة مع أنها اسم ، كما لا يخفى .

(٢) و (٣) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٦٤ و ١١٠ .

(٤) الكافي باب صفة الغسل تحت رقم ١٧ .

(٥) في التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ١٠٩ و قوله « هذه المشطة » بصيغة

المصدر أو الجمع ، و القرن الخصلة من الشعر و « يقال : للرجل قرنان » أي صغيرتان و  
 الجمع قرون و منه « سبحان من زين الرجال باللحي والنساء بالقرون » وقال المولى  
 المجلسي : يعني لم يكن في زمان الرسول (ص) هذه الصفاير ، بل كن يفرقن أشعارهن  
 في أربعة جوانب وكان ايصال الماء سهلا وأما الآن فيلزم أن يبالغن حتى يصل الماء ←

## باب

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن هشام بن سالم ، عن محمد بن مسلم ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسطاطه و هو يكلم امرأة فأبطأت عليه ، فقال : ادنه هذه أم إسماعيل جاءت و أنا أزعم أن هذا المكان الذي أحبط الله فيه حجتها عام أوّل ، كنت أردت الإحرام فقلت : ضعوا لي الماء في الخبء ، فذهبت الجارية بالماء فوضعتہ فاستخففتها فأصبت منها ، فقلت : اغسلي رأسك وامسحيه مسحاً شديداً لاتعلم به مولاتك ، فإذا أردت الإحرام ، فاغسلي جسدك و لا تغسلي رأسك فتستريب مولاتك ، فدخلت فسطاط مولاتها فذهبت تتناول شيئاً فمست مولاتها رأسها فإذا لزوجة الماء فحلقت رأسها وضربتها ، فقلت لها : هذا المكان الذي أحبط الله فيه حجك <sup>(١)</sup> .

وروى بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، قال : كان أبو عبد الله عليه السلام فيما بين مكة والمدينة و معه أم إسماعيل ، فأصاب من جارية له ، فأمرها فغسلت جسدها و تركت رأسها و قال لها : إذا أردت أن تر كبي ، فاغسلي رأسك ، ففعلت ذلك فعلمت بذلك أم إسماعيل فحلقت رأسها ، فلمّا كان من قابل انتهى أبو عبد الله عليه السلام إلى ذلك المكان ، فقالت له أم إسماعيل أي موضع هذا؟ قال لها : هذا الموضع الذي أحبط الله فيه حجك عام أوّل <sup>(٢)</sup> .

قال : الشيخ - رحمه الله - : هذا الخبر يوشك أن يكون قد وهم الرّواي فيه و لم يضبطه فاشتبه الأمر عليه و يكون قد سمع أنه قال لها : اغسلي رأسك ، فإذا أردت الرّكوب فاغسلي جسدك ، فرواه بالعكس <sup>(٣)</sup> . قال : ويدلّ

→ إلى البشرة ، وقال الفاضل التستري : كأن هذه الامكنة مواضع الشعر المجموع ولعلها المقدم والمؤخر واليمين واليسار .

(١) و (٢) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٦٢ و ٦١ .

(٣) الاستبصار باب وجوب الترتيب تحت رقم ٤ .



على ذلك أن راوي هذا الخبر وهو هشام بن سالم روى ما قلناه بعينه ،  
و أشار بذلك إلى الخبر الذي أورده أوّلاً ، وما ذكره الشيخ جيد ، فإن  
الخبر الأوّل ظاهر الدلالة على خلاف ما تضمنه هذا الخبر ، وهو أرجح  
منه و أولى بالاعتبار ؛ لصراحته في الاتصال بأبي عبد الله عليه السلام و موافقته للأخبار  
السّالفة والآية الدّالة على تقديم غسل الرّأس على سائر الجسد .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن  
أحمد بن إدريس ؛ و سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ،  
عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، و ذكر الحديث الذي  
مرّ ( في حكم من شكّ في الوضوء ) ثمّ قال : قال حمّاد : قال حريز : قال  
زرارة : قلت له : رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة ،  
فقال : إذا شكّ و كانت به بلة و هو في صلاته مسح بها عليه ، و إن كان استيقن  
رجع فأعاد عليهما ما لم يصب بلة ، فإن دخله الشكّ و قد دخل في صلاته فليمض  
في صلاته ولا شيء عليه ، و إن استيقن رجع فأعاد عليه الماء ، و إن رآه و به بلة  
مسح عليه و أعاد الصّلاة باستيقان ، و إن كان شاكّاً فليس عليه في شكّه شيء فليمض  
في صلاته <sup>(١)</sup> .

صحر : محمد بن الحسن ، بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد  
ابن محمد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن حريز في الوضوء قال : قلت :  
فإن جفّ الأوّل قبل أن أغسل الذي يليه ؟ قال : جفّ أو لم يجفّ اغسل  
ما بقي ، قلت : و كذلك غسل الجنابة ؟ قال : هو بتلك المنزلة ، و ابدء بالرّأس ،  
ثمّ أفض على سائر جسّدك ، قلت : و إن كان بعض يوم ؟ قال : نعم <sup>(٢)</sup> .  
و هذا الحديث مرّ في أبواب الوضوء أيضاً .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عن محمد بن إسماعيل  
عن الفضل بن شاذان ، عن حمّاد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليماني ؛ عن

أبي عبد الله عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام لم ير بأساً أن يغسل الجنب رأسه غدوة  
و يغسل سائر جسده عند الصلاة (١).

و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة،  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من اغتسل من جنابة فلم يغسل رأسه، ثم بدا له  
أن يغسل رأسه لم يجد بداً من إعادة الغسل (٢).

و روى الشيخ الخبر الأول (٣)، بإسناده عن محمد بن يعقوب  
بالطريق والمتن.

### باب حكم ذى الجبائر والجرح

صحى: محمد بن الحسن، بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن صفوان،  
عن عبد الرحمن بن الحججاج، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الكسير يكون  
عليه الجبائر كيف يصنع بالوضوء و غسل الجنابة و غسل الجمعة؟ قال: يغسل  
ما وصل إليه مما ظهر مما ليس عليه الجبائر، ويدع ما سوى ذلك مما  
لا يستطيع غسله، و لا ينزع الجبائر، و لا يعبث بجراحته (٤).  
و قد مر هذا الحديث في أبواب الوضوء.

وعنه، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال:  
سألته عن الجنب به الجرح فيتخوف الماء إن أصابه؟ قال: فلا يغسله إن خشي  
على نفسه (٥).

### باب مقدار ماء الغسل

صحى: محمد بن الحسن، بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن  
حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمدّ،  
و يغتسل بصاع؛ واملد رطل و نصف، و الصاع ستة أرتال (٦).

(١) و (٢) الكافي باب صفة الغسل والوضوء تحت رقم ٨ و ٩.

(٣) فى التهذيب فى حكم الجنابة تحت رقم ٤٣.

(٤) و (٥) التهذيب فى زيادات صفة وضوئه تحت رقم ٢٨ و ٢٩.

(٦) المصدر باب حكم الجنابة تحت رقم ٧٠.

و قد مرَّ هذا الخبر في أبواب الوضوء مع خبر آخر من نوعه و بمعناه ،  
إلا أنه خال من بيان كميّة المدِّ والصّاع .

و عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ؛  
و أبي بصير ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا : توضأ رسول الله  
صلى الله عليه وآله بمدِّ ، و اغتسل بصاع ، ثمَّ قال : اغتسل هو و زوجته بخمسة أمداد  
من إناء واحد ، قال زرارة : فقلت : كيف صنع هو ؟ قال : بدأ هو فضرب بيده بالماء  
قبلها و أنقى فرجه ، ثمَّ ضربت فأنقت فرجها ، ثمَّ أفاض هو و أفاضت هي على  
نفسها حتّى فرغا ، و كان الذي اغتسل به رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثة أمداد ، والذي  
اغتسلت به مدّين ، و إنّما أجزأ عنهما لأنّهما اشتركا جميعاً ، و من انفرد  
بالغسل وحده فلا بدّ له من صاع (١) .

وروى الصدوق - رحمه الله - مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : اغتسل  
رسول الله صلى الله عليه وآله هو و زوجته من خمسة أمداد من إناء واحد ، فقال له زرارة :  
كيف صنع ؟ فقال : بدأ هو و ضرب يده في الماء قبلها فأنقى فرجه ، ثمَّ ضربت  
هي فأنقت فرجها ، ثمَّ أفاض هو و أفاضت هي على نفسها حتّى فرغا ، و كان  
الذي اغتسل به النبي صلى الله عليه وآله ثلاثة أمداد ، والذي اغتسلت به مدّين ، و إنّما  
أجزأ عنهما لأنّهما اشتركا فيه جميعاً ، و من انفرد بالغسل وحده فلا بدّ له  
من صاع (٢) .

و لا يبعد أن يكون هذا الخبر من روايات زرارة كما يدلُّ عليه قوله :  
« فقال له زرارة » ، و على هذا التقدير لا يكون مرسلًا ، بل من الصحیح  
المشهور على ما مرَّ بيانه في أمثاله من روايات زرارة ، و الوجه في عدم الجزم  
بكونه منها مخالفته للمعهود من طريقة الصدوق في إيراد الأخبار المسندة .  
محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن

(١) التهذيب في زيادات أغساله تحت رقم ٢٣ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٢٧ .

العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن [وقت] <sup>(١)</sup> غسل الجنابة [و] كم يجزي من الماء ؟ فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بخمسة أمداد بينه و بين صاحبه ، و يغتسلان جميعاً من إناء واحد <sup>(٢)</sup> .  
و روى الشيخ هذا الخبر <sup>(٣)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يحيى بسائر الإسناد والمتن مع قليل من الاختلاف اللفظي فيهما .

صحرو: محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن معاوية بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بصاع ، و إذا كان معه بعض نسائه يغتسل بصاع وهد <sup>(٤)</sup> .  
ن : و بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجزأه <sup>(٥)</sup> .

و روى الشيخ أبو جعفر الكليني <sup>(٦)</sup> هذا الخبر عن علي بن إبراهيم ببقية السند والمتن .

### باب حكم الببل الخارج من الاحليل بعد الغسل

صحى: محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ،

(١) ما بين المعقوفين هنا وما يأتى ليسا فى المصدر وانما الثانى أعنى الواو موجود فى بعض نسخ الاستبصار .

(٢) الكافى باب مقدار الماء الذى يجزى للوضوء والغسل تحت رقم ٥ .

(٣) فى الاستبصار باب مقدار الماء الذى يجزى فى غسل الجنابة تحت رقم ٥ ، وفى

التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٧٣ .

(٤) التهذيب الباب المذكور تحت رقم ٧٤ .

(٥) المصدر الباب تحت رقم ٧١ .

(٦) فى الكافى باب مقدار الماء الذى يجزى للوضوء تحت رقم ٤ .

عن سعد بن عبدالله؛ و محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن محمد قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شيء؟ قال: يغتسل ويعيد الصلاة إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله. قال محمد: وقال أبو جعفر عليه السلام: من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم يجد بولاً، فقد انتقض غسله، وإن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بولاً فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً<sup>(١)</sup>.

و روى هذا الحديث في الاستبصار<sup>(٢)</sup> معلقاً عن الحسين بن سعيد.

صحر: و عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن منصور - يعني ابن حازم - عن أبي عبدالله عليه السلام مثل ذلك إشارة إلى حديث قبله رواه بإسناد من الموثق رجاله [الاسناد]: عن الحسين بن سعيد، عن عثمان، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول، فخرج منه شيء؟ قال: يعيد الغسل، قلت: فالمرأة يخرج منها بعد الغسل؟ قال: لا تعيد، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من الرجل<sup>(٣)</sup>.

و كأن الكلام من الفرق أتى في الرّوايتين بنوع اختلاف، فقال في رواية منصور بعد قوله: «مثل ذلك»: و قال: «لأن ما يخرج من المرأة ماء الرجل».

و روى الشيخ هذا الخبر أيضاً بإسناد آخر من نوع ما أشار إليه، وهو بإسناده عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن عبدالله بن مسكان،

(١) التهذيب في حكم جنابته تحت رقم ٩٨.

(٢) في باب وجوب الاستبراء من الجنابة تحت رقم ٤.

(٣) راجع حكم الجنابة من التهذيب تحت رقم ١١٢.

عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام وذكر المتن بعينه إلا قال: «فما الفرق فيما بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل»<sup>(١)</sup>.  
واتفق في رواية الشيخ لهذا الخبر في الاستبصار خلل لا بأس بالتنبيه عليه، لا يهامه صحة الإسناد على القول المشهور، وذلك أنه رواه عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن سليمان بن خالد. ولا يخفى أن هذا الطريق هو السابق بإسناده عن أحمد بن محمد، وقد أثبت فيه الوساطة بينه وبين ابن مسكان؛ وأيضاً والحسين بن سعيد رواه عن ابن مسكان بواسطتين في الإسناد الأوّل وبواحدة في الثاني، فكيف يعقل رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه بغير واسطة؟! هذا وفي المتن المروي في الاستبصار مخالفة في عبارة الفرق حيث قال: «فما الفرق بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من الماء»<sup>(٢)</sup> إنما هو من ماء الرجل».

ن: محمد بن يعقوب؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللاً وقد كان بال قبل أن يغتسل، قال: إن كان بال قبل الغسل فلا يعيد الغسل<sup>(٣)</sup>.

و رواه الشيخ في التهذيب<sup>(٤)</sup> بإسناده، عن علي بن إبراهيم بسائر

(١) التهذيب الباب تحت رقم ٩٥.

(٢) في النسخة المطبوعة بالنجف «من المرأة» راجع الاستبصار باب وجوب

الاستبراء من الجنابة تحت رقم ١.

(٣) الكافي باب الرجل والمرأة يغتسلان من الجنابة تحت رقم ٢ وفيه «ان كان

بال قبل أن يغتسل - الخ».

(٤) المصدر باب حكم الجنابة تحت رقم ٩٦، والاستبصار باب وجوب الاستبراء

تحت رقم ٢.

الطريق ، و في الاستبصار متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب ببقية السند ، والمتن فيهما يخالف ما في الكافي في غير موضع ، لكن بمجرّد اللفظ ، وبينهما أيضاً قليل اختلاف في بعض الألفاظ و ما ذلك بغريب و إنّما الغريب هو الاتفاق ، والله المستعان .

## أبواب

### غسل الحيض والاستحاضة والنفاس وأحكامها

❦ (باب ما يعرف به دم الحيض) ❦

صحرو: محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ؛ و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن محمد بن خالد ، عن خلف ابن حماد الكوفي ، قال : تزوّج بعض أصحابنا جارية معصراً<sup>(١)</sup> لم تطمث ، فلما اقتضتها سال الدم ، فمكث سائلاً لا ينقطع نحواً من عشرة أيام ، قال : فأروها القوابل و من ظنّ أنّه يبصر ذلك من النساء ، فاختلن ، فقال بعض : هو دم الحيض ، وقال بعض : هو دم العذرة<sup>(٢)</sup> ، فسألوا عن ذلك فقهاءهم مثل أبي حنيفة وغيره من فقهاءهم فقالوا : هذا شيء قد أشكل والصلاة فريضة واجبة فلتتوضأ و لتصل و ليمسك عنها زوجها حتّى ترى البياض ، فإن كان دم الحيض لم تضرّها الصلاة ، و إن كان دم العذرة كانت قد أدّت الفريضة ، ففعلت الجارية ذلك ، و حججت في تلك السنة ، فلما صرنا بمنى بعثت إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام فقلت له : جعلت فداك إنّ لنا مسألة قد ضقنا بها ذرعاً ، فإن رأيت أن تأذن لي فأتيك فأسألك عنها ؟ فبعثت إليّ إذا هدأت الرجل و انقطع الطريق فاقبل

(١) المعصر: الجارية أول ما أدركت و حاضت . يقال : قد أعصرت ، كأنها

دخلت عصر شبابها أو بلغت (الصحيح) والاقتراض - بالقاف - : ازالة البكارة .

(٢) العذرة - بضم المهمله و اسكان المعجمة والراء - : البكارة .

إن شاء الله .

قال خلف : فراغت الليل حتى إذا رأيت الناس قد قلَّ اختلافهم  
بمنى توجهت إلى مضره ، فلما كنت قريباً إذا بأسود قاعد على الطريق  
فقال : من الرجل ؟ فقلت : رجل من الحاج ، فقال : ما اسمك ؟ فقلت :  
خلف بن حماد ، فقال : ادخل بغير إذن فقد أمرني أن أقعد ههنا فإذا أتيت  
أذنت لك ، فدخلت فسلمت فردَّ السَّلام وهو جالس على فراشه وحده ، ما  
في الفسطاط غيره ، فلما صرت بين يديه سألني سألته (٢) عن حاله ، فقلت  
له : إن رجلاً من مواليك تزوج جارية معصراً لم تطمئ فافترعها فغلب الدم  
سائلاً نحواً من عشرة أيام (٣) لم ينقطع ، وإن القوابل اختلفن في ذلك ،  
فقال بعضهم : دم الحيض وقال بعضهم : دم العذرة (٤) ، فما ينبغي لها أن تصنع ؟  
قال : فلتتق الله فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر  
و ليمسك عنها بعلمها ، وإن كان من العذرة فلتتق الله و لتتوضأ و لتصل  
و يأتيها بعلمها إن أحبَّ ذلك ، فقلت له : و كيف لهم أن يعلموا ما هو (٥)  
حتى يفعلوا ما ينبغي ؟ قال : فالتفت يميناً و شمالاً في الفسطاط مخافة أن  
يسمع كلامه أحد ، قال : ثم نهدي إلي (٦) فقال : يا خلف سر الله فلا تضيعوه  
و لا تعلموا هذا الخلق أصول دين الله بل ارضوا لهم ما رضي الله لهم من ضلال .

(١) أي إذا سكنت الأرجل عن التردد وانقطع الاستطراق ، يعني بعد ما يسكن

الناس عن المشي والاختلاف في الطريق .

(٢) في المصدر « سألني و سألته » .

(٣) في المصدر « لم تطمئ فلما اقتضها سال الدم فمكث سائلاً لا ينقطع نحواً

من عشرة أيام » . والافتراع : ازالة البكارة بمعنى الافتراس .

(٤) في المصدر « فقال بعضهم : دم الحيض وقال بعضهم : دم العذرة » .

(٥) في المصدر « مما هو » .

(٦) أي نهض و تقدم أو قصد إلى .



قال : ثم عقد بيده اليسرى تسعين<sup>(١)</sup> ثم قال : تستدخل القطنة ثم تدعها ملياً ثم تخرجها إخراجاً رقيقاً ، فإن كان الدم مطوّقاً في القطنة فهو من العذرة ، وإن كان مستنقماً في القطنة فهو من الحيض . قال خلف : فاستخفّني الفرح فبكيت فلمّا سكن بكائي ، قال : ما أبكك ؟ قلت : جعلت فداك من كان يُحسن هذا غيرك ؟ قال : فرفع يده إلى السماء وقال : إنّي والله ما أخبرك إلا عن رسول الله ﷺ عن جبرئيل عن الله عزّ وجلّ<sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن زياد بن سوقة ، قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اقتضت امرأته أو أمته فرأت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يوماً كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : تمسك الكرسف فإن خرجت القطنة مطوّقة بالدم فإِنَّه من العذرة ، تغتسل وتمسك معها قطنة وتصلّي ، فإن خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمّث تقعد عن الصلاة أيام الحيض<sup>(٣)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حماد ابن عيسى ؛ و عن ابن أبي عمير جميعاً ، عن معاوية بن عمّار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد ، إن دم الاستحاضة بارد ، وإن دم الحيض حار<sup>(٤)</sup> .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة فسألت عن المرأة يستمرُّ بها الدم و لاتدرى حيض هو أو غيره ، قال : فقال لها : إن دم الحيض حار ، عبيط ، أسود ،

(١) أى وضع رأس ظفر مسبحة يسراه على المفصل الأسفل من ابهامها ، فان ذلك بحساب عقود الأصابع موضع للتسعين اذا كان باليد اليمنى ، و موضع للتسعمائة اذا كان باليد اليسرى .

(٢) و (٣) الكافي باب معرفة دم الحيض والعذرة والقرحة تحت رقم ١ و ٢ .

(٤) المصدر باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة تحت رقم ٢ .

له دفع وحرارة، ودم الاستحاضة أصفر بارد، فإذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة، قال: فخرجت وهي تقول: والله أن لو كان امرأة ما زاد على هذا (١).

وروى الشيخ الخبرين الأخيرين (٢) متصلين بطريقه، عن محمد بن يعقوب بسائر الإسنادين، وقال في متن الأوّل: «إن دم المستحاضة» في الموضوعين. وفي الثاني «امرأة سألته» وقال في آخره: «والله لو كان امرأة - الخ». وروى خبر زياد بن سوقة (٣) بإسناده، عن أحمد بن محمد، وباقي الطريق متحد، وكذا الثمن إلا في قوله: «يوماً» ففي التهذيب «يومها»، وفي قوله «فإن خرج الكرسف» فلفظه «وإن خرج» وهو أنسب. وروى حديث خلف بن حماد (٤)، بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن خلف بن حماد؛ وجعفر بن محمد مشترك بين رجلين، ذكر النجاشي أن أحمد بن محمد بن عيسى يروى عنهما، أحدهما «جعفر بن محمد بن يونس»؛ وهذا أوردته الشيخ في كتاب الرجال، والآخر «جعفر بن محمد بن عون» قال النجاشي: كان وجهاً.

ثم إن متن الحديث في هذه الرواية يخالف في الصورة ما في رواية الكليني والمعنى واحد، وكأنها اختصار لتلك.

## باب

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى؛ عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في أيامها؟ فقال:

(١) الكافي باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة تحت رقم ١.

(٢) و(٣) التهذيب باب حكم الحيض والاستحاضة تحت رقم ٢ و٣١٠.

(٤) التهذيب باب زيادات الحيض تحت رقم ٧، ملخصاً.

لا تصلّي حتى ينقضى أيامها ، وإن رأَت الصفرة في غير أيامها توضأت و صلت (١) .

و رواه الشيخ (٢) بإسناده ، عن علي بن إبراهيم ؛ و محمد بن إسماعيل بسائر السند والمتن .

### باب حيض الحامل

صحى : محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ؛ و فضالة بن أيوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، أنه سئل عن الجبلى ترى الدّم أترك الصلاة ؟ فقال : نعم ، إن الجبلى ربما قذفت بالدّم (٣) .

و عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجبلى ترى الدّم و هي حامل كما كانت ترى قبل ذلك في كل شهر هل تترك الصلاة ؟ قال : تترك إذا دام (٤) .

و روى الشيخ الخبر الأوّل في التهذيب (٥) ، بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ؛ و فضالة بن أيوب ، عن أبي عبدالله عليه السلام . و روى الثاني فيه (٦) بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا إبراهيم . و ذكر المتن بعينه .

و رواهما في الاستبصار (٧) عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن

(١) التهذيب باب المرأة ترى الصفرة قبل الحيض أو بعده تحت رقم ١ .

(٢) فى التهذيب فى زيادات الحيض تحت رقم ٥٣ .

(٣) و (٤) الكافى باب الجبلى ترى الدم تحت رقم ٥ و ٣ .

(٥) و (٦) فى زيادات الحيض تحت رقم ١٠ و ١٢ .

(٧) فى باب الجبلى ترى الدم تحت رقم ٢ و ٣ .

الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ببقية الإسنادين .  
 محمد بن الحسن بن سنان ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، قال : سألت  
 أبا الحسن عليه السلام عن الجبلى ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام تصلي ؟ قال :  
 تمسك عن الصلاة <sup>(١)</sup> .

قلت : كذا في التهذيب ، و في الاستبصار رواه كلاً ولين .  
 و عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبي المعز ، قال : سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عن الجبلى قد استبان ذلك منها ترى الدم كما ترى الحائض  
 من الدم ؟ قال : تلك الهراقة ، إن كان دمًا كثيراً فلا تصلين ، و إن كان قليلاً  
 فلتغتسل عند كل صلاتين <sup>(٢)</sup> .

صحرو : و بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء  
 الفلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الجبلى ترى الدم  
 كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً في كل شهر ، قال : تمسك عن الصلاة  
 كما كانت تصنع في حيضها . فإذا طهرت صلت <sup>(٣)</sup> .

و عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن حميد بن المنشى ، قال :  
 سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الجبلى ترى الدفقة والدفقتين من الدم في  
 الأيام وفي الشهر والشهرين ، فقال : تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلاة <sup>(٤)</sup> .  
 قلت : ليس في هذا الخبر منافاة للأخبار السابقة ؛ لأن الدفقة والدفقتين  
 فقط لا يكون حياً قطعاً ، و قد ذكر الفرق بين القليل والكثير في الخبر  
 الذي رواه راوي هذا بعينه فيما مر ، و هو أقوى إسناداً و أوضح متناً .  
 و طريق هذا الحديث في الاستبصار <sup>(٥)</sup> متصل بالشيخ المفيد ، عن أحمد بن

(١) التهذيب في زيادات الحيض تحت رقم ١٦ والاستبصار باب الجبلى ترى

الدم تحت رقم ٦ .

(٢) و (٣) و (٤) التهذيب الباب تحت رقم ١٤ و ١٧ و ١٨ .

(٥) باب الجبلى ترى الدم تحت رقم ٧ .

عنه ، عن أبيه ، عن الصَّفَّار ، عن أحمد بن محمد ، و باقي الطَّريق والمتن سواء .  
 محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن  
 محبوب ، عن الحسين بن نعيم الصَّحَّاف ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنَّ  
 أمَّ ولدي ترى الدَّم وهي حامل كيف تصنع بالصَّلَاة ؟ قال : فقال لي : إذا رأيت  
 الحامل الدَّم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدَّم  
 من الشهر الذي كانت تقعد فيه ، فإنَّ ذلك ليس من الرَّحِم ولا من الطَّمث  
 فلتوضأ وتحتشي بكرسف وتصلِّي ، وإذا رأيت الحامل الدَّم قبل الوقت الذي  
 كانت ترى فيه الدَّم بقليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنَّه من الحيضة ،  
 فلتمسك عن الصَّلَاة عدَّة أيَّامها التي كانت تقعد في حيضتها ، فإن انقطع  
 الدَّم عنها قبل ذلك فلتغتسل وتصلِّ ، وإن لم ينقطع الدَّم عنها إلا بعد  
 ما تمضي الأيَّام التي كانت ترى الدَّم فيها بيوم أو يومين ، فلتغتسل ثمَّ  
 تحتشي وتستدفر وتصلِّي الظَّهر والعصر ، ثمَّ لتنظر فإن كان الدَّم فيما بينها  
 وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ وتصلِّ عند كلِّ وقت  
 صلاة ما لم تطرح الكرسف ، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدَّم وجب  
 عليها الغسل ، وإن طرحت الكرسف ولم يسال الدَّم فلتوضأ وتصلِّ ولا  
 غسل عليها . قال : وإن كان الدَّم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف  
 الكرسف صبيحاً لا يرقأ ، فإنَّ عليها أن تغتسل في كلِّ يوم و ليلة ثلاث  
 مرَّات وتحتشي وتصلِّي وتغتسل للفجر وتغتسل للظَّهر والعصر وتغتسل  
 للمغرب والعشاء ، قال : وكذلك تفعل المستحاضة فإنَّها إذا فعلت ذلك أذهب الله  
 بالدَّم عنها <sup>(١)</sup> .

و روى هذا الحديث الشيخ <sup>(٢)</sup> في التَّهذيب بإسناده عن محمد بن يعقوب  
 بالطَّريق والمتن ، و في لفظه مخالفة في مواضع قليلة ، منها قوله : « و تستدفر »

(١) الكافي باب الحبلى ترى الدم تحت رقم ١ .

(٢) باب زيادات الحيض تحت رقم ٢٠ .

ففي التهذيب و « تستثفر » و هو أنسب من جهة المعنى ، و مستعمل في غير موضع من الروايات ، و لولا أنه وقع في الكافي تفسير للاستذفار إماماً من كلام مصنّفه أو في جملة حديث يأتي في باب الاستحاضة ، لكان الظنّ الغالب أنه مصحّف لتقارب اللفظين في الخطّ ، و مثله في أحاديثنا كثير للتساهل في الضبط حتى من المتقدمين ، و قد مرّ لذلك شواهد .

و رواه الشيخ من طريق آخر في التهذيب <sup>(١)</sup> أيضاً صورته : أخبرني الحسين بن عبيدالله - يعني الغضائري - ، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري ، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة الحافظ ، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودي ؛ و أخبرني أحمد بن عبدون ، عن أبي الحسن عليّ بن محمد بن الزبير ، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك ، عن الحسن ابن محبوب ، عن الحسين بن نعيم الصحّاف .

و قرينة الحال في هذا الطّريق يشهد بأخذ الحديث من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب ، و للشيخ طريق غير هذا واضح الصّحّة إلى رواية جميع كتب الحسن بن محبوب ؛ فإنّه قال في الفهرست : أخبرني بجميع كتبه و رواياته عدّة من أصحابنا ، و قد بيّنا في مقدّمة الكتاب أنّ المفيد (ره) من جملة العدّة عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و الهيثم بن أبي - مسروق ؛ و معاوية بن حكيم ، عن الحسن بن محبوب ، و إنّما أورد الشيخ ذلك الطّريق لعلوه ، و قد أشرنا في المقدّمة إلى أنّه يؤثّر الطّرق العالية ، و كأنّها كانت عنده مساوية لغيرها في القبول و إن كانت بالنسبة إلينا بعد العهد قد صارت متفاوتة ، و مع ذلك فالطّريق الذي أوردّه هنا مع علوه معتبر ؛ فإنّ الحسين بن عبيدالله الغضائريّ ، و هارون بن موسى التلعكبريّ من مشاهير شيوخ الأصحاب ، و خصوصاً التلعكبريّ ، فإنّه جليل القدر

(١) باب حكم الحيض تحت رقم ٥٤ .

ظاهر الثقة .

والحافظ ابن عقدة وإن كان فاسد المذهب ؛ لأنّه زبيدي ، لكن حاله في جلاله القدر والثقة والأمانة مشهور بين أصحابنا لا ينكر .  
و أحمد بن الحسين الأودي ذكر الشيخ والنجاشي أنه ثقة مرجوع إليه وأنه بوّب كتاب المشيخة بعد أن كان منشوراً فجعله على أسماء الرجال .  
وأما ابن عبدون ، فهو من جملة شيوخ الأصحاب أيضاً ذكره الشيخ والنجاشي وقال كل منهما : إنّه شيخه ؛ وزاد النجاشي في حكايته عنه أنه لقي أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بابن الزبير و كان علواً في الوقت ، وهذا ما أشرنا إليه من سبب إثبات الرواية عنه ، فإن الوسائط بين الشيخ وبين ابن محبوب في طريق المفيد خمس ؛ وفي طريق الغضائري أربع ، وفي طريق ابن عبدون ثلاث .

ثم إنّ متن الحديث في هذه الرواية يخالف ذلك المتن في كثير من الألفاظ ، وليس بمؤثر في المعنى إلا في قوله : « تستذفر » فإن فيه « فلتغتسل و لتحتش و لتستنفر » فوافق ما أورده في الكتاب من الطريق الآخر .

محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الجبلى ترى الدّم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً في كلّ شهر ؟ فقال : تمسك عن الصلّاة كما كانت تصنع في حيضها ، فإذا طهرت صلّت <sup>(١)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سليمان بن خالد قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك الجبلى ربما طمئت ؟ فقال : نعم و ذلك أنّ الولد في بطن أمّه غذاؤه الدّم فربما كثر ففضل عنه ، فإذا فضل دفتته ، فإذا دفتته حرمت عليها الصلّاة <sup>(٢)</sup> .

(١) و (٢) الكافي باب الجبلى ترى الدم تحت رقم ٣ و ٦ .

## باب أدنى الحيض و أقصاه

صحى : محمد بن الحسن ، بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام : إن أكثر ما يكون الحيض ثمان ، و أدنى ما يكون منه ثلاثة <sup>(١)</sup> .

صحرو : محمد بن الحسن ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن يعقوب بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : أدنى الحيض ثلاثة ، و أقصاه عشرة <sup>(٢)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ (ره) في التهذيب أن الخبر الأول شاذٌ أجمعت العصابة على ترك العمل به ، و في الاستبصار أن إجماع الطائفة على خلافه . قال : ولو صح كان معناه أن المرأة إذا كان من عاداتها أن لا تحيض أكثر من ثمانية أيام ، ثم استحاضت واستمر بها الدم حتى لا يتميز لها دم الحيض من دم الاستحاضة ، فإن أكثر ما يحتسب به من أيام الحيض ثمانية أيام حسب ما جرت عاداتها قبل استمرار الدم .

و لا يخفى ما في التأويل الذي ذكره من البعد ، والمتجه عمله على إرادة الأكثرية بحسب العادة والغالب ، لا في الشرع ، والأمر كذلك ؛ فإن بلوغ العشرة على سبيل الاعتياد غير معهود ، و لا يخفى أن ترك التأنيث في « ثمان » غير مناسب ، والنسخ فيه متفقة ، و تأنيث الثلاثة بعده تبين الخلل .

ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ؛ و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام ، و أكثر ما يكون عشرة أيام <sup>(٣)</sup> .

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ،

(١) و (٢) التهذيب باب حكم الحيض تحت رقم ٢٢ و ١٩ .

(٣) الكافي باب أدنى الحيض تحت رقم ٢ .



قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض ، فقال : أدناه ثلاثة ، وأبعده عشرة <sup>(١)</sup> .  
و روى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الخبر متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب  
بالإسناد والتمن .

### باب أقل الطهر بين الحيضتين

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ،  
عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يكون القرءُ في  
أقل من عشرة أيام فما زاد ، أقل ما يكون عشرة أيام من حين تطهر إلى  
أن ترى الدم <sup>(٣)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ،  
عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا رأت المرأة الدم قبل عشرة ،  
فهو من الحيضة الأولى ، وإن كان بعد العشرة ، فهو من الحيضة المستقبلة <sup>(٤)</sup> .  
و روى الشيخ هذين الخبرين في التهذيب <sup>(٥)</sup> ، أما الأوّل فبإسناده  
عن أحمد بن محمد بسائر الطرق والتمن ، وأسقط منه لفظ « أيام » . و أما الثاني  
فبإسناده ، عن علي - يعني ابن إبراهيم - ببيئته سنده و متنه مع زيادة لفظ  
« أيام » بعد قوله : « قبل عشرة » .

والعجب أن الشيخ اقتصر في ابتداء هذا السند على لفظ « علي » <sup>(٦)</sup> مع  
عدم تقدّم بيان له قريب ، كما هي طريقتهم في محال الاختصار ، بل قبله

(١) الكافي باب أدنى الحيض تحت رقم ٣ .

(٢) في التهذيب باب حكم الحيض تحت رقم ١٧ .

(٣) الكافي باب أدنى الحيض تحت رقم ٢ .

(٤) المصدر باب المرأة ترى الدم قبل أيامها تحت رقم ١ .

(٥) باب حكم الحيض تحت رقم ٢٣ و ٢٦ .

(٦) في النسختين المطبوعتين من التهذيب « علي بن إبراهيم ، عن أبيه » .

بغير فصل حديثٌ ابتداءً سنده بعلي بن مهزيار ، فلولا وضوح الأمر [١] كان مظنة توهم أنه المراد ، و في الكافي مع سبق ذكر علي بن إبراهيم في حديث قبله بغير فصل ذكره مبيّناً ، وما أدري ما عذر الشيخ في هذا الاختصار مع كثرة التطويل في غيره (١) .

و روى في الاستبصار (٢) الخبر الأوّل عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الصفار ، عن أحمد بن محمد ، بسائر السند والمتن كما في التهذيب . ولا يخفى أنّ إطلاق الحكم في الحديث الحسن بأنّ الدّم الذي تراه المرأة قبل العشرة من الحيضة الأولى مقيّد بعدم زيادته مع الأيّام الماضية من - الحيضة عن العشرة ، لما قد علم من عدم زيادة الحيضة عليها ، و لتقرّر الحكم و معهوديته ساغ الإطلاق .

### باب حدّ اليأس من الحيض

ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن الحجّاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : حدّ التي يئست من المحيض خمسون سنة (٣) .  
و رواه الشيخ (٤) بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ببيّنة السند والمتن . وهذا الحكم مرديّ من عدّة طرق أخرى ، منها طريق صحيح على المشهور إلى ابن أبي عمير ، و أرسله و صورته في الكافي : « عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن ظريف ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام » (٥) .

(١) الظاهر سقوط « ابن إبراهيم » من نسخة المؤلف .

(٢) باب أقل الطهر تحت رقم ١ .

(٣) الكافي باب المرأة يرتفع طمثها ثم يعود تحت رقم ٤ .

(٤) في التهذيب في زيادات الحيض تحت رقم ٦٠ .

(٥) الكافي الباب تحت رقم ٣ .

و في التّهذيب<sup>(١)</sup> بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن ظريف - الخ. والمتن فيهما « قال: إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة - و في التّهذيب: حمراً -<sup>(٢)</sup> إلا أن تكون امرأة من قريش » .

و منها طريقان ضعيفان، أحدهما في أخبار الحيض و صورته في الكافي هكذا: « علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: المرأة التي قد يئست من المحيض حدّها خمسون سنة »<sup>(٣)</sup>.

و في التّهذيب<sup>(٤)</sup> عن سهل بن زياد ببقية السند والمتن، و طريق روايته لكتاب سهل: أبو الحسين بن أبي جبيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل؛ قال الشيخ: ورواه محمد بن الحسن بن الوليد؛ عن سعد؛ والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه. والثاني في أخبار الطلاق؛ و طريقه في الكافي<sup>(٥)</sup>: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام.

و في التّهذيب<sup>(٦)</sup> بإسناده، عن محمد بن يعقوب بالطريق المذكور، و منته بعد الحكم بنفي العدّة من الطلاق عن ثلاث: « إحداهن التي قديست من المحيض و مثلها لا تحيض، قال: قلت: و ما حدّها؟ قال: إذا كان لها خمسون سنة » .

(١) باب الزیادات فی حکم الحيض تحت رقم ٥٩ .

(٢) فی المصدر مثل ما فی الكافي .

(٣) الكافي الباب تحت رقم ٢ .

(٤) التّهذيب الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٥٨ .

(٥) كتاب الطلاق باب طلاق التي لم تبلغ تحت رقم ٤ .

(٦) فی أحكام الطلاق تحت رقم ١٤١ .

### ﴿ باب ذهاب حيض المرأة سنين ثم يعود ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري - هو أحمد بن إدريس -  
عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن القاسم ، قال :  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ذهب طمثها سنين ، ثم عاد إليها شيء ،  
قال : ترك الصلاة حتى تطهر <sup>(١)</sup> .

ورواه الشيخ <sup>(٢)</sup> بإسناده ، عن أبي علي الأشعري بسائر الطرق والمتن .

### باب النهي عن سقى الجارية الدواء إذا ارتفع عنها

#### الحيض شهراً

صحى : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن  
ابن محبوب ، عن رفاعة بن موسى النخاس ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشتري  
الجارية فربما احتبس طمثها من فساد دم أو ريح في رحم فتسقى دواء لذلك  
فتطمث من يومها ، أيجوز لي ذلك و أنا لا أدري من حبل أو غيره ؟ فقال  
لي : لا تفعل ذلك ، فقلت له : إنَّما ارتفع طمثها منها شهراً ، و لو كان ذلك  
من حبل إنَّما كان نطفة كمنطفة الرجل الذي يعزل ، فقال لي : إنَّ النطفة  
إذا وقعت في الرحم تصير إلى علقه ، ثم إلى مضغة ، ثم إلى ما شاء الله ، وإنَّ  
النطفة إذا وقعت في غير الرحم لم يخلق منها شيءٌ فلا تسقها دواءً إذا ارتفع  
طمثها شهراً و جاز وقتها الذي كانت تطمئ فيه <sup>(٣)</sup> .

### ﴿ باب ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن

(١) الكافي باب المرأة يرتفع طمثها ثم يعود تحت رقم ١ .

(٢) في التهذيب في زيادات حيضه تحت رقم ٥٧ .

(٣) الكافي باب المرأة يرتفع طمثها من علة تحت رقم ٢ .

محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن داود بن فرقد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية مدركة و لم تحض عنده حتى مضى لذلك ستة أشهر و ليس بها حمل ؟ قال : إن كان مثلها تحيض و لم يكن ذلك من كبر ، فهذا عيب ترد منه <sup>(١)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز و جل : « **إِنْ ارْتَبْتُمْ** » [ف] قال : ما جاز الشهر ، فهو ريبة <sup>(٢)</sup> .

### باب ما تمنع منه الحائض

صحى : محمد بن الحسن باسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عبد الله بن سنان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه ؟ قال : نعم ، ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً <sup>(٣)</sup> . و قد مرّ هذا الخبر في أبواب الجنابة أيضاً .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : سألته كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد و لا تضع فيه ؟ فقال : لأنّ الحائض تستطيع أن تضع ما في يدها في غيره ، و لا تستطيع أن تأخذ ما فيه إلا منه <sup>(٤)</sup> .

(١) الكافي باب المرأة يرتفع طمئنها من علة تحت رقم ٣ .

(٢) الكافي أبواب الحيض الخبر الثاني من الباب الاول ، و ظاهر هذا الخبر مخالف لقول كافة فقهاءنا و لكثير من الاخبار ، و حملوه على أن الريبة والاختلاط يحصل بهذا القدر و ان لم يترتب عليه حكم المذكور في الآية و هي في سورة الطلاق : ٤ .

(٣) التهذيب باب حكم الجنابة تحت رقم ٣٠ .

(٤) الكافي باب الحائض تأخذ من المسجد تحت رقم ١ ، والنهي عن الوضع محمول عند أكثر فقهاءنا على التحريم ، و عند سلال على الكراهة . و ذكروا أن الوضع فرق فيه بين أن يكون من خارج المسجد أو داخله كما يقتضيه الاطلاق .

ورواه الشيخ <sup>(١)</sup> بإسناده، عن أحمد بن محمد بباقي الطريق والمتن .  
 ن : و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن  
 عبدالله بن يحيى الكاهلي ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن المرأة يجامعها  
 زوجها فتحيض وهي في المغتسل ، تغتسل أو لا تغتسل ؟ قال : قد جاءها ما  
 يفسد الصلاة ، فلا تغتسل <sup>(٢)</sup> .

وروى هذا الخبر أيضاً الشيخ في موضعين من التهذيب <sup>(٣)</sup> بإسناده ، عن  
 أحمد بن محمد ؛ و باقي الطريق متحد ، و كذا المتن إلا أنه أسقط الفاء من  
 قوله : « فلا تغتسل » في أحد الموضعين ، وأبدل في الآخر قوله : « تغتسل أولاً »  
 بقوله : « فتغتسل أم لا » .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ،  
 عن نوح بن شعيب ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام :  
 الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب و يقرءان من القرآن  
 ما شاء الله إلا السجدة ، و يدخلان المسجد مجتازين ، و لا يقعدان فيه ، و  
 لا يقربان المسجدين الحريمين <sup>(٤)</sup> .

و هذا الحديث مرّ في أبواب الجنابة أيضاً .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،  
 عن داود بن فرقد ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن التعويد يعلق على  
 الحائض ؟ قال : نعم لا بأس ، قال : و تقرؤه و تكتبه و لا تصيبه يدها <sup>(٥)</sup> .  
 و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ،

(١) في التهذيب في زيادات حيضه تحت رقم ٥٦ .

(٢) الكافي باب المرأة ترى الدم و هي جنب تحت رقم ١ .

(٣) في زيادات أغساله تحت رقم ٢١ و في زيادات حيضه تحت رقم ٤٧ .

(٤) المصدر في زيادات أغساله تحت رقم ٢٥ .

(٥) الكافي باب الحائض والنفساء تقرءان القرآن تحت رقم ٥ .

عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن التعويد يعلق على الحائض ؟ فقال : نعم إذا كان في جلد أو فضة أو قصبه حديد <sup>(١)</sup> .

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ؛ وحماد ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحائض تقرأ القرآن و تحمد الله <sup>(٢)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن زيد الشحام ؛ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تقرأ الحائض القرآن والنفساء والجنب أيضاً <sup>(٣)</sup> .  
و قد مر في أبواب الجنابة <sup>(٤)</sup> خبران في هذا المعنى من الصحيح .

### ﴿ ( باب ) ﴾

صحر : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي عبيدة ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطامث تسمع السجدة ، فقال : إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها <sup>(٥)</sup> .

محمد بن الحسن باسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ابن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الحايض هل تقرأ القرآن و تسجد سجدة إذا سمعت السجدة ؟ قال : تقرأ ولا تسجد <sup>(٦)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ - رحمه الله - أن أمر الحائض بالسجود إذا سمعت

(١) الى (٣) الكافي باب الحائض والنفساء تقرأ القرآن تحت رقم ٢١١ و ٢١٢ .

(٢) راجع ص ١٨٠ .

(٣) المصدر الباب تحت رقم ٣ .

(٤) الاستبصار كتاب الصلاة باب الحائض تسمع سجدة العزائم تحت رقم ٢ ، وفيه

«لا تقرأ ولا تسجد» و في التهذيب في زيادات كيفية صلاته تحت رقم ٢٨ كما في المتن .

السجدة ، محمول على الاستحباب ، و نهىها عنه محمول على جواز تركه ، فلا تنافي بينهما؛ ويمكن أن يقال: إن الأمر مخصوص بالعزائم والنهي عام فيختص بغيرها، ولقد أغرب العلامة في المختلف فقال: إن النهي محمول على المنع من قراءة العزائم؛ فكأنه عليه السلام قال: و لا تقرأ العزيمة التي تسجد منها؛ قال: وإطلاق المسبب على السبب مجازاً جائز .

### ﴿ ( باب ) ﴾

صحر: محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن محمد بن أبي حمزة قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: تختضب المرأة وهي طامث؟ فقال: نعم <sup>(١)</sup>.

قلت: هكذا أورد الحديث في التهذيب، والإسناد المذكور له صحيح على القول المشهور، وفي نسختين عندي للكافي عن محمد بن أبي حمزة، عن علي بن أبي حمزة <sup>(٢)</sup>، قال: قلت؛ وعلي مشترك بين أخي محمد و هو مثله موثق بشهادة الواحد، و بين البطائني و ضعفه مشهور، و لا قرينة واضحة على تعيين أحدهما، و يشهد لصحة ما ذكره الشيخ أن المحقق في المعتبر، روى الحديث عن الحسين بن سعيد، و ظاهره الأخذ من كتبه في هذا و في غيره، و لم يثبت في الطريق واسطة بين محمد بن أبي حمزة، و بين أبي إبراهيم عليه السلام و هو في طبقة من روى عنه.

### ﴿ ( باب ما ينبغي للحائض أن تفعل عند وقت كل صلاة ) ﴾

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ و عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن

(١) التهذيب في حكم حيضه تحت رقم ٩٥ .

(٢) الظاهر « علي بن أبي حمزة » نسخة بدل عن محمد بن أبي حمزة لا الواسطة

بينه و بين الامام كما هو ظاهر النسخ التي تكون عندي .



زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا كانت المرأة طامناً فلا تحل لها الصلاة، وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة، ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه وتهلله وتحمده كمقدار صلاتها؛ ثم تفرغ لحاجتها (١).

قلت: ينبغي أن يراد من اللام في «لحاجتها» معنى «إلى» لينتظم مع المعنى المناسب هنا لتفرغ وهو يقصد، لأنه أحد معانيه؛ ففي القاموس: «فرغ إليه قصد».

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمار بن مروان، عن زيد الشحام، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينبغي للحائض أن يتوضأ عند وقت كل صلاة، ثم تستقبل القبلة وتذكر الله مقدار ما كانت تصلي (٢).

وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير؛ وحماد، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تتوضأ المرأة الحائض إذا أدادت أن تأكل، وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت القبلة وهللت، وكبرت، وثلت القرآن، وذكرت الله عز وجل (٣).

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة، وتذكر الله، قال: أما الطهر فلا ولكنها تتوضأ في وقت الصلاة، ثم تستقبل القبلة وتذكر الله (٤).

وروى الشيخ (٥) الخبرين الأولين متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب بالإسناد والمتن، إلا أنه كرر «قال» في الأول، وجعل موضع الواو في

(١) و(٢) الكافي باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة تحت رقم ٣ و ٤.

(٣) و(٤) المصدر الباب تحت رقم ٢ و ١.

(٥) في التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٢٨ و ٢٧.

« و تذكر » فاء في الثاني .

### ﴿ باب حكم الوطى في الحيض ﴾

صحر : محمد بن الحسن باسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن صفوان ، عن عيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي طامث ، قال : لا يلتمس فعل ذلك وقد نهى الله أن يقربها ، قلت : فإن فعل فعليه كفارة ؟ قال لا أعلم فيه شيئاً يستغفر الله [تعالى] <sup>(١)</sup> .

### ﴿ باب ما للرجل من الحائض ﴾

صحى : محمد بن علي بن الحسين - رضي الله عنه - عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري جميعاً ، عن أحمد ؛ وعبد الله ابني محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير . ح : وعن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ؛ وجعفر بن محمد بن مسرور ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمه عبد الله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي ؛ أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض ما يحل لزوجها منها ؟ قال : تنزر بإزار إلى الركبتين ويخرج سرتها ثم له ما فوق الأزار <sup>(٢)</sup> .

صحر : محمد بن الحسن باسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي - يعني محمد بن خالد ، عن عمر بن يزيد ؛ قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين أليتيها ، ولا يوقب <sup>(٣)</sup> .

(١) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٤٤ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٢٠٤ . ولعل المراد بما فوق الأزار أعالي بدنهما ، ويمكن

الحمل على ما هو خارج الأزار . وورد في الصحيح كراهة الاستمتاع من الحائض ما بين السرة والركبة .

(٣) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ١٥ .

و رواه في الاستبصار<sup>(١)</sup> عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، ببقية الإسناد والمتن.

### باب مناولة الحائض للرجل الماء والخمرة

ن : محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الحائض تناول الرجل الماء، قال : قد كان بعض نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسكب عليه الماء وهي حائض وتناوله الخمر<sup>(٢)</sup>.

و رواه الشيخ<sup>(٣)</sup> بإسناده عن محمد بن إسماعيل بسائر الطرق والمتن . قال ابن الأثير : « في حديث أم سلمة قال لها وهي حائض : « ناوليني الخمر<sup>(٤)</sup> ، وهي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصر أو نسجة خوص ونحوه من النبتات ، ولا تكون خمر<sup>(٥)</sup> إلا في هذا المقدار » .

### باب الرجوع في أمر الحيض والعدة إلى النساء

صحى : محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن جميل بن دراج، عن زرارة، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : العدة والحيض إلى النساء<sup>(٥)</sup>.

و رواه في الاستبصار<sup>(٦)</sup> عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن

(١) الباب الاول من أبواب الحيض تحت رقم ٥ .

(٢) الكافي باب الحائض تتناول الخمر تحت رقم ١ . وسكب الماء سكباً :

صبه ، والخمر - بالضم - : سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل .

(٣) في التهذيب في زيادات الحيض تحت رقم ٦١ .

(٤) في الفقيه قال النبي (ص) لبعض نسائه : ناوليني الخمر ، فقالت : انى حائض ،

فقال لها : أحيضك في يدك ؟ » .

(٥) التهذيب في زيادات الحيض تحت رقم ٦٦ .

(٦) كتاب الطهارة باب في الحيض والعدة إلى النساء تحت رقم ١ .

الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ببقية السند والمتن .  
والمعهود المتكرر رواية الحسين بن سعيد ، عن جميل بالواسطة ، وهي  
في الغالب محمد بن أبي عمير ، وقد يكون هو مع فضالة ، ومع فرض الانحصار  
فيهما لا يقدر سقوطها في صحته كما أشرنا إليه في الفائدة الثالثة من  
مقدمة الكتاب .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،  
عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : العدة والحيض للنساء ، إذا  
ادعت صدقت <sup>(١)</sup> .

ورواه الشيخ <sup>(٢)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ببقية الطريق والمتن ،  
وفيه كما ترى دلالة على ما قلناه ، من أن الواسطة التي سقطت من الطريق  
الأول هي ابن أبي عمير .

وقد أورد الشيخ في الكتابين <sup>(٣)</sup> حديثاً ضعيف الطريق يتضمن عدم  
قبول دعوى امرأة أنها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض إلا أن يشهد نسوة  
من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت ، ثم قال الشيخ : الوجه  
في الجمع بينهما أن المرأة إذا كانت مأمونة قبل قولها .  
ولا يخفى أن مفاد الحديث على تقدير العمل به أخص مما ذكره  
الشيخ إذ الدعوى فيه مخالفة للعادة الجارية قليلة الوقوع .

(١) الكافي كتاب الطلاق باب ان النساء يصدقن في العدة والحيض تحت رقم ١ .

(٢) في التهذيب كتاب الطلاق باب عدد النساء تحت رقم ١٧٤ .

(٣) التهذيب في زيادات حكم الحيض تحت رقم ٦٥ مسنداً عن السكوني ، عن

جعفر ، عن أبيه عليهما السلام « أن علياً عليه السلام قال في امرأة ادعت أنها حاضت  
ثلاث حيض في شهر قال : كلفوا نسوة من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما  
ادعت فان شهدن صدقت والا فهي كاذبة » وفي الاستبصار باب ان العدة والحيض  
الى النساء و يقبل قولهن فيه تحت رقم ٢ .

### ﴿ باب استبراء الحائض قبل الغسل ﴾

صحى : محمد بن يعقوب - رحمه الله - عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه ، فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل ، وإن لم تر شيئاً فلتغتسل ، وإن رأت بعد ذلك صفرة فلتتوض<sup>١</sup> و لتصل<sup>(١)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه بلغه أن نساء كانت إحداهن<sup>٢</sup> تدعو بالمصباح في جوف الليل تنظر إلى الطهر ، فكان يعيب ذلك و يقول : متى كان النساء يصنعن هذا ؟! <sup>(٢)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ثعلبة ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان ينهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن في المحيض بالليل و يقول : إنها قد تكون الصفرة والكدره<sup>(٣)</sup> .

و روى الشيخ الخبر الأول<sup>(٤)</sup> متصلاً بطريقه ، عن محمد بن يعقوب ؛ و باقي السند و المتن كما في الكافي إلا أنه قال : « فلتتوضأ » و قد ذكرنا فيما مضى أن الهمز أولى من تركه على ما يقتضيه كلام أهل اللغة ، لكن الترك في لفظ الكافي كثير و كان الشيخ يصلحه<sup>(٥)</sup> .

### باب استظهار الحائض إذا أتى وقت طهرها و لما تطهر

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ،

(١) و (٢) و (٣) الكافي باب استبراء الحائض تحت رقم ٢ و ٤ و ٥ .

(٤) في التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٣٢ .

(٥) في النسخ المطبوعة من الكافي و بعض المخطوطة منه « فلتتوضأ » كما

عن ابن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الحائض كم تستظهر ؟ فقال : تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة <sup>(١)</sup> .

صحر : وعن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن محمد بن عمرو بن سعيد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الطامث كم حدّ جلوسها ؟ فقال : تنتظر عدّة ما كانت تحيض ، ثمّ تستظهر بثلاثة أيّام ، ثمّ هي مستحاضة <sup>(٢)</sup> .

وروى الشيخ عن أبي عبدالله المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن عمرو بن سعيد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الطامث و حدّ جلوسها ، فقال : تنتظر عدّة ما كانت تحيض ، ثمّ تستظهر بثلاثة أيّام ، ثمّ هي مستحاضة <sup>(٣)</sup> .  
وقد وقع إيراد الشيخ لهذين الطريقتين مقترنين كما أوردناهما ، ولولا ذلك لاحتمل قوياً أن يكونا طريقاً واحداً عرض له خلل ، إمّا بزيادة كلمتي « عن محمد » أو نقيصتهما .

ورواه في الاستبصار <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، ببقية السند و المتن كما في الأوّل ؛ وفيه إشعار بالاتحاد و أنّ الخلل هو النقيصة ، لكنّه روى بعده بغير فصل حديثاً معلقاً عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عمرو بن سعيد الزيّات ؛ و أوردّه بهذه الصّورة أيضاً في زيادات الحيض من التهذيب <sup>(٥)</sup> .

وروى في أخبار النفاس <sup>(٦)</sup> حديثاً عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عمرو ، وهذا

(١) و (٢) و (٣) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٦١ و ٦٣ و ٦٤ .

(٤) باب الاستظهار للمستحاضة تحت رقم ٣ و ٤ .

(٥) الباب المذكور تحت رقم ٨٢ .

(٦) الاستبصار باب أكثر أيّام النفاس تحت رقم ٤ .

يقتضى ترجيح كون الخلل هو الزيادة؛ لأن أحمد بن محمد الذي يروى عن محمد بن خالد، هو ابن عيسى، والاسناد المذكور صريح في روايته عن محمد بن عمرو وغير واسطة، فيبعد إثباتها حينئذ، ويقرب كون «أحمد بن محمد» هو ابن خالد<sup>(١)</sup>.

### باب موافقة من انقطع عنها الحيض قبل أن تغتسل

صحى: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة ينقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها، قال: إذا أصاب زوجها شبق فليأمرها فلتغتسل فرجها ثم يمستها إن شاء قبل أن تغتسل<sup>(٢)</sup>.

و رواه الشيخ<sup>(٣)</sup> بإسناده، عن محمد بن يعقوب بباقي الطريق والمتن .  
قال ابن الأثير: الشبق - بالتحرريك - شدة الغلظة و طلب النكاح ،  
و فسر الغلظة بهيجان شهوة النكاح من الرجل والمرأة وغيرهما .

### باب ما يجزى الحائض من الماء في الغسل

صحى: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزأها<sup>(٤)</sup>.  
و رواه الشيخ في التهذيب<sup>(٥)</sup> بإسناده عن أحمد بن محمد، بسائر الطريق والمتن .

ن: و عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم؛ و عن

(١) في الفائدة الثانية من خاتمة الجامع المراد بأبي جعفر الذي روى عنه سعد،

هو ابن عيسى .

(٢) الكافي كتاب النكاح باب مجامعة الحائض قبل أن تغتسل تحت رقم ١ .

(٣) في التهذيب في زيادات فقه النكاح تحت رقم ١٦٠ .

(٤) الكافي باب غسل الحائض تحت رقم ٢ .

(٥) في زيادات الحيض تحت رقم ٧٢ .

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير جميعاً، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن النساء اليوم أحدثن مشطاً تعدن إحداهن إلى القرامل من الصوف ففعله الماشطة تصنعه من الشعر، ثم تحشوه بالرّياحين، ثم تجعل عليه خرقة رقيقة، ثم تخيطه بمسلة، ثم تجعلها في رأسها، ثم تصيبها الجنابة؟ فقال: كان النساء الأول إنما تمشط المقاديم<sup>(١)</sup>، فإذا أصابهنّ الغسل تغدر<sup>(٢)</sup>، مرها أن تروّي رأسها من الماء و تعصره حتى تروّي، فإذا روي فلا بأس عليها، قال: قلت: فالحائض؟ قال: تنقض المشط نقضاً<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الخبر محمول على استحباب النقض للحائض استظهاراً في إيصال الماء إلى الرأس، ووجه الفرق بين الحائض والجنب حصول المشقة بالنقض في الجنابة لتكرّر الحاجة إلى الغسل فيها و انتفاؤها في الحيض، لأنّه يتأخّر مدّة، وقد دلّ الخبر الأوّل على الاجتزاء بإيصال الماء إلى الشعر في الحائض، كما دلّ الأخير على الاجتزاء به في الجنب.

والقرامل صفائر من شعر أو صوف أو أبريسم تصل به المرأة شعرها،

(١) في المصدر «يمشطن المقاديم» أي كن يكتفين بمشط مقاديم رؤوسهن ولا-

يمشطن خلفها.

(٢) كذا في نسخ الكتاب، و في المصدر «بقدر» - بالطاق والذال المعجمة -

و في بعض نسخه «تقدر» وقال الفيض - رحمه الله - أي بسبب حدث جنابة أو دم،

والتروية المبالغة في إيصال الماء، من الروى. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله -

قوله: «تعدر» أي بجنابة.

(٣) الكافي باب غسل الحائض تحت رقم ١، و قوله «تنقض المشط نقضاً»

محمول على الاستحباب لأن الجنابة أكثر وقوعاً من الحيض والنقض في كل مرة لا يخلو

من عسر و حرج بخلاف الحيض فانها في الشهر مرة، وأيضاً الخبائة الحاصلة من

الحيض أكثر منها من الجنابة فتأمل (المرأة).



قاله ابن الأثير .

و قوله : « فإذا أصابهنَّ الغسل تغدر » معناه ترك الشعر على حاله ولا ينقض ، قال في القاموس : غدده تركه و بقاءه كغادره .

### ﴿ باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ﴾

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضي الصيام ؟ قال : ليس عليها أن تقضي الصلاة ، و عليها أن تقضي صوم شهر رمضان ، ثم أقبل علي فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة عليها السلام ، و كان يأمر بذلك المؤمنات <sup>(١)</sup> .

و روى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الخبر عن المفيد ، عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي ، عن علي بن إبراهيم ؛ و عن أبي غالب الزراري ؛ و أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ؛ و سائر السند واحد إلا أنه قال : عن عمر بن أذينة ، و المثنى متفق .

### ﴿ باب ﴾

صحر : محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب - يعني ابن يزيد - عن أبي همام ، عن أبي الحسن عليه السلام في الحائض : إذا اغتسلت

(١) الكافي باب الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة تحت رقم ٣ . و كان لفظه عاينها السلام من زيادات النسخ زعماً منهم أن المراد بفاطمة هي ابنة رسول الله صلوات الله عليهما وآلهما ، وقال صاحب الحقائق : أن المراد بفاطمة هنا بنت أبي حبيش المذكورة في أبواب الحيض والاستحاضة لأنها كانت مشهورة بكثرة الاستحاضة و السؤال عن مسائلها في ذلك الزمان - انتهى ، أقول : ذكر فاطمة بنت أبي حبيش في كتب العامة و صحاحهم في أبواب الحيض والاستحاضة كثير .

(٢) التهذيب باب حكم الحيض تحت رقم ٣١ .

في وقت العصر تصلي العصر ، ثم تصلي الظهر <sup>(١)</sup> .

قلت : هذا الخبر يخالف بظاهره ما هو المعروف بين الأصحاب و نطق به غيره من الأخبار ؛ فإن صلاة الظهر إن أُريد بها القضاء ، فعموم الحكم بعدم وجوب قضاء الصلاة على الحائض ينافية ، وإن أُريد منها الأداء ، فهي مقدمة على العصر فيه ، وقد حمله الشيخ <sup>(٢)</sup> على حصول الظهر في وقت الظهر ففرقت حتى يضيق الوقت للعصر فيوجد حينئذ سبب القضاء وهو حسن ، وفي عدة أخبار تصريح به و سنوردها . و يمكن أيضاً أن يكون وارداً على جهة التقيّة ، و مثله في أخبار المراقبت كثير و ستراه إن شاء الله .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : أيثما امرأة رأَت الظهر وهي قادرة على أن تغتسل في وقت صلاة ، ففرقت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى ، كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرقت فيها ، وإن رأَت الظهر في وقت صلاة فقامت في تهيئة ذلك فجاز وقت [ال] صلاة و دخل وقت صلاة أخرى ، فليس عليها قضاء ، و تصلي الصلاة التي دخل وقتها <sup>(٣)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٤)</sup> بإسناده عن علي بن إبراهيم ببقية السند ، و في المتن قليل اختلاف لفظي .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحجاج - هو عبد الله بن محمد - ، عن ثعلبة ، عن معمر بن يحيى ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحائض تطهر عند العصر تصلي الأولى ؟ قال : لا ، إنما تصلي الصلاة

(١) في زيادات حكم الحيض تحت رقم ٤٤ .

(٢) في الاستبصار باب الحائض تطهر عند وقت الصلاة تحت رقم ٥ .

(٣) الكافي باب المرأة تحيض بعد دخول وقت الصلاة تحت رقم ٤ .

(٤) باب زيادات الحيض من التهذيب تحت رقم ٣٢ .

التي تطهر عندها (١).

قلت : هذا محمول على إرادة الوقت المضيّق كما سيأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله .

و بإسناده ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا رأَت المرأة الطَّهْرَ وَ هِيَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ نَمَّ أَخَّرَتِ الْغَسْلَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى كَانَ عَلَيْهَا قِضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَّطَتْ فِيهَا ، وَإِذَا طَهَّرَتْ فِي وَقْتِ ، فَأَخَّرَتِ الصَّلَاةَ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى نَمَّ رَأَتْ دَمًا كَانَ عَلَيْهَا قِضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَّطَتْ فِيهَا (٢) .

قلت : ينبغي أن يكون المراد من قوله في هذا الخبر : « و إذا طهرت في وقت - إلخ » أنّها إذا كانت طاهراً و أخّرت الصلاة فجاءها الحيض ، و هذا هو الذي فهمه الشيخ و غيره منه ، و ظاهره أن العبادة قاصرة في تأديته و إلا فإرادة الطهر المجدد لا ينقظم مع إيجاب القضاء إذا رأَتْ بعده دمًا قبل أن تصلي ، و اعلم أن هذا الخبر والذي قبله مرويان في الكافي أيضاً (٣) ، لكن اتفق في كلّ من إسنادهما تصحيف على ما رأيت في نسخ الكتاب ، و لهذا عدلت عن إيرادهما منه ، و التصحيف في الأوّل لمعمر بن يحيى بمعمر بن عمر ، و في الثاني لعليّ بن رثاب بعليّ بن زيد ، و قد روى المحقق في المعتمد الخبر الأوّل عن معمر بن يحيى ، و الثاني عن عليّ بن إبراهيم بعين الإسناد الذي ذكره الشيخ ، و في الاستبصار (٤) أو ردهما متصّلين بطريقه عن محمد بن يعقوب و بقيّة السنّدين كما في التهذيب و كأنه مؤذن بأنّ التصحيف حادث .

(١) و (٢) المصدر الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٢١ و ٣١ .

(٣) المصدر باب المرأة تحيض بعد دخول وقت الصلاة تحت رقم ٢ و ٣ .

(٤) باب المرأة تحيض بعد أن دخل عليها وقت الصلاة تحت رقم ٤ .

## ﴿ باب ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كمي بن علي ، عن ، علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة ، وإن بنات الأنبياء لا يطمنن <sup>(١)</sup> .

و روى من طريق آخر فيه ضعف ، عن أبي جعفر عليه السلام : إن الله فطم فاطمة عليها السلام بالعلم و عن الطمث <sup>(٢)</sup> .

و روى الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه <sup>(٣)</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسلاً أنه قال : إن فاطمة ( صلوات الله عليها ) ليست كأحد منكن ، إنها لا ترى دمًا في حيض و لا نفاس كالحورية .

و روى في العلل بطريق فيه مجاهيل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنه سئل ما البتول ؟ فإننا سمعناك يا رسول الله تقول إن مريم بتول و فاطمة بتول ، فقال : البتول التي لم تر حمرة قط . قال الصدوق : أي لم تحض فإن الحيض مكروه في بنات الأنبياء .

و لا يخفى ما في هذه الروايات من المنافاة <sup>(٤)</sup> لما سبق في حديث قضاء الحائض للصوم دون الصلاة من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر فاطمة عليها السلام بذلك ، و وجه الجمع حمل أمره صلى الله عليه وآله وسلم لها على إرادة تعليم المؤمنات و هو نوع من التجوز في الخطاب شائع ، و لعل المقتضى له في هذا الموضع رعاية خفاء هذه الكرامة كغيرها مما ينافي ظهوره بلاء التكليف .

(١) الكافي قسم الاصول كتاب الحجة باب مولد فاطمة عليها السلام تحت رقم ٢ .

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٦ ، و لفظ الخير : « والله لقد فطمها الله بالعلم

و عن الطمث في الميثاق » . (٣) المصدر تحت رقم ١٩٤ .

(٤) و بناء على كونها بنت أبي حبيش فلا منافاة .

و ربما كان قوله في آخر الحديث : « كان يأمر بذلك المؤمنات » إشارة إلى ما ذكرناه بأن يجعل المشار إليه بذلك في هذه العبارة قوله : « كان يأمر فاطمة عليها السلام » و لو اتحد المشار إليه في العبارتين لاستغنى عن قوله ثانياً : « وكان يأمر بذلك » و اكتفى في إفادة المعنى بعطف المؤمنات كما لا يخفى .

### ﴿ باب الاستحاضة ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر - يعني ابن سويد - عن ابن سنان - هو عبدالله - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر ، ثمّ تغتسل عند المغرب فتصلّي المغرب والعشاء ، ثمّ تغتسل عند الصبح فتصلّي الفجر ، ولا بأس أن يأتيها بعلمها متى شاء إلاّ في أيام حيضها فيعتزلها زوجها ، و قال : لم تفعله امرأة قطّ احتساباً إلاّ عوفيت من ذلك <sup>(١)</sup> .

صحرو : و بإسناده ، عن موسى بن القاسم ، عن عباس - يعني ابن عامر - عن أبان - هو ابن عثمان - عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المستحاضة أيطأها زوجها ؟ و هل تطوف بالبيت ؟ قال : تقعد قرءها الكذي كانت تحيض فيه ، فإن كان قرؤها مستقيماً فلتأخذ به ، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل و لتسدخل كرسفاً ؛ فإذا ظهر عن الكرسف فلتغتسل ، ثمّ تضع كرسفاً آخر ، ثمّ تصلّي ، فإذا كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ، ثمّ تصلّي صلاتين بغسل واحد ، و كل شيء استحلّت به الصلاة فليأتها زوجها ، و لتطف بالبيت <sup>(٢)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب <sup>(٣)</sup> ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ،

(١) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٥٩ .

(٢) باب الزيادات في فقه الحج تحت رقم ٣٦ .

(٣) الكافي باب جامع في الحائض والمستحاضة تحت رقم ٢ .

عن حماد بن عيسى؛ وابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المستحاضة تنتظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقر بها بعلمها، وإذا جازت أيامها ورأت الدّم يثقب الكرسف اغتسلت للظّهر والعصر، تؤخّر هذه وتعجل هذه، والمغرب والعشاء غسلاً، تؤخّر هذه وتعجل هذه، وتغتسل للصّبح وتحتشي وتستنفر ولا تحني<sup>(١)</sup>، وتضمّ فخذيها في المسجد وسائر جسدها خارج، ولا يأتيها بعلمها أيام قرئها، وإن كان الدّم لا يثقب الكرسف توضّئت ودخلت المسجد وصليت كلّ صلاة بوضوء، وهذه يأتيها بعلمها إلاّ في أيام حيضها.

قال في القاموس: حنى يده يحنيها: لواها، والعود والظّهر: عطفهما.  
وعن محمد، عن الفضل، عن صفوان، عن محمد الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المرأة تستحاض، فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن المرأة تستحاض، فأمرها أن تمكث أيام حيضها لا تصلي فيها، ثمّ تغتسل وتستدخل قطنة وتستنفر بثوب، ثمّ تصلي حتى يخرج الدّم من وراء الثوب، وقال: تغتسل المرأة الدّميّة بين كلّ صلاتين.  
والاستذفار أن تطيب وتستجمر بالدخنة وغير ذلك. والاستنثار أن يجعل مثل ثفر الدّابة<sup>(٢)</sup>.

قلت: قوله: «والاستذفار - إلخ» هو الكلام الذي أشرنا إليه في باب حيض الحامل وقد وقع في الكافي مقترناً بهذا الحديث كما ترى، والظاهر أنّه من كلام مصنّفه، وحيث قام احتمال كونه من جملة الحديث أوردناه بصورته.

(١) في بعض النسخ من المصدر «لا تحيي» أي لا تصلي صلاة التخيّة وفي بعض نسخه «لا تحتي» . وما في الصلب أصوب ومعناه مناسب أي لا تحني ظهرها كثيراً مخافة أن يسيل الدم.  
(٢) المصدر باب جامع في الحائض تحت رقم ٣. والدمية منسوبة إلى الدم كالدّموية.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلّي المغرب والعشاء، ثم تغتسل عند الصبح فتصلّي الفجر، ولا بأس بأن يأتيها بعلها إذا شاء إلا أيام حيضها فيعزلها زوجها، قال: وقال: لم تفعله امرأة قط احتساباً إلا عوفيت من ذلك (١).

وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك إذا مكثت المرأة عشرة أيام ترى الدّم، ثم طهرت فمكثت ثلاثة أيام طاهراً، ثم رأيت الدّم بعد ذلك، أتمسك عن الصلاة؟ قال: لا، هذه مستحاضة تغتسل وتستدخل قطنة بعد قطنة، وتجمع بين صلاتين بغسل، ويأتيها زوجها إن أراد (٢).

وروى الشيخ الخبير الأول والأخير (٣) متّصلين بطريقه، عن محمد بن يعقوب ببيّنة الإسنادين، وفي متن الأوّل مخالفة لما في الكافي في عدّة مواضع حيث قال: «المستحاضة تنظر أيامها» ثم قال: فإذا جازت، وقال: «و للمغرب والعشاء غسلاً» ثم قال: «وتستنفر وتحشى» وقال: «توضّأت» (٤). وأسقط من متن الثّاني قوله: «بعد قطنة».

وهذه الأخبار كما رأيت متّفقة في الدلالة على انتفاء الوساطة في الاستحاضة بين القليلة الموجبة للوضوء فقط، والكثيرة الموجبة لكل من صلاة الصّبح والظّهرين والعشائين غسلاً، (٥) وقد مرّ في باب حيض الحامل خبران

(١) و (٢) الكافي باب جامع في الحائض تحت رقم ٥ و ٦.

(٣) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٥٦ و ٥٨.

(٤) قوله «تنظر»، «فإذا»، «للمغرب»، «توضّأت» في الكافي أيضاً مثل ما في

التهذيب ولعل الاختلاف كان في نسخة المصنف.

(٥) ويأتي ان شاء الله في كتاب الصوم حديث يشهد بذلك أيضاً (منه رحمه الله).

من الصحيح بمعناها، و يجيء في باب النفاس حديث يوهم خلاف ذلك، و  
سند كره عند إيراده ما يتضح به الاتفاق.

### ﴿ باب النفاس ﴾

صحى : محمد بن يعقوب - رضي الله عنه - عن عدة من أصحابنا، عن  
أحمد بن محمد؛ و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ و عن محمد بن إسماعيل، عن  
الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، قال :  
قلت له : النفساء متى تصلي؟ قال : تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن  
انقطع الدّم و إلا اغتسلت و احتشيت و استنشرت و صلت، فإن جاز الدّم  
الكرسف تعصبت و اغتسلت، ثم صلت الغداة بغسل؛ و الظهر و العصر بغسل،  
والمغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدّم الكرسف صلت بغسل واحد.  
قلت : و الحائض؟ قال : مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدّم و إلا فهي  
متحاضة تصنع مثل النفساء سواء، ثم تصلي و لا تدع الصلاة على حال،  
فإن النبي ﷺ قال : « الصلاة عماد دينكم »<sup>(١)</sup>.

و رواه الشيخ<sup>(٢)</sup>، عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن  
عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز،  
عن زرارة؛ و المتن متفق إلا في يسير من لفظه.

و هذا هو الحديث الذي يوهم في حكم الاستحاضة خلاف ما مر في  
بابها و غيره حيث قال فيه « و إن لم يجز الدّم الكرسف صلت بغسل واحد »  
و ذلك حكم المتوسط التي أثبتتها جمع من الأصحاب؛ فيراد من عدم جواز  
الدّم الكرسف عدم سيلانه عنه مع غمسه له، و الأظهر أن المراد من الغسل  
الواحد ما يقع من النفاس أو الحيض بعد الاستظهار، و حاصل المعنى

(١) الكافي باب النفساء تحت رقم ٤.

(٢) في التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٤٨.



حينئذ أنه مع عدم نفوذ الدم من الكرسف لا يجب به الغسل . فتصلي بالغسل الأول الذي اغتسلته بعد استظهارها بيومين ؛ ولئن نوزع في أظهيرية هذا [المعنى] فلا أقلّ من مساواته للاحتمال الآخر ، ولا مساغ مع الشكّ للخروج عن تلك الأخبار الصريحة المتكثّرة .

واعلم أنّ المحقق أنكر الوسطى في المعبر ولم يتنبّه لما قلناه في توجيه عدم صلاحية هذا الخبر لإبائها ، بل اعتمد على الطعن في طريقه ، فقال : إنّ المفتي فيه مجهول فلعلّه ممن لا يجب اتباع قوله ، ولو قيل : هذا تقدير لا يساعد عليه النظر و زرارة على صفة العدالة ، فلا يقول إلاّ توقيفاً ، قلنا : هو لم يفت وإنّما أخبر ولا عهد على المخبر إذا حكى القول وإن لم يعلم صدقه ، و تبعه في هذا الكلام تلميذه الفاضل في المنتهى ، و ما أعجبه وأبعده عن مقتضى الذوق السليم بعد فرض عدالة الرّأي و صحة عقيدته ، فكيف إذا انضمّ ذلك إلى جلاله قدره و علمه و فضله مع ما هو معلوم من عادة السلف في مثله ، كما نبّهنا عليه في مقدّمة الكتاب ، وليت شعري أين وجد المحقق لزرارة أو غيره من رواة حديثنا حكاية استفقاء لغير المعصوم<sup>(١)</sup> وإببات ما يفتيه به في غضون ما يرويه ما هذا بموضع شكّ ولا مظنة ريبة ، وإنّما هي غفلة عن حقيقة الحال و قلّة تدبّر في محلّ الحاجة الشديدة إلى كثرته و قد اغترّ بمثله المتأخرون فاقتفوا فيه الأثر ، والتحقّق أحقّ أن يتبع .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن

(١) قد يوجد في بعض الروايات حكاية كلام بعض الرواة من غير استفقاء ولا

تقديم سؤال ، فمن ذلك ما في الفقيه ( تحت رقم ١١٨٥ ) روى عبدالله بن المغيرة قال : كان منصور بن حازم يقول : إذا أتيت الامام وهو جالس قد صلى ركعتين فكبر ، ثم اجلس ، فاذا قمت فكبر » والظاهر أن حكاية هذا الكلام إنما هي لاعتقادهم أن المتكلم أخذه عن معصوم (ع) (منه رحمه الله) .

الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن الفضيل بن يسار ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : النفساء تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ، ثم تغتسل كما تغتسل المستحاضة <sup>(١)</sup> .

قلت : هكذا ذكر الشيخ هذا الحديث في التهذيب ، ورواه الكليني بطريق حسن يأتي . و بين القدر المشترك من الإسناد في الروايتين اختلاف ، حتى أن الشيخ أورده بطريق الكليني أيضاً <sup>(٢)</sup> ، ولم يقبسه لذلك ، ورواه من طريق ثالث ليس من الصحيح ولا الحسن <sup>(٣)</sup> وهو بصورة ما في رواية الكليني ، والاعتبار يشهد بأنه الصحيح ، و سيعلم ذلك عند إيرادنا له في الحسن ، وليس للاختلاف المذكور أثر في الحكم ، وإنما الغرض بيان الواقع ، وفي المتن أيضاً تغاير و س يظهر .

محمد بن الحسن ، بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد ؟ فقال : إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل لثمانية عشرة ، ولا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين <sup>(٤)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن ابن سنان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : تقعد النفساء تسع عشرة ليلة ، فإن رأت دمًا صنعت كما تصنع المستحاضة <sup>(٥)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري جميعاً ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ؛ و محمد بن أبي -

(١) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٦٧ .

(٢) و (٣) المصدر الباب تحت رقم ٧١ و ٧٦ .

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٨٣ .

(٥) المصدر الباب تحت رقم ٨٢ .

عمير جميعاً ، عن معاوية بن عمّار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر بالبيداء لأربع بقين من ذي القعدة في حجة الوداع ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاغتسلت واحتشمت وأحرمت ولبت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . فلما قدموا مكة لم تطهر حتى نفروا من مينة وقد شهدت المواقف كلها ، عرفات وجمعاً ورمت الجمار ، ولكن لم تطف بالبيت و لم تسع بين الصفا والمروة ، فلما نفروا من منى أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاغتسلت و طافت بالبيت وبالصفا والمروة ، وكان جلوسها في أربع بقين من ذي القعدة و عشر من ذي الحجة و ثلاثة أيام التشريق <sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر ؛ فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أرادت الإحرام بذى الحليفة أن تحتشي بالكرسف والخرق و تهل بالحج ؛ فلما قدموا و نسكوا المناسك فأنت لها ثمانين عشرة [ليلة] فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تطوف بالبيت و تصلي و لم ينقطع عنها الدم ، ففعلت ذلك <sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ؛ و محمد بن خالد البرقي ؛ والعباس بن معروف ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن امرأة نفست و بقيت ثلاثين ليلة أو أكثر ثم طهرت و صلت ثم رأت دمأ أو صفرة ؟ فقال : إن كان صفرة فلتغتسل و لتصل ، و لاتمسك عن الصلاة ، و إن كان دمأ ليس بصفرة ، فلتمسك عن الصلاة أيام قرئها ، ثم لتغتسل و لتصل <sup>(٣)</sup> .

(١) الفقيه تحت رقم ٢١٥٥ .

(٢) و (٣) التهذيب باب حكم الحيض تحت رقم ٨٥ و ٧٥ .

عنه بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن امرأة نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر ، ثم طهرت و صلت ، ثم رأت دمًا أو صفرة ، فقال : إن كان صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة <sup>(١)</sup> .

صحرو : محمد بن الحسن ، بإسناده عن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : كم تقعد النفساء حتى تصلي ؟ قال : ثمانين عشرة سبع عشرة ، ثم تغتسل و تحتشي و تصلي <sup>(٢)</sup> .

و عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تقعد النفساء إذا لم ينقطع عنها الدم ثلاثين أربعين يوماً إلى الخمسين <sup>(٣)</sup> .

قلت : هذا الحديث أورده الشيخ في التهذيب على أثر الذي قبله هكذا : «وعنه عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، وكان مقتضى البناء على الظاهر عود ضمير عنه إلى أحمد بن محمد ، و هو موجب لانقطاع الطريق لأن أحمد بن محمد لا يروي عن العلاء بغير واسطة ، و لكنّه في الاستبصار <sup>(٤)</sup> أورده بهذه الصورة : «علي بن الحكم ، عن العلاء - إلخ » و في ذلك شهادة واضحة بعود ضمير «عنه» في طريق التهذيب إلى علي بن الحكم ، و إن الطريق منتزع من كتب أحمد بن محمد بصورته التي هو عليها هناك ، فيتصل الإسناد ، و يكون افتتاحه في الاستبصار بعلي بن الحكم بناء له على الإسناد السابق كما هي طريقة القدماء .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن

(١) الكافي باب النفساء تطهر ثم ترى الدم تحت رقم ٢ .

(٢) و (٣) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٨٠ و ٨١ .

(٤) باب أكثر أيام النفاس تحت رقم ١١ .

سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن النفاس وكم يجب عليها ترك الصلاة ؟ قال : تدع الصلاة مادامت ترى الدم العبيط إلى ثلاثين يوماً ، فإذا رقت و كانت صفرة اغتسلت و صلت إن شاء الله تعالى <sup>(١)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن الفضيل بن يسار ؛ و زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : النفاس تكف عن الصلاة أيام إقراءها التي كانت تمكث فيها ؛ ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضة <sup>(٢)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٣)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب ببيضة السند والمتن .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر ؛ فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين أرادت الإحرام من ذي الحليفة أن تحتشي بالكرسف والخرق ، و تهل بالحج ؛ فلما قدموا مكة و قد نسكوا المناسك و قد أتى لها ثمانية عشر يوماً ؛ فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تطوف بالبيت و تصلي و لم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك <sup>(٤)</sup> .

و رواه الشيخ أيضاً بإسناده <sup>(٥)</sup> عن محمد بن يعقوب بسائر السند ؛ مع قليل مخالفة لفظية في المتن .

واعلم : أن المعتمد من هذه الأخبار ما دل على الرجوع إلى العادة في الحيض لبعده عن التأويل و اشتراك سائر الأخبار في الصلاحية للحمل

(١) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٦٩ .

(٢) الكافي باب النفاس تحت رقم ١ .

(٣) في التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٧١ .

(٤) الكافي كتاب الحج باب المستحاضة تطوف بالبيت تحت رقم ١ .

(٥) التهذيب في زيادات فقه الحج تحت رقم ٣٣ .

على التقيّة؛ وهو أقرب الوجوه التي ذكرها الشيخ هنا للجمع، فقال: «إن كل من يخالفنا يذهب إلى أن أيام النفاس أكثر مما نقوله - قال: - ولهذا اختلفت ألفاظ الأحاديث كاختلاف العامة في مذاهبهم» .

وذكر جماعة من الأصحاب أوّلهم الشيخ - رحمه الله - في تأويل ما تضمنت قضية أسماء، أنّها محمولة على تأخر سؤالها للنبي ﷺ حتى انقضت المدّة المذكورة فيكون أمرها بعد الثمانية عشر وقع اتفاقاً لا تقديرًا، واستشهدوا له بظاهر خبر زرارة السابق، وخبّر آخر رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن محمد؛ وفضيل؛ و زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «إن أسماء بنت عميس نفست بمحمد - وساق الحديث بنحو ما في خبر زرارة إلى أن قال: - فلما قدموا ونسكوا المناسك سألت النبي ﷺ عن الطواف بالبيت والصلاة، فقال لها: منذ كم ولدت؟ فقالت: منذ ثمانى عشرة، فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل و تطوف - إلى آخر الحديث، <sup>(١)</sup> . و بصريح ما رواه الشيخ أبو جعفر الكايني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، رفعه قال: سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام فقالت: إنني كنت أفعد في نفاسي عشرين يوماً حتى أفتوني بثمانية عشر يوماً، فقال أبو عبد الله عليه السلام: و لم أفتوك بثمانية عشر يوماً؟ فقال رجل: للحديث الذي روي عن رسول الله ﷺ، أنّه قال لأسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبي بكر، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إن أسماء سألت رسول الله ﷺ و قد أتى لها ثمانية عشر يوماً، و لو سألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل و تفعل كما تفعل المستحاضة <sup>(٢)</sup> .

و وجدت في كتاب الأغسال حديثاً مسنداً يشبه أن يكون هذا الحديث المرفوع اختصاراً له، والكتاب المذكور منسوب إلى أحمد بن محمد بن عياش صاحب

(١) التهذيب في حكم الحيض تحت رقم ٨٦ .

(٢) الكافي باب النساء تحت رقم ٣ .

كتاب مقتضب الأثر في عدد الأئمة الاثني عشر، وقد عدّه الشيخ والنجاشي في جملة كتبه، وذكر النجاشي أنه كان صديقاً له ولوالده، وأنه سمع منه شيئاً كثيراً، قال: «و رأيت شيوخنا يضعفونه فلم أروعه شيئاً و تجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ وطيب الشعر وحسن الخطّ - رحمه الله وسامحه - ، هذا لفظ النجاشي، و صورة الحديث الذي أشرنا إليه هكذا:

حدّثني أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن عثمان بن عيسى<sup>(١)</sup>، عن عمر بن أذينة، عن حمران بن أعين، قال: قالت امرأة محمد بن مسلم - وكانت ولوداً - : اقرأ أبا جعفر عليه السلام وأخبره أنني كنت أقعد في نفاسي أربعين يوماً، وإن أصحابنا ضيقوا عليّ فجعلوها ثمانية عشر يوماً، فقال أبو جعفر عليه السلام: من أفتاها بثمانية عشر يوماً؟ قال: قلت: للرواية التي رووها في أسماء بنت عميس أنها نفست بمحمّد بن أبي بكر بندي الحليفة فقالت: يا رسول الله كيف أصنع؟ فقال: اغتسلي واحتشي وأهلي بالحجّ، فاغتسلت واحتشت ودخلت مكّة ولم تطف ولم تسع حتّى انقضى الحجّ، فرجعت إلى مكّة فأتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله أحرمت ولم أطف ولم أسع فقال لها رسول الله ﷺ: و كم لك اليوم؟ فقالت: ثمانية عشر يوماً فقال: أمّا الآن فاخرجي الساعة فاغتسلي واحتشي وطوفي واسعي، فاغتسلت وطافت وسعت وأحلت؛ فقال أبو جعفر عليه السلام: إنَّها لو سألت رسول الله ﷺ قبل ذلك وأخبرته لأمرها بما أمرها به، قلت: فما حدّ النفاس؟ فقال: تقعد أيامها التي كانت تطمئ فيها أيام قرئها، فإن هي طهرت وإلا استظهرت بيومين أو ثلاثة أيام، ثم اغتسلت واحتشت، فإن كان انقطع الدّم فقد طهرت، وإن لم ينقطع فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل لكلّ صلاتين وتصلّي.

والحقّ أن هذا التأويل بعيدٌ عن أكثر الأخبار المتضمنة لقضية

(١) في نسخة «حماد بن عيسى».

أسماء، فاعتماد الحمل على التقيّة في الجميع أولى .  
 وربما يعترض بعدم ظهور القائل بمضمونها من العمّة، فيجاب بأنّ  
 القضية لما كانت متقرّنة مضبوطة معروفة و ليس للإنكار فيها مجال، كان  
 التمسك بها في محلّ الحاجة إلى التقيّة مناسباً إذ فيه عدول عن إظهار  
 المذهب و تقليل لمخالفته، فلذلك تكرّرت حكايتها في الأخبار، و قد اختار  
 العلامة في المختلف العمل بمضمونها في المبتدأة، نظراً إلى أنّ المعارض لها  
 مخصوص بالمعتادة، و نوقش في ذلك بأنّ أسماء تزوّجت بأبي بكر بعد  
 موت جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه - و كانت قد ولدت منه عدّة أولاد،  
 و يبعد جداً أن لا يكون لها في تلك المدّة كلّها عادة في الحيض،  
 و هو متّجه .

وعليه أيضاً مناقشة أخرى، وهي أنّ الحكم بالرّجوع إلى العادة  
 يدلّ على ارتباط النفاس بالحيض، و اختلاف عادات الحيض لا تقتضي أكثر  
 من احتمال كون مدّة حيض المبتدأة أقصى العادات، وهي لا تزيد عن  
 العشرة، فالقدر المذكور من التّفادّات بين المبتدأة و ذات العادة لا يساعد  
 عليه الاعتبار الذي هو للجمع معيار، و لو استبعد كون التفصيل المذكور  
 في قضيّة أسماء بكماله منزّلاً على التقيّة، لأمكن المصير إلى أنّ القدر  
 الذي يستبعد ذلك فيه منسوخ، لأنّه متقدّم، و الحكم بالرّجوع إلى العادة  
 متأخّر، و إذا تعدّرت الجمع تعيين النسخ، و يكون التّقرير للحكم بعد نسخه  
 محمولاً على التقيّة، لما قلناه من أنّ في ذلك تقليلاً للمخالفة، و مع  
 تأدّي التقيّة بالأدنى لا يتخطى إلى الأعلى، والله أعلم .



## أبواب

### غسل الأموات وأحكامها وما يتعلق بذلك

❦ ( باب ثواب المرض ) ❦

صخر : عُدَّ بن يعقوب ، عن عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع رأسه إلى السماء فتبسَّمت ، فقيل له يا رسول الله : رأيناك ترفع رأسك إلى السماء فتبسَّمت؟ قال : نعم ، عجبت لملكين هبطا من السماء إلى الأرض يلتمسان عبداً مؤمناً صالحاً في مصلى كان يصلي فيه ليكتبا له عمله في يومه و ليلته ، فلم يجدها في مصلاه ، فمرجا إلى السماء ، فقالا : ربنا عبدك فلان المؤمن التمسناه في مصلاه لنكتب له عمله ليومه و ليلته ، فلم نصبه ، فوجدناه في حبالك؟ فقال الله عزَّ و جلَّ : اكتبنا لعبدي مثل ما كان يعمل في صحته من الخير في يومه و ليلته ما دام في حبالى ، فإنَّ عليَّ أن اكتب له أجر ما كان يعمل ، إذ حبسته عنه <sup>(١)</sup> .

ن : و عن عليِّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يقول الله عزَّ و جلَّ للملك الموكَّل بالمؤمن إذا مرض : اكتب له ما كنت تكتب له في صحته ؛ فإنَّني أنا الذي صيرته في حبالى <sup>(٢)</sup> .

و عن عليِّ ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن أبي الصباح ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : سهر ليلة من مرض أفضل من عبادة سنة <sup>(٣)</sup> .

(١) و (٢) و (٣) الكافي كتاب الجنائز باب ثواب المرض تحت رقم ١ و ٣ و

٤ ، و قوله « في حبالك » أى وجدناه ممنوعاً عن أفعاله الارادية كالمربوطة بالحبال .

(الحبل المتين)

### ﴿ باب حد الشكاة للمريض <sup>(١)</sup> ﴾

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سئل عن حد الشكاة للمريض ، فقال : إن الرجل يقول : سممت اليوم و سهرت البارحة ، و قد صدق و ليس هذا شكاة ، و إنما الشكوى أن يقول : لقد ابتليت بما لم يبتل به أحد ، و يقول : لقد أصابني ما لم يصب أحداً ، و ليس الشكوى أن يقول : سهرت البارحة و سممت اليوم و نحو هذا <sup>(٢)</sup> .

### باب اذن المريض فى الدخول عليه و ايدانه اخوانه بمرضه

صحر : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبدالعزيز بن المهدي ، عن يونس ، قال : قال أبو الحسن عليه السلام : إذا مرض أحدكم ، فليأذن للناس يدخلون عليه ، فإنه ليس من أحد إلا وله دعوة مستجابة <sup>(٣)</sup> .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط ، عن عبدالله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ينبغي للمريض منكم أن يؤذن إخوانه بمرضه ، فيعودونه فيوجر فيهم و يوجرون فيه ، فقل له : نعم ، هم يوجرون لمشاہم إليه ، فكيف يوجر فيهم ؟ قال : فقال : باكتسابه لهم الحسنات ، فيوجر فيهم فيكتب له بذلك عشر حسنات ،

(١) فى نسخة « حد الشكاية » و فى أخرى « حد الشكاه » وكلها صحيح .

(٢) قال العلامة المجلسى - رحمه الله - : كان هذا التفسير للشكاية التى تحبط

الثواب ، والا فالأفضل أن لا يخبر به أحداً . و يمكن حمله على الاخبار لغرض

كاخبار الطبيب . والخبر فى الكافى كتاب الجنائز باب حد الشكاية تحت رقم ١ .

(٣) الكافى باب المريض يؤذن به الناس تحت رقم ٢ .

و يرفع له عشر درجات ، و يمحي عنه بها عشر سيئات (١) .  
قلت : هكذا صورة إسناد هذا الخبر في الكافي ، و سيأتي في باب الأيدان  
بالموت إسناد من الكافي أيضاً مثله ، و فيه عن أبي ولاد ؛ و عبدالله بن سنان ،  
و هو الصحيح الموافق لما هو المعهود المتكرر من رواية ابن محبوب عن  
كل منهما بغير واسطة ، و للشئخ أيضاً هناك طريق صحيح جمع فيه بين  
روايتهما (٢) .

### ﴿ باب ثواب عيادة المريض و قدر الجلوس عنده ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن  
محبوب ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : أيُّما مؤمن عاد  
مؤمناً حين يصبح ، شيعة سبعون ألف ملك ، فإذا قعد غمرته الرحمة  
و استغفروا له حتى يمسي ، و إن عاد مساءً كان له مثل ذلك حتى يصبح (٣) .  
صحرو : و عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عبدالرحمن  
ابن أبي نجران ، عن صفوان الجمال ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من عاد  
مريضاً من المسلمين و كثر الله به أبدأً سبعين ألفاً من الملائكة ؛ يغشون رحله ،  
يسبحون فيه و يقدسون و يهللون و يكبرون إلى يوم القيامة ، نصف صلاتهم  
لعائد المريض (٤) .

(١) الكافي باب المريض يؤذن به الناس تحت رقم ١ .

(٢) التهذيب باب زيادات تلقين المحتضرين تحت رقم ١١٥ ، و يزيد ما ذكرناه  
تحقيقاً أن ابن ادريس أورد الحديثين من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب في جملة ما أورده  
في آخر السرائر من الأحاديث التي انتزعها من كتب القدماء و ذكر الاسناد في أول  
الحديثين هكذا : « أبوولاد الحناط و عبدالله بن سنان قالا : سمعنا أبا عبدالله عليه السلام  
يقول » و ذكر الحديث ثم ذكر الثاني بعده من غير إعادة للاسناد (منه رحمه الله) .

(٣) و (٤) الكافي باب ثواب عيادة المريض تحت رقم ٥ و ٦ .

ن : وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام : قال : العيادة قدر فواق ناقة أو حلب ناقة (١) .

قال الجوهري : الفواق والفواق ، ما بين الحلبتين من الوقت ؛ لأنّها تحلب ، ثمّ تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدرّ ، ثمّ تحلب ، يقال : ما أقام عنده إلاّ فواقاً ، وفي الحديث « العيادة قدر فواق ناقة » .

### ﴿ باب التلقين عند النزع ﴾

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا أدركت الرّجل عند النزع فلقنه كلمات الفرج : « لا إله إلاّ الله الحليم الكريم ، لا إله إلاّ الله العليّ العظيم ، سبحان الله ربّ السّموات السّبع وربّ الأرضين السّبع ، وما فيهنّ وما بينهنّ و ربّ العرش العظيم والحمد لله ربّ العالمين » ، قال : وقال أبو جعفر عليه السلام : لو أدركت عكرمة عند الموت لنتفتمه ، فقل لا بى عبدالله عليه السلام بماذا كان ينفعه ؟ قال : يلقنه ما أنتم عليه (٢) .

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه شهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمداً عبده ورسوله (٣) .

(١) الكافي باب فى كم يعاد المريض تحت رقم ٢ . والفواق - بالفتح

والضم - : ما بين الحلبتين من الوقت ، أو ما بين فتح يديك وقبضهما على الضرع والمراد عدم اطالة العائد جلوسه عند المريض . (فى)

(٢) المصدر باب تلقين الميت تحت رقم ٢ .

(٣) المصدر الباب تحت رقم ١ .

عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ؛ وحفص بن البخاري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنكم تلقنونا موتاكم عند الموت « لا إله إلا الله » ، ونحن تلقن موتانا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله (١) .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل على رجل من « بني هاشم » وهو يقضي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : قل : « لا إله إلا الله العلي العظيم ، لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب السموات السبع ، ورب الأرضين السبع » وما بينهما صلى الله عليه وآله و رب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين » فقالها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : الحمد لله الذي استنقذه من النار (٢) .

و روى الشيخ في التهذيب (٣) الخبرين الأولين متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب ببقية الإسناد والتمن .

### ﴿ باب ما ينبغي فعله إذا اشتد النزاع ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا عسر على الميت موته و نزعه قرب إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه (٤) .

و رواه الشيخ في التهذيب (٥) بإسناده ، عن الحسين بن سعيد بسائر السند والتمن ، إلا أنه قال : « إلى المصلي الذي كان يصلي فيه » .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس بن

(١) و (٢) الكافي الباب تحت رقم ٢ و ٩ .

(٣) في باب تلقين المحتضرين تحت رقم ٧ و ٤ .

(٤) الكافي باب إذا عسر على الميت الموت تحت رقم ٢ .

(٥) في أول زيادات تلقين المحتضرين .

معروف ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ذريح ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : ذكر أبو سعيد الخدري فقال : كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله و كان مستقيماً ، قال : فنزع ثلاثة أيام ، فغسله أهله ؛ ثم حملوه إلى مصلاه فمات فيه <sup>(١)</sup> .

صحر : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن موسى بن الحسن ، عن سليمان الجعفري قال : رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول لابنه القاسم : قم يا بني ، فاقراء عند رأس أخيك « والصفات صفاً » حتى تستتمها ، فقرأ فلماً بلغ « أهم أشد خلقاً آمن خلقنا » قضى الفتى ؛ فلماً سجى <sup>(٢)</sup> و خرجوا ، أقبل عليه يعقوب بن جعفر ، فقال له : كنا نعهد الميت إذا نزل به يقرأ عنده : « يس والقرآن الحكيم » ، فصرت تأمرنا بالصفات ؟ فقال : يا بني لم تقرأ عند مكروب من موت قط إلا عجل الله راحته <sup>(٣)</sup> .

و رواه الشيخ في التهذيب <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يحيى ، و باقى السند والمتمن متحدان .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن عثمان ، عن ذريح ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : قال علي بن الحسين صلوات الله عليه : إن أبا سعيد الخدري كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله و كان مستقيماً ، فنزع ثلاثة أيام ، فغسله أهله ، ثم حمل إلى مصلاه فمات فيه <sup>(٥)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم <sup>(٦)</sup> عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ قال : إذا اشتد عليه النزع ، فضعه في مصلاه الذي كان يصلّي فيه

(١) التهذيب فى زيادات تلقين المحتضرين تحت رقم ١٦٦ .

(٢) سجيت الميت تسجية اذا مدت عليه ثوباً - (الصحيح) .

(٣) الكافي باب اذا عسر على الميت الموت تحت رقم ٥ .

(٤) فى زيادات تلقيته تحت رقم ٣ .

(٥) و(٦) الكافي اذا عسر على الميت الموت تحت رقم ١ و ٣ .

أو عليه .

و روى الشيخ <sup>(١)</sup> هذا الخبر بإسناده عن عليّ، عن أبيه بسائر الطريق و المتن .

### ﴿ باب توجيه الميت الى القبلة ﴾

ن : محمد بن يعقوب ؛ عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ؛ عن سليمان بن خالد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا مات لأحدكم ميت ؛ فسجّوه تجاه القبلة ، و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبلاً بباطن قدميه و وجهه إلى القبلة <sup>(٢)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٣)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند ، و أسقط من المتن كلمة « إلى » من قوله « إلى القبلة » .  
و رواه من طريق آخر <sup>(٤)</sup> فيه تصحيف ، لا تكاد تشك فيه ؛ و لولاه لكان صحيحاً على القول المشهور ، و هو بإسناده ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن حماد <sup>(٥)</sup> ؛ و المتن واحد ، و التصحيف في حماد بخالد ، و هو ظاهر .

### ﴿ باب صفة تغسيل الميت ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ؛ و محمد بن خالد ، عن النضر بن سويد ، عن ابن مسكان ، عن أبي -

(١) في التهذيب باب زيادات تلقينه تحت رقم ٢ .

(٢) الكافي باب توجيه الميت الى القبلة تحت رقم ٣ .

(٣) في التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ٣ .

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٤٠ .

(٥) في النسختين المطبوعتين « سليمان بن خالد » و كأن نسخة المصنف مصحفة .

عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن غسل الميت ، فقال : اغسله بماء و سدر ؛ ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء و كافور و ذريرة إن كانت <sup>(١)</sup> و اغسله الثالثة بماء قراح <sup>(٢)</sup> ، قلت : ثلاث غسلات لجسده كله ؟ قال : نعم ، قلت : يكون عليه ثوب إذا غسل به ؟ قال : إن استطعت أن يكون عليه قميص ، فغسله من تحته ، و قال : أحبُّ لمن غسل الميت أن يلفَّ على يده الخرقه حين يغسله .

و رواه الشيخ <sup>(٣)</sup> متصلاً بطريقه ، عن محمد بن يعقوب ، و في المتن اختلاف لفظي ، حيث قال : « سألته عن غسل الميت فقلت : اغسله <sup>(٤)</sup> بماء و سدر ، ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء و كافور و ذريرة إن كانت ، و اغسله الثالثة بماء قراح ثلاث غسلات بجسده كله ؟ قال : نعم ، ثم قال : إن استطعت أن يكون عليه قميص ، تغسله من تحته » و قال : في آخر الحديث : « حتى يغسله » <sup>(٥)</sup> .

و اعلم : أن المتكرر في الطرق رواية النضر بن سويد ، عن عبدالله بن سنان ، لعبدالله بن مسكان ؛ كما اتفق في إسناد هذا الخبر في الكافي و التهذيب ؛ فيقوم فيه احتمال الغلط ، لوقوع مثله في عدّة مواضع يأتي التنبيه عليها إن شاء الله ، و يشهد له أيضاً قول الكشي : روي أن عبدالله بن مسكان

(١) ذررت الحب والملح والدواء : فرقته ، و منه الذريرة ، و هي ما يفرق على الشيء للطيب ، و ربما تخص بفتات قصب الطيب و هو قصب يجاء من الهند ، كانه قصب النشاب ، و قال في المبسوط : انه يعرف بالقحة - بالقاف و المهملة - و قال ابن ادريس : هي نبات غير معهود و يسمى بالقحان - بالضم و التشديد . و في - المعتبر : انها الطيب المسحوق (في) . و الخبر في الكافي باب غسل الميت تحت رقم ٢ .

(٢) يفتح القاف أي الماء الخالي من الخليطين يعني الخالص .

(٣) في التهذيب باب التلقين تحت رقم ٤٣ . (٤) في المطبوعتين « فقال : اغسله » .

(٥) في بعض نسخ المصدر « حين يغسله » نسخة .



لم يسمع من أبي عبدالله عليه السلام إلا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج ، ولكن كونه بتقدير وقوعه غير مؤثر في صحة الطريق يسهل الخطب .  
 محمد بن الحسن باسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، عن علي بن حديد ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ؛ والحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، قال : أخبرني أبو عبدالله عليه السلام قال : الميت يبدأ بفرجه ، ثم يوضأ وضوء الصلاة - و ذكر الحديث (١) .

قلت : كأن الظاهر من قوله : « و ذكر الحديث » أن يكون إشارة إلى موافقة المتن بحديث سابق ، فاكفى بالإحالة عليه عن إعادته ، و لكن الشيخ أورد في التهذيب على أثر هذا الحديث خبراً آخر ، و ذكر في آخره هذه العبارة ، و أورد في الاستبصار خبرين كذلك ، و كان السياق يأبى إرادة ذلك المعنى منها في الكل ، و يبعد كون المراد فيها مختلفاً ، فهي حينئذ تنبيه على أن المذكور من الحديث بعضه ، و أن له تتمّة تركت ، حيث إن غرض الشيخ من ذكر هذه الأخبار الاستدلال بها لتقديم وضوء الميت على غسله ، فلم يتعرض لنقل ما زاد على ذلك من الخبر ، والاصطلاح المشهور في مثله أن يقال : الحديث ، والأمر سهل .

ثم اعلم : أن رواية علي بن حديد ، عن ابن أبي نجران في إسناد هذا الخبر أحد المواضع التي وقع السهو فيها بوضع كلمة « عن » في موضع « واو » العطف ، كما نبهنا عليه في فوائد المقدمة .

و باسناده ، عن علي بن الحسين ابن بابويه ؛ عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، قال : كتب أحمد بن القاسم إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن المؤمن يموت فيأتيه الغاسل يغسله وعنده جماعة من المرجة هل يغسله غسل العامة ولا يعممه ولا يصير معه جريدة ؟ فكتب : يغسل غسل المؤمن وإن كانوا حضوراً ، و أما الجريدة فليستخف بها ولا يرونه ،

(١) التهذيب باب التلقين تحت رقم ٤٧ .

و ليجهد في ذلك جهده<sup>(١)</sup> .

و بإسناده، عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن أبان، عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا يسخن الماء للميت<sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، قال: كتب محمد بن الحسن - يعني الصفار - إلى أبي محمد عليه السلام في الماء الذي يغسل به الميت كم حدّه؟ فوقع عليه السلام: حدّه غسل الميت يغسل حتى يطهر إن شاء الله. قال: و كتب إليه: هل يجوز أن يغسل الميت و ماءه الذي يصبّ عليه يدخل إلى بئر كنيف؟ أو الرّجل يتوضأ و ضوء الصّلاة أن ينصبّ ماء و ضوءه في كنيف؟ فوقع عليه السلام: يكون ذلك في بلاليع<sup>(٣)</sup> .

و عن محمد بن يحيى، عن العمر كمي بن علي، عن علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الميت هل يغسل في الفضاء؟ قال: لا بأس، و إن ستر بستر فهو أحبّ إليّ<sup>(٤)</sup> .

و روى هذا الحديث الشيخ أبو جعفر ابن بابويه<sup>(٥)</sup>، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطّار، عن العمر كمي، عن علي بن جعفر عليه السلام ح و عن محمد بن الحسن الصفّار؛ و سعد بن عبدالله جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن موسى ابن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر عليه السلام .

(١) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٩٦ .

(٢) التهذيب باب التلقين تحت رقم ١٠٥ .

(٣) الكافي باب حد الماء الذي يغسل به الميت تحت رقم ٣، و البلاليع جمع

البالوعة، و المشهور كراهة ارسال ماء الغسل في الكنيف الذي يجري إليه البول و الغائط، و جواز ارساله إلى البالوعة التي تجري فيها فضلات الماء و ان كانت نجسة و يستحب أن يحفر له حفيرة مختصة به، و يمكن حمل الخبر عليه لكنه بعيد. (المرأة)

(٤) الكافي آخر باب غسل الميت .

(٥) الفقيه تحت رقم ٣٩٧ .

و روى التوقيع الأول في الحديث السابق ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، أنه كتب إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام : كم حد الماء الذي يغسل به الميت ؟ كما روي أن الجنب يغتسل بستمه أرطال من ماء والحائض بتسعة ، فهل للميت حد من الماء الذي يغسل به ؟ فوقع عليه السلام : حد غسل الميت أن يغسل حتى يطهر إن شاء الله [تعالى] .<sup>(١)</sup> قال : أبو جعفر ابن بابويه : وهذا التوقيع في جملة توقيعاته عندي بخطه عليه السلام في صحيفة .

و روى الشيخ أبو جعفر الطوسي هذا التوقيع أيضاً عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الصفار ، قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام ، وساق الحديث بنحو ما في رواية ابن بابويه إلى أن قال : فوقع عليه السلام : حد غسل الميت أن يغسل حتى يطهر إن شاء الله تعالى .<sup>(٢)</sup>

و رواه أيضاً بإسناده ، عن محمد بن الحسن الصفار قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام وساق الحديث كما رواه ابن بابويه ، ثم قال : عنه قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : هل يجوز أن يغسل الميت و ماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى بئر كنيف ؟ فوقع عليه السلام : يكون ذلك في بلاليع .<sup>(٣)</sup>

و روى حديث التمسيل في الفناء<sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجلي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن الميت يغسل في الفناء ؟ وسائر المتن واحد .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ؛ و عبد الرحمن - يعني ابن أبي نجران - عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ميت مات وهو جنب كيف يغسل ؟ وما يجزيه

(١) الفقيه تحت رقم ٣٩٣ .

(٢) و (٣) التهذيب في زيادات تلقين المحتضرين تحت رقم ٢٢ و ٢٣ .

(٤) في التهذيب الباب تحت رقم ٢٤ .

من الماء؟ قال: يغسل غسلاً واحداً يجزي ذلك للجنابة و لغسل الميت ،  
لأنّهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة (١) .

و رواه الكليني ، بإسناد من الحسن رجاله : علي بن إبراهيم ، عن  
أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، و في المتن اختلاف لفظي  
حيث قال : قلت له : مات ميت و هو جنب كيف يغسل و ما يجزيه من -  
الماء؟ قال : يغسل غسلاً واحداً يجزي ذلك عنه لجنابته و لغسل الميت ،  
لأنّهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة (٢) .

صحرو : محمد بن الحسن بإسناده ، عن النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ،  
عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت كيف يغسل؟  
قال : بماء و سدر ، و اغسل جسده كله ، و اغسله أخرى بماء و كافور ، ثم  
اغسله أخرى بماء ، قلت : ثلاث مرّات؟ قال : نعم ، قلت : فما يكون عليه  
حين يغسله؟ قال : إن استطعت أن يكون عليه قميص ، فتغسل من تحت  
القميص (٣) .

و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن يعقوب بن يقطين ، قال : سألت  
العبد الصالح عن غسل الميت أفیه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال : غسل الميت  
تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص (٤) ، ثم يغسل وجهه و رأسه بالسدر ، ثم  
يفاض عليه الماء ثلاث مرّات ، و لا يغسل إلا في قميص يدخل رجل يده

(١) التهذيب الباب تحت رقم ٢٩ .

(٢) الكافي باب الميت يموت و هو جنب تحت رقم ١ ، وقال العلامة المجلسي

- رحمه الله - : الظاهر من الخبر تداخل الغسلين لا سقوط غسل الجنابة ، وكلام الاصحاب  
مجمل بل ظاهر الاكثر سقوط غسل الجنابة .

(٣) التهذيب في زيادات تلقين المحتضرين تحت رقم ٨٨ .

(٤) الحرص - بضم الحاء و سكون الراء أو بضمهما - : الاثنان أو القلي تغسل

به الايدي بعد الاكل .

و يصب عليه من فوقه ، و يجعل في الماء شيء من سدر و شيء من كافور ، و لا يعصر بطنه إلا أن يخاف شيئاً قريباً فيمسح مسحاً رقيقاً ، من غير أن يعصر ، ثم يغسل الذي غسله يده ، قبل أن يكفنه إلى المنكبين ثلاث مرات ، ثم إذا كفنه اغتسل (١) .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن الصفار ، عن أحمد بن رزق الغمشاني ، عن معاوية بن عمار ، قال : أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالاشنان ، ثم أغسل رأسه بالسدر و لحيته ، ثم أفيض على جسده منه ، ثم أدلك به جسده ، ثم أفيض عليه ثلاثاً ، ثم أغسله بالماء القراح ، ثم أفيض عليه الماء بالكافور و بالماء القراح ، و أطرح فيه سبع ورقات سدر (٢) .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ؛ و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حسين - يعني ابن عثمان - عن ابن مسكان جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن غسل الميت ، فقال : أقعده و اغمز بطنه غمزاً رقيقاً ، ثم طهره من غمز البطن ، ثم تضجعه ، ثم تغسله تبدأ بميامنه ، و تغسله بالماء و الحرص ، ثم بماء و كافور ، ثم تغسله بماء القراح ، و اجعله في أكفانه (٣) .

قال الشيخ - رحمه الله - : ما تضمن هذا الخبر من قوله : « أقعده » موافق للعامة ، و لسنا نعمل عليه .

و بإسناده ، عن سعد بن عبد الله ، عن العباس ، عن حماد بن عيسى ؛ و عبد الله ابن المغيرة ، عن ابن سنان - هو عبد الله - عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به ؟ قال : إن عبد الله بن

(١) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٨٩ .

(٢) التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ٥٠ .

(٣) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٨٧ .

الحسن [عليه السلام] مات بالأبواء مع الحسين [عليه السلام] وهو محرم ، ومع الحسين عبد الله ابن العباس ، وعبد الله بن جعفر ، وصنع به كما يصنع بالميت ، وغطى وجهه ولم يمسه طيباً ، قال : وذلك كان في كتاب علي [عليه السلام] (١) .

قلت : هكذا صودة إسناد هذا الحديث في التهذيب ، وأرى أن فيه غلطاً ، لأن المعهود رواية سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس - وهو ابن معروف - وقد مر من ذلك طريق في أبواب النجاسات ، و آخر في أبواب الوضوء ، و ثالث في باب النفاس . وهذا الإسناد مذكور في التهذيب بعد إسناد يروي فيه سعد عن أحمد بن محمد ، فيقرب أن يكون وقع في كتاب سعد ، البناء على إسناد سابق ابتداءً بأحمد بن محمد ، عن العباس ، ثم اختصر فابتدأ في هذا بالعباس ، وغفل الشيخ عن هذا البناء ، فرواه بحذف الوسطة كما أشرنا إليه في ثالثة فوائد مقدمة الكتاب ، و تقدم له عدة نظائر .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله [عليه السلام] قال : إذا أردت غسل الميت ، فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عنك عورته ، إما قميص وإما غيره ، ثم تبدأ بكففيه ورأسه ثلاث مرات بالسدر ، ثم سائر جسده ، وابدأ بشقه الأيمن ، فإذا أردت أن تغسل فرجه ، فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ، ثم أدخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاغسله من غير أن ترى عورته ، فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة أخرى بماء وكافور وبشيء من حنوط ، ثم اغسله بماء بحت غسله أخرى حتى إذا فرغت من ثلاث جعلته في ثوب ثم جففته (٢) .

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله [عليه السلام] ، قال : قال رسول الله ﷺ لعلي [عليه السلام] : يا علي إذا أنا

(١) التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ١٣١ .

(٢) الكافي باب غسل الميت تحت رقم ١ .

مت<sup>١</sup> فاغسلني بسبع قرب من بئر غرس<sup>(١)</sup> .  
 و روى الشيخ الخبر الأوّل<sup>(٢)</sup> ، متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب ؛  
 بسائر السند ، و في المتن مخالفة لفظية في عدّة مواضع ، حيث قال : ثوباً  
 يستر عورته إما قميصاً و إما غيره ، ثمّ يبدأ بكفيه و يغسل رأسه ثمّ قال :  
 بماء و كافور و شيء من حنوط ؛ و قال : حتّى إذا فرغت من ثلاث غسلات  
 جعلته في ثوب ثمّ جففته .

و روى الثّاني بإسناده<sup>(٣)</sup> ، عن عليّ بن إبراهيم بسائر الطّرق و المتن ،  
 و ذكر أنّه غير مناف لخبر الصّفّار ، حيث نفى فيه الحدّ للماء ، لكنّه  
 يدلّ على استحباب كثرة الماء وسعته ، و الأمر كما قال .  
 و بئر غرس - بفتح الغين المعجمة ، و سكون الرّاء ، و السّين المهملة - قاله  
 ابن الأثير و ذكر أنّه بئر بالمدينة .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن سعيد ،  
 عن صفوان بن يحيى ، عن عيص ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن رجل  
 مات و هو جنب ، قال : يغسل غسلة واحدة بماء ، ثمّ يغسل بعد ذلك<sup>(٤)</sup> .  
 و رواه من طريقين آخرين ضعيفين<sup>(٥)</sup> عن عيص ، و المتن مختلفة  
 الألفاظ ، و ذكر في تأويلها باعتبار مخالفتها لما مرّ في صحيح زرارة عدّة  
 وجوه ؛ و المناسب منها الحمل على الاستحباب .

و بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن

(١) المصدر باب حد الماء الذي يغسل به الميت تحت رقم ٢ . و قال العلامة

المجلى - رحمه الله - : الظاهر أن السبع تصحيف فان أكثر الروايات وردت بالست  
 و يمكن أن يكون أحدهما موافقة لروايات المخالفين تقية .

(٢) في التهذيب باب تلقينه تحت رقم ٤٢ .

(٣) المصدر في زيادات تلقينه تحت رقم ٤٣ .

(٤) و (٥) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٣١ و ٣٢ و ٣٣ .

نوح بن شعيب ، عن شهاب بن عبد ربّه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب  
أينغسل الميت ؟ أو من غسل ميتاً أيأتي أهله ثم يغتسل ؟ فقال : هما سواء ،  
لا بأس بذلك إذا كان جنباً غسل يديه و توضأ و غسل الميت و هو جنب ،  
و إن غسل ميتاً ثم أتى أهله توضأ ثم أتى أهله و يجزيه غسل واحد لهما <sup>(١)</sup> .  
و رواه الكليني <sup>(٢)</sup> ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، بيقية الطريق ،  
والمتمن مختلف اللفاظ ؛ و ما أوردناه من رواية الشيخ أقرب إلى  
الصحة و أنسب .

محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ،  
عن إبراهيم بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما من مؤمن يغسل مؤمناً  
و يقول و هو يغسله : « ربّ عفوك عفوك » إلا عفا الله عنه <sup>(٣)</sup> .

### ﴿ باب تغسيل الرجل المرأة و عكسه ﴾

صحي : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين  
ابن سعيد ، عن فضالة بن أيّوب ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن الرجل يصلح له أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها ، إن لم يكن  
عندها من يغسلها ؟ و عن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين  
يموت ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إنَّما يفعل ذلك أهل المرأة كراهة أن ينظر  
زوجها إلى شيء يكرهونه منها <sup>(٤)</sup> .  
و رواه الشيخ في الكتابين <sup>(٥)</sup> بإسناده عن الحسين بن سعيد ، و باقي السند

(١) المصدر الباب تحت رقم ٩٥ .

(٢) في الكافي أول باب نوادر جنائزه .

(٣) المصدر باب ثواب من غسل مؤمناً من كتاب الجنائز تحت رقم ٣ .

(٤) الكافي باب الرجل يغسل المرأة تحت رقم ٢ .

(٥) التهذيب باب زيادات تلقين المحتضرين تحت رقم ٦٢ ، والاستبصار باب

جواز غسل الرجل امرأته تحت رقم ١٠ .



متحد وكذا المتن ، إلا أنه أسقط كلمة « منها » في آخر الحديث .  
 و رواه الصدوق <sup>(١)</sup> ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أيوب  
 ابن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ،  
 و في بعض نسخ من لا يحضره الفقيه « إنَّما لم يفعل ذلك أهل المرأة » والمعنى  
 واحد على التقديرين ، والمشار إليه مختلف كما هو ظاهر .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن  
 العلاء ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألته عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : نعم ،  
 من وراء الثياب <sup>(٢)</sup> .

و رواه الشيخ في الاستبصار <sup>(٣)</sup> متصلاً بطريقه ، عن محمد بن يعقوب ، عن  
 محمد بن يحيى بسائر السند والمتن ، و في التهذيب بإسناده ، عن محمد بن يحيى ،  
 ببقية السند و قال في المتن : « من وراء الثوب » .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن  
 النعمان ، عن داود بن فرقد ، قال : سمعت صاحباً لنا يسأل أبا عبدالله عليه السلام  
 عن المرأة تموت مع رجال ليس فيهم ذو محرم ، هل يغسلونها و عليها ثيابها ؟  
 قال : إذن يدخل ذلك عليهم و لكن يغسلون كفيها <sup>(٤)</sup> . و رواه الشيخ من  
 طريق آخر يأتي .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛  
 و الحميري جميعاً ، عن أحمد ؛ و عبدالله ابني محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي -  
 عمير ح و عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ؛ و جعفر بن محمد بن مسرور ، عن الحسين  
 ابن محمد بن عامر ، عن عمه عبدالله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن

(١) في الفقيه تحت رقم ٣٩٨ .

(٢) الكافي باب الرجل يغسل المرأة تحت رقم ٣ . و فيه « من وراء الثوب » .

(٣) المصدر باب جواز غسل الرجل امرأته تحت رقم ٢ .

(٤) الكافي الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٩ .

عثمان ، عن عبيدالله الحلبي أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تموت في السفر ليس معها ذو محرم ولا نساء ، قال : تدفن كما هي بشيائها ، والرجل يموت وليس معه إلا النساء ليس معهن رجال يدفن كما هو بشيائه <sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن ، بإسناده عن علي بن الحسين - يعني ابن بابويه - عن سعد - هو ابن عبدالله - عن أحمد - يعني ابن محمد بن عيسى - عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة توفيت أيصلح لزوجها أن ينظر إلى وجهها ورأسها <sup>(٢)</sup> ؟ قال : نعم <sup>(٣)</sup> .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن علي بن النعمان ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبدالله عليه السلام ؛ قال : قال في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء ؟ قال : يدفن ولا يغسل ، والمرأة تكون مع الرجل بتلك المنزلة تدفن ولا تغسل ، إلا أن يكون زوجها معها ، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ويسكب الماء عليها سكباً ، ولا ينظر إلى عورتها ، وتغسله امرأته إن مات ، والمرأة ليست بمنزلة الرجال ، المرأة أسوأ منظرأ إذا ماتت <sup>(٤)</sup> .

وعن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، في الرجل يموت وليس معه إلا نساء ، قال : تغسله امرأته ، لأنّها منه في عدّة ، وإذا ماتت لم يغسلها ، لأنّه ليس منها في عدّة <sup>(٥)</sup> .

قلت : حمل الشيخ هذا الخبر على إرادة تغسيل الزوج لها مجردة ليسلم من مخالفة ما دلت عليه الأخبار السالفة والآتية من جواز تغسيله

(١) الفقيه تحت رقم ٤٢٧ .

(٢) جواز النظر إلى الوجه والرأس لا ينافي وجوب الغسل من وراء الثياب ، وقد

استفيد منه أن الستر مختص بالعودة لا غيرها للزوج جمعاً بين الأقوال .

(٣) و (٤) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٥٩٨ .

(٥) الاستبصار في باب جواز غسل الرجل امرأته تحت رقم ٩ .

لها من وراء الثوب، و لا يخفى بعده، و الأقرب حمله على التَّقِيَّةِ (١)، فقد عزى جماعة من الأصحاب إلى أبي حنيفة القول بعدم جواز تغسيل الرَّجُلِ زوجته، و حكاه العلامة عن الثوري و الأوزاعي أيضاً، و لا يقدر في هذا الحمل مصير الشافعي و جماعة من العامة إلى الجواز، لأن الحاجة إلى التَّقِيَّةِ منوطة بالمذهب المعروف بينهم وقت صدور الفتوى، و ظاهر أن المعروف في تلك الأوقات هو مذهب النافي للجواز.

و عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن داود بن فرقد، قال: مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تموت مع رجال ليس فيهم ذو محرم هل يغسلونها و عليها ثيابها؟ فقال: إذن يدخل ذلك عليهم، و لكن يغسلون كفيها (٢).

صحح: و عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن عبد الرحمن بن أبي - عبد الله البصري قال: سألته عن امرأة ماتت مع رجال، قال: تلف و تدفن و لا تغسل (٣).

محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار ح و عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن منصور - يعني ابن حازم - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يخرج في السفر و معه امرأته يغسلها؟ قال: نعم، و أمه و أخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقة (٤).

(١) لا يخفى ما في حمل الشيخ من تقييد المطلق بالمقيد من الاتقان. و ما في الحمل على التَّقِيَّةِ من الوهن حيث لم يثبت مخالفة العامة، قال العيني في شرح صحيح البخاري: ان النساء أحق بغسل المرأة من الزوج و به قال الحسن و الثوري و الشعبي و أبو حنيفة و الجمهور على خلافه، و هو قول الثلاثة و الأوزاعي و اسحاق.

(٢) و (٣) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٧٣ و ٧٠.

(٤) الكافي باب الرجل يغسل المرأة تحت رقم ٨.

و رواه الشيخ<sup>(١)</sup> بإسناده عن أبي علي الأشعري - وهو أحمد بن إدريس - عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن منصور ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، والتمن متحد .

و رواه الصدوق<sup>(٢)</sup> ، عن منصور بن حازم عنه عليه السلام ، و في طريقه إليه جهالة ، و متنه في كتابه أقعد مما في الكافي و كتابي الشيخ حيث قال : « عن الرجل يسافر مع امرأته فتموت أيغسلها ؟ قال : نعم و أمه و أخته و نحوهما يلقي على عورتها خرقة و يغسلها » .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبدالله بن أبي يعفور أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت في السفر مع النساء و ليس معه من رجل ، كيف يصنعن به ؟ قال : يلفقنه لفاً في ثيابه و يدفنه لا يغسلنه<sup>(٣)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء ؟ قال : تغسله امرأته أو زوqrابة إن كانت له ، و تصب النساء عليه الماء صباً ، و في المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها<sup>(٤)</sup> .

(١) في التهذيب في زيادات تلقين المحتضرين تحت رقم ٦٣

(٢) في الفقيه تحت رقم ٤٣٠ .

(٣) المصدر تحت رقم ٤٢٧ والمشهور سقوط وجوب الغسل عند فقد المماثل

لظاهر بعض الاخبار و تقدم قول الشيخ (ره) بإيجاب التغسيل من وراء الستر و به قال أبو الصلاح الحلبي لروايات أخر .

(٤) الكافي باب الرجل يغسل المرأة تحت رقم ١ .

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل يغسل امرأته ، قال : نعم ، إنما يمنعها أهلها تعصباً (١) .

وراهما الشيخ (٢) بإسناده ، عن علي بن إبراهيم بسائر الإسنادين وعين المتن .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، عن الحسن ابن علي الوشاء ، عن عبدالله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته ، فإن لم تكن امرأته غسلته أولاهن به ، و تلف على يديها خرقة (٣) .

### ﴿ باب التكفين والتحنيط ﴾

صحى : محمد بن الحسن ، عن أبي عبدالله محمد بن النعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد ، وابن أبي نجران ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : العمامة للميت من الكفن هي ؟ قال : لا ، إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب [أثواب] (٤) تام لا أقل منه ، يوارى فيه جسده كله ، فما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة ، فما زاد فمبتدع ، والعمامة سنة ، وقال : أمر النبي ﷺ بالعمامة ، وعسم النبي ﷺ ؛ وبعثنا أبو عبدالله عليه السلام ونحن بالمدينة ومات أبو عبيدة الحذاء وبعث معنا بدينار فأمرنا بأن نشترى (٥) حنوطاً و عمامة ففعلنا (٦) .

(١) الكافي باب الرجل يغسل المرأة تحت رقم ١١ .

(٢) في التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٥٥ و ٦٤ .

(٣) التهذيب الباب تحت رقم ٨١ . (٤) ما بين المعقوفين موجود في المصدر .

(٥) في المصدر « وبعث إلينا أبو عبدالله عليه السلام ونحن بالمدينة لما مات

أبو عبيدة الحذاء بدينار فأمرنا أن نشترى له حنوطاً - الخ » .

(٦) باب تلقين التهذيب تحت رقم ٢٢ .

قلت : هكذا صورة هذا الحديث في التهذيب ، و في كل من إسناده و متنه خلل ، أما الإسناد ، فلأن ابن أبي نجران ؛ و علي بن حديد يرويان عن حريز بواسطة حماد بن عيسى ، فقد مرّ هذا في عدّة أسانيد ، و ذكره الشيخ في بيان طريقه إلى حريز في الفهرست ، و أما المتن فسيظهر وجهه عند إيرادنا للحديث من طريق الكليني في سلك الحسان .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبدالله بن سنان ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : كيف أصنع بالكفن؟ قال : تؤخذ خرقة فتشدُّ بها على مقعدته ورجليه ، قلت : فالأزار؟ قال : إنَّها لا تعدُّ شيئاً إنَّما تصنع ليضمَّ ما هناك لئلا يخرج منه شيء ؛ و ما يصنع من القطن أفضل منها ، ثمَّ يخرق القميص إذا غسل و ينزع من رجله ؛ قال : ثمَّ الكفن قميص غير مزور و لا مكفوف ، و عمامة يعصب بها رأسه و يردُّ فضلها على رجله (١) .

و رواه الشيخ (ره) (٢) متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بباقي الطريق و المتن . لكنّه أسقط كلمة « بها » في قوله « فتشدُّ بها » و لا يخفى ما في متن الحديث من القصور لا سيّما قوله في العمامة : « يردُّ فضلها على رجله » فإنَّه تصحيف بغير توقّف ، و في بعض الأخبار الضعيفة « يلقى فضلها على وجهه » (٣) و هو قريب لأن يصحّف برجله ، لكنّ الحديث المتضمن لذلك مختلف اللفظ في التهذيب و الكافي ، فالذي حكيناه هو المذكور في التهذيب من طريقين ، أحدهما برواية الكليني ، و في الكافي « يلقى فضلها على صدره » و بالجملة فالغالب على أخبار هذا الباب قصور العبارة أو اختلالها .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن

(١) الكافي باب تحنيط الميت تحت رقم ٩ .

(٢) في التهذيب باب تلقينه تحت رقم ٦٢ .

(٣) التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ٤٦ و ٦٨ بسند فيه سهل بن زياد .

عنه بن إسماعيل بن بزيع ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بميمص أعدك لكفني ، فبعث به إليّ ، فقلت : كيف أصنع ؟ فقال : انزع أزراره <sup>(١)</sup> .  
و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عبدالله بن سنان ،  
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : البرد لا يلف ، ولكن يطرح عليه طرْحاً ،  
وإذا أدخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبه <sup>(٢)</sup> .

و بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان ؛ عن أبي عبدالله عليه السلام  
قال : ثمن الكفن من جميع المال <sup>(٣)</sup> .

وعن الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لا تقربوا  
موتاكم النار - يعني الدُّخنة - <sup>(٤)</sup> .

صحر : عنه بن الحسن ، عن محمد بن النُّعْمان ، عن أبي القاسم جعفر بن  
محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ عن محمد بن  
إسماعيل بن بزيع ، عن عليّ بن النُّعْمان ، عن أبي مريم الأنصاري ، قال :  
سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كفّن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب ، بُرد  
أحمر حبرّة ؛ وثوبين أبيضين صحاريّين ، قلت له : و كيف صلّي عليه ؟  
قال : سجّتي بثوب و جعل وسط البيت ، فإذا دخل قوم داروا به و صلّوا  
عليه و دعوا له ، ثمّ يخرجون و يدخل آخرون ، ثمّ دخل عليّ عليه السلام القبر  
فوضعه عليّ يديه ، و أدخل معه الفضل بن العبّاس ؛ فقال رجل من الأنصار من  
بني الخيلاء يقال له : أوس بن خولي ؛ أنشدكم الله أن تقطعوا حقننا ؛ فقال له  
عليّ عليه السلام : ادخل ، فدخل معهما ؛ فسألته أين وضع السرير ؟ فقال : عند  
رجل القبر و سلّ سلّ . قال : و قال : إن الحسن بن عليّ عليهما السلام كفّن  
أسامة بن زيد في بُرد حبرّة ؛ و إن عليّاً عليه السلام كفّن سهل بن حنيف

(١) المصدر الباب تحت رقم ٥٣ .

(٢) و (٣) التهذيب في زيادات تلقيته تحت رقم ٤٥ و ٥٢ .

(٤) التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ٣٤ .

في بُرد أحر حَبْرَةَ « (١) .

قال ابن الأثير بعد أن ذكر أن في الحديث « كفن رسول الله ﷺ في ثوبين صحاريين » : صحار قرية باليمن نسب الثوب إليها ، و قيل : هو من الصحرة و هي حمرة خفيفة .

محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن عبدالله بن عامر ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة ، عن القاسم بن يزيد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ، و منطق ، و خمار ، و لفافتين (٢) .

و رواه الشيخ (٣) متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر الإسناد والمتن . محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن الحسين - يعني ابن أبي الخطاب - عن جعفر بن بشير ، عن داود بن سرحان ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في كفن أبي عبيدة الحذاء : إنَّما الحنوط الكافور ، لكن اذهب فاصنع كما يصنع الناس (٤) . و رواه الكليني بطريق فيه ضعف ، ولكنه أقعد (٥) متناً من هذا ، و صورته هكذا : « محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن داود ابن سرحان ، قال : مات أبو عبيدة الحذاء و أنا بالمدينة ، فأرسل إليّ أبو-عبدالله عليه السلام بدينار ، و قال : اشتر بهذا حنوطاً ، و اعلم أن الحنوط هو الكافور و لكن اصنع كما يصنع الناس - الحديث » (٦) .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ،

(١) الحبرة - بكسر الحاء و فتح الباء الموحدة - و هي ضرب من برود اليمن .

والخير في التهذيب باب التلقين تحت رقم ٣٧ .

(٢) الكافي باب تكفين المرأة تحت رقم ٣ .

(٣) في التهذيب باب تلقينه تحت رقم ١١٣ و فيه « و منطقة » مكان « منطق » .

(٤) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٢٩ . (٥) أي أقرب .

(٦) الكافي باب تحنيط الميت تحت رقم ١٣ .



عن حريز ، عن زرارة ؛ ومحمد بن مسلم ؛ قالوا : قلنا لأبي جعفر عليه السلام : العمامة للميت من الكفن ؟ قال : لا ، إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب و ثوب تام لا أقل منه يوارى جسده كله ، فما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة أثواب ، فما زاد فهو مبتدع ، والعمامة سنة ؛ وقال : أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمامة ، وعمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وبعث إلينا الشيخ [الصادق] ونحن بالمدينة لما مات أبو عبيدة الحذائي بدينار وأمرنا أن نشترى له حنوطاً وعمامة ففعلنا <sup>(١)</sup> .

قلت : ذكر العلامة في الخلاصة : أن جماعة يغلطون في الإسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد بن عيسى فيتوهمونه حماد بن عثمان ، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان . ونبه على هذا غير العلامة أيضاً من أصحاب الرجال ، والاعتبار شاهد به ، وقد وقع هذا الغلط في إسناد هذا الخبر على ما وجدته في نسختين عندي الآن للكافي ، ويزيد وجه الغلط في خصوص هذا السند بأن حماد بن عثمان لا تعهد له رواية عن حريز ، بل المعروف المتكرر رواية حماد بن عيسى عنه .

ثم إن قوله في الحديث : « و ثوب تام » على خلاف ما سبق في رواية الشيخ له غير خال من الأشكال بحسب ظاهره ، لاقتضائه وجوب أربعة أثواب ، ولا يعرف بذلك قائل ، وقد أوّله بعض الأصحاب بالحمل على أنه وقع بياناً لأحد الثلاثة ، وله وجه إلا أن احتمال إرادة التخيير بينه وبين الثلاثة قائم على وجه يساوي احتمال البيان أو يرجح عليه ، فلولا خلوه رواية الشيخ له بالطريق الصحيح عنه ، لم يكن القول بالاكتفاء بالثوب الشامل - كما ذهب إليه سائر - بعيداً ، تمسكاً بالأصل ، وقيام الاحتمال في الخبر .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كتب أبي في وصيته أن اكفنه في ثلاثة أثواب ، أحدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة ، و ثوب

آخر ، و قميص ، فقلت لأبي : لم تكتب هذا ؟ فقال : أخاف أن يغلبك الناس وإن قالوا : كفتنه في أربعة أو خمسة فلا تفعل ، وعممه بعمامة ، وليس تعد العمامة من الكفن ، إنَّما يعدُّ ما يلفُّ به الجسد <sup>(١)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٢)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب ، ببقية السند ، و ساق المتن إلى أن قال : « فإن قالوا : كفتنه في أربعة أو خمسة ، فلا تفعل ، قال : « وعممه بعد بعمامة - إلى آخر الحديث » و لا يخفى أن إسقاط كلمة « قال » قبل قوله : « وعممه » على ما في الكافي ليس على ما ينبغي ، وكأنَّه من سهو النسخ .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه بسائر الإسناد السابق ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور وامسح به آثار السجود و مفاصله كلّها و رأسه و لحيته على صدره من الحنوط ، و قال : حنوط الرّجل والمرأة سواء ، و قال : وأكره أن يتبع بمجمرة <sup>(٣)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٤)</sup> بطريقه متصلاً عن محمد بن يعقوب بباقي السند ، و قال في المتن : « فامسح به آثار السجود منه » و قال أيضاً : « والحنوط للرّجل والمرأة سواء » .

محمد بن الحسن باسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ابن بنت إلياس ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بدخنة كفن الميت ، و ينبغي للمرء المسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر <sup>(٥)</sup> .

قال الشيخ - رحمه الله - : الوجه في هذا الخبر التّقيّة ، لأنّه موافق للعمامة ،

(١) الكافي الباب تحت رقم ٧ . وفيه « وعممني » مكان « عممه » .

(٢) في التهذيب في باب تلقينه تحت رقم ٢٥ .

(٣) الكافي الباب السابق تحت رقم ٤ .

(٤) في التهذيب باب تلقينه تحت رقم ٥٨ .

(٥) التهذيب الباب تحت رقم ٣٥ .

والباعث له على هذا الحمل ورود عدّة أخبار بخلافه، وعدّ في جملتها صحيح أبي حمزة السابق، وعند التّحقيق لا يظهر بينهما اختلاف، كما أنّه ليس بين هذا الخبر، وبين قوله في خبر الحلبيّ: «وأكره أن يتبع بمجمرة» منافاة، إذ الظاهر أنّ المذكور في خبر الحلبيّ هو المراد من حديث أبي حمزة.

نعم في جملة الأخبار التي أوردها ما يصلح لمعارضة هذا الخبر، وهو ما رواه الكلينيّ في الحسن، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي - عبدالله عليه السلام، قال: لا يجمّر الكفن <sup>(١)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالله بن يحيى الكاهليّ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا خرج من منخر الميت الدّم أو الشيء، فأصاب العمامة أو الكفن، قرّض بالمقراض <sup>(٢)</sup>.

### ﴿ باب وضع الجريدة والتربة الحسينية مع الميت ﴾

قد مرّ في أخبار التّغسيل حديث من الصّحيح الواضح فيه ذكر الجريدة فليراجع هناك <sup>(٣)</sup>.

صحر: محمد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميريّ، عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ والحسن بن ظريف؛ وعليّ بن إسماعيل بن عيسى كلّهم، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أرايت الميت إذا مات لم تجعل معه الجريدة؟ فقال: يتجافى عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً، إنّما الحساب والعذاب كلّ

(١) الكافي باب كراهية تجمير الكفن تحت رقم ١.

(٢) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٠٢.

(٣) انظر ص ٢٤٥ خبر أيوب بن نوح.

في يوم واحد، في ساعة واحدة، قدر ما يدخل القبر و يرجع القوم، وإِنَّمَا تجعل السَّعْفَتَانِ لذلك، فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما إن شاء الله تعالى (١).

و رواه الكلينيُّ بإسناد حسن و هو: «عليُّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة» و في المتن مغايرة لما أورده السَّدوق في عدَّة مواضع، حيث قال: «لا يتجافى عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً، قال: والعذاب كلُّه - إلى أن قال: - وإِنَّمَا جعلت السَّعْفَتَانِ» وقال: «بعد جفوفهما إن شاء الله» (٢).

عنه بن الحسن بإسناده، عن محمد بن أحمد بن داود القميّ، عن أبيه، عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميريّ، قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك أم لا؟ فأجاب - وقرأت التوقيع ومنه نسخت - «يوضع مع الميت في قبره ويخلط بحنوطه إن شاء الله» (٣).

ن: محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن حريز؛ و فضيل؛ و عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: قيل لأبي - عبدالله عليه السلام: لأيّ شيء توضع مع الميت الجريدة؟ قال: إنّه يتجافى عنه العذاب ما دامت رطبة (٤).

و عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، قال: قال: إنّ الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت ممّا يلي الجلد، والأخري في الأيسر من عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص (٥).

(١) الفقيه تحت رقم ٢٠٧.

(٢) الكافي باب الجريدة تحت رقم ٤.

(٣) التهذيب كتاب المزار باب حد حرم الحسين عليه السلام تحت رقم ١٨.

(٤) و (٥) الكافي باب الجريدة تحت رقم ٧ و ٥.

و روى الشيخ هذا الخبر والذي قبله ، متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر الإسنادين <sup>(١)</sup> وقال في متن الأوَّل : «لأي شيء تكون مع الميِّت» وأسقط من الثاني لفظ «واحدة» <sup>(٢)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل قال : سألته عن الجريدة توضع من دون الثياب أو من فوقها ، قال : فوق الفميص و دون الخاصرة ؛ فسألته من أي الجانب ؟ فقال : من الجانب الأيمن <sup>(٣)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ابن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن بلال ، أنه كتب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام : الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل ، فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل ، فإنه روي عن آبائكم عليهم السلام أنه يتجافى عنه العذاب ما دامت الجريدتان رطبتين ، و أنها تنفع الكافر والمؤمن ؟ فأجاب (ع) : يجوز من شجر آخر رطب <sup>(٤)</sup> .

### ﴿ باب إيدان إخوان الميِّت بموته ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد ؛ و عبدالله بن سنان جميعاً ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ينبغى لأولياء الميِّت منكم أن يؤذوا إخوان الميِّت بموته ، فيشهدون جنازته ، ويصلُّون عليه ، ويستغفرون له ، فيكتب لهم الأجر ، و يكتب للميِّت الاستغفار ، و يكتب هو الأجر فيهم ، و فيما اكتسب له من الاستغفار <sup>(٥)</sup> .

و رواه الشيخ أبو جعفر الكليني ، بإسناد من الحسن ، رجاله : «علي بن

(١) التهذيب باب تلقينه تحت رقم ٦٥ و ١٢٣ .

(٢) لفظ «واحدة» موجود في التهذيب المطبوع .

(٣) الكافي باب الجريدة تحت رقم ١٣ .

(٤) الفقيه تحت رقم ٤٠٤ .

(٥) التهذيب باب زيادات تلقينه تحت رقم ١١٥ .

إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن الحسن ابن محبوب ، عن أبي ولاد ؛ و عبدالله بن سنان ، و المتن واحد إلا أنه قال : في آخر الحديث : « و فيما اكتسب لميتهم من الاستغفار » (١) .

صحر : محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن ذريح المحاربي ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألته عن الجنائز يؤذن بها الناس ، قال : نعم (٢) .

### ﴿ باب حمل الجنائز و المشي معها و كراهة الركوب ﴾

صحى : محمد بن علي بن الحسين - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، أنه كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن سرير الميت يحمل أله جانب يبدأ به في الحمل من جوانبه الأربعة أو ما خف على الرجل يحمل من أي الجوانب شاء ؟ فكتب : من أيها شاء (٣) .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن الحسن الصفار ، قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : أيجوز أن يجعل الميتين على جنازة واحدة في موضع الحاجة و قلة الناس ؟ و إن كان الميتان رجلاً و امرأة يحملان على سرير واحد و يصلى عليهما ؟ فوقع عليه السلام : لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد (٤) .  
صحر : محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام ، قال : سألته عن المشي مع الجنائز ، فقال : بين يديها و عن يمينها و عن شمالها و خلفها (٥) .

(١) و (٢) الكافي باب أن الميت يؤذن به الناس تحت رقم ١ و ٢ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٤٦٢ . و عنه التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٢٢ وفيه

« علي بن موسى » مكان « سعد » .

(٤) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٢٥ .

(٥) الكافي باب المشي مع الجنائز تحت رقم ٤ .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ فخرج رسول الله ﷺ في جنازته يمشي ، فقال له بعض أصحابه : ألا تركب يا رسول الله ؟ فقال : إني لا أكره أن أركب والملائكة يمشون ، وأبي أن يركب (١) .

قلت : قرينة الحال هنا دالة على أن الانقطاع الواقع في هذا الخبر سهو في النسخ لا من أصل الرواية ؛ ويشهد لذلك أيضاً أن الشيخ رواه في التهذيب عن حماد ، عن حريز ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وطريق الشيخ إلى حماد بن عيسى و إن كان غير نقي إلا أن كون الحديث مأخوذاً من كتاب حماد - كما هو مقتضى تقريب الشيخ في آخر كتابيه ، و قد ذكرناه في مقدمة الكتاب - يجبر هذا الوهن .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : حضر أبو جعفر عليه السلام جنازة رجل من قريش وأنا معه ، و كان فيها عطاء ، فصرخت صادخة ، فقال عطاء : لتسكتن أو لنرجعن ؛ قال : فلم تسكت فرجع عطاء ، قال : فقلت لأبي جعفر عليه السلام : إن عطاء قد رجع ؛ قال : ولم ؟ قلت : صرخت هذه الصادخة فقال لها : لتسكتن أو لنرجعن ، فلم تسكت فرجع ، فقال : امض فلو أننا إذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركناه له الحق لم نقض حق مسلم ، قال : فلمّا صلى على الجنازة ، قال وليها لأبي - جعفر عليه السلام : ارجع مأجوراً رحمك الله ، فإنك لا تقوى على المشي ، فأبى أن يرجع ، قال : فقلت له : قد أذن لك في الرجوع ، ولي حاجة أريد أن أسألك عنها ، قال : امض فليس بأذنه جئنا و لا بأذنه نرجع ، إنما هو فضل و أجر طلبناه فبقدر ما يتبع جنازة الرجل يؤجر على ذلك (٢) .

(١) الكافي باب كراهية الركوب مع الجنازة تحت رقم ٢ وتلقين التهذيب الرقم ٧٤ .

(٢) الكافي باب من يتبع جنازة ثم يرجع تحت رقم ٣ ، وقال العلامة في المنتهى ←

و روى الشيخ (ره) هذا الحديث <sup>(١)</sup> بإسناده عن علي بن إبراهيم بيقية الطريق ، و في المتن مغايرة لفظية في عدة مواضع ، حيث قال : « لتسكنن » في الموضوعين ، و قال : « امض بنا » في الأولى ، « و امضه » في الثانية ، و قال : « فانك لا تقدر على المشي » .

### ﴿ باب ترك القيام للجنائز إذا مرت ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى بن عمران الحلبي ، عن عبد الله بن مسكان ، عن زرارة ، قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام و عنده رجل من الأنصار ، فمرت به جنازة فقام الأنصاري و لم يقم أبو جعفر عليه السلام فقعدت معه و لم يزل الأنصاري قائماً حتى مضوا بها ، ثم جلس ، فقال له أبو جعفر عليه السلام : ما أقامك ؟ قال : رأيت الحسين بن علي عليه السلام يفعل ذلك ، فقال أبو جعفر عليه السلام : والله ما فعله الحسين عليه السلام و لا قام لها أحدٌ من أهل البيت قط ، فقال الأنصاري : شككتني - أصلحك الله - قد كنت أظنُّ إنِّي رأيت <sup>(٢)</sup> .

→ ج ١ ص ٢٢٥ : لو رأى منكراً مع الجنائز أو سمعه فان قدر على انكاره و ازالته فعل و ازاله ، و ان لم يقدر على ازالته استحب له التشيع و لا يرجع لذلك خلافاً لأحمد - انتهى . و قوله « فانك لا تقوى على المشي » لانه عليه السلام كان بادناً . و يستفاد من الخبر أمور اخر ذكره الشيخ البهائي (ره) في الجبل المتين ص ٧٠ .

(١) في التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٢٦ و فيه « لتسكنن » كما في الكافي .

(٢) الكافي في باب نادر قبل باب دخول القبر و الخروج منه تحت رقم ١ ، و الخبر

يدل على عدم استحباب القيام عند مرور الجنائز مطلقاً ، و هو المشهور بين علمائنا و فقهاء العامة ، و ذهب بعضهم الى الوجوب و بعضهم الى الاستحباب لاختلاف أخبارهم . ففي شرح صحيح البخاري للعيني « ذهب الى أن ليس على من مرت به جنازة أن يقوم لها و لمن تبعها أن يجلس و ان لم توضع الاثمة الاربعة غير أحمد و عروة بن ←



و رواه الشيخ<sup>(١)</sup> بإسناده ، عن الحسين بن سعيد بسائر الطرق و عين المتن .

### ﴿ باب كيفية الصلاة على الاموات ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت ، فقال : خمس تكبيرات ، تقول إذا كبرت : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، اللهم صل على محمد و آل محمد ، ثم تقول : « اللهم إن هذا المسجى قد آمننا عبدك ابن عبدك و قد قبضت روحه إليك و قد احتاج إلى رحمتك و أنت غنى عن عذابه ، اللهم ولا تعلم من ظاهره إلا خيراً ، و أنت أعلم بسريره ؛ اللهم إن كان محسناً فضاعف إحسانه ، و إن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته »<sup>(٢)</sup> ثم تكبر الثانية ، ثم تفعل ذلك في كل تكبيرة<sup>(٣)</sup> .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن إسماعيل بن سعد الأشعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سأنته عن الصلاة على الميت ، فقال : أما المؤمن فخمس تكبيرات ، و أما المنافق فأربع و لا سلام فيها<sup>(٤)</sup> .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : التكبير على الميت خمس تكبيرات<sup>(٥)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ؛ و هشام ابن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمساً ،

→ الزبير ، و سعيد بن المسيب ، و نافع ، و ابن جبير و قالوا : ان الامر بالقيام منسوخ ، و خالفهم جماعة و رأوها غير منسوخة .

(١) التهذيب باب زيادات تلقيته تحت رقم ١٣١ . (٢) في المصدر « اساءته » .

(٣) و (٤) التهذيب كتاب الصلاة باب الصلاة على الاموات تحت رقم ١١ و ٨ .

(٥) المصدر في الزيادات باب الصلاة على الاموات تحت رقم ٢ .

وعلى آخرين أربعاً ، فإذا كبر على رجل أربعاً اتهم (١) .  
وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم ؛ وزارة  
أنهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول : ليس في الصلاة على الميت قراءة ، ولا  
دعاء موقت ، إلا أن تدعو بما بدا لك ، وأحق الأموات أن يدعى له أن تبدأ  
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن  
أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ،  
أنه قال : لما مات آدم عليه السلام فبلغ إلى الصلاة عليه فقال هبة الله لجبرئيل تقدم  
يا رسول الله ، فصل على نبي الله ، فقال جبرئيل عليه السلام : إن الله أمرنا بالسجود  
لأنبيك فلما نتقدم أبرار ولده وأنت من أبرهم ، فتقدم فكبر عليه خمسا  
عدة الصلاة التي فرضها الله عز وجل على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي السنة الجارية  
في ولده إلى يوم القيامة (٣) .

ورواه الشيخ (٤) بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن  
خالد ، عن خلف بن حماد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، وهذا  
الطريق مشهور في الصححة بمحمد بن خالد ، وخلف بن حماد .  
وعنه أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري جميعاً ، عن  
أحمد ؛ وعبدالله ابني محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ،  
عن عبيدالله بن علي الحلبي ح و بطريق آخر عنه مرات حكايته مع هذا الطريق  
مراراً ، فهما يروي جميع روايات عبيدالله بن علي الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام ،  
أنه قال : إذا أدرك الرجل التكبير والتكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض

(١) المصدر في الزيادات الثانية من باب الصلاة على الأموات تحت رقم ٨ .

(٢) التهذيب باب الصلاة على الأموات تحت رقم ١ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٤٦٥ . وفيه «عدة الصلوات التي» .

(٤) في التهذيب في زياداته الثانية من صلاة ميتة تحت رقم ٥٩ .

ما بقي متتابعاً<sup>(١)</sup>.

و عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير؛ و صفوان بن يحيى، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا مات المؤمن فحضر جنازته أربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا: «اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منا» قال الله تبارك و تعالى: قد أجزت شهادتكم، و غفرت له ما علمت مما لا تعلمون<sup>(٢)</sup>.

و بطريقه السالف عن عبيد الله بن علي الحلبي<sup>(٣)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام [أنه] قال: إذا صليت على عدو لله عز و وجل فقل: «اللهم إنا لا نعلم [منه] إلا أنه عدو لك و لرسولك، اللهم فاحش قبره ناراً، و احش جوفه ناراً، و عجله إلى النار، فإنه كان يوالي أعداءك و يعادي أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك، اللهم ضيق عليه قبره» فإذا رفع فقل: «اللهم لا ترفعه و لا تزكّه»، و إن كان مستضعفاً فقل: «اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سبيلك و فهم عذاب الجحيم»، فإذا كنت لا تدري ما حاله فقل: «اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه»، و إن كان المستضعف منك بسبيل<sup>(٤)</sup> فاستغفر له على وجه الشفاعة منك لا على وجه الولاية.

صحر: محمد بن الحسن باسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن بن العزرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام على جنازة، فكبرت خمساً يرفع يده في كل تكبيرة<sup>(٥)</sup>.

و باسناده، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك من الصلاة على الميت

(١) و (٢) و (٣) الفقيه تحت رقم ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٩١.

(٤) أى يكون لك به نوع تعلق كأن يكون قد أحسن إليك أو يكون له قرابة إليك، ولكن الاستغفار لدفع الضرر ترحماً لا لاجل المحبة و المودة (روضة المتقين).

(٥) التهذيب فى الصلاة على الاموات تحت رقم ١٧.

تكبيرة، قال: يتم ما بقي<sup>(١)</sup>.

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن ظريف؛ ومحمد بن عيسى بن عبيد؛ وعلي بن إسماعيل بن عيسى كلهم، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة [ومحمد بن مسلم] عن أبي جعفر عليه السلام قال: الصلاة على المستضعف، والذي لا يعرف مذهبه: يصلي على النبي ﷺ ويدعى للمؤمنين والمؤمنات و يقال: «اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم»، و يقال في الصلاة على من لم يعرف مذهبه: «اللهم إن هذه النفس أنت أحيتها وأنت أمتها، اللهم ولها ما تولت، واحشرها مع من أحببت»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن عبدالله بن محمد الجمال، عن صفوان بن مهران ح وعن محمد بن علي ماجيلويه، عن عمته محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد ابن خالد، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن صفوان بن مهران الجمال، عن أبي عبدالله عليه السلام [أنه] قال: مات رجل من المنافقين فخرج الحسين بن علي عليه السلام يمشي فلقى مولى له، فقال له: إلى أين تذهب؟ فقال: أفر من جنازة هذا المنافق أن أصلي عليه؛ فقال له الحسين عليه السلام: قم إلى جنبى فما سمعتنى أقول فقل مثله؛ قال: فرفع يديه فقال: «اللهم أخز عبدك في عبادك وبلادك؛ اللهم أصله أشد نارك، اللهم أذقه حر عذابك»<sup>(٤)</sup> فإنه كان

(١) النهذيب باب زياداته الاولة من صلاة الاموات تحت رقم ٨ .

(٢) و (٣) الفقيه تحت رقم ٤٨٩ و ٣٩٠ .

(٤) رواه الكافي عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران،

عن صفوان الجمال وقال فيه: «اللهم أصله حر نارك، اللهم أذقه عذابك فإنه كان

يتولى أعداءك - الخ» (منه - رحمه الله -). راجع باب الصلاة على الناصب الرقم ٣ .

يوالي أعداءك ويعادي أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلاة على الميت ؛ قال : تكبر ثم تصلي على النبي صلى الله عليه وآله ثم تقول : « اللهم عبدك ابن عبدك ، ابن أمتك لا أعلم [منه] إلا خيراً وأنت أعلم به [منّي] ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه و تقبل منه ، وإن كان مسيئاً فاغفر له ذنبه ، وافصح له في قبره واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله » ثم تكبر الثانية و تقول : « اللهم إن كان زاكياً فزكّه ، <sup>(١)</sup> وإن كان خاطياً فاغفر له » ثم تكبر الثالثة و تقول : « اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده » ثم تكبر الرابعة ، ثم تقول : « اللهم اكتبه عندك في عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين ، واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله » ثم تكبر الخامسة و انصرف <sup>(٢)</sup> .

قلت : رواية الحلبي في طريق هذا الخبر عن زرارة من سهو الناسخين بغير شك ، و سيأتي في هذا الباب إسناد مثله ، و فيه « عن الحلبي وزرارة » وهو الصواب ، و في الباب الذي بعده حديث سنده بهذه الصيغة في الكافي و من لا يحضره الفقيه والاستبصار ، و في التهذيب اتفق له الغلط الذي وقع في طريق هذا الخبر .

و عن علي ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت ، فقال : خمس ، تقول في أولهن : « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، اللهم صل على محمد و آل محمد » ثم تقول : « اللهم إن هذا المسجى قد آمننا عبدك و ابن عبدك ، و قد قبضت روحه إليك ، و قد احتاج إلى رحمتك و أنت غني عن عذابه ، اللهم إننا لا نعلم

(١) أى فزد في تزكيته ، مثل قوله : « فزد في احسانه » أو أظهر تزكيته على

رؤوس الشهداء كقوله : « فاغفر له » في مقابله ، فان الغفران هو الستر . (الوافي)

(٢) الكافي باب الصلاة على المؤمن تحت رقم ٢ .

في ظاهره إلا خيراً وأنت أعلم بسريرته، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، ثم تكبّر الثانية، و تفعل ذلك في كل تكبيرة (١).

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي - عبدالله عليه السلام قال: تكبّر، ثم تشهد، ثم تقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، الحمد لله رب العالمين رب الموت والحياة، صل على محمد وأهل بيته، جزى الله عنا محمداً خيراً الجزاء بما صنع بأمته، وبما بلغ من رسالات ربه، ثم تقول: اللهم عبدك ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيته بيدك، خلا من الدنيا واحتاج إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم [منه] إلا خيراً وأنت أعلم [به]، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه و تقبل منه، وإن كان مسيئاً فاغفر له ذنبه، وارحمه و تجاوز عنه برحمتك، اللهم ألحقه بنبيك و ثبته بالقول الثابت في الحياة الدنيا و في الآخرة، اللهم اسلك بنا و به سبيل الهدى، واهدنا وإياه صراطك المستقيم، اللهم عفوك عفوك» ثم تكبّر الثانية و تقول مثل ما قلت حتى تفرغ من خمس تكبيرات (٢).

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن محمد بن مسلم؛ و زارة؛ و معمر بن يحيى؛ و إسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في الصلاة على الميت قراءة و لا دعاء موقت، تدعو بما بدا لك، و أحق الموتى أن يدعى له المؤمن، و أن يبدأ بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله (٣).

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان؛ و هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبّر على قوم خمساً، و على

(١) الكافي باب الصلاة على المؤمن تحت رقم ٣ وفيه « من ظاهره الاخيراً»

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٤ .

(٣) المصدر باب انه ليس في الصلاة دعاء موقت تحت رقم ١ .

قوم آخرين أربعاً ، فإذا كبر على رجل أربعاً اتهم بالنفاق (١) .  
 وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي -  
 عبدالله عليه السلام قال : كبر أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف - وكان بدرياً -  
 خمس تكبيرات ، ثم مشى ساعة ، ثم وضعه و كبر عليه خمساً أخرى ، فصنع  
 ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيرة (٢) .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ؛  
 و زرارة ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبدالله عليه السلام قال : ليس في الصلاة على الميت  
 تسليم (٣) .

وعنه ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن  
 أحدهما عليه السلام قال : الصلاة على المستضعف والذي لا تعرفه (٤) الصلاة على النبي  
 وآله وصحبه والدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، تقول : « ربنا اغفر للذين تابوا و اتبعوا  
 سبيلك وقهم عذاب الجحيم - إلى آخر الآيتين » (٥) .

(١) الكافي باب علة تكبير الخمس على الجنائز تحت رقم ٢ ، و سقط الخبر  
 في بعض نسخ المنتقى ، والدليل على سقطه سوى وجوده في بعض النسخ كلام المؤلف  
 فيما سيأتي .

(٢) المصدر باب من زاد على خمس تكبيرات تحت رقم ٢ . واختلف الاصحاب  
 في تكرار الصلاة على الجنائز الواحدة ، قال العلامة - رحمه الله - في المختلف  
 (ص ١٢٠ من طبعته الاولى ) : المشهور كراهة تكرار الصلاة على الميت ، قال ابن  
 أبي عمير : لا بأس بالصلاة على من صلى عليه مرة فقد صلى أمير المؤمنين عليه السلام  
 على سهل بن حنيف خمس مرات ، و قال ابن ادريس : تكره جماعة و تجوز فرادى ،  
 و في خلاف الشيخ من صلى على الجنائز يكره له أن يصل على ثانياً ، وهو يشعر  
 باختصاص الكراهة بالمصلى المجدد - الخ .

(٣) الكافي باب أنه ليس في الصلاة دعاء موقت تحت رقم ٣ . و قوله «موقت»  
 أى معين بحيث لا يجوز غيره . (٤) في المصدر «والذى لا يعرف» .  
 (٥) الكافي باب الصلاة على المستضعف تحت رقم ١ ، والإيتان في سورة -

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا صليت على المؤمن فادع له واجتهد له في الدعاء ، وإن كان واقفاً مستضعفاً فكبر وقل : « اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم » <sup>(١)</sup> .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن كان مستضعفاً فقل : « اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم » و إذا كنت لا تدري ما حاله فقل : « اللهم إن كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه » و إن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة لاعلى وجه الولاية <sup>(٢)</sup> .

وعنه ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : إن كان جاحداً للحق فقل : « اللهم املاً جوفه ناراً و قبره ناراً ، و سلط عليه الحيات و العقارب ( و ذلك قاله أبو جعفر عليه السلام لا امرأة سوء من بني أمية صلى عليها أبي <sup>(٣)</sup> و قال هذه المقالة ) و اجعل الشيطان لها قريناً » قال محمد بن مسلم : قلت له : لأي شيء تجعل الحيات و العقارب في قبرها ؟ فقال : « إن الحيات بعضها و العقارب يلسعنها و الشيطان يقارنها في قبرها ، قلت : تجد ألم ذلك ؟ قال : نعم شديداً » <sup>(٤)</sup> .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لما مات عبدالله بن أبي سلول <sup>(٥)</sup> ، حضر النبي صلى الله عليه وآله

→ المؤمن : ٨ و ٩ .

(١) و (٢) المصدر الباب تحت رقم ٢ و ٣ .

(٣) يظهر منه أن المراد بأحدهما (ع) الصادق عليه السلام .

(٤) الكافي باب الصلاة على الناصب تحت رقم ٥ . واللسع - كالمنع - اللدغ ، و عضه و به و عليه أى أمسكه بأسنانه .

(٥) سلول اسم أم عبدالله المنافق ، و اسم أبيه « أبي » بضم الهمزة و شد ←



جنازته فقال عمر لرسول الله ﷺ: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره<sup>(١)</sup>؟ فسكت، فقال: يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره؟ فقال له: ويلك وما يدريك ما قلت؟! إنني قلت: اللهم أحش جوفه ناراً واملأ قبره ناراً، وأصله ناراً، قال أبو عبد الله عليه السلام: فأبدى من رسول الله ﷺ ما كان يكره<sup>(٢)</sup>.

و بالأسناد، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا صليت على عدو لله، فقل: «اللهم إن فلاناً لا نعلم إلا أنه عدو لك ولرسولك، اللهم فأحش قبره ناراً، واحش جوفه ناراً، وعجل به إلى النار، فإنه كان يتولى أعداءك ويعادي أولياءك و يبغض أهل بيت نبيك، اللهم ضيق عليه قبره، فإذا رفع فقل: «اللهم لا ترفعه ولا تركه»<sup>(٣)</sup>.

و روى الشيخ خبر محمد بن مسلم و زرارة و معمر بن يحيى و إسماعيل الجعفي<sup>(٤)</sup> و الثلاثة التي بعده<sup>(٥)</sup>، ثم خبر الفضيل بن يسار و الخبر المتضمن للدعاء على ابن أبي سلول، كلها بإسناده عن محمد بن يعقوب بسائر الطرق<sup>(٦)</sup>،

→ الماء كأمي، وهو رأس المنافقين و رئيسهم .

(١) يعنى فى الآية الواردة فى سورة التوبة : ٨٤ « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً و لا تقم على قبره - الآية » و يظهر من الخبر أن النهى كان عن الاستغفار و الدعاء لهم فى الصلاة فقط لا عن الصلاة عليهم .

(٢) و (٣) الكافى باب الصلاة على الناصب تحت رقم ١ و ٤ .

(٤) فى التهذيب باب الصلاة على الأموات تحت رقم ١٤ ، و الاستبصار بساب

أنه لا قراءة فى الصلاة على الميت تحت رقم ١ .

(٥) الاول فى التهذيب اول زيادات صلاة ميتة، و الثانى تحت رقم ٣٧، و الثالث

فى الاستبصار باب أنه لا تسليم فى الصلاة على الميت تحت رقم ١ ، و فى التهذيب

باب الصلاة على الأموات تحت رقم ١٠ .

(٦) التهذيب باب الصلاة على الأموات تحت رقم ٢٢ و ٢٤ .

إلا خبر التكبير على سهل بن حنيف ، فبإسناده عن علي بن إبراهيم ببقية طريقه (١) .

و في ألفاظ المتون اختلاف ، ففي متن الأوّل في التّهذيب : « تدعو كما بدالك ، و أحقّ الموتى أن يدعى له أن تبدأ بالصلاة - الحديث » و في الاستبصار خلاف ما في الكافي و التّهذيب معاً ، لكنّه مختلّ قطعاً ، و في متن الثّاني : « و إذا كبر على رجل أربعاً أتمهم يعني بالنفاق » و في الثّالث « يصنع ذلك » و في خبر الفضيل : « واجتهد في الدعاء » و أمّا في خبر الدعاء على ابن أبي سلول ، ففي نسختين عندي للكافي « فسكت ، فقال له : و يلك » و هو غلط بين ، و لإصلاحه من التّهذيب .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبيه ، عن عبد الله ابن المغيرة ، عن عبد الله بن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أدرك الرجل التكبيرة و التكبيرتين من الصلاة على الميت فليقض ما بقي متتابعاً (٢) .

قلت : هكذا صورة الحديث في التّهذيب ؛ و أسقط في الاستبصار من السند كلمتي « عن أبيه » فيكون حينئذ من الصحيح ، لكنّ المعهود المتكرّر في الأسانيد المتفرقة هو إثبات الوسطة بين « أحمد بن محمد » و « ابن المغيرة » و تكون في الأكثر كما هنا ، فالاعتماد على ما في التّهذيب .

### ﴿ باب حكم الاطفال في الصلاة عليهم ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى ابن القاسم البجلي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال :

(١) التّهذيب في زياداته الثّانية من الصلاة على الاموات تحت رقم ٣٧ .

(٢) التّهذيب في زياداته الاولى من الصلاة على الاموات تحت رقم ١٠ ، و الاستبصار

سألته عن الصَّبِيِّ أَيصَلِّي عليه إذا مات و هو ابن خمس سنين ؟ قال : إذا عقل الصلاة صَلِّي عليه (١) .

قلت : سيأتي في كتاب الصلاة - إن شاء الله - حديث من الصَّحِيح عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام في الصَّبِيِّ متى يَصَلِّي ؟ فقال : إذا عقل الصلاة ، قلت : متى يعقل الصلاة و تجب عليه ؟ فقال لست سنين (٢) .

محمد بن علي بن الحسين بطريقه ، عن عبيد الله بن علي الحلبي ؛ و زارة ، ( و قد مرّ من قريب و بعيد ) عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه سئل عن الصلاة على الصَّبِيِّ متى يَصَلِّي عليه ؟ فقال : إذا عقل الصلاة ، قلت : متى تجب الصلاة عليه ؟ قال : إذا كان ابن ست سنين ، والصَّيَام إذا أطاقه (٣) .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين ابن سعيد ؛ و محمد بن خالد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى بن عمران ، عن ابن مسكان ، عن زارة ، قال : مات بُنْيٌ لَأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام (٤) فَأُخْبِرَ بِمَوْتِهِ فَأَمَرَ بِهِ فغَسَّلَ و كَفَّنَ و مشى معه و صَلَّى عليه و طرحت خمرة ، فقام عليها ، ثم قام على قبره حتى فرغ منه ، ثم انصرف وانصرفت معه حتى أتني لأمشي معه ، فقال : أما إنَّه لم يكن يَصَلِّي على مثل هذا - و كان ابن ثلاث سنين - كان علي عليه السلام يأمر به فيدفن و لا يَصَلِّي عليه ، و لكنَّ النَّاسَ صنعوا شيئاً فنحن نصنع مثلهم (٥) قال : قلت : فمتى تجب عليه الصلاة ؟ قال : إذا عقل الصلاة و كان ابن ست سنين ، قال : قلت : فما تقول في الولدان ؟ فقال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عنهم فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين (٦) .

(١) التهذيب الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٥ .

(٢) التهذيب باب الصبيان متى يؤمرون بالصلاة تحت رقم ٦ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٤٨٤ .

(٤) في المصدر « مات ابن أبي جعفر عليه السلام » والصواب ما في الصلب .

(٥) في المصدر « مثله » فالضمور المفرد راجع الى الشيء .

(٦) الكافي باب غسل الأطفال والصبيان تحت رقم ٤ .

قلت : قد مرّ تفسير الخمرة في أبواب الحيض ، و ما تضمنه الخبر من أمر الولدان فيه كلام يأتي في باب الأرواح .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يصلّي على المنفوس - و هو المولود الذي لم يستهلّ - و لم يصحّ - و لم يورث من الدية و لا من غيرها ، و إذا استهلّ فصلّ عليه و ورثه <sup>(١)</sup> .

صحر : و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه عليّ بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام لكم يصلّي على الصبيّ إذا بلغ السنين والشهور ؟ قال يصلّي عليه على كل حال إلا أن يسقط لغير تمام <sup>(٢)</sup> .

قلت : هكذا صورة إسناد الحديث في الاستبصار ، و هو الصواب ، و في التهذيب عن أخيه الحسين بن عليّ بن يقطين ، قال - الخ - و لا ريب أنه غلط وله نظائر يأتي التنبيه على بعضها في موضعه ، ثم إن في متن الحديث في التهذيب : « من السنين والشهور » و كأنه أنسب <sup>(٣)</sup> .

و قد ذكر الشيخ أن هذا الحديث والذي قبله محمولان على ضرب من الاستحباب أو التقيّة ، و لا يخفى أن خبر زيارة الذي قبلهما يأبى احتمال الحمل على الاستحباب ، و يعلن بتعيين الحمل على التقيّة ، و سيأتي في الحسن خبر آخر لزيارة بمعناه .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،

(١) التهذيب في زياداته الأولى من صلاة ميتة تحت رقم ٦ . والاستبصار باب

الصلاة على الاطفال تحت رقم ٣ .

(٢) الاستبصار الباب السابق تحت رقم ٦ ، و التهذيب في الزيادات الثانية من

صلاة ميتة تحت رقم ٦٣ .

(٣) في الاستبصار المطبوع أيضاً بزيادة « من » مثل ما في التهذيب .

عن حماد بن عثمان، عن الحلبي<sup>(١)</sup>؛ و زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلّى عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة، قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ست سنين، والصيام إذا أطاقه<sup>(٢)</sup>.  
 وعن علي<sup>(٣)</sup>، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، قال: رأيت ابناً لأبي عبد الله عليه السلام في حياة أبي جعفر عليه السلام يقال له: عبد الله، فطيم<sup>(٤)</sup> قد درج، فقلت له: يا غلام من ذا الذي إلى جنبك - لمولى لهم -؟ فقال: هذا مولاي، فقال له المولى - يمازحه - : لست لك بمولى، فقال: ذاك شرّ لك، فطعن في جنان الغلام فمات، فاخرج في سفت<sup>(٥)</sup> إلى البقيع، فخرج أبو جعفر عليه السلام وعليه جبة خزّ صفراء و عمامة خزّ صفراء ومطرف خزّ أصفر فانطلق يمشي إلى البقيع وهو معتمد علي<sup>(٦)</sup>، والناس يعزّونه على ابن ابنه، فلما انتهى إلى البقيع تقدّم أبو جعفر عليه السلام، فصلّى عليه فكبر عليه أربعاً، ثم أمر به فدفن، ثم أخذ بيدي فتحنّى بي ثم قال: إنّه لم يكن يصلّى على الأطفال، إنّما كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر بهم فيدفنون من وراء وراء<sup>(٧)</sup>، ولا يصلّى عليهم وإنّما صلّيت عليه من أجل أهل المدينة كراهية أن يقولوا: لا يصلّون على أطفالهم.

وروى الشيخ هذين الخبرين<sup>(٨)</sup>، بإسناده، عن محمد بن يعقوب بسائر الإسنادين، إلا أنّ فيهما غلطاً في التهذيب وفي الثاني فقط في الاستبصار حيث

(١) و (٢) الكافي باب غسل الأطفال والصبيان تحت رقم ٢ و ٣ .

(٣) في نسخة بالصاد وفي المصدر بالسين وهو معرب سيد، والجنان - بفتح الجيم - : القول : « طعن فلان في جنازته » و « رمى في جنازته » إذا مات .

(٤) في المصدر « من وراء ولا يصلّى - الخ » بدون تكراره .

(٥) في التهذيب في الزيادات الأولى من باب الصلاة على الاموات تحت رقم ٣ و

٤ ، والاستبصار باب الصلاة على الأطفال تحت رقم ١ و ٢ .

قال في الأوتار: « عن الحلبي »، عن زرارة، وفي الثنائي « عن ابن أبي عمير، عن زرارة » (١) ولا ريب أن ما في الكافي هو الصحيح، ثم إن ألفاظ الحديث في الكتب الثلاثة مضطربة، والذي أوردناه هو الأقرب إلى الصحة فيها.

### باب الصلاة على الميت إذا كان شارب خمر أو زانياً أو سارقاً

صحى: محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه؛ ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله؛ وعبدالله بن جعفر الحميري جميعاً، عن يعقوب بن يزيد؛ والحسن بن ظريف؛ وأيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم ح وعن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير؛ وعلي بن الحكم جميعاً، عن هشام بن سالم أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن شارب الخمر والزاني والسارق يصلّي عليهم إذا ماتوا؟ فقال: نعم (٢).

و رواه الشيخ في التهذيب (٣) بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: شارب الخمر - وساق الحديث بعينه - و رواه في الاستبصار أيضاً لكن في الإسناد غلط، لأنه قال: « عن هشام بن الحكم ».

### ﴿ باب الصلاة على الجنائز بغير طهر ﴾

صحى: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته

(١) لا يعهد لابن أبي عمير رواية عن زرارة بغير واسطة، وقد مر في أبواب

المياه خبر عن ابن أبي عمير، عن ابن اذينة، عن زرارة كما وقع في هذا الاسناد في الكافي وهو يزيد الامر وضوحاً لو احتاج الى التوضيح، والخبر الذي أشرنا اليه في أخبار السور (منه - رحمه الله).

(٢) الفقيه تحت رقم ٤٨١.

(٣) التهذيب في زياداته الثانية من الصلاة على الاموات تحت رقم ٥٠.

عن الرّجل تفجأه الجنّازة و هو على غير طهر ، قال : فليكبّر معهم <sup>(١)</sup> .  
 ن : و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن  
 عثمان ، عن الحلبيّ قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرّجل تدركه الجنّازة و هو  
 على غير وضوء ، فإن ذهب يتوصّأ فاتته الصّلاة عليها ؟ قال : يتيمّم و يصلي <sup>(٢)</sup> .  
 و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن  
 محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض تصلي على الجنّازة ؟ قال :  
 نعم ، و لا تصفّ معهم <sup>(٣)</sup> .  
 و روى الشيخ هذا الخبر <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن عليّ ، عن أبيه ، بيقينة السند ،  
 و قال في المتن بعد قوله : « نعم » : « و لا تقف معهم ، تقف مفردة » .

## باب الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس

### و عند غروبها ، و في المسجد

صحى : محمد بن الحسن ، بإسناده عن أحمد بن محمد - هو ابن عيسى - عن  
 ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيدالله الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام  
 قال : لا بأس بالصّلاة على الجنّازة حين تغيب الشمس و حين تطلع ، إنّما  
 هو استغفار <sup>(٥)</sup> .

و عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجليّ ؛ و أبي قتادة

- 
- (١) الكافي باب من يصلي على الجنّازة و هو على غير وضوء تحت رقم ٤  
 والخبر يدل على سقوط الطهارة مع ضيق الوقت عنها لا مطلقاً . ( المرأة )  
 (٢) المصدر الباب تحت رقم ٢ ، و ظاهر الخبر لزوم الطهارة والتيمّم لضيق  
 الوقت و حمل على الاستحباب جمعاً . ( المرأة )  
 (٣) الكافي باب صلاة النساء على الجنّازة تحت رقم ٤ .  
 (٤) في التهذيب في زياداته الاولى من باب الصلاة على الاموات تحت رقم ٢٦ .  
 (٥) التهذيب في زياداته الثانية من باب الصلاة على الاموات تحت رقم ٢٥ .

القمي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن صلاة الجنائز إذا احمرَّت الشمس أتصلح أولاً؟ قال : لا صلاة في وقت صلاة ، وقال : إذا وجبت الشمس فصل المغرب ، ثم صل على الجنائز <sup>(١)</sup> .

صحر : و بإسناده ، عن أبي علي الأشعري - يعني أحمد بن إدريس - عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يصلى على الجنائز في كل ساعة ، إنها ليست بصلاة ركوع ولا سجود وإنما تكره الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها التي فيها الخشوع والركوع والسجود ، لأنها تغرب بين قرني شيطان وتطلع بين قرني شيطان <sup>(٢)</sup> .

و روى الشيخ أبو جعفر الكليني هذا الخبر <sup>(٣)</sup> عن أبي علي الأشعري ببقية الإسناد والتمتن ، و رواه الشيخ في موضع آخر من التهذيب <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، و قد حكى الشهيد في الذكري عن بعض العامة <sup>(٥)</sup> في تفسير الطلوع والغروب بين قرني الشيطان : أن الشيطان يدني رأسه من الشمس في ذينك الوقتين ، حيث إن عبدة الشمس يسجدون لها فيهما ليكون الساجد للشمس ساجداً له .

و روى الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، رفعه قال : قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام : الحديث الذي روي عن أبي جعفر عليه السلام « أن الشمس

(١) و (٢) المصدر الباب تحت رقم ٢٢ و ٢٤ و وجبت أى غابت .

(٣) فى الكافي باب وقت الصلاة على الجنائز تحت رقم ٢ .

(٤) فى زياداته الاولى من باب الصلاة على الاموات تحت رقم ٢١ .

(٥) الظاهر كونه النووى قاله فى شرحه على صحيح مسلم حيث قال : قرني

الشيطان أى حزيه اللذين يعثهما للاغواء ، وقيل : جانبي رأسه فانه يدني رأسه الى الشمس فى هذين الوقتين ليكون الساجدون لها كالساجدين له و يخيل لنفسه ولاعوانه انهم يسجدون له و حينئذ يكون له و لشيعته تسلط فى تلبيس المصلين .



تطلع بين قرني الشيطان؟ قال: نعم إن إبليس اتخذ عرشاً بين السماء والأرض، فإذا طلعت الشمس وسجد في ذلك الوقت الناس قال إبليس لشياطينه: إن بني آدم يصلون لي (١).

وذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: «طلعها كأنه رؤوس الشياطين» إنّه دلالة على التناهي في الكراهة وبقبح المنظر، لأنّ الشياطين تستقبح في طباع الناس لاعتقادهم أنّه شرٌ. محض لا يخلطه خيراً، فيقولون في القبيح الصورة: كأنّه وجه شيطان، وإذا صورّه المصور جاؤوا بصورته على أقبح ما يقدرّون، كما أنّهم يعتقدوا في الملّك أنّه خيرٌ محض لا شرٌ فيه، فشبّهوا به الصورة الحسنّة، قال الله تعالى: ما هذا بشراً إنّ هذا إلاّ ملك كريم» قال: وهذا تشبيه تخيليّ.

ولا يخفى أنّ ما ذكره في توجيه الآية متّجه، وهو يتأتّى بنوع من التقريب في الحديث، فيحتمل أن يكون ذكر الطلوع والغروب بين قرني الشيطان دلالة على تناهي الوقتين في الكراهة بالنسبة إلى فعل العبادة المخصوصة.

عنه بن الحسن، بإسناده، عن عليّ بن الحسين - يعني ابن بابويه - عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن الفضل بن عبد الملك، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام هل يصلّي على الميت في المسجد؟ قال: نعم (٢).

ورواه أيضاً بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك (٣).

ورواه أيضاً من ثلاث طرق أخرى ليست من الصحيح ولا الحسن؛

(١) الكافي كتاب الصلاة باب التطوع في وقت الفريضة تحت رقم ٨.

(٢) و (٣) التهذيب في زياداته الثانية من باب الصلاة على الاموات تحت

أحدهما بإسناده ، عن علي بن الحسين ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ؛ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن الحصين ، عن فضل البقباق ، قال : سألته عن الميِّت هل يصلّى عليه في المسجد؟ قال : نعم<sup>(١)</sup> . وإشكال هذا الطّريق بـداود بن الحصين ، فقد قال الشّيخ في كتاب الرّجال : إنّه واقفيّ ، ولكنّ النّجاشيّ وثّقه .

والثّاني بالإسناد ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن سنان ، عن العلاء ابن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام مثل ذلك<sup>(٢)</sup> .

والثّالث بإسناده<sup>(٣)</sup> ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بسائر الطّريق المذكور ثانياً والإشارة إلى المتن مثله .

ورواه الصّدوق<sup>(٤)</sup> ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطّاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن فضل بن عبدالمملك أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام : هل يصلّى - وذكر الحديث .

### ﴿ باب اجتماع الجنائز في الصلاة ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حمّاد - يعني ابن عثمان - عن زرارة ؛ والحليّ<sup>(٥)</sup> ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في الرّجل والمرأة كيف يصلّى عليهما؟ فقال : يجعل الرّجل والمرأة ويكون الرّجل ممّا يلي الإمام<sup>(٥)</sup> .

قلت : هكذا صورة إسناد الحديث في التّهذيب ، وهو الصّحيح ، وفي الاستبصار : عن زرارة ، عن الحليّ<sup>(٦)</sup> ، ولا ريب أنّه سهو ؛ وقد مضى آنفاً

(١) و (٢) و (٣) التّهذيب الباب تحت رقم ٤١ و ٤٠ و ١٩ .

(٤) في الفقيه تحت رقم ٤٧٣ .

(٥) التّهذيب في زياداته الثانية من الصلاة على الاموات تحت رقم ٣٢ .

(٦) في الاستبصار المطبوع في النجف مثل ما في التّهذيب « عن زرارة والحليّ » .

في إسنادين وقوع الخلل في هذه الرواية ، لكنّه على العكس ممّا هنا .  
و بإسناده ، عن عليّ بن الحسين ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ؛ و محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : لا بأس بأن يقدم الرجل و يؤخر المرأة ، و يؤخر الرجل و تقدم المرأة - يعني في الصلاة على الميت - (١) .

قلت : هكذا صورة السند في الاستبصار ، و قد زيد فيه زيادة في التهذيب قاذحة في صحته (٢) ، و الممارس لا يشك في أنّها من طغيان القلم ، و رواه الصدوق بطريقه السالف آنفاً عن هشام بن سالم ؛ عن أبي عبدالله عليه السلام ، و ذكر المتن إلا أنّه قال : « و تقدم المرأة و يؤخر الرجل » (٣) .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن العمر كميّ ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو ثنتين ، و وضعت معها أخرى كيف يصنعون بها ؟ قال : إن شأؤا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة ، و إن شأؤا رفعوا الأولى و أتمّوا ما بقي على الأخيرة ، كل ذلك لا بأس به (٤) .

و رواه الشيخ (٥) بإسناده عن محمد بن يحيى بسائر الطريق و المتن إلا في قوله « و أتمّوا » ففي التهذيب « فأتمّوا » .

(١) التهذيب الباب السابق تحت رقم ٣٥ ، و الاستبصار باب ترتيب جناز

الرجال و النساء تحت رقم ٩ .

(٢) في النسختين المطبوعتين الحجرى و الحروفى من التهذيب مثل ما في الاستبصار

بدون زيادة و لا نقصان ، و لعل الزيادة كانت في نسخة المؤلف .

(٣) الفقيه تحت رقم ٤٩٣ . و يدل الخبر على أن التقديم و التأخير الواقعين

في الاخبار على سبيل الاستحباب ( روضة المتقين ) .

(٤) الكافي باب في الجنازة توضع و قد كبر على الاولة تحت رقم ١ .

(٥) في التهذيب في الزيادات الثانية من الصلاة على الاموات تحت رقم ٤٦ .

صحر: و عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل والنساء كيف يصلّي عليهم؟ قال: الرجل أمام النساء ممّا يلي الإمام، يصفُ بعضهم على أثر بعض<sup>(١)</sup>.  
و رواه الشيخ<sup>(٢)</sup> بإسناده، عن أبي عليّ الأشعريّ، و سائر الطّريق واحد، و كذا المتن.

### باب تقديم الاخ على الزوج في الصلاة على المرأة

صحر: محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ، عن أبي عبدالله عليه السلام، في المرأة تموت و معها أخوها و زوجها أيّهما يصلّي عليها؟ فقال: أخوها أحقُّ بالصلاة عليها<sup>(٣)</sup>.  
و روى الشيخ في معنى هذا الخبر خبراً آخر في طريقه ضعف، لأنّه رواه عن محسن بن أحمد، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة على المرأة، الزوج أحقُّ بها أو الأخ؟ قال: الأخ<sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي باب جنائز الرجال والنساء تحت رقم ٤.

(٢) في التهذيب الباب المذكور آنفاً تحت رقم ٣١.

(٣) التهذيب في زياداته الاولى من صلاة ميتة تحت رقم ٣٣.

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٣٢، وقال المصنف (ره) في الهامش: هذا الخبر

في التهذيب عن محسن بن أحمد و طريقه في الفهرست الى كتابه ضعيف وفي الاستبصار رواه بإسناده عن علي بن الحسين (ابن بابويه) عن محسن بن أحمد، و ظاهر الحال أنه منقطع لان علي بن الحسين ليس في طبقة من روى عن محسن بغير واسطة، وربما كان «علي بن الحسن» فصحف، وهو علي هذا «علي بن فضال» فينتفى القطع ويحيى غيره من أسباب الضعف.

و ذكر الشيخ بعد إيراد هذين الخبرين أنَّهما محمولان على ضرب من التقيّة لأنَّهما موافقان لمذاهب العامّة ، والذي حداه على هذا الحمل أنه أورد خبراً آخر يخالف ما دلّ عليه ، وهو :

ما رواه بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عمّاد الجوهري ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : المرأة تموت ، من أحقّ الناس بالصلاة عليها ؟ قال : زوجها ، قلت : الزّوج أحقّ من الأب والولد والأخ ؟ قال : نعم ، ويغسلها <sup>(١)</sup> .

و هذا الخبر ضعيف ، وفي معناه خبر آخر مثله رواه عن سهل بن زياد ، عن عمّاد بن أورمة ، عن عليّ بن ميسر ، عن إسحاق بن عمّاد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الزّوج أحقّ بامرأته حتّى يضعها في قبرها <sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب امامة المرأة بالنساء في الصلاة على الميت ﴾

صحى : عمّاد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن عمّاد ، عن عليّ بن حديد ، و عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : المرأة تؤمّ النساء ؟ قال : لا ، إلاّ على الميت إذا لم يكن أحد أدلى منها ، تقوم في وسطهنّ في الصفّ معهنّ فتكبّر و يكبّر <sup>(٣)</sup> .

قلت : قد مرّ مثل هذا الإسناد في باب التكفين و بيّننا أن فيه خلافاً ، لأنّ ابن أبي نجران و عليّ بن حديد يرويان عن حريز بواسطة حمّاد بن عيسى ، و يزيد الأمر وضوحاً أنّ الشيخ روى هذا الخبر من طريقين آخرين ليسا من الصّحيح و لا الحسن يروي في أحدهما عن عليّ بن الحسن بن فضال ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ،

(١) التهذيب الباب تحت رقم ٣١ .

(٢) التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ١١٧ .

(٣) التهذيب في زياداته الثانية من صلاة ميتة تحت رقم ٦٤ .

عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup> ، و في الآخر بإسناد له عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة عنه عليه السلام <sup>(٢)</sup> ، ثم إن الصدوق روى الخبر أيضاً بطريقه عن زرارة ، وقد مرّ غير بعيد و عرفت أنّه من المشهورين .

### ﴿ باب الصلاة على الميت بعد ما يدفن ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس أن يصلي الرجل على الميت بعد ما يدفن <sup>(٣)</sup> .

ن : و بإسناده عن الصفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن نوح بن شعيب ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، أو زرارة ، قال : الصلاة على الميت بعد ما يدفن إنّما هو الدُّعاء . قال : قلت : فالنَّجاشي لم يصلّ عليه النَّبِيُّ ﷺ ؟ فقال : لا ، إنّما دعا له <sup>(٤)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ أنّ الخبر الأوّل وما في معناه من الأخبار الضعيفة الواردة بتسوية الصلاة بعد الدفن ، محمولة إمّا على إرادة الصلاة في ذلك اليوم الذي دفن فيه أو على إرادة الدعاء لا الصلاة الموظفة ، واستشهد للاحتمال الأخير بالخبر الثاني و بما رواه بإسناده ، عن عليّ بن الحسين ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الحسين ابن موسى ، عن جعفر بن عيسى قال : قدم أبو عبدالله عليه السلام مكة فسألني عن عبدالله بن أعين ، فقلت : مات ، فقال : مات ؟ قلت : نعم ، قال : فانطلق بنا إلى قبره حتّى نصلي عليه ، قلت : نعم ، قال : لا ، ولكن نصلي عليه ههنا ، فرفع يديه يدعو واجتهد في الدعاء و ترحّم عليه <sup>(٥)</sup> .

(١) التهذيب الباب تحت رقم ٤٥ .

(٢) و (٣) التهذيب في زياداته الأولى من صلاة ميتة تحت رقم ٣٥ و ١٣ .

(٤) و (٥) التهذيب الباب تحت رقم ٢٠ و ١٩ .

و في طريق هذا الخبر ضعف بالحسين بن موسى ، و جهالة بجعفر بن عيسى ، والخبر الآخر لا يقاوم الصحيح ، و الاحتمال الأوّل لا شاهد له و إن كان المقام لا يخلو عن تلويح به .

و من الأصحاب من حمل الأخبار المسوّغة على إرادة الميّت الذي لم يصلّ عليه ، و الاعتبار غير مساعد عليه ، و الأظهر إبقاء الخبر الصحيح على ظاهره ، و هو الإذن في الصلّاة لمن لم يصلّ على الميّت ، و إن كان قد صلّى غيره ما لم يعلم تغييره إلى حالة يزول معها عنه الاسم ، و لا يبعد أن يكون الاقتصار على اليوم الذي يدفن فيه أولى .

### ﴿ باب حكم من يقتل في سبيل الله ﴾

صحر : عهّد بن يعقوب ، عن عهّد بن يحيى ، عن أحمد بن عهّد ، عن عليّ بن الحكم ، عن الحسين بن عثمان ، عن ابن مسكان ، عن أبان بن تغلب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يقتل في سبيل الله أيغسل و يكفن و يحنط ؟ قال : يدفن كما هو في ثيابه ، إلا أن يكون به رمق ثمّ مات ، فإنّه يغسل و يكفن و يحنط و يصلّى عليه ، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على حمزة و كفنه ، لأنّه كان جرّداً <sup>(١)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٢)</sup> منصّلاً بطريقه عن عهّد بن يعقوب بسائر السند و المتن . و رواه الصدوق <sup>(٣)</sup> عن أبان بن تغلب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، و في طريقه إليه جهالة .

عنهّد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن عهّد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيّوب ، عن أبان بن عثمان ، عن

(١) الكافي كتاب الجنائز باب القتلى تحت رقم ١ ، و التعليل للتكفين فقط .

(٢) في التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ١٣٧ .

(٣) في الفقيه تحت رقم ٢٢٢ .

أبي مریم الأنصاري<sup>١</sup>، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الشهيد إذا كان به رمل غسّل وكفّن وحنط وصلى عليه، وإن لم يكن به رمل كفّن في أثوابه<sup>(١)</sup>.  
ورواه الكليني<sup>٢</sup> والشَّيخ عن أبي مریم بإسناد ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن إسماعيل بن جابر؛ وزيارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت: كيف رأيت، الشهيد يدفن بدماؤه؟ قال: نعم في ثيابه بدماؤه، ولا يحنط ولا يغسل ويدفن كما هو، ثم قال: دفن رسول الله صلى الله عليه وآله حمزة في ثيابه بدماؤه التي أصيب فيها، ورداه النبي صلى الله عليه وآله بردائه فقصر عن رجله، فدعاه له بأذن فطرحة عليه، فصلى عليه سبعين صلاة، وكبّر عليه سبعين تكبيرة<sup>(٣)</sup>.  
قلت: ظاهر أن المراد من الصلاة هنا معناها اللغوي أعني الدعاء<sup>(٤)</sup>.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل إلا أن يدركه المسلمون و به رمل ثم يموت بعد، فإنه يغسل ويكفّن ويحنط، إن رسول الله صلى الله عليه وآله كفّن حمزة في ثيابه ولم يغسله، ولكنه صلى عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) الفقيه تحت رقم ٤٤٣.

(٢) الكافي باب القتلى من كتاب الجنائز تحت رقم ٣، والتهذيب في تلقينه تحت

رقم ١٣٩.

(٣) لا منافاة بين قوله « في ثيابه بدماؤه » وبين قوله في الخبر الأول « لأنه كان

جرد » لكون تجريده كان عن بعض ثيابه، والخبر في الكافي باب القتلى تحت رقم ٢.

(٤) ويمكن أن نقول أن تعدد الصلاة باعتبار التشريك حيث ورد أنه لما صلى

النبي (ص) على حمزة وضعوا إلى جنبه جنازة أخرى فكبر عليهما خمساً ثم وضعوا ثالثة فكبر عليهم جميعاً خمساً، وهكذا حتى تم سبعين تكبيرة أو خمساً وسبعين، وفي التواريخ اثنتين وسبعين تكبيرة.

(٥) الكافي باب القتلى تحت رقم ٥.



و روى الشيخ هذين الخبرين <sup>(١)</sup> متصّلين بطريقه عن عمّه بن يعقوب ببيّنة الإسنادين و عين المتّنين إلاّ أنّه قال في متن الأوّل : « قلت له : كيف رأيت » ثمّ قال : « وزاده النّبى ﷺ برداً » .

واعلم أنّ المعروف المتكرّر كثيراً في الأسانيد المتفرّقة رواية الحسن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان ، و ذلك يقتضى أن يكون هو المراد هنا ، و قد ذكرنا في فوائد مقدّمة الكتاب أنّه ربما يوجد في بعض الأسانيد روايته عن عمّه بن سنان ، و لكنّه لشدة ندوره لا يعقل إرادته من الإطلاق ، و يؤكّد ذلك هنا كون روايته عن أبان بن تغلب ، فإنّ عمّه بن سنان ليس من طبقة من يروي عنه .

### ﴿ باب حكم بعض الميت ﴾

صحى : عمّه بن يعقوب ، عن عمّه بن يحيى ، عن العمر كى ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألته عن الرّجل يأكله السبع والطير فتبقى عظامه بغير لحم ، كيف يصنع به ؟ قال : يغسل و يكفّن و يصلّى عليه و يدفن ، و إذا كان الميت نصفين صلّى على النصف الذي فيه القلب <sup>(٢)</sup> .  
و رواه الشيخ متصلاً بطريقه عن عمّه بن يعقوب بسائر الطّريق والمتن ، إلاّ أنّه قال : « فإذا كان » <sup>(٣)</sup> .

و رواه في موضع آخر <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن عمّه بن يحيى ببيّنة السند ، و أورده بعد حديث آخر بمعناه فلم يذكر المتن ، بل قال إنّ مثل السابق ،

(١) فى التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ١٣٩ و ١٤١ .

(٢) الكافى باب أكيل السبع والطير تحت رقم ١ .

(٣) التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ١٥١ .

(٤) التهذيب فى كتاب الصلاة باب زيادته الثانية من الصلاة على الاموات تحت

وفي متن ذلك الخبر مغايرة لما في هذا الموضع ، حيث قال : « يغسل  
ويكفن ويدفن ، فإذا كان الميت نصفين صلي على النصف الذي فيه قلبه » .  
ورواه الصدوق بطريقه عن علي بن جعفر - وقد مر مراراً - أنه سأل  
أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه  
بغير لحم ، كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفن ويصلي عليه ويدفن .<sup>(١)</sup>  
ولم يتعرض لمسألة النصفين .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن  
أبي نصر ، عن جميل بن دراج ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :  
إذا قتل قتيل فلم يوجد إلا لحم بلا عظم لم يصل عليه ، وإن وجد عظماً  
بلا لحم صلي عليه .<sup>(٢)</sup>

ورواه الشيخ <sup>(٣)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند ، وذكر  
المتن بعينه إلا في قوله : « وإن وجد عظماً » ففي روايته « عظم » .

### ﴿ باب الصلاة على المصلوب ﴾

صحي : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبي هاشم الجعفري  
- هو داود بن القاسم - قال : سألت الرضا عليه السلام عن المصلوب ، فقال : أما علمت  
أن جدِّي عليه السلام صلي على عمه <sup>(٤)</sup> ؟ قلت : أعلم ذلك ، ولكن لا أفهمه مبيناً ،  
فقال : أبيضه لك ، إن كان وجه المصلوب إلى القبلة ، فقم على منكبه الأيمن ،  
وإن كان قفاه إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر ، فإن بين المشرق والمغرب  
قبلة ، وإن كان منكبه الأيسر إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن ، وإن كان

(١) الفقيه تحت رقم ٤٤١ . وقال المولى المجلسي (ره) : عليه عمل الاصحاب

إذا كان مجموع العظام كما هو ظاهر الجمع المضاف أو إذا كان عظام الصدر .

(٢) الكافي باب أكل السبع والطير تحت رقم ٢ ، وفيه « وإن وجد عظم » .

(٣) في التهذيب في الزيادات الثانية من صلاة ميتة تحت رقم ٥٧ .

(٤) يعني زيد بن علي عليه السلام .

منكبه الأيمن إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر ، وكيف كان منحرفاً فلا تزايل مناكبه ، وليكن وجهك إلى ما بين المشرق والمغرب ، ولا تستقبله ولا تستدبره ألبتة ، قال أبو هاشم : وقد فهمت إن شاء الله ، فهمته والله<sup>(١)</sup> .  
و رواه الشيخ بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبي هاشم الجعفري<sup>(٢)</sup> ،  
وفي المتن قليل اختلاف لفظي .

### ﴿ باب ما يصنع بمن يموت في السفينة ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن علي بن الحسين - يعني ابن بابويه -  
عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن عبدالله بن مسكان ،  
عن أيوب بن الحر ، قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل مات وهو في سفينة  
في البحر ، كيف يصنع به ؟ قال : يوضع في خابية ويوكى رأسها و يطرح  
في الماء<sup>(٣)</sup> .

و رواه الكليني بإسناد مشهور في الصحة صورته : أبو علي الأشعري ،  
عن محمد بن عبد الجبار ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن  
صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن أيوب بن الحر ، قال : سئل أبو عبدالله  
عليه السلام عن رجل مات في سفينة - و ذكر بقيّة المتن بعينها<sup>(٤)</sup> .

### ﴿ باب موت المرأة و ولدها في بطنها حي ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن

- (١) الكافي باب الصلاة على المصلوب تحت رقم ٢ ، وقال العلامة المجلسي (ره) :  
ان المتعرضين لهذا الخبر لم يتكلموا في معناه و لم يتفكروا في مغزاه و لم ينظروا الى  
ما يستنبط من فحواه ، ثم شرح الخبر شرحاً دقيقاً و فصل الكلام في أزيد من ثلاثين سطرأ .  
(٢) التهذيب في زياداته الثانية من صلاة ميتة تحت رقم ٤٧ .  
(٣) التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ١٦٤ .  
(٤) الكافي باب من يموت في السفينة تحت رقم ١ ، والخابية : الحب و أصلها  
الهمز لانه من خبأت الا أن العرب تركت الهمزة استغفالا .

يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن المرأة تموت وولدها في بطنها يتحرك ، قال : يشقُّ عن الولد <sup>(١)</sup> .  
و روى الكلينيُّ هذا الحكم عن عدَّة طرق فيها ضعف . وقال الشيخ في التهذيب : و في رواية ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة « يخرج الولد ويخاط بطنها » <sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب حكم الغريق والمصعوق ﴾

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ابن الحكم ، عن أبي الحسن عليه السلام في المصعوق والغريق ، قال : ينتظر به ثلاثة أيَّامٍ إلاَّ أن يتغيَّر قبل ذلك <sup>(٣)</sup> .  
و رواه الشيخ <sup>(٤)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب ببيضة السند والمتن ، و روى هذا الحكم من خمسة طرق أخرى فيها ضعف <sup>(٥)</sup> .

### ﴿ باب الدفن ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رحمه الله - بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : إذا وضعت الميت في لحده فقل : « بسم الله و في سبيل الله و على ملة رسول الله » و اقرأ آية الكرسي ، واضرب بيدك على منكبه الأيمن ، ثم قل : « يا فلان ، قل : « رضيت بالله رباً و بالإسلام ديناً و بمحمد رسولاً و بعلي إماماً »

(١) التهذيب باب التلقين تحت رقم ١٧٢ .

(٢) الكافي باب المرأة تموت و في بطنها صبي يتحرك تحت رقم ١ ، و التهذيب

باب التلقين تحت رقم ١٧٥ .

(٣) الكافي باب الغريق والمصعوق تحت رقم ١ .

(٤) في التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ١٦٠ .

(٥) راجع الكافي الباب المذكور و التهذيب الباب تحت رقم ١٥٦ الى ١٥٩ .

و تسمي إمام زمانه ، فإذا حثي عليه التراب و سوي قبره فضع كفك على قبره عند رأسه ، و فرّج أصابعك ، و اغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء (١) .  
و بإسناده ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة ، قال : قلت لأحدهما :  
عَلَيْهِمَا : يحل كفن الميتة ؟ قال : نعم و يبرز وجهه (٢) .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛  
و الحميري جميعاً ، عن أيوب بن نوح ؛ و يعقوب بن يزيد ؛ و محمد بن عبد الجبار  
جميعاً ، عن محمد بن أبي عمير ، عن معاوية بن عمّار ، عن أبي عبدالله عليه السلام [ قال : ]  
كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة ، و كان رسول الله ﷺ بمكة  
و أنه حضره الموت ، و كان رسول الله ﷺ و المسلمون يصلون إلى بيت المقدس  
فأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى تلقاء النبي ﷺ إلى القبلة ، و أوصى  
بثلث ماله فجرت به السنة (٣) .

و رواه الكليني بإسناد مشهور صحته ، رجاله : الحسين بن محمد ،  
عن عبدالله بن عامر ، عن علي بن مهزيار ، عن حماد بن عيسى ، عن معاوية  
ابن عمّار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان البراء بن معرور التميمي الأنصاري (٤)  
- و ساق الحديث إلى أن قال : - فأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى  
رسول الله ﷺ إلى القبلة ، فجرت به السنة ، و أنه أوصى بثلث ماله ، فنزل  
به الكتاب و جرت به السنة (٥) .

و رواه بإسناد آخر من الحسن (٦) يأتي في الوصايا إن شاء الله ، و كذلك  
رواه الشيخ أيضاً .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ؛ و ابن أبي نجران ،

(١) و (٢) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٣٥ و ١٣٦ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٥٤٢٨ . (٤) كذا ، وهو خزرجي سلمى من بني سلمة .

(٥) الكافي آخر الجنائز باب النوادر تحت رقم ١٦ .

(٦) المصدر كتاب الوصايا باب ما للانسان أن يوصى به بعد موته تحت رقم ١ .

عن ابن سنان - هو عبدالله - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحده ، فإذا وضع في لحده فلا بأس بالجلوس<sup>(١)</sup> .

صحر : محمد بن الحسن ، عن محمد بن الشعمان ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن أحمد بن محمد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيئة ثم واره<sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن حسين بن عثمان ، عن ابن مسكان ، عن أبان بن تغلب ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : جعل علي عليه السلام على قبر النبي صلى الله عليه وآله لبناً ، فقلت : أرايت إن جعل الرجل عليه آجرأ هل يضر الميت ؟ قال : لا<sup>(٣)</sup> .

ن : وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله لحد له أبو طلحة الأنصاري<sup>(٤)</sup> .

و رواه الشيخ<sup>(٥)</sup> بإسناده ، عن علي بن إبراهيم بباقي السند والمتمن .  
وعن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن عبدالله الحجاج ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن زارة ، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن القبر كم يدخله ؟ قال : ذاك إلى الولي إن شاء أدخل وترأ ، وإن شاء شفعاً<sup>(٦)</sup> .

(١) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٥٤ .

(٢) المصدر باب التلقين تحت رقم ٧٦ .

(٣) الكافي باب ما يبسط في اللحد تحت رقم ٣ .

(٤) الكافي باب حد حفر القبر تحت رقم ٣ .

(٥) في التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١١٢ .

(٦) الكافي باب من يدخل القبر تحت رقم ٤ .

و رواه الشيخ <sup>(١)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بإسناده و متنه .  
 وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ؛  
 وغيره ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يكره للمرء أن ينزل في قبر ولده <sup>(٢)</sup> .  
 و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن يقطين ، قال : سمعت  
 أبا الحسن عليه السلام يقول : لا تنزل القبر و عليك العمامة والقنسوة ولا الحذاء ولا  
 الطيلسان ، و حلّل إزرارك ، و بذلك سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله جرت ، و ليتعوّد  
 بالله من الشيطان الرجيم ، و ليقرأ فاتحة الكتاب ؛ و المعوّذتين ، و قل هو الله  
 أحد ، و آية الكرسي ؛ و إن قدر أن يحسر عن خدّه و يلصقه بالأرض  
 فليفعل ، و ليتشهد و ليذكر ما يعلم حتّى ينتهي إلى صاحبه <sup>(٣)</sup> .  
 و بالإسناد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله  
عليه السلام قال : إذا أتيت بالميت القبر فسلّم من قبل رجليه ، فإذا وضعته في  
 القبر فاقرا آية الكرسي ، و قل : « بسم الله و في سبيل الله و على ملة رسول الله  
صلى الله عليه وآله ، اللهم افسح له في قبره ، و ألحقه بنبيّه صلى الله عليه وآله » و قل كما قلت في  
 الصلوة عليه مرّة واحدة من عند « اللهم » إن كان محسناً فزد في إحسانه ، و إن  
 كان مسيئاً فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه « و استغفر له ما استطعت ، قال : و كان  
 علي بن الحسين عليهما السلام إذا أدخل الميت القبر قال : « اللهم جاف الأرض عن جنبيه  
 و صاعد عمله و لقه منك رضواناً » <sup>(٤)</sup> .

(١) في التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ٨٢ .

(٢) الكافي باب من يدخل القبر تحت رقم ٢ .

(٣) الكافي باب دخول القبر تحت رقم ٢ ، وقوله « إلى صاحبه » أي إلى صاحب

زمانه ، و اسقاط المنتهي إليه للتقية ، كما لا يخفى .

(٤) الكافي باب سل الميت و ما يقال عند دخول القبر تحت رقم ١ ، وقوله :

« لقه » أي ابعث بشارة رضوانك أو ما يوجبه رضوانك من المثوبات تلقاء وجهه . و اقه  
 من لقي ، قال الله تعالى « فلنلقي آدم من ربه كلمات » و « انك لنلقى القرآن » أي تؤتاه ، ←

وروى الشيخ (١) هذا الخبر متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند، وفي المتن مغايرة لفظية في عدة مواضع، منها في قوله: «وعلى ملة رسول الله ﷺ» ففي التهذيب بعده بغير فصل «اللهم صل على محمد وآله، اللهم افسح له في قبره وألحقه بنبيه [محمد] ﷺ». ومنها في قوله «وكان علي بن الحسين عليهما السلام إذا دخل الميِّت القبر» فأسقط هناك لفظ «الميِّت».

محمد بن يعقوب؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا وضع الميِّت في لحده فقل: «بسم الله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله ﷺ»، عبدك ابن عبدك، نزل بك وأنت خير منزول به، اللهم افسح له في قبره، وألحقه بنبيه، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به» فإذا وضعت عليه اللبن فقل: «اللهم صل وحدته وآنس وحشته وأسكن إليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة من سواك» وإذا خرجت من قبره فقل: «إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين، اللهم ارفع درجته في أعلى عليين، واخلف على عقبه في الغابرين يا رب العالمين» (٢).

وعنه، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، قال: إذا وضعت الميِّت في لحده قرأت آية الكرسي واضرب على منكبه الأيمن ثم قل: «يا فلان قل: «قد رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبعلي إماماً» وسمِّ إمام زمانه» (٣).

محمد بن الحسن باسناده، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يشق الكفن إذا أدخل الميِّت في قبره من عند رأسه (٤).

→ وتلقيت الحديث من فلان: أخذته.

(١) في التهذيب في تلقين المحتضرين تحت رقم ٨٣.

(٢) و (٣) الكافي باب سل الميِّت تحت رقم ٦ و ٧.

(٤) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٣٨.



و رواه الكليني أيضاً بطريق فيه إرسال ، و صورته : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن غير واحد من أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : يشق الكفن من عند رأس الميت إذا أدخل قبره (١) .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن عمر بن أذينة ، قال : رأيت أبا عبدالله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة في يده ثم يطرحه ، و لا يزيد على ثلاثة أكف ، قال : فسألته عن ذلك ، فقال : يا عمر كنت أقول : « إيماناً بك و تصديقاً ببعثك ، هذا ما وعد الله ورسوله - إلى قوله - تسليماً » (٢) ، هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ و جرت به السنة .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن داود بن النعمان ، قال : رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول : « ما شاء الله لا ما شاء الناس » فلما انتهى إلى القبر تنحى فجلس ، فلما أدخل الميت لحده قام فحنا عليه التراب ثلاث مرات بيده (٣) .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : إن أبي قال لي ذات يوم في مرضه : يا بني أدخل أناساً من قريش من أهل المدينة حتى أشهدهم ، قال : فأدخلت عليه أناساً منهم ، فقال : يا جعفر إذا أنا مت فغسلني و كفنني ، و ارفع قبري أربع أصابع ، و رشه بالماء ، فلما خرجوا قلت : يا أبا له لو أمرتني بهذا صنعته و لم ترد أن أدخل عليك قوماً تشهدهم ، فقال : يا بني أردت أن لا تنازع (٤) .

(١) الكافي باب سل الميت تحت رقم ٩ .

(٢) تمامه « هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله و ما زادنا الا إيماناً

و تسليماً » (المرأة) ، والخير في الكافي باب من حنا على الميت تحت رقم ٤ .

(٣) الكافي باب من حنا على الميت تحت رقم ١ .

(٤) الكافي باب تريع القبر تحت رقم ٥ .

ورواه الشيخ<sup>(١)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند والتمن ،  
 إلا أنه قال في أوّله : « قال : قال لي أبي ذات يوم - اه - » .  
 وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر  
 عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ يصنع بمن مات من بني هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه  
 بأحد من المسلمين ، كان إذا صلّى على الهاشمي<sup>٢</sup> و نضح قبره بالماء وضع  
 [ رسول الله ﷺ ] كفه على القبر حتى ترى أصابعه في الطين ، فكان الغريب  
 يقدم أو المسافر من أهل المدينة فيرى القبر الجديد عليه أثر كف رسول الله  
 ﷺ فيقول : من مات من آل محمد عليه السلام ؟<sup>(٢)</sup> .  
 ورواه الشيخ<sup>(٣)</sup> بإسناده عن علي بن إبراهيم ببقية الطريق والتمن .  
 وعنه ؛ عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال :  
 قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا فرغت من القبر فانضح ، ثم ضع يدك عند رأسه  
 وتغمز كفك عليه بعد النضح<sup>(٤)</sup> .

### ﴿ باب سؤال القبر ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ،  
 عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن بريد بن  
 معاوية ، عن محمد بن مسلم ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يسأل في القبر إلا  
 من محض الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً<sup>(٥)</sup> .

(١) في التهذيب باب تلقين المحتضرين تحت رقم ١٠١ .

(٢) الكافي باب تريع القبر تحت رقم ٤ ، وما بين المعقوفين زيادة في النسخ وليست

في المصدر .

(٣) في باب زيادات تلقين التهذيب تحت رقم ١٤٣ .

(٤) الكافي الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٨ .

(٥) الكافي باب المسألة في القبر و من يسأل و من لا يسأل تحت رقم ٤ .

وروى هذا المعنى عن عدة طرق أخرى فيها جهالة و ضعف ؛ منها  
 عن أبي علي الأشعري<sup>١</sup> ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحجاج ، عن ثعلبة ، عن  
 أبي بكر الحضرمي<sup>٢</sup> ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يسأل في القبر إلا من محض  
 الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً ، والآخرون يلهون عنهم<sup>(١)</sup> .  
 و منها عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عبد الرحمن بن  
 أبي نجران ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنَّما يسأل في  
 قبره من محض الإيمان محضاً والكفر محضاً ، وأما سوى ذلك فيلهي عنهم<sup>(٢)</sup> .  
 و منها عن أبي علي الأشعري<sup>٣</sup> ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن  
 إسماعيل ، عن منصور بن يونس ، عن ابن بكير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنَّما  
 يسأل في قبره من محض الإيمان والكفر محضاً ، وأما ما سوى ذلك فيلهي  
 عنه<sup>(٣)</sup> .

### ﴿ باب التعزية ﴾

صحى : محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن  
 عبد الله ؛ والحميري جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ؛  
 ومحمد بن أبي عمير جميعاً ، عن هشام بن الحكم ، أنه قال : رأيت موسى بن  
 جعفر عليه السلام يعزّي قبل الدفن و بعده<sup>(٤)</sup> .

و رواه الكليني بإسناد من الحسن ، صورته : علي بن إبراهيم ، عن  
 أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ؛ عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن  
 هشام بن الحكم ، قال : رأيت موسى عليه السلام يعزّي قبل الدفن و بعده<sup>(٥)</sup> .  
 و رواه الشيخ<sup>(٦)</sup> معلقاً عن علي ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن

(١) و (٢) و (٣) المصدر الباب تحت رقم ١ و ٢ و ٣ .

(٤) الفقيه تحت رقم ٥٠٣ .

(٥) الكافي باب التعزية و ما يجب على صاحب المصيبة تحت رقم ٩ .

(٦) في التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٦١ .

الفضل بن شاذان ببيّنة السند والمتن .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما مات النبي صلى الله عليه وآله سمعوا صوتاً ولم يروا شخصاً يقول : « كل نفس ذائقة الموت وإنا توفون أجوركم يوم القيامة فمن زحزح عن السار وأدخل الجنة فقد فاز » وقال : « إن في الله خلفاً من كل هالك ، وعزاء من كل مصيبة ، ودرءاً مما فات ، فبالله فنقوا ، وإياه فارجوا ، وإنا المحروم من حرم الثواب »<sup>(١)</sup> .  
و رواه عن عدة طرق أخرى ضعيفة مختلفة المتون بالزيادة والنقصان وفي بعضها أنه صوت جبرئيل عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب اتخاذ المآتم ﴾

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ؛ و هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما قتل جعفر بن أبي طالب عليه السلام أمر رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة أن تتخذ طعاماً لأسماء بنت عميس ثلاثة أيام وتأتيها ونساءها فتقيم عندها ثلاثة أيام ، فجرت بذلك السنة أن يصنع لأهل المصيبة طعاماً ثلاثاً<sup>(٣)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يصنع لأهل الميت مآتم ثلاثة أيام من يوم مات<sup>(٤)</sup> .  
قلت : هكذا صودة إسناد هذا الخبر في الكافي ، وهو خلاف المعهود المتكرر وقد سبق له نظير في أبواب الوضوء وبيّنا الحال هناك .

(١) الكافي باب التعزى تحت رقم ٤ . وقوله « وعزاء » أى صبراً .

(٢) راجع الكافي الباب المذكور الرقم الخامس والسادس والثامن .

(٣) و (٤) الكافي باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة تحت رقم ٢٥١ .

عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ الْبَزْطِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهَلِيِّ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّ امْرَأَتِي وَأُخْتِي - وَ هِيَ امْرَأَةُ مُحَمَّدَ بْنِ مَارِدٍ - تَخْرُجَانِ فِي الْمَأْتَمِ فَأَنْهَاهُمَا ، فَقَالَتَا لِي : إِنْ كَانَ حَرَامًا أَنْتَهِينَا عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا فَلَيْمَ تَمْنَعُنَا فَيَمْتَنِعَ النَّاسُ مِنْ قِضَاءِ حَقُوقِنَا ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : عَنْ الْحَقُوقِ تَسْأَلُنِي كَانَ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبْعَثُ أُمَّيَّ وَأُمَّ فِرْدَوْسَ تَقْضِيَانِ حَقُوقَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ <sup>(١)</sup> .

و رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهَلِيِّ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّ امْرَأَتِي وَ امْرَأَةَ ابْنِ مَارِدٍ تَخْرُجَانِ فِي الْمَأْتَمِ ، فَأَنْهَاهُمَا ، فَتَقُولُ لِي امْرَأَتِي : إِنْ كَانَ حَرَامًا فَانْهِنَا عَنْهُ حَتَّى نَتْرُكَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا فَلَا تُبَيِّنْ شَيْءً تَمْنَعُنَاهُ ، فَإِذَا مَاتَ لَنَا مَيِّتٌ لَمْ يَجْمَعْنَا أَحَدًا ، [ قَالَ : ] فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ ذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ - <sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب ابتلاء المؤمن و مصابه بولده ﴾

صحى : مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَجْجُوبَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحِجَّاجِ ، قَالَ : ذَكَرَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَلَاءَ وَ مَا يَخْصُ اللَّهُ عِزًّا وَ جَلًّا بِهِ الْمُؤْمِنَ ، فَقَالَ : سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آَلِهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً فِي الدُّنْيَا ؟ فَقَالَ : النَّبِيُّ ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ ، وَ يُبْتَلَى الْمُؤْمِنُ بَعْدَ عَلَى قَدْرِ إِيمَانِهِ وَ حُسْنِ أَعْمَالِهِ ، فَمَنْ صَحَّ إِيمَانُهُ وَ حَسُنَ عَمَلُهُ اشْتَدَّ بَلَاؤُهُ ، وَ مَنْ سَخُفَ إِيمَانُهُ وَ ضَعَفَ عَمَلُهُ قَلَّ بَلَاؤُهُ <sup>(٣)</sup> .

(١) الفقيه تحت رقم ٥٢٩ .

(٢) الكافي باب ما يجب على الجيران تحت رقم ٥ .

(٣) الكافي قسم الاصول كتاب الايمان والكفر باب شدة ابتلاء المؤمن تحت

رقم ٢ . والامثل فالامثل أى الاشرف فالاشرف ، والاعلى فى الرتبة والمنزلة ، و « سخف » ككرم أى ضعف و خف .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن مهران - يعني إسماعيل - قال : كتب رجل إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام يشكو إليه مصابه بولده و شدة ما دخله ؛ فكتب إليه « أما علمت أن الله عز وجل يختار من مال المؤمن و من ولده أنفسه ، ليأجره على ذلك؟ <sup>(١)</sup> .

و رواه من طريق آخر ضعيف <sup>(٢)</sup> ، يروي فيه عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار ، قال : كتب إلى أبي جعفر عليه السلام رجل - و ساق بقیة المتن بقليل مغايرة في اللفظ .

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج ، عن أبي عبدالله - أو أبي الحسن عليهما السلام - قال : إن الله عز وجل ليعجب من الرجل يموت ولده و هو يحمد الله ، فيقول : يا ملائكتي عبدي أخذت نفسه و هو يحمدني <sup>(٣)</sup> .

### ﴿ باب الرضا بالقضاء والصبر على البلاء ﴾

صحر : محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن فضيل بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : عجبت للمرء المسلم <sup>(٤)</sup> لا يقضي الله عز وجل له قضاء إلا كان خيراً له ، إن قرئ بالقرآن بالمقاريض كان خيراً له ، وإن ملك مشارق الأرض

(١) الكافي كتاب الجنائز باب المصيبة بالولد تحت رقم ٣ ، و تصحيف « ابن

مهزيار » باين مهران محتمل . (٢) في الكافي آخر كتاب الجنائز .

(٣) المصدر باب المصيبة بالولد تحت رقم ٩ ، و قوله : « ليعجب » أى ليعظم

عنده و يكبر لديه تعالى رضا العبد و حمده له سبحانه تعالى .

(٤) كأنه أراد المسلم بالمعنى الاخص أى المنقاد لله تعالى .

و مغاربهها كان خيراً له (١).

وعن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن عبدالله بن مسكان ، عن ليث المرادي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن أعلم الناس بالله أرواهم بقضاء الله عز وجل (٢).

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبدالله عليه السلام : إن في ما أوحى الله عز وجل إلى موسى بن عمران : يا موسى بن عمران ما خلقت خلقاً أحب إلي من عبدي المؤمن ، وإني إنما ابتليته لما هو خير له ، وأعافيه لما هو خير له ، وأزوي عنه ما هو شر له لما هو خير له ، وأنا أعلم بما يصلح عليه عبدي ، فليصبر على بلائي ، وليشكر نعمائي ، وليرض بقضائي ، أكتبه في الصدق يقين عندي إذا عمل برضائي وأطاع أمري (٣).

ن : و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي حمزة الثمالي قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : من ابتلي من المؤمنين ببلاء فصبر عليه ، كان له مثل أجر ألف شهيد (٤).

و عن الحسين بن محمد ، عن عبدالله بن عامر ، عن علي بن مهزيار ، عن علي بن إسماعيل الميثمي ، عن ربيع بن عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن الصبر والبلاء يستبقان إلى المؤمن ، فيأتيه البلاء وهو صبور ، وإن الجزع والبلاء يستبقان إلى الكافر ، فيأتيه البلاء وهو جزوع (٥).

(١) و (٢) و (٣) الكافي قسم الاصول كتاب الايمان والكفر باب الرضا بالقضاء

تحت رقم ٧ و ٢ و ٨ .

(٤) المصدر باب الصبر تحت رقم ١٧ .

(٥) المصدر كتاب الجنائز باب الصبر والجزع تحت رقم ٣ . وقوله « يستبقان -

الى قوله وهو صبور » أى يأتيه كالمتراهنين يريد كل منهما أن يسبق الآخر حتى ان البلاء لا يسبق الصبر بل انما يرد مع ورود الصبر أو بعده . وكذا الجزع والبلاء ←

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، عن معروف بن خربوذ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما من عبد يصاب بمصيبة فيسترجع عند ذكره المصيبة ويصبر حين تفجأه إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه، وكلما ذكر مصيبتَه فاسترجع عند ذكر المصيبة غفر الله له كل ذنب اكتسب فيما بينهما <sup>(١)</sup>.

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الله تبارك وتعالى تطوّل على عباده بثلاث، ألقى عليهم الريح بعد الروح، ولولا ذلك لما دفن حميم حميماً، وألقى عليهم السلوة، ولولا ذلك لانقطع النسل، وألقى على هذه الحبة الدّابة ولولا ذلك لكنزها ملوكهم كما يكنزون الذهب والفضة <sup>(٢)</sup>.

### ﴿ باب زيارة القبور ﴾

صحى: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: عاشت فاطمة عليها السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وسبعين يوماً لم تر كاشرة ولا ضاحكة، تأتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين: الاثنين والخميس، فتقول: ههنا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وههنا كان المشركون <sup>(٣)</sup>.

→ بالنسبة الى الكافر. والمراد بالكافر هنا غير الموحد.

(١) المصدر كتاب الجنائز باب الصبر والجزع تحت رقم ٥.

(٢) المصدر الكتاب باب في السلوة تحت رقم ٢. وقال العلامة المجلسي (ره):

« ألقى عليهم الريح » أي التنن بعد خروج الروح. والسلوة: التسلي والصبر والنسيان. وانقطاع النسل لعدم اشتغالهم بالتزويج ومقاربة النساء لما يلحقهم من الحزن بعدها وحذراً من وقوع مثل ذلك قبلها. والحبة: الحنطة والشعير وأمثالهما أو الحنطة لأنها العمدة ويعرف الباقي بالمقايسة. والدابة: الدودة التي تقع فيها فتضميها.

(٣) الكافي كتاب الحج باب اتيان المشاهد تحت رقم ٣.



و رواه أيضاً في الحسن ، والطريق علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، والمتن «عاشت فاطمة عليها السلام بعد أبيها» (١) .  
[صحح:] وعن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد - هو ابن يحيى الأشعري - قال :  
كنت بفيد ، فمشيت مع علي بن بلال إلى قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع ، فقال لي علي بن بلال : قال لي صاحب هذا القبر ، عن الرضا عليه السلام قال : من أتى قبر أخيه ، ثم وضع يده على القبر وقرأ إننا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات أمن يوم الفزع الأكبر - أو يوم الفزع - (٢) .

و رواه الشيخ (٣) بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، و صورة المتن في التهذيب هكذا : «قال : كنت بفيد فمشيت مع علي بن بلال إلى قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع ، قال : فقال لي علي بن بلال : قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام : من أتى قبر أخيه المؤمن من أي ناحية ، يضع يده وقرأ إننا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات أمن من الفزع الأكبر .

و أورد النجاشي هذا الحديث في كتابه (٤) مخالفاً لما في الكافي والتهذيب في عدة مواضع ، و هذا نص عبارته في ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع : «و قال محمد بن يحيى العطّار : أخبرنا محمد بن أحمد بن يحيى قال : كنت بفيد (٥)

(١) المصدر باب زيارة القبور من كتاب الجنائز تحت رقم ٣ . وقوله : «كاشرة»

أي متبسة أو مبدية أسنانها ، وقبور الشهداء أي شهداء احد .

(٢) المصدر باب زيارة القبور تحت رقم ٩ ، والترديد من الراوى .

(٣) في التهذيب كتاب المزار باب ثواب زيارة القبور تحت رقم ١ .

(٤) في رجاله ذيل ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع ص ٢٣٣ طبع بمبى

الهند ، وابن بزيع كان من أصحاب موسى بن جعفر وأبي الحسن الرضا عليهما السلام و أدرك زمان أبي جعفر الثانى عليه السلام .

(٥) بفتح الفاء وسكون الياء : بليدة في نصف طريق مكة من الكوفة . (المراصد) .

فقال لي محمد بن علي بن بلال: مر بنا إلى قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع نزره، فلمّا أتينا جلس عند رأسه مستقبلاً القبلة والقبر أمامه، ثم قال: أخبرني صاحب هذا القبر - يعني محمد بن إسماعيل - أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: من زار قبر أخيه، ووضع يده على قبره، وقرأ إنّا أنزلناه في ليلة القدر، سبع مرّات، أمن من الفزع الأكبر.

ولا يخفى ما في الاختلاف الواقع في هذا الخبر من الغرابة.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البخترى؛ وجميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام في زيادة القبور قال: إنهم يأنسون بكم، فإذا غبتم عنهم استوحشوا<sup>(١)</sup>.

وعنه، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: كيف التسليم على أهل القبور؟ فقال: نعم تقول: «السّلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، أنتم لنا فرط ونحن إن شاء الله بكم لاحقون»<sup>(٢)</sup>.

وروى عن أبي علي الأشعري<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن عبد الجبار؛ وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، قال: تقول: «السّلام عليكم من ديار»<sup>(٤)</sup> قوم مؤمنين وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون.

وفي اتصال سند هذا الحديث نظر؛ ولولا ذلك لكان من مشهور

الصحيح.

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، أنه قال لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: بلغني أن

(١) و (٢) و (٣) الكافي باب زيادة القبور تحت رقم ١ و ٥ و ٧.

(٤) «من» لبيان ضمير الخطاب أو للابتداء، أي أبلغ اليكم سلام أهل الديار

من المؤمنين (المرأة).

المؤمن إذا أتاه الزائر أنس به. فإذا انصرف عنه استوحش؟ فقال: لا يستوحش<sup>(١)</sup>. قلت: وجه الجمع بين هذا الخبر والسابق حمل الاستيحاش المثبت هناك على نوع من المجاز، وإرادة الحقيقة من المنفي<sup>(٢)</sup>، أو حمل الأوّل على الزائر الذي يعرفه الميت وله به اختصاص، والثاني على غيره، أو نحو ذلك من التأويل المناسب للمقام<sup>(٣)</sup>.

### ﴿ باب زيارة الميت أهله ﴾

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن المؤمن ليزور أهله، فيرى ما يحب<sup>(٤)</sup> ويستتر عنه ما يكره، وإن الكافر يزور أهله فيرى ما يكره ويستتر عنه ما يحب<sup>(٥)</sup>، قال: وفيهم من يزور كل جمعة، ومنهم من يزور على قدر عمله<sup>(٦)</sup>.

و رواه في أربعة طرق أخرى ضعيفة<sup>(٧)</sup>.

و روى الصدوق زيارة المؤمن بطريق غير نقي<sup>(٨)</sup>، و زيارة الكافر بإسناده عن حفص بن البختري<sup>(٩)</sup>. و صورة إسناده الأوّل ومثله هكذا: «أبي - رضي الله عنه - عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، أنّه سأل أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن المؤمن يزور

(١) الفقيه تحت رقم ٥٢٤.

(٢) قال العلامة المجلسي (ره): لعل الوحشة عند الغيبة في الخبر الأول محمولة

على وحشة لا تصير سبباً لحزنهم.

(٣) الكافي كتاب الجنائز باب أن الميت يزور أهله تحت رقم ١.

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٢ الى ٥.

(٥) الفقيه تحت رقم ٥٢٢ رواه عن إسحاق بن عمار وطريق المؤلف

إليه صحيح كما في الخلاصة وفيه علي بن إسماعيل. (٦) المصدر تحت رقم ٥٢٣.

أهله؟ فقال: نعم، قال: في كم؟ فقال: على قدر فضائلهم، منهم من يزور كل يوم، ومنهم من يزور في كل يومين، ومنهم من يزور في كل ثلاثة أيام، وقال: ثم رأيت في مجرى كلامه أنه يقول: أدناهم جمعة<sup>(١)</sup>، فقال: في أي ساعة؟ فقال: عند زوال الشمس أو قبيل ذلك، فبيعت الله معه ملكاً يُريه ما يسرُّه ويستر عنه ما يكرهه، فيرى سروراً ويرجع إلى قرّة عين. وصوره الثاني: «أبي: وعجده بن الحسن - رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله؛ وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن يعقوب بن يزيد، عن عجة بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام: إن الكافر يزور أهله فيرى ما يكرهه ويستر عنه ما يحبُّه».

و شوب الطريق الأوّل بعلي بن إسماعيل، فإنه مجهول الحال، و بإسحاق بن عمار لرمي الشيخ له بالفطحية<sup>(٢)</sup>، لكنّه وثقه هو والنجاشي، و أمّا الثاني فصحّته إلى حفص جليّة، وعدالة حفص مستفادة من تزكية الواحد.

### ﴿ (باب حال الارواح) ﴾

صحر: عجة بن يعقوب - رضي الله عنه - عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن عجة؛ وسهل بن زياد؛ وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن

(١) أي يزور جمعة وأريد بها الاسبوع لا يوم الجمعة بقرينة الكلام.

(٢) إسحاق بن عمار مشترك بين الساباطي، والتغلي الصيرفي، والتحقيق أنه هنا التغلي الثقة دون الساباطي الفطحي الموثق، وقال الصدوق في المشيخة في عنوان يونس بن عمار التغلي أنه أخو إسحاق بن عمار فيظهر منه كون المعنون في المشيخة إسحاق بن عمار الصيرفي لا الساباطي، ففي فوائد بحر العلوم ج ١ ص ٣١٥ تحقيق في ذلك فراجع هناك... و أما علي بن إسماعيل فهو السندي ولم يوثقه إلا نصر بن الصباح، ونصر ضعيف مرمي بالفلو.

ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن ضريس الكناسي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام أن الناس يذكرون أن فراتنا يخرج من الجنة فكيف هو و هو يقبل من المغرب و يصب فيه العيون والأودية؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام و أنا أسمع: إن الله جنة خلقها الله في المغرب و ماء فراتكم يخرج منها، و إليها تخرج أرواح المؤمنين من حفرهم عند كل مساء فتسقط على ثمارها و تأكل منها و تتنعم فيها و تتلاقى و تتعارف، فإذا طلع الفجر هاجت من الجنة، فكانت في الهواء في ما بين السماء والأرض، تطير ذاهبة و جائية و تعهد حفرها إذا طلعت الشمس و تتلاقى في الهواء و تتعارف. قال: و إن الله ناداً في المشرق خلقها ليسكنها أرواح الكفار، و يأكلون من زقومها، و يشربون من حميمها ليلهم، فإذا طلع الفجر هاجت إلى واد باليمن يقال له: برهوت، أشد حرّاً من نيران الدنيا [و] كانوا [فيها] يتلاقون و يتعارفون فإذا كان المساء عادوا إلى النار، فهم كذلك إلى يوم القيامة.

قال: قلت: أصلحك الله ما حال الموحدين المقرين بنبوّة محمد وآله عليه السلام من المسلمين المذنبين الذين يموتون و ليس لهم إمام و لا يعرفون ولايتكم؟ فقال: أما هؤلاء فإنهم في حفرهم لا يخرجون منها، فمن كان [منهم] له عمل صالح و لم يظهر منهم عداوة فإنه يخذ له خد إلى الجنة التي خلقها الله في المغرب، فيدخل عليه منها الروح في حفرته إلى يوم القيامة فيلقى الله فيحاسبه بحسناته و سيئاته، فأما إلى [الجنة] أو إلى [النار] فهؤلاء موقوفون لأمر الله، قال: و كذلك يفعل الله بالمستضعفين والبله والأطفال و أولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم، فأما النصاب من أهل القبلة فإنه يخذ لهم خد إلى النار التي خلقها الله في المشرق، فيدخل عليهم منها اللهب والشّرر والدخان و فورة الحميم إلى يوم القيامة، ثم مصيرهم إلى الحميم ثم في النار يسجرون، ثم قيل لهم: أين ما كنتم تدعون من دون الله؟ أين إمامكم الذي اتخذتموه دون الإمام الذي جعله الله للناس إماماً؟<sup>(١)</sup>

(١) الكافي باب جنة الدنيا من كتاب الجنائز تحت رقم ١.

قلت : المراد من الأطفال هنا أطفال الكفّار و من أولاد المسلمين أطفال غير المؤمنين من الفرق المحكومة بإسلامها و هم الذين تقدّم في الحديث السّؤال عنهم ، فالتعريف في المسلمين للعهد ، يشهد لما قلناه عدّة أخبار رواها الصّدوق (ره) منها خبران إسنادهما كإسناد هذا الخبر و آخران في طريقيهما ضعف ، وأمّا الأوّل لأن فروى الأوّل منهما عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ والحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و إبراهيم بن هاشم جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رئاب ، عن محمد بن مسلم ، أن أبا عبدالله عليه السلام قال : إن رسول الله ﷺ قال : تزوّجوا ، فإنّي مكاتركم الأُمم غداً في القيامة حتّى أن السّقط ليجيء متحنّباً<sup>(١)</sup> على باب الجنّة ، فيقال له : ادخل الجنّة ، فيقول لا حتّى يدخل أبواي الجنّة قبلي<sup>(٢)</sup> .

قوله : في هذا الحديث : « متحنّباً » أظنّه تصحيحاً ، مع أنّه بهذه الصّورة في عدّة من النسخ لكتاب من لا يحضره الفقيه ، والصّواب « محنّبياً » لأنّه الموافق لكلام أهل اللّغة ، و في الكتاب أيضاً خبر آخر مرسل في معنى هذا الخبر ، واللّفظ المذكورة واقعة فيه على وفق ما صوّبناه .

وروى الثّاني : عن محمد بن موسى بن المتوكّل ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ؛ و سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رئاب ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن الله تبارك و تعالي يدفع إلى إبراهيم<sup>(٣)</sup> و سارة أطفال المؤمنين يغذوانهم بشجرة في

(١) كذا في النسخ . و كأن نسخ المصنف مصحفة والصواب « محنّبياً » كما في ما عندي من نسخ الفقيه .

(٢) الفقيه تحت رقم ٤٣٤٤ . و رواه في المعاني عن محمد بن موسى بن المتوكّل عن الحميري عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن محمد بن مسلم أو غيره . ثمّ قال : « قال أبو عبيدة : المحنّبى - بغير همزه - : المتغضب المستطبى للشئ . والمحنّبى - بالهمز - : العظيم البطن المنتفخ .

(٣) في المصدر « ان الله تعالى كفل ابراهيم » .

الجنة لها أحلاف كأحلاف البقر ، في قصر من درة ، فاذا كان يوم القيامة ألبسوا وطيّبوا وأهدوا إلى آبائهم فهم ملوك في الجنة مع آبائهم ، وهو قول الله عز وجل : « والذين آمنوا واتبعتهم ذريّاتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريّاتهم » (١) .

وأما الآخرون فروى أحدهما عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن أبي زكريّا الأعمور ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا مات طفل من أطفال المؤمنين نادى مناد في ملكوت السموات والأرض : ألا إن فلان بن فلان قد مات؛ فإن كان مات والده أو أحدهما أو بعض أهل بيته من المؤمنين فدفع إليه يغذوه وإلا دفع إلى فاطمة عليها السلام تغذوه حتى يقدم أبواه أو أحدهما أو بعض أهل بيته ، فتدفعه إليه (٢) .

وروى الآخر : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصبغ ، عن أبي بكر الحضرمي ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : في قول الله عز وجل : « والذين آمنوا واتبعتهم ذريّاتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريّاتهم » قال : قصرت الأبناء من أعمال الآباء فألحق الله الأبناء بالآباء لتقرّ بذلك أعينهم (٣) .

وروى الكليني هذا الخبر (٤) عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وسهل بن زياد مضعف ، وحال أبي بكر مجهول .

واعلم أنّه ورد في شأن الأطفال جملة من الأخبار وكلّها محمولة على أطفال الكفار ومن في معناهم ، لما قد بينناه ، و سنورد منها ما ينتظم في

(١) و(٢) الفقيه تحت رقم ٤٧٣٢ و ٤٧٣١ . والاية في الطور : ٢٢ بقراءة أبي عمرو .

(٣) الفقيه تحت رقم ٤٧٣٣ .

(٤) في الكافي كتاب الجنائز باب الاطفال تحت رقم ٥ .

سلك مرامنا في الكتاب، و حيث لم يناسب الصحيح منها عندنا صدر الباب لكون إيرادها على جهة الاستطراد وقع مؤخراً عن المشهور، و خولفت فيه القاعدة المستمرة.

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن ابن مسكان ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الولدان ، فقال : سئل رسول الله ﷺ عن الولدان والأطفال ، فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين <sup>(١)</sup> .

ن : وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته : هل سئل رسول الله ﷺ عن الأطفال ؟ فقال : قد سئل ، فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم قال : يا زرارة هل تدري قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » ؟ قلت : لا ، قال : لله فيهم المشيئة ، إنه إذا كان يوم القيامة جمع الله عز وجل الأطفال والذي مات من الناس في الفترة والشئخ الكبير الذي أدرك النبي ﷺ وهو لا يعقل والأصم والأبكم الذي لا يعقل والمجنون والأبله الذي لا يعقل ، و كل واحد منهم يحتاج على الله عز وجل <sup>(٢)</sup> فيبعث الله إليهم ملكاً من الملائكة فيؤجج لهم ناراً ثم

(١) الكافي باب الاطفال تحت رقم ٣ .

(٢) قال استاذنا الشراني -ره- : قوله : « يحتاج -الخ- حجتهم انهم لا يستحقون العقاب على ترك الطاعات لقصورهم و نقصانهم من جانب الله و لم يكونوا مقصرين لعدم اذاحة العلة عنهم ، و اخبار هذا الباب تدل على اختلاف أحكام الدنيا والاخرة بالنسبة الى المؤمن والكافر ، اذ لا ريب أن هؤلاء الذين ذكرهم في الدنيا محكومون بالكفر والنجاسة اذ لم يتأمل أحد في نجاسة اطفال الكفار و مجانينهم و سفهاءهم و عدم ارتهم من موروثهم المسلم ، و على هذا فلا منافاة بين أن يكون أحد في الدنيا كافراً لمقتضى الاحكام الفقهية و يكون من أهل النجاة في الاخرة ، ومثلهم الباحثون في طلب الدين الحق غير معاندين قبل أن يعلموا به ، فانهم في ظاهر الشرع كفار ، وبالنسبة ←



يبعث الله إليهم ملكاً فيقول لهم : إن ربكم يأمركم أن تثبوا فيها، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً وأدخل الجنة ، ومن تخلف عنها دخل النار<sup>(١)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن من مات في الفترة و عن من لم يدرك الحنث والمعنوه ، فقال : يحتج الله عليهم يرفع لهم ناراً فيقال لهم : ادخلوها ، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، و من أبي قال : ها أنتم قد أمرتكم فعصيتُموني<sup>(٢)</sup> .

و بهذا الإسناد قال : ثلاثة يحتج عليهم ، الأبكم والطفل و من مات في الفترة فترفع لهم نار فيقال لهم : ادخلوها فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ، و من أبي قال تبارك و تعالي : هذا قد أمرتكم فعصيتُموني<sup>(٣)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في الأطفال الذين ماتوا قبل أن يبلغوا ؟ فقال : سئل عنهم رسول الله ﷺ فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم أقبل علي ، فقال : يا زرارة هل تدري ما عنى بذلك رسول الله ﷺ ؟ قال : قلت : لا ، فقال : إنما عنى : كفوا عنهم و لا تقولوا فيهم شيئاً وردوا علمهم إلى الله<sup>(٤)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك يروون أن أرواح المؤمنين في حواصل طير خضر حول العرش ؟ فقال : لا ، المؤمن أكرم على الله من أن يجعل

---

→ الى حكم الآخرة ناجون ، و ربما يكون بالعكس فيكون في الدنيا محكوماً بالاسلام و الطهارة ولكنه في الآخرة في أسفل درك من النار و بالجمله أحكام الفقه تكون للدنيا ، و للآخرة أحكام اخر .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) المصدر باب الاطفال تحت رقم ١ و ٦ و ٧ و ٤ ،

و تأجيج النار اشتعالها و التهابها ، و « تثبوا » من وثب يشب أى انهضوا اليها .

روحه في حوصلة طير ، لكن في أبدان كأبدانهم<sup>(١)</sup> .

### ﴿ باب ﴾ ﴿

صحى : محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن أطفال الأنبياء ، فقال : ليسوا كأطفال الناس . وسأله عن إبراهيم بن رسول الله ﷺ لو بقي كان صديقاً نبياً؟ قال : لو بقي كان على منهاج أبيه عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

صحر : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن زياد بن أبي الحلال ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ما من نبي ولا وصي نبي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام حتى ترفع روحه وعظمه ولحمه إلى السماء ، وإنما تؤتى مواضع آناهم و يبلغونهم من بعيد السلام و يسمعونهم في مواضع آناهم من قريب<sup>(٣)</sup> .

ورواه الصدوق في كتابه<sup>(٤)</sup> ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ببيحة الإسناد ، وفي المتن قليل مخالفة لفظية ليس في التعرض لبيانها كثير طائل .

ورواه الشيخ بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن داود القمي ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بياقي الطبري ، والتمن هكذا : « ما من نبي ولا وصي يبقى في الأرض بعد موته أكثر من ثلاثة أيام حتى ترفع روحه وعظمه ولحمه إلى السماء وإنما تؤتى مواضع آناهم و يبلغهم

(١) المصدر باب في أرواح المؤمنين تحت رقم ١ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٤٧٣٤ و ٤٧٣٥ .

(٣) الكافي كتاب الحج في الباب الذي بعد باب مسجد غدیر خم تحت رقم ١ .

(٤) الفقيه تحت رقم ٣١٦١ .

السَّلَام من بعيد و يسمعونهم في مواضع آثارهم من قريب <sup>(١)</sup> .

## باب الصلاة عن الميِّت والصوم والحج والصدقة والعتق

صحى : عَجْد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن عَجْد بن يحيى العطار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن عَجْد بن أبي عمير ؛ و صفوان بن يحيى ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يصلى عن الميِّت ؟ فقال : نعم حتى أنه

(١) هنا شبهة مشهورة و هى ما ورد بأن نوح عليه السلام نقل تابوتاً فيه عظام آدم عليه السلام من الماء أو من سرنديب الى الغرى ، وكذا موسى عليه السلام نقل عظام يوسف عليه السلام من شاطى نيل مصر الى بيت المقدس ، وكذا رأس الحسين عليه السلام نقل من كربلا الى الكوفة و منها الى الشام و فى قول الى المدينة ومن الشام الى النجف أو كربلا ، وأن بعض أهل الكتاب كان يأخذ عظم نبي من الانبياء عليهم السلام بيده و يستسقى و كان باذن الله ينزل المطر حتى أخذ منه ذلك العظم فما نزل بعد ذلك باستسقاته ، و قد نطقت الاحاديث بتلك الوقائع ، و وجه بامكان العود بعد تلك الايام و لا يخفى ما فيه و منافاته لذيل الخبر ، واحتمل الفيض - رحمه الله - فى الوافى بأن يكون المراد باللحم والعظم المرفوعين المثاليين منهما أعنى البرزخيين و ذلك لعدم تعلقهم بهذه الاجساد العنصرية فكأنهم و هم بعد فى جلايب من أبدانهم قد نفصوها و تجردوا عنها فضلاً عما بعد وفاتهم ، والدليل على ذلك من الحديث قولهم عليهم السلام « ان الله خلق أرواح شيعتنا مما خلق منه أبداننا » فأبدانهم عليهم السلام ليست الا تلك الاجساد اللطيفة المثالية ، و أما العنصرية فكأنها أبدان الابدان ، - وأيد قوله بما تقدم من اخراج نوح تابوت آدم عليهما السلام وغيره مما تقدم ، ثم قال :- فلولا أن الاجساد العنصرية منهم تبقى فى الارض لما كان لاستخراج العظام و نقلها من موضع الى آخر بعد سنين مديدة معنى . و انما يبلغونهم من بعيد السلام لانهم فى الارض وهم عليهم السلام فى السماء - الخ .

و قيل : لعل صدور أمثال هذا الخبر لنوع مصلحة تورية لقطع اطماع الخوارج وبنى امية وأضرابهم بالنبيش ، والله يعلم . والخبر فى التهذيب الثانى من زيادات المزارع

ليكون في ضيق فيوسّع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له : خفف عنك هذا الضيق بصلاة فلان أخيك عنك ، قال : فقلت له : فأشرك بين رجلين في ركعتين ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن معاوية بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يلحق الرجل بعد موته ؟ فقال : سنة سنتها يُعمل بها فيكون له مثل أجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، والصدقة الجارية تجري من بعده ، والولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتها ، ويحجُّ ويتصدق ويتق عنهما ، ويصلي ويصوم عنهما ، فقلت : أشر كهما في حجتي ؟ قال : نعم <sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب نواذر الموت ﴾

صحر : محمد بن يعقوب <sup>(٣)</sup> ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن صفوان الجمال قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وأما الحداد فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما » ، فقال : أما إنّه ما كان ذهباً ولا فضة ، وإنما كان أربع كلمات « لا إله إلا أنا ، من أيقن بالمولوت لم يضحك سنته ، ومن أيقن بالحساب لم يفرح قلبه ، ومن أيقن بالقدر لم يخش إلا الله <sup>(٤)</sup> .

وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن أبي عبيدة الحداء قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : حدثني بما أنتفع به ، قال : يا أبا عبيدة أكثر ذكر الموت ، فإنّه لم يكثر إنسان

(١) الفقيه تحت رقم ٥٥٤ وله تنمة .

(٢) الكافي كتاب الوصايا باب ما يلحق الميت بعد موته تحت رقم ٤ .

(٣) الكافي قسم الاصول كتاب الايمان والكفر باب فضل اليقين تحت رقم ٦ .

(٤) مروى في الكافي باسناد آخر من الحسن ولكن اتفق فيه خلل فتركناه . (منه)

ذكر الموت إلا زهد في الدنيا (١).

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبي المغرا قال : حدثني يعقوب الأحمر قال : دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام نعتيه بإسماعيل ، فترحم عليه ، ثم قال : إن الله عز وجل نعى إلى نبيته صلى الله عليه وآله وسلم نفسه فقال : « إنك ميت و إنهم ميّتون » و قال : « كل نفس ذائقة الموت » ، ثم أنشأ يحدث فقال : إنه يموت أهل الأرض حتى لا يبقى أحد ، ثم يموت أهل السماء حتى لا يبقى أحد إلا ملك الموت و حملة العرش و جبرئيل و ميكائيل ؛ قال : فيجيء ملك الموت حتى يقوم بين يدي الله عز وجل فيقال له : من بقي ؟ - و هو أعلم - فيقول : يا رب لم يبق إلا ملك الموت و حملة العرش و جبرئيل و ميكائيل ؛ فيقال له : قل لجبرئيل و ميكائيل : فليموتا ، فيقول الملائكة عند ذلك : يا رب رسولك و أمينيك ، فيقول : إنني قضيت على كل نفس فيها الروح بالموت ، ثم يجيء ملك الموت حتى يقف بين يدي الله عز وجل فيقول له من بقي ؟ - و هو أعلم - فيقول : يا رب لم يبق إلا ملك الموت و حملة العرش ، فيقول : قل لحملة العرش : فليموتوا ؛ قال : ثم يجيء مكتئباً (٢) حزيناً لا يرفع طرفه فيقال : من بقي ؟ فيقول : يا رب لم يبق إلا ملك الموت ، فيقال له : مت يا ملك الموت ، فموت ، ثم يأخذ الأرض بيمينه و السماوات بيمينه و يقول : أين الذين كانوا يدعون معي شريكاً ؟ أين الذين كانوا يجعلون معي إلهاً آخر ؟ (٣).

و عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن إسماعيل بن

(١) المصدر قسم الفروع باب النوادر آخر الجنائز تحت رقم ١٨ .

(٢) في المصدر « كتبياً » ، و المكتتب : ذكابة ، يقال : « رماد مكتتب اللون »

أي ضارب الى السواد .

(٣) الكافي كتاب الجنائز باب النوادر تحت رقم ٢٥ .

مهران ، عن أبي سعيد القمّاط ، عن أبان بن تغلب ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :  
 لما أُسري بالنبي صلى الله عليه وآله قال : يا ربّ ما حال المؤمن عندك؟ قال : يا محمد ،  
 من أهان لي وائماً فقد بارزني بالمحاربة ، وأنا أسرع شيء إلى نصرته أو ليائتي ،  
 وما تردّدت عن شيء أنا فاعله كتردّدي عن وفاة المؤمن ، يكره الموت  
 وأكره مساءته ؛ وإنّ من عبادي المؤمنين من لا يصلحه إلا الغنى [و] لو صرفته  
 إلى غير ذلك لهلك ، وإنّ من عبادي المؤمنين من لا يصلحه إلا الفقر ولو -  
 صرفته إلى غير ذلك لهلك ، وما يتقرّب إلى عبد من عبادي بشيء أحبّ  
 إليّ ممّا افترضت عليه ، وإنّه ليتقرّب إليّ بالنافلة حتّى أحبّه ، فإذا  
 أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ولسانه الذي  
 ينطق به ، ويده التي يبطش بها ، إن دعاني أحببته ، وإن سألتني أعطيته <sup>(١)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،  
 عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء جبرئيل إلى النبي صلى الله عليه وآله  
 فقال : يا محمد عش ما شئت فإنك ميت ، وأحبب من شئت فإنك مفارقه ،  
 واعمل ما شئت فإنك لاقيه <sup>(٢)</sup> .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ،  
 قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ما من أهل بيت شعّر ولا وبر إلا وملك -  
 الموت يتصفّحهم في كلّ يوم خمس مرّات <sup>(٣)</sup> .

و عنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج ، عن  
 أبي عبد الله عليه السلام ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : من أكثر ذكر الموت أحبّه الله .

(١) الكافي قسم الاصول كتاب الايمان والكفر باب من أذى المسلمين واحتقرهم

تحت رقم ٨ . (٢) المصدر كتاب الجنائز باب النوادر تحت رقم ١٧ .

(٣) المصدر الباب تحت رقم ٢٢ . وفي خبر آخر قال النبي (ص) : «انما يتصفّحهم

في مواقيت الصلاة فان كان ممن يواظب عليها عند مواقيتها لقنه ملك الموت شهادة ان  
 لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ، ونجى عنه ابليس» راجع الكافي باب اخراج روح  
 المؤمن والكافر .

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي حمزة، قال: سمعت علي بن الحسين عليهما السلام يقول: عجب كل العجب لمن أنكر الموت وهو يرى من يموت كل يوم و ليلة، والعجب كل العجب لمن أنكر النشأة الأخرى وهو يرى النشأة الأولى <sup>(١)</sup>.

وعنه، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، قال: سمعت أبا الحسن الأول عليه السلام يقول: إذا مات المؤمن بكت عليه الملائكة وبقاع الأرض التي كان يعبد الله [تعالى] عليها، وأبواب السماء التي كان تصعد أعماله فيها، و نلم ثلثة في الإسلام لا يسدّها شيء، لأنّ المؤمنين حصون الإسلام كحصون سور المدينة لها <sup>(٢)</sup>.

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس يتبع الرّجل بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال: صدقة أجزاها في حياته، فهي تجري بعد موته، و صدقة مبتولة لا تورث، أو سنة هدى يعمل بها بعد موته، أو ولد صالح يدعو له <sup>(٣)</sup>.

وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله، إلا أنه قال: «أو ولد صالح يستغفر له» <sup>(٤)</sup>.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن قوماً فيما مضى قالوا لنبيّ لهم: ادع لنا ربك يرفع عنا الموت، فدعا لهم فرفع الله عنهم الموت، فكثروا حتى ضاقت عليهم المنازل و كثر النسل و يصبح الرّجل يطعم أباه و جدّه و أمّه و جدّه جدّه، و يوضيهم و يتعاهدهم، فشغلوا عن طلب المعاش، فقالوا: سل لنا ربك أن-

(١) و (٢) الكافي باب النوادر في آخر الجنائز تحت رقم ٢٨ و ١٣.

(٣) و (٤) المصدر كتاب الوصايا باب ما يلحق الميت بعد موته تحت رقم ٢.

يُردُّنا إلى حالنا التي كنَّا عليها ، فسأل نبيَّهم ربُّه فردَّهم إلى حالهم <sup>(١)</sup> .  
وعنه ، عن أبيه ، عن بكر بن محمد الأزدي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
« إنَّ الموت الَّذي تفرُّون منه فإنَّه ملاقيكم - إلى قوله - : تعملون »  
قال يعدُّ السنين ثمَّ يعدُّ الشهور ثمَّ يعدُّ الأيام ثمَّ يعدُّ الساعات ثمَّ يعدُّ  
النَّفْس « فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » <sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب غسل المس ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده ، عن علي بن مهزيار ،  
عن فضالة بن أيوب ، عن معاوية بن عمَّار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الَّذي  
يُغسل الميت عليه غسل ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا مسَّه وهو سخن ؟ قال : لاغسل  
عليه فإذا برد فعليه الغسل ، قلت : والبهائم والطير إذا مسَّها عليه غسل ؟  
قال : لا ؛ ليس هذا كالإنسان <sup>(٣)</sup> .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النَّضر بن سويد ، عن عاصم بن  
حميد قال : سألت عن الميت إذا مسَّه الإنسان أفيه غسل ؟ قال : فقال :  
إذا مسست جسده حين يبرد فاغسل <sup>(٤)</sup> .

و بإسناده عن محمد بن الحسن الصفَّار ، قال : كتبت إليه : رجل أصاب  
يديه أو بدنه ثوب الميت الَّذي يلي جلده قبل أن يُغسل ، هل يجب عليه  
غسل يديه أو بدنه ؟ فوقع : إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يُغسل  
فقد يجب عليك الغسل <sup>(٥)</sup> .

(١) المصدر في نوادر جنائزه تحت رقم ٣٦ ، والفرض من هذا الحديث ان  
الموت كما أنه ضرورى للإنسان وخير له بحسب حال آخرته كذلك ضرورى له بحسب  
حال ديناه (الوافى) .

(٢) الكافي الباب تحت رقم ٤٤ و « يعد » من العد أى يعد الموت السنين . (الوافى)

(٣) و (٤) و (٥) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٢ و ١٠ و ١٣ .



و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ؛ و فضالة ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام ، قال : قلت : الرجل يغمض الميت أعليه غسل ؟ فقال : إذا مسه بحرارته فلا ، و لكن إذا مسه بعدما يبرد فليغتسل ، قلت : فالذي يغسله يغتسل ؟ قال : نعم ، قلت : فيغسله ثم يلبس [هـ] أكفانه قبل أن يغتسل ؟ قال : يغسله ثم يغسل يديه من العاتق ، يلبس أكفانه ثم يغتسل ، قلت : فمن حمله أعليه غسل ؟ قال : لا ، قلت : فمن أدخله القبر أعليه وضوء ؟ قال : لا ، إلا أن يتوضأ من تراب القبر إن شاء <sup>(١)</sup> .

و رواه الكليني <sup>(٢)</sup> بإسناد مشهور صححة : وهو « أبو علي الأشعري » ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام ، و في المتن « قال : قلت له : الرجل يغمض عين الميت عليه غسل ؟ قال : إذا مسه بحرارته فلا - إلى أن قال : - قلت : فيغسله ثم يكفنه ؟ - و قال بعد ذلك - يغسل يده من العاتق ثم يلبسه أكفانه » و أسقط همزة الاستفهام من قوله : « أعليه غسل » و قوله : « أعليه وضوء » .

و عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام في رجل مس ميتة أعليه الغسل ؟ قال : لا ، إنما ذلك من الإنسان <sup>(٣)</sup> .

و عنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : مس الميت عند موته و بعد غسله ، و القبلة ليس به بأس <sup>(٤)</sup> . و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي :

(١) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٩ .

(٢) في الكافي كتاب الجنائز باب غسل من غسل الميت ومن مسه تحت رقم ٢ .

(٣) و (٤) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١٩ و ١٥ .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسه الميتة أينبغي أن يغتسل منها؟ فقال : لا ، إنما ذاك من الإنسان وحده <sup>(١)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري جميعاً ، عن أحمد ؛ وعبد الله ابني محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أمّ قوماً فصلّى بهم ركعة ثم مات - قال وساق الحديث ( وسنورده في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى ) إلى أن قال : - ويطر حون الميت خلفهم ويغتسل من مسّه <sup>(٢)</sup> .

وروى الشيخ <sup>(٣)</sup> أيضاً هذا الخبر بإسناد من الحسن لا حاجة إلى ذكره هنا .

صحر : محمد بن الحسن ، بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حرير ، عن إسماعيل بن جابر ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام حين مات ابنه إسماعيل الأكبر فجعل يقبله وهو ميت ، فقلت : جعلت فداك أليس لا ينبغي أن يمسه الميت بعد ما يموت ، و من مسّه فعليه الغسل؟ فقال : أما بحرارته فلا بأس إنما ذاك إذا برد <sup>(٤)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حرير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من غسل ميتاً فليغتسل ، قلت : فإذا مسّه مادام حاراً؟ قال : فلا غسل عليه ، وإذا برد ثم مسّه فليغتسل ، قلت : فمن أدخله القبر؟ قال : لا غسل عليه إنما يمسه الثياب <sup>(٥)</sup> .

(١) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ٢٠ .

(٢) الفقيه تحت رقم ١١٩٨ .

(٣) في التهذيب في باب أحكام الجماعة من كتاب الصلاة تحت رقم ٦ .

(٤) التهذيب في زيادات تلقينه تحت رقم ١١ .

(٥) الكافي باب غسل من غسل الميت تحت رقم ١ .

ورواه الشيخ <sup>(١)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب، ببقية السند والمتن إلا أن العبارة فيه عن حكم المس هكذا: «قال: وإن مسه مادام حاراً فلا غسل عليه - اه» <sup>(١)</sup>.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يمس الميت أينبغي له أن يغتسل منها؟ قال: لا، ذلك من الإنسان وحده، قال: وسألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت، قال: يغسل ما أصاب الثوب <sup>(٢)</sup>.

وعن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحجاج، عن ثعلبة، عن معمر بن يحيى، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام ينهى عن الغسل إذا دخل القبر <sup>(٣)</sup>.

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام أيغتسل من غسل الميت؟ قال: نعم، قال: فمن أدخله القبر؟ قال: لا، إنما مس الثياب <sup>(٤)</sup>.

### ❦ (باب الاغسال المسنونة) ❦

صحى: محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: الغسل في سبعة عشر موطناً، ليلة سبع عشرة من رمضان وهي ليلة التقى الجمعان، و ليلة تسع عشرة

(١) في التهذيب في الاغسال المفترضات تحت رقم ١٥، وفي الاستبصار باب

وجوب غسل الميت تحت رقم ١.

(٢) و (٣) الكافي باب غسل الميت تحت رقم ٥٠٤ و ٥٠٥.

(٤) الفقيه تحت رقم ٢٤٨.

وفيها يكتب الوفد وفد السنة ، و ليلة إحدى و عشرين و هي الليلة التي أصيب فيها أوصياء الأنبياء ، و فيها رفع عيسى ابن مريم عليه السلام ، و قبض موسى عليه السلام ، و ليلة ثلاث و عشرين يرجى فيها ليلة القدر ، و يوم العيدين ، و إذا دخلت الحرمين ؛ و يوم تحرم ، و يوم الزيادة ، و يوم تدخل البيت ، و يوم - التروية ، و يوم عرفة ، و إذا غسلت ميتاً أو كفننته أو مسسته بعد ما يبرد ، و يوم الجمعة ، و غسل الجنابة فريضة ، و غسل الكسوف إذا احترق القرص كله فاغتسل <sup>(١)</sup> .

و بالأسناد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الغسل من الجنابة ، و يوم الجمعة ، و يوم الفطر ، و يوم الأضحى ، و يوم عرفة عند زوال الشمس ، و من غسل ميتاً ، و حين يحرم ، و دخول مكة و المدينة ، و دخول الكعبة ، و غسل الزيادة ، و الثلاث الليالي في شهر رمضان <sup>(٢)</sup> .

و بالأسناد ، عنه ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اغتسل يوم الأضحى ، و الفطر ، و الجمعة و إذا غسلت ميتاً ، و لا تغتسل من مسه إذا أدخلته القبر ، و لا إذا حملته <sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ؛ و علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : الغسل في ثلاث ليال من شهر رمضان في تسع عشرة ، و إحدى و عشرين ، و ثلاث و عشرين ، و أصيب أمير المؤمنين صلوات الله عليه في ليلة تسع عشرة ، و قبض في ليلة إحدى و عشرين [صلوات الله عليه] ، قال : و الغسل في أول الليل و هو يجزي إلى آخره <sup>(٤)</sup> .

(١) التهذيب في الاغسال المقترضات تحت رقم ٣٤ .

(٢) و (٣) المصدر الباب تحت رقم ٢٢ و ٥ .

(٤) الكافي كتاب الصيام باب الغسل في شهر رمضان تحت رقم ٥ . و يدل ذيل

الخبر على أن الغسل في أول الليل أفضل .

و رواه الصّدوق<sup>(١)</sup>، بطريقه عن العلاء وهي كثيرة منها طريق واضح الصحّة و آخران من المشهورين.

والواضح: عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب؛ والحسن بن عليّ بن فضال، عن العلاء بن رزين.

والآخران: أحدهما: عن أبيه؛ ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله؛ والحميريّ جميعاً، عن محمد بن أبي الصّهبان، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء. والثاني: عن أبيه؛ ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله، والحميريّ جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين، ثم إنّ العلاء يرويه عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليّ بن فضال. وفي ألفاظ المتن اختلاف، وما في الكافي أقرب إلى الصحّة.

محمد بن الحسن، عن محمد بن النّعمان، عن أبي القاسم جعفر بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زارة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن غسل الجمعة، فقال: سنّة في السّفر والحضر، إلاّ أن يخاف المسافر على نفسه القر<sup>(٢)</sup>.

ورواه في الاستبصار، عن محمد بن النّعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله ببقية الإسناد والمتن<sup>(٣)</sup>، وفي موضع آخر من التّهذيب<sup>(٤)</sup> بإسناده، عن سعد بن عبدالله، عن أبي جعفر، عن يعقوب بن يزيد بسائر الطّريق وعين المتن إلاّ أنّه قال: «سألته عن غسل يوم الجمعة»، ثمّ إنّ المعهود رواية سعد، عن يعقوب بن يزيد بغير واسطة كما في الرّوايتين الأولىين، فربّما كان في هذا الطّريق وجه من الغلط والأمر فيه سهل.

(١) في الفقيه تحت رقم ٢٠١٥.

(٢) التّهذيب كتاب الطّهارة باب الاغسال المفترضات تحت رقم ٢٨.

(٣) المصدر باب الاغسال المسنونة من كتاب الطّهارة تحت رقم ٢.

(٤) المصدر كتاب الصلاة باب العمل في ليلة الجمعة تحت رقم ٢٧.

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الغسل يوم الجمعة علي الرجال والنساء في الحضرة ، و علي الرجال في السفر ، و ليس علي النساء في السفر <sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : اغتسل يوم الجمعة إلا أن تكون مريضاً أو تخاف علي نفسك <sup>(٢)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، بطريقه عن عبيد الله الحلبي - و قد مر في باب غسل المس - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة عليها غسل يوم الجمعة والفطر والأضحى و يوم عرفة ؟ قال : نعم ، عليها الغسل كله <sup>(٣)</sup> .

و روى الشيخ بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عبد الله ، و عبد الله بن المغيرة ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الغسل يوم الجمعة ، فقال : واجب علي كل ذكر و أنثى من عبد أو حر <sup>(٤)</sup> .

و البناء علي الظاهر يقتضي صحة طريق هذا الخبر ، و بالممارسة يظهر أنه من جملة الطرقات التي وقع الخلل فيها بإسقاط بعض رجالها ، لأن أحمد بن محمد بن عيسى إنما يروي في الطرقات المتكررة والأسانيد المتفرقة عن ابن المغيرة بالواسطة ، و الغالب في ذلك أن يكون روايته عن أبيه عنه ، و أبوه من الممدوحين بلا توثيق ، و قد يروي عن أيوب بن نوح ، أو محمد بن خالد البرقي عنه ، و رأيت في عدة أسانيد رواية ابن عيسى ، عن محمد بن عبد الله بواسطة أحمد بن محمد بن أبي نصر ، حتى أن هذا الخبر رواه الكليني <sup>(٥)</sup> ،

(١) الكافي كتاب الصلاة باب التزين يوم الجمعة تحت رقم ٣ .

(٢) التهذيب في الزيادات باب العمل في ليلة الجمعة تحت رقم ١١ .

(٣) الفقيه تحت رقم ١٤٦٣ .

(٤) التهذيب باب العمل في ليلة الجمعة تحت رقم ٢٨ .

(٥) في الكافي كتاب الطهارة باب وجوب غسل الجمعة تحت رقم ٢ .

عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نصر ، عن محمد بن عبدالله ؛ ورواه الشيخ أيضاً <sup>(١)</sup> من طريق الكايني بهذه الصورة .

وحيث إنَّ محمد بن عبدالله مشترك الاسم بين جماعة حال أكثرهم مجهول ، لا قرينة على تعيين المراد منهم ، فصحة الخبر منوطة بالرؤية عن ابن المغيرة ، ولو تحقق انحصار الوسائط بين ابن عيسى وبينه فيمن ذكرناه لتردد حال الخبر بين الأوصاف الثلاثة ، فالحسن مع توسط أبيه ، والصحة المشهورة مع البرقي ، والواضحة بأيوب بن نوح فيكون القدر المتيقن هو أقلها إلا أنَّ في الجمع بين الرجلين نوع منافرة لهذا التقريب ، وبالجملة فمجال الاحتمال متسع ويعزُّ معه <sup>(٢)</sup> انكشاف الالتباس .

صحر : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الغسل في الجمعة والأضحى والفطر ، قال : سنة وإيس بفريضة <sup>(٣)</sup> .

و روى بالإسناد ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن النساء أعليهن غسل الجمعة ؟ قال : نعم <sup>(٤)</sup> .

وهذا الطريق وإن كان ظاهرة الصحة ، لكنَّه في الواقع منقطع لأنَّ ابن عيسى لا يروي عن ابن يقطين بغير واسطة ؛ ويشبه أن تكون الواسطة هي المذكورة في الإسناد الذي قبله ، وإنَّ الشيخ غفل عن إثباتها للاعتبار الذي تكررت الإشارة إليه ونبهنا عليه في نائفة فوائد مقدِّمة الكتاب ، ولولا أنَّه وقع إيراد الشيخ لهذا الحديث سابقاً على إيراده الذي قبله ، لاحتمل أن يكون اعتمد في ترك بعض رجاله على ظهور الحال من الإسناد الآخر ، وقد ذكر في بيان طريقه إلى كتب علي بن يقطين ورواياته أنَّ

(١) في التهذيب باب الاغسال المفترضات تحت رقم ٢٢٠٠ (٢) في نسخة «ويعسر معه» .

(٣) و (٤) المصدر الباب تحت رقم ٢٧ و ٢٦ .

ابن عيسى يرويهما عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه ، عن أبيهما ،  
والعجب أنّ العلامة (ره) في المنتهى جعل هذا الحديث والذي قبله من الحسن .  
محمد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميريّ ، عن  
الحسن بن ظريف ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و عليّ بن إسماعيل بن عيسى  
كلّهم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ؛ عن زرارة ، عن أبي جعفر  
عليه السلام قال : الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله ، ثمّ يصلي  
و يفطر (١) .

و رواه عن فضيل أيضاً ، و في طريقه إليه جهالة (٢) .

ن : محمد بن يعقوب ؛ عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن  
صفوان بن يحيى ؛ و ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمّار ، عن أبي عبدالله عليه السلام ،  
قال : سمعته يقول : الغسل من الجنابة ، و يوم الجمعة ، والعيدين ، و حين  
تجرم ، و حين تدخل مكة والمدينة ، و يوم عرفة ، و يوم تزور البيت ، و حين  
تدخل الكعبة ، و في ليلة تسع عشرة ، و إحدى وعشرين ، و ثلاث وعشرين من  
شهر رمضان ، و من غسل ميتاً (٣) .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن أبي الحسن  
الرضا عليه السلام قال : سألته عن الغسل يوم الجمعة ، فقال : واجب على كلّ ذكر  
أو أنثى عبد أو حرّ (٤) .

و رواه الشيخ (٥) متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب ، و معلقاً أيضاً عنه

(١) و (٢) الفقيه تحت رقم ٢٠١٧ ، و في القاموس « وجب الشمس وجباً

و وجوباً : غابت . و « قبيله » أي قبل سقوط الشمس وغروبها بتليل .

(٣) الكافي كتاب الطهارة باب أنواع الغسل تحت رقم ١ .

(٤) المصدر الكتاب باب وجوب الغسل يوم الجمعة تحت رقم ١ .

(٥) في التهذيب باب الاغتيال المفترضات تحت رقم ٢٣ ، والاستبصار في الاغسال

المسنونة تحت رقم ٤ .



بساير السنن، وفي المتن اختلاف لفظي<sup>١</sup>، فإنَّ الشَّيخَ أوردَها كذا: «واجب على كلِّ ذَكَرٍ وأُنْثَى من عبدٍ أو حرٍّ» .

وذكر - رحمه الله - أنَّ المراد من لفظ الوجوب في هذا الخبر وما في معناه تأكيد السنَّة وشدَّة الاستحباب، فإنَّه يعبرُ عن ذلك بلفظ الوجوب، وكثيراً ما يذكر الشَّيخ هذا الكلام في تضعيف ما يستعمل فيه هذا اللفظ، وهو موافق لمقتضى أصل الوضع وإن كان المتبادر في العرف الآن خلافه، فإنَّ العرف المقدم على اللُّغة هو الموجود في زمن الخطاب باللفظ؛ ولا دليل أنَّ المعنى العرفي لهذا اللفظ كان متحققاً في ذلك الوقت فيحمل على المعنى اللُّغوي.

ويبقى الكلام في الخبر المتضمَّن للأمر بالاعتسال يوم الجمعة، ولو قلنا: بأنَّ الأمر في مثله يفيد الوجوب لاقتضت رعاية الجمع بينه وبين ما تضمَّن كون الغسل سنَّة أن يحمل على النَّدب.

وعن عليِّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنَّه سنَّة، وشمَّ الطيب، ولبوس صالح ثيابك، ولا يَكُن فراغك من الغسل قبل الزَّوال فإذا زالت فقم، وعليك السَّكينة والوقار، وقال: الغسل واجب يوم الجمعة<sup>(١)</sup>.

وعنه، عن أبيه؛ وشمَّ بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً؛ عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة؛ والفضيل قالوا: قلنا له: أيجزي إذا اغتسلت بعد الفجر للمجمعة؟ قال: نعم<sup>(٢)</sup>.

وعنه، عن أبيه؛ عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة؛ وفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشَّمس قبيله، ثمَّ يصلي ثمَّ يفطر<sup>(٣)</sup>.

(١) و (٢) الكافي كتاب الصلاة باب التزین يوم الجمعة تحت رقم ٤ و ٨ .

(٣) المصدر كتاب الصيام باب الغسل في شهر رمضان تحت رقم ١، وتقدم أن

وجوب الشمس غروبها وسقوطها .

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ،  
عن منصور بن حازم ، عن سليمان بن خالد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام كم  
أغتسل في شهر رمضان ليلة ؟ قال : ليلة تسع عشرة ، و ليلة إحدى وعشرين ،  
و ثلاث وعشرين ، قال : قلت : فإن شقَّ عليَّ ؟ قال : في إحدى وعشرين ، و ثلاث  
و عشرين ، قلت : فإن شقَّ عليَّ ؛ قال : حسبك الآن <sup>(١)</sup> .

و بالإسناد ، عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم ، قال : سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن الليلة التي يطلب فيها ما يطلب متى الغسل ؟ فقال : من أول  
الليل ، و إن شئت حيث تقوم من آخره ، و سألته عن القيام ، فقال : تقوم في  
أوله و آخره <sup>(٢)</sup> .

### ﴿ باب تداخل الاغتسال ﴾

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن  
عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزأك  
غسلك ذلك للجنابة والحجامة <sup>(٣)</sup> و عرفة والنحر والحلق والذبح والزياره ،  
فإذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءها عنك غسل واحد ، قال : ثم قال :  
و كذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها و إحرامها و جمعتهما و غسلها  
من حيضها و عيدها <sup>(٤)</sup> .

و روى هذا الحكم من طريق آخر فيه ضعف و إرسال ، وهذه صورته :

(١) الكافي كتاب الصيام باب الغسل في شهر رمضان تحت رقم ٢ .

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٣ .

(٣) كذا في بعض نسخ المصدر و ما عندى من نسخ الكتاب ، و في بعض نسخ المصدر

« ذلك للجنابة والجمعة و عرفة - الخ » وهو الصواب .

(٤) الكافي كتاب الطهارة باب ما يجزى الغسل منه إذا اجتمع تحت رقم ١ .

عنه عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال : إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزاءً عنه ذلك الغسل من كلِّ غسل يلزمه في ذلك اليوم <sup>(١)</sup> .

ومضى في باب تغسيل الميت حديث من الحسن يتضمن الاجتزاء بالغسل الواحد للجنابة ومسِّ الميت <sup>(٢)</sup> .

وفي خبر آخر من الصحيح تعليل إجزاء غسل الميت للجنابة والموت بأنَّهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة ، ولولا بُعد إجراء التعليل على حقيقته لكان صالحاً للدلالة على التداخل مطلقاً على أنه وإن بُني على التوسُّع في حكم الميت فليس بالبعيد صلاحيته لإفادة الحكم على حقيقته في غيره .

وروى الشيخ حديث زرارة بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن السندي ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءً غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر والذَّبْح والزِّيَّارة ، فإذا اجتمعت لله عليك حقوقٌ أجزاءً عنها <sup>(٣)</sup> غسل واحد - إلى آخر الحديث <sup>(٤)</sup> :

وعلي بن السندي مجهول الحال ، والظاهر إنَّ «الجمعة» في الرواية الأولى تصحيف «الجمعة» ، وقد أورد هذا الحديث الشيخ محمد بن إدريس العجلي في كتابه الموسوم بالسرائر في جملة ما أوردته في آخر الكتاب من الأحاديث التي انتزعتها من كتب القدماء وأصولهم فأوردته من كتاب حريز بن عبدالله السجستاني هكذا : «وقال زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءً غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر

(١) الكافي باب ما يجزى الغسل منه إذا اجتمع تحت رقم ٢ .

(٢) راجع ص ٢٥١ . (٣) في المطبوع «أجزأها عنك» .

(٤) التهذيب باب الاغسال المفترضات تحت رقم ١١ .

والحلق والذبيح والزبيارة، فإذا اجتمعت لله عليك حقوقٌ أجزاءها عنك غسل واحد، قال زرارة: قال: وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حیضها وعيها<sup>(١)</sup>.

وأورده من كتاب النوادر لمحمد بن علي بن محبوب بصورة ما ذكره الشيخ إلا في قوله: «إذا اجتمعت لله عليك حقوقٌ أجزاءك عنها غسل واحد» فإنه ذكره هكذا: «فإذا اجتمعت لك و عليك حقوقٌ أجزاءها عنك غسل واحد»<sup>(٢)</sup> وقد كان في نسخة معتبرة عندي للمتَّهذِّب «أجزاءها عنك» فغيَّرت إلى الصورة الأخرى.

وحكى ابن إدريس بعد إيراد الحديث من كتاب النوادر زيادة هذه صورتها: «وقال زرارة: حُرِّمُ اجتمعت في حرمةٍ يجزيك لها غسل واحد»، وظاهر الحال أنها من كلام زرارة، وربما كانت مستعارة من حديث الميت. والحرمة ههنا بمعنى الحق، ويوجد في بعض الفوائد أن قوله في رواية ابن محبوب: «لك» إشادة إلى المندوبة و «عليك» إلى الواجبة ولا بأس به. وذكر ابن إدريس أن نسخة كتاب النوادر الذي نقل هذا الحديث وغيره منها بخط الشيخ أبي جعفر الطوسي - رحمه الله<sup>(٣)</sup> -

(١) و (٢) السرائر في مستطرفاته ص ٤٨٠ و ٤٨٥.

(٣) هذه سيرة أكثر القدماء فان جل ما في مكتباتهم - ان لم نقل كله - كان مكتوباً مستنسخاً بخطهم أو مقروءاً على مشايخ اجازتهم. مثلاً اذا رأيت مكتبة الشيخ (زه) - بمطالعة فهرسه - وجدت جل كتبها بخطه أو مقروءة على صاحب الكتاب أو شيخ - اجازته، وهذا مما بهم لفت النظر اليه.

## أبواب التيمم

### باب الأعدار المسوغة له

صحى : محمد بن علي بن الحسين بطريقه السالف من قرب و بعد ، عن عبيدالله بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل إذا أجنب و لم يجد الماء ، قال : يتيمم بالصعيد ، فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاة ، و عن الرجل يمر بالركبة و ليس معه دلو ، قال : ليس عليه أن يدخل الركبة لأن رب الماء هو رب الأرض ، فليتيمم ، و عن الرجل يجنب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة أيتوضأ بالماء أو يتيمم ؟ قال : لا ، بل يتيمم ألا ترى أنه إنما حصل عليه نصف الوضوء <sup>(١)</sup> ؟

و عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حمران النهدي ؛ و جميل بن دراج أنهما سألا أبا عبدالله عليه السلام عن إمام قوم أصابته جنابة في السفر و ليس معه من الماء ما يكفيه للغسل أيتوضأ بعضهم و يصلي بهم ؟ فقال : لا ، و لكن يتيمم الجنب و يصلي بهم ، فإن الله عز و جل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً <sup>(٢)</sup> .

(١) الفقيه تحت رقم ٢١٤ ، و الركبة - بفتح الراء و شد الياء - : البثر ذات -

الماء ، و وجه كون التيمم نصف الوضوء أن الوضوء غسلتان و مسحتان و التيمم مسحتان فحسب ، و قال الشيخ البهائي (ره) : ان الوضوء يحصل منه الاستباحة و الرفع و التيمم يحصل منه الاستباحة لا غير .

(٢) الفقيه تحت رقم ٢٢٢ . و المشهور كراهة امامة التيمم بالمتموضين ←

و روى الشيخ هذا الحديث في موضع من التهذيب بإسناده عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن حمران؛ و جميل بن درّاج، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إمام قوم - و ذكر المتن بعينه إلا أنه اقتصر في آخره على قوله: «جعل التراب طهوراً»<sup>(١)</sup>.  
و رواه في الاستبصار<sup>(٢)</sup> أيضاً بهذا الطريق إلا أن في نسخة له رأيتها عن حمزة بن حمران؛ و جميل بن درّاج، و حكاها العلامة في المنتهى هكذا وهو تصحيف، و رواه في موضع آخر من التهذيب من طريق غير هذا و في المتن مخالفة توهم التعدّد و سنوده و نبيّن الحال فيه.

محمد بن الحسن (ره) عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليمسح من الأرض و ليصل، فإذا وجد ماءً فليغتسل و قد أجزأته صلاته التي صلى<sup>(٣)</sup>.

و بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب - هو ابن يزيد - عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حمران؛ و جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام أنهما سألاه عن إمام قوم أصابته في سفر جنابة و ليس معه من الماء ما يكفيه في الغسل أيتوضأ و يصلي بهم؟ قال: لا، ولكن يتيمّم و يصلي، فإن الله تعالى

← وقال العلامة في المنتهى: لا نعرف فيه خلافاً إلا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني من المنع من ذلك؛ و قال العلامة المجلسي (ره): لولا ما يتخيل من انعقاد الاجماع على هذا الحكم لا يمكن القول بجواز الامامة على هذا الوجه من غير كراهة.  
(١) التهذيب في فوائده صلاته تحت رقم ٢٦.

(٢) المصدر كتاب الصلاة باب ان المتيمّم لا يصلي بالمتوضئين تحت رقم ٥.

(٣) التهذيب باب التيمّم و أحكامه تحت رقم ٣٠.

جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً<sup>(١)</sup>.

قلت : الذي يظهر لي أن هذا الحديث هو الذي مرَّ عن هذين الرّوايين ، وأن الاختلاف في بعض ألفاظه مستند إلى الرّواية بالمعنى و تعارف التسامح بينهم في مثله ، وعلى هذا يكون قد سقط من المتن كلمة « بعضهم » في قوله « أيتوضأ بعضهم » .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام في رجل أجنب في سفر و معه ماء قدر ما يتوضأ به ؟ قال : يتييم و لا يتوضأ<sup>(٢)</sup> .

و عنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله<sup>(٣)</sup> .

و عنه ، عن النضر ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل أصابته جنابة في السفر و ليس معه إلا ماء قليل يخاف إن هو اغتسل أن يعطش ؟ قال : إن خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة ، و ليتييم بالصعيد ، فإن الصعيد أحب إلى<sup>(٤)</sup> .

و عنه ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن عبد الله بن أبي يعفور ؛ و عنبة بن مصعب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلواً و لا شيئاً تعرف به ، فتييم بالصعيد ، فإن رب الماء رب الصعيد - الحديث . و قد مرَّ في أبواب المياه<sup>(٥)</sup> .

و بإسناده<sup>(٦)</sup> عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجنب تكون به القروح ، قال : لا بأس بأن لا يغتسل ،

(١) و (٢) و (٣) المصدر في زيادات تيممه تحت رقم ٢ و ١٠ و ١١ .

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٥ . و قوله عليه السلام « أحب إلى » يشعر

بجواز الفسل أيضاً والمشهور عدمه كما في المرأة .

(٥) و (٦) المصدر باب التيمم تحت رقم ٩ و ١٠ .

يتيمّم .

و روى الكليني<sup>١</sup> هذا الخبر عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القرح والجراحة يجنب ، قال .... إلى آخره<sup>(١)</sup> .  
و روى الذي قبله بإسناد من الحسن رجاله : محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان - وساق بقية السند والمتمن إلى أن قال : - فإنّ ربّ الماء وربّ الصّعيد واحد - الحديث ، وأثبت في مكان الفاء في قوله : « فلم يجد » واداً<sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين ؛ و محمد بن عيسى ؛ و موسى بن عمر بن يزيد الصيقل ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة و به قروح أو جروح أو يكون يخاف على نفسه البرد ؛ قال : لا يغتسل ، يتيمّم<sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل أجنب في سفر و لم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً ، فقال : هو بمنزلة الضرورة يتيمّم ، و لا أرى أن يعود إلى هذه الأرض التي توبق دينه<sup>(٤)</sup> .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أبي جعفر محمد بن علي - يعني ابن بابويه - عن محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ و أحمد بن إدريس ، عن

(١) الكافي كتاب الطهارة باب الكسير والمجذور ومن به الجراحات تحت رقم ١ .

(٢) المصدر باب الوقت الذي يوجب التيمّم تحت رقم ٩ .

(٣) التهذيب باب التيمّم تحت رقم ٤٠ .

(٤) الكافي باب الرجل يصيبه الجنابة فلا يجد الا الثلج تحت رقم ١ .



أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة و لا يجد الماء و عسى أن يكون الماء جامداً ، قال : يغتسل على ما كان . حدثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد ، فقال : اغتسل على ما كان فإنه لا بد من الغسل ؛ و ذكر أبو عبد الله عليه السلام أنه اضطر إليه و هو مريض فأتوه به مسخنأ فغتسل ، و قال : لا بد من الغسل <sup>(١)</sup> .

قلت : هكذا أسند هذا الحديث في التهذيب .

و رواه في الاستبصار عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد بسائر الطريق والمتن ، إلا أنه قال : « فلا يجد الماء » و قال : « حدثه أنه فعل ذلك » <sup>(٢)</sup> .

و قد حمل الشيخ هذا الخبر في الاستبصار على وقوع الجنابة بالاختيار و قال : إن من فعل ذلك ففرضه الغسل على كل حال .

و صرح المفيد في المقنعة بوجوب الغسل على من أجنب مختاراً وإن خاف منه على نفسه . و عزاه في الذكري إلى ظاهر كلام ابن الجنيد أيضاً ، ولعله في غير المختصر <sup>(٣)</sup> ، و أنكرك ذلك جمهور المتأخرين من الأصحاب لعموم -

(١) التهذيب باب التيمم تحت رقم ٥٠ .

(٢) المصدر باب الجنب اذا تيمم و صلى هل تجب عليه الاعادة تحت رقم ٩ .

(٣) لا يعرف بين الاصحاب نقل عن ابن الجنيد من غير هذا الكتاب وقد حكى كلامه العلامة في المختلف و ذكر أنه يشعر بعدم اجزاء الصلاة الواقعة بالتيمم في الصورة المذكورة ، وهذا حكم آخر غير وجوب الغسل وسيأتي في بابها ، و حكى الشهيد على أثر ما عزاه لابن الجنيد عن نهاية الشيخ أنه اذا خاف التلف تيمم و صلى و أعاد ، و هذا تصريح بمغايرته لكلام ابن الجنيد مع أنه مثله كما أشار اليه العلامة و العبارة الموجودة في مختصره المحكية في المختلف هذا و لا اختيار لاحد أن يتلذذ بالجماع ←

قوله تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وقوله : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ، وقوله : « ولا تقتلوا أنفسكم » ، وقوله : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .

و لأنّ الجماع عنى هذا التقدير غير محرّم إجماعاً فلا ترتّب على فاعله عقوبة ، و ارتكاب التعزير عقوبة ، و لأنّ دفع الضرر المظنون واجب عقلاً فلا يرتفع بإطلاق الرّواية ، و هذان الوجهان الأخيران لم أدرهما لغير المحقق في المعتبر .

ثمّ إنّ بعضهم حمل الخبر على حصول الأثم المجرّد في الحال الحاضر ، و قال المحقق : قوله : « اغتسل على ما كان و لا بدّ من الغسل » يحتمل أن يكون لامع الخوف على النّفس . و هذا أنسب ، لأنّ حكاية المرض شهراً ينافي الحمل على الأثم العالئ و ضرورة الجمع بينه و بين ما سبق ، و يأتي مضافاً إلى عموم نفي الحرج يقتضي الاقتصار على صورة الاختيار ، للتّصريح بها في بعض الأخبار الضّعيفة ، و لكونها مظنة لهذه العقوبة .

عنه بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليهما السلام أنّه سئل عن الرّجل يقيم بالبلاد الأشهر ليس فيها ماء من أجل المراعى و صلاح الأبل ؟ قال : لا <sup>(١)</sup> .

صحر : و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن الحسين بن عثمان ، عن عبدالله بن مسكان ، عن محمد العجليّ قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الجنب يكون معه الماء القليل فإنّ هو اغتسل به خاف العطش ، أيغتسل به أو يتيمّم ؟ [ف]قال : بل يتيمّم ، و كذلك إذا أراد الوضوء <sup>(٢)</sup> .

عنه بن الحسن ، عن محمد بن النّعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن

← اتكالا على التيمم من غير جنابة أصابته ، فان احتلم أجزاءه ( منه - رحمه الله - ) .

(١) و (٢) التهذيب باب زيادات التيمم تحت رقم ٨ و ١٣ .

سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة و به جروح أو قروح أو يخاف على نفسه من البرد؟ فقال: لا يغتسل ويتيمم <sup>(١)</sup>.

وعن محمد بن النعمان، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله؛ وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد ح وحماد بن عيسى، عن شعيب، عن أبي بصير ح وفضالة، عن حسين بن عثمان، عن عبدالله بن سليمان جميعاً، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتحوّف إن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل كيف يصنع؟ قال: يغتسل وإن أصابه ما أصابه، قال: وذكر أنه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد وكانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلظة، فقلت لهم: احمولوني فاغسلوني، فقالوا: إننا نخاف عليك، فقلت: ليس بد، فحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا عليّ الماء فغسلوني <sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا الخبر قريب في المعنى من الخبر السالف عن محمد بن مسلم، فهو قابل للتأويل الذي ذكر لذلك، وقد شرك الأصحاب بينهما في الكلام الذي حكيناه عنهم هناك، والحمل على الأثم الحاليّ ممكن هنا لأنّ من معاني العنت المشقة <sup>(٣)</sup> فيحمل لفظه عليه ولا منافي له كما وقع في

(١) و (٢) التهذيب باب التيمم تحت رقم ٥ و ٤٩٠. وقد مضى في الموضوع أن المجروح والمقروح يغسلون ماحول الجوائر عند الغسل والموضوع فلا بد من الحمل .  
(٣) ومن معانيه أيضاً الهلاك ذكره في القاموس (منه - رحمه الله -). و قال الفيض - رحمه الله - : قال بعض مشايخنا : الأولى حمل هذه الأخبار على البرد القليل والمشقة اليسيرة فان العقل قاض بوجوب دفع الضرر المظنون الذي لا يسهل تحمله عادة، ولا يعارضه أمثال هذه الروايات القاصرة متناً أو سنداً، والله أعلم .

ذلك الخبر، والحاجة مع هذا إلى التخصيص بصورة الاختيار كما ذكر  
هناك قائمة هنا أيضاً.

و يمكن الاستغناء عنه بالحمل على الاستحباب كما ذكره المحقق  
محتملاً له فيهما، والحال أن قوله في ذلك: « لا بد من الغسل » يأباه،  
ولذلك لم يتعرض له هناك، وليس في هذا الخبر ما ينافي الحمل عليه إلا  
أن اختلاف الحكم فيهما مستبعد، ثم إن كلام المحقق في هذا الاحتمال  
لا يخلو عن إشكال حيث قال: « ويمكن العمل بهما على الاستحباب كما  
ذهب إليه الشيخ في التهذيب » وعبارة التهذيب هكذا: « من أجنب  
نفسه متعمداً وخاف على نفسه التلف يتيّم وصلى، والأولى له أن  
يغتسل على كل حال » ووجه الإشكال أن المحقق أحد المنكرين  
لا يجب الفصل في الفرض المذكور محتجاً بما حكيناه آنفاً.

و أنت خير بأن الاستحباب على الوجه الذي ذكره الشيخ في التهذيب  
متناول لحالة الخوف على النفس من التلف، وما قرره في الاحتجاج  
بالآيات والاعتبار ينافره، ولعله ظن كلام الشيخ مفروضاً في غير صورة  
الخوف على النفس كما هو المناسب هذا، وما ذكرناه في خبر محمد بن مسلم  
من اختلاف طريقه في التهذيب والاستبصار واقع بعينه هنا أيضاً.

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي - يعني  
محمد بن خالد - عن سعد بن سعد، عن صفوان، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام  
عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ  
به بمائة درهم أو بألف درهم وهو واحد لها، يشتري ويتوضأ أو يتيّم؟  
قال: لا بل يشتري، قد أصابني مثل ذلك فاشتريت وتوضأت وما يسرني  
بذلك مال كثير (١).

(١) الكافي آخر باب نوادر تيممه تحت رقم ١٧. وقوله « ما يسرني » في

بعض النسخ « ما يشتري » وفي بعضها « ما يسوؤني » وعلى نسخة « يسرني » أي ←

و رواه الشيخ<sup>(١)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يحيى ببيقطة الطريق والمتن مع قليل اختلاف في اللفظ حيث قال : « فوجد قدراً ما يتوضأ به » ثم قال : « قد أصابني مثل هذا » وقال : « ما سرّني - إلى آخره » .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المنيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أصابته جنابة في السفر وليس معه ماء إلا قليل وخاف إن هو اغتسل أن يعطش ؟ قال : إن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة وليتيمم بالصعيد فإن الصعيد أحب إلى<sup>(٢)</sup> .  
وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حمران ؛ وجعل قالاً : قلنا لأبي عبد الله عليه السلام : إمام قوم أصابته جنابة في السفر وليس معه ماء يكفيه للغسل ، أتوضأ و يصلي بهم ؟ ( وفي نسخة للكافي أتوضأ بعضهم و يصلي بهم ؟ ) قال : لا ، ولكن يتيمم و يصلي بهم فإن الله عزّ وجلّ قد جعل التراب طهوراً<sup>(٣)</sup> .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن سكين ؛ وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قيل له : إن فلاناً أصابته جنابة وهو مجدور

→ ما يصح سبياً لسروري في الآخرة بسبب ذلك الاشتراء ثواب عظيم . وكذا المعنى في نسخة « ما يشتري » .

هذا إذا كانت « ما » موصولة ، وعلى كونها نافية فالباء في « بذلك » للعرض أي ما يسرنى أو يفوت عنى هذا ويكون لي مال كثير ، وعلى نسخة « يسوؤني » يتعين كونها نافية ، وقال الفيض : في النسخ اختلاف شديد في هذه اللفظة ، واختار لفظ « ما يشي » وقال في بيانه : يجوز قراءتها بالبناء للفاعل والمفعول والمراد أن الماء المشرى للروضه بتلك الدراهم مال كثير لما يترتب عليه من الثواب العظيم والاجر الجسيم .

(١) في التهذيب في زيادات تيممه تحت رقم ١٤ .

(٢) والكافي باب الرجل يكون معه الماء القليل في السفر تحت رقم ١ و ٣ .

ففسلوه فمات؟ فقال: قتلوه ألا سألوا، ألا يسموه، إن شفاء العي<sup>١</sup>  
السؤال (١).

و روى الشيخ (٢) هذا الخبر متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر  
السند والمتن.

قال الجوهري: عي بأمره وعي إذا لم يهتد لوجهه.

### ﴿ باب ﴾

صحى: محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن  
محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران  
أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن ثلاث نفر كانوا في سفر أحدهم  
جنب والثاني ميت والثالث على غير وضوء، وحضرت الصلاة ومعهم من الماء  
قدر ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء، وكيف يصنعون؟ فقال: يغتسل لجنب،  
و يدفن الميت [بتيمم] و يتيمم الذي على غير وضوء لأن الغسل من الجنابة  
فريضة، وغسل الميت سنة، والتيمم للآخر جائز (٣).

### ﴿ باب كيفية التيمم ﴾

صحى: محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن

(١) الكافي باب الكسير والمجدور ومن به الجراحات تحت رقم ٥.

(٢) في التهذيب باب التيمم تحت رقم ٣.

(٣) الفقيه تحت رقم ٢٢٣. وما بين المعرفين إيس في النسخ كنه موجود  
في المصدر، وفي هامش نسخة مخطوطة: وجدت في الفقيه: «و يدفن الميت بتيمم  
ويتيمم الذي على غير وضوء» وهذا عندي أحوط - انتهى. أقول: إن قلت: إن  
التيمم للجنب أيضاً جائز والغسل للجنب والوضوء للمحدث كلاهما في الكتاب  
العزیز فريضة فلا ترجيح، قلنا رفع الحدث الأكبر المكفي عن الوضوء أولى وأهم  
من الوضوء غير المكفي عنه.

حرير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت : كيف التيمم ؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء ، والغسل من الجنابة ، تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضة ، مرة للوجه و مرة لليدين ، ومتى أصبت الماء فعليك الغسل إن كنت جنباً ، والوضوء إن لم تكن جنباً <sup>(١)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن ابن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم ف ضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ، ثم ضرب بشماله الأرض ف مسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها <sup>(٢)</sup> ، ثم ضرب بيمينه الأرض ، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ، ثم قال : هذا التيمم على ما كان فيه الغسل ، وفي الوضوء الوجه واليدين إلى المرفقين ، وألقى <sup>(٣)</sup> ما كان عليه مسح الرأس والقدمين فلا يؤمّم بالصعيد <sup>(٤)</sup> .

و عنه ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن التيمم ، فقال : مرتين مرتين للوجه واليدين <sup>(٥)</sup> .  
قلت : هكذا أورد الأخبار الثلاثة في الاستبصار ، و رواها في -

(١) الاستبصار في عدد المرات في التيمم تحت رقم ٧ ، و في التهذيب في صفة تيممه تحت رقم ١٤ .

(٢) حمله الشيخ في التهذيب على الاستيعاب الحكمي دون الفعلي ، و في الاستبصار على التقية لكونه موافقاً لمذاهب العامة . أقول : قال في المدونة الكبرى لمالك بن أنس : « التيمم ضربة للوجه و ضربة لليدين ، يضرب الأرض بيديه جميعاً ضربة واحدة فان تعلق بهما شيء ففضهما نفضاً خفيفاً ثم يمسح بهما وجهه ، ثم يضرب ضربة أخرى بيديه فيبدأ باليسرى على اليمنى فيمرها من فوق الكف إلى المرفق و يمرها أيضاً من باطن المرفق إلى الكف و يمر أيضاً اليمنى على اليسرى .

(٣) في بعض نسخ « الغي » بالغين و كلاهما بمعنى واحد .

(٤) و (٥) الاستبصار باب عدد المرات في التيمم تحت رقم ٨ و ٦ .

التّهذيب<sup>(١)</sup> عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد .  
 محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ،  
 عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ،  
 عن حماد بن عثمان ، عن زارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول و ذكر التيمم  
 و ما صنع عمار فوضع أبو جعفر عليه السلام كفيه في الأرض ، ثم مسح وجهه و كفيه  
 و لم يمسح الذراعين بشيء<sup>(٢)</sup> .

صحر : محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر  
 الحميري ، عن الحسن بن ظريف ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و علي بن  
 إسماعيل بن عيسى كلهم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن  
 زارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لعمار في سفر  
 له : يا عمار بلغنا أنك أجنبت فكيف صنعت ؟ قال : تمرغت يا رسول الله  
 في التراب ، قال : فقال له : كذلك يتمرغ الحمار ، أفلا صنعت [بيديك هـ] - كذا ؟  
 ثم أهوى بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ، ثم مسح جبينيه بأصابعه  
 و كفيه إحديهما بالأخرى ، ثم لم يعد ذلك<sup>(٣)</sup> .

و بالإسناد ، عن زارة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : ألا نخبرني من  
 أين علمت - و ساق الحديث في مسح الوضوء ( و قدمه في بابه ) إلى أن  
 قال : - ثم قال : « فلم تجدوا ماءً فتميموا صعيداً طيباً فامسحوا  
 بوجوهكم » فلما أن وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء أثبت بعض الغسل

(١) في صفة تيممه تحت رقم ١٤ و ١٥ و ١٣ .

(٢) التّهذيب في صفة تيممه تحت رقم ٦ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٢١٣ . و قوله « لم يعد » اما بضم حرف المضارعة من -

الاعادة ، أو بفتح حرف المضارعة و اسكان العين فمعناه أنه لم يتجاوز عليه السلام  
 عن مسح الجبين والكفين .



مسحاً<sup>(١)</sup> ، لَأَنَّهُ قَالَ : « بوجوهكم » ثمَّ وصل بها « و أيديكم منه »<sup>(٢)</sup> أي من ذلك التيمم ، لَأَنَّهُ علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه ، لَأَنَّهُ يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكفِّ و لا يعلق ببعضها ، ثمَّ قال : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » والحرج الضيق<sup>(٣)</sup> .

و رواه الكلينيُّ بإسناد من الحسن رجاله : عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عهده بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة<sup>(٤)</sup> .

و رواه الشيخ<sup>(٥)</sup> متصلاً بطريقه عن عهده بن يعقوب بسائر السند ، و في المتن اختلاف في عدّة مواضع حتى بين الكافي والتّهذيب ، و لكنّه غير مؤثّر في المعنى ، و فيهما زيادة على ما في رواية الصدوق مناسبة حيث قال : « ثمَّ وصل بها « و أيديكم » ثمَّ قال : منه » . و في التّهذيب : « لَأَنَّهُ علم أن ذلك أجمع لا يجري على الوجه » و باقى مواضع الاختلاف لا حاجة إلى بيانها .

عهده بن الحسن ، عن عهده بن النعمان ، عن أحمد بن عهده ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن عهده بن عيسى ، عن عليِّ بن الحكم ، عن داود بن النعمان ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التيمم ، قال : إنَّ عمّاراً أصابته

(١) أى جعل بعض ما كان يغسل فى الوضوء ممسوحاً فى التيمم حيث أدخل الباء على الوجوه التى كان أمر بغسلها كلها و وصل بالوجه الايدى التى كان قد أمر بغسلها فلم منه أن الممسوح فى التيمم بعض ما كان مغسولاً فى الوضوء ، والممسوح ساقط رأساً .

(٢) أى من ذلك الصعيد الذى يتيمم به ، وهذا يشعر بأنه لا بد فى التيمم من أن يقع المسح ببعض الصعيد . (كذا فى هامش الفقيه) .

(٣) الفقيه تحت رقم ٢١٢ .

(٤) الكافي باب مسح الرأس والقديمن من أبواب الوضوء تحت رقم ٤ .

(٥) فى التّهذيب باب صفة الوضوء تحت رقم ١٧ .

جناية فتمعتك كما تمتعتك الدابة، فقال له رسول الله ﷺ - وهو يهزأ به - : يا عمار تمتعتك كما تمتعتك الدابة ! فقلنا له : فكيف التيمم ؟ فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلاً<sup>(١)</sup> . قلت : هكذا صورة إسناد الحديث في التهذيب ، ورواه في الاستبصار معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى<sup>(٢)</sup> .

و بالاسناد ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن إسماعيل بن همام الكندي ، عن الرضا عليه السلام قال : التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين<sup>(٣)</sup> . ن : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن الكاهلي ، قال : سألت عن التيمم ، قال : ف ضرب بيديه على البساط فمسح بهما وجهه ، ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى<sup>(٤)</sup> . ورواه الشيخ<sup>(٥)</sup> متصلاً بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر السند والمتن ، إلا في بعض ألفاظه ، فنسخ الكتب الثلاثة فيها مضطربة ، والصحيح المجموع منها ما أثبتناه .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ و عن محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ؛ عن أبي أيوب الخزاز ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن التيمم ، فقال : إن عمار بن ياسر أصابته جناية فتمعتك كما تمتعتك الدابة ، فقال له رسول الله ﷺ : يا عمار تمتعتك كما تمتعتك الدابة ! فقلنا له : كيف التيمم ؟ فوضع يديه على الميـسح ثم رفعهما فمسح

(١) التهذيب باب صفة التيمم تحت رقم ١ . و التمتع : التمرغ في التراب

والمراد أنه ماس التراب بجميع بدنه .

(٢) الاستبصار باب كيفية التيمم تحت رقم ٤ .

(٣) التهذيب في صفة التيمم تحت رقم ١٢ .

(٤) الكافي . باب صفة التيمم تحت رقم ٣ .

(٥) في التهذيب في صفة التيمم تحت رقم ٣ .

وجهه، ثم مسح فوق الكف قليلاً<sup>(١)</sup>.

قلت: الذي يقتضيه التأمل والاعتبار في أخبار هذا الباب اعتماد ما تضمنه الضربتين وأنه لا فرق في ذلك بين الطهارة والوضوء بالواحدة للوجه وبالأخرى للكفين ويتخير في الضربة<sup>(٢)</sup> التي للكفين بين جمع اليدين كما في الضربة التي للوجه، وتفريقهما بحيث يضرب بكل واحدة لمسح الأخرى كما ورد في الخبر الثاني، وهذا مذهب جماعة من قدماء الأصحاب.

والوجه حينئذ في الجمع حمل ما فيه ضربة واحدة على إرادة بيان كيفية المسح دفعاً لتوهم شموله لأعضاء الطهارة التي ينوب عنها التيمم كما وقع لعمارة، وفي حديث الضرب على البساط قرينة على ذلك، ثم إن الخبر المتضمن للاقتصار في مسح الوجه على الجبينين معتمد كما مر التنبيه عليه في مقدمة الكتاب فيكون مجزياً، والاستيعاب أكمل. وأما ما تضمنه الخبر الثاني من مسح الذراعين فيحتمل أن يكون على وجه الجواز كما اختاره المحقق في المعبر، أو الاستحباب كما استوجهه العلامة في المنتهى، ويحتمل أن يكون وارداً على جهة التقيّة. واعلم أن المعروف بين المتأخرين في وجه الجمع بين الأخبار المتضمنة للضرب حمل أخبار المرأة على إرادة الوضوء والمرتين على الغسل وهو الذي جمع به الشيخ (ره) في الكتابين واستشهد له بالخبرين اللذين أوردناهما في صدر الباب حيث فهم من الخبر الأوّل أن قوله «ضرب واحد للوضوء» كلام تام، وقوله: «والغسل من الجنابة - إلى آخره» ابتداء كلام آخر، ووافقه على ذلك المحقق في المعبر؛ وقال الشهيد في الذكري: إنّه لا يخلو عن تكلف، والحق أنّه من البعد في الغاية، ثم إن الخبر الثاني

(١) الكافي باب صفة التيمم تحت رقم ٣. والمسح - بكسر الميم - : البساط.

(٢) في بعض النسخ «فيتخير للضربة».

أشدُّ بُعداً عن إفادة هذا المعنى كما هو ظاهر فلا وجه لجعله شاهداً عليه .  
 وقد اتَّفَقَ للعلامة في المنتهى و بعض المتأخريين توهم عجيب في هذا  
 الموضوع وذلك أنَّ الشَّيْخَ - رحمه الله - بعد إيراد الأخبار التي أوردناها  
 وغيرها ممَّا في معناها ، ذكر على طريق السؤال أنَّ جملة من الأخبار  
 (أحدها الخبر الذي رواه صفوان بن يحيى ، عن العلاء ، عن عَهِدِ بنِ مسلم ،  
 والثاني خبر إسماعيل بن همام ، والثالث من الصَّعِيفِ فلم نوره) ليس فيها  
 دلالة على أنَّ الضربتين للغسل دون الوضوء فمن أين لكم هذا التفصيل ،  
 وأجاب عنه أنَّه قد وردت أخبار كثيرة تتضمن كون الفرض في الوضوء  
 مرَّةً ، والأخبار التي ذكرتموها تضمنت المرَّتين فيحمل ما تضمنت المرَّة  
 على الوضوء ، وما تضمنت المرَّتين على الغسل لثلاثاً تتناقض الأخبار<sup>(١)</sup> .

ثمَّ قال : على أنَّنا قد أوردنا خبرين مفسرين لهذه الأخبار : أحدهما  
 عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، والآخر عن ابن أبي عمير ، عن ابن  
 أذينة ، عن عَهِدِ بنِ مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأنَّ التيمم من الوضوء مرَّةً  
 واحدة ومن الجنابة مرَّتان .

هذا كلامه ، ومن لاحظته بأدنى نظر عرف أنَّه يريد بالخبرين المفسرين  
 الحديثين اللذين أوردناهما في صدر الباب ، وإفادتهما للتفصيل إنَّما هي بحسب  
 ما فهمه الشَّيْخُ منهما لا في الواقع ، فتوهم الجماعة أنَّ المعنى المذكور  
 صريح لفظ الحديثين وأنَّهما غير ذينك الخبرين حتَّى أنَّ صورة إيراد العلامة  
 للخبر الثاني في المنتهى هكذا : « و روى - يعني الشَّيْخَ - في الصَّحِيحِ عن  
 عَهِدِ بنِ مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّ التيمم من الوضوء مرَّةً واحدة و

(١) عبارة التهذيب هكذا « إذا ثبت أخبار كثيرة تتضمن أن الفرض في التيمم

مرة مرة ثم جاءت هذه الأخبار متضمنة للدفعتين حملنا ما يتضمن الحكم مرة على الوضوء  
 وما يتضمن الحكم مرتين على غسل الجنابة لثلاثاً يتناقض الأخبار » .

من الجنابة مرتان .

### ﴿ باب التيمم بالغبار والطين عند الضرورة ﴾

صحى : محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أرأيت المواقف إذا لم يكن على وضوء كيف يصنع ولا يقدر على النزول ؟ قال : يتيمم من لبدته أو سرجه أو معرفة دابته فإن فيها غباراً ويصلي <sup>(١)</sup> .

ن : و بإسناده ، عن سعد - يعني ابن عبدالله - عن أحمد - هو ابن محمد بن عيسى - عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن رفاعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم منه ، فإن ذلك توسيع من الله عز وجل ، قال : فإن كان في ثلج فليُنظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شيء مغبر ، وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا بأس أن يتيمم منه <sup>(٢)</sup> .

قلت : هكذا أورد الخبر الأوّل في الاستبصار ، والثاني في التهذيب . و روى الأوّل في التهذيب <sup>(٣)</sup> عن الشيخ المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ببقية السند و المتن إلا أنه أبدل كلمة « إذا » بـ « إن » في قوله : « إذا لم يكن على وضوء » وسيأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله رواية هذا الخبر أيضاً عن عدة طرق أخرى في جملة حديث من أخبار صلاة الخوف .

و روى الثاني في الاستبصار <sup>(٤)</sup> عن المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ،

(١) الاستبصار آخر باب التيمم في الارض الوحلة تحت رقم ٥ .

(٢) التهذيب في تيممه تحت رقم ٢٠ .

(٣) المصدر في تيممه تحت رقم ١٨ .

(٤) المصدر باب التيمم في الارض الوحلة تحت رقم ٣ .

عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، ببقيّة السّنَد، وأسقط من المتن قوله: « فإن كان في ثلج - إلى قوله - أو شيء مغبر » و أورده في باب آخر<sup>(١)</sup> حديثاً مفرداً رواه بإسناده عن سعد بن عبدالله؛ عن أحمد، عن أبيه بسائر السّنَد، و ابتداء المتن قال: « إذا كان في ثلج » .

### ﴿ باب تأخير التيمم الى آخر الوقت ﴾

صحى: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، قال: سمعته يقول: إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأختر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفك الأرض<sup>(٢)</sup>.

ن: و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم و ليصل في آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه، و ليتوضّأ لما يستقبل<sup>(٣)</sup>.

و رواهما الشيخ في الكتابين<sup>(٤)</sup> متصلين بطريقه عن محمد بن يعقوب بسائر الإسنادين والمتنين إلا أنه أثبت كلمة « و ليتوضّأ » بالهمز على ما هو عادة و قد مرّت الإشارة إليها.

واعلم أن جماعة من الأصحاب منهم الشيخ (ره) أوجبوا تأخير التيمم إلى آخر الوقت مطلقاً، واحتجّ له الشيخ في التهذيب بهذين الخبرين، واستشكل ذلك المحقق في المعتمد بأنّ خبر محمد بن مسلم مرسل حيث قال: « سمعته » والمسموع منه مجهول، و خبر زرارة مضمونه أنّه يطلب الماء مادام

(١) المصدر باب الرجل يحصل في أرض غطاها الثلج تحت رقم ٥ .

(٢) و (٣) الكافي باب الوقت الذي يوجب التيمم تحت رقم ١ و ٢ .

(٤) التهذيب في تيممه تحت رقم ٦٢ و ٦٣، والاستبصار باب أن التيمم لا يجب

الا في آخر الوقت تحت رقم ١ و ٢ .

في الوقت فإذا خاف أن يفوته تيمم ، والطَّلب يؤذن بإمكان الظفر وإلا كان عبثاً؛ وهذا جيد .

وأما الطعن في الأول بالرسالة فليس بشيء كما حققناه في مقدمة الكتاب ، وقد حكينا عن المحقق مثل هذا الطعن أيضاً في باب الاستحاضة وأوضحنا فسادها ، ولا يخفى عليك أن ما ذكره في خبر زرارة يتأتى مثله في خبر ابن مسلم فإن قوله فيه : « فإن فاتك الماء » يؤذن باحتمال وجوده ، فيكون الأمر بالتأخير في الخبرين مخصوصاً بحالة الرجاء للظفر بالماء ، فلا يصلحان دليلاً على عموم الحكم بحالتي الطمع واليأس كما ذهب إليه الشيخ ومن وافقه من الأصحاب .

### ﴿ باب أجزاء التيمم الواحد للصلوات المتعددة ﴾

صحى : محمد بن الحسن ، عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن الحسن الصفار ؛ وسعد ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ؛ وابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم قال : يجزيه ذلك إلى أن يجد الماء <sup>(١)</sup> .

وبهذا الإسناد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : يصلي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها؟ فقال : نعم ما لم يحدث أو يصب ماءً ؛ قلت : فإن أصاب الماء ورجا أن يقدر على ماء آخر وظن أنه يقدر عليه فلما أراد تعسر ذلك عليه؟ قال : ينقض ذلك تيممه وعليه أن يعيد التيمم ، قلت : فإن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة؟ قال : فليصرف وليتوضأ ما لم يركع وإن كان قد ركع <sup>(٢)</sup> فليعض في صلاته فإن التيمم أحد الطهورين <sup>(٣)</sup> .

(١) التهذيب في تيممه تحت رقم ٥٣ .

(٢) في المصدر « فليصرف فليتوضأ ما لم يركع فان كان قد ركع - الخ » .

(٣) التهذيب في تيممه تحت رقم ٥٢ .

قلت : هكذا أورد هذا الخبر في التّهذيب ، واقتصر في موضع من - الاستبصار على محلّ الحاجة منه هنا وهو المسألة الأولى و جوابها ، وفي موضع آخر نقص منه المسألة الأخيرة إلى آخر الحديث و غير الإسناد ، فرواه أولاً عن محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد بسائر السند ، وثانياً معلقاً عن الحسين بن سعيد ببقيّة الطّريق (١) .

و رواه الشيخ أبو جعفر الكليني (٢) بإسناد من الحسن بن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ؛ و عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة . و في المتن زيادة عمّا في رواية الشيخ و مخالفة له في بعض ألفاظه ، فإنّه قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام : يصلي الرجل بوضوء واحد صلاة اللّيل والنّهارة كلّها ؟ قال : نعم ما لم يحدث ، قلت : فيصلّي بتيمّم واحد - إلى أن قال : - و ظنّ أنّه يقدر عليه كلّما أراد ، فعرس ذلك عليه . »

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء أيتيمّم ليكلّ صلاة ؟ فقال : لا ، هو بمنزلة الماء (٣) .

و رواه في الاستبصار (٤) متّصلاً بالطّريق السّالف عن الحسين بن الحسن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ببقيّة الإسناد .

صحر : و بإسناده ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن العباس ، عن أبي همام ،

(١) المصدر باب المتيمّم يجوز أن يصلي بتيمّمه صلوات كثيرة تحت رقم ١٥١ .

(٢) في الكافي باب الوقت الذي يوجب التيمّم تحت رقم ٤ .

(٣) التّهذيب في تيمّمه تحت رقم ٥٥ .

(٤) المصدر في باب المتيمّم يجوز أن يصلي بتيمّمه صلوات كثيرة تحت رقم ٢ .



عن الرضا عليه السلام قال: يتيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء <sup>(١)</sup>.  
قلت: ذكر الشيخ في التهذيب أن هذا الخبر لو صح كان محمولاً على الاستحباب مثل تجديد الوضوء. ومراده بالصحة الثبوت كما نبهنا عليه في مقدمة الكتاب، ثم إن المقتضى لتوقف الشيخ في هذا الحديث أنه روى من طريق آخر عن أبي همام، عن محمد بن سعيد بن غزوان، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «لا يتمتع بالتيمم إلا صلاة واحدة ونافلتها» و ذكر بعد إبراده للخبرين أنهما مختلفا اللفظ، والرادي واحد، لأن أبا همام روى في الأول عن الرضا عليه السلام، وفي الثاني عن محمد بن سعيد بن غزوان، والحكم واحد، قال: وهذا مما يضعف الاحتجاج بالخبر، وكلام الشيخ في هذا التضعيف ظاهر الضعف؛ وقريب منه احتمالاه في تأويل الخبرين بعد ما حكيناه عنه من الحمل على الاستحباب أن يكون المراد يتيمم لكل صلاة إذا قدر على الماء بين الصلاتين، والوجه ما ذكره أولاً من الحمل على الاستحباب مع احتمال الخبر الأول وهو المعتبر أن يكون المراد منه بيان تساوي الصلوات كلها في الاستباحة بالتيمم.

### ﴿ باب حكم المتيمم إذا أصاب الماء <sup>(٢)</sup> وهو في الصلاة ﴾

صحى: محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان؛ عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حرير، عن زرارة؛ ومحمد بن مسلم قال: قلت في رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة فتيمم وصلى ركعتين، ثم أصاب الماء أينقض الركتين أو يقطعهما ويتوضأ ثم يصلي؟ قال: لا، ولكنه يمضي في صلاته ولا ينقضها لكان أنه دخلها وهو على طهر بتيمم، قال زرارة: قلت له: دخلها وهو متيمم فصلّى ركعة، وحدث فأصاب ماء؟

(١) التهذيب في تيممه تحت رقم ٥٧، والاستبصار باب المتيمم يجوز أن يصلي

بتيممه صلوات كثيرة تحت رقم ٠٤. (٢) في نسخة «إذا وجد الماء».

قال : يخرج و يتوضأ و يبني على ما مضى من صلاته التي صلّى بالتيمّم<sup>(١)</sup> .

قلت : هكذا أورد الحديث في التهذيب ، ورواه في الاستبصار<sup>(٢)</sup> معلّقاً عن الحسين بن سعيد بسائر السند ، وفي المتن عدّة مواضع تخالف ما في التهذيب فإنّه قال : « فيتيمّم و يصلّى ركعتين ، ثمّ قال : لمكان أنّه دخلها و هو على طهر و تيمّم ، و قال : فحدث فأصاب » .

و رواه الشيخ أبو جعفر ابن بابويه<sup>(٣)</sup> عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ؛ وقد مرّ طريقه إلى زرارة ، عن قريب و هو من مشهوريّ الصحيح لكنّه معتمد كما بيّناه في مقدّمة الكتاب .

و أمّا طريقه إلى محمد بن مسلم ففيه جهالة ، و صورة المتن في كتابه هكذا : قال زرارة و محمد بن مسلم : قلنا لأبي جعفر عليه السلام : رجل لم يصب ماءً و حضرت الصلاة فتيمّم و صلّى ركعتين ثمّ أصاب الماء أينقض الرّكعتين أو يقطعهما و يتوضّى ثمّ يصلّى ؟ قال : لا ، و لكن يمضي في صلاته فيتمّمها و لا ينقضها لمكان الماء ، لأنّه دخلها و هو على طهر بتيمّم ، قال زرارة : قلت له : دخلها و هو متيمّم فصلّى ركعة ثمّ أحدث فأصاب ماءً ؟ قال : يخرج فيتوضأ ثمّ يبني على ما مضى من صلاته التي صلّى بالتيمّم .

واعلم أنّ ما تضمّنه هذا الخبر من تعليل النّهي عن قطع الصلاة لو وجد الماء في أثنائها بأنّه دخلها على طهر بتيمّم يقتضي عدم الفرق بين كون الإصابة للماء بعد الرّكوع كما هو فرض المسألة في كلام الرّادي ؛ و كونها قبله لاشتراكهما في العلة المنصوصة ، و لكن ضرورة الجمع

(١) التهذيب في تيممه تحت رقم ٦٩ . و قوله « وأحدث فأصاب ماء » لنا

(٢) المصدر باب من دخل في الصلاة بتيمّم ثم وجد الماء تحت رقم ٦ .

كلام فيه سيأتي بعد بيان المصنف - رحمه الله - حوله .

(٣) في الفقيه تحت رقم ٢١٥ .

بينه وبين الخبر المتقدم في الباب السابق المتضمن لتعليق الأمر بالمضي في الصلاة حينئذ على الرُّكوع ، والأمر بالانصراف للوضوء قبله توجب تخصيص الدُّخول في هذا الخبر بما يحصل معه الرُّكوع ، وليس بالبعيد بعد ملاحظة كون السؤال عمن صَلَّى ركعتين ، فكأنَّ التعليل لم يقع على حقيقة وإنما هو تقريب للحكم إلى بعض الأذهان ، ومثله كثير في التعليلات الواقعة في الأخبار ، والباعث عليها علمهم ﷺ باستشراف السائلين إليها ، وقد علم هذا أيضاً من شأن زرارة وهو أحد الروايين للخبر .

ولقد أغرب العلامة ههنا في المنتهى حيث رجح القول بعدم القطع مطلقاً ، وعزى إلى الشيخ الاحتجاج لا بشرط الرُّكوع بالخبر المذكور ، وأجاب بحمله على الاستحباب بدليل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فيه : « فَإِنَّ التَّيْمَمَ أَحَدُ الطَّهْرَيْنِ » إن العلة ثابتة قبل الرُّكوع ، قال : ويمكن أن يحمل قوله : « وقد دخل في الصلاة » على معنى قارب الدُّخول فيها أو دخل في مقدّماتها من التوجه بالأذان والتكبيرات ، وقوله : « فلينصرف و ليتوضأ ما لم ير كعب » أي ما لم يدخل في الصلاة ذات الرُّكوع ، فأطلق على الصلاة اسم الرُّكوع مجازاً ، قال : وهذان المجازان وإن بعدا إلا أن المصير إليهما للجمع أولى ، وأنت تعلم أن ارتكاب المجاز المستلزم لزيادة التكلف في طريق الجمع إنما يتصور إذا ضاق المجال عن غيره لا مع سعته لما هو أوضح منه وأنسب كما ذكرناه .

وقال المحقق في المعتمد - بعد أن حكى عن الشيخ القول - باشتراط الرُّكوع - : فإن احتجَّ الشيخ بالروايات الدالة على الرُّجوع ما لم ير كعب ، فالجواب عنه أن أصلها عبدالله بن عاصم فهي في التحقيق رواية واحدة ، وهذا أيضاً عجيب من المحقق وكأنه لم يقف إلا على الأخبار المروية عن عبدالله بن عاصم ، والأمر فيها كما ذكر ، مضافاً إلى أنها ضعيفة الطريق ولذلك لم تتعرض لها لكنها عاضدة للخبر الذي ذكرناه ، مرجحة للعمل

بمقتضاه ، هذا ؛

و ما وقع في آخر حديث الباب جواباً لسؤال زرارة ، رواه الشيخ بطريق آخر صحيح أيضاً و هو عن الشيخ أبي عبدالله محمد بن النعمان ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ؛ و عن الحسين ابن عبيدالله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب ؛ عن العباس ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : قلت له : رجل دخل في الصلاة و هو متمم فصلى ركعة ثم أحدث فأصاب الماء ؟ قال : يخرج و يتوضأ ثم يبني على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم <sup>(١)</sup> .

و قد فهم جماعة من الأصحاب منهم الشيخان من الحكم هنا بالبناء على ما مضى من صلاته عدم بطلان الصلاة بالحدث الواقع في أثناءها ، وأفتوا بذلك ، و نص الشيخان على اختصاص الحكم بحالة النسيان ، و ذكر الشيخ في التهذيب أنه لا يلزم مثل ذلك في المتوضأ بمعنى أنه إذا أحدث في صلاته نسياناً يبني على ما مضى منها بعد أن يتوضأ و علله بأن الشريعة منعت من ذلك فإنه لا خلاف بين أصحابنا أن من أحدث في الصلاة يجب عليه الاستيناف .

و قال المحقق في المعتمد - بعد إيراده للخبر عن محمد بن مسلم - : « و هذه الرواية متكررة في الكتب بأسانيد مختلفة ، و أصلها محمد بن مسلم ، و فيها إشكال من حيث أن الحدث يبطل الطهارة و تبطل ببطلانها الصلاة ، قال : واضطر الشيخان بعد تسليمها إلى تنزيلها على المحدث سهواً ، والذي قاله حسن ، لأن الإجماع على أن الحدث عمداً يبطل الصلاة فيخرج من إطلاق الرواية و يتعين حملها على غير صورة العمد ، لأن الإجماع لا تصادمه الرواية ، ثم قال : و لا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكره الشيخان ، فإنها

(١) التهذيب باب تيممه تحت رقم ٦٨ .

رواية مشهورة، ويؤيدها أن الواقع من الصلاة وقع مشروعاً مع بقاء الحدت فلا تبطل بزوال الاستباحة كصلاة المبطون إذا فجأه الحدث ولا يلزم مثل ذلك في المصلي بطهارة مائية لأن حدثه مرتفع، فالحدث المتجدد رافع لطهارته فتبطل لزوال الطهارة. هذا كلامه.

وحكى العلامة في المختلف عن ابن إدريس أنه أنكر هذا القول وأوجب الإعادة سواء وقع الحدث عمداً أو سهواً، ثم قال: وهو الأقوى عندي واحتج له بأن صحة الصلاة مشروطة بدوام الطهارة وقد زال الشرط فيزول المشروط، وبأن الإجماع واقع على أن ناقض الطهارة يبطل للصلاة، وبأن الصلاة لو فعلت بطهارة مائية انتقضت فكذا الترابية لأنها أحد الطهورين، وبأن الإجماع واقع على أن الفعل الكثير يبطل للصلاة وهو حاصل هنا بالطهارة الواقعة في أثناء الصلاة.

ثم ذكر احتجاج الشيخين ومن وافقهما بالخبرين اللذين أورداهما وثالث في طريقه جهالة وليس فيه تعرض لذكر الحدث، وأجاب بأن الحكم بالبناء إشادة إلى الاجتزاء بالصلاة السابقة على وجدان الماء، وبحمل الركعة على الصلاة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل، وبأن الأحاديث لا تدل على التفصيل الذي ذكره الشيخان يعني البناء مع النسيان والاستيناف مع العمد، قال: فالذي ذهب إليه لم تدل الأحاديث عليه.

وحكى الشهيد في الذكري عن ابن إدريس: أنه علل رد الرواية المتضمنة للبناء باستواء نواقض الطهارتين، ولأن التروك متى كانت من النواقض لم يفترق العامد فيها والساهي، ثم قال: وفي المختلف ردّها أيضاً لاشتراط صحة الصلاة بدوام الطهارة، ولما قاله ابن إدريس، ولأن الطهارة المتخللة فعل كثير، وكل ذلك مصادرة، وحكى بعد هذا جواب المختلف عن حجة الشيخين، وردّه بأن لفظ الرواية «يبني على ما بقي من صلاته» وليس فيها «على ما مضى» فيضعف ما ذكره من التأويل مع أنه خلاف

منطوق الرواية صريحاً .

والتحقيق عندي في هذا المقام أن الخبرين الصحيحين ليسا بصريحين في إفادة الحكم المتنازع فيه، بل هما محتملان لإرادة البناء على الصلاة التي صلاحها تامة بالتيمم، وقوله عَلَيْكُمْ في آخر الكلام « التي صلى بالتيمم » قرينة قوية على إرادة هذا المعنى، فيكون مفاد الخبرين حينئذ عدم وجوب إعادة الصلاة الواقعة بالتيمم بعد وجدان الماء، وهو معنى صحيح وارد في أخبار كثيرة مضى بعضها وسيأتي سائرها .

و إن قد عرفت اعترافهم بالمضايقة في المعنى الذي وقع فيه النزاع باعتبار مخالفته لما هو المعهود في قواطع الصلاة، فلا بد في المصير إليه من صراحة اللفظ فيه، وقول العلامة: « إن الأحاديث لا تدل على التفصيل » ليس بجيد، لأنها بتقدير دلالتها على أصل الحكم لا تخلو عن ظهور في الاختصاص بحالة عدم التعمد، و حمله الر كعة على الصلاة تعسف زائد لا حاجة له إليه .

و قول الشهيد: « إن لفظ الرواية « يبني على ما بقي » عجب فإن الرواية المذكورة في التهذيب مرتين كما بينناه، وفي كتاب من لا يحضره الفقيه، و كلها متفقة مع تعدد النسخ على لفظ « ما مضى »، و حكاها كذلك أيضاً الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر، حتى أن الشهيد - رحمه الله - نقلها في مسألة من وجد الماء في أثناء الصلاة في جملة كلام الشيخ في الخلاف بهذه الصورة، وفي عبارات القدماء شهادة بهذا أيضاً لوقوفهم في التأدية مع ألفاظ النصوص غالباً، فمما رأته كذلك عبارة المفيد في المقنعة المحكيّة في التهذيب وغيره؛ و عبارة ابن أبي عقيل، وهم و إن أرادوا منها خلاف المعنى المطلوب قطعاً إلا أن اختيارهم اللفظ المذكور في التعبير عنه إنما هو لموافقة النص .

و قد اتفق لوالدي - ره - في شرح الإرشاد مناقشة للعلامة بنحو

ما قاله الشهيد ، حتى انتهى إلى هذا الموضع فذكره بصورة ما في الذكري اعتماداً على تحقيق الشهيد - ره - و حسن ظنّ به ، و هو أعجب من صنع الشهيد لكنّ المعلوم من طريقة والدي - رحمه الله - في هذا الشرح مشاركة جماعة المتأخرين في تخفيف المراجعة والانتكال على حكايات السلف ، وقد عدل عن ذلك فيما بعد حيث انكشفت له حقيقة الحال ، هذا :

مع أنّ الفرق بين اللفظين هنا والتفاوت بين مفاديهما قليل عند التأمّل ، فإنّ الجمع بين كلمة « يمني » و بين لفظ « ما بقي » باقيتين على ظاهرهما غير متصور ، و ليس التّجوّز في « يمني » حرصاً على نفي الاحتمال بأولى من حمل « ما بقي » على إرادة ما سلم من الحدث المبطل وقوفاً مع المعهود و اقتصاراً في إثبات الأحكام الشرعيّة على ما يتضح إليه السبيل و ينقفي فيه الاحتمال القادح في دلالة الدليل <sup>(١)</sup> .

### ﴿ باب حكم الصلاة الواقعة بالتيمم اذا زال العذر ﴾

صحى : محمد بن عليّ بن الحسين - رضي الله عنه - عن أبيه ، عن عبدالله بن

(١) يحتمل قوياً أن لفظه « أحدث » هنا - بصيغة المجهول - كما قيل بمعنى أردد و أبرق و نزل المطر ، و يؤيده التفريع بالفاء دون الواو بقوله « فأصاب ماء » قال ابن المنظور في لسان العرب والفيروز آبادي في القاموس و غيرها من اللغويين : « الاحداث : الامطار الحادثة في أول السنة » و استدلوا بقول الشاعر حيث يقول :  
تروى من الاحداث حتى تلاحقت طرائقه و اهتز بالشرشر المكر  
و على هذا يوافق الخبر سائر الاخبار ولا يحتاج الى التأويلات التي ذكروها في توجيه الخبر ، أو طرحه رأساً . و قال سلطان العلماء - رحمه الله - : « قدفر البعض الحدث بالمطر ولا يخفى بعده و منافاته لما سبق من أنه ان كان قد ركع فليمض » .  
و أقول : أما بعده فباعتبار مخالفته لما هو المعهود في الازدهان من معنى الحدث فحسب ، ثم التوجيهات التي ذكرت في وجه الجمع أبعد و أغرب ، و أما قوله بالمنافاة فيمكن رفع التنافي بحصول الظن بوجودان الماء في الصلاة قبل اتمام الركعة برؤية مقدمات المطر هنا .

جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة في الليلة الباردة ويخاف على نفسه التلف إن اغتسل، فقال: يقيمم و يصلي فإذا أمن من البرد اغتسل و أعاد الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقد مر في أوّل الأبواب حديث من الصحيح يرويه محمد بن عليّ ابن الحسين بطريقه عن عبيد الله بن عليّ الحلبي، وفي جملته «فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاة» و حديث آخر يرويه الشيخ عن عبد الله بن سنان بإسناده الصحيح، وفي متنه «فإذا وجد ماءً فليغتسل و قد أجزأته صلاته التي صلى».

محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن بن أبيان، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فقيمم بالصعيد و صلى ثم وجد الماء، فقال: لا يعيد إن رب الماء رب الصعيد فقد فعل أحد الطهورين<sup>(٢)</sup>.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن زارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء و قد صلى بقيمم وهو في وقت؟ قال: تمت صلاته و لا إعادة عليه<sup>(٣)</sup>.

صحر: محمد بن الحسن، عن محمد بن النعمان، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن الصفار - يعني محمد بن الحسن - عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يقيمم

(١) الفقيه تحت رقم ٢٢٥، و حمل إعادة الصلاة على ما إذا كان أجنب نفسه

متمداً، و ما خالفه على من أصابته جنابة قهراً، أو حمل ما تضمن الاعادة على

الاستحباب.

(٢) و (٣) التهذيب باب تيممه تحت رقم ٤٥ و ٣٦.



فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً أبتوضأ و يعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال: إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأً وأعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه<sup>(١)</sup>.

قلت: هكذا أسند الحديث في الاستبصار، و رواه في التهذيب<sup>(٢)</sup> بالطريق المتقدم عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، بيقية السند والتمن.

و بالأسناد السابق، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العيص. قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي الماء و هو جنب وقد صلى، قال: يغتسل و لا يعيد الصلاة<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله - في التهذيب بعد إيراد هذا الخبر: وهذا الحديث أخبرنا به الشيخ - يعني المفيد -، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن علي بن محبوب، عن صفوان، عن العيص مثل ذلك.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا لم يجد الرجل طهوراً و كان جنباً فليمسح من الأرض و ايصلاً، و إذا وجد ماءً فليغتسل و قد أجزأته صلاته التي صلى<sup>(٤)</sup>.

قلت: و قد سبق في باب تأخير التيمم حديث آخر من الحسن متضمن لنفي القضاء عمّن صلى بالتيتم، و الأخبار كلها متفقة بالنظر إلى هذا الحكم، و أما بالنسبة إلى الإعادة في الوقت فالاختلاف بينها ظاهر، و الوجه في الجمع حمل ما تضمن الإعادة على الاستحباب.

(١) الاستبصار باب أن التيمم اذا وجد الماء لا يجب عليه اعادة الصلاة

تحت رقم ٤.

(٢) و (٣) التهذيب باب تيممه تحت رقم ٣٣ و ٤٣.

(٤) الكافي باب الوقت الذي يوجب التيمم تحت رقم ٣.

لا يقال : هذا الحمل إنّما يتّجه في خبر يعقوب بن يقطين ، لصراحة خبر زرارة في عدم وجوب الإعادة في الفرض الذي دلّ ذلك على الإعادة فيه بعينه ، وأمّا حديث عبدالله بن سنان فالحكم بالإعادة فيه منوط بالصّورة<sup>(١)</sup> التي ذكرها السائل وهي ما يكون العذر المسوّغ للتيمّم فيها عدم التّمكّن من استعمال الماء ، والأخبار النافية للإعادة كلّها مفروضة في صورة استناد التيمّم إلى عدم وجدان الماء فلا تعارض يوجب الخروج عن الظاهر .

لأننا نقول : الأمر بالإعادة في حديث ابن سنان وإن لم يكن في - الأخبار النافية للإعادة ما ينافيه ، إلاّ أنّ كونه للوجوب أمر مستبعد من جهة الاعتبار بعد الحمل على الاستحباب في نظيره ، لعدم تعقل الفرق في هذا الحكم بين العذرين ، ولأنّه لا يعرف بالعصل بينهما قائل ، ولشكّ في إفادة الأوامر المطلقة في كلام الأئمّة عليهم السلام للوجوب وإن كانت الصّيغة حقيقة فيه لغة لما يظهر من شيوع استعمالها في النّدب و تعارفه في زمانهم حتّى صار من المجازات الرّاجحة المتساوي احتمالها من اللفظ عند التجرّد عن القرائن لاحتمال الحقيقة ؛ فيجب التوقف فيها وهو بحسب الحقيقة هنا مصير إلى الحمل على النّدب ، هذا ؛

وجمّع الشيخ بين هذه الأخبار وما في معناها عجيب فإنّه اختار وجوب الإعادة إذا وجد الماء والوقت باق ، وحمل قوله في خبر زرارة : « فإن أصاب الماء وقد صلّى بتيمّم وهو في وقت ؟ » على إرادة فعل الصّلاة في وقتها حالاً من ضمير « صلّى » ، وأورد ثلاثة أخبار من غير صحيح والحسن في معنى خبر زرارة ، ولفظ الأوّل منها « في رجل تيمّم وصلّى وأصاب الماء وهو في وقت » والثاني « تيمّم ثمّ صلّى ، ثمّ أتى الماء وعليه شيء من الوقت » والثالث « تيمّم وصلّى ثمّ بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت » ثمّ قال : إنّ التقدير

(١) في بعض النسخ « بالضرورة » .

في الخبر الأوّل « تيمّم و صلّى و هو في وقت ثمّ أصاب الماء » و في الثاني « ثمّ صلّى و عليه شيء من الوقت ثمّ أتى الماء » و في الثالث « و صلّى قبل أن يخرج الوقت ثمّ بلغ الماء » و نحن لا نزيد في بيان حال هذا الجمع على التعجّب والاستغراب .

و أعجب منه قول العلامة في المختلف : إنّ خبر يعقوب بن يقطين محتمل لكون الصلّاة في صورة الإعادة وقعت مع سعة الوقت فوجبت إعادتها من حيث إنّها لم تفعل على وجهها ، و في صورة عدم الإعادة وقعت مع ضيق الوقت فلم تجب الإعادة ، و لیت شعري كيف غفل عن اتّحاد الوقت في الصّورتين مع وضوحه في الخبر حتّى احتمل فيه ما ذكره .  
تمّ كتاب الطّهارة من كتاب منتقى الجمال في الأحاديث الصّحاح والحسان .  
« والحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين »

## كتاب الصلّاة

باب تفصيل فرائض اليوم والليلة

و الترغيب في إقامتها بحدودها ، و المحافظة عليها ،

و ترهيب المضيع لها ، و المستخف بها

صحى : محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عمّا فرض الله عزّ وجلّ من الصلّاة ، فقال : خمس صلوات في اللّيل والنهار ، فقلت : هل سمّاهنّ الله في كتابه ؟ فقال : نعم ، قال الله تعالى لنبيّه صلى الله عليه وآله : « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق اللّيل <sup>(١)</sup> » و دلو كها زوالها ، و فيما

بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سماهن الله تعالى وبينهن وقتهن، وغسق الليل هو انتصافه، ثم قال تبارك وتعالى: «و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً»<sup>(١)</sup>، فهذه الخامسة؛ وقال تعالى في ذلك: «وأقم الصلاة طرفي النهار»<sup>(٢)</sup> وطرفاه المغرب والغداة «وزلفاً من الليل» وهي صلاة العشاء الآخرة، وقال تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى»<sup>(٣)</sup>، وهي صلاة الظهر، وهي أول صلاة صليها رسول الله ﷺ وهي وسط النهار، ووسط الصلاتين بالنهار: صلاة الغداة وصلاة العصر، وفي بعض القراءة «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى (صلاة العصر) وقوموا لله قانتين» قال: ونزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ﷺ في سفره ففقت فيها رسول الله ﷺ وتركها على حالها في السفر والحضر وأضاف للمقيم ركعتين، وإثماً وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي ﷺ يوم الجمعة للمقيم، لمكان الخطبتين مع الإمام فمن صاتي يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيام<sup>(٤)</sup>.

وروى الشيخ هذا الخبر في التهذيب بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر ع قال: سألته عما فرض الله من الصلاة فقال: خمس صلوات في الليل والنهار، فقلت: هل سماهن الله وبينهن في كتابه؟ فقال: نعم، قال الله عز وجل لنبيته: «أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل» ودلوكها زوالها، ففيما بين دلوك الشمس - وساق بقية الحديث بقليل اختلاف في بعض ألفاظه فأسقط كلمة «هو» من قوله: «وغسق الليل هو انتصافه» وقال: «وهي صلاة العشاء» ثم قال: «وهي وسط النهار ووسط صلاتين» وقال في حكاية -

(١) الاسراء: ٧٨.

(٢) هود: ١١٥ . (٣) البقرة: ٢٣٨ .

(٤) الكافي كتاب الصلاة باب فرض الصلاة تحت رقم ١ .

القراءة: « والصلوة الوسطى صلاة العصر » وهذا أنسب لسلامته من التكلف في وجه الجمع بين القراءتين؛ وقال بعد ذلك: « ورسول الله ﷺ في سفر ففقت فيها و تركها على حالها »<sup>(١)</sup> وهذا أيضاً أحسن .

ورواه الشيخ أبو جعفر ابن بابويه في كتابه<sup>(٢)</sup> أيضاً بإسناده السالف مكرراً عن زرارة قال: « قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عمّا فرض الله تعالى، قال: خمس صلوات » - وساق الحديث موافقاً للتّهذيب في الأكثر ومخالفاً له و للكافي في عدّة مواضع غير مغيرة للمعنى إلا في قوله: « و قوموا لله قانتين » حيث زاد بعده « في صلاة الوسطى »؛ واختلف نسخ الكتاب في إثبات الواو مع صلاة العصر في حكاية القراءة، ففي بعضها بالواو، وفي البعض بدونها. محمد بن يعقوب قال: حدثني محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما يتقرّب به العباد إلى ربّهم [و] أحبّ ذلك إلى الله عزّ وجلّ ما هو؟ فقال: ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة، ألا ترى أنّ العبد الصالح عيسى بن مريم عليه السلام قال: « و أوصاني بالصلوة والزّكوة ما دمت حياً »<sup>(٣)</sup>. ورواه الصدوق - رحمه الله - عن محمد بن عليّ ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، بيقية الطريق. وفي المتن مخالفة في قوله: « أحبّ ذلك » فذكره معطوفاً بالواو، واقتصر في حكاية كلام عيسى عليه السلام على الوصية بالصلاة<sup>(٤)</sup>.

(١) التّهذيب باب الزيادات في فضل الصلاة والمفروض منها تحت رقم ٢٣ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٦٠٠ .

(٣) الكافي في أول صلواته، والاية في سورة مريم: ٣٢، وقوله: « ما أعلم

شيئاً » اي لا أعلم شيئاً من بعد المعرفة ذا فضيلة حاصلة من هذه الصلاة و يلزم منه ضرورة أفضلية الصلاة . وقوله « أوصاني بالصلوة » ذكر عليه السلام من بين الاعمال المأمور بها الصلاة لأفضليتها .

(٤) الفقيه تحت رقم ٦٣٢ .

ورواه الشيخ في التهذيب بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن عبدالله بن المغيرة، عن معاوية بن وهب أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى ربهم، فقال: لا أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من الصلاة <sup>(١)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن حماد، عن حريز، عن الفضيل قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله عز وجل: «الذين هم على صلواتهم يحافظون» <sup>(٢)</sup> قال: هي الفريضة، قلت: «الذين هم على صلواتهم دائمون» <sup>(٣)</sup> قال: هي النافلة <sup>(٤)</sup>.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال: ادع الله أن يدخلني الجنة، فقال: أعني بكثرة السجود <sup>(٥)</sup>.

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا ما أدتي الرجل صلاة واحدة تامة قبل جميع صلاته وإن كن غير تامة، وإن أفسدها كلها لم يقبل منه شيء منها ولم يحسب له نافلة ولا فريضة، وإنما تقبل منه النافلة بعد قبول الفريضة، وإذا لم يؤد الرجل الفريضة لم تقبل منه النافلة، وإنما جعلت النافلة ليتم بها ما أفسد من الفريضة <sup>(٦)</sup>.

و بهذا الإسناد، عن حريز، عن الفضيل، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام

(١) أول الباب الأول من أبواب الزيادات من صلاة التهذيب.

(٢) المعارج: ٣٤.

(٣) المعارج: ٢٤.

(٤) و (٥) التهذيب في الباب الأول من زيادات صلاته تحت رقم ٢٠ و ٣.

(٦) الكافي باب من حافظ على صلاته تحت رقم ١١ وفيه «قبلت جميع صلاته».

عن قوله عز وجل: «الذين هم على صلواتهم يحافظون» وساق تمام الحديث (١) كما أوردناه برواية الشيخ .

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» قال: كتاباً ثابتاً، وليس إن عجلت قليلاً أو أخرت قليلاً بالذي يضرك ما لم تضيع تلك الأضاعة، فإن الله عز وجل يقول لقوم: «أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيماً» (٢).

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: صلى رسول الله ﷺ الفجر فأقبل بوجهه على أصحابه؛ فسأل عن أناس يسميهم بأسمائهم فقال: هل حضروا الصلاة؟ فقالوا: لا يا رسول الله، فقال: أُغيب هم؟ فقالوا: لا، فقال: أما إنَّه ليس من صلاة أشد على المنافقين من هذه الصلاة والعشاء، ولو علموا أي فضل فيهما لأتوهما ولو حبواً (٣).

(١) المصدر باب من حافظ على صلاته تحت رقم ١٢ .

(٢) الآية الأولى في النساء: ١٠٣ والآخر في مريم: ٦٠، والخبر في الكافي الباب المذكور تحت رقم ١٣، وقوله «ليس إن عجلت قليلاً» أي عن وقت الفضيلة وكذا التأخير، ولعله رد على العامة القائلين بتعين الأوقات المخصوصة. وحمله على التعجيل خطأ أو نسياناً مع وقوع جزء منها في الوقت بعيد، وهذا على أن ظاهر الخبر وغيره من الأخبار أن الموقوت في الآية بمعنى المفروض لا الموقت، وفيه أن الكتاب يدل على كونها مفروضة، والتأسيس أولى من التأكيد، والمجاز لا يرتكب إلا مع قرينة مانعة عن الحقيقة، ويمكن أن يوجه الخبر بأن الثابت تفسير للكتاب؛ وقوله «ليس إن عجلت - الخ» تفسير للموقت (المرأة).

(٣) التهذيب باب فضل الجماعة من كتاب الصلاة تحت رقم ٥ .

محمد بن يعقوب، عن جماعة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: مرّ بالنبي ﷺ رجل وهو يعالج بعض حجراته فقال: يا رسول الله ألا أكفيك؟ فقال: شأنك، فلما فرغ قال له رسول الله ﷺ: حاجتك؟ قال: الجنة، فأطرق رسول الله ﷺ ثم قال: نعم، فلما ولى قال له: يا عبدالله أعنا بطول السجود<sup>(١)</sup>.

صحر: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد الأشعري، عن عبدالله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبان بن تغلب قال: صلّيت خلف أبي عبدالله عليه السلام المغرب بالمزدلفة، فلما انصرف أقام الصلاة فصلّى العشاء الآخرة، لم يركع بينهما<sup>(٢)</sup>، ثم صلّيت معه بعد ذلك بسنة فصلّى المغرب، ثم قام فتنفل بأربع ركعات ثم أقام فصلّى العشاء الآخرة ثم التفت إليّ فقال: يا أبان هذه الصلوات الخمس المفروضات من أقامهنّ و حافظ على موافقتهنّ لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة؛ و من لم يصلهنّ لموافقتهنّ، و لم يحافظ عليهنّ فذاك إليه، إن شاء غفر له؛ و إن شاء عذّب به.

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عبدالله بن الجعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حماد بن عثمان، عن معمر بن يحيى قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا جئت بالخمس الصلوات لم تسأل عن صلاة، و إذا جئت بصوم شهر رمضان لم تسأل

(١) الكافي كتاب الصلاة باب فضل الصلاة تحت رقم ٨، و طول السجود ربما

يكون كناية عن طول الصلاة، أو طول السجود مطلقاً حتى سجدة الشكر.

(٢) أى لم يصل بينهما، تسمية الكل باسم الجزء، والخير في الكافي باب من

حافظ على صلاته تحت رقم ٢.



عن صوم (١) .

و بطريقه المتكثرة عن زرارة ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : كان الذي فرض الله على العباد عشر ركعات ، وفيهن القراءة وليس فيهن وهم - يعني سهو - فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعاً وفيهن السهو ، وليس فيهن [ال]قراءة فمن شك في الأوتلين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين ، ومن شك في الأخيرتين عمل بالوهم (٢) .

وعن زرارة بالاسناد ؛ وعن الفضيل أيضاً - وفي طريقه إليه جهالة - قال : قلنا لأبي جعفر عليه السلام : أرأيت قول الله عز وجل : « إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » قال : يعني كتاباً مفروضاً ، وليس يعني وقت فوتها إن جاز ذلك الوقت ثم صليها لم تكن صلاة مؤداة ، ولو كان كذلك لهلك سليمان بن داود عليه السلام حين صليها بغير وقتها ، ولكنه متى [ما] ذكرها صليها (٣) .

وعن زرارة بالاسناد أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : فرض الله الصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة أوجه : صلاة السفر ، و صلاة الحضر ، و صلاة الخوف على ثلاثة أوجه (٤) ، و صلاة كسوف الشمس والقمر ، و صلاة العيدين ، و صلاة الاستسقاء ، و الصلاة على الميت (٥) .

(١) و (٢) الفقيه تحت رقم ٦١٢ و ٦٠٥ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٦٠٦ .

(٤) هي الصلاة المقصورة والمطاردة و شدة الخوف ، أو المطاردة والمواقفة

والمسافة .

(٥) المصدر تحت رقم ٦٢٠ ، و أما عددا عشرة مع كون المذكور فيها احدي

عشرة فلعد العيدين واحدة لاتحاد سببهما ، أو عدالكسوفين واحدة لتشابه سببهما ، أو يقال

المقصود عد الصلوات الواجبة غالباً فيكون ذكر الاستسقاء استطراداً ، أو عدالصلوات

الحقيقية فذكر صلاة الميت كذلك أو بعطفها على العشرة و افرادها لتلك الملة . وعلى

الوجوه الاخر يدل على كونها حقيقة . ( المرأة ) .

و روى الشيخ أبو جعفر الكليني<sup>١</sup> الخبر الأوّل من روايات زادة<sup>(١)</sup> ،  
والأخيرة بإسناد محتمل لأن يكون من الصحيح والحسن<sup>(٢)</sup> ، فإنه أورد  
الخبر الذي ذكرناه في صدر الباب ، وافتتحه بالرّواية عن عليّ بن إبراهيم ،  
عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ؛ و عطف عليه الطّريقين الآخرين ، مؤخّر  
الطّريق : « محمد بن إسماعيل » ، وقال بعد انتهاء الحديث : « و بإسناده عن  
حماد ، عن حريز ، عن زادة » والظاهر من إفراد الضمير عوده إلى واحد  
ممن روى خبر الصدر ، و كونه الأوّل أو الأخير أظهر ، ويحتمل إرادة  
مجموع الإسناد و وقوع الأفراد للضمير توهمًا لوحدة الطّريق أو بقصد  
عوده إلى الخبر السابق وإن نافرده بحسب الظاهر ذكر من عدا زادة من  
رجال الإسناد .

و بالجملة فوقع مثل هذا الإبهام دليل على عدم الملاحظة عند إثبات  
الحديث ، ومعها لا يبعد شيء من الاحتمالات التي أشرنا إليها ، هذا ؛  
و متن الخبر الأوّل في الكافي هكذا : « كان الذي فرض الله على العباد من -  
الصلاة عشر ركعات و فيهنّ القراءة و ليس فيهنّ وهمّ - يعني سهو - فزاد  
رسول الله ﷺ سبعمائة و فيهنّ الوهمّ ، و ليس فيهنّ قراءة » .  
و متن الثاني « فرض الله تعالى الصلاة و سنّ رسول الله ﷺ عشرة أوجه :  
صلاة الحضر و السفر - إلى أن قال : - و صلاة كسوف الشمس و القمر -  
الحديث » .

و روى صدر حديث زادة والفضل بالإسناد الذي وقع فيه الشكّ عن  
زادة ، عن أبي جعفر عليه السلام و صود المتن هكذا : « في قول الله عزّ و جلّ :  
« إنّ الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » أي موجوباً »<sup>(٣)</sup> .  
و روى الحديث بكماله مع زيادة لا تناسب هذا الباب بإسناد حسن

(١) و (٢) في الكافي باب فرض الصلاة تحت رقم ٢ و ٣ .

(٣) المصدر الباب تحت رقم ٤ .

هذه حكايته :

علي بن إبراهيم ؛ عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ؛ والفضل ، عن أبي جعفر عليه السلام - وهذه صورة المتن - « في قوله عز وجل : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » قال : يعني مفروضاً وليس يعني وقت فونها إذا جاز ذلك الوقت ثم صليها لم تكن صلاة مؤداة ، ولو كان ذلك كذلك لهلك سليمان بن داود عليه السلام حين صليها لغير وقتها ، ولكنه متى ما ذكرها صليها ، قال : ثم قال - <sup>(١)</sup> وذكر الزيادة التي أشرنا إليها و سنورها في أخبار الشك إن شاء الله .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن القاسم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : والله إنه ليأتي على الرجل خمسون سنة وما قبل الله منه صلاة واحدة فأى شيء أشد من هذا ؟ والله إنكم لتعرفون من جيرانكم وأصحابكم من لو كان يصلي بضعكم ما قبلها منه لاستخفافه بها ، إن الله عز وجل لا يقبل إلا الحسن ، فكيف يقبل ما يستخف به <sup>(٢)</sup> ؟

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قام العبد في الصلاة فخفف صلاته قال الله تبارك و تعالی ملائكته : ألا ترون إلى عبدي كأنه يرى أن قضاء حوائجه بيد غيره ! أما يعلم أن قضاء حوائجه بيدي <sup>(٣)</sup> ؟

و روى الشيخ هذين الخبرين في التمهيد <sup>(٤)</sup> أما الأول فبإسناده ، عن الحسين بن سعيد بسائر الطرق والمتن ، إلا أنه قال في آخر الحديث : « إن الله لا يقبل إلا الحسن ، فكيف يقبل ما استخف به . » وأما الثاني

(١) الكافي باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها تحت رقم ١٠ .

(٢) و (٣) الكافي باب من حافظ على صلاته أو ضيعها تحت رقم ٩ و ١٠ .

(٤) المصدر أبواب الزيادات باب فضل الصلاة تحت رقم ١٨ و ١٩ .

فبإسناده، عن أحمد بن محمد بيقية السند، وصورة المتن : « إذا قام العبد من الصلاة فخفض صلاته قال الله تعالى ملائكته - الحديث » .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن فضيل بن يسار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لبعض أصحاب قيس الماصر : « إن الله عز وجل أدب نبيه فأحسن أدبه ، فلما أكمل له الأدب قال : « إنك لعلی خلق عظیم » <sup>(١)</sup> ثم فوتض إليه أمر الدين والامة ليسوس عباده ، فقال عز وجل : « ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » <sup>(٢)</sup> و إن الرسول ﷺ كان مسدداً موفقاً مؤيداً بروح القدس ، لا يزل ولا يخطيء في شيء مما يسوس به الخلق ، فتأدب بأداب الله تعالى ، ثم إن الله عز وجل فرض الصلاة ركعتين ركعتين عشر ركعات ، فأضاف رسول الله ﷺ إلى الركعتين ركعتين ، وإلى المغرب ركعة ، فصارت عدیل الفريضة ، لا يجوز تركهن إلا في سفر ، وأفرد الركعة في المغرب فتركها قائمة في السفر والحضر ، فسأجاز الله له ذلك كله ، فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة - الحديث . <sup>(٣)</sup> وهو طويل قد تضمنت جملة من الأحكام منها عدد النوافل و سنوده في بابها ، وقال في آخره : « ولم يرخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمتهما إلى ما فرض الله عز وجل ، بل ألزمهم ذلك إلزاماً واجباً ، لم يرخص لأحد في شيء من ذلك إلا للمسافر ، وليس لأحد أن يرخص ما لم يرخص <sup>(٤)</sup> رسول الله ﷺ ، فوافق أمر رسول الله ﷺ أمر الله عز وجل ، ونهيه نهى الله عز ذكره ، و وجب على العباد التسليم له كالتسليم لله تبارك وتعالى » .

(١) القلم : ٤ . (٢) الحشر : ٧ .

(٣) الكافي قسم الاصول باب التفويض الى رسول الله و الى الائمة عليهم السلام

تحت رقم ٤ .

(٤) في المصدر : « أن يرخص [ شيئاً ] ما لم يرخصه رسول الله (ص) » .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : عشر ركعات ركعتان من الظهر وركعتان من العصر وركعتا الصبح وركعتا المغرب وركعتا العشاء الآخرة ، لا يجوز الوهم فيهن ، من وهَمَ في شيء منهن استقبل الصلاة استقبالا ، وهي الصلاة التي فرضها الله عز وجل على المؤمنين في القرآن ، وفوض إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فزاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة سبع ركعات [و] هي سنة ليس فيهن قراءة ، إنما هو تسبيح وتهليل وتكبير ودعاء ، فالوهم إنما يكون فيهن ، فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة المقيم غير المسافر ركعتين في الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، وركعة في المغرب للمقيم والمسافر <sup>(١)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، أنه قال للصادق عليه السلام : جعلت فداك أخبرني عن الفرائض التي فرضها الله عز وجل على عباده ماهي ؟ قال : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة الخمس ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصيام شهر رمضان ، والولاية ، فمن أقامهن وسدد وقارب واجتنب كل مسكر دخل الجنة <sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : للصلاة أربعة آلاف حد <sup>(٣)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من قبل الله منه صلاة واحدة لم يعد به ، ومن قبل منه حسنة لم يعد به <sup>(٤)</sup> .

(١) الكافي باب فرض الصلاة تحت رقم ٧ . (٢) الفقيه تحت رقم ٦١٢ .

(٣) الكافي باب فرض الصلاة تحت رقم ٦ . جعل الشهيد (ره) الواجبات ألفاً و

المندوبات ثلاثة آلاف ، وصنف للاولى الالفية وللثانية النقلة .

(٤) المصدر باب فضل الصلاة تحت رقم ١١ .

وعنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام يصلي، فلم يتم ركوعه ولا سجوده، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: نقر كنقر الغراب، لأن مات هذا وهكذا صلواته ليموتن<sup>(١)</sup> على غير ديني.

وعنه، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا تتهاون بصلواتك، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند موته: ليس مني من استخف بصلواته، ليس مني من شرب مسكراً، لا يرد علي الحوض لا والله<sup>(٢)</sup>. وروى الشيخ خبر حماد بن عيسى واللذين بعده بإسناده عن علي بن إبراهيم بسائر الطرق والمتون مع يسير زيادة ومخالفة في الثاني<sup>(٣)</sup> والثالث لا تأثير لهما في المعنى.

### ﴿ باب نوافل الليل والنهار ﴾

صحى: محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن الحارث النصري، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: صلاة النهار ست عشرة ركعة: ثمان إذا زالت الشمس، وثمان بعد الظهر، وأربع ركعات بعد المغرب، يا حارث لا تدعها في سفر ولا حضر، وركعتان بعد العشاء، كان أبي يصليهما وهو قاعد، وأنا أصليهما وأنا قائم، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل<sup>(٤)</sup>. قلت: هذا الحديث مروى في الكافي<sup>(٥)</sup> بزيادة في إسناده قاذحة في

(١) و (٢) الكافي باب من حافظ على صلواته تحت رقم ٦ و ٧.

(٣) حيث قال في الثاني: « من قبل الله عز وجل ». وفي الثالث: « فقام فصلي »

(منه ده). راجع التهذيب أبواب زيادات صلواته باب فضل الصلاة تحت رقم

٢٥ و ١٢ و ١٧.

(٤) التهذيب كتاب الصلاة باب المسنون من الصلوات تحت رقم ١٦.

(٥) المصدر باب النوافل تحت رقم ١٥، وفيه « يا حارث لا تدعهن ».

صحته ، لأنه رواه عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد ، عن علي بن النعمان ، وأورده الشيخ أيضاً في موضع من التهذيب<sup>(١)</sup> من طريق الكليني بصورة ما في الكافي .

وقد مر في مقدمة الكتاب أن والدي - رحمه الله - جعل مثله اضطراباً يمنع من صحة الحديث الذي لولاه لكان ظاهره الصحة ، وبيئنا أن الوجه عدم ما نعيته ، ولو سلم ما ذكره فمانعية الاضطراب مشروطة بانتقاء المرجح لشيء مما وقع فيه الاختلاف بغير خلاف ، والمرجح هنا موجود ، فإن أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن النعمان متعاصران ، وقد عدّهما الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام وكذا علي بن حديد ، فيبعد توسطه بينهما مع أنني تبعت رواية ابن عيسى ، عن ابن النعمان في تضعيف أسانيد الكافي والتهذيب فوجدت أكثرها بغير واسطة بينهما .

وذكر الصدوق - رحمه الله - في طرق من لا يحضره الفقيه أنه يروي جميع روايات علي بن النعمان بإسناد له ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن النعمان ، والظاهر أن إدخال « علي بن حديد » في هذا الإسناد ناش عن السهو بوضع كلمة « عن » في موضع واو العطف ، كما مر التنبيه عليه في المقدمة ، وأن إثبات الوسطة بين ابن عيسى وابن النعمان في الموضع التي اتفق ذلك فيها من قبيل ما يعرض بسبب رواية الكتب كما نبهنا عليه أيضاً ، وليس ذلك بمحتمل هنا .

و بإسناده<sup>(٢)</sup> ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد ابن عثمان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنهار فقال : ومن يطيق ذلك ؟ ثم قال : ولكن ألا أخبرك كيف أصنع أنا ؟ فقلت : بلى ، فقال : ثماني ركعات قبل الظهر ، وثمان بعدها ، قلت : فالمغرب ؟

(١) المصدر باب المسنون من الصلوات تحت رقم ٥ .

(٢) التهذيب باب المسنون من الصلوات تحت رقم ٧ .

قال : أربع بعدها ، قلت : فالعتمة ؟ قال : كان رسول الله ﷺ يصلي العتمة ثم ينام ، وقال بيده هكذا - فحرقها - قال ابن أبي عمير : ثم وصف كما ذكر أصحابنا .

و عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زيارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنني رجل تاجر أختلف وأتجر فكيف لي بالزوال والمحافظة على صلاة الزوال و كم تصلي ؟ قال : تصلي ثمان ركعات إذا زالت الشمس ، و ركعتين بعد الظهر ، و ركعتين قبل العصر فهذه اثنتا عشرة ركعة ، و تصلي بعد المغرب ركعتين ، و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ، و منها ركعتا الفجر ، فتلك سبع وعشرون ركعة سوى الفريضة ، و إنمما هذا كله تطوع و ليس بمفروض ، إن تارك الفريضة كافر ، و إن تارك هذا ليس بكافر ، ولكنها معصية لأنه يستحب إذا عمل الرجل عملاً من الخير أن يدوم عليه <sup>(١)</sup> .

وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان في وصية رسول الله ﷺ لعلي : يا علي أوصيك في نفسك بخصال فاحفظها ، ثم قال : اللهم أعنه - و ذكر جملة من الخصال إلى أن قال : - عليك بصلاة الليل ، و عليك بصلاة الليل ، و عليك بصلاة الزوال ، و عليك بصلاة الزوال <sup>(٢)</sup> . و روى هذا الحديث الكليني أيضاً <sup>(٣)</sup> و قد مرّ طريقه في كتاب الطهارة في باب السواك .

و بإسناده ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد ، عن حريز ، عن زيارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن

(١) التهذيب باب المسنون من الصلوات تحت رقم ١٣ .

(٢) التهذيب كتاب الوصايا ، باب الوصية و وجوبها تحت رقم ١١ .

(٣) في روضة الكافي تحت رقم ٣٣ و قد مر في ص ١١٦ .



إلا بوتراً<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا الخبر محمول على المبالغة في كراهية ترك الوتر في كل ليلة، وفهم منه بعض الأصحاب<sup>(٢)</sup> إرادة التقديم في أوّل الليل كما ورد في جملة من الأخبار مقيّداً بالعدر - وسأتى في بابها - فحمله على الضرورة، وفيه تكلف ظاهر مع عدم الحاجة إليه فإنّ المبيت بغير وتر صالح لإرادة إخلاء الليل من الوتر ولو مجازاً فإنّ بابه واسع، والقرينة على إرادة هذا المعنى من المقام واضحة، ولئن استبعد ذلك بالنظر إلى ظاهر اللفظ فالوجه حينئذٍ حمله على التقيّة كما احتمله بعض الأصحاب.

و بإسناده، عن أحمد بن محمد بن يحيى؛ عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن عبيد، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الوتر في كتاب عليّ عليه السلام واجب وهو وتر الليل، والمغرب وتر النهار<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله -: «هذا الخبر لا ينافي ما قدّمناه من أنّه يعني الوتر سنة لأنّ المسنون إذا كان مؤكّداً يسمّى واجباً على ما بيّناه في غير موضع». وقد أسلفنا في باب الأغسال المسنونة حكاية نحو هذا الكلام عن الشيخ، وأشرنا إلى تكثّر ذكره له وأنّه موافق لمقتضى وضع اللفظ بحسب اللغة ولكنّ العرف الآن على خلافه، ومع قيام المعارض - كما في هذا المقام - لا مجال للحمل على المعنى المعروف.

ثمّ إنّ في طريق الحديث مظنة العلة لتكرّر رواية جعفر بن بشير عن عبيد بن زرارة بالواسطة، وسيأتي منها موضع في أخبار الأذان، وآخر في أخبار السهو، وظاهر كلام الأصحاب في كتب الرجال يبعد احتمال تلاقيهما، فإنّ عبيداً لم يذكر في أصحاب الكاظم عليه السلام من كتاب الرجال.

(١) التهذيب أبواب الزيادات آخر باب كيفية الصلاة وصفتها.

(٢) يعني به الشهيد في الذكرى ظاهراً.

(٣) التهذيب باب فضل الصلاة من أبواب الزيادات تحت رقم ٣١.

للشيخ ، وإِنَّمَا ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام .

وقال النجاشي : « إِنَّهُ روى عن أبي عبدالله عليه السلام » .

وجعفر بن بشير إِنَّمَا ذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام ، وربما تدفع هذه العلة بأنَّ الواسطة بينهما في الموضوعين اللذين أشرنا إليهما حماد بن عثمان ، فلعله الذي سقط من هذا الطريق ، وما رأيت توسط غيره بعد تصفح فإن عشر على ما يقتضي المناقاة للصحة فالأمر في هذا الخبر سهل كما هو ظاهر .

و بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان - هو ابن عثمان - عن محمد الحلبي قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في الوتر : إِنَّمَا كتب الله الخمس وليست الوتر مكتوبة إن شئت صليتها ، وتركها قبيح <sup>(١)</sup> .

قلت : قد مرَّ في باب صفة تغسيل الميت أنَّ المعهود رواية سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، وإنَّ إسقاط الواسطة بين سعد والعباس غلط منشأ ما ذكرناه في الفائدة الثالثة من مقدمة الكتاب ، وقد وقع هذا الغلط هنا أيضاً فأسند الشيخ الحديث في التهذيب كما أوردناه ولا عهدة فيه على النسخاء فإنَّه بهذه الصيغة في النسخة التي عندي للتهذيب بخط الشيخ - رحمه الله - .

واعلم : أنَّ في أخبار هذا الباب حديثاً يوهم بظاهر إسناده أنَّه من الصحيح الواضح ، فإنَّ الشيخ يرويه بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ؛ عن أحمد بن محمد ، عن الحججال ، عن أبي عبدالله عليه السلام <sup>(٢)</sup> ؛ والممارسة تطلع على أنَّه منقطع ، لأنَّ الحججال لا يروي عن الصادق عليه السلام بغير واسطة ، والاسناد

(١) التهذيب باب المسنون من الصلوات تحت رقم ٢٢ .

(٢) التهذيب في أبواب الزيادات باب كيفية الصلاة تحت رقم ٢٦٦ .

بهذه الصّورة في خطّ الشّيخ - رحمه الله - (١) .

صحر : عُمَد بن يعقوب ، عن الحسين بن عُمَد الأشعريّ ، عن عبد الله بن عامر ، عن عليّ بن مهزيار ، عن فضالة بن أيّوب ، عن حماد بن عثمان قال : سألته (٢) عن التطوّع بالنهار فذكر أنّه يصلّي ثمان ركعات قبل الظّهر و ثمان بعدها (٣) .

قلت : هكذا صورة لفظ الحديث في نسخ الكافي ، و أوردّه الشّيخ كذلك أيضاً في التّهذيب معلّقاً عن عُمَد بن يعقوب ببيّنة الطّريق ، و قد كان الظّاهر إثبات الياء لكلمة ثمان في موضعها كياء القاضي إن بني الفعل العامل فيها للفاعل ، و لو بني للمفعول ففي الموضع الأوّل و كذا في خبر زرارة السّالف ، ولكن ذكر الجوهريّ و صاحب القاموس إنّ حذف الياء في ما يقتضي القواعد المعروفة و إثباتها فيه لغة حيث أوردنا قول الشّاعر (٤) :

وَ لَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَ ثَمَانِيَا  
وَ ثَمَانِ عَشْرَةَ وَ اثْنَتَيْنِ وَ أَرْبَعَا

وقالا : إنّّه كان حقّه أن يقول : « ثماني عشرة » و إنّما حذف الياء على لغة من يقول : طوال الأيد ، و استشهد له الجوهريّ بقول الشّاعر (٥) :

فَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ  
دَوَائِمِ الْأَيْدِ يَنْخِمْطُنَ السَّرِيحَا (٦)

(١) و يمكن أن يكون « أبي عبد الله » تصحيف « أبي الحسن » سلام الله عليهما .

(٢) كذا مضمراً .

(٣) الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ٩ .

(٤) هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الاسدي المعروف بالاعشى الكبير .

(٥) هو مضر بن ربيعي الاسدي .

(٦) المنصل - بضمين و كمكرم - السيف ، و معول نصل - وصف بالمصدر - :

ما خرج عنه نصابة و اليعملة : الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة و جمعها يعملات ، ←

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن فضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الفريضة والنافلة أحدٌ وخمسون ركعة ، منها ركعتان بعد العتمة جالساً تعدّان بركعة و هو قائم ، الفريضة منها سبع عشرة ركعة ، والنافلة أربع وثلاثون ركعة <sup>(١)</sup> .

و بالإسناد ، عن ابن أذينة ، عن الفضيل بن يسار ، والفضل بن عبد الملك ؛ وبكبير قالوا : سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي من التطوع مثلي الفريضة ، و يصوم من التطوع مثلي الفريضة <sup>(٢)</sup> .  
و روى الشيخ هذين الخبرين <sup>(٣)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يعقوب بسائر الطريقين ، و متر الثاني كما في الكافي ، و أما الأوّل فسقط منه ما بين قوله : « تعدّان بركعة - اه » و قوله : « والنافلة - اه » والظاهر أنّه من سهو القلم ، و قد اترك الكتابان في حذف علامة تأنيث « أحد » الواقعة في بيان عدد الفريضة والنافلة و هو سهو أيضاً .

و روى الشيخ أبو جعفر الكليني مضمون الخبر الأوّل في جملة الحديث الطويل الذي أوردنا في الباب السابق بعضه و صورة لفظه بعد قوله : « فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة » هكذا : « ثمّ سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله السوافل أربعاً و ثلاثين ركعة مثالي الفريضة ، فأجاز الله عزّ و جلّ له ذلك ، و الفريضة والنافلة إحدى و خمسون ركعة ، منها ركعتان بعد العتمة جالساً تعدّ بركعة مكان الوتر <sup>(٤)</sup> .

→ و الجمل يعمل ، و لا يوصف بهما انماهما اسان . ( القاموس ) و السريح : الطريقة الظاهرة من الارض الضيقة .

(١) و (٢) الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ٣ و ٢ .

(٣) في التهذيب باب المسنون من الصلوات تحت رقم ٢ و ٣ .

(٤) الكافي قسم الاصول كتاب الحجّة باب التفويض تحت رقم ٤ .

و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : « آفء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة و يرجوا رحمة ربّه » ؟ <sup>(١)</sup> قال : يعني صلاة الليل ، قال : قلت له : « و أطراف النهار لمالك ترضى » ؟ <sup>(٢)</sup> قال : يعني تطوّع بالنهار ، قال : قلت له : « و إدبار السجود » ؟ <sup>(٣)</sup> قال : ركعتان قبل الصبح ، قلت : « و أدبار السجود » ؟ <sup>(٤)</sup> قال : ركعتان بعد المغرب <sup>(٥)</sup> .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام : هل قبل العشاء الآخرة و بعدها شيء ؟ قال : لا ، غير أنّي أصلي بعدها ركعتين و لست أحسبهما من صلاة الليل <sup>(٦)</sup> .  
و روى الشيخ هذا الحديث <sup>(٧)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يعقوب بسائر الطّريق و المتن .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن عليّ ابن بنت إلیاس ، عن عبدالله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا تصلّ أقلّ من أربع و أربعين ركعة ، قال : و رأيتّه يصلي بعد العتمة أربع ركعات <sup>(٨)</sup> .

قلت : زيادة الرّكعتين بعد العتمة في هذا الخبر محتملة للمتقيّة ، و لأن تكون صلاة مستقلة ، و أمّا نقيصة عدد النوافل عن الأربع و الأربعين كما يفيدّه بعض أخبار الباب - مضافاً إلى ما يأتي في أحاديث المواقيت أيضاً - فمحمولة على التّخفيف عن ذوي الأعذار و عدم تأكّد الاستحباب في المقدار المنقوص بالآضافة إلى غيره .

(١) الزمر : ٩ . (٢) طه : ١٣٠ .

(٣) الطور : ٤٩ . (٤) ق : ٤٠ .

(٥) و (٦) الكافي كتاب الصلاة باب النوافل تحت رقم ١١ و ٦ .

(٧) و (٨) في التهذيب باب المسنون من الصلوات تحت رقم ١٩ و ٩ .

## ﴿ باب مواقيت الفرائض الخمس و نوافل النهار ﴾

صحى : محمد بن يعقوب ؛ و محمد بن الحسن بطريقيهما السالفين - في أوّل أبواب هذا الكتاب - عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام - و قد مرّ سياق الحديث إلى أن قال : - قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ، و دلوكها زوالها ، ففي ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سماهن الله تعالى و بينهن و وقتهن ، و غسق الليل هو انتصافه <sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حريز بن عبد الله ، عن الفضيل بن يسار ؛ و زرارة بن أعين ؛ و محمد بن مسلم ؛ و بريد بن معاوية العجليّ قال : قال أبو جعفر ؛ و أبو عبد الله عليه السلام : وقت الظهر بعد الزوال قدما ، و وقت العصر بعد ذلك قدما ، و هذا أوّل وقت إلى أن يمضي أربعة أقدام للعصر <sup>(٢)</sup> .

قلت : هكذا صورة الحديث بخط الشيخ أبي جعفر - رحمه الله - و ظاهر أن الحسين بن سعيد إنّما يروي عن حريز بواسطة حماد بن عيسى ، فسها عن ذلك القلم ، و قوله : « قال : قال أبو جعفر عليه السلام ، ليس على ما ينبغي ، والصواب قالوا : قال ، اه .

ثم إنّ في متن الخبر إجمالا يأتي بيانه في عدّة أخبار ، و قد رواه أيضاً الصدوق في كتابه عن الفضيل بن يسار ؛ و زرارة و بقيّة الجماعة بطرقه إليهم ، و المعتمد منهما طريق زرارة مع أنّه مشهور في الصحة كما تكرر التنبيه عليه ، و سنورد في هذا الباب أيضاً خبراً متصل الإسناد به ، و صورة المتن

(١) الكافي باب فرض الصلاة تحت رقم ١ ، و التهذيب في زيادات صلاته

باب فضل الصلاة تحت رقم ٢٣ .

(٢) التهذيب في الزيادات باب المواقيت تحت رقم ٤٩ .

في رواية الصدوق هنا هكذا : « عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله عليه السلام أنهما  
 قالا : وقت الظهر بعد الزوال قدمان ، و وقت العصر بعد ذلك قدمان » (١) .  
 و عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد - هو ابن أبي نصر - قال : سألته  
 عن وقت صلاة الظهر والعصر ، فكتب : قامة للظهر و قامة للعصر (٢) .  
 و بإسناده ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن أحمد بن يحيى قال : كتب  
 بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام : روي عن آبائك القدم والقدمين والأربع  
 والقامة والقامتين ، و ظلّ مثلك ، والذراع والذراعين ؟ فكتب عليه السلام :  
 لا القدم و لا القدمين ، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلّتين و بين  
 يديها سُبُحَةٌ (٣) و هي ثمان ركعات ، فإن شئت طوّلت ، و إن شئت قصّرت ،  
 ثمّ صلّ [صلاة] الظهر فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر سُبُحَةٌ و هي  
 ثمان ركعات ، إن شئت طوّلت و إن شئت قصّرت ، ثمّ صلّ العصر (٤) .  
 محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين  
 ابن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام  
 قال : سمعته يقول : وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها (٥) .  
 محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ،  
 عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وقت المغرب إذا  
 غربت الشمس فغاب قرصها ، قال : و سمعته يقول : أخرّ رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ليلة من الليالي العشاء الآخرة ما شاء الله ، فجاء عمر فدقّ الباب ، فقال :  
 يا رسول الله نام النساء ، نام الصبيان ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ليس

(١) الفقيه تحت رقم ٦٤٩ .

(٢) التهذيب في باب أوقات الصلاة تحت رقم ١٢ .

(٣) السبحة - بضم السين المهمله واسكان الباء الموحدة - : النافلة (منه ره) .

(٤) التهذيب في زيادات مواقيته تحت رقم ٢٧ .

(٥) الكافي باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ٧ .

لكم أن تؤذوني ولا تأمروني إنَّما عليكم أن تسمعوا و تطيعوا (١) .  
 محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب  
 ابن يزيد ؛ وإبراهيم بن هاشم ؛ و عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن  
 أبيه جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، و عن أبيه ؛ عن عبدالله بن جعفر الحميري ،  
 عن الحسن بن ظريف ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و علي بن إسماعيل بن  
 عيسى كلهم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر  
 عليه السلام : وقت المغرب إذا غاب القرص ، فإن رأيتَه بعد ذلك و قد صليت أعدت  
 الصلاة الحديث ، (٢) و سيأتي تتمته في الصوم إن شاء الله .

و رواه الشيخ (٣) بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن  
 العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن حماد بن عيسى ببيئته السند والمثن .  
 محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس بن  
 معروف ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ذريح قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إن  
 أناساً من أصحاب أبي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشبك النجوم ، قال :  
 أبرأ إلى الله ممن فعل ذلك متعمداً (٤) .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن عثمان ،  
 عن محمد بن علي الحلبي ، عن عبيدالله الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس  
 أن تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق ، و لا بأس بأن تعجل العتمة  
 في السفر قبل أن يغيب الشفق (٥) .

قلت : المعروف المتكرر رواية حماد بن عثمان ، عن عبيدالله الحلبي

(١) التهذيب في أوقات صلاته تحت رقم ٣٢ .

(٢) الفقيه تحت رقم ١٩٠٢ و صدره تحت رقم ٦٥٥ .

(٣) في التهذيب كتاب الصيام باب حكم الساهي والغالط في الصيام تحت رقم ١١ .

(٤) و (٥) المصدر كتاب الصلاة باب اوقات الصلاة تحت رقم ٥٣ و ٥٩ .



بغير واسطة ، فتوسط محمد الحلبي<sup>١</sup> بينهما في إسناد هذا الخبر موضع نظر<sup>(١)</sup> .  
و بإسناده ، عن علي<sup>٢</sup> بن مهزيار ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ،  
عن زيد الشحام قال : سألت أبا عبدالله<sup>عليه السلام</sup> عن وقت المغرب ، فقال : إن  
جبرئيل<sup>عليه السلام</sup> أتى النبي<sup>صلى الله عليه وآله وسلم</sup> لكل صلاة بوقتين غير صلاة المغرب ، فإن  
وقتها واحد ، ووقتها وجوبها<sup>(٢)</sup> .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن  
أبان بن عثمان ، عن عمر بن يزيد قال : قال أبو عبدالله<sup>عليه السلام</sup> : وقت المغرب في  
السفر إلى ربيع الليل<sup>(٣)</sup> .

قلت : سيأتي في المشهور<sup>٤</sup> إيراد هذا الخبر برواية الكليني<sup>٥</sup> ، وفيه  
أن الوقت إلى ثلث الليل . و ربما يظن أنه من قبيل الاضطراب في المتن  
فينافي الصحة ، و ليس كذلك ، لاشتراط الاضطراب بتساوي الروايتين  
المختلفتين كما مر<sup>٦</sup> ، و لا مساواة هنا بين الطريقتين كما هو واضح .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن ابن سنان ، عن  
أبي عبدالله<sup>عليه السلام</sup> قال : إن نام رجل أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة  
فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما ، و إن خاف  
أن نفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء ، و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ،  
ثم العشاء قبل طلوع الشمس<sup>(٤)</sup> .

قلت : هكذا صورة الحديث في التهذيب بخط الشيخ ، و أبدل في

(١) وفي الاستبصار باب وقت المغرب والعشاء الآخرة تحت رقم ٤٥ أيضاً

مثل ما في التهذيب . وكان في الاصل «الحلبي» واحتمل كلاهما وصحف «أد» ب «عن» .

(٢) التهذيب في زيادات مواقيته تحت رقم ٧٣ .

(٣) التهذيب أبواب الزيادات الثانية من كتاب الصلاة تحت رقم ١١٩ .

(٤) التهذيب في الزيادات باب المواقيت تحت رقم ١١٣ . والاستبصار باب

وقت من فاتته الفريضة تحت رقم ٤ .

الاستبصار « ابن سنان » بـ « ابن مسكان » وهو من سهو القلم، وقد اتفقت فيه النسخ فكانته من المؤلف، وله عدة نظائر يأتي التنبيه عليها في مواضعها، وزاد في المتن لفظ « الآخرة » بعد قوله : « فليبدأ بالعشاء » وكلمة « فليبدأ »، قبل قوله : « فليصل الصبح » .

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عبدالله بن الجعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء في العضر من غير علة بأذان وإقامتين (١) .

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن رهط منهم الفضيل و زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين (٢) .

وروى بإسناد من الموثق معلق عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : صلى رسول الله ﷺ بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة، و إنما فعل ذلك رسول الله ﷺ ليتسع الوقت على أمته (٣) .

و بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن منصور - يعني ابن حازم - عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن صلاة المغرب والعشاء بجمع؟ (٤) قال : بأذان وإقامتين لا تصل بينهما شيئاً،

(١) الفقيه تحت رقم ٨٨٦ .

(٢) التهذيب كتاب الصلاة باب العمل في ليلة الجمعة و يومها تحت رقم ٦٦ .

(٣) المصدر في مواقيت زياداته تحت رقم ٨٣ بتمامه و في أوقات صلاته تحت

رقم ٥٣ الى قوله : « في جماعة من غير علة » .

(٤) يعني المزدلفة .

هكذا صلى رسول الله ﷺ (١) .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ؛ و فضالة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لكل صلاة وقتان و أول الوقتين أفضلهما ، وقت صلاة الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء ، و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً [و] لكنّه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام ، و وقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم ، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو علة (٢) .

وعنه ، عن فضالة بن أيوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل صلى الفجر حين طلع الفجر؟ فقال : لا بأس (٣) .

و بإسناده ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن ابن حديد ؛ و عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الصبح و هي الفجر إذا اعترض الفجر و أضاء حسناً (٤) .

قلت : هذه صورة لفظ الحديث في التهذيب بخط الشيخ (ره) و حكاة المحقق في المعتمد (٥) هكذا : « روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الصبح إذا عرض الفجر ضاحياً ، و النسخة التي عندي للمعتمد فيها مواضع بخط المحقق (ره) و هذا الملح من جملتها ، و كأن إيراده للمحدث من غير التهذيب ، و الظاهر أن التصحيف واقع في أحدهما ، و يرجح من جهة الاعتبار كونه في ما حكاة المحقق ، مضافاً إلى

(١) التهذيب في زيادات فقه الحج تحت رقم ٣٤٩ .

(٢) و (٣) التهذيب في أوقات صلاته تحت رقم ٧٤ و ٦٤ .

(٤) المصدر الباب تحت رقم ٦٢ .

(٥) المصدر ص ١٣٨ الطبعة الحجرية الأولى في سنة ١٣١٨ الهجرية القمرية .

أنَّ الصَّدُوقَ (ره) أورد في باب صلاة رسول الله ﷺ التي قبضه الله عزَّ وجلَّ عليها<sup>(١)</sup> حديثاً أرسله عن أبي جعفر عليه السلام وساقه إلى أن قال: «و يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر وعنده وبُعَيْدَهُ، ثمَّ يصلي ركعتي الصُّبْحِ وهي الفجر<sup>(٢)</sup> إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً.

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمار، أو ابن وهب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لكل صلاة وقتان، وأوَّل الوقت أفضلهما<sup>(٣)</sup>.

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: اعلم أنَّ أوَّل الوقت أبداً أفضل، فعجل الخير ما استطعت، وأحبُّ الأعمال إلى الله عزَّ وجلَّ ما دام العبد عليه وإن قلَّ<sup>(٤)</sup>.

وروى الشيخ في التَّهذِيبِ هذين الخبرين<sup>(٥)</sup> بإسناده، عن محمد بن يعقوب، وبقِيَّةِ إسناده الأوَّل موافقة لما في الكافي، وفي متنه مخالفة حيث قال: «و أوَّل الوقت أفضله».

و اتَّفَقَ في بقِيَّةِ إسناده الثَّانِي مخالفة تخرجه في رواية الشيخ عن وصف الصَّحَّةِ، والاعتبار يشهد بأنَّ ما في الكافي هو الصَّحِيح، وإنَّ ما في التَّهذِيبِ وقع عن سهو أو تصحيف، وصورة ما هناك بخطَّ الشيخ (ره): «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن زياد، عن حريز، عن زرارة» ثمَّ زيد فيه زيادة ليست على نهج خطِّ الشيخ صارت صورة الإِسْنَادِ معها هكذا: «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن زياد، عن حريز، عن

(١) الفقيه تحت رقم ٦٧٩.

(٢) في المصدر المطبوع «وهو الفجر».

(٣) و (٤) الكافي كتاب الصلاة باب المواقيت أولها وآخرها تحت رقم ٤ و ٨.

(٥) في باب أوقات الصلاة تحت رقم ٧٦ و ٨١.

زرارة» (١) وعلى هذا استقرت نسخ الكتاب ، وفي المتن أيضاً اختلاف لفظي في موضعين فإن في خطأ الشيخ « فتعجل الخير ما استطعت ، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل ما دام العبد عليه وإن قل » .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أصلحك الله وقت كل صلاة أدل الوقت أفضل أو وسطه أو آخره ؟ فقال : أوّله ، قال رسول الله عليه السلام : إن الله يحب من الخير ما يعجل (٢) .

ورواه الكايني (٣) بإسناد من الحسن ، لكن اتفق فيه غلط في عدة نسخ الكافي ، فربما أوهم خلاف ذلك مع فقدان الممارسة ، وإلا فالحال لمن مارس قليلاً في غاية الظهور ، وهذه صورة الإسناد : « علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة (٤) » ، وأما المتن فكما في رواية الشيخ إلا في قوله : « قال رسول الله ﷺ : إن الله - الخ » فلفظه « إن رسول الله ﷺ قال : إن الله عز وجل يحب من الخير ما يعجل » .

و بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : الصلوات المفروقات في أوّل وقتها إذا أقيم حدودها أطيب ريحاً من قضيب الآس حين يؤخذ من شجره في طيبه وريحه و طراوته ، فعليكم بالوقت الأوّل (٥) .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الجعفر الحميري ،

(١) كأن « عن حماد » صحف في قلم الشيخ بـ « بن زياد » .

(٢) التهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٧٨ .

(٣) في الكافي باب المواقيت أولها و آخرها تحت رقم ٥ .

(٤) سقط في بعض نسخ الكافي « عن أبيه » بعد « علي بن إبراهيم » .

(٥) التهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٧٩ .

عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : تزول الشمس في النصف من « حزيران » على نصف قدم ، وفي النصف من « تموز » على قدم و نصف ، وفي النصف من « آب » على قدمين و نصف ، وفي النصف من « أيلول » على ثلاثة أقدام و نصف ، وفي النصف من « تشرين الأوّل » على خمسة و نصف ، وفي النصف من « تشرين الآخر » على سبعة و نصف ، وفي النصف من « كانون الأوّل » على تسعة و نصف ، وفي النصف من « كانون الآخر » على سبعة و نصف ، وفي النصف من « شباط » على خمسة و نصف ، وفي النصف من « آذار » على ثلاثة و نصف ، وفي النصف من « نيسان » على قدمين و نصف ، وفي النصف من « أيار » على قدم و نصف ، وفي النصف من « حزيران » على نصف قدم (١) .

قلت : قد استشكل هذا التقدير بعض أصحابنا المعاصرين لعدم مطابقة الاعتبار في بلاد العراق له ، وأوله بما لا يليق ذكره ، وظاهر أن البلاد المختلفة العرض لا يمكن إتفاقتها فيه ، فهو إما مختص بالمدينة - على ساكنها الصلاة والسلام - كما يقتضيه النظر ، أو بالعراق على احتمال يدفعه عدم مطابقة الاعتبار له (٢) .

و عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ؛ والحميري ؛ و محمد بن يحيى العطار ؛ و أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ؛ و علي بن حديد ؛ و عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبد الله ح و عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ؛ و محمد بن موسى بن المتوكّل ،

(١) الفقيه تحت رقم ٤٧٣ ، والجملة الاخيرة من الخبر كأنها مكررة لما ذكرت

في أول الخبر ، و في التهذيب مثل ما في المتن .

(٢) راجع في بيان الخبر هامش الوافي كتاب الصلاة ص ٤٥ من الجزء الخامس

نقل هناك استاذنا الشيرازي - رحمه الله - الكلام المنسوب الى الشيخ البهائي والمولى مراد التفرشي والفقيه الهمداني صاحب مصباح الفقيه ورجح قول البهائي - رحمه الله - .

عن عبدالله بن جعفر الحميري<sup>١</sup>، عن علي بن إسماعيل، ومحمد بن عيسى؛ ويعقوب بن يزيد؛ والحسن بن ظريف، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله أنه قال: كنت عند أبي عبدالله<sup>عليه السلام</sup> فسأله رجل فقال له: جعلت فداك إن الشمس تنقص<sup>٢</sup> ثم<sup>١</sup> تركد ساعة من قبل أن تزول؟ فقال: إنها تؤامر أن تزول أولاً تزول<sup>٢</sup>.

قلت: كأن المراد من قوله في هذا الخبر: «إن الشمس تنقص»<sup>٣</sup>

(١) كذا والسواب بالضاد المعجمة من الانقضاء أى يتحرك سريعاً، من انقض النجم، وهو مضاعف من «قض» لا مقوص من «قضى» ولا بالمهمله من «نقص» كما فى بعض النسخ، وقال فى الوافى: «وفى بعض النسخ «تنقضى» من الانقضاء و كأن فى نسخة المصنف بالصاد.

(٢) الفقيه تحت رقم ٦٧٧ باب ركود الشمس.

(٣) تقدم الكلام فيه آنفاً. وقال سلطان العلماء فى حاشيته على الفقيه: -تمثل أن يكون المراد بركود الشمس حين الزوال عدم ظهور حركتها بقدر يعتد بها عند الزوال وعدم ظهور تزايد الظل حينئذ بخلاف الساعات السابقة واللاحقة، وعبر عن ذلك بالركود بناء على الظاهر وفهم القوم.

ثم قال - رحمه الله - : وليس الباعث على الخروج من الظاهر الوقوف على قول الحكماء من استمرار وضع الفلك وغيره، بل الباعث أن كل نقطة من مدار الشمس محاذية لسمت رأس أفق من الافاق فيلزم سكون الشمس دائماً لو سكنت حقيقة عند الزوال، وتخصيص الركود بافق خاص كمكة أو المدينة مع بعده - يتنازم سكونها فى البلاد الاخر بحسبها فى اوقات آخر، فان ظهر مكة مثلاً يكون وقت الضحى فى أفق آخر فيلزم ركودها فى ضحى ذلك الافق، ولا يلتزمه أحد - انتهى. وأقول: قال الفيض - رحمه الله -: المراد شعاع الشمس وهذا لا ينافى استمرار حركتها فى الفلك فان كل حركتين مختلفتين لا بد بينهما من سكون، فبعد بلوغ نقصان الظل الى الغاية وقبل أخذه فى الازدياد لا بد وأن يركد شعاع الشمس فى الارض ساعة ثم يزيد وهذا ←

نقصان ظلّها و هو مسبّب عن حرّكتها ، والرّكود : الشّكون والثّبات ،  
والمؤامرة : المشاورة .

صحر : و عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميريّ ، عن الحسن بن  
ظريف ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و عليّ بن إسماعيل بن عيسى كلّهم ، عن  
حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه  
قال : إذا زالت الشّمس دخل الوقتان : الظّهر والعصر ، فإذا غابت الشّمس  
دخل الوقتان : المغرب وعشاء الآخرة (١) .

و بلا إسناد ، عن زرارة أنّه سأله أبا جعفر الباقر عليه السلام عن وقت الظّهر  
فقال : ذراع من زوال الشّمس ، و وقت العصر ذراعان من وقت الظّهر فذاك  
أربعة أقدام من زوال الشّمس ، ثمّ قال : إنّ حائط مسجد رسول الله وآله صلوات  
كان قائمة ، و كان إذا مضى منه ذراع صلّى الظّهر ، و إذا مضى منه ذراعان  
صلّى العصر ، ثمّ قال : أتدري لم جعل الذّراع والذّراعان ؟ قلت : لم جعل  
ذلك ؟ قال : لمكان النّافلة ، لك أن تنقل من زوال الشّمس إلى أن يمضي  
ذراع ، فإذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النّافلة ، و إذا بلغ  
فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النّافلة (٢) .

قلت : لا يخفى أنّ صدر هذا الحديث يشبه الخبر السّالف في أدائل  
الباب عن الفضيل و زرارة و من معهما ، و قد تضمّن عجزه بيان الغرض  
المطلوب من التّقدير المذكور في صدره و هو بعينه التّقدير بالقدمين و الأربعة

→ ركودها في الأرض من حيث شعاعها بحسب الواقع . وما جاء في أن لا يكون للشّمس  
ركود يوم الجمعة معناه أنهم لا اشتغالهم باستماع الخطبة و تهيئتهم للصلاة لا يحسون  
به بل يسرع مروره عليهم و تقصر مدته لديهم ، لأنهم في رخاء من العبادة و في سرور  
من الطاعة ، و مدة الرخاء تكون قصراء عجلاء .

(١) الفقيه تحت رقم ٦٤٨ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٦٥٣ .



في ذلك الخبر، إذ استفاد من هذا أن الذراع قدمان فيتمشى إلى ذلك حكم البيان، و محصله أن وقت الظهر بعد ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر بعد ذراعين، و هذا المعنى مروى من طرق أخرى كثيرة تأتي في الحسان منها خبران، و سائرهما لا يخلو عن ضعف إلا أنها تزيد القوي قوة. فمنها: ما أورده الصدوق - رحمه الله - في باب صلاة رسول الله ﷺ التي قبضه الله عز و جل عليها من كتاب من لا يحضره الفقيه مرسلًا لكنه قريب العهد مما قرره في أوّل الكتاب - من أنه ما يورد فيه إلا ما يحكم بصحته و يعتقد أنه حجة في ما بينه و بين ربه و أن جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها الموعول و إليها المرجع - فقال:

قال أبو جعفر عليه السلام: كان رسول الله ﷺ لا يصلي من النهار شيئاً حتى يزول النهار فإذا زال صلى ثمان ركعات و هي صلاة الأوابين، تفتح في تلك الساعة أبواب السماء و يستجاب الدعاء و تهب الرياح و ينظر الله إلى خلقه، فإذا فاء الفياء ذراعاً صلى الظهر أربعاً و صلى بعد الظهر ركعتين ثم صلى ركعتين أخرايين، ثم صلى العصر أربعاً إذا فاء الفياء ذراعاً<sup>(١)</sup> - و ساق بقيقة الحديث و هذا موضع الحاجة منه.

و روى الشيخ (ره) بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن موسى بن بكر، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله ﷺ لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس، فإذا زال النهار قدر نصف إصبع صلى ثمان ركعات فإذا فاء الفياء ذراعاً صلى الظهر، ثم صلى بعد الظهر ركعتين، و يصلي قبل وقت العصر ركعتين، فإذا فاء الفياء ذراعين صلى العصر - الحديث<sup>(٢)</sup>.

(١) الفقيه تحت رقم ٦٧٩، و قال سلطان العلماء: يمكن أن يقال: هذا بيان صلاته صلى الله عليه و آله في آخر عمره فيحمل على ترك بعض المستحبات لضعف الشبهة.

(٢) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ٨٢.

ومنها : ما رواه الشَّيْخُ (١) بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن زرارة ، وساق الحديث المتضمن للتقدير والبيان بنحو ما في رواية الصدوق (ره) إلا أنه قال : « وقت العصر ذراع من وقت الظهر » وهو المناسب لاحتياج ما في رواية الصدوق إلى تكلف التأويل كما هو ظاهر ، وبينهما اختلاف آخر في قوله : « قلت : لِمَ جعل ذلك ؟ قال : لمكان النَّافِلة » ففي التَّهْذِيبِ بخط الشَّيْخِ « لمكان الفريضة » ومثله في الاستبصار ، وزاد في آخر الحديث « قال ابن مسكان : وحدثني بالذَّراع والذَّراعين سليمان بن خالد ، وأبو بصير المرادي ، وحين صاحب - القلائس ، وابن أبي عمير ومن لا أحصيه منهم » .

ومنها : ما رواه بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن العباس بن معروف ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن إسماعيل الجمفي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ إذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر ، وإذا كان ذراعان صلى العصر - الحديث (٢) . وفي ظاهر هذا التَّرْكِيبِ خلل وقد كان بخط الشَّيْخِ « ذراع » و « ذراعان » فأصلح الأَوَّلَ بغير مداده وكأنه بغير خطه أيضاً « ذراعاً » وأبقى الثاني على حاله .

ومنها : ما رواه بإسناده ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، وهو واقفي - المذهب إلا أن الشَّيْخَ قال في الفهرست : « إسناده جيد النِّصَانِيفِ ، نقي الفقه ، حسن الانتقاء » وقال النُّجَاشِيُّ : « إسناده فقيه ثقة من شيوخ الواقفة » وإسناد الشَّيْخِ عنه معتبر ولا ضرورة إلى ذكره ، والمرويُّ عنه في هذا المعنى عدَّةُ أحاديث أحدها : يرويه عن حسين بن هاشم - وهو واقفي أيضاً في ما قاله النُّجَاشِيُّ . لكنَّه وثقه - عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) و (٢) في التَّهْذِيبِ - في أوقات الصلاة تحت رقم ٦ و ٩ ، والاستبصار باب

أول وقت الظهر والعصر تحت رقم ٢٦ و ٤٣ .

قال : كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر على ذراع والعصر على ذلك (١) .  
والثاني عن الميثمي ، عن معاوية بن وهب ، عن عبيد بن زرارة قال :  
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل وقت الظهر ، قال : ذراع بعد الزوال ، قال : قلت :  
في الشتاء والصيف سواء ؟ قال : نعم (٢) .

والثالث : خبر زرارة السابق رواه عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ،  
عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كان حائط مسجد رسول الله ﷺ  
قائمة ، فإذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر ، وإذا مضى من فيئه ذراعان  
صلى العصر ، ثم قال : أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لا : قال :  
من أجل الفريضة إذا دخل وقت الذراع والذراعين بدأت بالفريضة وتركت  
النافلة (٣) .

والرابع : خبر إسماعيل الجعفي السالف رواه عن الحسين بن عديس ،  
عن إسحاق بن عمار ، عن إسماعيل الجعفي ، ولفظه « إذا كان الفيء في الجدار  
ذراعاً صلى الظهر ، وإذا كان ذراعين صلى العصر » وهذا هو الصواب على  
خلاف ما مر في تلك الرواية بخط الشيخ ، وزاد في آخر هذه الرواية :  
« وإنما جعل الذراع والذراعان لئلا يكون تطوع في وقت فريضة » (٤) .

والخامس : يرويه عن محمد بن أبي حمزة ؛ وحسين بن هاشم ؛ وعلي بن  
رباط ؛ و صفوان بن يحيى ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
سألته عن صلاة الظهر فقال : إذا كان الفيء ذراعاً ، قلت : ذراعاً من أي  
شيء ؟ قال : ذراعاً من فيئك ، قلت : فالعصر ؟ قال : الشطر من ذلك ، قلت :  
هذا شبر ! قال : أوليس شبر كثيراً ؟ (٥) .

و روى الشيخ ، عن ابن سماعة أيضاً ، عن علي بن النعمان ؛ و ابن رباط ،  
عن سعيد الأعرج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن وقت الظهر أهو إذا

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم

زالت الشمس؟ فقال: بعد الرّوال بقدوم أو نحو ذلك إلا في السفر أو يوم الجمعة فإنّ وقتها إذا زالت<sup>(١)</sup>.

وروى أيضاً<sup>(٢)</sup> عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن إسماعيل بن عبد الخالق حديثاً في معنى خبر سعيد، وسيجيء متنه من طريق آخر في بقية الصحیح المشهور<sup>(٣)</sup>.

وعنه أيضاً عن محمد بن زياد، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أصوم فلا أقبل حتى تزول الشمس، فإذا زالت الشمس صلّيت نوافلي ثم صلّيت الظهر، ثم صلّيت نوافلي، ثم صلّيت العصر، ثم نمت وذلك قبل أن تصلي الناس؟ فقال: يا زرارة إذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ولكن أكره لك أن تتخذ وقتاً دائماً<sup>(٤)</sup>.

وروى الشيخ أيضاً بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: صلاة المسافر حين تزول الشمس، لأنّه ليس قبلها في السفر صلاة، وإن شاء أخرها إلى وقت الظهر في الحضر غير أن أفضل ذلك أن يصليها في أوّل وقتها حين تزول<sup>(٥)</sup>.

ومنها: ما رواه بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن محمد، قال: كتبت إليه جعلت فداك روى أصحابنا عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام أنهما قالا: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصّلاتين إلا أن بين يديها سُبحة، إن شئت طوّلت وإن شئت قصّرت، و روى بعض مواليك عنهما أن وقت الظهر على قدمين من الرّوال، و وقت العصر على أربعة أقدام من الرّوال فإن صلّيت قبل ذلك لم يجزك، و بعضهم يقول: يجزي

(١) و (٢) و (٣) المصدر الباب تحت رقم ٧ و ٨ و ١٨ .

(٤) التهذيب في باب الصلاة في السفر من أبواب الزيادات في الجزء الثاني

تحت رقم ١٢١ .

ولكن الفضل في انتظار القدمين والأربعة أقدام، وقد أحببتُ جعلتُ فداك أن أعرف موضع الفضل في الوقت، فكتب: القدمان والأربعة أقدام صواب جميعاً<sup>(١)</sup>.

و هذا الخبر لا يخلو طريقه من قوة وإن كان رواه - وهو عبدالله بن محمد - مشتركاً، فقد مرّ في كتاب الطّهارة في باب الخمر حديث بصورته .  
و ذكر عليّ بن مهزيار أنّه قرأ الجواب فيه بخطّ أبي الحسن عليه السلام، و سيأتي في باب الصلّاة في المحمل، و في كتاب الزكاة خبران يرويهما عليّ بن مهزيار في الصحيح و يقول في أحدهما: « قرأت في كتاب لعبدالله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام » و في الآخر « قرأت في كتاب عبدالله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام » ثم يسوق الحديث بنحو ما في الحديث الخمر والخبر المبحوث عنه إلى أن يقول: فوقّع عليه السلام ويذكر الجواب. فيقرب حينئذ أن يكون المكاتب في الكلدّ واحداً و كونه أهلاً لتلك الأجوبة التي عرف عليّ بن مهزيار أنّها بخطّ أبي الحسن عليه السلام كاف في إثبات القدر الذي ادّعينا.

و إذا تبين أن المراد من التقدير بالذراع والذراعين ما قد علم، و كذا من القدمين والأربعة في الخبر الأوّل، فيرد عليهما مع سائر ما في معناه أن الأخبار الكثيرة المتضمنة لدخول الوقت بزوال الشّمس تعارضهما و خصوصاً حديث محمد بن أحمد بن يحيى السابق حيث نفى فيه اعتبار القدم والقدمين، و كذلك الأخبار الدّالة على ترجيح أوّل الوقت مطلقاً.

و يجاب بأن المراد من الوقت الدّاخل بزوال الشّمس وقت الاجزاء، و ممّا بعد القدمين والأربعة وقت الفضيلة في الجملة، و قد وقع التصريح بهذا في بعض الأخبار السّالفة، و إذا ثبت ذلك حملنا الأخبار الواردة برجحان أوّل الوقت على إرادة الأوّل ممّا بعد دخول وقت الفضيلة لا من ابتداء.

(١) التهذيب في مواقيت صلاة زياداته تحت رقم ٢٦ و قوله « بين يديها سبعة »

قال الفيض - رحمه الله - : السبعة - بالضم - : صلاة النافلة .

الوقت ، و يبقى الكلام في الخبر الثاني لاعتبار القدم والقدمين ، و قد ذكر الشيخ - رحمه الله - أنه إنما نفى ذلك فيه لثلاث يظن أنه وقت لا يجوز غيره . و هو متجه و يحتمل أيضاً أن يكون وارداً على جهة التقيّة لما هو معروف من حال أكثر أهل الخلاف في إنكار ذلك <sup>(١)</sup> والعمل بخلافه .

فأما خبر ابن أبي نصر المتضمن لاعتبار القامة فمحتمل لأمر :

أحدها : أن يكون المراد من القامة ما هو الظاهر من معناها وهو المثل ، فيكون تقديره لآخر الوقت كما ورد في بعض الأخبار - و سيأتي في الحسان - لا لأنه كالتقدير بالذراع والقدمين في الأخبار السالفة ، و يحمل على وقت الفضيلة جمعاً بينه و بين ما دلّ على امتداد الوقتين إلى الغروب وهو كثير ، و في خبر زياره المتقدم في صدر الباب دلالة على ذلك ، حيث قال فيه : إن ما بين زوال الشمس إلى انتصاف الليل وقت للصلوات الأربع . ووجه الدلالة لا يخفى على المتأمل .

و أما الأخبار الدالة على ذلك صريحاً ففيها حديث من الحسن يأتي في الحسان ، والبواقي لا تخلو من ضعف أو جهالة لكنّها معتمدة بما يقربها من القبول ، والاعتبار يساعدها من حيث إطلاق الأمر بإقامة الصلاة فيما بين الدلوك والغسق فيحتاج الحكم بسقوط التكليف بالأداء إلى دليل ، خرج من ذلك ما وقع الاتفاق و دلت الأخبار الواضحة المعتمدة على خروجه ، فيبقى ما عداه ، و ملاحظة تفسيري الدلوك والغسق في خبر الصدر تزيد التقريب وضوحاً .

(١) اشارة الى ما يحكى عن مالك من أنه قال باستحباب تأخير الظهر الى الذراع ،

فكان ينبغي أن يقول : من حال بعض أهل الخلاف ( منه رحمه الله ) أقول : في المدونة الكبرى ج ١ ص ٥٥ « قال عبدالرحمن بن القاسم : قال مالك : أحب ما جاء في وقت الظهر الى قول عمر بن الخطاب أن صل الظهر والقيء ذراع ، وقال : قال مالك : و أحب أن يصلى الناس الظهر في الشتاء والصيف والقيء ذراع .

و أقوى الأخبار التي أشرنا إليها إسناداً ما رواه محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم ابن مسكين النخعي ، عن عبيد بن زرارة ، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر والعصر ، فقال : إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه ، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس <sup>(١)</sup> . و روى هذا الحديث الشيخ <sup>(٢)</sup> أيضاً بإسناده عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ؛ و محمد بن خالد البرقي ؛ والعباس بن معروف جميعاً ، عن القاسم بن عروة ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام - و ذكر الحديث بعينه .

و ما رواه الشيخ <sup>(٣)</sup> بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الضحاک بن زيد ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى : « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » قال : إن الله تعالى افترض أربع صلوات أوّل وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل ، منها صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس إلا أن هذه قبل هذه ، و منها صلاتان أوّل وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه .

و ثانيها : أن يراد من القائمة المعنى المذكور أوّلاً ، و يكون تقدير الوقت بذلك محمولاً على التقيّة لأنّه مذهب جمع من العامة ، و في بعض الأخبار إشعار بذلك أيضاً ، فروى الشيخ بإسناده ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبدالله بن بكير ، عن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت صلاة الظهر في الفيظ فلم يجبني ، فلما أن كان بعد ذلك قال لعمر [و] بن سعيد بن هلال :

(١) الفقيه تحت رقم ٤٤٧ .

(٢) و (٣) في التهذيب في أوقات الصلاة تحت رقم ٢ و ٢٣ .

إن زرارة سألتني عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم أخبره فحرجت من ذلك فأقرئه مني السلام وقل له : إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر ، وإذا كان ظلك مثلي فصل العصر <sup>(١)</sup> .

والطريق في هذا الخبر إلى زرارة من الموثق ، والذي يروي زرارة عنه حاله مجهول <sup>(٢)</sup> و لكن في تعويل زرارة على خبره كما يشهد له السياق دلالة على قرب أمره ، والمعهود في اسمه أنه « عمرو » ولكن وقعت كتابته في خطأ الشيخ بغير واو ، والظاهر أنه من سهو القلم ، ووجه الإشعار فيه بما ذكرناه تأخير الجواب عن وقت السؤال لتضمنه جواز إيقاع الصلاتين بعد القامة والقامتين ، و ظاهر أن الباعث على إيقاع الصلاة في هذا الوقت قصد الإبراد في القيظ .

وثالثها : أن يكون المراد بالقامة الذراع كما ذكره الشيخ - رحمه الله - وورد في عدة أخبار ضعيفة إلا أن التزام حملها على هذا المعنى

(١) التهذيب في باب أوقات الصلاة تحت رقم ١٣ .

(٢) يعنى عمرو بن سعيد بن هلال الثقفى ، واستظهر الوحيد البهبهانى أنه ابن هلال بن عاصم بن سعيد بن مسعود الثقفى، وسعيد بن مسعود هو أخو أبى عبدة عم المختار، وهو الذى ولاه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن ، ولجأ اليه الامام المجتبى الحسن بن على عليهما السلام عند ضربة الجراح، و يكون عمرو هذا عم ابراهيم بن محمد الثقفى صاحب كتاب الغارات . والذى يستدل به على توثيق الرجل مضافاً الى ما ذكره المصنف ما رواه الكلينى فى الصحيح فى روضة الكافى عنه قال : قلت للصادق عليه السلام : انى لا أكاد ألقاك الا فى السنين فأوصنى بشىء ، فقال : اوصيك بتقوى الله - الحديث ، وقال صاحب الحدائق (ره) بعد ذكر هذا الخبر : « ان الفاسق الذى لا يبالى بما قال و بما فعل لا يوصيه الامام بمثل هذه الوصايا » . أقول : ما قال المصنف وجبه فى تعديل الرجل وأما التمسك بالخبر فما يجدى عنه لان ذلك مصادرة الى المطلوب لكون الراوى هو نفسه .



في جميع موارد استعمالها في الأخبار كما يقتضيه إطلاق كلام الشيخ بعيد عن الاعتبار، وأما في الخبر المبحوث عنه ونحوه فممكن، ويلزم من ذلك أن يكون لها معنيان و لو بالحقيقة والمجاز، وعلى هذا الاحتمال يكون التقدير لأوّل الوقت كخبري القدمين والذراع.

عنه بن يعقوب، عن الحسين بن محمد الأشعري، عن عبدالله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن زرارة، قال: قال: أتدري لم جعل الذراع والذراعان؟ قال: قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة، لك أن تنتقل من زوال الشمس إلى أن يبلغ ذراعاً، فإن بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة<sup>(١)</sup>.

و بالاسناد، عن ابن مسكان، عن الحارث بن المغيرة؛ وعمر بن حنظلة؛ ومنصور بن حازم قالوا: كنا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع، فقال أبو عبدالله عليه السلام: ألا أنبئكم بأبين من هذا؟ إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين يديها سبعة، وذلك إليك إن شئت طوّلت وإن شئت قصّرت<sup>(٢)</sup>.

عنه بن الحسن باسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين ابن عثمان، عن عبدالله بن مسكان، عن إسماعيل بن عبد الخالق قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك إلا في يوم الجمعة أو السفر فإن وقتها حين تزول<sup>(٣)</sup>.

عنه بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن صفوان الجمال قال: صليت خلف أبي عبدالله عليه السلام عند الزوال فقلت: بأبي وأمي وقت العصر؟ فقال: ريشما تستقل إبلك، فقلت: إذا كنت في

(١) الكافي باب التطوع في وقت الفريضة تحت رقم ١.

(٢) المصدر باب وقت الظهر والعصر تحت رقم ٤.

(٣) التهذيب في أوقات صلواته تحت رقم ١٠.

غير سفر ، فقال : على أقل من قدم ثلثي قدم وقت العصر <sup>(١)</sup> .  
قلت : الرِّيث هو الإبطاء والتأخر ؛ وفي القاموس : استقلَّ القوم :  
ذهبوا وارتحلوا .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ،  
عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : بين الظهر والعصر حدٌّ معروف ؟  
فقال : لا <sup>(٢)</sup> .

و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن إسماعيل  
ابن همام ، عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال في الرِّجل يؤخر الظهر حتى  
يدخل وقت العصر : إنَّه يبدأ بالعصر ثمَّ يصلي الظهر <sup>(٣)</sup> .  
قال الشيخ - رحمه الله - : الوجه في هذا الخبر أنَّه إذا تضيَّق وقت العصر  
بدأ بها ؛ وهو حسنٌ ، وفيه دلالة على اختصاص العصر بآخر الوقت كما هو  
المشهور بين الأصحاب مع اختصاص الظهر بأوله .

و ذهب بعضهم إلى اشتراكه بأجمعه [بينهما] استناداً إلى ظاهر الأخبار  
المطلقة بدخول الوقتين إذا زالت الشمس ، و ضعف الخبر المتضمن للاختصاص  
من الطرفين مع انتفاء القول بالفصل ، و يدفعه أن إطلاق دخول الوقتين مجاز  
على التقديرين ، أما على تقدير الاختصاص ففي الإسناد باعتبار شدة القرب  
بين دخوليهما وعدم الحدِّ المعروف أي المنضبط بينهما كما دل عليه الخبر  
السابق عن زرارة ، فكأنَّهما بالزَّوال يدخلان معاً ، و أما على تقدير الاشتراك  
ففي لفظ الوقتين بإرادة الواحد المشترك إذ لا تعدُّ حينئذ حقيقة والعلاقة  
واضحة ، ولا ترجيح للمجاز الثاني قطعاً ، بل إمَّا أن يرجح الأوَّل ، أو يكونا  
متساويين ، و لا يتمُّ التعلُّق بذلك الإطلاق في القول بالاشتراك إلا إذا ثبت  
رجحان مجازه ، و مع انتفاء صلاحيته للدلالة على الاشتراك يجب الوقوف

(١) الكافي الخبر الاول من الباب الاول من أبواب السفر من كتاب الصلاة .

(٢) و (٣) التهذيب باب مواعيت زيادات صلاته تحت رقم ١١٧ و ٥٠ .

في إثبات التوقيت من الأوّل والآخِر مع موضع اليقين وهو ما بعد قدر المختصّ من الأوّل بالنسبة إلى العصر ، وما قبله من الآخر بالنسبة إلى الظهر . ولو عورض في جهة الآخر بما أشرنا إليه سابقاً من أنّ الاعتبار يقتضي استمرار الوقت بعد ثبوت التكليف بالفعل إلى أن يدلّ على انقطاعه دليل ، لكان جوابه أنّه لا قائل بالفصل ، والخبر المبحوث عنه ينافيه أيضاً مع قرب إسناده واعتضاده بحديثين آخرين أحدهما من مشهور الصّحیح والآخِر من الحسن وقد مرّ في أبواب الحيض<sup>(١)</sup> و بالخبر الدّالّ على الحكم مفصّلاً ، وهو ما رواه الشّيخ بإسناده ، عن سعد - يعني ابن عبد الله - عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ و موسى بن جعفر بن أبي جعفر ، عن أبي طالب عبد الله بن الصّلت ، عن الحسن بن عليّ بن فضالّ ، عن داود بن أبي يزيد - وهو داود بن فرقد - عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا زالت الشّمس فقد دخل وقت الظهر حتّى يمضي مقدار ما يصلي المصلّي أربع ركعات ، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتّى يبقى من الشّمس مقدار ما يصلي أربع ركعات ، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقي وقت العصر حتّى تغيب الشّمس<sup>(٢)</sup> .

محمد بن عليّ بن الحسين بطريقه السّالف غير بعيد عن زرارة ، عن أبي - جعفر عليه السلام أنّه قال : ما صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله الضّحى قطّ ، قال : قلت له : ألم تخبرني أنّه كان يصليّ في صدر النّهار أربع ركعات؟ قال : بلى إنّّه كان يجعلها من الثّمان التي بعد الظهر<sup>(٣)</sup> .

قلت : يعني بالظهر ههنا الزّوال لا الفريضة ، وهو ظاهر أيضاً . محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ،

(١) راجع ص ٢٢٢ .

(٢) التهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٢١ .

(٣) الفقيه تحت رقم ١٥٦٣ .

عن أبي أيوب، عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني أشتغل، قال: فاصنع كما نضع صلّ ست ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها صلاة العصر - يعني ارتفاع الضحى الأكبر - واعتدّ بها من الزوال <sup>(١)</sup>.

وروي الشيخ أبو جعفر الكليني حديثاً في معنى هذين الخبرين و ليس على أحد الوصفين إذ في طريقه جهالة، و صورته: الحسين بن محمد، عن عبد الله ابن عامر، عن علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن يزيد بن ضمرة الليثي، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يشتغل عن الزوال أيعجل من أوّل النهار؟ فقال: نعم، إذا علم أنّه يشتغل فيجعلها في صدر النهار كلها <sup>(٢)</sup>.

و أوردته الشيخ في التهذيب <sup>(٣)</sup> معلّقاً عن الحسين بن محمد ببقية الإسناد، و طريقه إليه هو الطريق إلى الكليني عنه؛ والظاهر أن قوله في الحديث: « فيجعلها » تصحيف « ليتعجلها » و في التهذيب « فيتعجلها » <sup>(٤)</sup> وفي السؤال « أيتعجل »، و سيأتي في الحسان ما يناسب الحكم المذكور في هذه الأخبار.

محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار؛ عن العباس بن معروف؛ وأحمد بن إسحاق؛ وإبراهيم بن هاشم، عن بكر بن محمد الأزدي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سأله سائل عن وقت المغرب فقال: إن الله تبارك و تعالي يقول في كتابه لإبراهيم عليه السلام: « فلمّا جنّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربّي » فهذا أوّل الوقت، و آخر الوقت غيبوبة الشفق، و أوّل وقت العشاء الآخرة ذهاب الحمرة، و آخر وقتها إلى

(١) التهذيب في مواقيت زيادات صلواته تحت رقم ٩٩.

(٢) الكافي باب تقديم النوافل و تأخيرها تحت رقم ١، و في نسخته المطبوعة

« فيجعلها » و في اسناده « بريد بن ضمرة الليثي ».

(٣) المصدر في مواقيت زيادات صلواته تحت رقم ١٠٢.

(٤) في المصدر المطبوع « فيجعلها ».

غسق الليل - يعني نصف الليل - (١) .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي همام إسماعيل بن همام ، قال : رأيت الرضا عليه السلام وكنّا عنده لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم ، ثم قام فصلى بنا على باب دار ابن أبي محمود (٢) . قلت : هذا لفظ الحديث في الاستبصار ، وفي التهذيب بخط الشيخ - رحمه الله - أسقط كلمة « ثم » من قوله : « ثم قام » ولا ريب أن إنباتها أحسن (٣) .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه ، قال : سألته عن الرجل تدركه صلاة المغرب في الطريق أيؤثرها إلى أن يغيب الشفق ؟ قال : لا بأس بذلك في السفر ، فأما في الحض فدون ذلك شيئاً (٤) .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن يونس ، و علي الصيرفي ، عن عمر بن يزيد ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أكون في جانب المصر فيحضر المغرب وأنا أريد المنزل فإن أخرت الصلاة حتى أصلي في المنزل كان أمكن لي وأدر كني المساء أفأصلي في بعض المساجد ؟ فقال : صل في منزلك (٥) .

و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن أديم بن الحرّ قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إن جبرئيل عليه السلام أمر رسول الله ﷺ الصلوات كلها ، فجعل لكل صلاة وقتين ،

(١) الفقيه تحت رقم ٦٥٧ وفيه « فأول وقت العشاء الآخرة » .

(٢) الاستبصار باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ١٥ ، والتهذيب باب أوقات

الصلاة تحت رقم ٤٠ .

(٣) في المصدر المطبوع مثل ما في الاستبصار .

(٤) و (٥) التهذيب في أوقات صلواته تحت رقم ٤٨ و ٤٣ .

إلا المغرب فإنه جعل لها وقتاً واحداً (١) .

قلت : هكذا صودة لفظ الحديث في التهذيب بخط الشيخ - رحمه الله -  
و في الاستبصار « أن جبرئيل عليه السلام أمر رسول الله ﷺ بالصلوات كلها -  
الحديث » (٢) و هو المناسب .

محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد الأشعري ، عن عبد الله بن عامر ،  
عن علي بن مهزيار ، عن حماد بن عيسى ، عن زيد الشحام قال : سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب ، فقال : إن جبرئيل أتى النبي ﷺ لكل  
صلاة بوقتين غير صلاة المغرب ، فإن وقتها واحد ، و وقتها وجوبها (٣) .

قال الشيخ أبو جعفر الكليني - رحمه الله - بعد إيراده لهذا الخبر : ورواه  
عن زرارة والفضيل قالا : قال أبو جعفر عليه السلام : إن لكل صلاة وقتين غير  
المغرب ، فإن وقتها [واحد ، و وقتها] (٤) وجوبها ، و وقت فوتها سقوط الشفق .  
و كان الضمير في قوله : « رواه » يعود إلى حريز ، و غرضه البناء على -  
الإسناد السابق .

و ما تضمنه هذه الأخبار من وحدة وقت المغرب لا يخلو عن إجمال ،  
و قد يتوهم منه دلالتها على تضيق وقتها ، فينافي الأخبار الكثيرة الناطقة  
بسعته ، و بيان هذا الإجمال يستفاد من عدة روايات لكنّها ليست من الصحيح  
ولا الحسن فلذلك لم نوردّها ، و عدم صحّة أسانيدّها غير مانع من استفادة  
البيان منها ، لأنّ الاعتبار يساعدها عليه كما سنوضحه .

(١) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ٧٢ ، والاستبصار باب وقت

المغرب والعشاء تحت رقم ٣٥ .

(٢) لا فرق بين الكتّابين في مطبوعيهما في لفظ الخبر .

(٣) الظاهر رجوع الضمير إلى الشمس بقرينة المقام ، و يريد سقوطها ، و يحتمل

رجوعه إلى الصلاة . والخبر في الكافي باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ٨ .

(٤) ما بين المعقوفين موجود في نسخ الكافي والوافي و سقط من نسخ الكتاب .

فمنها: ما رواه الشيخ بإسناده، عن الحسن بن محمد بن سماعة (و قد  
أشرنا آنفاً إلى جودة طريق الشيخ إليه، و ذكرنا حسن ثنائه عليه) عن  
محمد بن أبي حمزة، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتى جبرئيل  
عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمواقيت الصلاة. فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلّى  
الظهر، ثم أتاه حين زاد الظلّ قامة فأمره فصّى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس  
فصلّى المغرب، ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء، ثم أتاه حين طلع  
الفجر فأمره فصلّى الصبح، ثم أتاه من الغد حين زاد في الظلّ قامة فأمره  
فصلّى الظهر، ثم أتاه حين زاد في الظلّ قامتان فأمره فصلّى العصر، ثم أتاه  
حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب، ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلّى  
العشاء، ثم أتاه حين نوّر الصبح فأمره فصلّى الصبح، ثم قال: ما بينهما وقت <sup>(١)</sup>.  
و روى مضمون هذه الرواية من طريقين آخرين <sup>(٢)</sup> إلا أن في  
أحدهما أبدلت القامة والقامتان بذراع و ذراعين، و في الآخر بقدمين وأربعة  
أقدام، و قد مرّ أن القامة تستعمل بمعنى الذراع و هو قدمان، فلا يكون  
بين الروايات اختلاف، و التوقيت المذكور فيها ليس للفضيلة و الأجزاء  
كما هو الشايح في إطلاق الوقتين، و المفهوم من الأخبار المتضمنة أن لكل  
صلاة وقتين، أو لهما أفضلهما و إنّما هو لأوّل الفضيلة و آخرها، إن لا ريب  
في امتداد بعض هذه المواقيت بالنظر إلى الأجزاء زيادة على القدر المذكور  
فيها، فلا مجال لتنزيلها على وقتي الفضيلة و الأجزاء.

فان قلت: الحمل على إرادة الفضيلة فقط ينافي ما مرّ من ترجيح  
كون وقت الفضيلة للظهر بعد الذراع و للمصر بعد الذراعين.

قلت: المفهوم من ظاهر هذه الروايات أنّها حكاية لصورة الواقع في  
مبدأ التوقيت، و ما تفيد الأخبار السالفة من أفضلية التأخير إلى الذراع  
و الذراعين يقتضي تغيير الحكم في الظهرين فيكون منسوخاً فيهما و يبقى

(١) و (٢) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ٣٨ و ٣٩ و ٤٠.

على حاله في غيرهما ، ولعلّ الباعث على حكاية المنسوخ من غير تعرّف لبیان نسخه نوع من التقيّة .

ولا يخفى أنّه على تقدير حمل الوقتين على الفضيلة و الأجزاء لا بدّ من المصير إلى النسخ فيما دلّ الدليل على امتداده زيادة عن القدر المذكور في هذه الروايات فلا بُد حينئذ فيما قلناه و لا محذور في اقتضائه النسخ ، لأنّه لازم على التقديرين ، ولا شكّ أنّ الواقع منه على التقدير الذي ذكرناه أقلّ منه على التقدير الآخر ، فيكون المصير إلى ما قلناه أولى ، على أنّه يمكن حمل الوقتين على الأجزاء والفضيلة بحيث يكون الأوّل للأجزاء و الثاني للفضيلة في الجملة على عكس المعروف فيهما و طبق مأمراً في أخبار الظهريين ، و يكون استثناء المغرب من ذلك مبنياً على أنّ أوّل وقتها زهاب الحمرة المشرقيّة ، فإنّه على هذا التقدير يكون وقتها للأجزاء و الفضيلة واحداً .

و أما على القول بأنّ أوّله سقوط القرص فيأتي فيه نظير ما سبق من المنافاة لما دلّ على أفضليّة تأخيرها إلى زهاب الحمرة ، و هو أيضاً ممّا لا يعرف فيه بين الأصحاب خلافٌ ، فتساوي غيرها من الفرائض في تحقق الوقتين للأجزاء و الفضيلة .

و يشكل وجه الاستثناء لها من بينها ، و يندفع بمثل ما قلناه هناك ، من أنّ قيام الدليل على تغيير الحكم يوجب المصير إلى النسخ ، و حمل ما تضمن حكاية المنسوخ من دون البيان على اقتضاء التقيّة لذلك ، و إذا تبين كون التوقيت المذكور واقعاً على أحد الوجهين اللذين قد أوضحناهما ، فالحكم بوحدة وقت المغرب إنّما هو باعتبار اتّحاد الوقت المأمور بها فيه ، و تعدّده في باقي الفرائض على حسب ما وقع في ابتداء التوقيت لامطلقاً .

ثمّ إنّ الوجه في مساعدة الاعتبار على [ صحّة ] ما دلت عليه الروايات التي ذكرناها من البيان للإجمال الواقع في الحكم بوحدة الوقت المذكور هو أنّ إطلاق الوقتين لا يتمحض بمجرّدّه لإرادة الفضيلة و الأجزاء على النهج



المعروف في كلام الفقهاء، بل احتمال إرادة أحد المعنيين اللذين ذكرناهما قائم قطعاً، فيحتاج الحمل على خصوص ذلك المعنى إلى دليل واضح، ولا دليل.

فان قلت: الدليل على ذلك قوله في الخبر الأخير: «و وقت فوتها سقوط الشفق»، فإنه صريح في إرادة وقت الأجزاء.

قلت: إسناد هذا الحديث غير معلوم الاتصال كما أشرنا إليه، وعلى تقدير كونه متصلًا فصحته مشهورة كما قد علم، والتجوز في مثله واقع قطعاً للتناهي بين كون وقتها وجوبها وبين امتداده إلى سقوط الشفق، فهو محمولٌ على المبالغة في تضييقه بالإضافة إلى سائر المواقيت، وحينئذ يقرب كون الحكم بالفوت فيه محمولاً على التجوز تشبيهاً لفوات الفضيلة بفوات أصل الوقت، مع أنه محتمل التقيّة أيضاً، وبالجملة فهو بمجرد غير كاف في المصير إلى ذلك المعنى مع قيام الاحتمال الذي تقضي برجحانه قرائن الحال.

وروى الشيخ بإسناده، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبد الله بن جبلة، عن ذريح، عن أبي عبد الله عليه السلام أن جبرئيل عليه السلام أتى النبي ﷺ في الوقت الثاني في المغرب قبل سقوط الشفق<sup>(١)</sup>.

وروى هذا المعنى بعين الإسناد<sup>(٢)</sup> في جملة حديث آخر يتضمن تفصيل إتيان جبرئيل بالمواقيت بنحو ما مر في خبر معاوية بن وهب، ولو صححت هذه الرواية لم يكن عن حمل أخبار الوحدة على التقيّة معدل، ويتبعه حكم الفوت بسقوط الشفق، ولعل انضمام الأخبار المفيدة للتوسعة في الجملة إلى هذه الرواية مغن عن الالتفات إلى تصحيح طريقها مع أنه ظاهر الجودة بعد ما عرف من كلامنا السابق في نظيره.

(١) و (٢) الاستبصار باب المغرب والعشاء تحت رقم ١٠، والتهذيب في

مواقيت زيادات صلواته تحت رقم ٥٩ و ٤١.

فأما ما تضمنه خبر بكر بن محمد أن آخر الوقت غيوبة الشفق ، فهو وإن كان صالحاً لإرادة الفضيلة والأجزاء من حيث إطلاق لفظ الوقت فيه ، إلا أن لتعيين إرادة وقت الفضيلة وجهاً قريباً غير ما سلف ، وذلك أنه جعل الأول فيه جنون الليل ، وقد دلت الأخبار الكثيرة على أن أول وقتها للأجزاء سقوط القرص ، ومر منها جملة في الصحيح الواضح ، ويأتي في الحسان منها خبر ، فيكون المراد في هذا الحديث أول وقت الفضيلة ، ولا مجال معه لإرادة غيرها في الآخر لظهور كون التعريف في مثله للمعهود الخارج القريب الصريح .

ولا بأس بإيراد نبذة من الأخبار الدالة على أن أول وقت المغرب للأجزاء سقوط القرص وأن التأخير عنه للفضيلة ، وليست على أحد الوصفين ، إذ فيها ما هو قوي الإسناد فيؤنس بالوجه الذي ذكرناه ويشهد بقربه كما قلناه .

فمنها ما رواه الشيخ بإسناده ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن رباط ، عن جارود ، أو إسماعيل بن أبي سمائل ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن جارود قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا جارود يُنصحون فلا يقبلون وإذا سمعوا بشيء نادوا به ، أو حدثوا بشيء أذاعوه ، قلت لهم : مسوا بالمغرب قليلاً فتركوها حتى اشتبكت السجوم فأنا الآن أصليها إذا سقط القرص <sup>(١)</sup> .

وما رواه بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حكيم ، عن شهاب بن عبد ربّه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : يا شهاب إنني أحبُّ إذا صليت المغرب أن أرى في السماء كوكباً <sup>(٢)</sup> .

ومنها ما رواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه عن أبيه ؛ ومحمد ابن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عبدالحميد ، عن أبي جميلة ،

(١) و (٢) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ٦٩ و ٧٧ .

عن أبي أسامة زيد الشحام قال: صعدت مرة جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب فرأيت الشمس لم تغب وإنما توارت خلف الجبل عن الناس، فلقيت أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال لي: ولم فعلت ذلك؟ بس ما صنعت وإنما تصلّيها إذا لم ترها خلف جبل غابت أو غارت ما لم تجلّها سحاب أو ظلمة تظّلّها، وإنما عليك مشرقك ومغربك وليس على الناس أن يبحثوا <sup>(١)</sup>.

ومنها ما رواه الشيخ أبو جعفر الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا غربت الشمس دخل وقت الصلّاتين إلا أن هذه قبل هذه <sup>(٢)</sup>.

وقد مرّ في أخبار الظّهرين حديثان بهذا المضمون أحدهما عن زرارة بطريق الصدوق والآخر عن عبيد بن زرارة بإسناد فيه جهالة.

وروى الشيخ بإسناده، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان بن يحيى، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي: مسوا

(١) الفقيه تحت رقم ٦٦٢. والخبر شاذ، وظاهره مخالف للاخبار الدالة على أن غيوبة الشمس خلف الجبل لا يكفي، ونهيه عليه السلام عن صعود الجبل لعله نهى عن التفتيش حين اشتغال الناس بالصلاة لكونه مخالفاً للتقية، أو أن معرفة الغروب لا يحتاج الى صعود الجبل بل يعرف بذهاب الحمرة المشرقية. وقال استاذنا الشعراني: «ان الموضع المرتفع يستلزم انحدار الافق الحسى فيرى قرص الشمس فوقه مع أن الذى فى أسفل الجبل لو فرض عدم الحاجب بينه وبين الشمس لم يرها لكون الافق أعلى بالنسبة اليه ولذلك قال عليه السلام: «فانما عليك مشرقك ومغربك» وهذا مبين فى علم الهيئة». أقول: و ظاهر الصدوق - رحمه الله - أنه حمل هذه الاخبار كلها على استتار القرص ولو كان خلف الجبل.

(٢) الكافي باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ١٢.

بالمغرب قليلاً فإنَّ الشَّمْسَ تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا (١) .  
وقد عوّل الفائلون بأنَّ أوّل الوقت ذهاب الحمرة المشرقيّة ، على  
روايات بعضها قاصرة عن إفادة ذلك متناً ، وكلّها غير ناهضة بإثباته طريقاً ،  
وقابلة للحمل على الفضيلة جمعاً .

فمنها ما رواه الكلينيّ ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن  
خالد ؛ والحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن بريد بن معاوية ، عن  
أبي جعفر عليه السلام قال : إذا غابت الحمرة من هذا الجانب - يعني من المشرق - فقد  
غابت الشَّمْسُ من شرق الأرض وغربها (٢) .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن أحمد بن أشيم ، عن  
بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : وقت المغرب إذا ذهبت  
الحمرة من المشرق ، وتدرى كيف ذلك ؟ قلت : لا ، قال : لأنَّ المشرق  
مطلٌّ على المغرب هكذا - ورفع يمينه فوق يساره - فإذا غابت ههنا ذهبت  
الحمرة من ههنا (٣) .

ومنها ما رواه الشيخ بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن  
سيف ، عن محمد بن عليّ قال : صحبت الرضا عليه السلام في السفر فرأيتَه يصلي المغرب  
إذا أقبلت الفحمة من المشرق - يعني السواد - .

وما رواه بإسناده ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن الحسن ،  
عن عليّ بن يعقوب ، عن مروان بن مسلم ، عن عمّار الساباطي ، عن أبي -  
عبد الله عليه السلام قال : إنَّما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين زالت الحمرة ،  
فجعل هو الحمرة التي من قبل المغرب وكان يصلي حين يغيب الشفق (٤) .

(١) الاستبصار باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ١٢ .

(٢) و (٣) الكافي باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ١ و ٢ .

(٤) التهذيب في مواعيت زيادات صلاته تحت رقم ٧٠ .

و بإسناده، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن سليمان بن داود، عن عبدالله بن وضاح، قال: كتبت إلى العبد الصالح: يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً و تستتر عنا الشمس و ترتفع فوق الليل حمرة، ويؤذن عندنا المؤذنون فأصلي حينئذ و أفطر إن كنت صائماً؟ أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الليل؟ فكتب إليّ: أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحايطة لدينك (١).

و من العجيب ادعاء بعض المتأخرين دلالة الأخبار الصحيحة على هذا القول، والحال أن الصحة غير متحققة في شيء من الأخبار التي يظن دلالتها عليه، و لكن العلامة صحح الخبر الأول مما أوردناه منها في المختلف. و هو توهم ناش من العطف الواقع في أثناء السند على ما يظهر وإلا فجهالة حال القاسم بن عروة غير خفية و لم يذكره هو في الخلاصة أصلاً، ثم إنهم حملوا أخبار غيبوبة القرص على إرادة الغيبوبة التي علامتها ذهاب الحمرة و ليس بخاف أن الخروج عن ظاهر الأخبار المعتمدة مع فقد ما ينهض للمعارضة و قرب ما يتخيّل ذلك فيه إلى الحمل على إرادة الفضيلة دخول في ربة المجازفة.

و قد استشهد الشهيد في الذكري للحمل الذي صاروا إليه بما رواه الكايني « عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، ممن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: وقت سقوط القرص و وجوب الإفطار أن يقوم بحذاء القبلة و يتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق، فإذا جازت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار و سقط القرص » (٢).

(١) التهذيب في مواقيت زيادات صلواته تحت رقم ٦٨. وفيه « فوق الجبل » في الموضوعين، وهو الصواب، وفي بعض النسخ « و تسترنا الشمس و ترتفع - الخ » أيضاً فيه « فكتب: التي أرى لك - الخ ».

(٢) الكافي في وقت المغرب تحت رقم ٤ وفي كتاب الصيام باب وقت الإفطار تحت رقم ١ عن العدة عن سهل، والقمة - بالكسر والتشديد -: فوق الرأس ووسطه.

وأشار إلى الإرسال الواقع في طريقه حيث لم يتعرض لإسناده، ثم قال: «ومراسيل ابن أبي عمير في قوّة المسانيد» واقتفى أثره في ذلك بعض المتأخرين وهذا الكلام مع ضعفه في نفسه - كما حقق في محله - إنّما يجدي لولم يشتمل طريق الخبر على مقتضى للضعف سوى الإرسال، ولكن أسباب الضعف فيه متعدّدة، وما عسى أن ينفع إرسال ابن أبي عمير في العلل المتأخّرة عنه، إن هذا إلاّ عجيب، وأعجب منه أنّه أشار إلى الأخبار المتضمنة لاعتبار رؤية النجوم و حكى منها حديث بكر بن عمّار وخبر إسماعيل بن همام<sup>(١)</sup>، وقال: إنّها نادرة ومحمولة على وقت الاشتباه أو الضرورة، أو على مدّها حتى تظهر النجوم فيكون فراغه منها عند ذلك كما قاله الشيخ، ومعارضة بخبر أبي أسامة الشحام قال: قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: أوخر المغرب حتى تستبين النجوم، قال: فقال خطّابيّة: إنّ جبرئيل عليه السلام نزل بها على عمّار والله أعلم حين سقط القرص<sup>(٢)</sup>، قال: وفي مرسل عمّار بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: ملعون من أخر المغرب طلب فضلها<sup>(٣)</sup>.

ثم أورد عدّة أخبار آخر تتضمن إنكار تأخير المغرب إلى ذهاب الشفق كما كان يأمر به أبو الخطاب، وقد سلف منها خبر عن عمّار الساباطي. ولا يخفى أنّ حديث بكر بن عمّار غير قابل لشيء من التّأويلات التي ذكرها ولا لها به مناسبة بوجه، وخبر إسماعيل محتمل لمحمل الضرورة<sup>(٤)</sup> على بُعد لا غير، ومرّ في معناه حديث عن شهاب بن عبد ربّه، وهو صريح في الحكم غير قابل للتّأويل أيضاً، مع جودة طريقه، ويأتي في أخبار الصّوم إن شاء الله حديث من واضح الصّحیح في المعنى أيضاً ودلالته صريحة

(١) تقدماً آنفاً.

(٢) و (٣) التهذيب باب أوقات صلاته تحت رقم ٣١ و ٥١.

(٤) في بعض النسخ «لمحل الضرورة».

لا تقبل التأويل .

و أما المعارضة التي ذكرها فمدفوعة بأن طرقها لا تقاوم تلك الطرق و مضمونها الإيثار لفعل أبي الخطاب و على من أذاع حكم التأخير عن سقوط القرص كما سلف في حديث جارود لكونه خلاف مقتضى التقيّة ، و وقع في أكثر الأخبار و أجودها تعليق الإيثار على التأخير إلى اشتباك النجوم ، و قد مرّ من جملة ما صحّح ذريح ، و إلى ذهاب الشفق كما في خبر عمار الساباطي السابق ، و الإيثار الواقع في مرسل ابن أبي حمزة لا بدّ من تقييده إمّا بكونه على وجه الإذاعة و ترك التقيّة ، أو إلى اشتباك النجوم ، أو ذهاب الشفق ، و لا ريب في انتفاء التعارض بين هذه المعاني و بين تلك الأخبار ، أمّا بالنسبة إلى الأوّل و الأخير فواضح .

و أما الثاني فلأنّ اشتباك النجوم أمر زائد على رؤية الكوكب بل و على ظهور النجوم ، ففي نهاية ابن الأثير : « اشتبكت النجوم أي ظهرت جميعها و اختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها » . ولو شكّ في هذا أمكن حمل الخبر المتضمن للظهور على التجوّز بإرادة العدد القليل الذي يصدق معه مسمّى الجمع و هو قريب في المعنى من رؤية الكوكب ، و يبقى خبر أبي أسامة الشحام ، و ظاهره يعارض خبر إسماعيل بن همام ، و لك في دفع التنافي بينهما وجوه :

أحدها : أن يكون المراد من قوله : « تستبين النجوم » معنى تشتبك بقرينة نسبة الفعل إلى أبي الخطاب ، و قد سبق في صحيح ذريح حكاية التأخير إلى اشتباك النجوم عن أصحاب أبي الخطاب ، و ربّما كان ذلك مراداً في اللفظ أيضاً و صحّف لما بين اللفظين <sup>(١)</sup> في الخطّ من التقارب .

الثاني : أن يكون المقصود بالاستبانة زيادة الظهور بمعونة زيادة مباني الفعل ، و هو معنى زائد على أصل حصوله المستفاد من خبر ابن همام .

(١) يعني « تستبين » و « تشتبك » .

الثالث: ملاحظة التقيّة حيث إنّ الجمهور على منع التأخير وقد عرفت ما في بعض الأخبار من التصريح بذلك .

وروى الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد، عن ربعي<sup>(١)</sup>، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّا لنقدّم ونؤخّر، وليس كما يقال: من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك، وإنّما الرخصة للناسي والمريض والمدنف والمسافر والنائم في تأخيرها<sup>(٢)</sup> .

و في طريق هذا الخبر ضعف ولكن سيأتي في باب صلاة الجمعة خبر من الصحيح الواضح يتضمّن معناه، حيث قال فيه: «إنّ الصلاة ممّا فيه السعة فربّما عجل رسول الله ﷺ وربّما أخّر إلاّ صلاة الجمعة» فينجبر ضعفه بموافقة مضمونه للخبر الصحيح، وللفاضلين في الاعتبار والمنتهى كلام على الأخبار المذكورة غير سديد أيضاً، والله أعلم .

محمد بن يعقوب - رضي الله عنه - عن الحسين بن محمد، عن عبد الله بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن فضالة بن أيّوب، عن أبان، عن عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «وقت المغرب في السفر إلى ثلث الليل<sup>(٣)</sup> .

قلت: لعلّ الاختلاف الواقع بين هذه الرواية وبين ما سلف في رواية الشيخ ناظر إلى اتساع الوقت للإجزاء وقبول الفضيلة للتفاوت، فلكلّ من التقديرين قسط من الفضيلة بالنسبة إلى آخر الوقت وإن تفاوتتا في نفسها على أنّ احتمال الغلط ليس بذلك البعيد لا سيّما بمعونة اتّحاد أكثر الطّريق في الموضوعين والاقتصار على حكاية التقدير الواحد فيهما .

محمد بن الحسن (ره) بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين - يعني ابن عثمان - عن ابن مسكان، عن أبي عبيدة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله ﷺ إذا كانت ليلة مظلمة وريح ومطر صلى

(١) التهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٨٣ .

(٢) الكافي أبواب السفر باب وقت السفر من كتاب الصلاة تحت رقم ٥ .



المغرب ثم مكث قدراً ما يتنفل الناس ، ثم أقام مؤذنه ، ثم صلى العشاء ثم انصرفوا<sup>(١)</sup> .

قلت : هكذا صورة إسناد هذا الخبر في التهذيب وهو الموافق للمعهود المتكرر في نظائره .

و في الاستبصار<sup>(٢)</sup> عن فضالة ، عن ابن مسكان ، فأسقط الوسطة بينهما ، وصحته على هذا التقدير ليست مشهورة ، ولكن الغلط في مثله أظهر ، وبقية الإسناد كما في التهذيب ، ومضمون الخبر مروى من طريق آخر فيه ضعف ولكنه يصلح مؤيداً .

فروى الشيخ بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله كان في الليلة المطيرة يؤخر من المغرب ويعجل من العشاء فيصليهما جميعاً ويقول : من لا يرحم لا يرحم لا يرحم<sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن أحمد بن إسحاق ، عن بكر بن محمد الأزدي ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لفضل الوقت الأول على الأخير خير للرجل من ولده وماله<sup>(٤)</sup> .

و رواه الشيخ<sup>(٥)</sup> بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن بكر بن محمد ، وامتن متحداً إلا في قوله : « خير للرجل » ففي التهذيب « خير للمؤمن » .

(١) التهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٦٠ .

(٢) المصدر باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ٤٦ ، وفيه « وانصرفوا »

بالواو دون « ثم » .

(٣) التهذيب باب أوقات صلاته تحت رقم ٩٦ .

(٤) الكافي باب المواقيت أولها وآخرها تحت رقم ٧ .

(٥) في التهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٧٧ .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا دخل وقت صلاة فتحت أبواب السماء لصعود الأعمال ، فلا أحب أن يصعد عمل أوّل من عملي ، ولا يكتب في الصحيفة أحد أوّل منّي <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن أحمد ، عن البرقي ، عن سعد بن سعد ، قال : قال الرضا عليه السلام : يا فلان إذا دخل الوقت عليك فصلهما ، فإنك لا تدري ما تكون <sup>(٢)</sup> .

محمد بن يعقوب - رحمه الله - عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة ، قال : كنت قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام أنا و حمران بن أعين فقال له حمران : ما تقول فيما يقول زرارة وقد خالفته فيه ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما هو ؟ قال : يزعم أن مواقيت الصلاة كانت مفوضة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي وضعها ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : فما تقول أنت ؟ قلت : إن جبرئيل عليه السلام أتاه في اليوم الأوّل بالوقت الأوّل ، وفي اليوم الآخر بالوقت الأخير ، ثم قال جبرئيل : ما بينهما وقت ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : يا حمران إن زرارة يقول : إن جبرئيل عليه السلام إنتما جاء مشيراً على رسول الله صلى الله عليه وآله ، و صدق زرارة ، إنتما جعل الله ذلك إلى محمد صلى الله عليه وآله فوضعه و أشار جبرئيل عليه السلام به عليه <sup>(٣)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وآله بنى مسجده بالسَّمِيط <sup>(٤)</sup> ثم إن المسلمين كثروا فقالوا : يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه ، فقال : نعم - و ساق الحديث ( و سنورده في باب

(١) المصدر باب أوقات الصلاة تحت رقم ٨٢ .

(٢) المصدر في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ١١٩ .

(٣) الكافي باب المواقيت تحت رقم ١ .

(٤) السميطة : الاجر القائم بعضه على بعض .

المساجد) إلى أن قال: - وكان جداده قبل أن يظل قامة، وكان إذا كان الفيء ذراعاً - وهو قدر مريض عنز - صلى الظهر، فإذا كان ضعف ذلك صلى العصر - الحديث (١).

و رواه بطريق آخر فيه ضعف مع أنه قدّمه في الذكر، ولا ريب أنه يزيد قوة، و صورة الإسناد بجملته في الكافي هكذا: «علي بن محمد؛ و محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر؛ و علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان». و رواه الشيخ (٢) بإسناده، عن علي بن إبراهيم بسائر الطرق.

و عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ذريح المحاربي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: متى أصلي الظهر؟ فقال: صلّ الزوال ثمانية، ثم صلّ الظهر، ثم صلّ سبحتك طالت أو قصرت، ثم صلّ العصر (٣).

و عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إذا دخل وقت الفريضة أتفعل أو أبدأ بالفريضة؟ فقال: إن الفضل أن تبدأ بالفريضة، وإنما أخرت الظهر ذراعاً من عند الزوال من أجل صلاة الأوابين (٤).

قلت: المراد بوقت الفريضة في هذا الخبر ما بعد الذراع في الظهر والذراعين في العصر كما نطقت به الأخبار الكثيرة السالفة الواضحة الدلالة على أنه أوّل الوقت المحمولة على إرادة وقت الفضيلة في الجملة جمعاً بينها وبين ما دلّ على دخول الوقتين بالزوال، وللتصريح بذلك في بعض الأخبار

(١) صلاة الكافي باب بناء مسجد رسول الله (ص) تحت رقم ١ بسنتين.

(٢) في التهذيب في الزيادات الثانية من كتاب الصلاة تحت رقم ٥٨.

(٣) الكافي باب وقت الظهر والعصر تحت رقم ٣.

(٤) المصدر باب التطوع في وقت الفريضة تحت رقم ٥.

أيضاً على ما مرّ تحقيقه، و في قوله: « وإِنَّمَا اخْتَرَت الظُّهْر ذِرَاعاً - الخ » تنبيه واضح على ما قلناه وهو بمعنى ما سلف في صحيح زيارة المتضمن لأن وقت الظُّهْر بعد ذراع من الزَّوَال والعصر بعد ذراعين حيث قال فيه: « إِنَّمَا جَعَلَ الذَّرَاعَ وَالذَّرَاعَانَ مَكَانَ النَّافِلَةِ » .

وقد: وعدنا هناك بمجيء خبرين في الحسان بذلك المعنى فهذا أحدهما، والآخر حديث بناء مسجد رسول الله ﷺ السَّالِفَ آتِفاً، وظاهر أن التعليل الواقع في هذا الخبر لتأخير الظُّهْر إلى الذَّرَاعِ هو بعينه التعليل في خبر زيارة بقوله: « مكان النافلة » فإن المراد بصلاة الأوابين نافلة الزَّوَال، وقد مرّ ذلك في رواية الصدوق (ره) لصلاة رسول الله ﷺ التي قبضه الله عزَّ وجلَّ عليها، وعزى الشَّهيد في الذِّكْرَى إليه وإلى هذا الخبر تسمية نافلة الظُّهْر بذلك .

ورواه الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرِ الْكَلِينِي (ره) من طريقين آخرين فيهما ضعف: أحدهما عن الحسين بن عَمْرِو الْأَشْعَرِي، عن معلى بن عَمْرٍو، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن أبان بن عثمان، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عَّلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ [وسلامه] عَلَيْهِ: صَلَاةُ الرَّوَالِ صَلَاةُ الْأَوَابِينَ (١) .

والآخر عن عَمْرٍو بن يحيى، عن عَمْرٍو بن إسماعيل القمي، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، رفعه قال: مرّ أمير المؤمنين عَّلَيْهِ السَّلَامُ بِرَجُلٍ يَصَلِّي الضُّحَى فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ فَعَمَزَ جَنْبَهُ بِالذَّرَّةِ، وَقَالَ: نَحَرْتَ صَلَاةَ الْأَوَابِينَ نَحْرَكَ اللَّهُ. قَالَ: فَاتَّرَ كَهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: « أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَّلَيْهِ السَّلَامُ: وَكَفَى بِإِنْكَارِ عَلِيٍّ عَّلَيْهِ السَّلَامُ نَهْيًا (٢) .

(١) الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ١٠ .

(٢) المصدر باب تقديم النوافل وتأخيرها وقضاؤها تحت رقم ٨ . والدرة -

بالكسر - : السوط الذي يضرب به . وقوله: « نَحَرْتَ صَلَاةَ الْأَوَابِينَ - الخ » أي -

و بالجملّة فأرادة ثمانى الرّوال من صلاة الأوابين ههنا أظهر من أن يحتاج إلى دليل، و ليس لاحتمال خلاف ذلك من سبيل سوى ما ذكره ابن الأثير في نهايته من أن المراد بقوله وَالْقِيَامَةَ : « صلاة الأوابين حين ترمض الفصال » أن صلاة الصّحى عند ارتفاع النّهار و شدّة الحرّ .

وما رواه الكلينيّ، عن أبي داود، عن عليّ بن مهزيار بإسناده، عن صفوان الجمّال قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : صلاة الأوابين الخمسون كلّها بقل هو الله أحد <sup>(١)</sup> .

ثمّ إنّ قول السائل في هذا الخبر : « أتنفّل أو أبدأ بالفريضة » يلتفت إلى ما في صحيح زرارة من الأمر بالبداة بالفريضة و ترك النّافلة إذا بلغ الفىء ذراعاً في الظّهر و ذراعين في العصر، و قد جاء الجواب بأنّ الفضل في الابتداء بالفريضة فينبغي أن يكون الأمر هناك للنّدب .

و ربّما يستشكل ذلك من حيث عدم مقاومة الحسن للمصحّح، فكيف يعدل عن الوجوب المستفاد هناك من الجملتين الخبريتين بالأصالة المستعملتين بمعنى الأمر في أمثال هذا الموضوع أعني قوله : « بدأت بالفريضة و تركت النّافلة » إلى الحمل على إرادة الاستحباب؟! .

→ ضيعتها، والمراد نافلة الزوال، وتضييعها تقديمها عن وقتها كأنه قتلها، وقوله: « فأتركها » بصيغة المتكلم، والجملّة استفهامية، وقوله: « فقال - الخ » أى فقال أمير المؤمنين عليه السلام: صلاتك ليست بصلاة حتى لا يجوز المنع كما يفهم من الآية، بل هى بدعة، و يؤيده قول الصادق عليه السلام. و نقله المخالفون بصورة محرقة و فسروه بما هو أشنع من تحريفهم ففى نهاية ابن الأثير: « فى حديث على انه خرج وقد بكروا بصلاة الضحى، فقال: نحروها نحرم الله » أى صلوا فى أول وقتها من نحر الشهر، و هو أوله، و قوله « نحرم الله » يحتمل أن يكون دعاء لهم بالخير، كما بكروا بالصلاة فى أول وقتها، و يحتمل أن يكون دعاء عليهم بالنحر والذبح لانهم غيروا وقتها .

(١) الكافى كتاب الصلاة باب قراءة القرآن تحت رقم ١٣ .

و يندفع بما سبق التنبيه عليه من أن استعمال الأمر في الندب من -  
المجازات الشائعة في كلام أئمتنا عليهم السلام بحيث صار راجحاً على الحقيقة ،  
فيساوي احتمالاً من اللفظ احتمال الحقيقة ، و ذلك يوجب التوقف في جملة  
على الحقيقة عند وروده مطلقاً في كلامهم ، فلا يبقى للحديث الحسن معارض  
مع اعتضاده بخبرين آخرين في معناه يأتيان ، و بالأحاديث المطلقة في الأمر  
بفعل النافلة قبل الفريضة ، و قد سلفت .

والعجب من انصراف بعض الأوهام في هذه الأيام إلى إشار تقديم  
الفريضة على النافلة في ابتداء الوقت من هذا الخبر و أشباهه ، و سترى منها  
جملة ، مع أن الشيخ - رحمه الله - ذكر هذه الشبهة في التهذيب و أوضح  
جوابها و هذا نص عبارته :

فان قيل : قد ذكرتم أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الفرض ،  
ثم قلتم : إن البداية بالنوافل أفضل ، وهذا ينافي ما روي في الأخبار أنه  
« لا تطوع في وقت فريضة » روى ذلك الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله  
ابن جبلة ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال لي رجل من أهل  
المدينة : يا أبا جعفر ما لي لا أراك تتطوع بين الأذان والإقامة كما يصنع  
الناس ؟ قال : قلت : إننا إذا أردنا أن نتطوع كان تطوعنا في غير وقت  
فريضة ؛ فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع <sup>(١)</sup> ؛

و روى معاوية بن عمار ، عن نجية قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : تدر كني  
الصلاة فأبدأ بالنافلة ؟ قال : فقال : لا ؛ ابدأ بالفريضة واقض النافلة <sup>(٢)</sup> ؛  
الحسن بن محمد ، عن صالح بن خالد ، و عبيد بن هشام ، عن ثابت ،  
عن زياد أبي عتاب <sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : إذا حضرت

(١) و (٢) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ١٩ و ٢٠ .

(٣) كذا في النسخ ، و في المصدر « أبي غياث » مكان « أبي عتاب » و جعل

ما في المتن نسخة ، و في كتب الرجال « أبي غياث » .

المكتوبة فابدأ بها فلا يضرُك أن تترك ما قبلها من النافلة<sup>(١)</sup> . وما قد تمموه من الأخبار أيضاً من أن أوّل الوقت أفضل يؤكّد هذه الأخبار فكيف تجمعون بين هذه وتلك؟ .

قلنا : أمّا الذي تضمّنته الأخبار التي قدّمناها من أن الصلاة في أوّل الوقت أفضل فهو محمول على الوقت الذي يلي وقت النافلة ، لأنّ النوافل إنّما يجوز تقديمها إلى أن يمضي مقدار قدمين أو ذراع ، فإذا مضى ذلك المقدار فلا يجوز الاشتغال بالنوافل ، بل ينبغي أن يبدأ بالفرض ، ويكون ذلك الوقت أفضل من الوقت الذي بعده ، وهو وقت المضطرّ و صاحب الأعداء ، وكلّ ذلك قد أوردنا فيه الأخبار .

ثم : إنّه أورد أخباراً أخرى تتضمّن تأخير الفريضة عن أوّل الوقت وقال بعد ذلك :

فان قيل : فالأخبار التي تضمّنت أن أوّل الوقت أفضل عامّة وليس فيها تخصيص الوقت الذي ذكرتموه فمن أين قلتم ذلك؟ و هلاً حملتموها على العموم؟ .

قيل له : حملنا ذلك على ما قلناه لثلاث تتناقض الأخبار ، وقد ورد بشرحها أيضاً آثار :

روى الحسن بن محمد ، عن الميثمي ، عن معاوية بن وهب ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل وقت الظهر ، قال : ذراع بعد الزوال ، قال : قلت : في الشتاء والصيف سواء؟ قال : نعم<sup>(٢)</sup> .

وأورد على أثر هذا الخبر حديث عبد الله بن محمد المتضمّن للسؤال عن أفضل الوقت بعد شرح اختلاف الروايات فيه وقد تقدّم ، وكذا خبر عبيد . ثمّ إنّ الشيخ - رحمه الله - ذكر جملة من الأخبار<sup>(٣)</sup> المتضمّنة لأنّ

(١) و(٢) التهذيب في موافقت زيادات صلواته تحت رقم ٢١ و ٢٥٥ .

(٣) راجع باب موافقت زيادات صلواته من ٢٧ إلى ٣٣ .

وقت الفريضة<sup>(١)</sup> بعد الذراع - وأكثرها ذكرناه في ما سلف - وقال بعد ذلك :  
 فان قيل : نراكم قد رتبتم الأوقات بعضها على بعض وجعلتم لبعضها فضلاً  
 على بعض ، وقد روي أن ذلك كله سواء ، روى الحسن بن محمد بن سماعة ،  
 عن علي بن شجرة ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له :  
 يكون أصحابنا في المكان مجتمعين فيقوم بعضهم يصلي الظهر و بعضهم يصلي  
 العصر ، قال : كل ذلك واسع . عنه ، عن أحمد بن أبي بشر ، عن حماد بن أبي طلحة  
 قال : حدثني زرارة بن أعين ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجلان يصليان  
 في وقت واحد و أحدهما يعجل العصر والآخر يؤخر الظهر ؟ قال : لا بأس .  
 عنه ، عن ابن رباط ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : ربما دخلت على  
 أبي جعفر عليه السلام و قد صليت الظهر والعصر ، فيقول : صليت الظهر ؟ فأقول :  
 نعم ، والعصر ، فيقول : ما صليت الظهر فيقوم مترسلاً غير مستعجل فيغتسل  
 أو يتوضئ ثم يصلي الظهر ثم يصلي العصر ، و ربما دخلت عليه ولم أصل الظهر  
 فيقول : صليت الظهر ؟ فأقول : لا ، فيقول : [قد] صليت الظهر والعصر<sup>(٢)</sup> .  
 قيل له : ليس في هذه الأخبار ما ينافي ما قدمناه لأن قوله عليه السلام :  
 « كل ذلك واسع » محمول على أن ذلك كله جائز قد سوغته الشريعة  
 و إن كان لبعضها فضل على بعض ، و ليس في الخبر أن ذلك كله واسع  
 و متساو في الفضل ، و يجوز أن يكون [قد] سوغ ذلك لهم لضرب من التقية  
 والاستصلاح ، يدل على ذلك ما رواه :

محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم البجلي ،  
 عن سالم أبي خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت إنساناً و أنا حاضر ،  
 فقال : ربما دخلت المسجد و بعض أصحابنا يصلي العصر و بعضهم يصلي الظهر ؟  
 فقال : أنا أمرتهم بهذا ، لو صلوا على وقت واحد لعرفوا فأخذ

(١) في بعض النسخ «وقت الفضيلة» .

(٢) راجع التهذيب باب مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ .



برقابهم .<sup>(١)</sup> - انتهى كلام الشيخ في هذا المقام .

و بقي من الأخبار الواردة بمعنى الخبر المبحوث عنه خبران من الموثق لم يتعرفوا لهما الشيخ في الكلام الذي حكيناه ، ولكنه أوردتهما في موضع آخر و هما مرويان في الكافي أيضاً :

أحدهما يرويه الكليني<sup>٢</sup> ، عن محمد بن يحيى ، والشيخ بإسناده ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى أهله ، أبتدء بالمكتوبة أو يتطوع ؟ فقال : إن كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة ، و إن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة و هو حق الله تعالى ثم ليتطوع ماشاء ، الأمر موسع أن يصلي الإنسان في أوّل وقت الفريضة ، والفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها ليكون فضل أوّل الوقت<sup>(٢)</sup> للفريضة ، و ليس بمحذور عليه أن يصلي النوافل من أوّل الوقت إلى قريب من آخر الوقت<sup>(٣)</sup> .

وفي متن الحديث في الكافي والتّهذيب اختلاف في عدّة مواضع والذي ذكرناه هو صورة ما في التّهذيب . ومن المواضع التي يترجّح فيها ما في الكافي زيادة بعد قوله : «موسع - إلى آخره» صارت صورة الكلام معها هكذا : موسع أن يصلي الإنسان في أوّل [دخول] وقت الفريضة بالنوافل إلا أن يخاف فوت الفريضة .

والثاني<sup>(٤)</sup> : عن محمد بن يحيى أيضاً ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن إسحاق بن عمّار ، قال : قلت : أصلي في

(١) المصدر الباب تحت رقم ٣٧ .

(٢) ليست في التّهذيب لفظة « أول » .

(٣) و(٤) الكافي باب التطوع في وقت الفريضة تحت رقم ٣ و٤ ، والتّهذيب في

زيادات صلاته باب المواقيت تحت رقم ٨٨ و٨٩ .

وقت فريضة نافلة؟ قال: نعم في أوّل الوقت إذا كنت مع إمام تقتدي به، فإذا كنت وحدك فابدأ بالملكتوبة.

ولا يخفى ما للخبر الأوّل من الظهور في إرادة الوقت الذي ذكرناه وعدم بُعد الثاني عنه، فلا مجال لتخيّل خلاف ذلك بوجه يستحق أن ينظر إليه.

إذا عرفت هذا فاعلم أن جماعة من المتأخّرين لم يتفطنوا للمعنى الذي ذكرناه، وكانّهم لم يقفوا على كلام الشيخ فيه ليتنبّهوا له، بل فهموا من التنفل في وقت الفريضة فعل مطلق النافلة غير المتعلقة بالفريضة في وقت الخطاب بالفريضة، حتّى أن الشهيد في الذّكري لما ذكر اشتهاً منع صلاة النافلة لمن عليه فريضة بين متأخّري الأصحاب، أشار إلى جملة من الأخبار الدالة على جواز ذلك ونسبها إلى التّهذيب، ثم قال: وقد ذكر في الكافي ما يشهد به، فمنه ما رواه سماعة وأورد الخبرين الموثقين وعزّزهما بالحسن الذي هو موضع البحث واقتصر من خبر سماعة على بعضه قائلاً: إن في جملة ما يحتمل أن يكون من كلام الكليني وقد عرفت أن الخبرين مرويان في التّهذيب أيضاً على وجه يقتضي إيرادهما من غير الكافي فلا وجه للاحتمال الذي ذكره.

وأما استشهاده بالأخبار الثلاثة لذلك الحكم فمشي على الظاهر وتسامح في الاعتبار وتعام لإمعان النظر في تحقيق معاني الأخبار.

عنه بن الحسن بإسناده، عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن أحمد بن عمر، عن أبي الحسن عليه السلام: سألته عن وقت الظهر والعصر، فقال: وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظلّ قامة، ووقت العصر قامة ونصف إلى قامتين<sup>(١)</sup>.

و بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن

(١) التّهذيب باب أوقات الصلاة تحت رقم ٣.

عمر بن عثمان ، عن محمد بن عذافر قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت ، فقدّم منها ماشئت وأخّرت منها ماشئت <sup>(١)</sup> . قلت : هكذا صورة إسناد الحديث في التهذيب ، وروى في الكافي ، عن عليّ بن محمد ، عن سهل بن زياد ، عن عمرو بن عثمان ، عن محمد بن عذافر ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : اعلم أن النافلة بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت <sup>(٢)</sup> .

وهذا الطريق وإن كان ضعيفاً إلا أنه ينقدح بملاحظة احتمال السهو في ترك الرواية عن عمر بن يزيد في طريق الشيخ بمعونة أن ما في الكافي هو المعهود ، وإن كان الآخر ممكناً ، وعلى كل حال فعدالة الوسطة يسهل معها الأمر ، ثم إن ما تضمنه هذا الخبر من جواز تقديم النوافل وتأخيرها مروى من عدة طرق أخرى لكن فيها جهالة .

ويشهد لحكم التقديم في الجملة خبر زرارة وإسماعيل بن جابر السالفان في مشهور الصحيح مع حديث بمعناهما لمحمد بن مسلم ، وللتأخير ما في خبر زرارة المتضمن لاعتبار الذراع والذراعين من الأشعار بجواز فعل النافلة بعد الفريضة حيث قال : « بدأت بالفريضة » فإن صدق الابتداء بها أي تقديمها ، بقريضة تعديته بالباء ، إن المعهود فيما هو بمعنى الشرع أن يعدى بفي وإنما يتم مع فعل النافلة بعدها . ولا ينافي هذا قوله : « و تركت النافلة » إذا المراد الترك في ذلك الوقت .

وأما الروايات الواردة بمضمون الخبر ، فأحداها رواها الشيخ بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن سيف بن عبد الأعلى <sup>(٣)</sup>

(١) التهذيب في موافقت زيادات صلواته تحت رقم ١٠٣ .

(٢) الكافي باب تقديم النوافل وتأخيرها تحت رقم ١٤ .

(٣) كذا في النسخ وهو تصحيف والصواب كما في الاستبصار « عن سيف ،

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نافلة النهار قال: ست عشرة ركعة متى ما نشطت، إن علي بن الحسين عليه السلام كانت له ساعات من النهار يصلي فيها، فإذا شغله ضيقة أو سلطان قضاها، إنما النافلة مثل الهدية متى ما أتت بها قبلت <sup>(١)</sup>.

والثانية رواها بالإسناد، عن علي بن الحكم، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي: صلاة النهار ست عشرة ركعة أي النهار شئت، إن شئت في أوله و إن شئت في وسطه، و إن شئت في آخره <sup>(٢)</sup>.

والثالثة بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عمار بن المبارك، عن ظريف بن ناصح، عن القاسم بن الوليد الغساني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك صلاة النهار صلاة التوافل في كم هي؟ قال: ست عشرة [و] أي ساعات النهار شئت أن تصليها صليتها، إلا أنك إذا صليتها في مواقيتها أفضل <sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ - رحمه الله - بعد إيراد هذه الأخبار: «الوجه فيها أنها رخصة لمن علم من حاله أنه إن لم يقدرها اشتغل عنها ولم يتمكن من قضاها، فأما مع ارتفاع الأعذار فلا يجوز تقديمها».

واعلم أن ما يشعر به خبر زرارة في حكم التأخير على الوجه الذي بيته ورد صريحاً في حديث من الموثق فيقوي اعتماده في الحكم ببقاء الوقت للنافلة بعد فعل الفريضة و إن منع منها في جزء منه لو حملنا الأمر بتقديم الفريضة و ترك النافلة على الحقيقة، والحديث المصرح بالحكم المذكور رواه

(١) الاستبصار باب وقت نوافل النهار الرقم السادس، والتهديب في مواقيته

تحت رقم ١٠٢.

(٢) و (٣) التهديب في مواقيته تحت رقم ١٠١ و ١٠٠. و لفظه «في كم» تدل

على أن المراد أنها محصورة في كم ركعة.

الشيخ بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمارة بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وقد تضمنت جملة من الأحكام بعضها سابق فيه على هذا الحكم وبعضها لاحق له، و صورة موضع الحاجة منه هكذا: «وقال: للرجل أن يصلي الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضي قدمان، فإن كان قد بقي من الزوال ركعة واحدة، أو قبل أن يمضي قدمان أتم الصلاة حتى يصلي تمام الركعات، وإن مضى قدمان قبل أن يصلي ركعة بدأ بالأولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، و للرجل أن يصلي من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن يمضي أربعة أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلي النوافل، وإن كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر، و قال: للرجل أن يصلي إن بقي عليه شيء من صلاة الزوال إلى أن يمضي بعد حضور الأولى نصف قدم، و للرجل إذا كان قد صلى من نوافل الأولى شيئاً قبل أن تحضر العصر فله أن يتم نوافل الأولى إلى أن يمضي بعد حضور العصر قدم، و قال: القدم بعد حضور العصر مثل نصف قدم بعد حضور الأولى في الوقت سواء» (١).

و ما يستفاد من الحديث زيادة على الحكم المطلوب من المزاحمة بالنوافل للفريضتين في وقتيهما المعلومين إذا كان قد صلى من النوافل ركعة، غير المذكور في شيء من الأخبار السابقة، والأمر فيه على تقدير كون الأمر بتقديم الفريضة في صحيح زرارة للندب سهل، و أما على تقدير الوجوب فيشكل الخروج عن ظاهر الخبر الصحيح بالموثق، و يندفع بأن الأمر بتقديم الفريضة منوط في ذلك الخبر بأن لا يكون قد صلى من النوافل شيئاً، و أما صورة التلبس بالركعة فمسكوت عنها فيه؛ فلا يكون في العمل بهذا في حكمها خروج عن ظاهر ذلك بوجه.

(١) التهذيب باب مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ١٢٣.

نعم يسأل عن الاكتفاء في إثبات الحكم بهذا الخبر مع عدم صحته طريقه . ويجاب بأن إطلاق الأخبار الصحيحة بتقديم النافلة على الفريضة يعضده ، و ثبوت تقييدها من بعض الوجوه غير ضائر ، فإنّه مأخوذ من الدليل ، و ما هو ههنا بوجود .

ثم إن في بعض متن الحديث قصوراً و يقوى في الظن أنه ناش عن سهو من النسخ سابق على الشيخ فإنه بهذه الصورة في خطه - رحمه الله - و موضعه قوله : « فإن كان قد بقي من الزوال ركعة واحدة أو قبل أن يمضي قدمان » فحقه على ما يقتضيه سوق الكلام أن يكون هكذا : فإن كان قد صلى من الزوال ركعة واحدة قبل أن يمضي - الخ .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الله بن محمد الحجاج ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن معمر بن يحيى قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : وقت العصر إلى غروب الشمس <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن عليّ - يعني ابن إبراهيم - عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : وقت المغرب إذا غاب القرص فإن رأيته بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاة - الحديث <sup>(٢)</sup> . و سيجيء في الصوم .

و رواه الكليني <sup>(٣)</sup> ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ببقية السند .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الله بن محمد الحجاج ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن عمران بن عليّ الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام متى تجب العتمة ؟ فقال : إذا غاب الشفق ، والشفق الحمراء ،

(١) التهذيب في أوقات صلاته تحت رقم ٢٢ .

(٢) التهذيب في مواقيت زيادات صلاته تحت رقم ٧٦ .

(٣) في الكافي باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ٥ .

فقال عبيدالله: أصلحك الله إنّه يبقى بعد زهاب الحمرة ضوءٌ شديدٌ معترضٌ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن الشفق إنما هو الحمرة، وليس الضوء من البياض<sup>(١)</sup>. ورواه الشيخ<sup>(٢)</sup> بإسناده، عن محمد بن يعقوب بسائر الطريق والمتن إلا في قوله: «وليس الضوء من البياض» ففي التهذيب والاستبصار «وليس الضوء من الشفق» وظاهر أنّه الصحيح، وقد اتفقت عدّة نسخ للكافي في ذكر البياض.

و عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر أو عجلت به حاجة يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء، قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بأن تعجل عشاء الآخرة في السفر قبل أن يغيب الشفق<sup>(٣)</sup>.

و رواه الشيخ<sup>(٤)</sup> بإسناده، عن عليّ بن إبراهيم ببيقة الطريق والمتن، وأورد [في] قوله: «لا بأس بأن يعجل - النخ» حديثاً مستقلاً بالإسناد في موضع آخر من التهذيب والاستبصار<sup>(٥)</sup>.

و عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: وقت الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح

(١) الكافي باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ١١ وفيه «وليس الضوء من الشفق»

كما في التهذيب.

(٢) في التهذيب في أوقات صلاته تحت رقم ٥٤، والاستبصار باب وقت المغرب

والعشاء تحت رقم ٣٨.

(٣) الكافي أبواب السفر باب وقت الصلاة في السفر تحت رقم ٣.

(٤) في التهذيب باب الصلاة في السفر من الزيادات الثانية تحت رقم ١١٨.

(٥) في الاستبصار باب وقت المغرب والعشاء تحت رقم ٤٥ و ٤٦. والتهذيب

في أوقات الصلاة تحت رقم ٥٩.

السماء، ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، لكنّه وقت لمن شغل أو نسي أو نام (١).  
 وبالإسناد، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، عن أبي عبد الله عليه السلام  
 قال: الصبح هو الذي إذا رأيته معترضاً كأنّه بياض سوري (٢).  
 وروى الشيخ هذين الخبرين أما الأوّل (٣) فبإسناده، عن محمد بن  
 يعقوب بسائر الطرق والمتن؛ وأما الثاني (٤) فبإسناده، عن علي بن إبراهيم  
 ببيضة السند وعين المتن، وروى خبراً آخر بمعنى الثاني، وطريقه متصل  
 بجماعة من الأجلاء، لكن حال راويه مجهول وهذه صورته:  
 روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين،  
 عن فضالة، عن هشام بن الهذيل، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته  
 عن وقت صلاة الفجر، فقال: حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوري (٥).  
 وروى الصدوق - رحمه الله - حديث علي بن عطية، عن أبيه - رضي الله  
 عنه - عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حسان،  
 عن علي بن عطية، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: الفجر هو الذي إذا رأيته  
 كان معترضاً كأنّه بياض سوري (٦).

(١) الكافي باب وقت الفجر تحت رقم ٥، وتجلل الصبح السماء بمعنى انتشاره

فيها وشمول ضوئه بها.

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٣. وسوري - كطوبى - بالقصر -، وسوراء -

بالمدة - بلدة بأرض بابل وبها نهر يقال له سوراء، وموضع بالعراق ولعل المراد هنا

الفرات، وقال الفيض (ده) في الوافي: «النباض - بالنون والباء الموحدة - من نبض

الماء إذا سال، وربما قرء بالموحدة ثم الياء المثناة من تحت، وسوري على وزن بشري

والمراد بنباضها أو بياضها نهرها.

(٣) و (٤) في التهذيب باب أوقات صلواته تحت رقم ٧٢ و ٦٩.

(٥) التهذيب في أوقات صلواته تحت رقم ٦٨.

(٦) الفقيه تحت رقم ١٤٣٦.



و لا يخفى أن هذا المتن هو الصحيح ، و يشهد معه الخبر الذي في معناه مضافاً إلى الاعتبار بوقوع السهو عن بعض ألفاظ الحديث في ذلك المتن .  
 و أما الإسناد فعلى بن حسن و إن كان مشتركاً بين «الواسطي» الممدوح و «الهاشمي» و هو مذموم إلا أن رواية المذموم مقصورة على عمه كما يفيد صريح كلام ابن الغضائري؛ و ظاهر ما حكاه الكشي عن محمد بن مسعود ، عن علي بن فضال ، مع ما في احتمال رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه من البعد فيتعين الممدوح و يكون الإسناد مماثلاً للأوّل .

و روى الصدوق أيضاً عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ليث المرادي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام فقلت : متى يحرم الطعام على الصائم و تحل الصلاة صلاة الفجر ؟ فقال لي : إذا اعترض الفجر فكان كلقبضية البيضاء فتمت [ة] يحرم الطعام على الصائم و تحل الصلاة صلاة الفجر ، قلت : أفلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس ؟ قال : هيهات أين يذهب بك ، تلك صلاة الصبيان <sup>(١)</sup> .

وهذا الحديث حسن في الظاهر ولكن به علة لأن الشيخ رواه بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير المكفوف قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام ؟ فقال : إذا كان الفجر كلقبضية البيضاء ، قلت : فمتى تحل الصلاة ؟ فقال : إذا كان كذلك ، فقلت : أأست في وقت من تلك الساعة إلى أن تطلع الشمس ؟ فقال : لا إنما نعدّها صلاة الصبيان ، ثم قال : إنّه لم يكن يُحمد الرجل أن يصلي في المسجد ثم يرجع فينبه أهله و صبيانه <sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر تحت رقم ١٩٣٤ . والقبضية واحدة القباطي - بفتح القاف - : ثياب يتخذ بمصر و قد يضم لانهم يغيرون في النسبة (الصحاح) و قوله : « اعترض الفجر » أي حصل البياض في عرض الاق و هو الفجر الصادق لا في طوله فانه الكاذب .  
 (٢) التهذيب في أوقات صلواته تحت رقم ٧٣ .

و رواه الشيخ أبو جعفر الكليني<sup>١</sup>، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير - وساق الحديث بنحو ما في رواية الصدوق إلا أنه قال: «متى يحرم الطعام والشراب - ثم قال: - و كان كالبطيخة البيضاء» و قال في آخره: «أين تذهب، تلك صلاة الصبيان»<sup>(١)</sup>.

والاختلاف الواقع في الطرق الثلاثة بإطلاق أبي بصير في رواية الكليني<sup>٢</sup>، و تقييده بالملكوف في رواية الشيخ، و تفسيره بليث المرادي<sup>٣</sup> في رواية الصدوق موجب لما قلناه من الملة، إن لا وثوق مع هذا الاختلاف بصحة ما في كتاب من لا يحضره الفقيه من التفسير ليتم حسنه .  
والقبطيخة قال الجوهري<sup>٤</sup>: إنها ثياب بيض رفاق من كتان يتخذ بمصر .  
وقد اتفقت أكثر الأخبار الواردة في وقت صلاة الفجر على اعتبار وضوح الفجر و ظهور إضاءته في الجملة، و أقواها سندا و دلالة صحيح زارة المتضمن لحكاية الوقت الذي كان يصلّيها فيه رسول الله ﷺ و إنّه « إذا اعترض الفجر و أضاء حسناً »<sup>(٢)</sup> و ربّما لاح من بعض الأخبار خلاف ذلك كقوله في صحيح محمد بن مسلم: « لا بأس بصلاة الفجر حين يطلع الفجر »<sup>(٣)</sup> و قوله في صحيح ابن سنان و حسن الحلبي<sup>٤</sup>: « وقت الفجر حين ينشق الفجر »<sup>(٤)</sup>.

و روى الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الرحمن بن سالم، عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر، قال: مع طلوع الفجر، إن الله يقول: « إن قرآن الفجر كان مشهوداً » يعني صلاة الفجر تشهد

(١) الكافي كتاب الصيام باب الفجر ما هو؟ و متى يحل و يحرم الأكل؟

تحت رقم ٥ .

(٢) و (٣) و (٤) تقدمت عن التهذيب .

ملائكة الليل وملائكة النهار، فإذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرتين، تثبته ملائكة الليل وملائكة النهار<sup>(١)</sup>.

و في طريق هذا الخبر ضعف، والذي تقتضيه القواعد هنا هو حمل الأخبار المطلقة على المقيدة، ولولا التصريح في بعض أخبار التقييد بأنه الأول الذي يحل فيه الصلاة ويحرم فيه على الصائم الطعام، وفي الأخير من المطلقة بأن أفضل الوقت مع طلوع الفجر لاتباعه الجمع بحمل أخبار الطلوع والانشقاق على إرادة وقت الأجزاء، وأخبار الإضاءة على الفضيلة بنحو ما ذكر في سائر الفرائض؛ ونفي البأس في صحيح محمد بن مسلم يشعر بهذا المعنى أيضاً، ولو اقتصرنا في العمل على الصحيح الواضح وقطعنا النظر عما سواه كان الجمع بهذا الوجه متعيناً.

وروى الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن أبي الحصين، قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك اختلف مواليك في صلاة الفجر فمنهم من يصلي إذا طلع الفجر الأوّل المستطيل في السماء، ومنهم من يصلي إذا اعترض في أسفل الأرض واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلي فيه، فإن رأيت يا مولاي - جعلني الله فداك - أن تعلمني أفضل الوقتين وتحداً لي كيف أصنع مع القمر، والفجر لا يتبين حتى يحمرّ ويصبح، وكيف أصنع مع القمر؟ وما حد ذلك في السفر والحضر فقلت إن شاء الله، فكتب بخطه عليه السلام: الفجر - يرمك الله - الخيط الأبيض وليس هو الأبيض صعداً، ولا تصل في سفر ولا في حضر حتى يتبينه - رحك الله - فإن الله لم يجعل خلقه في شبهة من هذا، فقال: «كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر»، فالخيط الأبيض هو الفجر الذي يحرم به الأكل والشرب في الصيام وكذلك هو الذي يوجب الصلاة<sup>(٢)</sup>.

(١) و(٢) التهذيب في أوقات صلواته تحت رقم ٦٧ و٦٦.

و روى الكليني<sup>١</sup>، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن علي بن مهزيار قال: كتب أبو الحصين بن الحصين<sup>(١)</sup> إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك قد اختلف مواليك<sup>(٢)</sup> - وساق الكلام كما في رواية الشيخ إلى أن قال: - «و منهم من يصلي إذا اعترض الفجر في أسفل الأفق» وقال فيما بعد: «فإن رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين وتحدد لي وكيف أصنع مع القمر، والفجر لا يتبين معه حتى يحمر<sup>٣</sup> ويصبح، وكيف أصنع مع الغيم» وأتى على بقیة الكلام ثم قال: «فكتب عليه السلام بخطه: و قرأته الفجر - يرحمك الله - هو الخيط الأبيض المعترض، ليس هو الأبيض صعداً، فلا - تصل<sup>٤</sup> في سفر ولا حضر حتى تتبينه، فإن الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا فقال - وذكر الآية، ثم قال: - فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل والشرب في الصوم وكذلك هو الذي توجب به الصلاة». ولا يخفى أن متن هذا الخبر في رواية الكليني<sup>٥</sup> أنسب منه في رواية الشيخ مع أنه على تلك الصورة بخط الشيخ - رحمه الله - في التهذيب؛ والإسناد هناك أقوى إذ ليس فيه إلا جهالة الرادي، وقد اجتمع في طريق الكليني<sup>٦</sup> جهالة «علي بن محمد» وضعف «سهل»، ثم إن الاختلاف الواقع في تسمية المكاتب محتمل لأن يكون ناشياً عن تصحيف في أحدهما ولتعدده في نفسه وإن بعد في الجملة اتفاق نمط العبارة في الراديتين، ويحتمل المقام وجهاً ثالثاً أقرب من ذينك الاحتمالين، وهو أن يكون الغلط والتصحيف واقعاً في الموضعين، فإن الشيخ - رحمه الله - ذكر في أصحاب أبي جعفر الثاني عليه السلام من كتاب الرجال «أبا الحصين بن الحصين الحميني» وثقه، وذكر في أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام «أبا الحسين بن الحصين» وقال: إنّه نزل

(١) في بعض النسخ والمصدر «أبو الحسن ابن الحصين».

(٢) كذا، وصحف في المصدر بـ «اختلفت موالوك» راجع الكافي باب وقت

الأهواز وإثمه ثقة .

وحكى السيّد جمال الدين ابن طاووس - رحمه الله - في كتابه كلام الشيخ - رحمه الله - بصورة ما حكيناها ، إلاّ أنّه ترك توثيق الثاني إمّا سهواً أو لسقوطه من نسخته . وقال العلامة في الخلاصة <sup>(١)</sup> : «أبو الحسين بن الحسين الحصيني من أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام ثقة نزل الأهواز ، وهو من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام أيضاً ، فجمع في كلامه هذا بين كلامي الشيخ في الموضوعين وهو يدلّ على وقوع التصحيف ههنا في كتاب الشيخ - رحمه الله - أيضاً إمّا في نسخة العلامة للحسين بالحسين ، أو في النسخة التي حكى منها ابن طاووس التي عندنا بعكس ذلك ، و لكلاً من الاحتمالين مرجح ، والأمر في هذا بعد ذكر الشيخ للتوثيق في الموضوعين ههنا ، وإنّما الإشكال في احتمال وقوع الغلط والتصحيف في الكافي وكتابي الشيخ ، فإنّ الحديث على الاحتمالين الأوّلين ضعيف في الكتب الثلاثة ، وعلى الاحتمال الأخير صحيح مشهور في كتابي الشيخ [رحمه الله] .

### ﴿ باب وقت نوافل الليل ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن فضيل ، عن أحدهما <sup>(١)</sup> : أن رسول الله <sup>(صلى الله عليه وآله وسلم)</sup> كان يصلي بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة <sup>(٢)</sup> . قلت : هكذا أورد الحديث في التهذيب ورواه في الاستبصار <sup>(٣)</sup> عن الشيخ أبي عبد الله المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد بسائر الطرق والتمتن . محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن محمد بن يحيى -

(١) في الفصل الثامن والعشرون في الكنى تحت رقم ٨ .

(٢) التهذيب في كيفية الصلاة وصفحتها تحت رقم ٢١٠ .

(٣) في المصدر باب أول وقت النوافل تحت رقم ١ .

العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار صلاة الليل في أول الليل، فقال: نعم، نعم ما رأيت و نعم ما صنعت <sup>(١)</sup>.

و رواه الشيخ <sup>(٢)</sup> بإسناده، عن عبد الله بن مسكان ببقية الطريق و عين المتن، ولم يتقدم في بيان طرق الأخبار المعلقة في كتابي الشيخ ذكر طريقه إلى عبد الله بن مسكان، لأنه ممن يقبل التعليق عنه، والطريق إليه مذكور في الفهرست بعبارة مجملة، و جميع احتمالاتها حاصلة على شرائط الصحة الواضحة فليلاحظ من هناك، لاحتياج حكايتها إلى التّطويل. و رواه أيضاً في موضع آخر من التهذيب <sup>(٣)</sup> بإسناده، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن ليث المرادي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار أصلي في أول الليل؟ قال: نعم.

و أضاف الصدوق - رحمه الله - إلى الخبر بعد إيراده له حديثاً آخر في معناه برواية راويه و لم يورده الشيخ في الموضوعين، و صورته في كتاب من لا يحضره الفقيه هكذا: « قال: و سألت عن الرجل يخاف الجنابة في السفر أو في البرد فيجعل صلاة الليل والوتر في أول الليل؟ فقال: نعم » <sup>(٤)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن خشيت أن لا تقوم في آخر الليل، و كانت بك علة أو أصابك بردٌ فصلِّ و أوتر من أول الليل

(١) الفقيه تحت رقم ١٣٧٩ و فسر و قال: « يعني في السفر » و حمل بذلك

أخبار المنع من تقديم صلاة الليل قبل انتصاف الليل على الحضر، و أخبار الحث عليه على السفر. (٢) التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره تحت رقم ١٢٦.

(٣) في المصدر باب كيفية الصلاة و صفتها تحت رقم ٢١٢.

(٤) المصدر تحت رقم ١٣٨٠.

## في السفر (١) .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل - وساق الحديث ( و سيأتي في باب الصلاة في المحمل ) إلى أن قال : - قلت : جعلت فداك في أوّل الليل؟ فقال : إذا خفت الفوت في آخره (٢) .

و بإسناده ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليهما السلام قال : قلت : الرجل من أمره القيام بالليل يمضي عليه الليلة والليلتان والثلاث لا يقوم ، فيقضي أحب إليك أم يعجز الوتر أوّل الليل؟ قال : لا ، بل يقضي وإن كان ثلاثين ليلة (٣) .

محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : إن رجلاً من مواليك من صلحائهم شكأ إليّ ما يلقي من النوم ، وقال : إنني أريد القيام إلى الصلاة بالليل فيغلبني النوم حتى أصبح ، فربما قضيت (٤) صلاتي الشهر متتابعاً والشهرين أصبر على ثقله؟ فقال : قرّة عين له والله ، قال : و لم يرخص له في الصلاة في أوّل الليل ، و قال : القضاء بالنهار أفضل ، قلت : فإن من نساننا أباراً الجارية تحبّ الخير و أهله و تحرص على الصلاة ، فيغلبها النوم حتى ربّما قضت و ربّما ضعفت عن قضائه و هي تفوى عليه أوّل الليل ، فرخص لهنّ في الصلاة أوّل الليل إذا ضعفن و ضيعن القضاء (٥) .

(١) و (٢) التهذيب في صلاة السفر من أبواب الزيادات تحت رقم ٨٧ و ١١٥ .

(٣) المصدر في كيفية الصلاة و صفتها من أبواب الزيادات تحت رقم ٢٥١ .

(٤) في المصدر « و ربما قضيت » .

(٥) الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ٢٠ .

و رواه الصدوق - رحمه الله - <sup>(١)</sup> عن محمد بن علي ماجيلويه - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن وهب ، وفي المتن اختلاف لفظي في عدة مواضع ، و لم يتعرض للمسألة الأخيرة و جوابها ، بل اقتصر على الأولى إلى قوله : « القضاء بالنهار أفضل » و يقرب أن يكون المقضي لتركها اعتباره في تسويغ التقديم أن يكون في السفر حتى أنه قرن ذلك إلى حديث ليث المرادي بعبارة يكاد أن توهم كونها من جملة الحديث .

و أورد خيراً يتضمن الأمر بالتقديم في السفر و قال بعده : « كل ما روي من الإطلاق في صلاة الليل من أول الليل فإنما هو في السفر لأن المفسر من الأخبار يحكم على المجمل » .

و هذا الكلام منظور فيه ، لأن في الأخبار ما هو واضح الدلالة على تسويغ التقديم في غير السفر و إن كان القضاء أفضل . ثم إن الحديث رواه الشيخ أيضاً <sup>(٢)</sup> بكماله ، لكنه علقه عن حماد ابن عيسى ، عن معاوية بن وهب ؛ و طريقه إلى حماد غير نقي .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة ؛ و حماد بن عيسى ، عن معاوية بن وهب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ساعات الوتر ، فقال : الفجر أوّل ذلك <sup>(٣)</sup> .

قلت : هكذا صورة لفظ الحديث بخط الشيخ - رحمه الله - و أورده الكايني <sup>(٤)</sup> بطريق مشهور في الصحة ، رجّاه : الحسين بن محمد الأشعري ،

(١) في الفقيه تحت رقم ١٣٧٨ .

(٢) في الاستبصار باب أول وقت نوافل الليل تحت رقم ٤ ، و التهذيب في كيفية

صلاته تحت رقم ٢١٥ .

(٣) التهذيب باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات تحت رقم ٢٤٤ .

(٤) في الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ٢٣ .



عن عبدالله بن عامر ، عن علي بن مهزيار بسائر الطريق وعين المتن .  
وأورده العلامة في المنتهى بغير هذه الصورة حيث أبدل كلمة « أوّل »  
في الجواب بـ « أفضل » وهو أوضح معنى لكنّه خلاف ما في خطّ الشيخ  
وفي عدّة نسخ للكافي ، ولعل المراد أن أوّل الفجر يعني الفجر الأوّل  
هو الأفضل كما سيجيء في خبر آخر .

ثم إنّه على تقدير صحّة ما في المنتهى يجب أن يحمل الفجر فيه  
على الأوّل لثلاثين في غير من الأخبار فيتحد المعنى على التقديرين .  
و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن إسماعيل بن سعد الأشعريّ قال :  
سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن ساعات الوتر ، قال : أحبّها إليّ الفجر  
الأوّل ، وسألته عن أفضل ساعات الليل ، قال : الثلث الباقي ، وسألته عن  
الوتر بعد فجر الصبح ، قال : نعم قد كان أبي ربّما أوتر بعد ما انفجر  
الصبح (١) .

و بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن  
محبوب ، عن معاوية بن وهب قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : أما  
يرضى أحدكم أن يقوم قبيل الصبح ويوتر ويصلي ركعتي الفجر ، وتكتب  
له صلاة الليل (٢) .

و رواه أيضاً بإسناده ، عن الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن وهب ،  
و في لفظ الحديث قليل اختلاف في الموضعين فإنّ في هذه الرواية « قبل  
الصبح » وفيها « ويكتب له بصلاة الليل » (٣) .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن هشام بن سالم ،  
عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو

(١) و (٢) و (٣) التهذيب في كيفية الصلاة من أبواب زيادته تحت رقم ٢٥٧

بعد الفجر؟ فقال: قبل الفجر إنَّهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل، أترى أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تطوِّع؟ إذا دخل عليك وقت الفريضة، فابدأ بالفريضة (١).

قلت: ينبغي أن يعلم أن الغرض في هذا الحديث من ذكر التطوُّع بالصوم لمن عليه شيء من قضاء شهر رمضان معارضة ما عقله (ع) من زدارة وهو محاولة قياس ركعتي الفجر على غيرهما من النوافل المتعلقة بالفرائض، حيث إنَّ الوقت فيها متحد مع وقت الفريضة فيكون وقت ركعتي الفجر بعد طلوع الفجر و دخول وقت الفريضة، وحاصل المعارضة أن اشتغال الذمَّة بالصوم الواجب مانع من التطوُّع به، فيقاس عليه حكم ركعتي الفجر ويقال: إنَّ دخول وقت الفريضة بطلوع الفجر يمنع من الاشتغال بالتطوُّع فلا مسأغ لفعلهما بعد طلوع الفجر، والمطلوب بهذه المعارضة بيان فساد القياس لا التشبيه على الوجه الصحيح فيه، فإنَّ الأخبار الكثيرة الدالة على جواز فعلهما بعد الفجر تنافيه و سنوردها، واحتمالها للتقيَّة كما ذكره الشيخ في جملة وجوه تأويلها غير كاف في المصير إلى تعيين التقيَّة، ثمَّ مع عدم صراحة أخباره فيه إذ هي محتملة لإرادة أرجحيتها على التأخير، ولذلك شواهد أيضاً تأتي، فيكون الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير مع رجحان التقديم أولى، و حينئذ يتعيَّن حمل المعارضة الواقعة في هذا الخبر على ما ذكرناه.

محمد بن الحسن بإسناده، عن سعد - يعني ابن عبدالله - عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر و بعد الفجر؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: أحس بهما صلاة الليل، و صلَّهما قبل الفجر (٢).

قلت: هذه صورة الحديث في التهذيب بخط الشيخ (ره)، وفي

الاستبصار<sup>(١)</sup> «أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر» وهو أنسب .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر ، قال : احشوا بهما صلاة الليل<sup>(٢)</sup> . قلت : كان الظاهر بمعونة ما مرَّ في الرواية الأخرى أن يقال : «احش» بغير الواو ولكنَّه في خطأ الشيخ هكذا ، وهو محتمل للغلط في النسخ السابق على إيراد الشيخ له ، ولأن يكون خطاباً عاماً للسائل وغيره ، ولعلَّ في إثبات الألف بعد الواو شهادة بهذا الاحتمال لبعده الغلط في إثبات الحرفين .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : صلِّ ركعتي الفجر قبل الفجر ، وبعده ، وعنده<sup>(٣)</sup> .

وعن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن ابن أبي يعفور ح و عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حمران ، عن ابن أبي يعفور قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر متى أصليهما ؟ فقال : قبل الفجر ، ومعه ، وبعده<sup>(٤)</sup> .

وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر ، قال : صلِّهما قبل الفجر ، ومع الفجر ، وبعد الفجر<sup>(٥)</sup> .

وعنه ، عن صفوان ؛ وابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : صلِّهما بعد ما يطلع الفجر<sup>(٦)</sup> .

و بإسناده ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :

(١) المصدر باب وقت ركعتي الفجر تحت رقم ٨ .

(٢) و(٣) و(٤) التهذيب في كيفية صلاته وصفحتها تحت رقم ٢٧٩ و ٢٨٦ و ٢٨٧ .

(٥) و(٦) المصدر للباب تحت رقم ٢٩٠ و ٢٩١ .

ربما صليتهما و عليّ ليلٌ، فإن قمت و لم يطلع الفجر أعدتهما<sup>(١)</sup> .  
 و روى مضمون هذا الخبر من طريق آخر<sup>(٢)</sup> بمتن واضح في إفادة  
 المعنى، لكنّ الطّريق من الموثّق فإنّه علّقه عن صفوان، عن ابن بكير،  
 عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّي لأصلي صلاة الليل فأفرغ  
 من صلاتي، و أصلي الرّكعتين فأنام ما شاء الله تعالى قبل أن يطلع الفجر،  
 فإن استيقظت عند الفجر أعدتهما.

و بإسناده، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن عمرو بن  
 عثمان؛ و محمد بن عمر بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال: سألته عن صلاة الليل و الوتر بعد طلوع الفجر، فقال: صلّها بعد الفجر  
 حتّى تكون في وقت تصلي الغداة في آخر وقتها، و لا تعتمد ذلك كلّ ليلة،  
 و قال: أوتر أيضاً بعد فراغك منها<sup>(٣)</sup>.

صحر: و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن صفوان، عن  
 أبي أيّوب، عن سليمان بن خالد قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ربّما قمت وقد  
 طلع الفجر فأصلي صلاة الليل و الوتر الرّكعتين قبل الفجر، ثمّ أصلي الفجر،  
 قال: قلت: أفعل أنا ذا؟ قال: نعم و لا يكون منك عادة<sup>(٤)</sup>.

و بإسناده، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن يعقوب الأحمري، قال:  
 سألته عن صلاة الليل في الصّيف في الليالي القصّار في أوّل الليل، فقال:  
 نعم ما رأيت و نعم ما صنعت، ثمّ قال: إنّ الشّابّ يكثّر التّوم فأنا  
 أمرّك به<sup>(٥)</sup>.

(١) و (٢) التهذيب باب كيفية صلاته تحت رقم ٢٩٥ و ٢٩٦.

(٣) المصدر الباب تحت رقم ٢٢٨.

(٤) التهذيب في كيفية الصلاة من أبواب الزيادات تحت رقم ٢٥٩.

(٥) المصدر في تفصيل ما تقدّم ذكره في الصلاة تحت رقم ١٢٧.

محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن عبدالله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب، عن القاسم بن بريد، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقوم من آخر الليل وهو يخشى أن يفجأه الصبح أبدأ بالوتر؟ أو يصلي الصلاة على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك؟ قال: بل يبدأ بالوتر، وقال: أنا كنت فاعلاً ذلك <sup>(١)</sup>.  
 ورواه الشيخ بإسناده <sup>(٢)</sup>، عن محمد بن يعقوب بسائر الطرق والمثمن.  
 محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حماد، عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال: لا <sup>(٣)</sup>.

قلت: ليس بين هذه الأخبار اختلاف، فإن ما دل منها على جواز إيقاع صلاة الليل والوتر بعد الفجر مخصوص بما إذا لم يجعل ذلك عادة، والنهي متوجه إلى من يتخذ عادة، وما تضمنه خبر محمد بن مسلم من الابتداء بالوتر مع خشية فجأة الصبح محمول على أفضلية إيقاع الوتر ببقية ساعات الليل أو مخصوص بمن يعتاد لتأخر الانتباه إلى ذلك الوقت، وقد مر في صحيح ابن محبوب عن معاوية بن وهب ما يناسب هذا الحكم.

محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن سعد بن سعد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون في بيته وهو يصلي وهو يرى أن عليه ليلاً، ثم يدخل عليه الآخر من الباب فقال: قد أصبحت، هل يعيد الوتر أم لا أو يعيد شيئاً من صلاة [هـ]؟ قال: يعيد إن صليها مصباحاً <sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ٢٨. والمراد بالوتر الثلاث ركعات

وهو الغالب في إطلاق الاخبار.

(٢) و (٣) في التهذيب في كيفية الصلاة وصحتها تحت رقم ٢٤٢ و ٢٤٧.

(٤) التهذيب في كيفية صلاة زياداته تحت رقم ٢٦٠، والاستبصار باب وقت قضاء

ما فات من النوافل تحت رقم ١٣ وفيه «أن عليه الليل» و «هل يصلي الوتر».

قلت: هكذا صورة الحديث في خط الشيخ وفيه من الحزازة ما لا يخفى .  
و بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن هشام ، عن سليمان  
ابن خالد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر ، قال :  
تركعهما حين تنزل الغداة إنتهما قبل الغداة <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه  
الحسين ، عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلي  
الغداة حتى يسفر و تظهر الحمرة و لم ير كعب ركعتي الفجر ، أيركعهما أو  
يؤخرهما ؟ قال : يؤخرهما <sup>(٢)</sup> .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،  
عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان  
إذا صلى العشاء الآخرة أمر بوضوئه و سواكه فوضع عند رأسه مخمراً ،  
فيرقد ماشاء الله ، ثم يقوم - و ساق الحديث ( و سنورده في باب قيام الليل )  
إلى أن قال : - ثم قال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » قلت :  
متى كان يقوم ؟ قال : بعد ثلث الليل <sup>(٣)</sup> .

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ،  
عن منصور بن حازم ، عن أبان بن تغلب قال : خرجت مع أبي عبدالله عليه السلام  
فيما بين مكة والمدينة فكان يقول : أما أنتم فشبّاب تؤخرون ، و أما أنا  
فشيخ أعجل ، فكان يصلي صلاة الليل أوّل الليل <sup>(٤)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٥)</sup> معلقاً عن محمد بن إسماعيل بسائر السند والتمن .

(١) التهذيب في كيفية الصلاة و صفتها تحت رقم ٢٨٢ .

(٢) المصدر في كيفية صلاة زياداته تحت رقم ٢٦٥ .

(٣) الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ١٣ .

(٤) الكافي باب التطوع في السفر تحت رقم ٦ .

(٥) في التهذيب باب الصلاة في السفر من أبواب الزيادات في الجزء الثاني تحت رقم ٨٨ .

محمد بن الحسن بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن ابن بنت إلیاس، عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إذا قمتَ و قد طلع الفجر فابدأ بالوتر، ثم صلِّ الرُّكعتين، ثم صلِّ الرُّكعات إذا أصبحت (١).

و بإسناده، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرُّكعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما؟ فقال: قبل طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة (٢).

و رواه الكليني (٣) عن علي بن إبراهيم بسائر الإسناد والتمتن .  
و رواه الشيخ أيضاً في موضع آخر من التهذيب (٤) و في الاستبصار معلقاً عن محمد بن يعقوب و متصلاً بطريقه عنه .

### ﴿ باب القبلة و أحكامها ﴾

صحي: محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه - رضي الله عنه - عن أبيه؛ و محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبدالله؛ والحميري جميعاً، عن يعقوب ابن يزيد، عن صفوان بن يحيى؛ و محمد بن أبي عمير جميعاً، عن معاوية بن عمارة أنه سأله - يعني الصادق عليه السلام - عن الرُّكعتين اللتان قبل الغداة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً؟ فقال [له]: قد مضت صلاته، و ما بين المشرق والمغرب قبلة (٥).

(١) و (٢) التهذيب في كيفية صلاة زيادته تحت رقم ٢٦٣ و ٢٤٥ .

(٣) في الكافي باب صلاة النوافل تحت رقم ٢٥ .

(٤) المصدر باب كيفية صلاته تحت رقم ٢٧٧، و في الاستبصار باب ركعتي الفجر

تحت رقم ١ .

(٥) الفقيه تحت رقم ٨٤٨ .

عنه بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : يجزئ التحري أي أبدأ إذا لم يعلم أين وجه القبلة <sup>(١)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٢)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، بسائر الطرق والتمتن .  
 محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد - هو ابن محمد بن عيسى - عن الحسين - يعني ابن سعيد - عن فضالة ، عن أبان - هو ابن عثمان - عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا صلّيت على غير القبلة فاستبان لك قبل أن تصبح أنك صلّيت على غير القبلة فأعد صلاتك <sup>(٣)</sup> .

قلت : ربّما كان لهذا الخبر دلالة على امتداد وقت العشاءين في الجملة إلى طلوع الفجر كما سلف في بعض صحاح أخبار الوقت بمعونة ما يجيء في عدّة أخبار من تقييد وجوب الإعادة على من أخطأ في القبلة بعدم خروج الوقت ، فإنّ الظاهر من اعتبار الاستبانة قبل أن يصبح كون الحكم مفروضاً في صلاتي العشاءين أو العشاء ، ويحتمل أن يكون المراد منه صلاة الصبح ، وأنّ قوله : « قبل أن تصبح » إشارة إلى خروج الوقت بأن يسفر الصبح وتطلع الشمس .

صحر : محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن الحسن بن ظريف ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ؛ و علي بن إسماعيل بن عيسى كلهم ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبدالله ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : لا صلاة إلا إلى القبلة ، قال : قلت : أين حد القبلة ؟ قال : ما بين المشرق والمغرب قبلة كلّه ، قال : قلت : فمن صلّى لغير القبلة ،

(١) الكافي باب وقت الصلاة في يوم الغيم تحت رقم ٧ ، والتحري طلب

أخرى الامرين .

(٢) و (٣) في التهذيب في باب القبلة تحت رقم ١٤ و ٢٤ .



أو في يوم غيم في غير الوقت؟ قال: يعيد<sup>(١)</sup>.

قال الصدوق - رحمه الله - بعد إبراده لهذا الخبر: « وقال في حديث ذكره له (يعني أبا جعفر عليه السلام وزرارة): ثم استقبل القبلة بوجهك ولا تقلب بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك فإن الله عز وجل يقول لنبيه ﷺ في الفريضة: « قول وجهاً شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ».

وقد بقي من هذا الحديث بقیة نذكرها في باب كيفية الصلاة إن شاء الله تعالى.

وبهذا الإسناد، عن زرارة؛ وعن محمد بن مسلم أيضاً بطريقه إليه ( وفيه جهالة ) عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: يجزي المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة<sup>(٢)</sup>.

قلت: يشبه أن يكون هذا الخبر هو السالف برواية محمد بن يعقوب وأن الاختلاف الواقع بين المتنين ناش عن سهو الناسخين.

وعنه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير؛ وغيره، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله أنه سأل الصادق عليه السلام عن رجل أعمى صلى على غير القبلة، فقال: إن كان في وقت فليعد، وإن كان قد مضى الوقت فلا يعد. قال: وسألته عن رجل صلى وهي متغيمة ثم تجلت فعلم أنه صلى على غير القبلة، فقال: إن كان في وقت فليعد وإن كان الوقت قد مضى فلا يعد<sup>(٣)</sup>.

(١) الفقيه تحت رقم ٨٥٥، ولعل الإعادة بالنسبة إلى الحكم الأول (أعني من صلى لغير القبلة) محمول على الاستدبار. وفي الثاني (أعني إذا صلى في غير الوقت) على إيقاعها قبل الوقت إذ لو كان أوقعها بعد الوقت كما في صلاة الصبح لم يعد صحتها قضاء (مراد).

(٢) الفقيه تحت رقم ٨٤٧ وفي بعض النسخ « يجزي التحري ».

(٣) الفقيه تحت رقم ٨٤٦، وفيه « فلا يعد » في الموضعين.

عنه بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلّي لغير القبلة ، ثم تصحّى فيعلم أنّه صلّى لغير القبلة كيف يصنع ؟ قال : إن كان في وقت فليعد صلاته ، وإن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده <sup>(١)</sup> .

و عن الحسين بن محمد ، عن عبد الله بن عامر ، عن عليّ بن مهزيار ، عن فضالة بن أيّوب ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا صلّيت وأنت على غير القبلة فاستبان لك أنّك صلّيت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد ، فإن فاتك الوقت فلا تعد <sup>(٢)</sup> .

و روى الشيخ هذين الخبرين في موضعين من التهذيب <sup>(٣)</sup> على وجهين : أحدهما بإسناده ، عن محمد بن يعقوب بسائر الطرق و متن الأوّل كما في الكافي ، وبينهما في الثاني تخالف في قوله : « فاستبان » وقوله : « فإن فاتك » ففي التهذيب بالواو فيهما ، والوجه الثاني في الخبر الأوّل بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، وزاد في المتن كلمة « قد » قبل قوله « مضى » ، و « فاء » مع كلمة « قال » الحاكية للجواب ، و في الخبر الثاني بإسناده ، عن عليّ بن مهزيار ببقية السند ، و في المتن مخالفة لفظيّة في عدّة مواضع حيث قال : « و استبان لك أنّك صلّيت و أنت على غير القبلة » وقال : « و إن فاتك الوقت » .

وينبغي أن يعلم أنّ رواية فضالة ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله في طريق الخبر الثاني لا تخلو عن نظر ، فإنّ المعهود المتكرر كثيراً توسط أبنان بن عثمان بينهما .

(١) و (٢) الكافي باب الصلاة في يوم الغيم تحت رقم ٩ و ٣ .

(٣) المصدر باب القبلة تحت رقم ٢٠ و ١٩ ، و باب تفصيل ما تقدم ذكره في

الصلاة تحت رقم ١١ و ١٢ .

عنه بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن يعقوب بن يعقوب بن يقطين قال : سألت عبداً صالحاً عن رجل صلى في يوم سحاب على غير القبلة ، ثم طلعت الشمس و هو في وقت ، أيعيد الصلاة إذا كان قد صلى على غير القبلة ؟ و إن كان قد تحرى القبلة بجهده أتجزئه صلواته ؟ فقال : يعيد ما كان في وقت فإذا ذهب الوقت فلا إعادة عليه <sup>(١)</sup> .

و رواه في موضع آخر <sup>(٢)</sup> بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن يعقوب ابن يقطين ، و قال في المتن : « عن رجل يصلي - إلى أن قال - : ثم تطلع الشمس » و باقيه متفق .

ن : محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته هل كان رسول الله ﷺ يصلي إلى بيت المقدس ؟ قال : نعم ، فقلت : كان يجعل الكعبة خلف ظهره ؟ فقال : أما إذا كان بمكة فلا ، و أما إذا هاجر إلى المدينة فنعم حتى حوّل إلى الكعبة <sup>(٣)</sup> .

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا استقبلت القبلة بوجهك فلا تلفت وجهك عن

(١) التهذيب باب القبلة تحت رقم ٢٣ .

(٢) باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة تحت رقم ١٠ .

(٣) الكافي باب الصلاة في يوم الغيم تحت رقم ١٢ . و قوله « و ان كان بمكة فلا » ربما يستفاد منه أن النبي ( ص ) قبل الهجرة كان يقوم في صلواته بحيث يواجه القبلتين ( الكعبة و بيت المقدس ) و لا يصح ، لان ذلك لا يمكن الا اذا كان المصلي في الناحية الجنوبية ، و قد كان المسلمون يصلون مع النبي ( ص ) في شعب أبي طالب ثلاث سنين و ايس الشعب في الناحية الجنوبية ، و كذا صلى ( ص ) في دار خديجة عليها السلام فانها في شرقي مكة . نعم يمكنهم أن يواجهوا بيت المقدس و يجعلوا البيت في جانبهم دون خلفهم ، و لفظ الخبر لا يأباه ، و لكن فيه نظراً أيضاً راجع هامش الفقيه لتحققنا في ذلك .

القبلة فتفسد صلاتك ، فإن الله عز وجل قال لنبيه ﷺ في الفريضة : « فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » - الحديث (١) .  
و سيأتي تتمته في باب الإقبال على الصلاة والخشوع فيها .  
و رواه الشيخ (٢) بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، بيقينة الطرييق ،  
و في المتن قليل اختلاف لا جدوى في التعرض له إلا في قوله : « فلا تلتفت »  
ففي التهذيب بخط الشيخ « فلا تقلب » (٣) .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن  
الحسين ، عن الحججال ، عن ثعلبة ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال : قلت : الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد  
انحرف عن القبلة يمينا و شمالا ، قال : قد مصت صلاته ، و ما بين المشرق  
والمغرب قبلة (٤) .

### ﴿ باب أحكام الملابس التي يصلى فيها و ما يتعلق بذلك ﴾

صحى : محمد بن الحسن - رضي الله عنه - بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ،  
عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الجلد الميت  
ألبس في الصلاة إذا دبغ ؟ فقال : لا ، ولو دبغ سبعين مرة (٥) .  
و عنه ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد بن ميثله (٦) .

(١) الكافي باب الخشوع في الصلاة و كراهية العبث تحت رقم ٦ ، والاية في

سورة البقرة : ١٤٤ .

(٢) في التهذيب باب أحكام السهو تحت رقم ٨٣ .

(٣) في بعض نسخ الكافي أيضاً « فلا تقلب » .

(٤) التهذيب باب القبلة تحت رقم ٢٥ .

(٥) و (٦) المصدر باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٢ و ٣ .

وبإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى -  
عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال : سألته عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبّة  
فراء لا يدري أذكيّة هي أم غير ذكيّة ، أ يصلّي فيها ؟ فقال : نعم ليس عليكم  
المسألة إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول : إنّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم  
بجهالتهم إنّ الدّين أوسع من ذلك <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الرضا  
عليه السلام قال : سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخفّ [ف] لا يدري أذكي  
هو أم لا ، ما تقول في الصلّاة فيه و هو لا يدري ، أ يصلّي فيه ؟ قال : نعم ، أنا  
أشتري الخفّ من السوق و يصنع لي و أصلي فيه ، و ليس عليكم المسألة <sup>(٢)</sup> .  
محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد  
ابن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن سليمان بن جعفر الجعفري ، أنّه  
سأل العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يأتي السوق فيشتري  
جبّة فراء لا يدري أذكيّة هي أم غير ذكيّة أ يصلّي فيها ؟ [ف] قال : نعم ، ليس  
عليكم المسألة ، إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول : إنّ الخوارج ضيقوا على  
أنفسهم بجهالتهم ، إنّ الدّين أوسع من ذلك <sup>(٣)</sup> .

و بالإسناد ، عن سليمان بن جعفر أنّه قال : رأيت الرضا عليه السلام يصلّي  
في جبّة خزّ <sup>(٤)</sup> .

و عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن العباس  
ابن معروف ، عن علي بن مهزيار قال : رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام يصلّي  
الفريضة وغيرها في جبّة خزّ طاروي <sup>(٥)</sup> ، و كساني جبّة خزّ ، و ذكر أنّه

(١) و (٢) التهذيب فيما يجوز الصلاة فيه من أبواب زيادات الصلاة تحت رقم ٧٧٥٦١ .

(٣) و (٤) الفقيه تحت رقم ٧٩١ و ٨٠٦ .

(٥) في بعض نسخ المصدر « طاروني » والطنن - بالضم - : ضرب من الخز ،

والطاروي نسبة الى الطرية و هي بلدة باليمن .

لسبها على بدنه و صلى فيها ، و أمرني بالصلاة فيها (١) .

عنه بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن سليمان بن جعفر الجعفري قال : رأيت أبا الحسن الرضا عليه السلام يصلي في جبة خز (٢) .  
و بإسناده ، عن علي بن مهزيار ، عن أبي علي بن راشد قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في الفراء أي شيء يصلي فيه ؟ قال : أي الفراء ؟ قلت : الفنك والسنبج والسّمور قال : فصل في الفنك والسنبج ، فأما السّمور فلا تصل فيه ، قلت : فالسّمور يصلي فيها ؟ قال : لا ، ولكن تلبس بعد الصلاة ، قلت : أصلي في الثوب الذي يليه ؟ قال : لا (٣) .

قلت : العجب من الفاضلين والشهيديين أنهم أوردوا هذا الخبر في المعبر والمنتهى والذكرى والرّوض عن علي بن راشد مع اتفاق نسخ التهذيب والاستبصار التي رأيناها على ما حكيناها ، وخط الشيخ فيه موجود أيضاً ، والاعتبار بأدنى ممارسة يقتضيه ، والأصل في هذا التّوهّم كلام المحقق فإنه أورد بالصّورة التي ذكرناها في المعبر مكرراً ، والنسخة التي عندي له عليها آثار الإصلاح والتّصحيح بخطه - رحمه الله - كما مرّت الإشارة إليه في باب مواقيت الفرائض فتبعه الباقر ، و أعجب من ذلك وصفه بالصحة في كلام الشهيدين لا سيما الثاني مع أنه ليس في كتب الرّجال ولا يعهد في شيء من الأخبار ذكر علي بن راشد ، واتفق في المنتهى لإبراه في موضع آخر منه على الوجه الصحيح فيه و لم يتفطن منه لإصلاح الآخر .  
و عن علي بن مهزيار قال : كتب إليه إبراهيم بن عقبة : عندنا جوارب و تكك تعمل من وبر الأرناب هل تجوز الصلاة في وبر الأرناب من غير ضرورة ولا تقيّة ؟ فكتب عليه السلام : لا تجوز الصلاة فيها (٤) .

(١) الفقيه تحت رقم ٨٠٧ .

(٢) و (٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٤٠ و ٣٠ .

(٤) المصدر الأبواب تحت رقم ١٤ ، وفي الاستبصار باب الصلاة في الفنك والسّمور

تحت رقم ٤ .

قلت : هذا الحديث أورده الشيخ في التّهذيب عقيب حديث معلق عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن بنان بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن مهزيار ، فربّما احتمال كون ابتداء طريق هذا الحديث بعليّ بن مهزيار بناءً له على ذلك الإسناد لا تعليقاً عن عليّ بن مهزيار ، فلا يكون من الصّحيح فإنّ بنان بن محمد لم يذكره غير الكشيّ ، واقتصر من بيان حاله على أنّه أخو أحمد بن محمد بن عيسى ، وأنّ اسمه «عبدالله» ولقب ببنان ، وقد اتّفق في الكافي (١) بناءً هذا الخبر أيضاً على إسناد سابق مشهور ، رجاله : أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن عليّ بن مهزيار . فاقصر في إيراد له على ذكر عليّ بن مهزيار وهي طريقة شائعة في الكافي و واقعة في التّهذيب على ندور . وقد نبهنا عليها في فوائده مقدّمة الكتاب فيقوم احتمال وقوعها في هذا المقام . ويشكل وجه ذكر الخبر حينئذ في الصّحيح ، ويندفع بأنّ نسخة التّهذيب التي بخطّ الشيخ - رحمه الله - كانت خالية من الحديث الذي قام احتمال البناء على إسناده ثمّ إنّ الشيخ الحقّه على الهامش ، و بأنّه لم يورده في الاستبصار (٢) قبل الخبر المبحوث عنه كما اتّفق في التّهذيب ، وإثما ذكره بعده ، وذلك مناف للاحتمال المذكور .

و بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس - يعني ابن معروف - عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الفراء والسّمور والسّنجاب والثّعالب وأشباهه ، قال : لا بأس بالصّلاة فيه (٣) .

قلت : الظاهر أنّ إثبات الواو في قوله : « والسّمور » وقع عن سهو في النسخ وقد وجدته كذلك بخطّ الشيخ - رحمه الله - .

(١) المصدر باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه تحت رقم ٩ .

(٢) باب الصلاة في جلود الثّعالب تحت رقم ٩ .

(٣) التّهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٣٣ .

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الصلاة في جلود الثعالب، فقال: إذا كانت ذكيتة فلا بأس <sup>(١)</sup>.

قلت: هذه صورة إسناد الحديث في الاستبصار وهو الصحيح، و في التهذيب <sup>(٢)</sup> بخط الشيخ - رحمه الله - «عن الحسين بن سعيد، عن جميل» و ظاهر أنه من سهو القلم.

و عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلود الثعالب أيصلى فيها؟ فقال: ما أحب أن أصلي فيها <sup>(٣)</sup>.

قلت: يحتمل أن يكون قوله في هذا الخبر: «ما أحب» إشارة إلى كراهة الصلاة في الجلود المذكورة، وهو وجه للجمع بين الأخبار المختلفة في هذا الموضوع، و كلام المحقق في المعتبر يميل إلى ذلك، فإنه قال: «واعلم أن المشهور من فتوى الأصحاب المنع مما عدا السنجاب و وبر الخنزير (يعني من الحيوان الطاهر غير الماء كالأكل اللحم) والعمل به احتياط في الدين، وقد روى محمد بن أحمد بن يحيى... و ذكر الحديث السالف عنه و خبراً آخر عن علي بن يقطين (بأني في المشهور) ثم قال: - و طريق هذين الخبرين أقوى من تلك الطرق (يريد أخبار المنع قال: -) و لو عمل بهما عامل جاز لكن على الأول عمل الظاهريين من الأصحاب منضمماً إلى الاحتياط للعبادة». و قال الشيخ في الاستبصار <sup>(٤)</sup>: «إن الأخبار الواردة بالجواز في غير الخنزير و السنجاب محمولة على ضرب من التقيّة لأن ذلك مذهب جميع العامة».

(١) الاستبصار باب الصلاة في جلود الثعالب تحت رقم ٥.

(٢) و (٣) المصدر باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١٧ و ١١.

(٤) راجع المصدر ذيل الخبر الذي بالرقم ٧.



وله في الجملة وجه وإن كان استثناء الفنك<sup>(١)</sup> أيضاً أوجه لوروده مع السنجاب في خبر أبي عليّ بن راشد، والنهي فيه عن السّمور والثعلب ينافي مع حمل التقيّة.

ويعضده ما رواه الصدوق في كتابه<sup>(٢)</sup> عن يحيى بن أبي عمران أنّه قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام في السنجاب والفنك والخزّ، وقلت: جعلت فداك أحبُّ أن لاتجيبني بالتقيّة في ذلك، فكتب بخطه إليّ: صلّ فيها.

و طريق هذا الحديث إلى يحيى حسن، فإنّه يروي فيه عن محمد بن عليّ ماجيلويه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه، ولكن حال يحيى غير واضح إذ لم يتعرّض له الأصحاب في كتب الرجال، وإذّما ذكر الصدوق - رحمه الله - بعد ذكر طريقه إليه أنّه كان تلميذ يونس بن عبدالرحمن.

محمد بن الحسن بإسناده، عن محمد بن عليّ بن محبوب، عن عبدالله بن جعفر - يعني الحميري - قال: كتبت إليه يعني أبا محمد عليه السلام: يجوز للرجل أن يصلّي معه فأرة مسك؟ فكتب: لا بأس به إذا كان ذكياً<sup>(٣)</sup>.

قلت: سيأتي مضمون هذا الخبر من طريقين آخرين عن عليّ بن جعفر، وليس فيهما تعرّض لاعتبار كونه ذكياً، مع أنّه غير متّضح المعنى. وفي الذكري المراد به أن يكون طاهراً؛ ويحتمل أمرين: أحدهما التحرّز عن نجاسة عارضة له؛ والثاني التحرّز ممّا يؤخذ من الطّبي في حال الحياة ببجلده. ولا يخفى أن الاحتمال الثاني أقرب إلى ظاهر اللفظ، وأبعد عن المخالفة لما هو المعروف في الحكم.

(١) قال في القاموس: الفنك - بالتحريك - : دابة فروتها أطيب أنواع الفرو

و أشرحها وأعدلها، صالح لجميع الامزجة (منه - رحمه الله -).

(٢) الفقيه تحت رقم ٨٠٨.

(٣) التهذيب أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٣٢.

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن إسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألته عن الثوب الأبريسم هل يصلي فيه الرجال ؟ قال : لا (١) .  
و بإسناده ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في ثوب ديباج ، فقال : ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس (٢) .

قلت : ذكر ابن الأثير أن الديباج هو الثياب المتخذة من الأبريسم .  
وحيث إن المعروف في المذهب هو المنع من الصلاة في الحرير للرجل -  
والخبر السالف يقتضيه في الجملة و سيجيء في المشهور في عدة أخبار تدل على ذلك أيضاً فهذا الحديث مصروف عن ظاهره .

وقد ذكر الشيخ في تأويله وجهين : أحدهما أن يكون السؤال عن الصلاة فيه حال الحرب ، والثاني أن يراد من الديباج ما ليس من الحرير المحض بل الممزوج بغيره من نحو القطن والكتان . وهذا الوجه أقرب إلى الاعتبار من الأول ، وربما كان في بعض الأخبار الآتية إشعار بأن الديباج لا يتمحض لما يكون من الحرير المحض فيساعد على ترجيح حملته هنا على إرادة الممزوج .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، قال : قرأت كتاب محمد بن إبراهيم إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الصلاة في ثوب حشوه قز ، فكتب إليه قرأته : لا بأس بالصلاة فيه .

قلت : كذا في التهذيب بخط الشيخ - رحمه الله - وكان الظاهر أن يقال : « وقرأته » .

محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ،

(١) و (٢) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٢١ و ٢٣ .

(٣) التهذيب أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت

عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال : سألت الحسين بن قياما أبا الحسن صلوات الله عليه عن الثوب الملحم بالقز والقطن ، والقز أكثر من النصف يصلّى فيه ؟ قال : لا بأس ، قد كان لأبي الحسن عليه السلام منه جباب <sup>(١)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة ، عن عبد الله ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجريّ و يشرب الخمر فيردّه ؛ يصلّى فيه قبل أن يغسله ؟ قال : لا يصلّى فيه حتى يغسله <sup>(٢)</sup> .

ورواه الكليني <sup>(٣)</sup> بإسناد مشهور صحته رجاله : الحسين بن محمد ، عن عبد الله بن عامر ، عن علي بن مهزيار بسائر الطريق ، والمتن متحد إلا في قوله : « يأكل الجريّ و يشرب » ففي الكافي « أو يشرب » .

و بإسناده ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر : إنّي أعير الذمّي ثوبي وأنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيردّه عليّ ، فأغسله قبل أن أصلّى فيه ؟ فقال : أبو عبد الله عليه السلام : صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك ، فإنك أعرتّه إياه وهو طاهر ، و لم تستيقن أنه نجسه ، فلا بأس أن تصلّى فيه حتى تستيقن أنه نجسه <sup>(٤)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ - رحمه الله - في الجمع بين هذين الخبرين أن

(١) الكافي كتاب الزى والتجمل باب لبس الحرير تحت رقم ١١ . و زاد في

آخره « كذلك » .

(٢) التهذيب في الزيادات باب ما يجوز فيه الصلاة من اللباس تحت رقم ٢٤ .

(٣) لم أجده بهذا السند و في الكافي في باب الرجل يصلّى في الثوب و هو

غير طاهر تحت رقم ٥ رواه في ذيل حديث و سنده هكذا « علي بن محمد ، عن سهل بن

زياد ، عن خيران الخادم » .

(٤) التهذيب في الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٢٧ .

الأوّل محمول على الاستحباب؛ وهو حسن .

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السّابريّة تعملها المَجُوسُ و هم أخبات <sup>(١)</sup> و هم يشربون الخمر و نساؤهم على تلك الحال، ألبسها و لا أغسلها و أصليّ فيها؟ قال: نعم، قال معاوية: فقطعت له قميصاً و خطته و قتلت له إزاراً و رداءً من السّابريّ، ثمّ بعثت بها إليه في يوم جمعة حين ارتفع النهار <sup>(٢)</sup> فكأنّه عرف ما أريد فخرج فيها إلى الجمعة .

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن أبان بن عثمان، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن عليّ الحلبيّ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب المَجُوسيّ، فقال: يرشُ بالماء <sup>(٣)</sup> .

محمد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه؛ و محمد بن الحسن بن الوليد؛ و محمد ابن موسى بن المتوكّل، عن عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن عليّ الحلبيّ أنّه سأله أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل يكون له الثّوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله، قال: يصلّي فيه <sup>(٤)</sup> .

(١) في التهذيب الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٢٩ وفيه أيضاً « أخبات » و جعل

« أجناب » نسخة كما في بعض نسخ الكتاب .

(٢) أراد بقوله حين ارتفع النهار أن وقت الصلاة كان قريباً بحيث لا يسع تطهيرها

و تشيئها (منه - رحمه الله -) .

(٣) التهذيب في الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٣٠ .

(٤) الفقيه تحت رقم ٧٥٢، و يدل على وجوب الصلاة في الثوب النجس عند

الضرورة لا عارياً، و عدم وجوب الاعادة .

و بالإسناد ، عن محمد الحلبي<sup>(١)</sup> ، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في ثوبه و ليس معه ثوب غيره ، قال : يصلي فيه فإذا وجد الماء غسله<sup>(١)</sup> .  
و عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن العمركي<sup>(٢)</sup> بن علي<sup>(٣)</sup> البوفكي ، عن علي<sup>(٤)</sup> بن جعفر ح و عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ؛ و سعد بن عبدالله جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجلي<sup>(٥)</sup> ، عن علي<sup>(٦)</sup> بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل عريان و حضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم يصلي فيه ؟ أو يصلي عرياناً ؟ قال : إن وجد ماءً غسله ، فإن لم يجد ماءً صلى فيه و لم يصل عرياناً<sup>(٧)</sup> .

و روى الشيخ<sup>(٨)</sup> هذا الحديث بإسناده ، عن علي<sup>(٩)</sup> بن جعفر ، عن أخيه ، قال : سألته عن رجل عريان و حضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله يصلي فيه ، أو يصلي عرياناً ؟ فقال - و ذكر الجواب .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يصلي في قميص واحد أو قباء طاق أو قباء محشو<sup>(١٠)</sup> و ليس عليه إزار ؟ فقال : إذا كان القميص صفيقاً و القباء ليس بطويل الفرج ، و الثوب الواحد إذا كان يتوشح به و السراويل بتلك المنزلة كل ذلك لا بأس به ، و لكن إذا لبس السراويل جعل على عاتقه شيئاً و لو حبلاً<sup>(١١)</sup> .

و عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن

(١) الفقيه تحت رقم ١٥٥ ، و قوله « أجنب في ثوبه » أي احتلم .

(٢) الفقيه تحت رقم ٧٥٤ ، و فيهما صراحة في المنع من طرح الثوب المتنجس

رأساً و الصلاة عرياناً .

(٣) في التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٩٢ .

(٤) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٦٠ .

عبيد بن زرارة، عن أبيه، قال: صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في ثوب واحد <sup>(١)</sup>.  
وعنه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة قال: سألت  
أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلي فيه المرأة، قال: درع وملحفة فتنشرها  
على رأسها وتجلل بها <sup>(٢)</sup>.

قلت: كذا في التهذيب بخط الشيخ - رحمه الله - و في الاستبصار <sup>(٣)</sup>  
« تنشرها - الخ » وهو أنسب.

وعنه، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي الحسن عليه السلام  
قال: ليس على الإماء أن يتفنعن في الصلاة، ولا ينبغي للمرأة أن تصلي  
إلا في ثوبين <sup>(٤)</sup>.

وعنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن المرأة تصلي في درع وخيمار، فقال: تكون عليها ملحفة  
تضمها عليها <sup>(٥)</sup>.

محمد بن علي بن الحسين بطريقه السالف، عن علي بن جعفر، إنّه  
سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف  
تصلي؟ قال: تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلي، فإن خرجت رجليها وليس  
تقدر على غير ذلك، فلا بأس <sup>(٦)</sup>.

قلت: ظاهر أنّه كان الصواب «رجلاها» فكأنّه تسامح في الرواية  
أو سهو في النسخ.

محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن هشام بن  
سالم، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس على الأمة

(١) و (٢) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٥٦ و ٦١.

(٣) في المصدر باب أن المرأة الحرة لا تصلي بغير خمار تحت رقم ١.

(٤) و (٥) التهذيب الباب تحت رقم ٦٢ و ٦٨.

(٦) الفقيه تحت رقم ١٠٨٣، والظاهر كما في أكثر نسخ المصدر «خرجت رجليها»

قناع في الصلاة، ولا على المدبّرة، ولا على المكاتبَة إذا اشترطت عليها قناع في الصلاة وهي مملوكة حتى تؤدّي جميع مكاتبها - الحديث (١)، وموضع بقيته باب الكتابة.

محمد بن الحسن بإسناده، عن سعد، عن أحمد؛ وعبدالله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: الأمة تعظي رأسها؟ فقال: لا، ولا على أمّ الولد أن تعظي رأسها إذا لم يكن لها ولد (٢).

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل ليس معه إلا سراويل؟ قال: يحلّ التتكة منه فيطرحها على عاتقه ويصلي، قال: وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليتقلّد السيف ويصلي قائماً (٣).

و بإسناده، عن سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن عمر بن بزيع قال: قلت للرّضا عليه السلام: أشدّ الأزار أو المنديل فوق قميصي في الصلاة؟ فقال: لا بأس به (٤).

وعنه، عن أبي جعفر، عن موسى بن القاسم البجلي قال: رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام يصلي في قميص قد اتزر فوّه بمنديل وهو يصلي (٥).

وروى الصدوق - رحمه الله - حديثي عبدالله بن سنان و موسى بن بزيع (٦). أما الأوّل فعن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أيّوب

(١) الكافي كتاب النكاح باب قناع الاماء والامهات تحت رقم ٢.

(٢) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٦٧.

(٣) المصدر باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس من أبواب الزيادات تحت رقم

٥١. وقوله: « ليس معه ثوب » أي ثوب يجعله رداء، وقوله « وان كان معه سيف »

أي مع الذي ليس معه الا السراويل.

(٤) و (٥) المصدر باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٥٠ و ٥١.

(٦) في الفقيه تحت رقم ٧٨٦ و ٧٨٤.

ابن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان. وفي المتن مخالفة لفظية في موضعين حيث قال في الجواب: «يحلُّ التَّكَّةُ فيضعها على عاتقه ويصلي، وإن كان معه سيف - الخ». وأما الثاني فبطريق حسن رجاله هذه: «محمد بن عليٍّ ماجيلويه، عن عليٍّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن موسى بن صهر بن بزيع».

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه، فقال: إن أخرج يديه فحسن، وإن لم يخرج فلا بأس <sup>(١)</sup>.  
و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير قال: سمعت عبد الرحمن بن الحجاج يقول: رأيت أبا عبد الملك القميَّ يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن إدخال يده في الثوب في الصلاة في السجود، قال: إن شئت فعلت، ليس من هذا أخاف عليكم <sup>(٢)</sup>.

قلت: سيأتي في الحسان إيراد هذا الخبر برواية الكليني على غير هذه الصورة، وفيه أن السائل عبد الملك القميُّ، وكلمة «أبا» في رواية الشيخ غير مضبوطة بخطه فلعلها بالنون تأكيد لضمير المتكلم في رأيت، لا بالباء كما هو الظاهر لافتقائه وقوع الغلط في أحد الموضعين من حيث إن احتمال التعدد بعيد كما لا يخفى.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يصلي وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل، فقال: لا بأس بذلك <sup>(٣)</sup>.

(١) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس في الزيادات تحت رقم ٦.

(٢) التهذيب في كيفية صلاة زياداته تحت رقم ١٩٢.

(٣) المصدر في أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت



و بإسناده، عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدراهم السوداء فيها التماثيل أيصلي الرجل وهي معه؟ فقال : لا بأس بذلك إذا كانت مواراة <sup>(١)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير؛ والحسن بن محبوب جميعاً، عن عبد الرحمن بن الحججاج أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الدراهم السوداء تكون مع الرجل وهو يصلي مربوطة أو غير مربوطة، فقال : ما أشتهي أن يصلي ومعها هذه الدراهم التي فيها التماثيل، ثم قال : ما للناس بد من حفظ بضائعهم، فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه، ولا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة <sup>(٢)</sup> .

و عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع أنه سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في الثوب المعلم، فكره ما فيه من التماثيل <sup>(٣)</sup> .

و عن أبيه؛ و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله؛ والحميري جميعاً، عن أحمد؛ و عبدالله ابني محمد بن عيسى ح و عن أبيه؛ و محمد بن الحسن، و جعفر بن محمد بن مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبدالله بن عامر جميعاً، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيدالله بن علي الحلبي، و بطريقه السالف آنفأ، عن عبدالله بن سنان أيضاً أنهما سألا أبا عبد الله عليه السلام هل يقرأ الرجل في صلاته و ثوبه على فيه، فقال : لا بأس

(١) التهذيب أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٤٠ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٧٨٣، و حمل على الاستحباب .

(٣) المصدر تحت رقم ٨١٣ والمراد بالمعلم المخطط أو الملون .

(٤) المصدر تحت رقم ٨٢٣ .

بذلك . قال الصدوق - رحمه الله - : « وفي رواية الحلبي <sup>(١)</sup> إذا سمع الهمهمة » .  
 و عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن  
 أبي عمير ، عن رفاعة بن موسى أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن  
 المختضب إذا تمكّن من السجود والقراءة أيسلّي في خضابه ؟ فقال : نعم إذا  
 كانت خرقة طاهرة و كان متوضّياً <sup>(٢)</sup> .

و بطريقه السالف ، عن عليّ بن جعفر ؛ و عليّ بن يقطين أيضاً ، وطريقه  
 إليه مشهور يروي فيه عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن  
 عيسى ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه عليّ بن  
 يقطين ، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أنهما - يعني ابن جعفر ؛ و ابن  
 يقطين - سألاه عن الرجل والمرأة يختضبان ، أيسلّيان و هما مختضبان بالحيثاء  
 والوسمة ؟ فقال : إذا أبرزوا الفم والمنخر فلا بأس <sup>(٣)</sup> .

و بالإسناد ، عن عليّ بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام  
 عن الرجل يصلّي و أمامه شيء من الطير - و ساق الحديث بعدة مسائل من  
 أحكام المكان ( و سنورها في بابها ) إلى أن قال : - و عن الرجل يصلّي معه  
 دبة من جلد حمار أو بغل ، قال : لا يصلح أن يصلّي وهي معه إلا أن يتخوّف  
 عليها ذهابها فلا بأس أن يصلّي وهي معه ، - و ذكر بعد هذا عدة مسائل  
 من منافيات الصلاة ( و سنذكرها هناك ) و في جملتها - و عن الرجل يصلّي  
 و في كمنه طير ؟ فقال : إن خاف عليه ذهاباً فلا بأس <sup>(٤)</sup> . و قال بعدها :  
 وسأله : عن الخلاخيل <sup>(٥)</sup> هل يصلح لبسها للنساء والصبيان ؟ قال :

(١) الفقيه تحت رقم ٨٢٣ ، و جملة الشيخ في التهذيب دليلاً على ما أول به  
 الروايات الدالة على جواز اللثام في الصلاة من أن المراد بها إذا لم يمنع اللثام من  
 سماع القرآن . والحكم محمول على الكراهة .

(٢) و (٣) و (٤) الفقيه تحت رقم ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٧٧٦ .

(٥) في المصدر تحت رقم ٧٧٧ وفيه « الخلاخل » و كلاهما جمع خلخال .

إن كنّ صمّاء فلا بأس ، وإن كان لها صوت فلا يصلح .  
و سأله عن فأرة المسك تكون مع من يصلّي و هي في جيبه أو ثيابه ،  
قال : لا بأس بذلك <sup>(١)</sup> .

و سأله عن الرّجل هل يصلح أن يصلّي و في فيه النخرز واللؤلؤ ؟  
قال : إن كان يمنع من قراءته فلا ، و إن كان لا يمنعه فلا بأس <sup>(٢)</sup> .  
و روى الشيخ أبو جعفر الكلينيّ مسألتي الطير والخلاخل ، عن محمد بن  
يحيى ، عن العمركيّ ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال :  
سألته عن رجل صلّى و في كفه طير ، قال : إن خاف الذّهاب عليه فلا بأس .  
قال : و سأله عن الخلاخل للنساء والصبيان لبسها ، فقال : إن كانت صمّاء  
فلا بأس ، و إن كان لها صوت فلا <sup>(٣)</sup> .

و روى الشيخ (ره) خبر رفاة السّالف <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن سعد ، عن أحمد بن  
محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن رفاة قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن  
المختضب إذا تمكّن من السجود والقراءة أيضاً أيسلّي في حنائه ؟ قال :  
نعم - الحديث .

و روى حديث عليّ بن جعفر وعليّ بن يقطين - في صلاة الرّجل  
والمرأة بالخضاب - بإسناده ، عن سعد ، عن أبي جعفر ، عن موسى بن القاسم ،  
عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرّجل  
والمرأة يختضبان أيسلّيان و هما بالحيناء والوسمة ؟ فقال : إذا أبرزا الغم  
والمنخر فلا بأس <sup>(٥)</sup> .

(١) و (٢) الفقيه تحت رقم ٧٧٨ و ٧٧٩ .

(٣) الكافي باب ما تكره فيه الصلاة تحت رقم ٣٣ .

(٤) في التهذيب أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٢ .

(٥) المصدر الباب تحت رقم ٥ ، وفي الاستبصار باب كراهية الصلاة في خرقة

و ما أوردناه من متن الحديثين ههنا هو صورة ما في التهذيب بخطه - رحمه الله - وفي الاستبصار نحوه إلا في قوله : «أيصليان» ففيه «ويصليان» . و روى مسألة الدببة في جملة مسائل لعلي بن جعفر من أحكام المكان بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ؛ و أبي قتادة جميعاً ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي على الرف المعلق ، و بين نخلتين - و ساق الجواب و سائر المسائل إلى أن قال : - و سألته عن الرجل صلى و معه دببة من جلد حمار و عليه نعل من جلد حمار هل تجزيه صلاته أو عليه إعادة ؟ قال : لا يصلح له أن يصلي و هي معه إلا أن يتخوف عليها ذهاباً فلا بأس أن يصلي و هي معه <sup>(١)</sup> .

و هذه صورة المتن هنا أيضاً ، في خط الشيخ - رحمه الله - حتى كتابة «صلاة» بالألف فانها تنفي احتمال الموافقة لما في رواية الصدوق - رحمه الله - بإمكان سقوط حرف المضارعة سهواً أو بعارض ، و لا يخفى ما في الجمع بين صيغة الماضي هنا والتعريف في الرجل من الحزازة ، وبالجملة فهذا الاختلاف الكثير في ألفاظ المتون عجيب .

و روى مسألة فأرة المسك بإسناد مشهور في الصحة صورته : سعد بن عبدالله ، عن موسى بن الحسن ؛ و أحمد بن هلال ، عن موسى بن القاسم ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، و لفظ المتن هكذا : « قال : سألته عن فأرة المسك تكون مع الرجل يصلي و هي معه في جيبه أو ثيابه فقال : لا بأس بذلك » <sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن أحمد - هو ابن يحيى - عن العمركي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته

(١) و (٢) التهذيب أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٨٥ و ٣١ . والمراد جلد حمار ميت لا المذبوح منه كما هو ظاهر .

عن الرّجل هل يصلح له أن يجمع طرفي رداءه على يساره؟ قال: لا يصلح جمعهما على اليسار و لكن اجمعهما على يمينك أو دعهما، (و ذكر بعد هذا مسألتين تناسبان أحكام المكان فنورددهما هناك ثمّ قال: ) و سألته عن السيّف هل يجري مجرى الرّداء يؤمّ القوم في السيّف؟ قال: لا يصلح أن يؤمّ في السيّف إلاّ في حرب<sup>(١)</sup>.

و روى بإسناده، عن محمد بن عليّ بن محبوب، عن العمركيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه عليّ بن محمد حدّثني<sup>(٢)</sup> من أخبار هذا الباب، أحدهما يتضمّن جواز الاستتار بالحشيش لمن ليس معه ثوب، و مضمون الآخر أن الإمامة لا تصلح في السراويل والقلنسوة و حدهما، و أن السراويل يجوز مكان الإزار، و ظاهر الإسناد يقتضي صحّة الخبرين حتّى أن العلامة في المنتهى نصّ على صحّة الأوّل، و الحال أن المعهود المتكرّر في رواية محمد بن عليّ بن محبوب عن العمركيّ أن يكون بالواسطة، و الغالب في ذلك توسط «محمد بن أحمد العلويّ». و في التهذيب بعد الخبر الثّاني بحدّثني خبر لعليّ بن جعفر مروى بهذا الإسناد، و فيه الواسطة المذكورة و هي تنافي الصحّة لجهالة حال الرّجل إذ لم يتعرّفوا لذكره في كتب الرّجال، و قد علم من تضاعيف ما أسلفناه قرب احتمال وقوع الخلل فيه في أمثال هذا الموضوع بالسبب الذي نبهنا عليه في ثلاثة فوائد مقدّمة الكتاب و ذلك موجب لاغتلال هذين الخبرين فلا يكونان من الصحيح كما حقّقناه في أدلّ فوائده المقدّمة.

و اتفق للعلامة [هنا ما هو أبعد عن الصواب ممّا حكيناه، و ذلك أن الشّيخ روى عن عليّ بن جعفر في جملة أخبار هذا الباب حديثاً يتضمّن صحّة صلاة من صلّى و فرجه خارج و هو لا يعلم به، و الطّريق: « بإسناده،

(١) التهذيب باب ما يجوز فيه الصلاة من أبواب الزيادات تحت رقم ٨٣.

(٢) في المصدر الباب تحت رقم ٤٧ و ٥٢.

عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد، عن العمركي، عن علي بن جعفر، فذكر في المنتهى أن الشيخ روى هذا الحديث في الصحيح عن علي بن جعفر مع أن محمد بن أحمد الذي في الطريق متعين لأن يراد منه «العلوي» - وقد علم حاله - أو محتمل لذلك، وعلى التقديرين لا مجال للحكم بالصحة.

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن إسماعيل قال: رأيتَه يصلي في نعليه لم يخلعهما؛ وأحسبه قال: ركعتي الطواف<sup>(١)</sup>.  
وعنه؛ عن حماد بن عيسى، عن معاوية بن عمار قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي في نعليه غير مرة ولم أره ينزعهما قط<sup>(٢)</sup>.

و بإسناده، عن أبي جعفر، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى حين زالت الشمس يوم التروية ست ركعات خلف المقام وعليه نعلاه لم ينزعهما<sup>(٣)</sup>.

صحر: محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين<sup>(٤)</sup>، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق، فقال: اشتر وصل فيها حتى تعلم أنه ميت بعينه<sup>(٥)</sup>.

و بإسناده، عن سعد، عن أبي جعفر، عن الحسين<sup>(٦)</sup>، عن فضالة، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلاة فيها إذا لم تكن من أرض المصلين، فقال:

(١) و (٢) و (٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم

١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٦.

(٤) يعنى حسين بن عثمان الرواسي.

(٥) يعنى ابن سعيد.

(٦) المصدر الباب تحت رقم ١٢٨.

أما النعال والخفاف فلا بأس بها<sup>(١)</sup>.

قلت: المراد بأرض المصلّين بلاد المسلمين، والوجه في نفي البأس والحال هذه إما عدم استلزام كونها من غير بلاد المسلمين أن يكون من ذبائح أهلها وإن كانت بمظنّة ذلك، فإذا وجدت بأيدي المسلمين حكم بطهارتها عملاً بالظاهر واكتفاءً بتجويز خلاف المظنون، وإما البناء على حلّ ذبائح أهل الكتاب كما ذهب إليه بعض الأصحاب وورد في جملة من الأخبار تأتي في بابها إن شاء الله تعالى، والبحث فيما جاء من الروايات بهذا المعنى تقريباً أو تأديلاً بذلك الموضوع أنسب.

عنه بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن إسماعيل بن سعد بن الأحوص قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في جلود السباع، فقال: لا تصلّ فيها. قال: وسألته هل يصلّى الرجل في ثوب أبريسم؟ قال: لا<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام رجلٌ وأنا عنده عن جلود الخنزير، فقال: ليس بها بأس، فقال الرجل: جعلت فداك إنّهما في بلادى وإنّما هي كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء؟ فقال الرجل: لا، قال: فلا بأس<sup>(٣)</sup>.

وعن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن سعد بن سعد قال: سألت الرضا عليه السلام عن جلود الخنزير، فقال: هو ذا نلبس الخنزير، قلت: جعلت فداك ذاك الوبر، قال: إذا حلّ وبره حلّ جلده<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١٣٠. واعلم أن حرمة

أكل ذبائح الكفار لا يدل على كون الذبح ميتة فلا تجوز الصلاة في جلده.

(٢) الكافي باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه تحت رقم ١٢.

(٣) و (٤) المصدر كتاب الزى والتجمل باب لبس الخنزير تحت رقم ٣ و ٧.

و روى الشيخ<sup>(١)</sup> الخبر الأول من هذه الثلاثة بإسناده، عن محمد بن يعقوب بيقية الطريق والتمن، والثالث<sup>(٢)</sup> بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن سعد بن سعد، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود الخبز، فقال: هوذا نحن نلبس، فقلت: ذاك الوبر جعلت فداك، قال - الحديث.

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن حسين ابن عثمان، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألته عن لبس الخبز، فقال: لا بأس به، إن علي بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء الخبز في الشتاء، فإذا جاء الصيف باعه و تصدق بتمنه، وكان يقول: إنني لأستحيي من ربّي أن آكل ثمن ثوب قد عبدت الله فيه<sup>(٣)</sup>.

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حلية النساء بالذهب والفضة، فقال: لا بأس<sup>(٤)</sup>.

و عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر جميعاً، عن داود بن سرحان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلّي به الصبيان، فقال: إنّه كان أبي ليحلّي ولده و نساء الذهب والفضة فلا بأس [به]<sup>(٥)</sup>.

و عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي الصباح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب [أ] يحلّي به الصبيان؟ فقال: كان علي عليه السلام يحلّي ولده و نساء بالذهب والفضة<sup>(٦)</sup>.

(١) في التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٩٠.

(٢) المصدر أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٧٩.

(٣) المصدر الباب تحت رقم ٦٦.

(٤) و (٥) و (٦) الكافي كتاب الزى والتجمل باب العلى تحت رقم ٣ و ٢ و ١٠.



و عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار قال : كتبت إلى أبي -  
محمد عليه السلام أسأله هل يصلى في قلنسوة حرير محض أو قلنسوة ديباج ؟ فكتب :  
لا تحل الصلاة في حرير محض <sup>(١)</sup> .  
و روى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الخبر بإسناده ، عن محمد بن يعقوب بسائر  
الطريق والمتن .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن  
عبد الجبار قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلى في قلنسوة عليها  
وَبَر ما لا يؤكل لحمه أو تكة حرير أو تكة من وَبَر الأرناب ؟ فكتب :  
لا تحل الصلاة في الحرير المحض ، وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه  
إن شاء الله تعالى <sup>(٣)</sup> .

قلت : في اشتراط كون الوبر ذكياً نوع خفاء ، فيحتمل أن يكون  
الغرض طهارته كما مرّ في اشتراط كون فأدة المسك ذكياً ، ويراد بذلك  
التحرز عما يؤخذ من الميت بطريق القلع ، و يحتمل أن يكون المراد  
من الوبر الفرو ، و اشتراط الذكاة حينئذ باعتبار الجلد ، و قد مرّ في خبر جميل  
اشتراطها في جلود الثعالب هذا :

و ما حكيناه سابقاً من حمل الشيخ لخبر جميل و ما في معناه على التقيّة  
يأتي في هذا الخبر أيضاً ، فإنّ حديث عليّ بن مهزيار المتضمن لمكاتبة  
إبراهيم بن عقبة يعارضه ، و فيه إشعار بكون المقام مظنة للتقيّة فيساعد  
على المصير في الجمع إلى الحمل عليها .

واعلم أنّ جمعاً من الأصحاب استندوا في الحكم بالمنع من الصلاة  
في التكة والقلنسوة من الحرير المحض إلى مكاتبة ابن عبد الجبار بالطريقين  
اللذين أوردناهما .

(١) الكافي كتاب الصلاة باب اللباس الذي يكره فيه الصلاة تحت رقم ١٠ .  
(٢) و (٣) في التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٢٠ و ١٨ .

واستدلّ آخرون للجواز بما رواه الشيخ بإسناده، عن سعد - يعني ابن عبد الله - عن موسى بن الحسن، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل ما تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الأبريسم والقلنسوة والخف والزئار يكون في السراويل ويصلى فيه<sup>(١)</sup>»، وحمّلوا رواية ابن عبد الجبار على الكراهة جمعاً بين الأخبار.

وردّ الأولون هذا الاستدلال بضعف سند هذا الحديث<sup>(٢)</sup> فلا يصلح مخرجاً عن ظاهر الصحيح.

و جوابهم أنّه لا مأخذ لتوثيق محمد بن عبد الجبار سوى شهادة الشيخ في كتاب الرجال فلا تنهض روايته حجة في إنبات حكم مخالف للأصل، مع أنّ الحاجة إلى الحمل على التقيّة في بعض مضمون الخبر وإجمال الكلام في الجواب عن سؤال القلنسوة والتكة يوجبان الرّيب أيضاً فيقوى إشكال الاعتماد في إنبات الحكم عليه، وخبر الجواز غير محتاج إلى صحّة الطّريق لموافقته للأصل.

وعن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الجبار، عن علي بن مهزيار، عن رجل سأل الماضي الرضا عليه السلام عن الصلاة في جلود الثعالب، فنهى عن الصلاة فيها وفي الثوب الذي يليه فلم أدر أيّ الثوبين، الذي يلصق بالوبر أو الذي يلصق بالجلد؟ فوقع عليه السلام بخطه: الذي يلصق بالجلد، وذكر أبو الحسن: أنّه سأله عن هذه المسألة، فقال: لا تصلّ في الذي فوقه ولا في الذي تحته<sup>(٣)</sup>.

(١) التهذيب في زيادات صلاته باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٣١.

(٢) بوجود أحمد بن هلال العبرثاني في السند.

(٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١٦، وفي الاستبصار

باب ما يجوز الصلاة فيه وما لا يجوز تحت رقم ٤، وليس فيهما لفظ «الماضي» وكأنه صحف «الرضي» كما يظهر من نسخة عندي بـ «الماضي» أو بالعكس للتشابه واجتماعاً.

قلت: هكذا أورد الشيخ الحديث في الكتابين، و سوقه يؤذن بسقوط شيء من الكلام السابق على حكاية صورة التوقيع، و قد صار بهذا الاعتبار مظنة للإرسال فإن حكاية التوقيع محتملة لأن تكون من كلام الرجل و من كلام علي بن مهزيار، و لكن الظاهر من قوله: «و ذكر أبو الحسن» أنه من كلام محمد بن عبد الجبار، و أن المراد بأبي الحسن علي بن مهزيار فإنها كنيته، و بذلك يتحقق اتصال الحديث و يستغني عن حكاية التوقيع. ثم إن الحديث مروى في الكافي عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار بيقية الطريق؛ و في المتن مخالفة لفظية في عدة مواضع فإنه قال: «و في الثوب الذي يليها» و قال في التوقيع «الثوب الذي يلمص بالجلد» و في آخر الحديث «لا تصل في الثوب الذي - الخ» و زاد قبل قوله: «و ذكر أبو الحسن» كلمة «قال»، و في عدة نسخ للكافي «و ذكر أبو الحسن عليه السلام» و الاعتبار يشهد بأنه من تصرف الناسخين، و بتقدير صحته يكون من كلام علي بن مهزيار يعود ضمير «أنه» و «سأله» على الرجل الذي حكى عنه السؤال علي بن مهزيار فلا ينافي الاتصال. هذا؛ و بالجمع في رواية الشيخ للحديث بين كلمتي «الماضي» و «الرضي» مخالف للمعهود و لما في الكافي حيث اقتصر على الماضي. و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن سعد بن سعد الأشعري، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود السمور، فقال: أي شيء هو ذلك الأديس؟ فقلت: هو الأسود، فقال: يصيد؟ فقلت: نعم يأخذ الدجاج و الحمام، قال: لا (١).

و عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود، قال: لا بأس بذلك (٢).

قلت: هذا الحديث أدخله الشيخ في التأويل مع الأخبار السالفة

(١) و (٢) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٣٥ و ٣٤.

و نحوها مما تضمن جواز الصلاة في هذه الجلود و هو غني عن التأويل ،  
 إذ لا تعرض فيه لذكر الصلاة فيها و مجرد اللبس ليس موضع إشكال .  
 و بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن الريان قال :  
 كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام : هل تجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر الإنسان  
 و أظفاره من قبل أن ينظفه و يلقيه عنه ؟ فوقع عليه السلام : يجوز <sup>(١)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن  
 الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن  
 القاسم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب المرأة و إزارها  
 و يعتم بخمارها ، فقال : نعم إذا كانت مأونة <sup>(٢)</sup> .

و رواه الكليني <sup>(٣)</sup> بإسناد حسن به محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن  
 شاذان ، و باقيه عن صفوان ، عن العيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام -  
 و ذكر المتن بعينه إلا أنه قال : « و في إزارها » .  
 و رواه الشيخ <sup>(٤)</sup> أيضاً بإسناده ، عن محمد بن إسماعيل ببقية الطريق  
 و المتن ، و أسقط الواو من قوله : « و في إزارها » .

و عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير  
 و غيره ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل

( ١ ) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من زيادات صلاته تحت رقم ٥٨ .

( ٢ ) الفقيه تحت رقم ٧٨٥ ، و قال العلامة المجلسي (ره) : قوله : « نعم » اعلم  
 محمول على ما اذا لم يكن من الثياب المختصة بهن ، و يدل على كراهة الصلاة للرجال  
 في غير المأونة منها .

( ٣ ) في الكافي باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه تحت رقم ١٩ .

( ٤ ) في التهذيب في زيادات صلاته باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٤٣ ، مع

زيادة الراو في المطبوعة .

يجنب في ثوب ليس معه غيره و لا يقدر على غسله ، قال : يصلّى فيه <sup>(١)</sup> .  
 و رواه الشيخ <sup>(٢)</sup> بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، عن  
 علي بن الحكم ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله  
 عليه السلام قال : سألته - و ذكر الحديث بعينه إلا أن في التهذيب « يجنب في ثوب  
 و ليس معه غيره » .

محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن  
 الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام ، قال : سألته عن  
 الرجل يرى في ثوب أخيه دماً و هو يصلّى ، قال : لا يؤذنه حتى ينصرف <sup>(٣)</sup> .  
 و عن محمد بن يحيى بالإسناد عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال :  
 رأيت أبا جعفر عليه السلام يصلّى في إزار واحد ليس بوسع ، قد عقده على عنقه ،  
 فقلت له : ما ترى للرجل يصلّى في الدرع والملقعة إذا كان الدرع كشيئاً - يعني  
 إذا كان ستيراً - قلت : رحمك الله ، الأمة تغطي رأسها إذا صلت ؟ فقال : ليس  
 على الأمة قناع <sup>(٤)</sup> .

و عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ،  
 عن زياد بن سوقة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن يصلّى أحدكم في الثوب  
 الواحد و أزراره محلّلة ، إن دين محمد وآله <sup>(٥)</sup> حنيف .

(١) الفقيه تحت رقم ٧٥٣ ، و فيه « و ليس معه » . و قوله « يجنب في ثوب »

أى احتلم فيه .

(٢) في التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٩٣ .

(٣) الكافي باب الرجل يصلّى في الثوب و هو غير طاهر تحت رقم ٨ .

(٤) المصدر باب الصلاة في ثوب واحد تحت رقم ٢ .

(٥) المصدر الباب تحت رقم ٨ ، و يدل على أن شد الأزرار أولى ، و حمل على

عدم جواز كشف العورة في حال من أحوال الصلاة . ( المرأة )

و روى الشيخ هذه الأخبار الثلاثة <sup>(١)</sup> : أما الأول فبإسناده ، عن أحمد ابن محمد بسائر الإسناد و عين المتن . و أما الثاني فبإسناده ، عن محمد بن يعقوب ببيقطة الطريق و المتن . و أما الثالث فرواه في التهذيب بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس بن معروف ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زياد بن سوقة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، و ساق المتن بعينه إلا أنه قال : « و أزراره محلولة » .

و رواه في الاستبصار <sup>(٢)</sup> بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ببيقطة الإسناد .  
و رواه الصدوق أيضاً <sup>(٣)</sup> ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب ابن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن زياد بن سوقة ، و متنه كما في رواية الشيخ .

محمد بن علي بن الحسين بطريقه المتكرر ذكره عن زرارة (والمعهد به قريب أيضاً في باب القبلة) عن أبي جعفر عليه السلام إنه قال : أدنى ما يجزيك أن تصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخطاف <sup>(٤)</sup> .

(١) في التهذيب في باب ما يجوز الصلاة فيه من أبواب زياداته تحت رقم ٢٥ ، و ٩

بسندي الاتي و باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٦٣ و ٥٨ .

(٢) في باب الانسان يصلي محلول الازرار تحت رقم ٢ .

(٣) في الفقيه تحت رقم ٨٢٧ .

(٤) الفقيه تحت رقم ٧٨٧ ، والخطاف - كرمان - : طائر أسود معروف ، أي

بأن تجعله رداء ، و ينبغي أن يجعل « بقدر » حالاً عن ضمير « فيه » و يجعل « ما يكون »

خبراً عن المبتدأ ، أي أدنى ما يجزيك . و يجعل « على منكبيك » حالاً عن خبر « يكون »

وهو مثل جناحي الخطاف ، فالمعنى : أدنى ما يجزيك أن تصلي فيه من الرداء حال كونه بمقدار

يكون معه المصلي مرتدياً ما يكون مثل جناحي الخطاف حال كونه على منكبيك . (مولي

مراد التفرسي ) .

و بالإسناد ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : خرج أمير المؤمنين عليه السلام على قوم فرآهم يصلّون في المسجد قد سدّلوأ أرديتهم ، فقال لهم : ما لكم قد سدّلتم ثيابكم كأنكم يهود قد خرّجوا من فخرهم - يعني بيعتهم - إيتاكم و سدّلت ثيابكم <sup>(١)</sup> .

و بالإسناد ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إيتاك والتحف الصّماء ، قال : قلت : و ما الصّماء ؟ قال : أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد <sup>(٢)</sup> .

و روى الكليني <sup>(٣)</sup> هذا الخبر بإسناد من الحسن رجاله : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، والمتن واحد إلا أنه قال : « وما التحف الصّماء » .

و رواه الشيخ <sup>(٤)</sup> بإسناده ، عن محمد بن يعقوب بسائر الطّريق والمتن .  
محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن عبدالله بن عامر ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة بن أيّوب ، عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام

(١) الفقيه تحت رقم ٧٩٥ . والسدل هو أن يلتحف الرجل بثوبه و يدخل يديه من داخل و يركع ويسجد كذلك . وكان اليهود تفعله ، و قيل : هو أن يضع وسط الأزار على رأسه و يرسل طرفيه عن يمينه و شماله من غير أن تجعلهما على كتفيه . ( النهاية ) والفهر - بالضم - في اللغة : مدارس اليهود و بيعهم .

(٢) الفقيه تحت رقم ٧٩٦ .

(٣) في الكافي باب الصلاة في ثوب واحد تحت رقم ٤ . وفي الصحاح : اشتمال الصماء أن تجلل جسدك بثوبك نحو شملة الأعراب بأكسيتهم ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى و عاتقه الأيسر ، ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى و عاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً . و في المصباح المنير : هو الالتحف بالثوب من غير أن يجعل له موضع تخرج منه اليد .

(٤) في التهذيب في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٤٩ وفيه جناحك .

عن الدرهم السود التي فيها التماثيل يصلي الرجل وهي معه؟ فقال: لا بأس إذا كانت مواراة<sup>(١)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ فقال: لا بأس بذلك إذا سمع الهمهمة<sup>(٢)</sup>.

وسياتي: في باب القراءة روايته من طريقين آخرين.

و بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن العباس، عن عبدالله بن المغيرة، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهرة فإنه يقال: ذلك من السنة<sup>(٣)</sup>. و روى الصدوق<sup>(٤)</sup> هذا الحديث عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، و قد مضى أيضاً ذكر طريقه إليه، و في المتن اختلاف في قوله: «فإنه يقال» ففي رواية الصدوق «فإن ذلك من السنة».

ن: محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عن جعفر بن محمد بن يونس أن أباه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الفرو والنخف ألبسه وأصلي فيه ولا أعلم أنه ذكي؟ فكتب: لا بأس به<sup>(٥)</sup>.

محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن

(١) الكافي باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه تحت رقم ٢٠.

(٢) و (٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١١١ و ١٢٧.

(٤) في الفقيه تحت رقم ١٥٦٩، والمراد العمل العربي، ويدل على استحباب

الصلاة فيها إذا كانت طاهرة، و اشتراط الطهارة مع كونها مما لا تتم الصلاة فيه أماً على

الاستحباب، أو بمعنى عدم كونها من جلود الميتة وهو الوجه، أو استثنائهما من العمومات.

(٥) الفقيه تحت رقم ٧٩٣. و هو محمول على ما إذا كان مأخوذاً من المسلم.



يحيى ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الخفاف عندنا في السوق نشترها فما ترى في الصلاة فيها ؟ فقال : صل فيها حتى يقال لك : إنَّها مديئة بعينها <sup>(١)</sup> .

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تكره الصلاة في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز ، أو ما علمت منه ذكاة <sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحسن باسناده ، عن أحمد بن محمد - يعني ابن عيسى - عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة ، إن الصوف ليس فيه روح <sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن زرارة قال : خرج أبو جعفر عليه السلام يصلي على بعض أطفالهم وعليه جبة خز صفراء ، ومطرف خز أصفر <sup>(٤)</sup> .

محمد بن علي ابن بابويه ، عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحلبي ، عن أبيه ، عن علي بن الريسان بن الصلت أنه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يأخذ من شعره وأظفاره ثم يقوم إلى الصلاة من غير أن ينفذه من ثوبه ، فقال : لا بأس <sup>(٥)</sup> .

وعن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الرجل معه ثوبان فأصاب أحدهما

(١) و (٢) الكافي باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه تحت رقم ٢٨ و ٤ .

(٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات تحت رقم ٦٢ .

(٤) الكافي كتاب الزى والتجمل باب لبس الخبز تحت رقم ١ ، والمطرف - بضم

الميم وكسرهما وفتحها - : الثوب الذي في طرفيه علمان .

(٥) الفقيه تحت رقم ٨١٦ .

بول ولم يدر أيُّهما هو، و حضرت الصلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: يصلي فيهما جميعاً<sup>(١)</sup>.

قال الصدوق: - رحمه الله - «يعني على الانفراد» وهو حسن.

عنه بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل يصلي في قميص واحد وفي قباء طاق أو في قباء محشو ولا يس عليه إزار؟ فقال: إذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس به، والثوب الواحد يتوشح به وسراويل، كل ذلك لا بأس به. وقال: إذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً<sup>(٢)</sup>.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يصلح للمرأة المسلمة أن تلبس من الدروع والخمر ما لا يوارى شيئاً<sup>(٣)</sup>.

وعنه بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربعي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: أيصلي الرجل

(١) الفقيه تحت رقم ٧٥٦، والمراد بجميعاً كل الافرادى لا الجمعى أى يصلى

فى كل واحد عليحدة .

(٢) الكافى باب الصلاة فى ثوب واحد تحت رقم ١، وكأن المراد بالطاق مالا بطانة

له، والصفيق خلاف السخيف وهو قليل الغزل. والظاهر أن المراد بالازار هنا المثزر، والمراد بالفرج الجيب، وقوله «ليس بطويل» صفة للقباء. وفى المصدر المطبوع «صفيق» بالسين المهملة، وفى القاموس جعل الصفيق لغة فى الصفيق .

(٣) المصدر الباب تحت رقم ١٤. و ظاهره حكاية اللون أيضاً وهو اجماعى

و انما الخلاف فيما اذا حكى الحجم وستر اللون، و الاحوط الترك الا مع الضرورة. (المرآة).

وهو متلثم؟ فقال: أما على الأرض فلا، وأما على الدابة فلا بأس<sup>(١)</sup>.  
 وروى الشيخ<sup>(٢)</sup> هذا الخبر والذي قبله بإسناده، عن محمد بن يعقوب  
 ببقية الطريقتين وعين المتنين.  
 وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن  
 الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره لبس البرطلة<sup>(٣)</sup>.  
 وبالإسناد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحججاج قال:  
 كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عبد الملك القمي فقال: أصلحك الله  
 أسجد ويدي في ثوبي؟ فقال: إن شئت، قال: ثم قال: إنني والله ما من  
 هذا وشبهه أخاف عليكم<sup>(٤)</sup>.

### ﴿ باب أحكام مكان الصلاة وما في معناه ﴾

صحى: محمد بن يعقوب - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن  
 محمد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت  
 أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في أعطان الإبل، فقال: إن تخوفت الضيعة على  
 متاعك فاكنسها وانضحها، ولا بأس بالصلاة في مرائب الغنم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي باب الرجل يصلى وهو متلثم أو مختضب تحت رقم ١.

(٢) في التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١٠٨ و ٦٩.

(٣) الكافي كتاب الزى والتجمل باب النوادر تحت رقم ٥، والبرطلة - بضم  
 الباء والطاء واسكان الراء و تشديد اللام المفتوحة - هي فلنسوة طويلة كانت تلبس قديماً  
 و روى أنها كانت من زى اليهود. (روضة المتقين)

(٤) الكافي كتاب الصلاة باب الرجل يصلى وهو متلثم أو مختضب تحت رقم ٣.

(٥) الكافي باب الصلاة في الكعبة و فوقها و في البيع تحت رقم ٢، و صرح  
 المحقق والعلامة - رحمهما الله - بأن المراد بأعطان الإبل مباركها، و مقتضى كلام  
 أهل اللغة أنها أخص من ذلك فانهم قالوا: معاطن الإبل مباركها حول الماء لشرب  
 علا بعد نهل.

و روى الشيخ<sup>(١)</sup> هذا الخبر باسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ببقية الإسناد و زاد في المتن بعد قوله : « وانضحه » « و صل » .

محمد بن علي بن الحسين بطريقه عن عبيد الله بن علي الحلبي ، ( وقد مر مراداً ، إحداهما في الباب الذي قبل هذا ) إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في مراتب الغنم ، فقال : صل ، و لا تصل في معاطن الإبل إلا أن تخاف على متاعك الضيعة فاكنسه ورشه بالماء و صل فيه . قال : و كره الصلاة في السبخة إلا أن يكون مكاناً ليناً تقع عليه الجبهة مستوية ؛ وعن الصلاة في بيوت المجوس و هي ترش بالماء ، قال : لا بأس به ، ثم قال : و رأيت في طريق مكة أحياناً يرش موضع جبهته ثم يسجد عليه رطباً كما هو ، وربما لم يرش المكان الذي يرى أنه نظيف<sup>(٢)</sup> .

و بطريقه عن علي بن جعفر ( و قد سلف في الباب السابق و غيره ) إنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الصلاة في بيت الحمام ، فقال : إذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس<sup>(٣)</sup> .

قال الصدوق - رحمه الله - : يعني المسلخ ، و ظاهر الخبر يعطى ما ذكره<sup>(٤)</sup> . و بالإسناد ، عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن البيت والدّار لا تصيبهما الشمس ، و يصيبهما البول ، و يغتسل فيهما من الجنابة يصلّي فيهما إذا جفّ؟ قال : نعم . قال : و سألته عن الصلاة بين القبور

(١) في التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٧٦ .

(٢) و (٣) الفقيه تحت رقم ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٢٧ .

(٤) وكذلك أوله الشيخ (ره) في التهذيب تحت رقم ٨٦ من باب ما يجوز الصلاة فيه

والمسلخ موضع نزع الثياب ، و قال المولى المجلسي صاحب روضة المتقين : تأويل

الصدوق - رحمه الله - بعيد جداً لأن المسلخ لوس بيت الحمام مع أن عدم البأس لا ينافي

الكرهية ، و الظاهر أن الكراهة في هذه المواضع بمعنى أقل ثواباً .

هل تصلح؟ قال: لا بأس به (١).

عنه بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس، فقال: رشّ وصل (٢).

و بإسناده، عن محمد بن أحمد - يعني ابن يحيى - عن العمر كمي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي ردائه على يساره؟ (وقد مرّت هذه المسألة وجوابها في الباب السابق) قال: وسألته عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفّت من غير أن تغسل؟ قال: نعم لا بأس. قال: وسألته عن الصلاة على بوارى النصارى واليهود الذي يقعدون عليها في بيوتهم يصلح؟ قال: لا تصلّ عليها. وسألته عن السيف هل يجري مجرى الرّداء (وقد سلفت هذه المسألة أيضاً وجوابها في باب اللباس) (٣).

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن حماد، عن حريز، عن زرارة؛ وحديد بن حكيم الأزديّ قالوا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: السطح يصيبه البول ويبال عليه يصلح في ذلك الموضع؟ فقال: إن كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس به إلا أن يكون يتخذ مبالاً (٤). وقد أوردنا هذا الخبر في كتاب الطهارة أيضاً.

و بإسناده، عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الصلاة تكره في ثلاثة مواطن من الطريق: البيداء وهي ذات الجيش، وذات الصلاصل، وضجّان. وقال: لا بأس بأن

(١) الفقيه تحت رقم ٧٣٦.

(٢) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٨٣.

(٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من زيادات صلاته تحت رقم ٨٣.

(٤) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات تحت رقم ٩٩.

يصلّى بين الظواهر ، وهي الجوادُ جوادُ الطُّرق ، ويكره أن يصلّى في الجوادِ<sup>(١)</sup> .  
 و روى الكليني<sup>(٢)</sup> هذا الخبر بإسناد مشهورٍ بالصحة رجاله :  
 الحسين بن محمد ، عن عبد الله بن عامر ، عن عليّ بن مهزيار ببيّنة الإسناد .  
 و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال :  
 قلت لأبي الحسن عليه السلام : إننا كنا في البيداء في آخر الليل فتوضأت واستمكت  
 وأنا أهمُّ بالصلاة ، ثمّ كأنّهُ دخل قلبي شيء فهل يصلّى في البيداء في المحمل ؟  
 فقال : لا تصلّ في البيداء ، قلت : و أين حدُّ البيداء ؟ قال : كان أبو جعفر عليه السلام  
 إذا بلغ ذات الجيش جدّ في المسير و لا يصلّى حتّى يأتني معرّس النبيّ  
 صلّى الله عليه و آله . قلت له : و أين ذات الجيش ؟ فقال : دون الحفيرة بثلاثة  
 أميال<sup>(٣)</sup> .

و بإسناده ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أيّوب بن نوح ، عن  
 أبي الحسن الأخير عليه السلام ، قال : قلت له : تحضر الصلاة والرّجل بالبيداء ، قال :  
 يتمنّى عن الجوادِ بمنّة و يسرة و يصلّى<sup>(٤)</sup> .

وروى الكلينيّ هذين الخبرين<sup>(٥)</sup> أيضاً : أمّا الأوّل فعن محمد بن يحيى ،  
 عن أحمد بن محمد ببيّنة الطّريق ، والمتمنّى متفق إلاّ في قوله : « ولا يصلّى »  
 ففي الكافي : « ثمّ لا يصلّى » . و أمّا الثّاني فعن محمد بن يحيى و غيره ، عن محمد بن  
 أحمد ، عن أيّوب بن نوح .

(١) التهذيب الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٩٢ ، البيداء وضجنان وذات الصلاصلا :  
 مواضع خسف في طريق مكة . وضجنان : جبل بتهامة . و ذات الجيش أرض يخسف الله  
 فيها السفيناني و جيشه .

(٢) في الكافي باب الصلاة في الكعبة و فوقها و في البيع تحت رقم ١٠ .

(٣) و (٤) التهذيب في الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٩٠ و ٩١ ،

و فيه «جد في السير» ، والحفيرة هي التي دون مسجد الشجرة .

(٥) في الكافي الباب المتقدم ذكره تحت رقم ٧ و ٩ .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلّاة في السفر ، فقال : لا تصلّ على الجادّة واعتزل على جانبيها <sup>(١)</sup> .

محمد بن عليّ ابن بابويه ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن العباس بن معروف ، عن عليّ بن مهزيار إنّه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يصير في البيداء فتدركه صلاة فريضة فلا يخرج من البيداء حتى يخرج وقتها كيف يصنع بالصلّاة وقد نُهي أن يصلّي بالبيداء ؟ فقال : يصلّي فيها ويتمنّب قارعة الطريق <sup>(٢)</sup> .

قال الصدوق - رحمه الله - : و روى عنه عليه السلام أيّوب بن نوح إنّه قال : و يتنحّى عن الجوادّ يمنةً و يسرةً و يصلّي <sup>(٣)</sup> . و طريقه إلى أيّوب بن نوح : أبوه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ و الحميريّ جميعاً عنه ، و ظاهر أنّ ما أوردّه عن أيّوب هو حديثه السالف برواية الشيخ الكلينيّ .

محمد بن يعقوب ، عن جماعة ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيّوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : لا تصلّ المكتوبة في الكعبة <sup>(٤)</sup> .

و رواه الشيخ <sup>(٥)</sup> بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ببقية السند .

(١) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٧٧ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٧٣٤ ، وقارعة الطريق أعلاه ، و موضع قرع المارة (المغرب) .

(٣) المصدر تحت رقم ٧٣٥ .

(٤) الكافي بسبب الصلاة في الكعبة و فوقها تحت رقم ١٨ ، و المنع من الصلاة

المكتوبة في الكعبة عند أكثر الاصحاب على الكراهة ، و قال ابن البراج و الشيخ في الخلاف

بالتحريم ( الحبل المتين ) .

(٥) في التهذيب أبواب الزيادات باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٩٦ .

و روى أيضاً بالإسناد، عن فضالة، عن معاوية بن عمار، عن أبي -  
عبدالله عليه السلام قال: لا تصل المكتوبة في الكعبة - الحديث <sup>(١)</sup> و سيأتي في كتاب  
الحج " إن شاء الله تعالى .

و روى أيضاً بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان؛ وفضالة، عن  
العلاء، عن أحدهما عليهما السلام قال: لا تصلح صلاة المكتوبة في جوف الكعبة <sup>(٢)</sup> .  
و أما إذا خاف فوت الصلاة فلا بأس أن يصليها في جوف الكعبة <sup>(٣)</sup> .

محمد بن يعقوب، عن جماعة، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد،  
عن صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن محمد بن مسلم قال: سألت أحدهما عليهما السلام  
عن التماثيل في البيت، فقال: لا بأس إذا كانت عن يمينك وعن شمالك و عن  
خلفك أو تحت رجلك، و إن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً <sup>(٤)</sup> .

و عن محمد بن يحيى، عن العمر كمي بن علي، عن علي بن جعفر، عن  
أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن الدار والحجرة فيها التماثيل أوصلي فيها؟  
فقال: لا تصل فيها وفيها شيء يستقبلك إلا أن لا تجد بداً فتقطع رؤوسها،  
و إلا فلا تصل فيها <sup>(٥)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين،  
عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر  
عليه السلام: أوصلي والتماثيل قد أمتي و أنا أنظر إليها؟ قال: لا، اطرح عليها ثوباً،  
و لا بأس بها إذا كانت عن يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو  
فوق رأسك، و إن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً و صل <sup>(٦)</sup> .

(١) و (٢) التهذيب كتاب الحج باب دخول الكعبة تحت رقم ١١ و ١٢ .

(٣) من قوله: «أما» الى هنا من كلام المصنف لا من تنمة الخبر كما هو

ظاهر التهذيب .

(٤) الكافي باب الصلاة في الكعبة و فوقها تحت رقم ٢٠ .

(٥) الكافي كتاب الزى والتجمل باب تزويق البيوت تحت رقم ٩ .

(٦) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٩٩ .



و بإسناده ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن العباس ، عن عبدالله ابن المغيرة ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس [بأن تصلي على المثل إذا جعلته تحتك] <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن تصلي على كل التماثيل إذا جعلتها تحتك <sup>(٢)</sup> .  
 محمد بن عليّ بن الحسين بطريقه عن عليّ بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يصلي وأمامه شيء من الطير ، قال : لا بأس ، وعن الرجل يصلي وأمامه النخلة وفيها حملها ؟ قال : لا بأس ، وعن الرجل يصلي في الكرم وفيه حملة ؟ قال : لا بأس ، وعن الرجل يصلي وأمامه حمار واقف ؟ قال : يضع بينه وبينه قصبه أو عوداً أو شيئاً يقيمه بينهما ثم يصلي ولا بأس ، وعن الرجل يصلي ومعه دبة من جلد حمار ( وهذه المسألة قد أوردناها في الباب السابق ) ، وعن الرجل يحرك بعض أسنانه وهو في الصلّاة ؟ <sup>(٣)</sup> ( ولا مناسبة لهذه المسألة بهذا الباب ، وذكر بعدها عدّة مسائل في معناها ، وسنورد الجميع في باب منافيات الصلّاة ) .

و بإسناد ، عن عليّ بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه ميشجَب <sup>(٤)</sup> وعليه ثياب ؟ فقال : لا بأس . وسأله عن الرجل يصلي وأمامه ثوم أو بصل ؟ قال : لا بأس . وسأله عن الرجل هل يصلح [له] أن يصلي على الرطبة النابتة ؟ قال : إذا ألصق جبهته بالأرض فلا بأس . وسأله عن الصلّاة على الحشيش النابت

(١) التهذيب باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات تحت رقم ١٢٤ .

(٢) المصدر باب ما يجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات تحت رقم ٣٧ .

(٣) الفقيه تحت رقم ٧٧٤ . وفيه « تحرك بعض أسنانه » .

(٤) أي الخشبة التي يلقى عليها الثياب . كذا ذكره الجوهري (منه - رحمه الله) .

أو الثيل<sup>(١)</sup> وهو يصيب أرضاً جرداً؟<sup>(٢)</sup> قال: لا بأس، وعن الرجل هل يصلح له أن يصلي والسراج موضوع بين يديه في القبلة؟ قال: لا يصلح له أن يستقبل النار<sup>(٣)</sup>.

و روى الكليني<sup>٤</sup> هذه المسألة الأخيرة، عن محمد بن يحيى، عن العمر كني، عن علي بن جعفر<sup>(٣)</sup>.

و رواها الشيخ في التهذيب بإسناده، عن محمد بن يعقوب بسائر

(١) الثيل - ككيس - : ضرب من النبات معروف له قضبان طويلة ذات عقد تمتد

على الارض، يقال له بالفارسية: « علف زار » .

(٢) الجدد - بفتح الجيم - : الارض الصلبة، و لعل معنى اصابة الارض الجدد

أن هناك أرض له أن يصلى عليها، كما قال المولى مراد التفرشى .

(٣) الفقيه تحت رقم ٧٦٠ الى ٧٦٤، وقال الصدوق بعد الجملة الأخيرة: هذا

هو الاصل الذي يجب أن يعمل به، فأما الحديث الذي روى عن أبي عبدالله عليه السلام

أنه قال: « لا بأس أن يصلى الرجل والنار والسراج والصورة بين يديه لان الذي يصلى

له أقرب اليه من الذي بين يديه » فهو حديث يروى عن ثلاثة مجهولين باسناد منقطع،

يرويه الحسن بن علي الكوفي - وهو معروف - عن الحسين بن عمرو، عن أبيه، عن عمرو بن

ابراهيم الهمداني - وهم مجهولون - يرفع الحديث قال: قال أبو عبدالله عليه السلام ذلك،

ولكنها رخصة اقترنت بها علة صدرت عن ثقات ثم اتصلت بالمجهولين والانتقاع، فمن أخذ

بها لم يكن مخطئاً بعد أن يعلم أن الاصل هو النهي و أن الاطلاق هو رخصة والرخصة

رحمة - انتهى. وحاصله أن المعتبر هو حديث المنع والذي يدل على الجواز سنده مشتمل

على مجاهيل و رفع ولكن يجوز العمل به لكون الثقات نقلوه في كتبهم المعتبرة، وأيضاً

حكمه مشتمل على التخفيف واليسر الذي هو مطلوب الشارع فلو جعل قرينة على حمل

حديث المنع على الكراهة لم يكن خطأ .

(٤) الكافي باب الصلاة في الكعبة تحت رقم ١٦ .

الطريق ، وفي الاستبصار بإسناده ، عن محمد بن يحيى بيقية السند<sup>(١)</sup> ، ولفظ السؤال في الكتب الثلاثة مخالف لما في رواية الصدوق و صورته ، قال : سألته عن الرجل يصلي والستراج موضوع بين يديه في القبلة ، فقال - إلى آخره .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم ؛ وأبي قتادة جميعاً ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي على الرق المعلق بين نخلتين ؟ قال : إذا كان مستويًا يقدر على الصلاة عليه فلا بأس . قال : وسألته عن فراش حرير ومثله من الديباج ومصلى حرير ، ومثله من الديباج يصلح للرجل النوم عليه والتكأة والصلاة عليه ؟ قال : يفترشه<sup>(٢)</sup> ويقوم عليه ولا يسجد عليه . وسألته عن الرجل يصلي في مسجد حيطانه كواء كله قبلته وجانباه ، وامرأته تصلي حياله يراها ولا تراه ، قال : لا بأس . وسألته عن البواري يبلى قصبها بماء فذرأ يصلي عليها ؟ قال : إذا يبست فلا بأس<sup>(٣)</sup> . وذكر بعد هذا مسألة صلاة الرجل ومعه دبة من جلد حمار وقد أوردناها فيما سبق .

محمد بن علي ابن بابويه ، عن محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ ومحمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ح وعن محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن إبراهيم بن أبي محمود أنه قال للرضا عليه السلام : الرجل يصلي على سرير من ساج ويسجد

(١) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٩٧ . والاستبصار باب المصلي

يصلي وفي قبلته نار تحت رقم ٢ .

(٢) في المصدر « يفترشه » .

(٣) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات تحت رقم ٨٥ .

على الساج؟ قال: نعم<sup>(١)</sup>.

و رواه الشيخ<sup>(٢)</sup> بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن أبي- محمود قال: قلت للمرضى عليه السلام - وذكر المتن بعينه.

و عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: لا بأس أن تصلي المرأة بحذاء الرجل وهو يصلي، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي وعائشة مضطجعة بين يديه وهي حائض، و كان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها حتى يسجد<sup>(٣)</sup>. و لا بأس أن يكون بين يدي الرجل والمرأة و هما يصليان مرفقة أو شيء.

قلت: كان الظاهر من قوله في هذا الخبر: «و هو يصلي» أنه جملة حالية<sup>(٤)</sup> و لكنّ التعليل غير ملائم لهذا المعنى و إنما يناسب إرادة نفي البأس عن صلاة الرجل أيضاً بحذاء المرأة، و أن يكون كلاماً مستأنفاً يتضمن الإذن في ذلك، و على الاحتمالين فالقدر المستفاد من الخبر إنما هو جواز صلاة كل منهما بحذاء الآخر في الجملة لا في خصوص حالة كون الآخر مصلياً كما يستفاد منه بتقدير كون الواو للحال.

و عن محمد بن علي<sup>٣</sup> ما جيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن

(١) الفقيه تحت رقم ٨٠٣. والساج خشب أسود رزين يجلب من الهند، وقيل:

الساج يشبه الابنوس أقل سواداً منه، و طيلسان مقور ينسج كذلك (المصباح).

(٢) في التهذيب باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات تحت رقم ١١٥.

(٣) الفقيه تحت رقم ٧٤٨، والمرفقة: المخدة وقوله: «ولا بأس أن يكون - الخ»

غير ثابت كونها من تنمة الحديث وهو بكلام الصدوق أشبه. وكأنه مأخوذ من ضجيجة محمد بن

مسلم الاتي عن التهذيب.

(٤) قيل: بل معطوفة على مدخول «لا بأس» والتعليل ملائم له.

محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد؟ فقال: إذا كان بينهما قدر شبر صلت بحذاء وحدها وهو وحده لا بأس <sup>(١)</sup>.

قال الصدوق - رحمه الله - : وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: إذا كان بينهما وبينه قدر ما يتخطى، أو قدر عظم ذراع فصاعداً فلا بأس <sup>(٢)</sup>. وطريقه إلى زرارة معروف الحال، والحكم مما سبق.

محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرأته أو بنته تصلي بحذاء في الزاوية الأخرى؟ قال: لا ينبغي ذلك، فإن كان بينهما شبر أجزاء - يعني إذا كان الرجل متقدماً للمرأة بشبر - <sup>(٣)</sup>.

قلت: قوله في هذا الخبر: « لا ينبغي » ظاهر في إرادة الكراهة فيحمل سائر الأخبار الواردة في هذا الحكم على ذلك.

وعنه، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن المرأة تزامن الرجل في المحمل يصليان جميعاً، فقال: لا، ولكن يصلي الرجل فإذا فرغ صلت المرأة <sup>(٤)</sup>.

و بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن المرأة تصلي عند الرجل؟ فقال: لا تصلي المرأة بحيال الرجل إلا أن يكون قد أمها ولو بصدرة <sup>(٥)</sup>.

قلت: كان الظاهر ترك الباء في قوله: « لا تصلي » ولكنها ثابتة في خطأ الشيخ - رحمه الله - وهو جائز أيضاً وإن بعد.

(١) و (٢) الفقيه تحت رقم ٧٤٦ و ٧٤٧.

(٣) و (٤) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ١١٣ و ١١٥.

(٥) التهذيب في زيادات صلواته باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ١١٤.

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحجاج، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تصلي عند الرجل، قال: إذا كان بينهما حاجزٌ فلا بأس <sup>(١)</sup>.

و بإسناده، عن علي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: المرأة تصلي خلف زوجها الفريضة والتطوع <sup>(٢)</sup> - الحديث. و سنورده في باب الجماعة.

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجعل العنزة بين يديه إذا صلى <sup>(٣)</sup>.

و روى الكليني هذا الخبر <sup>(٤)</sup> عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بيقية السند.

محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: أقل ما يكون بينك وبين القبلة مريض عنز، وأكثر ما يكون مريض فرس <sup>(٥)</sup>.

صحر: محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة،

(١) و (٢) التهذيب في زيادات صلاته باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم

١١٢ و ١١١.

(٣) التهذيب في كيفية الصلاة من زيادات صلاته تحت رقم ١٧٢.

(٤) في الكافي باب ما يستتر به المصلي ممن يمر بين يديه تحت رقم ١، والعنزة -

بالتحريك - : أطول من العصا وأقصر من الرمح وفيه زج كزج الرمح.

(٥) الفقيه تحت رقم ١١٤٥ وفيه «مريض فرس»، وكأن المراد بالقبلة من كان

في جانب القبلة من الامام أو الصف المقدم، و مريض البقر والغنم والفرس والكلب مثل

بروك الابل.

عن حسين، عن ابن مسكان، عن الحلبي<sup>(١)</sup> قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ربّما قمت فأصليّ وبين يديّ الوسادة فيها تماثيل طير فجعلتُ عليها ثوباً<sup>(٢)</sup>.  
 وبإسناده، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن الشاذ كونه تكون عليها الجنابة أيسلّي عليها في المحمل؟ فقال: لا بأس<sup>(٣)</sup>.  
 وروى الصدوق هذا الخبر<sup>(٤)</sup> بطريقه عن زرارة، وصوره الجواب في روايته: «لا بأس بالصلّاة عليها».

وفي القاموس: الشاذ كونه بفتح الذال: ثياب غلاظ مضرّبة تعمل باليمن.  
 وبإسناده، عن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري<sup>(٥)</sup> قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرّجل يزور قبور الأئمّة عليهم السلام هل يجوز له أن يسجد على القبر أم لا؟ وهل يجوز لمن صلّى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر ويجعل القبر قبلة ويقوم عند رأسه ورجليه؟ وهل يجوز أن يتقدّم القبر ويصليّ ويجعله خلفه أم لا؟ فأجاب عليه السلام - وقرأت التوقيع ومنه نسخت - : أمّا السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيادة، بل يضع خدّه الأيمن على القبر، و أمّا الصلّاة فإنّها خلفه يجعله الأمام، ولا يجوز أن يصليّ بين يديه، لأنّ الإمام لا يتقدّم، ويصليّ عن يمينه وشماله<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ١٠٠.

(٢) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات تحت رقم ٦٩.

والشاذ كونه يأتي بيانها من المصنف، وقيل: أنها حصير صغير متخذ الافتراش، وقوله: «عليها الجنابة» أي يصيبها الاحتلام.

(٣) في الفقيه تحت رقم ٧٣٨.

(٤) هكذا صورة الحديث بخط الشيخ - رحمه الله - (منه - ده -). وفي المصدر

المطبوع «محمد بن عبد الله الحميري».

(٥) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١٠٦.

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيع والكنائس يصلي فيهما ؟ فقال : نعم ، وسألته هل يصلح نقضها مسجداً ؟ فقال : نعم <sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن سعد - يعني ابن عبد الله - عن سندي بن محمد البرزآز <sup>(٢)</sup> ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الله بن أبي يعفور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أصلي والمرأة إلى جنبي و هي تصلي ؟ فقال : لا ، إلا أن تتقدم هي أو أنت ، ولا بأس أن تصلي و هي بحدائك جالسة أو قائمة <sup>(٣)</sup> .

و عنه ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن عثمان ، عن إدريس بن عبد الله القمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي و بحياله امرأة قائمة جنب على فراشها ؟ <sup>(٤)</sup> فقال : إن كانت قاعدة فلا تضره ، و إن كانت تصلي فلا <sup>(٥)</sup> .

قلت : ليس المراد بالقعود ههنا الجلوس ، بل عدم الاشتغال بالصلاة ، والقرينة على ذلك مقابله بقوله : « و إن كانت تصلي » و حينئذ لا منافرة بينه و بين ذكر القيام في السؤال ؛ و هذا الحديث رواه الكليني - رحمه الله - أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين بسائر الطرق . و في لفظ السؤال اختلاف ، ففي الكافي « عن الرجل يصلي و بحياله امرأة قائمة على

(١) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ٨٢ ، و قوله :

« نقضها » في بعض نسخ المصدر « بعضها » والنقض - بالضم - ما انتقض من البنيان ، و لعل المراد ببعضها آلاتها من الاجر والاشخاب .

(٢) في رواية سعد عن سندي نوع بعد و لكن تصفحت فوجدتها في غير هذا الاسناد ، و الطبقات لا تأباه حيث أن اسقاط الوسائط سهو شايع فلا بد من اكتثار التصحح في مواضع الشك ليؤمن من وقوعه ، و محمد بن أحمد بن يحيى الاشعري قريب الطبقة من سعد و هو يروي عن سندي في عدة طرق . ( منه - رحمه الله - ) . (٤) كذا .

(٣) و (٥) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس تحت رقم ١١٧ و ١١٨ .



فراشها جنبته،<sup>(١)</sup>.

ن: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الصلاة في مراض الغنم، فقال: صل فيها ولا تصل في أعطان الإبل إلا أن تخاف على متاعك الضيعة فاكنسه ورشه بالماء و صل [فيه]. وسألته عن الصلاة في ظهر الطريق، فقال: لا بأس أن تصلي في الظواهر التي بين الجواد، فأما على الجواد فلا تصل فيها. قال: و كره الصلاة في السبخة<sup>(٢)</sup> إلا أن يكون مكاناً ليناً تقع عليه الجبهة مستوية. قال: وسألته عن الصلاة في البيعة، فقال: إذا استقبلت القبلة فلا بأس [به]. قال: ورأيت في المنازل التي في طريق مكة يرش أحياناً موضع جبهته، ثم يسجد عليه رطباً كما هو، وربما لم يرش الذي يرى أنه طيب. قال: وسألته عن الرجل يخوض الماء<sup>(٣)</sup> فتدركه الصلاة، فقال: إن كان في حرب فإنه يجزيه الأيماء، وإن كان تاجراً فليقم ولا يدخله<sup>(٤)</sup> حتى يصلي<sup>(٥)</sup>.

و روى الشيخ - رحمه الله - صدر هذا الحديث إلى قوله: «فأما على على الجواد فلا تصل فيها» والطريق معلق عن محمد بن يعقوب بسائر الإسناد، و روى عجزه وهو مسألة خوض الماء بإسناده، عن علي، عن أبيه بيقية الطريق<sup>(٦)</sup>.

(١) الكافي باب المرأة تصلي بحمال الرجل تحت رقم ٥، وكلمة «وجنبته» كأنها

بدل اشتمال من «فراشها». وفيه «فلا يضره» مكان «فلا تضره».

(٢) السبخة: الأرض المملح يقال لها بالفارسية: شوده زار، وقيل: أرض ذات

نزوما يعلوه الماء.

(٣) أي يركب السفينة في البحر.

(٤) أي لا يدخل الماء بالسفينة حتى يصلي.

(٥) الكافي باب الصلاة في الكعبة و فوقها تحت رقم ٥.

(٦) التهذيب باب ما يجوز الصلاة فيه تحت رقم ٧٣. و باب ما يجوز الصلاة

فيه من أبواب الزيادات تحت رقم ٨٩.

و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن أبي -  
عبدالله عليه السلام في المرأة تصلي إلى جنب الرجل قريباً منه؟ فقال: إذا كان بينهما  
موضع رحل فلا بأس <sup>(١)</sup>.

### ﴿ باب الاذان والاقامة ﴾

صحي: محمد بن الحسن الطوسي <sup>(ره)</sup> بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن  
يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبدالله  
عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أذّن في مصر من أمصار المسلمين سنة  
وجبت له الجنة <sup>(٢)</sup>.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن يحيى الحلبي، عن أبي عبدالله  
عليه السلام قال: إذا أذّنت في أرض فلاة و أقمّت صلي خلفك صفان من الملائكة،  
و إن أقمّت و لم تؤذّن صلي خلفك صف واحد <sup>(٣)</sup>.

قلت: هكذا صورة إسناده الحديث بخط الشيخ - رحمه الله - وهو من  
مواضع الغلط بالنقيصة فإن الحسين بن سعيد إنما يروي عن يحيى الحلبي،  
بواسطة النضر بن سويد، و ذلك متكرّر في الأسانيد و مذكور أيضاً في طريق  
الشيخ إلى يحيى في الفهرست.

محمد بن يعقوب، عن جماعة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن  
سعيد، عن سليمان الجعفري قال: سمعته يقول: أذّن في بيتك فإنّه  
يطرد الشيطان، و يستحب من أجل الصبيان <sup>(٤)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن

(١) الكافي باب المرأة تصلي بحيال الرجل تحت رقم ١.

(٢) التهذيب باب الاذان والاقامة من أبواب الزيادات تحت رقم ٢٨.

(٣) التهذيب باب الاذان والاقامة تحت رقم ١٣.

(٤) الكافي باب بدء الاذان تحت رقم ٣٥.

ابن أبي عمير، عن حماد، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه أنه كان إذا صلى وحده في البيت أقام إقامة ولم يؤذن <sup>(١)</sup>.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عبد الله ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يجزيك إذا خلوت في بيتك إقامة واحدة بغير أذان <sup>(٢)</sup>.

وعنه، عن النضر بن سويد، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يجزيك في الصلاة إقامة واحدة إلا الغداة والمغرب <sup>(٣)</sup>.

و بإسناده، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإقامة بغير أذان في المغرب، فقال: ليس به بأس وما أحب أن يعتاد <sup>(٤)</sup>.

و عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مسلم، والفضيل بن يسار، عن أحدهما عليهما السلام قال: يجزيك إقامة في السفر <sup>(٥)</sup>.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل هل يجزيه في السفر والحضر إقامة ليس معها أذان؟ قال: نعم، لا بأس به <sup>(٦)</sup>.

وعنه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: النساء عليهن أذان؟ فقال: إذا شهدت الشهادتين فحسبها <sup>(٧)</sup>.

وعنه، عن النضر؛ و فضالة، عن عبد الله - يعني ابن سنان - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤذن للصلاة؟ فقال: حسن إن فعلت،

(١) و (٢) و (٣) و (٤) التهذيب باب الأذان والإقامة تحت رقم ٥ و ٦ و ٨ و ٩ .

(٥) و (٦) و (٧) المصدر الباب تحت رقم ١٢ و ١١ و ٤١ .

وإن لم تفعل أجزأها أن تكبر و أن تشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله ﷺ (١)

و بإسناده ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، قال : حدثنا الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ؛ و محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأه أعلوها أذان و إقامة ؟ فقال : لا (٢) .  
و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : السنة في الأذان يوم عرفة أن يؤذن و يقيم للظهر ثم يصلي ، ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان ، و كذلك في المغرب والعشاء بمزدلفة (٣) .

و قد مر في باب المواقيت جملة من الأخبار تتضمن الاكتفاء بالأذان الواحد للفريضتين مع الجمع .

و عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل صلى الصلوات و هو جنب اليوم واليومين والثلاثة ثم ذكر بعد ذلك ، قال : يتطهر و يؤذن و يقيم في أدلهن ثم يصلي و يقيم بعد ذلك في كل صلاة فيصلي بغير أذان حتى يقضي صلاته (٤) .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأذان ، فقال : تقول : « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، حي على خير العمل ، حي على خير العمل ،

(١) و (٢) المصدر باب الأذان والإقامة تحت رقم ٢٢ و ٢٠ .

(٣) التهذيب أبواب الزيادات باب الأذان والإقامة تحت رقم ٢٢ .

(٤) التهذيب في أحكام فوائت الصلاة تحت رقم ٣ .

الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، لا إله إلا الله ، (١) .  
 و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن  
 عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ،  
 قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : يا زرارة تفتح الأذان بأربع تكبيرات وتختمه  
 بتكبيرتين و تهليلتين ، وإن شئت زدت على التثويب «حي على الفلاح»  
 مكان «الصلاة خير من النوم» (٢) .

قلت : هكذا أورد الشيخ هذا الحديث في الاستبصار إلا قوله : «وتختمه»  
 فإنه فيه « و تختمها » ، وليس على ما ينبغي فأنثرت فيه لفظ التهذيب مع  
 شهادة ما يأتي في الحسان من موافقة رواية الكليني للمخبر على تذكير  
 الضمير ، وإيراد الشيخ له من طريق الكليني في الكتابين كذلك ، ثم إنه  
 اتفق في التهذيب بخط الشيخ في إسناد هذا الحديث خلل حيث أبدل  
 «عبدالرحمن» [بـ] «عبدالله» ولا ريب أنه غلط ، وفي المتن بخطه أيضاً « بأربعة  
 تكبيرات » والمناسب لقوله : « و تختمه بتكبيرتين و تهليلتين » تذكير العدد  
 كما في الاستبصار ، وعليه أيضاً اتفاق الكتب الثلاثة في رواية الخبر بالطريق  
 الحسن ، والأمر سهل إلا أن التسامح في شأن الحديث بعيد عن الصواب  
 وهو في كتابي الشيخ كثير ، هذا ؛

والذي يقتضيه النظر في وجه الجمع بين ما تضمنه هذا الخبر من  
 تريبع التكبير في افتتاح الأذان و ما دل عليه الخبر السابق من الاكتفاء  
 بالمرتين إما حمل التريبع على الأفضلية والتثنية على الإجزاء موجتها ترك  
 العمل به بين الأصحاب بأن رجحان التريبع كاف في التزامه لا سيما بعد

(١) التهذيب باب عدد فصول الأذان تحت رقم ٢ ، والاستبصار باب عدد فصول

الأذان تحت رقم ٢ .

(٢) الاستبصار باب عدد فصول الأذان تحت رقم ١٧ ، والتهذيب باب عدد فصول

الأذان تحت رقم ١٧ .

استقرار العمل عليه و اشتهاؤه بينهم .

و أما حمل التثنية على التقيّة فقد عزي القول بها إلى بعض قدماء العامة و لعلّ رأيه كان ظاهراً في ذلك الوقت إلاّ أنّ تمنية التهليل تأتي هذا الحمل لما يحكى من إطباق العامة على خلافه .

و أما ما ذكره الشيخ من حمل تمنية التكبير على أنّ الفرض منها إفهام السائل كيفية التلقظ ، و أنّ عدم إجزاء ما دون الأربع كان معلوماً له ففيه من البعد ما لا يخفى مع أنّه شرك في هذا الحمل بين الخبر الذي أوردناه و بين خبر آخر في طريقه جهالة يرويه :

بإسناده ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن السندي ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ؛ والفضيل بن يسار ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما أسري برسول الله صلى الله عليه وآله فبلغ البيت المعمور حضرت الصلاة فأذن جبرئيل عليه السلام و أقام ، فتقدّم رسول الله صلى الله عليه وآله وصف الملائكة والنبیون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال : فقلنا له : كيف أذن ؟ فقال : الله أكبر الله أكبر - و ساق بقية الأذان بصورة ما أوردناه في خبر ابن سنان ، ثمّ قال : - والإقامة مثلها إلاّ أنّ فيها « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » بين « حيّ على خير العمل ، حيّ على خير العمل » و بين « الله أكبر ، الله أكبر » فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله بلالاً فلم يزل يؤذّن بها حتّى قبض الله رسوله صلى الله عليه وآله .<sup>(١)</sup> وهذا الخبر كما ترى غير قابل لما ذكره من التأويل بوجه ، والعجب من احتماله له فيه .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأذان مثنى مثنى ، والإقامة واحدة [واحدة]<sup>(٢)</sup> .

(١) الاستبصار باب عدد فصول الأذان والإقامة تحت رقم ٣ .

(٢) التهذيب باب عدد فصول الأذان والإقامة تحت رقم ٧ ، والاستبصار باب عدد

فصول الأذان تحت رقم ٧ .

و بإسناده، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن العلاء بن رزين، عن أبي عبيدة الحداء قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام يكبر واحدة واحدة في الأذان، فقلت له: لم تكبر واحدة واحدة؟ فقال: لا بأس به إذا كنت مستعجلاً <sup>(١)</sup>.

وعن سعد، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الإقامة مرّة مرّة إلا قوله: «الله أكبر الله أكبر» فانه مرتان <sup>(٢)</sup>.

قلت: ذكر الشيخ - رحمه الله - أن خبري معاوية بن وهب وعبدالله بن سنان محمولان على التقيّة أو حال العجلة، واستشهد لذلك بخبر أبي عبيدة، وفي الحمل على العجلة تكلف ظاهر، وخبر معاوية محتمل مع التقيّة لما ذكرناه في وجه الجمع بين حديثي عبدالله بن سنان و زرارة.

وما أوردناه من الإسناد للحديثين الأخيرين هو صورة ما في التهذيب وأما في الاستبصار فاقصر في إسناد الأوّل منهما عند ذكر فضالة والعلاء على مجرد الاسمين، والنسكته في التنبية على مثل هذا شهادته بما قرّناه في فوائد المقدّمة من الطّريق إلى المعرفة بحقيقة الأسماء المطلقة، و روى الثّاني عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة؛ و صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام.

و ينبغي أن يعلم أن صفوان بن يحيى في هذا الإسناد معطوف على «فضالة» لا على «سيف» فليس بينه وبين الأوّل اختلاف إلا في ضميمة رواية فضالة عن سيف إلى رواية صفوان عن ابن سنان، وذلك ظاهر.

و بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة؛ و حماد بن عيسى، عن

(١) و (٢) التهذيب باب عدد فصول الأذان والإقامة تحت رقم ٨٠٩، والاستبصار باب

فصول الأذان تحت رقم ٨٠٩ وفيه (قول «الله أكبر» فانه مرتان).

معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التثويب الذي يكون بين الأذان والإقامة ؛ فقال : ما نعرفه <sup>(١)</sup> .

و رواه الصدوق <sup>(٢)</sup> بطريقه عن معاوية بن وهب و قد مرَّ عن قرب .  
وعن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ،  
عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان أبي ينادي في بيته بـ « الصلاة خير من النوم » ولو  
رددت ذلك لم يكن به بأس <sup>(٣)</sup> .

قلت : ذكر الشيخ أن هذا الخبر محمول على التقيّة لاجتماع الطائفة  
على ترك العمل به و بما في معناه من الأخبار المتضمنة لشرعيّة التثويب ،  
و هو حسن إلا أن هذا الخبر غير ظاهر في وقوع النداء في جملة الأذان .

و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن العباس بن معروف ،  
عن عبد الله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أذّن  
مؤذّن فنقص الأذان و أنت تريد أن تصلي بأذانه فأتمّ ما نقص هو من أذانه ،  
و لا بأس أن يؤذّن الغلام الذي لم يحتلم <sup>(٤)</sup> .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال : من سها عن الأذان فقدّم أو أخّر عاد على الأوّل الذي  
أخّره حتّى يمضي على آخره <sup>(٥)</sup> .

(١) و(٢) التهذيب في الباب المذكور تحت رقم ١٦ ، وفي الفقيه تحت رقم ٨٩٥ ،

و ثوب الداعي توثيقاً : ردد صوته ورجع ، والمراد به هنا قول المؤذّن في أذان الصبح  
بعد قوله « حي على الفلاح » : « الصلاة خير من النوم » فان المؤذّن اذا قال : « حي على  
الفلاح » فقد دعاهم اليها فاذا قال بعدها : « الصلاة خير من النوم » فقد رجع الى كلام معناه  
المبادرة اليها . و أما قوله « و ما نعرفه » فمعناه بيان عدم مشروعيته لا عدم معرفته .

(٣) التهذيب باب عدد فصول الأذان تحت رقم ١٥ .

(٤) و (٥) التهذيب في زيادات صلاته باب الأذان و الإقامة تحت رقم ١٣ و ١٤ .



و رواه الكليني<sup>(١)</sup> عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بقبية الإسناد. محمد بن علي بن الحسين بطريقه، عن معاوية بن وهب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان، فقال: اجهر و ارفع به صوتك، و إذا أقيمت فدون ذلك، ولا تنتظر بأذانك و إقامةك إلا دخول وقت الصلاة، واحذر إقامة حدرأ<sup>(٢)</sup>. محمد بن الحسن بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن سليمان بن جعفر الجعفري قال: سمعته يقول: أفرق بين الأذان والإقامة بجلوس أو بر كعتين<sup>(٣)</sup>.

و عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد قال: قال: القعود بين الأذان والإقامة في الصلوات كلها إذا لم يكن قبل الإقامة صلاة يصليها<sup>(٤)</sup>. وعنه، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل يؤذن و هو يمشي أو على ظهر دابته و على غير طهور؟ فقال: [نعم] إذا كان التشهد مستقبلاً القبلة فلا بأس<sup>(٥)</sup>.

و عنه، عن النضر، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس للمسافر أن يؤذن و هو راكب، و يقيم و هو على الأرض قائم<sup>(٦)</sup>. وعنه، عن أحمد بن محمد، عن عبد صالح عليه السلام قال: يؤذن الرجل و هو جالس، و لا يقيم إلا و هو قائم، و قال: تؤذن و أنت راكب، و لا تقم إلا و أنت على الأرض<sup>(٧)</sup>.

(١) الكافي باب بدء الأذان والإقامة تحت رقم ١٥.

(٢) الفقيه تحت رقم ٨٧٦، وحذر في قراءته و أذانه بحذر حدرأ أي أسرع،

و هو من الحدور ضد الصعود، قال الشهيد في الذكرى: الحذر في الإقامة مستحب مع مراعاة الوقوف على الفصول فيكره الإعراب فيها كما يكره في الأذان للحديث.

(٣) و (٤) التهذيب باب عدد فصول الأذان تحت رقم ٢٠ و ٢١.

(٥) و (٦) و (٧) التهذيب باب الأذان والإقامة تحت رقم ٣٦ و ٣٣ و ٣٥.

وعنه ، عن النضر ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس أن تؤذّن وأنت على غير طهور ، ولا تُقم إلا وأنت على وضوء <sup>(١)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ؛ وعبدالله بن جعفر الحميري جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ح و عن أبيه ؛ ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن الرضا عليه السلام أنه قال : يؤذّن الرجل وهو جالس ، ويؤذّن وهو راكب <sup>(٢)</sup> .

محمد بن الحسن باسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن لنا مؤذّناً يؤذّن بليل ؟ فقال : أما إن ذلك ينفع الجيران لقيامهم إلى الصلاة ، وأما السنّة فإِنَّه ينادى مع طلوع الفجر ، ولا يكون بين الأذان والإقامة إلا الرّكعتان <sup>(٣)</sup> .

وعن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، عن عمران الحلبي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأذان في الفجر قبل الرّكعتين أو بعدهما ؟ فقال : إذا كنت إماماً تنتظر جماعة فلا تذان قبلهما ، وإن كنت وحدك فلا يضرّك أقبليهما أذّنت أو بعدهما <sup>(٤)</sup> .

وعنه ، عن فضالة ، عن ابن سنان ، قال : سألته عليه السلام عن النداء قبل طلوع الفجر ، فقال : لا بأس ، وأما السنّة مع الفجر ، وإنّ ذلك لينفع الجيران - يعني قبل الفجر - <sup>(٥)</sup> .

وعنه ، عن النضر ، عن يحيى الحلبي ، عن عمران بن علي ، قال :

(١) التهذيب باب الاذان والاقامة تحت رقم ١٩ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٨٤٧ .

(٣) التهذيب باب الاذان تحت رقم ١٧ ، يعني نافلة الفجر .

(٤) التهذيب في زيادات صلواته باب الاذان تحت رقم ٤٢ .

(٥) كذا في النسخ وفي التهذيب باب الاذان والاقامة تحت رقم ١٨ .

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان قبل الفجر ، فقال : إذا كان في جماعة فلا ،  
وإذا كان وحده فلا بأس <sup>(١)</sup> .

وروى الكليني هذا الخبر <sup>(٢)</sup> عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى بن عمران الحلبي ، عن عمران بن علي .

و بإسناده ، عن سعد ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ،  
عن حماد بن عثمان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أيتكلم بعد  
ما يقيم الصلاة ؟ قال : نعم <sup>(٣)</sup> .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ،  
عن محمد بن مسلم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تتكلم إذا أقيمت الصلاة  
فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامة <sup>(٤)</sup> .

قلت : كان الظاهر في وجه الجمع بين هذين الخبرين حمل النهي  
عن التكلم على الكراهة ، ولكن يأتي في المشهور خبر عن زيارة عن  
طريق الصدوق صريح في تحريم الكلام حينئذ إلا في تقديم إمام ، فيتعين  
في الجمع تخصيص الإذن في التكلم بالصورة المستثناة في خبر زيارة لما بيناه  
في فوائد المقدمة من عدم قصور ذلك الطريق من المشهور عن  
مقاومة الواضح .

و بإسناده ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن النعمان ، عن سعيد الأعرج ؛  
وابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا افتتحت  
الصلاة فنسيت أن تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل أن تركع ، فإنصرف  
فأذن وأقم واستفتح الصلاة ، وإن كنت قد ركعت ، فأتمت علي

(١) التهذيب باب الأذان والإقامة تحت رقم ١٦ .

(٢) في الكافي باب بدء الأذان تحت رقم ٢٣ .

(٣) و (٤) التهذيب باب الأذان تحت رقم ٢٧ و ٣١ .

صلاتك<sup>(١)</sup> .

و بإسناده ، عن سعد ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبيه قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل نسي الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة ، قال : فليمض في صلاته فإنما الأذان سنة<sup>(٢)</sup> .

قلت : وجه الجمع بين هذين الخبرين تخير المصلي مع نسيان الأذان والإقامة بين الانصراف لاستدراكهما ، وبين المضي في الصلاة ، هذا إذا لم يكن قد ركع فأما مع الركوع فالمضي لا غير .

و عن سعد ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن ذريح المحاربي قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : صل الجمعة بأذان هؤلاء ، فإنهم أشد شياً مواظبة على الوقت<sup>(٣)</sup> .

صحرو : و بإسناده ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن العرزمي - هو عبد الرحمن - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن من أطول الناس أعناقاً يوم القيامة المؤذنين<sup>(٤)</sup> .

محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ؛ و محمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ؛ و عبد الله بن جعفر الحميري جميعاً ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لما أسري برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضرت الصلاة فأذن جبرئيل عليه السلام فلما قال : « الله أكبر ، الله أكبر » قالت الملائكة : « الله أكبر ، الله أكبر » فلما قال : « أشهد أن لا إله إلا الله » قالت الملائكة : خلع الأنداد<sup>(٥)</sup> ، فلما قال : « أشهد أن

(١) و (٢) و (٣) و (٤) التهذيب أبواب الزيادات بسبب الأذان تحت رقم ٥ و ٤١ و ٣٨ و ٣٤ .

(٥) ان رجع الضمير الى جبرئيل عليه السلام كان معناه نفى الانداد عن الله سبحانه ، و ان رجع الى الله سبحانه كان كناية عن انتفاء نده تعالى اي مثله (مولي مراد التفرشي) .

تُحَدِّثُ رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : نَبِيٌّ بَعَثَ ، فَلَمَّا قَالَ : « حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ » قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : حَيٌّ عَلَى عِبَادَةِ رَبِّهِ ، فَلَمَّا قَالَ : « حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ » قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : أَفْلَحَ مَنْ اتَّبَعَهُ <sup>(١)</sup> .

تُحَدِّثُ بِنِ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ فَضَالَةَ ، عَنِ حُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنِ ابْنِ مَسْكَانٍ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ : قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنَّكَ إِذَا أَدَّيْتِ وَأَقَمْتِ صَلَّى خَلْفَكَ صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَإِنْ أَقَمْتِ إِقَامَةً بغيرِ أَذَانٍ صَلَّى خَلْفَكَ صَفًّا وَاحِدًا <sup>(٢)</sup> .

تُحَدِّثُ بِنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِطَرِيقِهِ ، عَنِ زُرَّادَةَ ، عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَدْنَى مَا يَجْزِي مِنَ الْأَذَانِ أَنْ يَفْتَتِحَ اللَّيْلَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَيَفْتَتِحَ النَّهَارَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، وَيَجْزِيكَ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ إِقَامَةٌ بِغيرِ أَذَانٍ <sup>(٣)</sup> .

وَعَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ ؛ وَغَيْرِهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : يَجْزِي فِي السَّفَرِ إِقَامَةٌ بِغيرِ أَذَانٍ <sup>(٤)</sup> .

تُحَدِّثُ بِنِ يَعْقُوبَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : إِقَامَةُ الْمَرْأَةِ أَنْ تَكْبُرَ وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ <sup>(٥)</sup> .

وَبِالْإِسْنَادِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي-نَجْرَانَ ، عَنِ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : الْأَذَانُ مَثْنِي مَثْنِي ، وَالْإِقَامَةُ مَثْنِي مَثْنِي <sup>(٦)</sup> .

(١) الفقيه تحت رقم ٨٦٤ .

(٢) التهذيب باب الأذان والاقامة تحت رقم ١٤ .

(٣) و (٤) الفقيه تحت رقم ٨٨٥ و ٩٠٠ .

(٥) و (٦) الكافي باب بدء الأذان والاقامة تحت رقم ١٩ و ٤ .

وروى الشيخ <sup>(١)</sup> هذا الخبر بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن مهران الجمال.

محمد بن الحسن بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب، عن أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: الأذان والإقامة مثنى مثنى. وقال: إذا أقم مثنى مثنى ولم يؤذن أجزاء في الصلاة المكتوبة، و من أقم الصلاة واحدة واحدة ولم يؤذن لم يجزه إلا بأذان <sup>(٢)</sup>.

محمد بن علي بن الحسين بطريقه عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يجزيك من الأذان إلا ما أسمعت نفسك أو فهمته، وأفصح بالالف والهاء، و صل على النبي ﷺ [وآله] كلما ذكرته أو ذكره ذاكر عندك في أذان وكلما اشتد صوتك من غير أن تجهد نفسك كان من يسمع أكثر، وكان أجرك [أ] وغيره. في ذلك أعظم <sup>(٣)</sup>.

محمد بن الحسن بإسناده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن حماد، عن حريز، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا أذنت فلا تخفين صوتك فإن الله يأجرك مد صوتك فيه <sup>(٤)</sup>.

و بإسناده، عن سعد، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن مسكان قال: رأيت أبا عبدالله عليه السلام أذن وأقام من غير أن يفصل بينهما بجلوس <sup>(٥)</sup>.

قلت: وربما شك في اتصال طريق هذا الحديث استبعاداً لرواية سعد

(١) في التهذيب باب عدد فصول الاذان تحت رقم ١٠.

(٢) التهذيب أبواب الزيادات باب الاذان تحت رقم ١٣.

(٣) الفقيه تحت رقم ٨٧٥.

(٤) التهذيب باب الاذان والاقامة تحت رقم ٤٥.

(٥) التهذيب في الزيادات باب الاذان تحت رقم ٤٠.

عن الحسين بن عمر بغير واسطة ، فإن أحمد بن محمد بن عيسى مع كونه أعلا طبقة من سعد إنما يردي عن الحسين بن عمر في بعض الطرق بواسطة الحسن بن محبوب ، ولكن في انتهاء الأمر إلى حدٍّ يوجب العلة نظر لأن الشيخ ذكر الحسين بن عمر ، ويعقوب بن يزيد في أصحاب الرضا عليه السلام ، ورواية سعد عن يعقوب بغير واسطة مما لا مجال للشك فيه ، فلا بُد في أن يتفق مثلها ممن هو في طبقته ، و بالجملة فكون الصححة فيه مشهورة يسهل الخطب عندنا .

و بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن ربعي ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يؤذن الرجل وهو قاعد ؟ قال : نعم ، ولا يقيم إلا وهو قائم (١) .

محمد بن علي بطريقه عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : تؤذن وأنت على غير وضوء في ثوب واحد قائماً [أ] وقاعداً وإنما توجهت ، ولكن إذا أقمت فعلى وضوء متهيئاً للصلاة (٢) .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حسين بن عثمان ، عن عمرو بن أبي نصر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أيتكلم الرجل في الأذان ؟ قال : لا بأس ، قلت : في الإقامة ؟ قال : لا (٣) .

و بإسناده ، عن سعد ، عن أحمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن الحسين بن عثمان ، عن عمرو بن أبي نصر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أيتكلم الرجل في الأذان ؟ قال : لا بأس (٤) .

(١) التهذيب باب الأذان والاقامة تحت رقم ٣٤ .

(٢) الفقيه تحت رقم ٨٦٦ ، ويدل على اشتراط الإقامة بالوضوء كالصلاة مستقبل

القبلة بخلاف الأذان ، وحملت على الاستحباب المؤكد في الإقامة وعلى عدم التأكد في

الأذان للاجماع على استحباب الطهارة فيهما ( روضة المتقين ) .

(٣) و (٤) التهذيب باب الأذان والاقامة تحت رقم ٢٢ و ٢٢ .

عنه بن علي بطريقه، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: إذا أقيمت الصلاة حرم الكلام على الإمام و[على] أهل المسجد إلا في تقديم إمام<sup>(١)</sup>.  
عنه بن الحسن بإسناده، عن سعد، عن أحمد بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل نسي الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة؟ قال: ليس عليه شيء<sup>(٣)</sup>.

و بإسناده، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى أن يقيم الصلاة وقد افتتح الصلاة، قال: إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته، وإن لم يكن فرغ من صلاته فليعد<sup>(٤)</sup>.

قلت: هذا الخبر مناف لما مر في حديث الحلبي من الأمر بإتمام الصلاة حيث يتأخر الذكر عن الركوع، ولو قاربه من جهة الإسناد لكان وجه الجمع بينهما الحمل على التخيير لكنه غير مقاوم.

ن: عنه بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة أو الفضل، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لما أسرى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماء فبلغ البيت المعمور وحضرت الصلاة فأذن جبرئيل وأقام، فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصف الملائكة والنبيون

(١) الفقيه تحت رقم ٨٧٩. وقال في الذكرى: عمل الشيخان والمرضى - رحمهم الله - بظاهر خبر تحريم الكلام وأفتوا بالتحريم إلا بما يتعلق بالصلاة من تقديم إمام وتسوية صف، والمفيد والمرضى - رحمهما الله - حرما الكلام في الإمامة أيضاً - انتهى. وقال سلطان العلماء: قوله «في تقديم إمام» أي الآن يكون الكلام في باب تقديم الإمام ليؤم الناس، كأن يقول بعض لبعض: «تقدم يا فلان» كما ورد في بعض الروايات.

(٢) مشترك بين الأشعري والبرقي ولا تميز فان سعداً يروى عنهما وهما برويان عن البيهقي.

(٣) و (٤) التهذيب أبواب الزيادات باب الأذان تحت رقم ٢٢ و ١٢.



خلف محمد ﷺ والرسول ﷺ (١).

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لما هبط جبرئيل عليه السلام بالأذان على رسول الله ﷺ كان رأسه في حجر علي عليه السلام، فأذن جبرئيل عليه السلام وأقام، فلما انتبه رسول الله ﷺ قال: يا علي سمعت؟ قال: نعم، قال: حفظت؟ قال: نعم، قال: ادع بلالاً فعلمه، فدعا علي عليه السلام بلالاً فعلمه (٢).

وروى الشيخ (٣) هذا الحديث بسناده، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد. عن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا أذنت وأقمت صلى خلفك صفان من الملائكة، وإذا أقمت صلى خلفك صف من الملائكة (٤).

وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة عليها أذان وإقامة؟ قال: لا (٥).

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه؛ ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم، ثم صلها، ثم صل ما بعدها بإقامة إقامة لكل صلاة (٦).

(١) الكافي باب بدء الأذان والإقامة تحت رقم ١، وفيه «والفضل».

(٢) المصدر الباب تحت رقم ٢.

(٣) في التهذيب في زيادات صلواته باب الأذان تحت رقم ١.

(٤) و (٥) الكافي باب بدء الأذان تحت رقم ٨ و ١٨.

(٦) المصدر باب من نام عن الصلاة أو سها تحت رقم ١.

و عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : يا زرارة تفتتح الأذان بأربع تكبيرات ، و تختمه بتكبيرتين و تهليلتين <sup>(١)</sup> .

و روى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الخبر والذي قبله بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ببقية الطريقين إلا أنه سقط من الثاني في خط الشيخ كلمتا « عن حريز » . و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إذا أذنت فأفصح بالآلف والهاء ، وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلما ذكرته أو ذكره ذاكر في أذان [أ] وغيره <sup>(٣)</sup> .

محمد بن الحسن بإسناده ، عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : الأذان جزم بإفصاح الألف والهاء ، والإقامة حدر <sup>(٤)</sup> .

قلت : هذا الحديث لم أراه في الكافي مع التصحيح لمطابقته و هو بهذه الصورة في خط الشيخ - رحمه الله - فكانه أورد من غيره .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال : <sup>(٥)</sup> لا بأس أن يؤذن الرجل من غير وضوء ، و لا يقيم إلا و هو على وضوء <sup>(٦)</sup> .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : يؤذن الرجل و هو على غير القبلة ؟ قال :

(١) الكافي باب بدء الاذان تحت رقم ٥ .

(٢) في التهذيب باب أحكام فوائت الصلاة تحت رقم ١ ، و باب عدد فصول الاذان

تحت رقم ٦ .

(٣) الكافي باب بدء الاذان والاقامة تحت رقم ٧ .

(٤) التهذيب باب الاذان والاقامة تحت رقم ٤٣ . (٥) كذا ، كانه سقط « قال » .

(٦) الكافي باب بدء الاذان تحت رقم ١١ .

إذا كان التشهد مستقبلاً القبلة فلا بأس<sup>(١)</sup>.

وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربيع بن عبد الله، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سمع المؤذنين يؤذنون قال مثل ما يقوله في كل شيء<sup>(٢)</sup>. قلت: هذا الحكم مروى أيضاً في كتاب من لا يحضره الفقيه<sup>(٣)</sup> بطريقه عن محمد بن مسلم وفيه جهالة، ورواه مصنفه في كتاب العلل باسناد واضح الصحة وهذه صورته:

حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد - رضي الله عنه - قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن محمد بن مسلم قال: قال لي، يا ابن مسلم لا تدعن ذكر الله عز وجل على كل حال فلو سمعت المنادي ينادي بالأذان وأنت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول<sup>(٤)</sup>.

و صورة ما أورده في كتاب من لا يحضره الفقيه هكذا: و قال أبو جعفر عليه السلام لمحمد بن مسلم: يا ابن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال، ولو سمعت المنادي ينادي بالأذان وأنت على الخلاء فاذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن.

و روى في العلل<sup>(٥)</sup> خبراً آخر من الصحيح في هذا المعنى صورته: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد - رضي الله عنه - قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أقول إذا سمعت الأذان؟ قال: اذكر الله مع كل ذاكر.

(١) و (٢) الكافي باب بدء الأذان تحت رقم ١٧ و ٢٩.

(٣) الفقيه تحت رقم ٨٩٢.

(٤) و (٥) المصدر ص ١٠٢.

عنه بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ،  
 عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل  
 ينسى الأذان والإقامة حتى يدخل في الصلاة ، قال : إن كان ذكر قبل أن  
 يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليقم ، وإن كان قد قرأ فليتم صلاته <sup>(١)</sup> .  
 وروى الشيخ <sup>(٢)</sup> هذا الخبر بإسناده ، عن محمد بن إسماعيل ببيئته  
 الطريق .

[ تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوّله « باب افتتاح الصلاة »  
 والله الحمد والمنّة أوّلاً و آخراً ] .

(١) الكافي باب بدء الأذان و الإقامة تحت رقم ١٤ .

(٢) في التهذيب أبواب الزيادات باب الأذان و الإقامة تحت رقم ٤ .

| الموضوع                                                                              | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١ مقدمة المؤلف .                                                                     |        |
| ٣ مقدمة تشتمل على فوائد اثنتي عشرة .                                                 |        |
| ٤ الفائدة الأولى : في اصطلاح المتأخرين في تقسيم الخبر باعتبار الرواة .               |        |
| ١٦ الفائدة الثانية : في عدم الاكتفاء بتزكية العدل واحد .                             |        |
| ٢٣ الفائدة الثالثة : في اختلاف مسلك المشايخ الثلاثة في ذكر السند .                   |        |
| ٢٦ الفائدة الرابعة : في ذكر طريق المؤلف إلى المشايخ الثلاثة بالإجازة .               |        |
| ٢٨ الفائدة الخامسة : في بيان طريق الشيخ في كتابه إلى أكثر من روى عنهم معلقاً .       |        |
| ٣٤ الفائدة السادسة : في بيان تمييز من التبس من الأسماء المشتركة في الرواة .          |        |
| ٣٨ الفائدة السابعة : فيمن توهّم الأصحاب اشتراكهم و ليس مشتركاً .                     |        |
| ٣٩ الفائدة الثامنة : فيما أضر عن ذكر الإمام، ورفع توهّم كونه مقطوعاً .               |        |
| ٣٩ الفائدة التاسعة : في حال من أكثر عنه المشايخ و لم يذكر في كتب الرجال .            |        |
| ٤١ الفائدة العاشرة : في وجه عدول الشيخ عن سند متّضح إلى غير المتّضح .                |        |
| ٤٣ الفائدة الحادية عشرة : في توضيح أصحاب عدّة الكليني .                              |        |
| ٤٣ الفائدة الثانية عشرة : في تحقيق محمد بن إسماعيل المصدّر به في بعض أسانيد الكافي . |        |

## كتاب الطهارة

### أبواب المياه

٤٧ باب انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة و عدم انفعال الكثير .

٥٠ باب حدّ الكثير .

٥٢ باب حكم الماء الكثير إذا تميّز بالنجاسة .

| الصفحة                | الموضوع                                        |
|-----------------------|------------------------------------------------|
| ٥٣                    | باب حكم ماء المطر .                            |
| ٥٤                    | باب ماء الحمام .                               |
| ٥٦                    | باب ماء البئر .                                |
| ٦٤                    | باب ماء المستعمل .                             |
| ٧٠                    | باب الأستار .                                  |
| ٧٢                    | باب الماء الذي تقع فيه العظاية والحية والوزغ . |
| <b>أبواب النجاسات</b> |                                                |
| ٧٣                    | باب البول .                                    |
| ٧٧                    | باب المنى .                                    |
| ٨٠                    | باب الدّم .                                    |
| ٨٤                    | باب الميتة .                                   |
| ٨٦                    | باب الخمر .                                    |
| ٨٧                    | باب الكلب .                                    |
| ٨٨                    | باب الخنزير .                                  |
| ٨٩                    | باب الكافر .                                   |
| ٩٣                    | باب الفأرة .                                   |
| ٩٥                    | باب عرق الجلال .                               |
| ٩٦                    | باب عرق الحائض والجنب .                        |
| ٩٧                    | باب المذي والودي و ببل الفرج .                 |
| ٩٨                    | باب ندى الخارج من جرح في المقعدة .             |
| ٩٩                    | باب ما تطهره الأرض .                           |
| ١٠١                   | باب ما تطهره الشمس .                           |

| الموضوع                                      | الصفحة |
|----------------------------------------------|--------|
| أحكام الخلوة وآدابها                         | ١٠٤    |
| باب آداب الحمام .                            | ١١١    |
| باب السواك .                                 | ١١٥    |
| باب قصّ الشارب و تقليم الأظفار .             | ١١٧    |
| باب حلق الرأس وجزءه وجزء الشيب .             | ١١٨    |
| باب الاكتمال والادّهان و التطيّب و التمشيط . | ١١٩    |
| باب الخضاب .                                 | ١٢١    |

### أبواب الوضوء

|                                                                    |     |
|--------------------------------------------------------------------|-----|
| باب الأحداث الموجبة للوضوء .                                       | ١٢٣ |
| باب [ حكم المذي أينقض الوضوء أولاً ] .                             | ١٣٠ |
| باب [ حكم الودي أينقض الطهارة أو لا ] .                            | ١٣٢ |
| باب [ أن القبلة والملامسة و مسّ الفرج لا تنقض الوضوء ] .           | ١٣٤ |
| باب [ أن تقليم الأظفار و جزء الشارب و أخذ الشعر لا تنقض الوضوء ] . | ١٣٥ |
| باب [ أن القيء والرؤءاف والمدة لا تنقض الوضوء ] .                  | ١٣٦ |
| باب [ من به السلس ] .                                              | ١٣٩ |
| باب كيفية الوضوء .                                                 | ١٤٠ |
| باب [ الرّجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ] .                  | ١٤٣ |
| باب [ في بعض آداب الوضوء ] .                                       | ١٤٤ |
| باب [ حدّ الوجه الذي يغسل في الوضوء ] .                            | ١٤٥ |
| باب [ حكم غسل ما كان تحت الشعر ] .                                 | ١٤٦ |
| باب [ وجوب جريان الماء تحت الدملج والخاتم في الوضوء ] .            | ١٤٧ |
| باب [ صفة الوضوء ] .                                               | ١٤٧ |
| باب [ حكم المسح ] .                                                | ١٤٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

- |                                               |     |
|-----------------------------------------------|-----|
| باب [صفة وضوء النبي ﷺ و وصف الكعب والقدم].    | ١٥٣ |
| باب [مسح القدمين].                            | ١٥٤ |
| باب ترتيب الوضوء.                             | ١٥٨ |
| باب حكم جفاف الوضوء قبل كماله.                | ١٥٨ |
| باب حكم من شك في شيء من أفعال الوضوء أو نسيه. | ١٦٠ |
| باب حكم الأقطع و ذي الجبائر والجراحة ونحوها.  | ١٦٢ |
| باب المسح على الخفين.                         | ١٦٥ |
| باب المقدار الماء الذي يتوضأ به.              | ١٦٦ |
| باب [التمسح بالمنديل قبل أن يجف].             | ١٦٨ |

### أبواب غسل الجنابة

- |                                                               |     |
|---------------------------------------------------------------|-----|
| باب ما يجب به الغسل.                                          | ١٧٠ |
| باب ما يمنع منه الجنب أو يكره له.                             | ١٧٧ |
| باب [قراءة القرآن للجنب والحائض].                             | ١٨٠ |
| باب صفة الغسل.                                                | ١٨١ |
| باب [وجوب رفع المانع عن البشرة وعدم مانعية أثر الخلق والطيب]. | ١٨٥ |
| باب [جواز التفريق بين غسل الأعضاء].                           | ١٨٨ |
| باب حكم ذي الجبائر والجرح.                                    | ١٩٠ |
| باب مقدار ماء الغسل.                                          | ١٩٠ |
| باب حكم البلل الخارج من الإحليل بعد الغسل.                    | ١٩٢ |

### أبواب الحيض والاستحاضة والنفاس

- |                                                |     |
|------------------------------------------------|-----|
| باب ما يعرف به دم الحيض.                       | ١٩٥ |
| باب [الدّم الذي ليس بصفة الحيض في أيام الحيض]. | ١٩٨ |



| الموضوع                                                              | الصفحة |
|----------------------------------------------------------------------|--------|
| باب حيض الحامل .                                                     | ١٩٩    |
| باب أدنى الحيض وأقصاه .                                              | ٢٠٤    |
| باب أقلّ الظهر بين الحيضتين .                                        | ٢٠٥    |
| باب حدّ اليأس من الحيض .                                             | ٢٠٦    |
| باب ذهاب حيض المرأة سنين ثمّ يعود .                                  | ٢٠٨    |
| باب النّهي عن سقي الجارية الدّواء إذا ارتفع طمثها شهراً .            | ٢٠٨    |
| باب [ الجارية المدركة التي لم تحض ستّة أشهر ] .                      | ٢٠٨    |
| باب ما تمنع منه الحائض .                                             | ٢٠٩    |
| باب [ الطامث تسمع آية السّجدة ] .                                    | ٢١١    |
| باب [ جواز اختضاب الحائض ] .                                         | ٢١٢    |
| باب ما ينبغي للحائض أن تفعل عند وقت كلّ صلاة .                       | ٢١٢    |
| باب حكم الوطئ في الحيض .                                             | ٢١٤    |
| باب ماللرّجل من الحائض .                                             | ٢١٤    |
| باب مناولة الحائض للرجل الماء والخمرة .                              | ٢١٥    |
| باب الرّجوع في أمر الحيض والعدّة إلى النّساء .                       | ٢١٥    |
| باب استبراء الحائض قبل الغسل .                                       | ٢١٧    |
| باب استظهار الحائض إذا أتى وقت طهرها ولمّا تطهر .                    | ٢١٧    |
| باب موقعة من انقطع عنها الحيض قبل أن تغتسل .                         | ٢١٩    |
| باب ما يجزي الحائض من الماء في الغسل .                               | ٢١٩    |
| باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة .                          | ٢٢١    |
| باب [ إذا رأّت الحائض الطّهر وهي في وقت صلاة ] .                     | ٢٢١    |
| باب [ إنّ فاطمة <small>عليها السلام</small> صدّيقة شهيدة لم تطمئ ] . | ٢٢٤    |
| باب الاستحاضة .                                                      | ٢٢٥    |
| باب النفاس .                                                         | ٢٢٨    |

الصفحة الموضوع

ابواب غسل الاموات و أحكامها

- ٢٣٧ باب ثواب المريض
- ٢٣٨ باب حدّ الشكاة للمريض .
- ٢٣٨ باب إذن المريض في الدخول عليه و إيذانه إخوانه بمرضه .
- ٢٣٩ باب ثواب عيادة المريض و قدر الجلوس عنده .
- ٢٤٠ باب التلقين عند النزع .
- ٢٤١ باب ما ينبغي فعله اذا اشتدّ النزع .
- ٢٤٣ باب توجيه الميت إلى القبلة .
- ٢٤٣ باب صفة تغسيل الميت .
- ٢٥٢ باب تغسيل الرجل المرأة و عكسه .
- ٢٥٧ باب التكفين والتحنيط .
- ٢٦٣ باب وضع الجريدة والتربة الحسينية مع الميت .
- ٢٦٥ باب إيذان إخوان الميت بموته .
- ٢٦٦ باب حمل الجنازة والمشي معها و كراهة الركوب .
- ٢٦٨ باب ترك القيام للجنازة إذا مرت .
- ٢٦٩ باب كيفية الصلاة على الأموات .
- ٢٧٨ باب حكم الأطفال في الصلاة عليهم .
- ٢٨٢ باب الصلاة على جنازة شارب الخمر والزواني والسارق .
- ٢٨٢ باب الصلاة على الجنازة بغير طهر .
- ٢٨٣ باب الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وغروبها وفي المسجد .
- ٢٨٦ باب اجتماع الجنائز في الصلاة .
- ٢٨٨ باب تقديم الأخت على الزوج في الصلاة على المرأة .
- ٢٨٩ باب إمامة المرأة بالنساء في الصلاة على الميت .

| الموضوع                                                                 | الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------------|--------|
| باب الصلاة على الميت بعد ما يدفن .                                      | ٢٩٠    |
| باب حكم من يقتل في سبيل الله .                                          | ٢٩١    |
| باب حكم بعض الميت .                                                     | ٢٩٣    |
| باب الصلاة على المصلوب .                                                | ٢٩٤    |
| باب ما يصنع بمن يموت في السفينة .                                       | ٢٩٥    |
| باب موت المرأة وولدها في بطنها حي .                                     | ٢٩٥    |
| باب حكم الغريق والمصعوق .                                               | ٢٩٦    |
| باب الدفن .                                                             | ٢٩٦    |
| باب سؤال القبر .                                                        | ٣٠٢    |
| باب التعزية .                                                           | ٣٠٣    |
| باب اتخاذ المآتم .                                                      | ٣٠٤    |
| باب ابتلاء المؤمن و مصابه بولده .                                       | ٣٠٥    |
| باب الرضا بالقضاء والصبر على البلاء .                                   | ٣٠٦    |
| باب زيارة القبور .                                                      | ٣٠٨    |
| باب زيارة الميت أهله .                                                  | ٣١١    |
| باب حال الأرواح .                                                       | ٣١٢    |
| باب [أجساد الأنبياء والمعصومين <small>عليهم السلام</small> بعد الموت] . | ٣١٨    |
| باب الصلاة عن الميت والصوم والحج والصدقة .                              | ٣١٩    |
| باب نوادر الموت .                                                       | ٣٢٠    |
| تتمة باب الاغسال                                                        |        |
| باب المس .                                                              | ٣٢٤    |
| باب الأغسال السنوثة                                                     | ٣٢٧    |
| باب تداخل الأغسال .                                                     | ٣٣٤    |

## أبواب التيمم

- ٣٣٧ باب الأعدار المسوغة للتيمم .
- ٣٤٦ باب [حكم ثلاثة أحدهم جنب والآخر على غير وضوء والثالث ميت والماء لا يكفي إلا لأحد هؤلاء] .
- ٣٤٦ باب كيفية التيمم .
- ٣٥٣ باب التيمم بالغبار والطين عند الضرورة .
- ٣٥٤ باب تأخير التيمم إلى آخر الوقت .
- ٣٥٥ باب أجزاء التيمم الواحد للصلوات المتعددة .
- ٣٥٧ باب حكم التيمم إذا أصاب الماء و هو في الصلاة .
- ٣٦٣ باب حكم الصلاة الواقعة بالتيمم إذا زال العذر .

## كتاب الصلاة

- ٣٦٧ باب تفصيل فرائض اليوم والليلة والترغيب في إقامتها بحدودها .
- ٣٧٨ باب نوافل الليل والنهار .
- ٣٨٦ باب مواقيت الفرائض الخمس و نوافل النهار .
- ٤٤١ باب وقت نوافل الليل .
- ٤٥١ باب القبلة وأحكامها .
- ٤٥٦ باب أحكام الملابس التي يصلى فيها و ما يتعلق بذلك .
- ٤٨٧ باب أحكام مكان الصلاة و ما في معناه .
- ٥٠٢ باب الأذان والإقامة .

| الصفحة | السطر          | الخطأ         | الصواب                                               |
|--------|----------------|---------------|------------------------------------------------------|
|        | آخر المقدمة ١٠ | ما آل         | ما آلو                                               |
| ١      | ٢              | و به          | و بك                                                 |
| ٤      | العنوان        | ذكر اثنتي عشر | (زائد)                                               |
| ٥      | ٥              | لم يشتمل      | ولم يشتمل                                            |
| ٥      | ١١             | الماضي        | المعاصي                                              |
| ٥      | ١٣             | الوالد        | الوالد                                               |
| ٥      | ٢٤             | باطل          | باطل، والحق أن يقال بين العدل والامامى عموم من وجه . |
| ٧      | ٧              | إشعار         | إشعاراً                                              |
| ٧      | ١٩             | « إن »        | د إن                                                 |
| ٨      | ١٨             | انتفاع        | انتفاء                                               |
| ١١     | ٣              | تقرّر         | تقرّر                                                |
| ١٥     | ١٥             | تحرّر         | تحرّر                                                |
| ١٧     | ١٩             | واضحة         | واضحة                                                |
| ١٩     | ١٠             | د أن          | د إن                                                 |
| ٢٣     | ٢٤             | ابتداء        | ابتداء                                               |
| ٥٠     | ١٥             | قد            | قدر                                                  |
| ٥٣     | ١٦             | لا بأس .      | لا بأس <sup>(١)</sup> .                              |
| ٥٣     | ٢٢             | منه .         | منه <sup>(٢)</sup> .                                 |
| ٥٤     | ٢٠             | نحى           | نحى                                                  |
| ٥٨     | ٢              | التعليق       | التعلّق                                              |
| ٦١     | ١٥             | يقع           | تقع                                                  |
| ٦٥     | ١١             | باتفائه       | باتفائه                                              |
| ٦٦     | ١٢             | مرجوية        | مرجوية                                               |
| ٧٥     | ١٧             | فيها          | فيها                                                 |

| الصفحة | السطر | الخطأ            | الصواب                                             |
|--------|-------|------------------|----------------------------------------------------|
| ٧٩     | ٢٢    | بالمطر           | بالمطر، لكنّه لا يلائمه لفظ الخبر.                 |
| ٨٨     | ١٧    | « بهذه المنزلة » | « صار بهذه المنزلة » أي الكلب<br>و قوله « بقتلها » |
| ٩٠     | ٥     | أنّه             | إنّه                                               |
| ٩٢     | ٢٣    | أما إن لا        | أما إذا لا                                         |
| ١٠٠    | ١٧    | بمعناه           | بمعناها                                            |
| ١٠٠    | ١٨    | يزول             | تزل                                                |
| ١٠٠    | ١٩    | علقت             | علقت                                               |
| ١٠٨    | ٢٢    | لايجوز           | لايجوز                                             |
| ١١٠    | ١٧    | يبقى             | ينقى                                               |
| ١١٦    | ٢١    | اسنائي           | أسناني                                             |
| ١١٧    | ٦     | الجعفر           | جعفر                                               |
| ١٢٠    | ٢٢    | « ممسكة » كذا    | « ممسكة - إلى قوله - وهي رطبة » كذا.               |
| ١٢٣    | ٤     | ويكثر            | ويكسر (ظ)                                          |
| ١٢٦    | ١٤    | أغفى             | أغفى                                               |
| ١٢٨    | ١٨    | تبجّحه           | تبجّحه                                             |
| ١٣٦    | ٩     | هو               | [لا] هو                                            |
| ١٣٦    | ٢١    | أحداث            | الأحداث                                            |
| ١٤١    | ٨     | تلتفت            | تلتفت                                              |
| ١٤٣    | ٤     | قال : قال :      | قال :                                              |
| ١٥٢    | ٨     | مجزيّاً          | مجزيّاً                                            |
| ١٥٢    | ١٢    | يخالف            | تخالف                                              |
| ١٦٣    | ١٥    | ولا يعبث         | و يعبث                                             |

| الصفحة | السطر | الخطأ      | الصواب     |
|--------|-------|------------|------------|
| ١٦٣    | ٢١    | الحد الوجه | حد الوجه   |
| ١٦٤    | ٤     | نم         | نم         |
| ١٧٦    | ١٦    | ليست       | ليس        |
| ١٨٧    | ٢٠    | هذه        | هذه        |
| ٢٠٠    | ٦     | أبي المعز  | أبي المعز  |
| ٢٠٩    | ٢٠    | حكم        | الحكم      |
| ٢٢٦    | ١٩    | كلام       | كلام       |
| ٢٢٧    | ١٤    | فاذا       | فاذا       |
| ٢٢٩    | ٦     | عدم        | (زائد - ظ) |
| ٢٣٣    | ٧     | إقرائها    | إقرائها    |
| ٢٧١    | ١٧    | العرزمي    | العرزمي    |
| ٢٧٤    | ٢١    | من         | من         |
| ٢٨٠    | ٥     | لم يصح     | لم يصح     |
| ٢٨٤    | ١٣    | تفسير      | تفسير      |
| ٣٠٠    | ١٧    | ديا فلان   | يا فلان    |
| ٣٠٩    | ١٣    | الأكبر     | الأكبر     |
| ٣١٢    | ٢١    | ففي        | ففي        |
| ٣١٦    | ٢٢    | موروثهم    | موروثهم    |
| ٣٢٠    | ٨     | موتها      | موتها      |
| ٣٢٠    | ١٥    | سنه        | سنه        |
| ٣٢٥    | ٤     | نم         | (زائد)     |
| ٣٣٢    | ١٣    | تسمع       | (تسمع)     |
| ٣٣٣    | ٨     | أن         | أن         |

| الصفحة | السطر   | الخطأ      | الصواب     |
|--------|---------|------------|------------|
| ٣٣٦    | ١٩      | مقرءة      | مقروءة     |
| ٣٥٢    | ٩       | تصمّنت     | تضمّنت     |
| ٣٥٥    | العنوان | أجزاء      | إجزاء      |
| ٣٥٧    | ٣       | الصّحة     | الصّحة     |
| ٣٧٢    | ١٦      | بن الجعفر  | بن جعفر    |
| ٣٧٨    | ١٤      | ستُ عشر    | ستّ عشره   |
| ٣٧٩    | ٧       | بانتقاء    | بانتقاء    |
| ٣٨١    | ٢       | كراهية     | كراهية     |
| ٣٨٣    | ١٢      | ثمان       | ثمان       |
| ٣٨٣    | ١٥      | فَطِيرتُ   | فَطَرَتُ   |
| ٣٩٠    | ٦       | بن الجعفر  | بن جعفر    |
| ٣٩٣    | ٤       | سعيد       | بن سعيد    |
| ٣٩٣    | ١٩      | بن الجعفر  | بن جعفر    |
| ٤١١    | ٥       | فصى        | فصلى       |
| ٤٣١    | ١٨      | إذا المراد | إذا المراد |
| ٤٤٤    | ٦       | خطّته      | خطّته      |
| ٤٤٧    | ٧ و ٦   | تعظّى      | تغطّى      |
| ٤٧٩    | ١٣      | يعود       | بعود       |
| ٤٨٦    | ١٦      | كل         | الكل       |
| ٤٨٩    | ١٠      | الذي       | التي       |
| ٤٩٦    | ٢١      | كونها      | كونه       |
| ٥٠١    | ١٥      | على        | (زائد)     |
| ٥٢١    | ٤       | واحد       | الواحد     |









Princeton University Library



32101 099891556

